الناصرية في الثورة المضادة

عادل العمري

(نشر الكتاب لأول مرة على الإنترنت عام 2002، ثم صدرت منه طبعة عن "دار المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات" بالقاهرة عام 2009 بعنوان: اليسار والناصرية والثورة المضادة: نظرة جديدة في ملفات قديمة)

إصدار ثان - 2017

فهرس

مقدمة

القسم الأول: الانقلاب

الباب الأول: مسارالأوضاع المحلية بعد الحرب العالمية الثانية:

الفصل الأول:اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية

الفصل الثاني:نمو التناقضات داخل الطبقة المسيطرة

الفصل الثالث:انفجار المسألة الوطنية والصراع الاجتماعي

الباب الثاني: حكومة الضباط:

طرد الملك

تصفية المعارضة العمالية وضرب المنظمات الماركسية

الإصلاح الزراعي

الأحزاب والدستور

تصفية المعارضة في الجيش وتوحيد القيادة

المسألة الوطنية ومسألة السودان

الباب الثالث: الثورة والثورة المضادة

القسم الثاني: الناصرية

الباب الأول: الحكم الناصرى

الفصل الأول: منطق الحكم

الفصل الثاني: تشكُّل الحكم

الفصل الثالث: فلسفة الحكم

الباب الثاني: السياسة الناصرية

الفصل الأول: السياسة العامة

أولًا:القضية الوطنية

الجلاء تحت المظلة الأمريكية

الخلاف مع الغرب

الصدام مع الغرب

ثانيًا: السياسة الخارجية

الناصرية في العالم العربي

الناصرية في مواجهة القوى الاستعمارية

التوجه العام للسياسة الخارجية للناصرية

ثالثًا: الاستقلال السياسي

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية

حالة الاقتصاد قبل الانقلاب

حكومة الانقلاب والسياسة الاقتصادية

تحليل عام للسياسة الاقتصادية للناصرية

سياسة التنمية

الاتجاه العام لعملية التراكم

آليات إعادة إنتاج التخلف

الفصل الثالث: البعد الاجتماعي للسياسة الناصرية

الإصلاح الاجتماعي وحدوده

الصدام مع كبار الملاك ورجال الأعمال

الاشتراكية الناصرية

الباب الثالث: حقيقة الناصرية

القسم الثالث: سقوط الناصرية

الباب الأول: انـهيار النظام

الباب الثاني: انقلاب السادات

الباب الثالث: الساداتية والناصرية

المصادر والمراجع

إذا

إذا استطعت أنْ تحتفظ برأسك عندما يفقد كل من حولك رءوسهم وينحون عليك باللائمة.

إذا وثقت بنفسك عندما يفقد كل إنسان ثقته فيك وتترك مع ذلك مجالًا للشك.

إذا استطعت أنْ تنتظر دون أنْ تمل الانتظار أو تحتمل أنْ يعاملك الآخرون بالكذب دون

أنْ تلجأ إليه أو أنْ تصبح موضع كراهية دون أنْ تدع لها مجالًا للتسرب إلى نفسك،

وألّا تبدو أفضل مما ينبغي ولا تدع للأحلام سيادة عليك.

إذا استطعت أنْ تفكر ولا تجعل الأفكار غايتك القصوى.

إذا استطعت أنْ تجابه العوز والفشل وتعامل كل منهما على حد سواء.

إذا استطعت أنْ تكرس كل ما تملك من أرباح وتغامر بها دفعة واحدة وتخسرها

جميعًا ثم تبدأ من جديد دون أنْ تنطق كلمة عن خسارتك.

إذا استطعت أنْ تخاطب الجماهير دون أنْ تتخلى عن فضائلك.

وأنْ تسير في ركاب الملوك دون أنْ تفقد مزاياك المعتادة.

إذا عجز الأعداء والأصدقاء والمحبون عن إثارة حفيظتك بإيذائك.

إذا استطعت أنْ تملأ الدقيقة الغاضبة التي لا تغفر لأحد ما يعادل ستين ثانية من السعي ركضًا

ملكت الأرض وما عليها وأنت فوق ذلك ستكون رجلًا يابني.

رود يارد كبلنج

مقدمة

تمت هذه الدراسة عام 1986 ولكنها لم تنشر لصعوبات مختلفة. وكانت تهدف في ذلك الحين ليس إلى فتح ملفات الناصرية باعتبارها ظاهرة تمُت إلى الماضي؛ بل تهدف إلى فتح ملفات الحركة الشيوعية المصرية، وبشكل ضمني: الحركة الشيوعية العربية، لأسباب أيديولوجية كانت مطروحة في ذلك الحين. ذلك أنَّ ظاهرة الناصرية لم يجر – من وجهة نظرنا – استيعابها أبدًا من قِبَل اليسار المصري (والعربي).. الذي لم تزل تحتل ساحته أغلبية ساحقة من المؤيدين للناصرية، والذي كان في ذلك الوقت يشكل المعارضة التقدمية الأهم. ولكن اليوم وبعد أنْ تغيرت الخريطة السياسية العالمية والمحلية وتبدلت كثير من المواقع، بات من اللازم إعادة ترتيب الاعتبارات.

ولذلك تم إجراء عدد من العمليات الجراحية لهذه الدراسة بحيث تصبح أكثر ملاءمة للواقع الحالي وبالتالي أكثر حيوية.

ورغم التحليل النقدي فلا ينبغي ولا نود أنْ يُفهم من هذا أننا ننظر إلى التيار الناصري الحالي بعيني العداء؛ بل على العكس، ربما شكل الناصريون يومًا تيارًا مؤهلًا للقيام بدور تقدمي بقدر ما يستطيع أنْ يتجاوز الكثير من المفاهيم الناصرية القديمة وهذا وارد حتمًا. وفي الحقيقة لم تكن محض مصادفة أنْ يتعرض بعض الناصريين الثوريين إلى الاعتقال والتعذيب في عهد السلطة الناصرية نفسها في منتصف الستينات. ونحن ندعو التيار الناصري إلى إعادة تقييم الناصرية، طارحين عليه هنا ما نعتقد أنه يحفز هذه العملية، خاصةً أنَّ ناصريِّ اليوم في غالبهم الأعم ليسوا من أبناء النظام الناصري وإنما من مؤيدي شعاراته.

وما يعطي هذه الدراسة حيويتها حتى الآن هو أنَّ الناصرية ماتزال حية تمامًا؛ لم تصبح بعد أطلالًا. فما تزال بصماتها محفورة في النظام السياسي القائم، وما تزال؛ كفكرة، تجد كثيرًا من الأنصار، ومازال الحنين لشعاراتها قويًّا لدى جمهور عريض؛ بل إنَّ اليسار المصري بمجمله ناصريٌ إلى هذا الحد أو ذاك. وللسبب الأخير سنحتفظ بأجزاء من نقدنا لليسار الماركسي في علاقته بالناصرية فكرًا وممارسة.

عادل العمري

القسم الأول

الانقلاب[1]

[1] نود أنْ نلفت نظر القارئ إلى أننا في هذا القسم سوف نختلف مع معظم الكتابات المعروفة حول تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر إبان الفترة السابقة على انقلاب 1952 في مسألتين ذاتي مغزى خاص. ومع ذلك لن يكون لهذا الاختلاف من تأثير يذكر على المجرى العام للتحليل ولا على نتائجه النهائية. ولذلك سوف نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى هذين الاختلافين بدون تفصيل، تجنبًا لسوء فهم ما قد يبدو وكأنَّه خلط في المفاهيم:

1 - استبعدنا حزب الوفد من الحركة الوطنية وقصرنا المفهوم الأخير على أحزاب ومنظمات وكفاحات الإنتلجينسيا والطبقات الأدنى، على أساس أنَّ الوفد كان حزب الطبقة المسيطرة الذي كان – بلا شك – يسعي إلى تحقيق الاستقلال السياسي بطريقته التوفيقية المعروفة حارمًا الطبقات الأخرى – بقدر الامكان - من أيّ مزايا، كما كان واضحًا في ثورة 1919. بل إنَّ التحالف مع الاستعمار أو الحلول الوسط لم تكن مستحيلة من جانب الوفد (ومثال ذلك موافقته على معاهدة 1936 ثم "كفاحه" ضد الفدائيين بعد أنْ اتسع نشاطهم في 1951). أما الأحزاب الوطنية فكانت أكثر راديكالية بكثير بل وشكل ضغطها على الوفد عاملًا هامًا في دفع قيادات الأخير إلى اتخاذ بعض المواقف الراديكالية. علاوة على هذا فقد شهدت الفترة التالية لعام 1945 تساهلًا واضحًا من جانب الوفد تجاه الملك، على نقيض المنظمات الشيوعية والاشتراكية وغيرها التي كانت تزداد راديكالية.

ومع ذلك لم نضع "الطليعة الوفدية" ضمن حزب الوفد (الحقيقي)، ذلك أنها شكلت من الناحية الفعلية انشقاقًا على الوفد وليس مجرد قاعدته الشبابية. وقد لعبت دورًا كبيرًا في الضغط على مكونات النظام السياسي الثلاث: الاحتلال – السراي – الوفد؛ ونقصد به الكتلة الرئيسية للهيئة الوفدية. وتشمل القوى الوطنية أساسًا: المنظمات الشيوعية – الإخوان المسلمون – الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة من قبل) – الطليعة الوفدية – منظمات صغيرة مسلحة – نقابات العمال ونقابات أصحاب الأعمال الصغار – منظمات وخلايا وتجمعات أخرى صغيرة.

2 - لم نعتبر الإخوان المسلمين والتيار الديني ككل مجرد أثر من الماضي. ولا شك أنَّ هذا التيار يحمل عداءً مريرًا للتيارات العلمانية وشبه العلمانية والديموقراطية عمومًا. إلا أنه يمثل بوجه عام قطاعات من الإنتلجينسيا، وهو رغم ارتكازه الشكلي على الدين قد أخذ منحى معاديًا بشدة للاستعمار والصهيونية، وما كان عداؤه للعلمانيين إلا بصفتهم تغريبيين من وجهة نظره. لذلك لم تكن صدفة أنْ يلعب هذا التيار دورًا أساسيًّا في حرب 1948 و1951، وهو لهذا يُعَد جزءًا من الحركة الوطنية. ونحن نعتبر التيار الإسلامي عمومًا نتاجًا للمجتمع الحديث وليس ممثلًا للماضي.

الباب الأول

مسار الأوضاع المحلية بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الأول:

اتساع الهوة بين الطبقات[2] الاجتماعية:

حققت الطبقة المسيطرة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية تراكمًا ضخمًا؛ فأصبح للدولة ولمجموعة كبيرة من المؤسسات الخاصة والأفراد ديون لدى بريطانيا قدرت بأكثر من 400 مليون جنيه استرليني[3]. كما تراكمت ثروات طائلة لدى كبار ملاك الأراضي نتيجة ارتفاع سعر الأرض، وبالتالي ارتفاع إيجارها، وارتفاع السعر العالمي للقطن عدة أضعاف. وأصبحت الطبقة المسيطرة تساهم بـ 84% من الاستثمارات السنوية بعد الحرب، كما باتت تمتلك 39.3% من رأس المال المسجل في الشركات الصناعية والتجارية عام 1948[4]. كذلك ترتب على الاستثمارات الضخمة من جانب الحكومة في قطاع النقل أنْ أصبحت البلاد تتمتع بشبكة مواصلات محترمة. كما حققت الصناعة التحويلية قفزة كبيرة أثناء وبعد الحرب فاستطاعت سد طلب السوق المحلية من السكر والكحول والسجائر والملح والدقيق، وانخفض اعتمادها كثيرًا على التمويل الأجنبي؛ خاصة بالنسبة لغزولات القطن والأحذية والأسمنت والصابون والبيرة والأثاث والكبريت والزيوت النباتية[5]. وقد حقق الإنتاج الصناعي زيادة خلال الحرب بنسبة 37%، كما ازدادت الاستثمارات الصناعية ككل في الفترة من 1945 إلى 1951 بمقدار 56.7 مليون جنيه[6].

---

[2] نستخدم في هذه الدراسة تعبير الطبقات استخدمًا غير دقيق في معظم الأحيان، لتبسيط الأمور. ولكننا لا نرى أنّ الطبقات الاجتماعية قد تبلورت على نحو محدد في مصر الحديثة كما شهدت البلدان الرأسمالية المتقدمة، باستثناء طبقة كبار ملاك الأراضي، الفريدة مع ذلك في طريقة تشغيل قوة العمل.

وللسبب نفسه سنلجأ أحيانًا إلى استخدم مصطلح الطبقة المسيطرة، قاصدين كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال؛ وذلك رغم اعتقادنا بأن هؤلاء لا يشكلون طبقة واحدة أو حتى طبقات متماسكة تكوينيًا.

[3] طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945 – 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص 186.

[4] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص 164.

[5] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ترجمة: خيري حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، 1974، ص 31.

[6] Charles Issawi, Egypt at Mid - Century, An Economic Survery, Oxford University Press, London,1954, pp. 90 - 91

وارتفع معدل ربح الصناعة من 13% قبل الحرب إلى 20% سنويًّا بعدها[7]. وقد ترافق هذا الانتعاش الاستثماري مع زيادة معدل الادخار المحلي من 5% عام 1929 إلى 29% عام 1944[8].

وقد أفرزت فترة الحرب وما بعدها ظاهرة أغنياء الحرب؛ خاصة من التجار المغامرين الذين استغلوا نقص البضائع الأجنبية الضرورية وراكموا ثروات طائلة وراحوا يستثمرون أرباحهم في العقارات الضخمة. ومع استئناف ورود البضائع المستوردة بعد الحرب راح أفراد الطبقة المسيطرة يتكالبون على اقتنائها بما لديهم من ثروات مكتنزة هائلة، وانتشرت روح الاستهلاك الترفي بسرعة.

أما في الطرف الآخر؛ فقد سارت أحوال العمال وفقراء الريف وصغار الموظفين إلى تدهور عظيم؛ فعانت الطبقات الأدنى من نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها وضعف القدرة الشرائية، حيث أخذت تتدهور بشكل متعاظم أثناء الحرب بصفة خاصة، وإنْ استمر التدهور بعدها أيضًا. وقد ارتفعت نسبة البطالة ارتفاعًا كبيرًا؛ بل وعانى المتعلمون منها؛ فبلغ عدد المتعطلين منهم نحو عشرة آلاف عام 1946، وهو رقم ضخم في ذلك الحين.

وقد ترافق مع هذا البؤس والخراب الذي عم حياة الطبقات الأدنى والانتعاش والثراء الذي شهدته الطبقة المسيطرة انتشار الفساد: الاختلاس واستغلال النفوذ والمحسوبية وانتشار الرشوة داخل أجهزة الحكومة، وتجارة السوق السوداء، والمضاربة في السلع الضرورية. يضاف إلى ذلك فساد البلاط الملكي بشكل لم يسبق له مثيل، من فضائح مالية للملك، منها على سبيل المثال نهب أموال الأوقاف، إلى فضائحه الأخلاقية المتعددة.

وفي ظل هذا التفاوت الاجتماعي الكبير وتراكم البؤس في جانب والثراء مع الفساد في الجانب الآخر؛ تعاظم السخط الشعبي، مما أجبر الحكومات على اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية لصالح الطبقات الأدنى. فقامت الحكومة على سبيل المثال في عام 1941 بسن قانون النقابات العمالية وسمحت بحق الإضراب، ولكن بشروط؛ كما قامت بتوزيع بعض السلع الأساسية بالبطاقات وبأسعار مخفضة، وحددت أسعار بعض السلع، كما أصدرت حكومة الوفد الأخيرة قانون عقد العمل الفردي ثم قانون عقد العمل الجماعي، بالإضافة إلى قوانين خاصة بتعويضات إصابات العمل، كما رفعت تعويض غلاء المعيشة وقدمت دعمًا للقمح[9]. إلَّا أنَّ كل هذا لم يكن كافيًا لتسكين السخط الشعبي المتصاعد.

---

[7] Op. cit., pp. 161 - 162

[8] Op. cit., p. 90

[9] أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة: محمود حداد، ميخائيل خوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 69.

الفصل الثاني:

نمو التناقضات داخل الطبقة المسيطرة:

برغم الانتعاش الاقتصادي الكبير للطبقة المسيطرة أثناء وبعد الحرب، وبفضل هذا الانتعاش نفسه، تصاعدت التناقضات بين مختلف فئاتها؛ فقد ظل كبار ملاك الأراضي يهيمنون على سلطة الدولة، الأمر الذي وصفه البعض بهيمنة ما أسموه بـ "المنطق الزراعي"[10]. فبينما كانت الدولة تتدخل من حين لآخر لصالح كبار ملاك الأراضي عن طريق شراء القطن بأسعار مرتفعة في أوقات الكساد أو ببيع أراضي طرح النيل لهم بأسعار رمزية، كانت نفس الدولة لا تقوم بدور مماثل تجاه رجال الصناعة؛ فكانت الضرائب المفروضة على الصناعة مرتفعة، كما عانت الأخيرة في ظل "المنطق الزراعي" من نقص الكادرات الفنية بسبب التركيز على التعليم النظري دون التعليم المهني، كما عانت من عجز قطاع الكهرباء الذي أجبر أصحاب المصانع على شراء مولدات كهربائية خاصة عالية التكلفة. ولا شك أنَّ الدولة قد اتخذت الكثير من الإجراءات لحماية الصناعة المحلية، من فرض جمارك عالية نسبيًّا على المستوردات المنافسة، وإنشاء وتمويل البنك الصناعي، ووضع دراسات خاصة بصناعة الأسمدة والصلب. ولكن لم يكن هذا كله كافيًا على الإطلاق، ولا يقارن بما قدمته لكبار ملاك الأراضي. ومن ثم طالب جمهور رجال الصناعة بتدخل أوسع للدولة في تمويل الصناعات ومنح التفضيلات الجمركية للسلع التجهيزية والمواد الخام، وفرض جمارك مرتفعة على السلع المنافسة المستوردة، وضمان الأرباح للصناعات الناشئة، وتخفيض الضرائب على الأرباح الصناعية[11]. كما طالب بأن تتدخل الدولة لتخفيض أسعار المواد الخام؛ وخاصة القطن المصري، والسماح باستيراد القطن قصير التيلة من الخارج مقابل تصدير القطن المصري المرتفع الثمن. ولم تستطع دولة كبار ملاك الأراضي أنْ تقدم الكثير لرجال الصناعة رغم تولي بعض من أكبر رجال الصناعة رئاسة الحكومة أكثر من مرة؛ إذ كان كبار رجال الصناعة هم أنفسهم من كبار ملاك الأراضي، كما أنَّ الوزارات التي رأسها رجال الصناعة كانت تعمل في حماية الملك؛ أكبر مالك عقاري في البلاد.

وقد ظلت المصانع تشتري القطن بأسعار متزايدة الارتفاع وتتعرض لمنافسة السلع الأجنبية؛ فقد أغلق في الفترة من 1945 – 1948 نحو 109.715 ألف

---

[10] على سبيل المثال: صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950.

[11] يمكن الوقوف على مطالب رجال الصناعة في الفصول الثلاثة الأخيرة من كتاب صبحي وحيدة سالف الذكر.

مؤسسة صناعية[12] بعد تدفق السلع المستوردة الأجود والأرخص، وتدفع ضرائب مرتفعة.

وفي إطار الصراع حول اقتسام الفائض الاجتماعي طالب فريق من الإصلاحيين بتنفيذ عدد من الإجراءات؛ مثل إلغاء الوقف وتحديد الملكية الزراعية وتحديد إيجارات الأراضي وإجراء إصلاحات بالإدارة الحكومية، وقد أيد جمهور رجال الصناعة هذه المطالب، كما أيدتها الإنتلجينسيا[13] بوجه عام.

لقد وصف شارل عيسوي كبار ملاك الأراضي المصريين بأنهم قد شكلوا *"طبقة تحمل عيوب الطبقة الثرية دون مزايا الطبقة الحاكمة"* [14]. وفي الحقيقة كانوا رغم الروابط الوثيقة التي ربطتهم بالصناعة محط أنظار دعاة الإصلاح الاجتماعي. ورغم أنَّ الصناعة قد وجدت نفسها في وضع معاد للملكية العقارية الكبيرة؛ لم يستطع رجال الصناعة في الواقع رفع شعارات راديكالية ومعادية لهذه الملكية، وذلك خوفًا مما قد يترتب على ذلك من تحولات اجتماعية لا يمكن توقعها[15].

وفي داخل قطاع الصناعة نفسه كان جمهور أصحاب الأسهم غاضبًا على كبار رجال الصناعة من المليونيرات وكبار المديرين؛ فالشركات الاحتكارية كانت تحقق الأرباح الطائلة على حساب الشركات الصغيرة، بتحويل جزء من فوائضها. إذ أنَّ الصناعة المصرية قد شهدت في تلك الفترة ظاهرة فريدة؛ هيَ (احتكار الإدارة)؛ ففي

---

[12] طارق البشري، المرجع السابق، ص 198.

[13] نقصد بالإنتلجينسيا في هذه الدراسة الأفراد الذين يتخصصون في العمل الذهني، أيْ المتعلمين: الأطباء والمهندسين والمحامين والمديرين والمحاسبين والصحفيين والعلماء والباحثين والكتاب والفنانين والأدباء ورجال السياسة ورجال الإعلام ورجال الدين، إلخ.

[14] Charles Issawi, Egypt, An Economic and Social Analysis, London, 1947, p. 149

[15] يذكرنا هذا بالصراع الكبير في القرن التاسع عشر بين البرجوازية وكبار ملاك الأراضي في إنجلترا حول قانون القمح، ولكن النتيجة كانت مختلفة تمامًا في الحالتين؛ ففي إنجلترا نجحت البرجوازية في كسر هيمنة ملاك الأراضي، ولكن (برجوازيتنا) لم تستطع أبدًا أنْ تصطدم بكبارملاك الأراضي وظلت الملكية العقارية دائما تلعب دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد، وظل لكبار الملاك من السطوة والنفوذ ما فاق بما لا يقارن رجال الصناعة. والفارق يكمن في أنه في بلد رأسمالي لا يمكن وقف زحف رأس المال إلى كل القطاعات وبالتالي فلا مناص من سيطرته المطلقة، أما في بلد متخلف كمصر؛ فإن رأس المال الصناعي يظل يعمل فقط كنقطة مرور للأنشطة الوسيطة؛ فالصناعة كرأسمال تعجز عن اقتحام القطاعات قبل الرأسمالية حتى النهاية، بل وتلجأ – مضطرة – إلى ممارسة أساليب قبل رأسمالية للحصول على الفائض. ولم تستطع الرأسمالية الصناعية في مصر أبدًا أنْ تخلق لنفسها حزبًا سياسيًّا متميزًا. وأنَّ فكرتنا تصبح كاملة الوضوح حين نكتشف أنه ضمن معارضي إلغاء قانون القطن (المشابه لقانون القمح في إنجلترا) شركات النسيج التابعة لبنك مصر، بحجة تحقيق الواجب الوطني. روبرت مابرو - سمير رضوان، التصنيع في مصر (1939 – 1973)، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص 92.

أحيان عديدة كان شخص واحد يمسك بيده مجالس إدارة تصل إلى 20 أو 30 أو حتى 40 شركة في آن واحد[16].

وكان أغلب هؤلاء يملك قليلًا من الأسهم، وكانوا يعملون من خلال إدارتهم لهذا العدد من الشركات على زيادة دخولهم واستغلال الشركات لمصالحهم الشخصية، وفي هذا السياق يفرغون خزانة شركة في شركة أخرى، مما سبب ضررًا كبيرًا لجمهور المساهمين. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم الثقة من جانب جمهور المساهمين في رجال الإدارة؛ فكان الطرف الأول يسعى جاهدًا لتوزيع أكبر نسبة من الربح المحقق، وبذلك كان المساهمون يعرقلون توسع المشاريع، وعلى الجانب الآخر كان رجال الإدارة يعرقلون نمو الشركات الصغيرة.

هكذا كانت الطبقة المسيطرة تتفتت وتتشقق إلى كتل وجماعات وأحزاب متصارعة، راح كل منها – في سبيل تبرير شرعية وجوده - يزايد على الآخر، وبلغ الأمر الملك نفسه الذي أخذ يعلن نفسه ممثلًا للرجل الفقير.. إلخ. كما راحت الأحزاب الليبرالية تتنافس على استقطاب الجماهير بأيِّ طريقة، وراح كل فريق يقترح التضحية بفريق آخر؛ ككبش فداء للنظام ككل. فالإضرابات والصراعات الاجتماعية الحادة التي شهدتها البلاد في الفترة من 1945 - 1952 والتي بلغت حد إضراب رجال الشرطة للمرة الثانية في تاريخ مصر الحديث عام 1947[17]، قد فرضت على الطبقة المسيطرة ضرورة التضحية ببعض مكاسبها أو تقديم كبش فداء لها ككل، خاصة أنَّ قدرتها على ممارسة القمع راحت تضعف بعد هزيمة 1948 وانتشار مشاعر التذمر داخل الجيش وبقية أجهزة الدولة. وقد دفع نمو الحركة الشعبية بالتناقضات داخل الطبقة المسيطرة بعيدًا وزاد من حدة الصدامات بين مختلف كتلها، وما كانت تلك الطبقة تحاول أنْ تتماسك في مواجهة الحركة الوطنية إلَّا وتجد نفسها بعد قليل وقد تفككت مرة أخرى.

وقد كانت الأرستقراطية الزراعية المتمتعة بحماية السراي هيَ أكثر الأطراف ملاءمة للتقدم على مذبح الفداء، ولكن لم يكن من المتصور أنْ تتطوع أعتى الفئات المسيطرة من تلقاء نفسها لنيل شرف التضحية بالنفس من أجل استقرار النظام؛ ولذلك كان من الممكن فقط أنْ تتم هذه العملية بالقوة.

وكان للسراي وضع خاص في خضم تلك الأزمة؛ فقد كانت إحدى أهم دعائم النظام السياسي، وكان الملك يسيطر على أحزاب الأقلية، أو على الأقل يستطيع أنْ يستقطبها. وكان هو أكثر أطراف النظام عداءً للإصلاح الاجتماعي والسياسي بحكم وضعه الخاص على رأس الأرستقراطية العقارية، بالإضافة إلى ضيق أفقه الشخصي، ومن ثم عرقل طويلًا محاولات الإصلاح العديدة التي طُرحت داخل معسكر

---

[16] طارق البشري، المرجع السابق، ص 191.

[17] طارق البشري، المرجع السابق، ص 215.

النظام نفسه. وعلاوة على ذلك ساهمت سمعته الشخصية السيئة في إحراج متزايد للنظام. ولكن لما كانت السراي هيَ رمز سلطة الطبقة المسيطرة في ذلك الحين؛ لم تكن مواجهتها مباشرةً من جانب دعاة الإصلاح بالأمر المضمون؛ إذ كانت ثمة مضاعفات ثورية تبدو في الأفق. وللسبب الأخير بالذات وجدنا هذا الملك يعيّن بنفسه الوزارة التي أشرفت على انتخابات 1950، ويقدمها كـ "*هدية العيد من الملك إلى شعبه*"[18]، كما وجدنا وزارة الوفد؛ الابنة الشرعية لهدية العيد المذكورة، رغم كل ما اتخذته من إجراءات إصلاحية نزولًا عن إرادة الجماهير المتمردة، تقف مستضعفة أمام السراي بالذات؛ بل كانت أكثر وزارات ذاك الحزب تهادنًا مع الملك؛ فـ "وفد" 1950 المحافظ لم يعد هو نفسه القديم المكافح، كما أنَّ الحركة الثورية كانت تزداد قوة. وفي الحقيقة كانت الفترة أكثر الفترات في تاريخ مصر الحديث ملاءمة – حسب تقديرنا – للتحولات الراديكالية.

الفصل الثالث:

انفجار المسألة الوطنية والصراع الاجتماعي:

تحملت مصر خلال الحرب خسائر فادحة؛ فوفقًا لمعاهدة 1936 قام جيش الاحتلال باستخدام الموانئ والمطارات والطرق، وغيرها من مرافق البلاد، كما استولى على كميات ضخمة من البضائع المنتجة محليًّا والتي لم يدفع ثمنها واعتُبرت دينًا على الحكومة البريطانية. وقد تحملت الطبقات الأدنى – في النهاية – أعباء هذه الالتزامات، بجانب أعباء الإثراء الفاحش للطبقة المسيطرة إبان نفس الفترة.

وكان من نتائج ذلك أنَّ تصاعد السخط الشعبي على الاحتلال، كما ظهرت أوهام ما لدى قطاعات شعبية واسعة بأن انتصار الفاشية كفيل بتخليص مصر من ثقل الاحتلال. وقد أثبتت معاهدة 1936 بحق أنها لم تكن قد "عقدت من أجل مصر" - حسبما ذكر النحاس - وإنما عُقدت من أجل بريطانيا وحليفتها في الداخل؛ الطبقة المسيطرة، التي استفادت كثيرًا من تطبيق المعاهدة وقت الحرب.

كما أدت الحرب بمختلف مضاعفاتها إلى حالة من الغليان الشعبي ضد الاحتلال في حد ذاته، وقد جرت أثناءها احتكاكات عديدة بين الجماهير والجنود الأجانب، وأصبح مجرد وجود جيش الاحتلال مثيرًا لاستفزاز شعبي بالغ.

وبالإضافة إلى أنَّ الحرب قد دعمت من مركز رأس المال الصناعي المحلي، فقد أدت في نفس الوقت إلى نمو عدد العمال الصناعيين ونمو ثقلهم في الحركة الوطنية، مصحوبًا بتدهور بالغ في مستوى معيشتهم فكانوا أكثر الفئات معاناة أثناء

---

[18] طارق البشري، المرجع السابق، ص 276.

الحرب[19]. كذلك جاءت الحرب بنتيجة بالغة الأهمية؛ هيَ نمو الوعي السياسي لدى المراتب الاجتماعية الفقيرة، وكذلك لدى الطلاب، والإنتلجينسيا؛ القوة الأهم في الحركة الوطنية. وكانت الحرب قد أدت إلى تحسن سمعة الاتحاد السوفيتي في العالم وخاصة في المستعمرات، باعتباره الدولة التي ساهمت بالجهد الأكبر في تحطيم الفاشية، كما برز كدولة مؤيدة للحركات اليسارية والوطنية. كذلك أضعفت الحرب الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا؛ مما بدا مشجعًا لطموحات قوى أخرى عالمية؛ الولايات المتحدة أساسًا، ومحلية؛ متمثلة في مختلف الفئات والطبقات والقوى السياسية المحلية.

وكان الملك قد تلقى في حادث 4 فبراير 1942 أكبر صدمة في حياته[20] حين فرضت عليه الدبابات البريطانية حكومة النحاس، ومنذ ذلك الحين وهو ينتظر اللحظة التي يرد فيها الصاع صاعين لحزب الأغلبية، من أجل استعادة سلطته التي دائمًا ما كان يفقد جانبًا هامًّا منها في ظل الحكومة الوفدية، ولكيْ يستعيد هيبته أمام الشعب وتجاه الاحتلال أيضًا.

أما أحزاب الأقلية فباتت تأمل في القضاء المبرم على الوفد بعد حادث 4 فبراير وطرد مكرم عبيد؛ الرجل الثاني في الحزب، وفضائح "الكتاب الأسود" الشهير. وكان 4 فبراير قد مس إلى حد ما احترام الوفد وسط جماهيره، ولكنه ما لبث أنْ استرد بعد الحرب كثيرًا من نفوذه بفضل فساد وزارات أحزاب الأقلية التي تلته أساسًا وليس بفضل نضاله الخاص. ولكن جماهيره بعد الحرب لم تكن هيَ نفسها جماهيره قبلها؛ فالطبقات الفقيرة قد باتت أكثر ميلًا للشعارات الراديكالية وأكثر ميلًا إلى العنف، وأصبح الاحتفاظ بتأييدها يتطلب من الحزب ليس فقط رفع الشعارات الوطنية بل وتبني المطالب الاجتماعية المتزايدة أيضًا، خاصة أنَّ الحرب قد أدت إلى تدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى بشدة. كذلك لم تعد المسألة الوطنية تقبل كثيرًا من المساومات في نظر هذا الجمهور المتمرد بعدما كلفه الاحتلال الكثير من التضحيات والآلام وقت الحرب.

في ذات الوقت كان الوفد قد صار أكثر محافظةً من ذي قبل؛ فقد سيطرت الأرستقراطية العقارية على قيادته بعد "إنجاز" معاهدة 1936، ولذلك بات عليه – وهذه مسئولية من نوع جديد – لكيْ يحتفظ بنفوذه في الشارع أنْ يكبح أولًا جماح نفسه؛ أيْ أنْ يتجاوز الميول المحافظة لقياداته، ويتمسك بشعاراته الشعبوية.

---

[19] أشار باتريك أوبريان إلى أنَّ أجر العامل الصناعي المصري في تلك الفترة كان من أكثر الأجور انخفاضًا في العالم، المرجع السابق، ص 46.

[20] محمود متولي، حادث 4 فبراير سنة 1942 في التاريخ المصري المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.

أما الطبقة المسيطرة ككل فقد ظهرت لديها بعد الحرب طموحات جديدة فيما يختص بالمسألة الوطنية التي كانت دائمًا من وجهة نظرها مسألة الاستقلال السياسي بشكل جوهري، وراحت تطالب بريطانيا المنهكة بجزء جديد من الكعكة، وقد وجدت في اشتعال الحركة الوطنية فرصة للضغط على بريطانيا لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال السياسي.

على ضوء هذا الوضع الجديد والمعقد: المزاج الثوري الآخذ في التصاعد لدى الجماهير، والانقسام الذي يزداد عمقًا بين الفئات المسيطرة، والضعف الواضح للاستعمار البريطاني؛ باتت لعبة الصراع على الساحة المصرية أكثر تعقيدًا؛ فامتدت لتشمل محاور عدة؛ فالمسألة الوطنية بالغة التفجر، والمسائل الاجتماعية قد أصبحت على جدول أعمال المثقفين والعمال ثم الفلاحين - وإنْ بشكل محدود - بعد ذلك، والديمقراطية ظلت هيَ الشغل الشاغل للوفد، لأنها وحدها التي تضمن لـه الحكومة، كما باتت المزايدة السياسية بين مختلف أحزاب الطبقة المسيطرة وسيلة أساسية للصراع فيما بينـها.

والأمر الأهم على صعيد موازين القوى السياسية المحلية أنَّ قوى جديدة تعبر عن الإنتلجينسيا قد دخلت لعبة الصراع؛ بل واتسع نفوذها اتساعًا كبيرًا؛ أهمها المنظمات الإسلامية، والمنظمات الماركسية، وحزب مصر الفتاة، والطليعة الوفدية.

وحين اقتربت الحرب من نهايتها بدأ الصراع على السلطة بين مختلف أجنحة الطبقة المسيطرة؛ فمع هدوء حدة المعارك واقتراب هزيمة ألمانيا أصبح من الممكن للملك، بعد أخذ موافقة بريطانيا فيما يبدو، أنْ يقيل حكومة النحاس التي كان رئيسها يتعمد استفزاز الملك مستغلًا حماية بريطانيا، وتم له ما أراد في أواخر 1944[21]؛ فقام بتعيين أحمد ماهر رئيسًا للوزراء؛ فشكل وزارته من السعديين، والأحرار الدستوريين، والكتلة الوفدية، والحزب الوطني، وأعلن عن موعد للانتخابات العامة لتشكل مجلس النواب.

أما الوفد فقد استُبعد بالطبع من الوزارة الجديدة، وكان من المتيقَّن أنَّ وزارة أحمد ماهر سوف تقوم بتزوير الانتخابات؛ فطالب بإجراء الانتخابات تحت إشراف حكومة محايدة، ولكنه في النـهاية اضطر إلى مقاطعتها.

تشكلت الوزارة الجديدة إذن برئاسة أحمد ماهر باشا (الحزب السعدي) الذي لم يمهله الوطنيون فتم اغتياله عام 1945 في ذات اليوم الذي قرر فيه إعلان الحرب على ألمانيا. وقد أعلنت الوزارة الجديدة تمسكها بمعاهدة 1936 وبالتفاهم؛ أيْ التحالف مع بريطانيا[22]؛ إلَّا أنها اضطرت لإطلاق بعض الحريات الديمقراطية التي

---

[21] انظر كمال عبد الرءوف، الدبابات حول القصر، مذكرات لورد كيلرن عن 4 فبراير 1942، سلسلة كتاب اليوم، يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، فبراير 1974، ص ص 110 – 112.

[22] بعد الحرب راحت بريطانيا تميل إلى تبني فكرة التحالفات بدلًا من الاحتلال العسكري لتوفير النفقات.

قُمعت بشدة خلال الحرب، حين بدا أنه لا يوجد مبرر لاستمرار العمل بالأحكام العرفية. وعلى أثر ذلك انفجرت حركة احتجاج شعبية هائلة على وجود الاحتلال، وعلى معاهدة 1936، وعلى إعلان الحكومة موافقتها على فكرة التحالف مع بريطانيا.

وفي مقابل موقف الوزارة طالبت القوى الوطنية – وحزب الوفد – بعرض قضية احتلال مصر على مجلس الأمن. وكان الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت يساوم بلدان الغرب على الانسحاب من إيران على أنْ تجلو بريطانيا وفرنسا من مصر وسوريا ولبنان، وكان الوجود السوفيتي لا يزال قويًّا في إيران، والحزب الشيوعي واسع النفوذ في اليونان. وقد انتهزت سوريا ولبنان الفرصة وقامتا بعرض قضية الاحتلال على مجلس الأمن وتمت التسوية لصالحهما. أما وزارة السعديين في مصر – الأكثر قدرة في الحقيقة على تمثيل الطبقة المسيطرة بخلاف الوفد الأكثر ارتباطًا بالجماهير، وبالتالي الأكثر قابلية للاستجابة لضغطها – فكانت ترى أنَّ الحل المثالي هو تحقيق الاستقلال مع الإبقاء على شكل من أشكال التحالف مع بريطانيا.

قام النقراشي الذي حل محل أحمد ماهر بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية في ديسمبر 1945 تتضمن طلبًا بإعادة النظر في معاهدة 1936 مع تلميح لفكرة التحالف مع بريطانيا، ولكن كان رد الحكومة البريطانية مخيبًا لآمال النقراشي. وكانت المذكرة قد أرسلت سرًّا، وكذلك كان الرد؛ إلَّا أنَّ أخبار كل منهما قد تسربت إلى الشارع، مما أجبر الحكومة في النهاية على نشرهما، لتنفجر مظاهرات عارمة ضد الحكومة، ولتجرى مصادمات واسعة النطاق، كان من أحداثها مذبحة كوبري عباس الشهيرة، وتبع ذلك استقالة النقراشي من الوزارة، بينما عُيّن إسماعيل صدقي رئيسًا للوزارة الجديدة[23].

وفي محاولة لاستقطاب الجماهير الثائرة، طرح الوفد شعار "وحدة وادي النيل" كحل للمسألة السودانية، وشعار إلغاء معاهدة 1936 الذي يعني الجلاء التام. والأهم من ذلك أنَّ الحزب قد ركز على ضرورة إجراء انتخابات جديدة حرة تحت إشراف حكومة محايدة. وسوف نرى فيما بعد كيف كلفته هذه الشعارات ثمنًا باهظًا.

أما خطة القوى الوطنية - باستثناء التيار الإسلامي - فكانت تتلخص في تمكين الوفد من الوصول إلى السلطة من أجل تحقيق هذه الشعارات، أو على الأقل من أجل عرض القضية على مجلس الأمن، بل كان ضمن شعارات الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حـ د ت و) وهيَ أكبر التنظيمات الشيوعية وقتها: معارضة مجلس

---

[23] راجع التفاصيل: في طارق البشري، المرجع السابق ص ص 86 - 91، أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، الجزء (1)، ص ص 88 - 96.

الأمن خيانة، اعتقادًا بأن مجرد وجود الاتحاد السوفيتي بالمجلس يعد ضمانًا لانتصار مصر[24].

وقد قامت حكومة صدقي التي تلت حكومة النقراشي بإطلاق مزيد من الحريات السياسية لتحسين صورة الحكومة من جهة، ولاستخدام حركة الجماهير في المفاوضات المرتقبة مع المستعمرين من جهة أخرى؛ إذ كان صدقي قد قرر الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بهدف حل المسألتين المصرية والسودانية.

وكان أول رد فعل للجماهير على أثر إطلاق الحريات هو التظاهر ضد حكومة صدقي نفسها، مطالبة بتوزيع عادل للثروة الوطنية وبالجلاء التام لجيش الاحتلال وعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن. كما تشكلت "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" واستمرت المظاهرات أيامًا عديدة. إلَّا أنَّ صدقي قد قرر بدء التفاوض أثناء المظاهرات لعله يستفيد منها.

وفي مقابل خطة صدقي أبدت بعض الدوائر البريطانية حرصها على أنْ تتم المفاوضات مع حكومة تتمتع بنفوذ شعبي ملموس، أيْ مع حزب الوفد. وكمناورة قام صدقي بعرض اشتراك الحزب بعضوين ولكن مصطفى النحاس رفض الفكرة وعرض عدة شروط للدخول في المفاوضات:

1 - أنْ تتم المفاوضات بغض النظر عن مذكرة النقراشي سابقة الذكر.

2 - أنْ يكون لحزب الوفد أغلبية في وفد المفاوضات.

3 - حل مجلس النواب بعد انتهاء المفاوضات وإجراء الانتخابات تحت إشراف حكومة محايدة.

وأمام هذه الشروط راح صدقي يهاجم الوفد بشدة، بينما تم تشكيل وفد المفاوضات من أحزاب الأقلية وسط معارك إعلامية حادة بين حزب الوفد والحكومة، ومظاهرات احتجاج واسعة وعنيفة أثبتت لصدقي - ولكن ليس للنحاس بعد - أنَّ لعبة استغلال الحركة الجماهيرية لم تعد مجدية؛ إذ أنَّ الظروف التي كانت تسمح بذلك في الماضي قد ولَّت، ولذا سرعان ما تراجع هذا مذعورًا عن "تجربته الديمقراطية" – إذا ما استخدمنا مصطلحات العصر الحالي – فأصدر قانون "حماية النظام الاجتماعي"[25]، ذلك القانون الذي لم تجرؤ أيُّ حكومة مصرية بعد ذلك على إلغائه، ودخل المفاوضات بعد اتخاذ إجراءات قمع بالغة العنف ضد الجماهير الثائرة، وضد

---

[24] انظر تفصيلات أخرى في كتاب طارق البشري سابق الذكر، وفي: رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري من 1950 – 1957، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1983.

[25] انظر التفاصيل في: كتاب طارق البشري، السابق الذكر، ص ص 116 - 130.

الصحافة. وانتهت المفاوضات المرجوة بمشروع صدقي – بيفن، المعروف، وقد نص على تشكيل لجنة للدفاع المشترك واستمرار نظام الإدارة بالسودان كما هو.

وكان رد الوفد على صدقي – بيفن أنْ أعلن أنَّ صدقي لن ينجح في تنفيذ أيِّ اتفاق ولا في إجراء أيِّ حل للمسألة الوطنية، مناديًا مرة أخرى بانتخابات حرة؛ تؤدي كالعادة إلى حكومة وفدية، كما راح النحاس يتقرب – بهدوء – من عدو الأمس: الملك.

أما القوى الوطنية فأعلنت موقفها الملخص في إلغاء معاهدة 1936 وعرض القضية على مجلس الأمن. وفي مواجهة اتفاق صدقي – بيفن جرت أعمال عنف جماهيرية بالغة الاتساع واجهتها موجه من القمع، ومع ذلك لم تنسحب الجماهير من الشوارع إلَّا بعد استقالة إسماعيل صدقي.

تحقق لمصلحة الإنتلجينسيا والطبقات الأدنى هدف هام حتى استقالة صدقي، هو منع إقامة حلف دفاعي مع بريطانيا – وهو الهدف الأساسي للأخيرة من عقد أيِّ اتفاق مع مصر في ذلك الوقت – فقطع الشعب بذلك على الكتلة الأكثر محافظة من الطبقة المسيطرة طريق حل المسألة الوطنية لحسابها الخاص. وقد أثبتت حكومات أحزاب الأقلية حتى الآن عجزها عن تنفيذ أيِّ اتفاق مع بريطانيا وأعلنت الصحافة البريطانية ذلك بوضوح، كما بدأت الحكومة البريطانية نفسها تعرب عن رغبتها في التفاوض مع حكومة مقبولة من الشعب.. هكذا بدت أحلام الوفد قريبة المنال. إلَّا أنَّ الملك كان لا يزال مصممًا على تحطيم هذا الحزب بالذات؛ فسلم الوزارة إلى النقراشي مرة أخرى.

قرر النقراشي – بتأييد الملك طبعًا – طرح فكرة إعادة المحادثات مع بريطانيا ولكن على أساس تعديل الاتفاق على حل مسألة السودان وبذلك يكون – حسب تصوره – قد حقق أحد أهم أماني الحركة الوطنية وسحب البساط من تحت أقدام حزب الوفد ولو جزئيًّا. إلَّا أنه لم يفكر في إعادة التفاوض حول مسألة التحالف. وقد ظلت هذه المسألة تشكل نقطة ضعف كبيرة في خطته، استغلها الوفد في تحريض الجماهير ضده. وفي مواجهة مطالب التعديل المذكورة، اتخذت بريطانيا موقع المدافع عن حقوق السودانيين في مواجهة ما أسمته بأطماع مصر الاستعمارية في السودان؛ وذلك في محاولة لإحراج حكومة النقراشي، وردًّا على تشبث الملك بعدم عودة الوفد تبنت بريطانيا قضية الديمقراطية في مصر؛ فراحت تهاجم حكومة النقراشي وتدعو علنًا إلى عودة الوفد. وفي مواجهة ذلك قام الملك بتعيين إبراهيم عبد الهادي (الحزب السعدي) رئيسًا للديوان الملكي وهو المعروف بعدائه الشديد لحزب الوفد.

أما في معسكر الحركة الوطنية فقد استمرت المظاهرات وحركات الاحتجاج رافعة شعارها الخاص بالسودان: "وحدة وادي النيل" الذي اكتسب شعبية هائلة في مصر والسودان معًا، واستمرت تتمسك بعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن.

إزاء هذا كله: تشدد كل من بريطانيا والحركة الوطنية، قرر النقراشي القيام بعرض القضية على مجلس الأمن للتخلص من الضغط الشعبي ولإحراج بريطانيا في ذات الوقت، آملًا في كسب الولايات المتحدة إلى صفه[26]، وعلى أساس أنه – في أسوأ الاحتمالات، أيْ فشل مجلس الأمن في تقديم حل للمسألة المصرية يكون قد أحبط الحركة الوطنية وهزم طلبها؛ فتعود الجماهير إلى الهدوء..

أما بريطانيا فقد أصرت على استمرار معاهدة 1936 بينما لم يعد مجلس الأمن بقادر على تقديم شيء لمصر؛ إذ كان الاتحاد السوفيتي قد انسحب من إيران وهدأت الأحوال في اليونان ولم يعد هناك مبرر لدى بريطانيا لتقديم تنازلات؛ خاصة أنها كانت قد نسقت مصالحها في الشرق الأوسط مؤقتًا وإلى حد ما مع الولايات المتحدة، ولم تكن على أيِّ استعداد لترك قاعدتها في مصر، بعد أنْ أصبحت فلسطين من الناحية الفعلية تحت السيطرة الصهيونية واقتربت نهاية الاحتلال البريطاني لها.

ولم يكن من السهل أنْ تفوت مناورة النقراشي على الحركة الوطنية؛ فأعلنت الأخيرة في صحفها ومظاهراتها ومؤتمراتها أنْ عرض القضية على مجلس الأمن يتطلب أولًا إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 وإلغاء اتفاق صدقي – بيفن؛ وهكذا بلغت المعركة مستوى جديدًا من التوتر.

أما حزب الوفد فأعلن رفضه لمبدأ التحالف وهاجم النقراشي داعيًا إلى انتخابات حرة؛ حيث إنَّ الحكومة لا تمثل الأمة، كما ادعى.

وسارت سلسلة جديدة من المظاهرات، كما نشطت من جديد موجات من العنف الجماهيري والقمع المضاد، مما أجبر بريطانيا على سحب قواتها من القاهرة والإسكندرية مكتفية بالتمركز في منطقة القناة مع تهليل حكومة النقراشي، بينما استمرت الجماهير في هجومها على قوات الاحتلال المنسحبة والتظاهر العنيف ضد الحكومة.

وبعد تلكؤ طويل قام النقراشي بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن في يوليو 1947 مهاجمًا الاستعمار بعنف غريب على رجل مثل زعيم الحزب السعدي، وذلك إرضاءً للجماهير، بينما استغلت بريطانيا مسألة السودان لمواجهة هجوم النقراشي بفضح ما أسمته بالأطماع الاستعمارية لمصر في السودان. أما محاولة الأخير لكسب ود الولايات المتحدة فلم تكن ناجحة على الإطلاق[27]، وانتهى الأمر بفشل المجلس في اتخاذ أيِّ قرار بصدد القضية. وهكذا ظن النقراشي أنه رغم فشل اللجوء إلى

---

[26] في فترة ما بعد الحرب الثانية راحت الطبقة المسيطرة تحاول استغلال التناقض بين بريطانيا والولايات المتحدة؛ فرحبت بدخول رأس المال الأمريكي وراحت تتقرب من الولايات المتحدة في محاولة لتقويض النفوذ البريطاني. وعلى سبيل المثال خرجت مصر من كتلة الاسترليني عام 1947 لكيْ ترتبط بالدولار الذي أصبح العملة العالمية منذ 1944.

[27] انظر تفاصيل ذلك في: طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 151 - 152.

المجلس قد قدم للحركة الوطنية ما أرادت. ولكن النتائج كانت مغايرة لما توقع تمامًا؛ فاشتعلت البلاد بالمظاهرات وأصبحت حكومة الأقلية المؤيدة من قبل الملك عاجزة عن القيام بمزيد من المبادرات، وبدأت مرحلة جديدة من الصدامات العنيفة بين الجماهير وقوات الشرطة على نطاق واسع.

وقد شهدت الفترة التالية سلسلة من الإضرابات ذات الطابع الاقتصادي والنقابي؛ كان آخرها إضراب رجال البوليس في سبتمبر 1947 الذي هز هيبة النظام كله وتسبب في شلل بالغ لجهاز الشرطة.

كما شهدت الفترة نفسها تصاعدًا لأعمال الإرهاب؛ خاصة من جانب جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن جاءت أزمة فلسطين لتنقذ النظام من حالة فوضى لم يكن ليُعرف مداها. فقد أعلنت بريطانيا عام 1947 عن اعتزامها سحب قواتها من فلسطين، بينما كانت المصادمات بين العرب والصهاينة قد بلغت الذروة، وأصبح إعلان قيام دولة يهودية أمرًا وشيكًا. ثم صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في أكتوبر عام 1947، وتلاه إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948.

وكان الشعور القومي العربي قد بدأ ينبثق في مصر حثيثًا منذ ما بعد الحرب العالمية، وحفز تصاعد المسألة الفلسطينية من اهتمام الجماهير في مصر بمسألة القومية العربية، وإنْ لم يؤد ذلك إلى تكون حزب سياسي على شاكلة البعث، كما لم تتبن المنظمات الشيوعية تلك القضية باستثناء بقايا الحزب الشيوعي المصري القديم (1921) الضعيفة خلال الثلاثينات. ولكن الشعور بالانتماء العربي كان قد بدأ في التغلغل في وجدان الجماهير التي باتت ترى في الانتصار الوشيك للصهيونية في فلسطين انتصارًا للاستعمار الذي كانت لا تزال تحاربه في مصر، علاوة على أنَّ إخوة عربًا كانوا يذبحون ويشردون ويُطردون من ديارهم. وقد لعب حزب "مصر الفتاة" وجماعة "الإخوان المسلمين" الدور الأساسي في الدعوة لمحاربة الصهيونية ومساعدة الفلسطينيين، بينما وجدنا أكبر المنظمات الشيوعية تؤيد تقسيم فلسطين وتعارض دخول مصر الحرب عام 1948 بالاستناد إلى تحليلها للصهيونية؛ رغم رفضها ومحاربتها لها أيضًا. أما حزب الأغلبية فلم تكن القضية الفلسطينية مدرجة على جدول أعماله، واكتفي بتأييد نظري للكفاح ضد الصهيونية عمومًا، وفيما بعد أيد دخول الحرب ضد إسرائيل.

وقد جاء إعلان قيام إسرائيل ليشعل المنطقة كلها.. وكانت الحرب.

اشتعلت في مصر الحركة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل؛ فها هو انتصار كبير جديد للاستعمار؛ فقامت المظاهرات المعادية للاستعمار والصهيونية، واشتدت الدعوة للحرب، وقامت جماعة الإخوان المسلمين وجماعات من صغار الضباط

الوطنيين بممارسة نشاط مسلح ضد اليهود في فلسطين، وبات من الواضح أنَّ الشعب والجيش مصممان على الحرب رضيت الحكومة أم أبت[28].

أما الملك؛ فقد وجد في كل ذلك فرصة ذهبية لاسترداد هيبته المفقودة في الداخل ولاكتساب شعبية في المنطقة العربية. وكان قد بدأ يبحث له عن دور عربي بعد الحرب العالمية الثانية مع اشتعال حركة القومية العربية، لتعزيز نفوذه في الداخل في مواجهة الوفد، كما أنَّ منافسيه الرئيسيين في العالم العربي؛ وهما ملكا العراق والأردن كان من المحتمل أنْ يتدخلا أيضًا[29].

أعلن الملك دخول الحرب بدون علم رئيس وزرائه؛ فأمر بتحرك الجيش، محاولًا اكتساب شرف الوطنية على حساب وزارته وعلى حساب جيشه الضعيف، ولم تجد الوزارة بدًا من تأييد الملك رغم عدم دستورية قراره، كما لم يجد الوفد مفرًّا من تأييد الحرب.

أما بريطانيا فلم تكن تستطيع رغم احتلالها لمصر أنْ تقف ضد المشاعر القومية الملتهبة؛ وهيَ على العموم لم تساعد بقدر مهم أيًّا من الطرفين: العرب والصهاينة.

كذلك كان إعلان الحرب فرصة للطبقة المسيطرة ولقوات الاحتلال لفرض الأحكام العرفية وتجميد الصراع الاجتماعي.

وفي هذه الظروف راحت الجماهير تتقبل الأحكام العرفية بكل رضا. لقد بدا أنَّ الأمور تسير حتى الآن لصالح الطبقة المسيطرة. ولم ينس الوفد أنْ يضيف لقبوله بالأحكام العرفية شرطًا ديموقراطيًّا؛ ألّا تستخدم هذه الأحكام إلَّا في الغرض الذي فرضت من أجله.

حفزت الحرب نشاط جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة وإحدى المنظمات الماركسية (طليعة العمال والفلاحين)، وقد مارست هذه التنظيمات نشاطًا جماهيريًّا واسعًا؛ خاصة أنَّ الحرب قد ألهبت الجماهير وأثارت فورانًا هائلًا للمشاعر القومية.

ولكن انتهت الحرب نهايتها المعروفة. وقد كشفت الإدارة السياسية والعسكرية للمعارك عن فساد عظيم في جهاز الدولة، كما تعلمت الجماهير والقوى الوطنية درسًا أساسيًّا؛ أنها هزمت لأنها لم تحارب تحت لوائها الخاص، وأنَّ تحرير فلسطين لابد أنْ يمر بتحرير مصر من الاستعمار ومن حلفائه. وكان ضمن أهم نتائج الهزيمة مزيد من الاستقطاب السياسي؛ فجماعة الإخوان المسلمين التي طالما وقفت مع

---

[28] انظر تفصيلات ذلك في أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (1)، ص ص 122 – 124.

[29] دافيد داوننج – جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، مطبوعات هيئة الاستعلامات بالقاهرة، كتب مترجمة، رقم 741، ص 21.

حكومات وأحزاب الأقلية في 46 - 1947 وجدت في الحرب فرصة لتقوية جهازها العسكري، وتدريب الآلاف من أفرادها على استعمال السلاح، وتخزين كميات كبيرة منه. كما بدأت قواعدها حملة إرهاب واسعة ضد المنشآت والعناصر اليهودية طوال فترة الحرب وبعدها، وقوبل عنفها بقمع شديد من قبل حكومة النقراشي التي اضطرت في النهاية إلى إصدار قرار بحل الجماعة في ديسمبر 1948، وذلك لإجبار أفرادها على التوقف؛ إلَّا أنَّ هذا القرار قد أدى إلى تصعيدها لأعمال العنف أكثر وأكثر.

وأخيرًا اغتيل النقراشي وحسن البنا، وجرت حملة تنكيل بشعة ضد أفراد الجماعة من قبل حكومة إبراهيم عبد الهادي الذي حل محل النقراشي.

كما اتسعت خلال وبعد الحرب صفوف "الطليعة الوفدية"؛ الجناح اليساري للوفد (معظم قواعد الحزب). وقد راحت هذه الطليعة تحاصر قيادة الحزب نفسها. كما عاد من ساحة الحرب صغار الضباط مهزومين محبطين وهم يشعرون بأنهم قد دفعوا أرواح زملائهم ثمنًا لمؤامرات رخيصة وألاعيب سياسية طرحت تحت شعارات براقة.. والأهم من ذلك أنهم بدأوا يشعرون بأنهم مجرد أداة في يدي نظام ما ينفك يضعف؛ لقد بدأوا يشعرون بأنه لا ينبغي عليهم أنْ يضعوا أنفسهم تحت إمرة نظام مهترئ؛ بل بدأوا يشعرون أنهم أحق بأن يصبحوا اليد القابضة. وقد كانت الحرب والهزيمة صدمة كبيرة لشباب الضباط، ومنذ ذاك الحين بدأوا ينخرطون بأذهانهم في الحركة الوطنية، ثم ما لبثوا أنْ انخرطوا فيها بأجسادهم أيضًا، معتقدين أنَّ خلاص البلاد سوف يكون ويجب أنْ يكون على أيديهم. ولذلك وضعوا على عاتقهم مهمة قيادة المجتمع بأسره؛ فلا أمل في السراي والأحزاب؛ كما لم تستطع منظمات الحركة الوطنية أنْ تملأ الفراغ.

وتفجرت على أثر الهزيمة موجة واسعة من الإضرابات والمظاهرات وأعمال الإرهاب؛ مما اضطر الحكومة إلى أنْ تلجأ للعنف، ممثلًا في الاغتيالات السياسية والتعذيب الوحشي للمعتقلين.

ومنذ ذاك الحين طُرِحَت شعارات اجتماعية أكثر جذرية، كما اشتعلت إضرابات العمال، وبدأت الحركة الفلاحية تتفجر شيئًا فشيئًا، وانتشرت التنظيمات السرية؛ خاصة الشيوعية، وكذلك التنظيمات الوطنية الإرهابية.

لقد سقطت أحزاب الأقلية وتحطمت على صخرة الحركة الشعبية، ولم يعد الملك يتمتع بأيِّ شعبية؛ ومن ثم ازداد انصرافه هو الآخر إلى اللهو والمغامرات الشخصية، هروبًا من واقعه الأليم.

ووسط كل هذا استمر حزب الوفد يرفع شعاره المفضل: انتخابات عامة جديدة، ولكنه منذ الآن راح يزايد، لا على أحزاب الأقلية – إذ أنَّ هذه قد سقطت وفقدت

معظم جماهيرها القليلة – بل على الحركة الوطنية نفسها فيما يتعلق بالمطالب الاجتماعية. وكان هذا أمرًا جديدًا لا يخفى مغزاه.

وكانت الطبقة المسيطرة قد فقدت كل أوراقها باستثناء ورقة واحدة: حزب الوفد الذي ظل يتمتع ببعض ثقة جمهور غير قليل؛ فتراثه القديم كان لا يزال عالقًا بالأذهان، كما منحه وجود الكثير من العناصر الوطنية بين صفوفه قدرًا لا بأس به من التأييد الجماهيري.

ورغم الاستقطاب السياسي المتزايد اكتفت القوى الوطنية – وضمنها المنظمات الشيوعية وجمهورها – رغم كل ما جرى - بخطتها القديمة: حكومة وفدية تحقق الأماني الوطنية.. فرغم قوتها؛ أيْ القوى – الوطنية – مجتمعة إلَّا أنها لم تكن موحدة الإرادة ولم يكن لديها خطة موحدة وواضحة لتغيير المجتمع بنفسها وخارج إطار الوفد.

والآن أصبح من الواضح أمام بريطانيا أنَّ حكومة وفدية هيَ الضمان الوحيد لنجاح أيِّ اتفاق مع مصر. أما الملك فلم يعد يرى أمامه إلَّا مخرجًا واحدًا لوقف العنف الثوري المتصاعد وإنقاذ عرشه المنهار؛ هو تسليم الوزارة لعدوه اللدود.

كان حزب الوفد قد وهن وسار نحو الانشقاق بين قيادته وقاعدته[30]؛ فقد حققت الطبقة المسيطرة كثيرًا من طموحاتها في 1919، 1923، 1936، ولم يتبق في جعبتها الكثير لتقود أو لتتجاوز به مطالب الحركة الوطنية. ولذلك أصبح الحزب أكثر محافظةً ولكنه رغم ذلك ظل بمعنى ما – من وجهة نظر الشعب – سلاحًا قابلًا للإشهار في وجه الاستعمار؛ بل والطبقة المسيطرة نفسها، رغم أنَّ نفوذه كان قد تدهور إلى حد ما، وكان قد راح يفقد كثيرًا من جمهوره منذ قبوله معاهدة 1936. ومن قبل ذلك كانت ميوله المحافظة إبان ثورة 1919 وعجزه عن إرضاء الطموحات القومية للإنتلجينسيا أحد عوامل نمو المنظمات الإسلامية التي ناصبته العداء دائمًا، واليسارية. وكانت وزارة 4 فبراير 1942 هيَ الأخرى عاملًا جديدًا وراء مزيد من الاستقطاب في الساحة السياسية؛ خاصة أنَّ تلك الوزارة التي فُرضت على الملك بدبابات الاحتلال لم تقدم من الإصلاحات الاجتماعية ما تعوّد الشعب الحصول عليه من كل حكومة وفدية؛ فعلى سبيل المثال حرَّمت حكومة 4 فبراير قيام اتحاد عام للعمال كما رفضت أنْ تنص في قانون النقابات العمالية على حق عمال الزراعة في تنظيم أنفسهم وكذلك لم تقدم إصلاحات اجتماعية ملموسة[31]. وكان انشقاق مكرم عبيد عام 1942 وإصدار "الكتاب الأسود" عاملًا آخر في إضعاف

---

[30] انظر تفاصيل في: محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور (1923 – 1952)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1973.

[31] رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية في مصر (1899 – 1952)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص ص 164 - 168، ص ص 178 - 179.

الوفد. كما أضافت سيطرة كبار ملاك الأراضي على المراكز القيادية بالحزب مزيدًا من عوامل إضعافه على الساحة السياسية.

وفي مواجهة تلك الخسائر كلها، راح الوفد يعوض ضعفه بالمزايدة على الأحزاب الأخرى، بتبني شعارات الحركة الوطنية، خاصة أنَّ قواعده – المسماة بالطليعة الوفدية – كانت قوية بدرجة كافية لتخويف القيادة. وكان الحزب يتصور أنه لازال قادرًا على ممارسة عملية استثمار الحركة الجماهيرية؛ تلك العملية التي تمرس بها منذ 1919، ولكنه لم يدرك أنْ طابع الحركة الوطنية قد تغير الآن.

ولما كانت الطبقة المسيطرة قد أصبحت أكثر عجزًا عن تقديم الإصلاحات الاجتماعية، خاصة أنَّ المطالب الاجتماعية قد صارت أكثر راديكالية وباتت تستقطب جمهورًا متزايد الاتساع، راحت – ممثلة في الوفد خاصة – تعوض عجزها بالهجوم شديد اللهجة على الاستعمار، محملة إياه – ضمنيًّا – مسئولية أزمات البلاد؛ مما زاد من اشتعال الحركة الوطنية وضاعف من الضغط الجماهيري على الوفد بالذات لإلغاء معاهدة 1936.

وقد تجمع معظم الشباب الوفدي حول قياداته اليسارية (الطليعة الوفدية)، وأصبح الانتماء للوفد من قِبل الشباب الوطني هو بالدرجة الأولى انتماءً لأفكار الأخيرة، حتى صارت قيادات الطليعة هيَ الضمان الفعلي لجماهيرية الوفد. ومغزى ذلك هو تحول الوفد الأصلي إلى حزب أقلية جديد نتيجة هذا الانشقاق غير المعلن، وتحولت جماهير الوفد إلى جماهير لشعاراته القديمة، وللشعارات الجديدة للطليعة الوفدية التي فرضت نفسها فرضًا على قيادة الحزب.

وعلى حساب الوفد بالذات نمت في الفترة التالية للحرب الثانية المنظمات الماركسية التي بدأت كحلقات صغيرة في بداية الأربعينيات وأخذت تتسع مع نمو الحركة الوطنية، واستطاعت أنْ تمد نفوذها إلى كثير من نقابات العمال، كما حققت انتشارًا واسعًا في الجامعات. وقد استطاعت حدتو (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني) إنشاء خلايا بالريف بلغت مائة خلية عام 1952[32]؛ بل وفي الجيش وسلاح الطيران؛ بل والطيران الملكي نفسه[33]، وقد نجح الشيوعيون في فن التحريض، واستطاعوا قيادة العمال والطلاب في مظاهرات ضخمة، خصوصًا إبان أزمة الصناعة في 1949، واستطاعت القيادات الشيوعية في الجامعة المشاركة بشكل فعال في قيادة لجنة العمال والطلبة عام 1946، كما حققت نجاحات سياسية هامة بعد موقف الاتحاد السوفيتي من مصر في مجلس الأمن عام 1947؛ حتى أنَّ

---

(32) **Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, second edition, London ,1957, p. 47**

(33) **رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري من 1950 - 1957، ص 88 – أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص 36.**

المظاهرات خرجت وعلى رأسها الشيوعيون متجهة إلى السفارة السوفيتية هاتفةً بحياة الاتحاد السوفيتي. ورغم تأثر نفوذ المنظمات الماركسية بموقف "حدتو" المضاد للتيار الشعبي الجارف بخصوص القضية الفلسطينية وموقف ستالين من الدولة اليهودية؛ فقد منحها تبنيها للشعارات الاجتماعية نفوذًا ليس قليلًا في أوساط المتعلمين الفقراء وإلى حد ما عمال الصناعة. ومع هذا كله لم تقدم أبدًا على طرح خطة للاستيلاء على السلطة وأعلنت – بمجملها – تأييدها لحزب الوفد على أساس أنه حزب البرجوازية الوطنية، ورغم أنَّ بعض المنظمات – التي شكلت الأقلية في الحركة الشيوعية المصرية – خاصة الحزب الشيوعي المصري (ح ش م) لم تتخذ هذا الموقف، إلَّا أنَّ الجوهر ظل واحدًا؛ فلم يضع حـ. ش. م. على عاتقه مهمة عملية لقلب النظام واستمر – عمليًّا - ينهج نهج "حدتو" ويرفع شعار الجبهة (ولكن الشعبية بدلًا من الوطنية)، منتظرًا تحقق هذا الشعار كخطوة سابقة على الانقلاب الثوري. ورغم هذا شكلت المنظمات الماركسية نوعًا من الضغط على الوفد والطبقة المسيطرة ببراعتها في التحريض والدعاية للشعارات الاجتماعية التي ميزت أطروحات هذه المنظمات. وكان الخط العام للمنظمات الشيوعية هو خط وطني – ديموقراطي بالإضافة إلى بعض الشعارات الاجتماعية التي لا تتجاوز أطر النظام الاجتماعي القائم؛ فلم تكن فكرة قيام ثورة اشتراكية مطروحة[34].

كذلك حقق حزب مصر الفتاة نموًّا كبيرًا على حساب الوفد، وقد غير اسمه إلى "الحزب الاشتراكي" عام 1949، كما غير شعاره من: الله – الشعب – الملك، إلى: الله – الشعب، وغير نهجه من التقليد الشكلي للأحزاب الفاشية في أوروبا ومعاداة الشيوعية إلى نهج وطني وديموقراطي وأكثر استنارة، وشارك في الحياة السياسية بعد الحرب مشاركة فعالة، مركزًا هو الآخر على الشعارات الاجتماعية، بحيث أصبح في هذا الجانب أكثر راديكالية من المنظمات الماركسية[35]؛ بل وتحول موقفه من الشيوعية تحولًا جذريًّا؛ فأصبح يعتبر نفسه متعاطفًا مع الحركة الشيوعية العالمية؛ بل وصار دفاعه عن الشيوعية علنًا يفوق بكثير دفاع الشيوعيين أنفسهم عنها[36]. وكان "الحزب الاشتراكي" هو الحزب الوحيد في مصر الذي يدعو إلى الثورة الاشتراكية ويهاجم الوفد الذي راح يلعب – حسب تعبير طارق البشري – دور الرجل المريض أمام كل الأطراف المتصارعة وكان يتمتع خصوصًا بتأييد أغلب القوى الوطنية، بما في ذلك معظم الماركسيين. وكان أحمد حسين يرى في حزب الوفد حزبًا رجعيًّا يمتص تمرد الشعب، كما رأى فيه الخطر الرئيسي على الثوريين ودعا لمواجهته وإقامة جبهة راديكالية. ومع كل هذا الجهد لم يصبح الحزب

---

[34] قمنا بتقديم تحليل نظري شامل للحركة الشيوعية المصرية في: الراية العربية – كتاب غير دوري، العدد 3، أبريل 1991، ونشر على الإنترنت في:

https://www.4shared.com/office/XtmVNIEAei/.html

[35] انظر تفاصيل في: طارق البشري، المرجع السابق ذكره، ص ص 389 - 395.

[36] انظر المرجع السابق، ص ص 389 - 415.

الاشتراكي أبدًا حزبًا منظمًا، وظل أحمد حسين كفرد يقوم بدور الحزب بنفسه والتفت جماهيرالحزب حوله شخصيًّا. ولم يستطع – كما لم يحاول – أنْ ينشئ منظمة حزبية، وقد رصَّ حوله مجموعة من عناصر الإنتلجينسيا القومويةَ وراح يعوض هذا الضعف برفع شعارات متطرفة لا يملك خطة ولا حتى سيناريو لتحقيقها. وقد انقلب فجأة من النقيض إلى النقيض؛ فقبل 1949 كان يسمي نفسه بحزب مصر الفتاة ويقلد الأحزاب الفاشية، ويوجه جل نشاطه ضد الشيوعية واليهود، ثم أعلن بصورة مفاجئة تحوله إلى حزب اشتراكي عام 1949 وطرح برنامجًا أكثر راديكالية من برامج المنظمات الماركسية.

كما نشطت إبان الفترة الجماعات الوطنية المسلحة التي اكتسب أعضاؤها تعاطف الجماهير وتبوءوا مكانة الأبطال الوطنيين، وقد ساهمت هذه الجماعات في حفز المزاج الثوري للجماهير على حساب الروح المحافظة لحزب الأغلبية.

وبالرغم من الضربات القاسية التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين - خصوصًا في 1948 - 1950 - حققت نموًّا ملحوظًا، وخصوصًا جناحها المسلح الذي لعب دورًا كبيرًا في حرب 1948 وبعد ذلك في معارك 1951 في قناة السويس رغم عدم دخول الجماعة الحرب رسميًّا.

وكان نفوذ القوى الوطنية المتزايد يعني أنَّ الجماهير التي تؤيد حزب الأغلبية لن تتوقف عند حدود هذا الأخير؛ بل إنها لا تسير وراءه الآن باعتباره قائدها الملهم، وإنما كمجرد سلاح تستخدمه في وجه السراي والاستعمار؛ وإنْ لم تكن مدركة لهذا التوجه نفسه.

أصبح الوفد هو (الرجل المريض) لكل الأطراف؛ فهو باعتباره الحزب الذي قاد ثورة 1919 والذي يضم بين صفوفه عددًا كبيرًا من الوطنيين، قد مثل للشعب سلاحًا مشهرًا في وجه الاستعمار؛ بل وضد الطبقة المسيطرة ذاتها. هو باعتباره حزب أقلية جديد قد مثل صمام أمان للطبقة المسيطرة ضد عناصر الثورة الآخذة في التجمع، وهو من وجهة نظر بريطانيا كان الطرف الوحيد الذي تستطيع أنْ تعقد معه معاهدةً جديدةً على أساس التحالف، وهو بالنسبة للملك لم يزل العدو اللدود؛ ولكن العدو العاقل، والضروري أحيانًا؛ رغم كل عيوبه. أما الوفد في نظر نفسه فكان حزب الأمة القادر على الإمساك بزمام الأمور وعلى اللعب بكل خصومه بمن فيهم جماهيره نفسها. فقد كان يتخيل أنه يستطيع أنْ يلعب بكل الأطراف، بينما لم يكن قادرًا في الواقع على تقديم أيِّ شيء لأيِّ طرف إلَّا على حساب أطراف أخرى وعلى حساب نفسه أيضًا كتنظيم؛ مثيرًا بذلك مزيدًا من مطالب بعض الخصوم وغضب البعض الآخر؛ فالصراع السياسي – الاجتماعي كان يسير في خط متصاعد. ولذلك وجدنا أنَّ الوفد قد تحول في الواقع إلى كرة تتلقفها كل الأطراف الأخرى؛ فهو مطالب من ِقبل جماهيره بتحقيق الجلاء التام ووحدة وادي النيل، وتحقيق درجة من العدل الاجتماعي؛ ومن قِبل بريطانيا كان مطالبًا بعقد معاهدة تحالف؛ أما من قِبل الطبقة الاجتماعية التي يستند إليها أساسًا؛ كبار الملاك ورجال الأعمال؛ فكان مطالبًا

بامتصاص الصراع الاجتماعي المحتدم، ولكن ليس بأيِّ ثمن. والحقيقة أنَّ الفترة المذكورة قد شهدت حراكًا سياسيًّا لم تشهده مصر الحديثة منذ ثورة عرابي؛ فالطبقات الأدنى قد أصبحت لها مطالب أكثر جذرية، وأصبحت طرفًا في الصراع السياسي المحتدم، رغم استمرار الإنتلجينسيا القوة الضاربة الرئيسية والتي اتسعت صفوفها بشدة مع التوسع في التعليم الإلزامي والجامعي. وكان هذا هو التغير الجوهري الذي شهدته خريطة مصر السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هو المصدر الأساسي لأزمة النظام ككل.

ولهذا كله أصبح الوفد بجماهيره المتمردة عالة على طبقته، ففقط باستناده إلى الجمهور المتمرد كان باستطاعته أنْ يضغط على الأطراف الأخرى لتلبية مطلبه الخاص بتشكيل حكومة محايدة تجري انتخابات حرة. ولهذا بالذات – وبهذا المعنى المحدد – كان الوفد بمثابة اختراق شعبي أو (حصان طروادة) داخل قلب النظام. وكان المعسكر الأخير يعرف ذلك خير معرفة، بينما كان يراوده الأمل رغم ذلك في كسب المعركة. لكل ذلك، علينا من الآن فصاعدًا أنْ ننتظر صراعًا مروِّعًا.

****

تحت ضغط بريطانيا والمظاهرات أمر الملك رئيس وزرائه إبراهيم عبد الهادي بالاستقالة في 1949/7/20؛ مقدمًا وزارته الجديدة. وبينما كان الملك يعلن ابتهاجه بالتخلص من أحزاب الأقلية التي فقد في عهدها شرعية حكمه، كان يخفي في الحقيقة شعوره بالتوجس من الخطوة الجديدة التي أشعرته بأنه بدأ يفقد عرشه نفسه.

أجريت الانتخابات بواسطة "هدية العيد"، ورفض الوفد أيَّ تنسيق مع أحزاب الأقلية؛ معتزمًا إزاحتها من طريقه نهائيًّا. بالعكس استفاد من تشهير المنظمات الوطنية بأحزاب الأقلية والحكومات السابقة، وعمل هو الآخر فيها طعنًا تحت الحزام؛ فشهر بإجراءات القمع التي اتخذتها حكومة إبراهيم عبد الهادي كما سمحت حرية النشر التي أطلقت أثناء الانتخابات بمزيد من عرض فضائح الحكومة السابقة وفضائح الملك، مما اضطر حزبي السعديين والأحرار إلى مهاجمة أحدهما للآخر، متهمًا إياه بالمسئولية عن الإجراءات القمعية وعن الفساد، بينما وقف الوفد متفرجًا على خصميه التقليديين يحطم كل منهم الآخر، غير مدرك أنه قد أطلق عفريتًا سوف يعجز هو عن إعادته إلى عقاله مرة أخرى.

واضطر الوفد إلى تبني شعارات اجتماعية تتخطى أفق الطبقة التي يمثلها، بغرض المزايدة على الحركة الوطنية، على أمل أنْ يصفي خصومه واحدًا واحدًا. وقد لعبت

المنظمات الماركسية والحزب الاشتراكي دورًا هامًّا في دفعه إلى تبني هذه الشعارات.

نجح الوفد في الانتخابات؛ إلَّا أنَّ النتائج قد أبرزت حقيقة جديدة هامة؛ إذ حصل الحزب على 45% من الأصوات الصحيحة، 27% من مجمل أصوات الناخبين المسجلين[37]. وهذا دليل على مزيد من تدهور شعبية الوفد. وإذا كان قد استولى على معظم مقاعد البرلمان فقد انحصر أكثر فأكثر في الشارع السياسي، وكانت أكثر الفئات عزوفًا عن المشاركة في لعبة الانتخابات هيَ المتعلمين (الأفندية)؛ القاعدة التقليدية للحزب، خاصة في القاهرة والإسكندرية[38].

وأخيرًا توضح نتيجة الانتخابات أنَّ جمهورًا عريضًا قد خرج من لعبة السياسة الشرعية برمتها.

وزارة "الوفد" الأخيرة 1950:

وصل النحاس باشا إلى الحكم بتأييد قطاع محدود من الجماهير المتمردة. ولكن الوفد خارج الحكم لا يكون – عادة – هو نفسه الوفد في الحكم. وكانت الوزارة

---

[37] بلغ عدد الأصوات المسجلة 4.26.879، أما عدد الأصوات الصحيحة فبلغ 2.496.208؛ أيْ 61%، وبلغ عدد الأصوات التي حصل الوفد عليها 45% من الأصوات الصحيحة، وحصل الحزب السعدي وحزب الأحرار معًا على 16.7% من أصوات الناخبين المسجلين، بفارق 10.2% فقط عن الوفد. وهذه نسب الأصوات التي حصل عليها الوفد من الأصوات المسجلة منذ 1924:

سنة الانتخاب	نسبة ما حصل عليه الوفد / عدد الناخبين المسجلين
1924	%43.5
1925	%65.5
1926	%34
1929	%39
1936	6.6
1942	%33.1
1950	%27

محمود متولي، حادث 4 فبراير سنة 1942 في التاريخ المصري المعاصر، ص ص 259 – 262.

[38] طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 298 – 299.

الجديدة وفدية من النوع الجديد؛ المحافظ. فقد استفاد الوفد من التأييد الشعبي في الحصول على كرسي الوزارة، ولكن عند تأليف الأخيرة استُبعدت منها تمامًا العناصر الراديكالية؛ فجاءت وعليها بصمات فؤاد سراج الدين باشا. واستكمالًا للعبة سارت الوزارة الجديدة بسياسة تهدف إلى إرضاء الملك الذي أثبت للوفد طول السنوات الخمس الماضية أنه ليس بالخصم الضعيف. والأهم من ذلك أنَّ الجماهير كانت تحاصر الوزارة الجديدة بشعاراتها الراديكالية، فأصبح من الضروري أنْ توطد تلك الحكومة صلاتها بالسراي المحافظة.. اذن كان لابد من تقديم شيء للملك.

تم الاتفاق على تعيين وزير دفاع وفدي وعلى اختراع منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة يعين بمعرفة الملك[39]، كما سمحت الوزارة للسراي بالتدخل في تعين رجال البوليس وكبار موظفي الدولة، وهذا أمر لم يكن الوفد يسمح به من قبل؛ كذلك سُمح لها بتعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ[40].

وكان فاروق قد اتجه منذ تصاعد الصراع الاجتماعي إلى الإغراق – كما أشرنا من قبل – في ملذاته الخاصة، يأسًا – فيما يبدو – من الحالة التي بلغها نظامه، وانتشرت أخبار الفضائح الأخلاقية للأسرة المالكة؛ إلَّا أنَّ الوزارة الوفدية قد تجاهلت هذا الأمر تمامًا؛ بل وصل تدليلها للملك إلى حد أنها لم تسترجع 45 ألف فدان استولى عليها من الأوقاف في عهد الوزارات السابقة، كما وافقت على صرف مبلغ 100 ألف جنيه من مرتب الملك السنوي مقدمًا.

وفي الوقت نفسه أطلقت الوزارة الحريات العامة حفاظًا على نفوذ الحزب بتقاليده نصف الليبرالية، فألغت قوانين الطوارئ في مايو 1950؛ مما سمح بانطلاق المعارضة الوطنية التي تمتعت بحرية حركة واسعة؛ فتم نشر الكثير من وقائع الفساد في عهد الحكومات السابقة، ونشرت وقائع حول فساد البلاط، وأخرى خاصة بالحكومة الجديدة أيضًا. كما منحت الصحافة للمعارضة الوطنية فرصة الدعاية للشعارات الثورية علنًا.. وأصبحت وزارة الوفد تتحمل المسئولية أمام مجمل الطبقة المسيطرة عن إطلاق هذا العفريت من عقاله، مثلما تحملت أمام الجماهير المسئولية عن إطلاق يد الملك؛ وفي كلتا الحالتين حطت عليها نقمة الطرفين.

واستتبع فساد البلاط وتراخي الوزارة إزاءه فساد الوزراء أنفسهم ومن كان يدور في ركابهم؛ فشاعت الرشوة والمحسوبية واختلاس أموال الدولة من جانب الحاشية الملكية والوزراء وأقاربهم وعائلات الوفد الكبرى؛ بل ولجأ أحد قيادات الوفد إلى

---

[39] استخُدم نفس المنصب فيما بعد في عهد الناصرية لأغراض مشابهة.

[40] طارق البشري، المرجع السابق.

الدفاع عن فساد حاشية الملك علنًا في البرلمان، كما هاجم المعارضة الوطنية بطريقة مباشرة[41].

أما فيما يختص بالقضية الوطنية، فقد دخل النحاس باشا في مفاوضات مع بريطانيا بدون معارضة شعبية؛ حيث كان لا يزال يتمتع بقدر من الثقة؛ إذ كان لا يزال يمثل بعض الأمل. ولكن المفاوضات لم تنته إلى حل؛ فقد أصبحت بريطانيا بعد قيام إسرائيل أكثر تمسكًا ببقاء قواتها في مصر، ولم تستطع أنْ تقدّر الوضع الذي أصبحت تواجهه حكومة النحاس في الداخل، ولم يكن الأخير قادرًا إلَّا على الإصرار على الجلاء الكامل ووحدة وادي النيل وعلى رفض فكرة الحلف تحت ضغط جماهيره[42]. وبذلك انتهت المفاوضات إلى الفشل؛ رغم محاولات النحاس إقناع بريطانيا بصعوبة موقفه في الداخل.

وبينما استمرت الحكومة في التلكؤ بعد فشل المفاوضات إزاء المسألة الوطنية، اشتد ضغط القوى الوطنية – بما فيها قواعد الوفد – من أجل إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان. كذلك أصبح شعار الكفاح المسلح مطروحًا من قبل جماهير واسعة، وبالمثل كان شعار وحدة وادي النيل. كما تدهور وضع الملك؛ فأصبح يتعرض للنقد المباشر، وكان الهجوم عليه مستمرًا بالتحايل على قانون العيب في الذات الملكية. كما تعددت هبات الفلاحين خلال عام 1951؛ ففي بعض القرى هاجموا قصور كبار الملاك (كفر نجم وبهوت مثلًا)، واشتبكوا مع البوليس في عدة مناطق[43]، كما ازداد عدد إضرابات العمال وعدد المشاركين فيها. ولكن الأمر الجديد كل الجدة هو أنَّ الجماهير قد *بدأت تهاجم الوفد نفسه علنًا*؛ إذ بدا عاجزًا عن ايجاد حل لقضية الاحتلال وعن تقديم إصلاحات اجتماعية ملموسة؛ بل وبدا مسئولًا عن استشراء الفساد في البلاد وتدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى، ولم تعد مزايداته بقادرة على وقف المظاهرات وحركات الاحتجاج المتواصلة ضد سياسته؛ ولذا بدأت المنظمات الوطنية، شاملة الطليعة الوفدية التي لعبت دورًا كبيرًا في معارضة الوزارة الوفدية، تعمل كجبهة واحدة ضد حكومة الوفد.

تصاعد الصدام بين الحكومة والمعارضة الوطنية بحيث أصبحت الأولى مضطرة إلى اتخاذ إجراءات قمعية طالما هاجمها حزب الوفد نفسه وهو خارج الحكم، مثل اعتقال الصحفيين وعناصر المعارضة الراديكالية، وإصدار مشاريع قوانين معادية

---

[41] طارق البشري، المرجع السابق، ص 315. انظر كذلك بخصوص هذه الفترة: محمد زكي عبد القادر، المرجع السابق.

[42] محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس 1950 – 1951، مارس 1950 –1951، القاهرة، 1951.

[43] أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (1)، ص ص 83 – 84.

للحريات. ولعبت الطليعة الوفدية الدور الأكبر في منع إصدار تلك القوانين، كما لعب القضاء دورًا كبيرًا في تبرئة المعارضين في ساحة القضاء.

وتطورت الأمور حين طال تلكؤ الحكومة إزاء الاحتلال؛ فلم تعد المنظمات الوطنية تكتفي بالتظاهر والاحتجاج؛ بل بدأ العمل خصوصًا داخل الجيش وفي قواعد كل من الإخوان المسلمين و"حدتو" من أجل الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس. وهكذا أصبح من الواضح أنَّ العفريت لن يعود مرة أخرى إلى القمقم، وبدا موقف الوزارة يائسًا.

لقد أعطى الوفد للملك ما أراد، ولكنه لم يستطع أنْ يتحمل نتائج هذا الأمر؛ بل وانغمس بعض قادته أيضًا في فساد ملكي أعم، كما قدم الحريات العامة للشعب، ولكنه لم يعد يستطع أنْ يحتمي به؛ كما لم يعد قادرًا على سحب ما أعطى لأيٍّ من الطرفين؛ لأنه في حقيقة الأمر لم يمنح أحد شيئًا؛ بل انُتزعت منه أشياء رغمًا عنه. وفي نفس الآن لم يستطع الوفد أنْ يأخذ من بريطانيا ما يهدئ به الحركة الوطنية لأنه لم يكن قادرًا على تقديم مقابل لها.

وقد تمادى النحاس – مضطرًّا – في اللعب على التناقضات؛ فأعلن في 8 أكتوبر 1951 إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899؛ إذ أراد تحريك الموقف بعد فشل مفاوضاته مع بريطانيا بينما لم يعد يملك أوراقًا أخرى للعب. ولما كانت الوزارة عاجزة عن مواجهة الجماهير وثبت لها هذا العجز عمليًّا؛ أصبحت معرضة للإقالة؛ فكان عليها أنْ تتفادى هذه اللطمة القادمة من أجل الاحتفاظ بكرسي الوزارة. كانت المزايدة قد بلغت أوجها، ولكن الوفد تشبث بتصوره أنَّ تحقيق بعض الأماني الوطنية سوف يضمن ولاء الجماهير للحكومة، ومن ثم عودتها إلى حظيرة النظام من جديد.

ومعنى ذلك أنَّ الوفد راح يغامر - دون وعي - بالنظام السياسي الذي يفترض أنه يمثله، وذلك بحثًا عن استمرار لدوره بأيِّ ثمن كان لصالح جهاز الحزب ومنطق التمسك بالسلطة، ولو كان ذلك ضد المصالح الأبعد للنظام ذاته.

ولكن اتضح بعد ذلك أنه كان يعيش على أوهام؛ فرغم أنَّ إلغاء المعاهدة قد أعاد له مظاهر الشباب؛ إلَّا أنَّ الخطوة التالية والمنطقية على جدول أعمال الحركة الوطنية كانت: الكفاح المسلح.

ومن الواضح أنه بهذه النتائج كانت خطة الحركة الوطنية تسير بنجاح حتى وقتئذ؛ إذ جاءت بالوفد إلى السلطة أسيرًا لها، واستطاعت إجباره على تحقيق هدفها الأهم؛ وهو إلغاء معاهدة 1936 تمهيدًا للكفاح المسلح.

خرجت المظاهرات لعدة أيام بعد إلغاء المعاهدة تطالب بالسلاح والكفاح المسلح. وانسحب آلاف العمال من معسكرات الإنجليز وورشهم وإداراتهم. وقد شجعت حكومة الوفد هذه الحركة ودعمتها لتنفيذ قرار إلغاء المعاهدة. وفي مؤتمر بجامعة

القاهرة طالب العمال والطلاب مقابلة مسئول فَأُحضر لهم عبد الفتاح حسن، وكان وزيرًا للدولة، وراح يتهكم: "هل يمكننا أنْ نطلب السلاح من روسيا"، وكانت إجابة الجمهرة الحاضرة: نعم، نعم، فأصيب المسئول بالذهول[44].

كما امتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين، وراحت الصحافة الوطنية والليبرالية تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية.

ولم تُنس الشعارات الاجتماعية في خضم الحماس الوطني؛ بل بالعكس؛ راح توجيه السلاح إلى الاستعمار يفتح الباب لإعلان الحرب ضد عملاء الاستعمار والمتعاونين معه؛ أيْ إلى بعض رموز النظام نفسه. وقد راحت الصحافة الوطنية تفضح كل رجل أعمال يتعامل مع الإنجليز، كما أخذ صغار الضباط ينظمون كتائب الفدائيين، وتحرك الطلاب والعمال إلى القناة من أجل الكفاح المسلح. وفي مواجهة هذا راح الإنجليز والملك والطبقة المسيطرة يجهزون أنفسهم لشن الهجوم المضاد.

لم يكن باستطاعة النحاس باشا أنْ يتراجع ببساطة؛ بل اضطر للتمادي؛ فوعد بمحاولة إصدار قانون يعطي كل مواطن مصري حق حمل السلاح[45]. وقد مورس هذا الحق عمليًّا؛ بل وبدأت الحكومة تشتري السلاح للفدائيين من الصعيد[46]. وربما كان النحاس يفكر في مجرد تخويف بريطانيا، ولكن هذا الحق وجد من يطالب بتحقيقه عمليًّا؛ أيْ بتوزيع السلاح على الجماهير، وتشكيل جيش شعبي[47]، الأمر الذي كان يتخطى حدود الباشا، فالمظاهرات الصاخبة خرجت تطالب بالسلاح بدلًا من الكلام، وازدادت العمليات الفدائية، وأثار انتقام الإنجليز مزيدًا من نقمة الشعب على الحكومة التي لم تجرؤ على إعلان الحرب على بريطانيا، وراحت الشعارات الاجتماعية تزداد تبلورًا بينما عجز حزب الأغلبية عن تقديم الإصلاح الاجتماعي المطلوب. صار البوليس يضرب الإنجليز في القناة، بينما يؤمر بضرب الجماهير الثائرة في القاهرة. وكان أنْ لجأت الحكومة إلى عرقلة نشاط الفدائيين لتفادي تصعيد المعارك؛ فأصدرت أوامرها باعتقالهم في الشرقية. إلَّا أنَّ صغار ضباط الشرطة لم يلتزموا بتنفيذ هذه الأوامر، في الوقت الذي كان الفدائيون يخوضون فيه معارك حقيقية غرب القناة[48]. كما لجأت الحكومة إلى مصادرة الصحف اليسارية واعتقال كثيرٍ من أفراد المعارضة الوطنية؛ دون جدوى. وإزاء قيام صغار ضباط الجيش بالانخراط في حركة الكفاح المسلح حاولت الحكومة تنظيم الكتائب والسيطرة

---

[44] أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (1)، ص 149.

[45] طارق البشري، المرجع السابق، ص 498.

[46] أحمد حمروش، المرجع السابق، نفس الموضع.

[47] فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية 1943 - 1956، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

[48] سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال (1945 – 1952)، ترجمة: عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1985، ص ص 241 – 248.

عليها بلا طائل. وداخل الجيش نفسه كان تنظيم "الضباط الأحرار" يعمل بهمة، وقد تمخض نشاطه أخيرًا في ديسمبر 1951 عن نجاح مرشح "الضباط الأحرار" وسقوط مرشح الملك في انتخابات نادي الضباط. وقد بلغت الحركة الوطنية ذروتها بمعركة الإسماعيلية في 25 يناير 1952 ثم الإضراب العام للعمال[49] وانفجار المظاهرات في القاهرة في اليوم التالي للمعركة. وفي ذلك اليوم أحرق المتظاهرون وسط القاهرة، بينما تلكأ الملك في إصدار الأوامر بمواجهة الموقف[50].

وقد انتهز النحاس فرصة الحريق ليقدم استقالته للملك. ولكن الملك المتحرق شوقًا لطرده من الحكم رفض الاستقالة، مُصرًّا على إحراق ورقة الوفد حتى النهاية؛ فكان المطلوب من حزب النحاس أنْ يعيد العفريت إلى القمقم؛ فتم استبقاؤه؛ ليصدر وزير الداخلية قرارًا بإعلان حالة الطوارئ واعتقال 300 شخص من العناصر الوطنية مساء 26 يناير. كما أغلقت الجامعات وعُطلت الصحف الوطنية. ولم يحدد الوفد موعدًا لإنهاء الأحكام العرفية؛ وبذلك لم يضع أيَّ حكومة قادمة في موقف حرج؛ ذلك أنَّ إقالته كانت في الطريق يوم 27 يناير 1952. وبهذه النتيجة تكون خطة الحركة الوطنية قد حققت في النهاية نصف نجاح فقط؛ إذ لم يواصل حزب الوفد تحقيق أمانيها، فلم يعلن الحرب على بريطانيا، ولم يواجه الملك والفساد؛ بل ترك الساحة وهرب، تاركًا جماهيره تواصل تحقيق أمانيها بنفسها.

لقد بلغت الحركة الشعبية درجة عالية من القوة يوم 26 يناير، ولكن المنظمات كانت أقل من الموقف الذي وضعتها فيه الجماهير؛ وها هو حزب الأغلبية الذي عقدت عليه القوى الوطنية آمالها قد سقط قبل أنْ تفيق من أوهامها تمامًا. وبرغم الصدامات العنيفة بين حكومة النحاس والحركة الوطنية قبل الحريق؛ لم تكن هذه الحركة في جملتها قد فهمت بعد تمامًا أنَّ الحكومة الوفدية لا تستطيع – من الناحية العملية – أنْ تحقق لها كل أحلامها. وقد فشل كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي المصري (1949) في طرح بدائل عملية لحكومة الوفد، رغم تبنيهما لشعارات معادية لها إلى حد كبير. وكان هذان الحزبان الأكثر راديكالية داخل الحركة الوطنية؛ ومع ذلك ظلّا – عمليًّا – أعجز من أنْ يتقدما كقيادة بديلة. كذلك كانت إمكانياتهما التنظيمية الحقيقية وسط الجماهير ضعيفة.

---

[49] أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ص 64.

[50] تناول الكثيرون ما يسمى بحريق القاهرة بالتحليل، مقدمين آراءً مختلفة؛ من بينها أنه كان من تدبير الملك أو الملك والإنجليز أو الإنجليز فقط، وحتى اتهم البعض الضباط الأحرار بذلك. ولم يُفتح تحقيق جاد أبدًا في العهد الناصري حول الموضوع، ولم يُتهم أحد بشكل قانوني؛ بل وُجهت الدعاية الرسمية التهمة للملك والإنجليز، بينما اتهم عبد الناصر الشيوعيين في خطبه في فترة الصراع ضدهم. انظر: جمال الشرقاوي، حريق القاهرة – قرار اتهام جديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977 - محمد أنيس، حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص ص 51 – 54 - أحمد مرتضى المراغي، غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية، دار النهار للنشر، بيروت 1976، ص ص 100–128 - خطب عديدة لجمال عبد الناصر من 1958 – 1961.

وكان الصراع السياسي – الاجتماعي قد بلغ أوجه في 26 يناير، وفقدت الطبقة المسيطرة كل أوراقها، وصارت عاجزة حتى عن استخدام العنف؛ فقد كان جهاز الدولة نفسه يتفتت؛ فقواعد البوليس متعاطفة مع الشعب، وقواعد الجيش متمردة على الملك. أما الشعب نفسه فلم تكن لديه قيادة قوية ولا تنظيمٌ قادرٌ مقابل الكثير الذي قدمه في حركته العفوية.

انتهى حريق القاهرة بالهدوء.. ولكنه الهدوء المتوتر.. ومن هذه اللحظة بدأ تراجع الصراع الاجتماعي والسياسي؛ فكانت مرحلة الوزارات الأربع، واستمرت حالة الطوارئ وحُل البرلمان وحلت العصابات المسلحة. وبالمقابل قُدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية: تخفيض الأسعار – زيادة الحصص التموينية.. إلخ، كما جرت محاولات لمحاربة الفساد. ولكن الوزارات الأربع التالية لوزارة الوفد، واحدة أثر أخرى لم تستطع أنْ تسيطرعلى السلطة فعليًّا؛ فالإصلاح كان يعني أنَّ ما يعطى لطرف لابد أنْ ينتزع من طرف آخر؛ ولذلك ووجهت كل محاولات الإصلاح من جانب الوزارات بمقاومة الملك والأحزاب المسيطرة والإدارة الحكومية نفسها؛ بينما كان هدوء الشعب ليس أكثر من نذير بعاصفة جديدة. إنَّ العفريت لم يعد إلى عقاله بعد.. ورغم أنَّ شعار *"المستبد العادل"* كان مطروحًا بقوة لدى الجماهير؛ بل ولدى دوائر الغرب أيضًا[51]؛ إلَّا أنَّ هذه الفكرة لم تكن قابلة للتحقيق بهدوء. فاذا كانت الظروف بعد الحريق تتطلب – للحفاظ على النظام الاجتماعي – مثل هذا المستبد؛ فقد كان يمكن لهذا الأخير أنْ يأتي فقط من خارج القوى المتصارعة الرئيسية. فرغم أنَّ المعارضة الوطنية كانت قادرة على فرض هذه الفكرة؛ إلَّا أنها كانت عاجزة عن فرض حكمها على النظام الاجتماعي؛ كذلك لم تكن أحزاب الطبقة المسيطرة قادرة بآليات حركتها الخاصة في ذلك الوقت على تقديم المستبد الملائم للظروف، لأنه كان – وفقًا للتوازنات القائمة – سيأخذ منها الحاضر ضمانًا للمستقبل، وهو أمر ليس من السهل أنْ تقبله طبقة ثرية وشرهة؛ بطريقة سلمية.

وكما قلنا فيما سبق، فتقديم كبش فداء للنظام المتهاوي كان ينبغي في مثل هذه الظروف أنْ يتم بالقوة. لم يكن ممكنًا إلَّا أنْ يأتي المهدي المنتظر من خارج التوازن القائم؛ فقد فقدت أحزاب الطبقة المسيطرة وملكها الشرعية وسط الشعب، والأخير نفسه لم يكن ملتفًا التفافًا واسعًا حول أيٍّ من المنظمات الوطنية التي باتت هيَ نفسها في حالة انتظار، كما تجمد الصراع الاجتماعي – السياسي منذ حريق 26 يناير، وتميزت الحياة السياسية بالشلل؛ فكانت كل الأطراف تسير إلى ضعف، ولم

---

[51] على سبيل المثال ذكرت صحيفة صنداي تايمز في أحد أعدادها عام 1952: "إنَّ الحديث عن إنعاش الديمقراطية في بلد يعيش فيه أغلبية الناس عيشة أحط من عيشة الحيوانات هو لغو فارغ. إنَّ مصر لا تحتاج إلى ديمقراطية بل تحتاج إلى رجل فرد.. إلى رجل ككمال أتاتورك يقوم بالإصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد.. لكن مشلكة مصر هيَ كيفية العثور على الديكتاتور؛ فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور". أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو – البحث عن الديموقراطية – دار ابن خلدون، بيروت، ط 1، 1982، ص 85.

تكن هناك سوى قوة واحدة تتحرك وتبادر، ألا وهيَ بعض ضباط الجيش؛ إذ قرر تنظيم "الضباط الأحرار" بعد الحريق أنْ ينفذ فكرة الاستيلاء على السلطة؛ فقفز عدد أعضائه من بضع عشر ضابطًا إلى نحو مائة ضابط في شهور معدودة، كما بدأ في توزيع أفراده وتنظيمهم استعدادًا للقفز إلى موقع الحكم. وقد تناولت الدوائر الرسمية فكرة الانقلاب العسكري القادم بالتحبيذ؛ فيما عدا الملك الخائف الذي كان يتخيل إمكانية استمرار الهدوء الزائف واستعادة الزمام المنفلت، دون أنْ يحدد ماذا كان عليه أنْ يفعل بالضبط لإنقاذ عرشه.

وفي انتظار المهدي المنظر راحت الجماهير تنصرف بالتدريج عن الأحزاب، والمنظمات، والحركة السياسية بوجه عام؛ ولكنها كانت في حالة انتظار للخلاص؛ فظلت حالة الترقب تخيم على البلاد. وكما قال طارق البشري: كان يوم 26 يناير1952 آخر أيام النظام القديم ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد[52].

وفي ليلة 23 يوليو 1952 قام تنظيم "الضباط الأحرار" بانقلاب عسكري ناجح.

---

[52] المرجع السابق، ص 553.

الباب الثاني

حكومة الضباط

"إنَّ باستطاعة هؤلاء الشبان أنْ ينقذوا مصر من المد الأحمر الذي لا شك أنَّ مساوئ فاروق والباشوات كانت ستمهد له في شتى ربوع البلاد. فهم سيقومون بتحقيق الإصلاحات وسيرفعون مستوى معيشة الأهالي، وسنشجعهم"

جيفرسون كافري

جاء الضباط إلى الحكم في ظل جو مشبع بروح ثورة الجماهير العفوية العاجزة، وبروح حرب محبطة للطبقة المسيطرة والاحتلال ضد هذه الثورة.. جاءوا في ظل طموحات الطبقة المسيطرة في نظام مستقر وفي ظل أماني الإنتلجينسيا والطبقات الأدنى في حياة أفضل، بالاستقلال والإصلاح الاجتماعي.

جاء الضباط في ظل توتر اجتماعي؛ إلَّا أنه كان في إطار حالة من التوازن السياسي؛ فالاتجاه نحو التجذر والاستقطاب كان قد انعكس منذ 26 يناير 1952، وصارت كل الأطراف المتصارعة تسير شيئًا فشيئًا إلى التحلل والشلل.

لم يكن لدى الضباط أيديولوجيا، ولا برنامجٌ واضح المعالم ولا خطة لإعادة بناء المجتمع.. لم يشكل "الضباط الأحرار" حزبًا سياسيًّا، وإنما اكتفوا بتكوين منظمة من ضباط الجيش فقط من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة التي يختلف أعضاؤها فكريًّا؛ بل ويحمل بعضهم أيديولوجيات متناقضة؛ وإنما جمعهم هدف واحد هو إيجاد مخرج للنظام من الحالة السائدة التي تعتبر في قاموسهم الخاص حالة من الفساد العام الذي لمسوه جيدًا حين ضحى بهم النظام في حرب هزلية عام 1948. ويتضح ذلك من منشوراتهم ثم من برنامجهم ذي النقاط الست الشهيرة، وقد تربى زعيمهم في مدرسة "الكل في واحد".. نَبَذ الأحزاب مبكرًا.. وكان يحلم بأن يصبح ذلك "البطل الذي ينتظره الشرق" - على حد تعبيره الشخصي - وبلغة المصريين كان يرى في نفسه "ابن البلد".. لم يكن يؤمن أبدًا بالجماهير، ولذلك انحصر نشاطه داخل الجيش ولم يحاول بناء منظمة جماهيرية، ولم يسمح بدخول أيِّ مدني في تنظيمه، ولا حتى جندي واحد، ولم يحاول مطلقًا حتى تشكيل جبهة ثورية من أيِّ

نوع؛ وبالطريقة التي أقام وأدار بها تنظيمه ودبر بها انقلابه حدد كيف سيدير المجتمع كله.

وبغض النظر عن مدى حسن نواياهم، فهم في النهاية قد اقتنصوا سلطة فارغة، وبدلًا من أنْ يقبعوا في ثكناتهم تحت إمرة يد مرتعشة وجدوا أنفسهم يزيحون هذه اليد بسهولة ويسر، ولسان حالهم يقول: لماذا لا تسيَّر الأمور كما نقرر ونحن القوة الوحيدة في البلاد القادرة على الحركة؟

لقد استطاع مائة ضباط يسيرون على رأس جيش مهلهل أنْ يستولوا على السلطة؛ رغم وجود أحزاب عريقة، وجيش الاحتلال في القناة، وجماهير ثائرة.. مثبتين عجز الجميع. وفي الحقيقة فقد منحت حالة التوازن السياسي لهؤلاء الفرصة لكيْ يتحولوا من أداة في يد الطبقة الحاكمة إلى سادة للمجتمع كله. ولم يكن "الضباط الأحرار" يشكلون قوة سياسية قبل الانقلاب؛ بل اكتفوا أساسًا بالإعلان عن وجودهم من خلال المنشورات، ولكنهم - فقط - لم يجابهوا بأيِّ قوة حقيقية.. لقد غرقت القوى السياسية في صراع لا جدوى منه؛ إذ لم يكن من بينها من يستطيع أنْ يحسم الصراع الاجتماعي والسياسي لصالحه. والأمر الذي كان آخذًا في البروز منذ عام 1947 هو بداية انسلاخ أداة الدولة نفسها من أيدي الطبقة المسيطرة دون أنْ تستقطبها أطراف أخرى. وقد صارت الآلة العسكرية التي لم تشكل – كمؤسسة - أحد أطراف الصراع الاجتماعي السياسي المحتدمة آنذاك، أقوى قوة سياسية في البلاد، ويعود الفضل في ذلك إلى كونها المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي وقفت خارج الصراع المذكور؛ بل إنها قد ظهرت أمام الشعب كضحية للنظام في حرب 1948، مما منحها احترامًا خاصًا من قبل الجماهير. وقد كان "الضباط الأحرار" يحملون برنامجًا يناسبهم؛ برنامجًا مشوشًا ومجرَّدًا. وقد طرحوا على أنفسهم مهمة تحقيق هذا البرنامج المشوش والذي اكسبه تشوشه – وهذا أمر لـه مغزاه – قوة كبيرة؛ فالمعاني المجردة لا تزال تقبل الجدل، وبالتالي تحِمل آمال الجميع؛ وبرغم تضمنه مشروعًا لتقديم كبش فداء كبير؛ إلَّا أنَّ هذه النقطة الأكثر تحديدًا من بقية النقاط قد أنعشت آمال أعرض القوى على الساحة المصرية. لم يكن من الممكن للضباط أنْ يحكموا البلاد في ظل الخريطة السياسية التي كانت عليها؛ فالنظام القائم بتشريعاته ونظمه المختلفة لا يستوعب الحكم العسكري؛ فالدستور لا ينص على ذلك والقوانين لا تعطي العسكريين أيَّ حقوق سياسية، وكافة القوى السياسية تريد السلطة لنفسها لا للعسكريين. وإذا كانت هذه القوى لم تعارض الانقلاب فذلك لأن كلًا منها نظر إليه على أنَّه جسرها الخاص إلى السلطة. أما الضباط فرغم أنهم كانوا قد اكتسبوا قدرًا من التعاطف الشعبي؛ إلَّا أنهم لم يحصلوا على هذا التعاطف لصالح الحكم العسكري في حد ذاته؛ بل للآمال الغامضة التي مثلوها؛ تلك الآمال التي لم يكن من الممكن تحقيقها أبدًا في ظل النظام السياسي القائم، ولم يكن من المتصور أنْ تتحقق في ظل موازين القوى القائمة.

لقد طرح الضباط عدة مبادئ لا ترقى إلى مستوى البرنامج، وقد غلب عليها طابع العمومية. وقد أعطاهم هذا الطابع المطاط لبرنامجهم فرصة كبيرة لضم صفوفهم أولًا، ثم لتجميع الجيش حولهم ثانيًا، ثم جذب الشعب ناحيتهم ثالثًا، ثم تفادي استعداء الطبقة المسيطرة أو الدوائر الغربية؛ وهذا رابعًا، ثم لتبرير أيَّ تصرفات في المستقبل.. وبدلًا من المزايدة على الجميع اكتفوا بطرح نقاط عامة لا تثير غضب الكثيرين؛ بحيث يمكن كسب ود مختلف الأطراف بقدر الإمكان بدلًا من كسب عدائهم. والحقيقة أنَّ ما مكنهم من القيام بهذه اللعبة هو أنهم ظهروا أمام المجتمع كقوة محايدة اجتماعيًّا، ولم تكن هذه الإمكانية متوفرة من قبل لأيِّ حكومة سابقة على الانقلاب، أو لأيِّ حزب قائم.

ولقد جاء الضباط إلى الحكم في ظل الملكية ودستور 1923 والبرلمان والنظام الحزبي، ولم يكن من الممكن لهم اتخاذ أيِّ إجراءات ذات واجهة شرعية إلَّا بقدر ما يمكنهم تقنين سلطتهم الخاصة، وقد تم هذا من هذا من خلال سلسلة من الصراعات الشائكة؛ ابتداء من 23 يوليو 1952 إلى آخر مارس 1954 على الأقل.

في 23 يوليو تم اعتقال جنرالات الجيش، وأصبحت الآلة العسكرية بنفسها على رأس السلطة، ونفضت أيديها من مهمة لعب دور الحارس الأمين للملك.. كذلك أعلنت صراحةً أنها منذ الآن فصاعدًا ستلعب دورها الخاص، وأنها سوف تعيد صياغة النظام وفقًا لما تراه "باسم الشعب"، كما وعدت بالعودة إلى الثكنات بعد تنفيذ هذه المهمة.

طلبت آلة الانقلاب من الشعب أنْ يركن إلى الهدوء والسكينة، وخرجت مدافعها إلى الشوارع منذرة متوعدة كل من لا يحترم إراداتها الخاصة؛ إذ بات لها إرادة خاصة، والتي أسمتها "إرادة الشعب"؛ كما أعلنت للشعب الذي دعته إلى السكون.

وفي ظل المدافع راح الضباط يزيلون كل ما اعترض سبيلهم إلى الانفراد بالسلطة وأولها أدوات الصراع الاجتماعي. لقد جاءوا إلى الحكم بفضل هذا الصراع عينه، ومع ذلك كان تجميده شرطًا لعدم تكرار الانقلاب نفسه، ولكن إزالة مثل هذا الصراع – التوازن كانت في الوقت نفسه إزالة للشرط الأول لبقاء حكومة بيروقراطية عسكرية؛ ولذلك كان على الآلة العسكرية وهيَ تزيل ذلك الشرط الذي كان مبررًا موضوعيًّا لانقلابها، أنْ تعيد بناء نفسها بحيث يصبح وجودها في حد ذاته مبررًا لحكمها. وبدلًا من أنْ تعتمد على ظرف استثنائي مر به المجتمع كان عليها أنْ تخلق شروطًا دائمة للحكم البيروقراطي. باختصار أصبح عليها أنْ تكتسب شرعية وجودها في السلطة، ليس من القانون فحسب؛ بل ومن الشعب والنظام أيضًا. وكان عليها ليس فقط أنْ تزيل بل وأنْ تبني أيضًا؛ أنْ تأخذ من طرف لتعطي أطرافًا، وأنْ تحقق الحد الأدنى من الإنجازات الذي تستطيع أنْ تبرر به وجودها.

شكّل الضباط وزارتهم الأولى من الباشوات والبكوات، التكنوقراط والإداريين البعيدين عن الفكر والسياسة، وراحوا يعيدون تشكيل النظام بما يلائمهم:

1 - طرد الملك:

كانت كل القوى السياسية الهامة قد أصبحت لا تطيق بقاء الملك، ولم يكن لدى الأحزاب الليبرالية الصغيرة من النفوذ ما تستطيع به أنْ تؤيده؛ بل كان هو نفسه الذي كان يؤيد من يريد منها. بينما أصبح جيشه في السلطة، فوق رأسه بالذات بعد أنْ صَفيت أهم العناصر الموالية لـه. ولم يعد رجال الأعمال وملاك الأراضي يجدون غضاضة في التعريض بالملكية، لأن الفضائح الملكية كانت قد أصبحت وصمة في جبين النظام كله؛ فكانت إزالة المؤسسة الملكية بالتالي بمثابة تطهير ضروري للنظام، وقد برهن الملك في الشهور التالية لحريق القاهرة أنه سوف يعارض أيَّ إجراءات إصلاحية تهدف إلى تجديد عمر النظام، وأنه بضيق أفقه – أو أفق مصالحه المحدود جدًّا – سوف يشكل عقبة كؤود أمام ترميم النظام المتصدع. وبسبب ذلك فقد فاروق نهائيًّا تأييد الدوائر الغربية كذلك.

وبالنسبة للضباط كان الملك فاروق هو أضعف حلقات النظام؛ فهو أسوأ ممثل للطبقة المسيطرة في ذلك الوقت، كما كان أكبر عقبة قانونية أمام الحكم العسكري؛ فكانت إزالته كفيلة بإكساب السلطة الجديدة نفوذًا شعبيًّا كبيرًا في يوم وليلة؛ خاصة أنَّ السراي قد أصبحت بالغة الضعف على الساحة السياسية بعد أحداث الشهور الأخيرة. ولم يعد النظام الملكي يتمتع بتعاطف خاص على المستوى الشعبي العام، كذلك لم تقدم الأسرة الحاكمة شخصًا يصلح كـ "مستبد عادل" بحيث يستطيع أنْ يدعو إلى التمييز بين فساد الملك فاروق وفساد النظام الملكي نفسه. وهذا العامل أعطى ميزة إضافية للضباط؛ فكان يمكنهم الإعلان عن إلغاء النظام الملكي من أول يوم، ولكنهم كانوا في البداية يتحسسون الطريق، فاكتفوا بإبعاد فاروق دون إلغاء الملكية رسميًّا وتم تنصيب ابنه الطفل ملكًا جديدًا مع مجلس للوصاية عيَّنه "مجلس قيادة الثورة".

وبعد عام واحد تم إعلان الجمهورية في 18 يوليو. إلَّا أنَّ السلطات الدستورية للملك كانت قد تولتها الوزارة ابتداء من 29 يوليو 1952. وخلال العام نفسه تم طرد العناصر الموالية له في الجيش والبوليس.

وقد اتبع الضباط مع الملك مسلكًا متهادنًا؛ فلم يتم إبعاده بصورة مهينة ولم تجر بالطبع محاكمته أو إعدامه؛ رغم مطالبة بعض الضباط بهذا. كما أديت له التحية العسكرية وأطلقت لـه المدفعية إحدى وعشرين طلقة، كما ودعه محمد نجيب شخصيًّا من ميناء الاسكندرية، كما سُمح لـه بحمل كل ما يريد من متاع، ورافقه السفير الأمريكي حتى دخل يخته؛ إذ لم يكن وضع الضباط في أول أيام نظامهم مستقرًّا بما فيه الكفاية، وكانت قبضتهم لا تزال ضعيفة؛ فكان من الأنسب لهم أنْ يبدأوا حياتهم الجديدة ببعض الوداعة، كما كانوا يخشون من سريان روح الانتقام – وهذا ما كان

يمكن أنْ يؤدي إليه إعدام الملك أو إهانته – مما يفتح بابًا للمبادرة الجماهيرية التي حاربوها منذ اللحظة الأولى.

2 - تصفية المعارضة العمالية وضرب المنظمات الماركسية:

في الوقت الذي أعلن الضباط فيه عن مشروع الإصلاح الزراعي، وإلغاء الألقاب وخلع الملك، كان العمال يرون في السلطة الجديدة صورتهم؛ إلَّا أنهم لم يلحظوا بعد أنها صورة معكوسة؛ فانتفضوا في كفر الدوار؛ أحد أهم المناطق الصناعية المتطورة نسبيًّا في ذلك الوقت، واحتلوا بعض المصانع واستولوا على إداراتها وطردوا مديريها، رافعين عدة مطالب:

1 - انتخابات لنقابات حرة وتقنين حق الإضراب.

2 - المساواة في المنح بين العمال والموظفين وزيادة الأجور.

3 - منع الفصل التعسفي.

4 - إبعاد محامي الشركة في كفر الدوار.

بالإضافة إلى مطالب أخرى.

لقد انتفض العمال ضد الإدارات وأصحاب رأس المال وليس ضد "الضباط الأحرار". إذ كان برنامج حكومة الانقلاب هو الذي شجع العمال على الانتفاضة، وربما كانوا ينتظرون من الحكومة العسكرية أنْ تنصفهم، ولكن كانت مفاجأتهم كبيرة؛ إذ أثار اعتصامهم ذعر النظام كله؛ فأطلقت الطبقات الحاكمة صيحات الرعب من كل صوب، مطالبة بأشد العقاب للعمال، وقام النحاس باشا بنفسه بلوم العمال وطالبهم باللجوء إلى الطرق القانونية – كما سيلجأ هو عما قليل - بل اتهم الوفد رجال القصر بتدبير الإضراب "للقضاء على الثورة". وقد علق عبد الرحمن الرافعي بلهجة توحي بنفس هذا المعنى بقوله: "إنَّ عمال كفر الدوار (عشرة آلاف) يتمتعون بمزايا تفوق كل عمال مصر وإنَّ طريقة حركتهم توحي بمخطط ما"[53]. كما أصدر الحزب الوطني بيانًا يهاجم فيه العمال. وكان من الطبيعي أنْ ينزعج رجال الصناعة مطالبين بسحق حركة العمال. وكان هؤلاء هم أكثر الجميع رعبًا؛ إلَّا أنَّ "الضباط الأحرار" كانوا الأكثر عملية؛ فاقتحم رجال الجيش والبوليس بأمر السلطات المصانع، مطلقين الرصاص على العمال، واحتلوا المصانع بالقوة بعد معركة كبيرة مع المضربين الذين تم اعتقال عدد كبير منهم، وقُدم البعض للمحاكمة العسكرية

---

[53] عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو – تاريخنا القومي في سبع سنوات، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص ص 220 - 221.

وصدر الحكم بالإعدام شنقًا وفورًا على محمد البقري ومصطفى خميس؛ دون أنْ يُسمح للعمال بمحامٍ؛ كما رُفضت إعادة المحاكمة. ثم أصدرت الحكومة بيانًا إلى: "*جميع طوائف الشعب – وخاصةً العمال – أنها ستعتبر أيَّ خروج على النظام أو إثارة الفوضى خيانة ضد الوطن وجزاء الخيانة معروف للجميع*" [54]. وكان هذا هو أول إعلان للحكومة الجديدة يتعلق بمسألة الحريات الديمقراطية. ورغم ذلك سمحت السلطة "بإثارة الفوضى" في الجامعة حين قام أفراد من الإخوان المسلمين بالاعتداء على الشيوعيين بالضرب بالخراطيم والعصي والسكاكين وإصابة عديد منهم بعد إعدام خميس والبقري مباشرة.

وقد عاد الهدوء إلى كبار الملاك ورجال الأعمال، بينما استمر الضباط في اتخاذ إجراءات مطمئنة لهم؛ فصدرت عدة قرارات تحرم الإضرابات، وتضع النقابات العمالية بأموالها تحت هيمنة الدولة وتحرمها من النشاط السياسي[55]، كما صودرت الصحف اليسارية وجرى اعتقال عدد كبير من الشيوعيين. ولضمان عدم حدوث ردود أفعال أخرى أصدرت الحكومة قرارًا يمنع الفصل التعسفي للعمال، وذلك في مارس 1953، كما تم رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة لعمال الصناعة من 12.5 قرشًا إلى 25 قرشًا في اليوم[56]، بجانب منح ضمانات أخرى للعلاج والاجازات المختلفة. ولكن لم تنفذ هذه القرارات بشكل كامل.

في الحقيقة لم تعد الطمأنينة إلى الطبقات المالكة فحسب؛ بل وعادت أيضًا إلى القطاع الأكبر من الإنتلجينسيا اليسارية (الذي سيصير ناصريًّا فيما بعد) والتي كانت تزعم تمثيل العمال (والفلاحين أحيانًا). ففي حين قام صحفي شيوعي بريطاني بمهاجمة حكومة الانقلاب، قام زعماء "حدتو" و"حستو" (الحركة السودانية للتحرر الوطني) بالرد عليه[57] دفاعًا عن الضباط، باعتبارهم ممثلي الثورة الوطنية الديمقراطية. وقد رأت المنظمتان أنَّ تصرُّف الضباط هو أمر ينسجم مع طبيعة الثورة. وقد كان موقف "حدتو" من الحركة العمالية بعد الانقلاب عدائيًّا بشكل خاص؛ نجد بذرته في بيان صدر في 31 يوليو 1952 (للجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال) التابع لها يؤيد هبة "جيش الشعب"، ويؤكد أنَّ الجيش هو حامي الدستور؛ أما بعد هبة كفر الدوار فقد تنصلت الهيئة من الحركة العمالية، فأصدرت بيانًا جاء فيه: " *وصل إلى علم الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات المصري أنَّ أفرادًا من أعداء العمال والوطن أرادوا أنْ يسيئوا إلى وطنية الطبقة*

---

[54] عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، 1988، ص ص 98 – 99.

[55] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ص 245، روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952 - 1972، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص ص 324 – 325.

[56] أوبريان، المرجع السابق، ص 255.

[57] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو 1952، جزء 2، ص 118.

العاملة محرَّضين من بقايا وأذناب الرجعية والاستعمار.. والهيئة التأسيسية باسم العمال تستنكر هذه الأعمال الإجرامية التي لا تفيد إلَّا أعداء الوطن كما ترجو أنْ يؤخذ هؤلاء المجرمون بشدة حتى تضمن تحرير الوطن وتوحيد صفوفنا في ظل حياة دستورية كريمة" [58].

وقد وصف رجال "حدتو" الانتفاضة بأنها من تدبير عملاء البوليس السياسي (غير الموالي للضباط؟)[59]. واستمرت "حدتو" بعد ذلك في مهاجمة الحركة العمالية ونسبتها إلى العملاء والمباحث، كما راحت تدعو العمال إلى الهدوء والسكينة، متهمة رجال الأعمال باستفزازهم لكيْ يقوموا بأعمال الإضراب، داعيةً العمال لعدم الاستجابة لما أسمته استفزاز أصحاب المصانع الذين كانوا يقطعون من أجورهم في حماية السلطة الجديدة التي راحت تسحق إضرابات العمال بقسوة.

وقد أصاب الندم الشديد "حدتو" بعد ذلك.

وفي أواخر العام بدأت الكتلة الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية؛ أيْ "حدتو"، تغير موقفها من الضباط تحت تأثير الضربات المتتالية الموجهة لها بالذات، فقد جرت مواجهة عنيفة بين الطرفين.. إذ فاض الكيل بكوادر المنظمة المحافظة وتحطمت الأطر التقليدية التي حاصر بها قادة التنظيم ثورة الكوادر، فشارك أعضاء "حدتو" في هبات عمالية وفلاحية ضد الضباط: مصنع إمبابة، مصانع شبرا الخيمة وبولاق، قرى الجعفرية والدروتين ونواج، وفي الجامعة. وقد راحت "حدتو" تعوَّض موقفها العدائي من إضراب كفر الدوار بالتشدد البالغ في الهجوم على السلطة وبتقديم تضحيات كبيرة من الكوادر في المواجهة التي جرت مع الضباط، وبدأت أيضًا في تغيير موقفها السلبي من فكرة وحدة الشيوعيين؛ بل لعبت دورًا كبيرًا في توحيد بعض المنظمات في "الحزب الشيوعي المصري الموحد"، كما وافقت على أطروحات أكثر المنظمات المشتركة في الوحدة راديكالية؛ حدتو – التيار الثوري، كما نجحت في تكوين ما يشبه الجبهة مع عناصر من الوفد وبعض ضباط الجيش وراحت تنادي من جديد بالكفاح المسلح ضد الاحتلال.

ولكن هبة "حدتو" جاءت فقط كرد فعل عصبي على هجمات الضباط، ولم تنجح إلَّا في إرضاء ضمائر أعضاء التنظيم الثائرين، كما لم تخرج أبدًا عن الخط الأساسي لليسار ككل، وانتهت بخسائر فادحة من الكوادر.

أما بقية المنظمات الماركسية فقد اتخذت موقفًا عدائيًّا من الضباط منذ البداية، وخصوصًا بعد أحداث كفر الدوار. ولكنها اكتفت باتهام السلطة بالفاشية، بينما استدارت لتأييد الأحزاب الليبرالية؛ فإعدام اثنين من العمال كان أمرًا كافيًا – من

---

[58] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950 – 1957، ص 63.

[59] نفس المرجع، ص ص 99 – 100.

وجهة نظرها – للتأكد من الطابع الفاشي للسلطة الجديدة. وبغض النظر عن مدى صحة ذلك؛ إلَّا أنَّ اطمئنان هؤلاء إلى صحة تحليلهم قد دفعهم إلى أحضان الطرف الآخر؛ الليبراليين؛ أيْ الوفد تحديدًا.

وحين اشتدت موجة اعتقالات الشيوعيين، بمن فيهم أعضاء "حدتو"، ومصادرة صحفهم، وبعد حل الأحزاب؛ قدم يوسف صديق - أحد أهم قادة الضباط - وهو ماركسي، استقالته من "مجلس قيادة الثورة"، وهو لم يكن في موقف يمكِّنه من الدخول في مواجهة ناجحة مع الناصريين الذين نفوه إلى الخارج، وحين عاد سرًّا حددوا إقامته[60]. ولكنه كان على العموم أكثر اتساقًا مع فكره اليساري من رفيقه خالد محيي الدين الذي قَبِل – في النهاية - قواعد اللعبة الجديدة، واضعًا نفسه تحت تصرف "الزعيم" بعد مقاومة محدودة في مارس 1954.

استخدم الضباط أسلوبًا تقليديًّا لتصفية الحركة العمالية: العصا والجزرة، مع تكثيف الدعاية المعادية للشيوعية (وقد استطاعوا في تلك الفترة شن هجوم إعلامي واسع ضد الشيوعية بالتعاون مع نوري السعيد في العراق والمخابرات الأمريكية وصحافة أخبار اليوم ذات العلاقة الوثيقة مع الأمريكيين.. سنرى ذلك في مكان آخر من الكتاب). ويدل نجاح هذا الأسلوب على أنَّ الحركة العمالية كانت قد تدهورت سياسيًّا وتنظيميًّا إلى الحد الذي حرمها من القدرة على المبادرة والتمسك ببديل لإصلاحات الضباط؛ بحيث صارت حركة رد فعل إزاء الآخر.. وبذلك راحت تفقد استقلاليتها تدريجيًّا.. في اتجاه الخضوع لحكومة الضباط.

وخلال الشهور التالية للانقلاب نجح الضباط في توجيه ضرباتٍ قاتلةً للمنظمات الشيوعية، بحيث أصيبت الأخيرة بخسائر فادحة من الكوادر وأدوات الطباعة، وأصبحت في النهاية بالغة الضعف.

3 - الإصلاح الزراعي:

"نعتبر من الضروري اتخاذ إجراءات لمنع الطرد الجماعي لملاك ومزارعي المساحات الصغيرة، وهيَ طبقة مفيدة وعاجزة في المجتمع، ويتعارض طرد أبنائها من ملكيتهم الصغيرة التي يعيشون عليها هم وعائلاتهم مع المصالح الأساسية لدولة زراعية كمصر"

[60] حمروش، نفس المرجع (2)، ص 123.

لورد كتشنر

لم تكن فكرة إصدار قانون للإصلاح الزراعي وليدة انقلاب الضباط ولكنها كانت دعوة أطلقت من قبله بسنوات. كما لم تكن حكومة الضباط هيَ أول حكومة في مصر تفكر في تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية في الريف. إذ يعود الفضل إلى لورد كيتشنر في إصدار قانون يحرم نزع ملكية الأرض التي تقل عن خمسة أفدنة لتسديد الرهونات، وذلك في مواجهة عمليات نزع الملكية التي كانت تجري في ذلك الوقت (1912) لصالح المرابين الأجانب، وكانت وجهة نظر لورد كيتشنر تتلخص في أنَّ المحافظة على طبقة الفلاحين الصغار تعد أمرًا حيويًّا للنظام حيث إنها – بحسب تعبيره – طبقة *مفيدة* و*عاجزة*[61]، وكانت هذه هيَ نفس سياسة كرومر[62]. وكانت أحوال الريف المصري في الفترة السابقة على انقلاب يوليو 1952 تدفع الكثيرين من مختلف الاتجاهات السياسية إلى المناداة بإجراء إصلاح زراعي بشكل ما أو آخر؛ فنجد محمد خطاب بك مثلًا؛ العضو بارز بالحزب السعدي، يدعو في مجلس الشيوخ إلى تحديد الملكية الزراعية، ولكنه كان يرى قصر ذلك على المستقبل فقط، بـ 50 فدانًا كحد أقصى، ولكنه يُهاجم ويُتهم بالشيوعية من قِبل أعضاء المجلس[63]. كما طالب الإخوان المسلمون بتحديد الملكية أيضًا. وقد وصف سيد قطب مشروع محمد خطاب بقوله: "إنَّ محمد خطاب يفكر كرأسماليٍّ واعٍ؛ فهو يدرك أنَّ تركيب الملكيات العقارية يجب أنْ يتعدل من أجل إيقاف العواصف المتجمعة في الأفق"[64]. أما الدوائر الغربية فأطلقت دعوتها لإجراء إصلاح زراعي في مجمل البلدان المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية واشتعال الحركات الثورية في تلك البلدان؛ فاستجابت للدعوة 92 دولة في العالم[65]. ونجد الدوافع الكامنة وراء هذه الدعوة في إعلان لجنة استشارية عينها الرئيس الأمريكي بعد الحرب:

"في بعض البلدان لا يمكن محاربة الجوع والاشتراكية إلَّا بالإصلاح الزراعي".

أما وجهة نظر وزارة الزراعة الأمريكية فكانت: *"إنَّ توفير قطعة صغيرة من الأرض*

---

(61) Gabriel Baer, History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800 - 1950, Oxford, 1962, p. 89

(62) ارجع إلى: E. Cromer, Modern Egypt,1908

(63) طارق البشري، المرجع السابق. وقد وصف الكاتب كيف استقبل أعضاء الأحزاب الليبرالية مشروع خطّاب، وكيف دُبرت مؤامرة لوأده؛ رغم أنَّ السكرتير العام لحزب الوفد آنذاك قد تظاهر بالعطف على المشروع خشية معارضته علنًا. انظر ص ص 218 – 219.

(64) أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 92.

(65) فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص 14.

وبعض الظروف الملائمة له تأثير فعال على السلام، إنه شيء ينمو في كيان الإنسان الداخلي، شيء يستعصي استقطاعه وانتزاعه" **[66]. وقد وجهت حكومة الولايات المتحدة عبر منظمة الأمم المتحدة نداء إلى حكومات البلدان المتخلفة يدعوها لتطبيق نوع من الإصلاح الزراعي[67]. وقد ذهب السفير الأمريكي (كافري) إلى ضرورة إجراء إصلاح زراعي لتقليل الفوارق بين الطبقات ورفع الأجور، وذلك لمحاربة خطر الشيوعية؛ بالإضافة إلى تطهير الأحزاب السياسية[68]. كما وجدنا عددًا من الاقتصاديين الليبراليين الأجانب يؤيدون إجراء إصلاح زراعي في مصر؛ بل ووجه بعضهم انتقاداتٍ لقصور قانون الضباط[69].**

لم يكن يعارض فكرة الإصلاح الزراعي الذي يمس ملكية الأرض سوى كبار ملاك الأراضي، بينما وافق حزب الوفد على فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الزراعي بدون تحديد الملكية. ومع ذلك لم تصدر حكومة الوفد الأخيرة، ولا حتى الحكومة الناصرية بعد ذلك، أيَّ قانون ينص على فرض ضرائب على الدخل الزراعي. وعلى العكس فرضت حكومة الوفد مزيدًا من الضرائب على رجال الصناعة.

وقد كان قانون 9 سبتمبر 1952 من أهم القضايا التي ثار حولها صراع سياسي حاد بعد الانقلاب وساهم كثيرًا في تدعيم سلطة الضباط ونفوذهم الجماهيري، كما أنه ألهب خيال الإنتليجينسيا؛ ذلك الخيال الذي لم يهدأ تمامًا حتى عهد قريب بخصوص الإصلاح الزراعي.

وقد أيدت معظم المنظمات الماركسية القانون فور صدوره؛ بل وتوجه بعض أفرادها إلى الريف بغرض شرحه للفلاحين[70].

والرأي السائد لدى الكتاب الماركسيين، المنظِّرين الأهم للناصرية في مصر ينظر إلى القانون كلحظة في سياق عملية انتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية[71]. فالقانون

---

[66] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 98.

[67] نفس المرجع، ص 92.

[68] أحمد مرتضى المراغي، المرجع السابق، ص 199.

[69] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952 – 1972.

Doreen Warriner, Land Reforms & Development in Middle East, London, 1957

[70] إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1958، ص 147. بعد ذلك في أواخر 1952 عادت حدتو فعارضت القانون على أنه ذر للرماد في العيون. انظر:

Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Midlle East., p. 49

[71] انظر على سبيل المثال: أنور عبد الملك، المجمع المصري والجيش، ص 102. فهو يضع القانون في الإطار المذكور، رغم أنه يعترف بفشله في تحقيق النتائج المرجوة. وعلاوة على ذلك لم يلجأ أنور عبد الملك إلى تناول الإطار الذي يفترضه أصلًا بأيِّ تحليل.

وفقًا لهذا الرأي قد وضع في إطار دعم الصناعة، وذلك بتوسيع السوق الريفية وتدعيم نمط الإنتاج الرأسمالي في القرية. أما الدعاية الناصرية فلم تهتم إلَّا بالجانب الذي يفيدها في جذب تعاطف الفلاحين. وقد صرح جمال عبد الناصر بأن: "أهم شيء في تحديد الملكية هو الذي يعبر عن معنيين أساسيين: الأول هو الحرية السياسية والثاني هو التخلص من النفوذ السياسي"[72]، *"وإنَّ مطلبنا لم يكن اقتصاديًّا بل هو تحرير الفلاح من نير السيد"* [73]. وكان شعار "القضاء على الإقطاع" يعني الإصلاح الاجتماعي ولم يجر التركيز على وجود أثر لذلك على النمو الصناعي إلَّا بشكل عابر. ولم يكن مطلب بعض رجال الصناعة بتحديد ملكية الأرض ناجمًا عن شعور بثقل اقتصادي خاص لـ "المسألة الزراعية"؛ بل بخطر الثورة الاجتماعية؛ إذ لم تشكل علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية معوقًا جوهريًّا للنمو الصناعي، حيث كان الاقتصاد منقَّدًا لدرجة كبيرة.

وقد رحبت دوائر رجال الأعمال في مصر بصدور القانون؛ خاصة رجال البنوك الكبرى؛ فنجد رئيس بنك مصر يصرح بأن القانون *"قد جنب البلاد ويلات الحلول الغنيفة"*[74]، كما رحب البنك الأهلي المصري أيضًا بالغ الترحيب: " *إنَّ مصر تستطيع أنْ تهنئ نفسها، فبعد العديد من الوعود البراقة والأحاديث الفارغة لم يفلت الأمر من أيدي حكومة نظامية تتعامل معه في إطار القانون ولم تهو الأمور إلى دائرة المبادرات الجماهيرية والعنف والفوضى وإذا نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية فإن أيَّ إصلاح يتم – بغض النظر عن مدى جذريته – هو أفضل من فوضى الجماهير وإنَّ على الناقدين – خاصة الناقدين الأجانب – أنْ يأخذوا ذلك بعين الاعتبار"* [75].. أما الأحزاب الليبرالية الأساسية فعارضت القانون في البداية واقترحت بدلًا منه فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الزراعي ثم اضطرت للموافقة أمام تصميم الضباط[76].

وقد تناولنا بالتحليل في مكان آخر من هذه الدراسة موضوع السياسة الزراعية لحكومة يوليو وتطورها، ولكننا نتناول هنا قانون 1952 بشكل خاص، رغم أنه قد مثل أحد أهم الإجراءات المكوِّنة للسياسة الزراعية للضباط. ذلك أننا نرى أنَّ سياقه، أو الإطار الذي تم فيه، يتعلق بالإطار نفسه الذي جرى فيه انقلاب الضباط. وسوف نحلل هذا الرأيَ فيما يلي:

---

[72] خطاب في 1954/4/19 (مجموعة خطب وتصريحات وبيانات السيد الرئيس جمال عبد الناصر، مصلحة الاستعلامات، وزارة الإرشاد – جـ 1).

[73] خطاب في 1954/4/15، نفس المرجع.

[74] إبراهيم عامر، المرجع السابق، ص 147.

[75] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي، المجلد الخامس، عدد 3، 1952.

[76] نفس المرجع، الفصل الخامس. ارجع أيضًا إلى: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، الفصل الخامس.

يمكننا أنْ نوجز في البداية محتوى القانون كالآتي:

1 - يُعد أهم البنود ذلك الذي يقرر جعل الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية 200 فدان للفرد. وقد ترتب على ذلك عند التطبيق تأميم 370 ألف فدان من أراضي كبار الملاك. وتمت كذلك مصادرة أراضي الأسرة المالكة عام 1953.

2 - يتم دفع تعويض عن الأرض والمباني والآلات والأشجار بسندات تسدد بعد 15 سنة وبفائدة سنوية تبلغ 3%.

3 - يحدد إيجار الأرض بسبعة أمثال الضريبة المفروضة عام 1952.

4 - يتم تسليم الأرض المؤممة للمستأجرين بواقع 2 - 5 أفدنة لكل مزارع (لم تسلم أيُّ أرض لعمال الزراعة)؛ بشرط أنْ يزرعها بنفسه على أنْ يسدد ثمنها خلال 30 سنة في شكل أقساط سنوية بفائدة تبلغ 3% سنويًّا.

5 - لا تؤجر الأرض إلَّا لمن يزرعها بنفسه، ويتم تحرير عقد إيجار بين المالك والمستأجر.

6 - تحدد أجور عمال الزراعة بـ 18 قرشًا في اليوم للرجل البالغ و10 قروش للمرأة والطفل كحد أدنى. كما يسمح لعمال الزراعة بتكوين نقابات خاصة[77].

<u>تأثيرات القانون</u>:

1 - لا تحمل عملية تحديد الملكية التي تمت أيَّ تأثير مباشر أو غير مباشر على علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية. وكان الأمر الأكثر اتساقًا مع الانتقال المزعوم من الإقطاع إلى الرأسمالية أنْ يصدر قانون وينفذ بإلغاء أشكال القنانة؛ الإيجار بالمشاركة، ونظام خدمة العمل، وغيرها. وكان هذا جديرًا بأن يصنف ضمن الإطار المذكور. أما نقل الملكية الجزئي الذي تم فلم يميز بين أراضٍ تزرع بطريقة رأسمالية وأخرى تزرع بأنماط إنتاج أخرى، وفي بعض الحالات تم تفتيت مزارع رأسمالية وتحويلها إلى مزارع صغيرة؛ إلى نمط إنتاج سلعي صغير وعائلي. والقانون كما هو معروف لم يلغ الإيجار بالمزارعة، وحين تم إلغاء الأخير عام 1961 لم يطبق لا كليًّا ولا جزئيًّا (سنتعرض لتركيبة أنماط الإنتاج في الريف المصري في منتصف القرن ضمن الفصل الخاص بالسياسة الاقتصادية للناصرية).

---

[77] نشر مواد القانون ومذكرته الإيضاحية محمد كمال أبو الخير في كتابه: قانون الإصلاح الزراعي، دار المعارف بمصر، 1964.

2 - إنَّ القانون قد أعطى فترة سماح قدرها خمس سنوات للملاك الكبار للتخلص من الأرض الفائضة، فكان أنْ بيع 145 ألف فدان اشتراها أغنياء الريف الأكثر ميلًا لاستخدام العمل المأجور من الأرستقراطية الزراعية. فما كان من الحكومة إلَّا أنَّها أنهت فترة السماح فورًا؛ إذ كان من المؤكد أنه خلال عدة شهور أخرى سوف يتم بيع كل الأرض المقرر تأميمها، مما يحرم الضباط من تحقيق أهدافهم من إصدار القانون، خاصة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة. ذلك رغم أنَّ الطريق الأول كان في صالح النمو الرأسمالي، بعكس الطريق الثاني الذي أدى إلى مزيد من انتشار نمط الإنتاج العائلي والسلعي البسيط.

3 - من الواضح مما سبق أنَّ القانون كان موجهًا – موضوعيًّا – نحو تنمية عدد الملكيات الصغيرة بأيِّ ثمن، بغض النظر عن موضوع أنماط الإنتاج.

4 - لم تنخفض قيمة الإيجار السنوي الكلي، الإيجار الذي كان في أغلبه قبل رأسمالي:

السنة	الإيجار بالمليون جنيه (القيمة السنوية)[78]
1939 - 35	140.9
1952	150.6
1953	151.4
1956	164.5
1957	163.1
1958	161.2

(78) Charles Issawi, Egypt in Revolution, London, 1956, p. 154

وهذا النمو المطلق – ولو بالأسعار الجارية - لقيمة الإيجارات يعكس لنا حجم الدور الذي استمر يلعبه الفائض قبل الرأسمالي والذي يعد مقتطعًا جزئيًّا على الأقل، من الأرباح الصناعية.

5 - لم يكن القانون مصاغًا ومطبقًا بحيث يدعم الصناعة المحلية، أيْ – بمعنى ما – النمو الرأسمالي في المدينة؛ فتوزيع 6 - 7 % من الأرض (10 % شاملةً أراضي العائلة المالكة التي صودرت عام 1953) على صغار المزارعين بالإضافة إلى التخفيض الرسمي لإيجار الأرض بنسبة لا تذكر لا يكفلان تحقيق زيادة ملموسة في القوة الشرائية للفلاحين.

- كما رأينا ازداد ريع الأرض الذي يدفعه الفلاحون.

- وما استمر الفلاحون يدفعونه حتى 1964 للحكومة من أقساط الأرض الموزعة لم يقل كثيرًا – بل زاد أحيانًا – عما كان يُدفع إيجارًا لنفس المساحة من الأرض. ونقلًا عن أنور عبد الملك[79]، فقد أجريت دراسة في قرية "بلتاج" بعد تطبيق قانون 9 سبتمبر بواسطة جريدة "الجمهورية"، فوجد أنَّ الفلاح الذي أخذ أربعة فدادين من الإصلاح الزراعي يدفع 125 جنيهًا في السنة للحكومة ويتبقى لـه 115 جنيهًا. وكما ذهب آخرون إلى أنَّ ما كان يدفعه الفلاح كقسط سنوي للحكومة يفوق ما كان يدفعه إيجارًا للأرض[80]. وقد اضطرت الحكومة للحفاظ على "فائدة" طبقة الفلاحين – التي أشار إليها لورد كتشنرعام 1912 – إلى تخفيض الفوائد على الأقساط ثم مدت أجل السداد، ثم ألغت الأقساط تمامًا عام 1964.

- ويضاف إلى ذلك أنَّ انتشار الملكيات الصغيرة ليس بالعامل الذي يؤدي في كل الظروف إلى زيادة الإنتاج. فقد ضاعت نتيجة للتفتيت أجزاء جديدة من الأرض[81]، بالإضافة إلى أنَّ توزيع بعض الأراضي على الفلاحين لا يمكن بهذا الشكل أنْ يكون في حد ذاته دافعًا لهم على زيادة الإنتاج، فمصلحة الفلاح في زيادة الإنتاج لم تزدد بتوزيع الأراضي، لأنه كان يدفع إيجارًا متفقًا عليه من قبل، وأيُّ زيادة كانت تعود إليه في النهاية، كما أنَّ إنتاجية الأرض في مصر كانت مرتفعة، وأيُّ زيادة جديدة كانت تحتاج لتكنيك متقدم وليس إلى مزيد من عناية الفلاحين بها.

---

[79] المجتمع المصري والجيش، ص 97.

[80] المرجع السابق، ص 97.

[81] قدر فتحي عبد الفتاح مساحة الأرض الزراعية التي تضيع نتيجة للتتفيت وأسلوب الريّ المتأخر بـ 25% من جملة مساحة الملكيات الزراعية التي تقل عن 3 أفدنة. القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1973، ص 112. كما قدر سيد مرعي أنَّ 10 - 20% من جملة المساحة الزراعية في مصر تضيع في الجسور وقنوات المياه ورسم حدود الملكية. الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1953، ص ص 180 - 181.

- أما تحديد الإيجار فلم يؤد إلى زيادة كبيرة في دخل الفلاحين الصغار؛ فالإيجار الرسمي الجديد للفدان لم يقل كثيرًا عن الإيجار القديم، كما أنه لم يطبق بشكل شامل، وقد بلغ بعد ذلك في الستينات مائة جنيه[82]. إنَّ طريقة إجراء الإصلاح الزراعي ضيق الأفق قد حجمت كثيرًا من إمكانية تحسين أوضاع الفلاحين واكتفت بمد قاعدة الملكية العقارية الصغيرة.

- وإذا كانت قد حدثت إعادة توزيع للدخل الزراعي لصالح فقراء الفلاحين، وهذا ما نشك فيه؛ فالإصلاح الزراعي لم يحرم طبقة كبار الملاك من الدخول اللازمة للإنفاق الترفي على السلع المستوردة، وهو الأمر الذي كان يشكو منه رجال الصناعة.

كذلك يستحيل أنْ نضع قانون الإصلاح الزراعي في سياق عملية تشجيع الاستثمارات في الصناعة:

- فتدل الوقائع على تنامي ميل أصحاب رؤوس الأموال، وخاصة من كبار ملاك الأراضي ذوي الدخول الريعية إلى الاستثمار في العقارات والمضاربة في الأوراق المالية، ولم يجر أبدًا تحول في هذا الميل؛ بل بالعكس؛ مع أنه ليس الإصلاح الزراعي هو المسئول عن ذلك بالطبع. ومن المفيد أنْ نلاحظ أنَّ ثروات كبار الملاك لم تكن من قبل تستثمر في الزراعة بمعدل ملموس – رغم تأخرها الشديد - ولا حتى في شراء الأراضي. ويمكن أنْ نستدل على هذه الواقعة الأخيرة من الجدول الآتي:

مجموعة أراضي ملاك 50 فدانًا فأكثر[83]

السنة	% من الأرض الزراعية
1900	% 43.5

---

[82] ميشيل كامل، حول حركة واتجاهات الصراع الطبقي في الريف المصري، مجلة "الطليعة"، عدد سبتمبر 1966. ويقول روبرت مابرو إنَّ التحديد الجديد للإيجار كان يتفق مع ظروف السوق وليس راجعًا إلى مجرد قرار من الحكومة، ثم وضع تحفظات جديدة حول القيمة الفعلية التي كانت تدفع بعد 1952 كإيجار. المرجع السابق، ص ص 331 – 332.

[83] فتحي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 101.

(تم استنتاج النسب المئوية من الجدول).

وقد ذكر إبراهيم عامر أنه في 1894 كان كبار الملاك يمتلكون 44% من الأرض، انخفضت إلى 34.2 عام 1952، المرجع السابق، ص 91.

1952	% 34.2

كما أنَّ السندات التي دفعتها الدولة لكبار الملاك لم تكن قابلة للتداول الحر، ويجوز التصرف فيها فقط للوفاء بثمن الأراضي البور التي تشتري من الحكومة، وفي أداء الضرائب على الأطيان التي لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل القانون، وضريبة التركات[84]. ولكن القانون (قد نسي؟!) أنْ ينص على قصر استخدامها، أو حتى إمكانية ذلك في شراء أسهم وسندات صناعية. في الوقت الذي كانت الحكومة فيه تشجع القطاع الخاص الصناعي[85]. وكان حرمان كبار الملاك من التعويضات مع إعفاء الفلاحين من دفع أيّ أقساط كفيلًا بزيادة دخول الفلاحين كثيرًا، مما يشجع الإقبال على شراء السلع المصنعة محليًا، وهو ما لم يحققه قانون سبتمبر 1952.

- أما ما يخص حاجة الصناعة وقتها إلى الخامات الزراعية، فأمر لا يفيد فيه كثيرًا تغيير علاقات الملكية، وإنما تغيير نظام الدورة الزراعية المعمول به والذي تغير على العموم على حساب زراعة القطن ابتداء من انتهاء الحرب الكورية وطوال الفترة اللاحقة، ولحساب الأرز كمحصول تصديري، وليس لسد حاجة الصناعة المحلية.

ونسجل ملحوظة أخرى، هيَ أنه ليس من الضروري أنْ يؤدي تغيير علاقات الملكية بهذا الشكل - في حد ذاته – في ظل حالة عامة من التخلف إلى نمو الإنتاج السلعي وتوسيع السوق بالتالي. وقد توسعت الأرستقراطية الزراعية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من هذا القرن في الزراعة التصديرية بفضل وجود طلب فعال في الخارج على القطن المصري، ونجد على العكس أنَّ صغار المزارعين يستهلكون نسبة كبيرة من إنتاجهم. وقد اتبع الضباط نظام الدورة الزراعية والتوريد الإجباري لضمان إنتاج سلع التصدير وضمان إمداد المدن بالحبوب ولم يكن لتغير علاقات الملكية علاقة بهذا النظام.

تبين لنا بهذا الشكل أنَّ الإصلاح الزراعي قد أنتج على الصعيد الاجتماعي مفعولين أساسيين: أولهما: تصفية الأرستقراطية الزراعية، وثانيهما: توسيع قاعدة الملكية العقارية الصغيرة؛ تلك التي قال عنها ماركس بحق: *تشكل قاعدة مناسبة لبيروقراطية كلية الجبروت*.

---

[84] محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق، ص 74.

[85] انتقدت دورين وارنير دفع هذه التعويضات أصلًا على أساس أنها غير مبررة اقتصاديًا.

Op. cit., pp. 26 - 27.

كانت القرية المصرية في 50 – 1952 قد بدأت تصبح قادرة على التمرد. وكان بؤس الفلاحين يدفع بمئات الألوف منهم إلى المدن[86]، ليضيفوا مزيدًا من الوقود للصراع الاجتماعي. وحين تغلي المدينة وحدها في بلد فلاحي فإن الأمر – بالنسبة للطبقة المسيطرة – يكون ما يزال قابلًا للعلاج بشكل أو بآخر، ولكن حين تتفجر القرية مع المدينة، فهذا يكون دليلًا على أنَّ النظام يتعرض لأزمة كبيرة. فثورة الطبقة "العاجزة" و "المفيدة" هيَ خير الأدلة على ذلك، ولذلك كان استقطابها أمرًا ضروريًّا. وكان ممثلو الطبقة المسيطرة الأبعد نظرًا على وعيٍ تام بهذا الأمر.

لذلك كان إصدار قانون 9 سبتمبر بعد الانقلاب بأسابيع، والحديث عن قرب صدوره فور الانقلاب خطوة ضرورية لتثبيت أركان السلطة الجديدة. أما توزيع؛ أو بيع جزء صغير من الأرض للفلاحين الفقراء تحت شعار براق مثل الإصلاح الزراعي فكان أمرًا عظيم المفعول على الجماهير؛ إذ أعطى مؤشرًا كاذبًا لسياسة السلطة الجديدة، في غياب بديل جذري، ولم يكن الدوي الشعبي للقانون يتناسب مع هزال المكاسب الحقيقية للفقراء – التي نشك فيها – والمؤقتة التي تضمنتها مواده. وهذا التناقض نفسه يؤكد بوضوح الهدف السياسي لإصدار القانون، والذي أدى إصداره حتى قبل أنْ يعرف الشعب بعض تفصيلاته إلى تدعيم كبير لمركز السلطة الجديدة.

ولم يمس الإصلاح الزراعي بشكل ملموس – ناهيك عن أنْ يكون بشكل جذري – الفوارق الطبقية في الريف؛ فلم يؤد إلى القضاء على أصحاب الملكيات الواسعة، وإنْ كانت نسبة الأرض التي بحوزتهم قد تقلصت، بحسب الإحصائيات الرسمية غير الواقعية، من 34.2% عام 1952 إلى 20.3% من مجمل مساحة الأرض الزراعية عام 1953؛ هذا التغير يشمل مصادرة أراضي الأسرة المالكة، وبيع كبار الملاك لجزء من أراضيهم خلال الشهور الأولى بعد صدور القانون[87]. فقد سمحت الحكومة ببيع جزء غير يسير من الأرض لأغنياء الريف وبعض صغار المستأجرين (145 ألف فدان)[88]. كما لم يطبق القانون على أراضي البناء، مما مكن بعض كبار الملاك من فرصة إثبات بعض أراضيهم كأرض بناء (فعل ذلك مثلًا أحمد عبود في أرمنت ومحمد سلطان في المنيا)[89]. كما استثنيت الأرض المباعة قبل 23 يوليو حتى للأبناء والأحفاد، فاستغل كبار الملاك هذه المادة في تزوير عقود بيع بتواريخ قديمة لأبنائهم وأحفادهم. وبذلك تمكن كثير من كبار الملاك من الاحتفاظ بمساحات واسعة

---

[86] لم تتوقف هذه الظاهرة بل تفاقمت رغم الإصلاحات الزراعية المتوالية.

[87] محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 24. ونقصد هنا بكبار الملاك ملاك أكثر من 50 فدانًا.

[88] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 18.

[89] إيغور بيليايف، أفغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، أشرف على تعريبه: عبد الرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1975، ص 59 نقلًا عن مجلة "الطليعة"، 1966، العدد 6.

من الأرض؛ وعلى سبيل المثال اكتشف المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة كفر الشيخ في أواسط الستينات أنَّ عشرة من كبار الملاك قد احتفظ كل منهم بخمسة آلاف فدان[90].

ولم يؤد قانون الإصلاح الزراعي إلى تمليك نسبة هامة من صغار المزارعين؛ فبلغ عدد الأسر التي حصلت على أرض 146.496 ألف أسرة فقط[91]، بينما فقدت أسر أخرى من صغار المزارعين أجزاءً من حيازاتها المستأجرة، لأنها دخلت في الإصلاح الزراعي باعتبارها من أراضي كبار الملاك، مما أصاب هؤلاء المستأجرين بأضرار؛ إذ انخفضت مساحة حيازاتهم. وقد حللنا في موضع آخر مدى سلبية القانون تجاه أجور عمال الزراعة.

خلاصة القول إنَّ الإصلاح الزراعي لم يؤد إلى تذويب حقيقي وراديكالي في الفوارق الطبقية في الريف[92]. ولم يكن دوره في رشوة الفلاحين هو مصدر تأثيره المعنوي الكبير؛ إذ أنه مس أكثر ما مس وجود العائلات الأرستقراطية الكبرى وحطم معظمها لصالح توسيع نطاق الملكية العقارية الصغيرة. وبغض النظر عن هزال تأثيرات القانون الاقتصادية من وجهة نظر الفلاح الفقير؛ إلَّا أنَّ آثاره السياسية في الريف وحتى في المدينة كانت هامة للغاية. ففي المدينة كان القانون في نظر الرجل الفقير وأيضًا المثقف مؤشرًا على اتجاه أكثر عدالة لحكومة الضباط من الحكومات السابقة، وخلق هذا القانون لدى مختلف الفئات الفقيرة آمالًا في التغيير إلى الأفضل؛ هذا الأمل كان بالتأكيد أكثر تأثيرًا من الحقيقة التي لمسها الفلاحون بأيديهم. ومن الطريف أنَّ كثيرًا من المتعلمين في مصر حتى الآن يعتقد أنَّ الضباط وزعوا على كل فلاح خمسة أفدنة!

فلقد استُخدمت الأرستقراطية الزراعية ككبش فداء للنظام من أجل حل أزمته السياسية؛ أيْ لإعادة جمهرة واسعة من الشعب إلى أرض النظام. وكان مجرد تحطيم الأرستقراطية العقارية؛ تلك الأسر التي اشتهرت باحتقارها البالغ للشعب وبتحالفها مع الاستعمار أمرًا كفيلًا بتوسيع نفوذ الضباط الجماهيري. ولا شك أنَّ توزيع بعض الأراضي وتحديد الإيجارات وإجراءات من هذا القبيل، رغم ضعف

---

[90] المرجع السابق، ص 61.

[91] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق الذكر، ص 22، - Walter Laqueur, Op. cit, pp. 253 454

[92] بمقارنة الإصلاح الزراعي في مصر الناصرية بإجراءات مماثلة في بلدان متخلفة أخرى يتضح لنا مدى اعتدال الأول. ومن الطريف أنَّ الإصلاح الإيراني (1962) الذي طبقه أكبر ديكتاتور في الشرق الأوسط كان أكثر راديكالية من كل الإصلاحات الزراعية في المنطقة كلها؛ ناهيك عن الإصلاح في تايوان وكوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية (جعل الحد الأقصى للملكية 2.5 فدانً). وإذا قارنّا الإصلاح الناصري بالإصلاح الياباني الذي تم إجراؤه بعد الحرب العالمية الثانية نجد أنَّ الأول أفاد نحو 8 – 10% من سكان الريف من حيث ملكية الأرض، بينما وزعت الأراضي في الحالة الثانية على 33% من سكان الريف مع جعل الحد الأعلى للملكية 7.5 فدان.

تأثيرها الاقتصادي الفعلي، قد أضافت إلى تحطيم الأرستقراطية معنى جديدًا، فقد فتح القانون أمام الفلاح الصغير وكل الطبقات الفقيرة بابًا جديدًا للأمل، وهذا هو الأمر الأهم على الإطلاق، ففي ظل حالة الركود واليأس التي كانت قائمة، يحمل هذا العمل معنى بالغ التأثير. فتعديل هيكل الملكية – وإنْ لم يكن جذريًّا – وعلى حساب الأرستقراطية بالذات فكان شيئًا مثيرًا في مصر الحديثة. إذ لم توجه إهانة ملموسة للملكية الخاصة منذ محمد علي إلَّا بواسطة ضباط يوليو، وإنْ كان هذا قد تم في سياق محافظ.

وقد أدى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة إلى تزايد نفوذ الدولة في الريف من الناحية الاقتصادية كذلك، فأصبحت أقدر على مشاركة كبار ملاك الأراضي في إدارة القرية بعد زوال العائلات الأرستقراطية القوية واتساع قاعدة الملكية الصغيرة.

ولم يكن ضرب الأرستقراطية الزراعية يستهدف بالدرجة الأولى تصفيتها كمنافس سياسي، فقد أثبتت الأحداث السابقة على الانقلاب، كما برهن نجاح الانقلاب نفسه، أنَّ الطبقات المسيطرة قد هزلت سياسيًّا وفقدت معظم قواعدها الشعبية. وإنْ كان للأرستقراطية قواعد تذكر فكان الأحرى بها أنْ تناضل ضد القانون بدلًا من أنْ تؤيده أو تصمت كما فعل معظم أفرادها بالفعل. في الحقيقة كان الهدف والسياق الذي تم فيه الإصلاح الزراعي هو محاولة الضباط إزالة السخط الشعبي، خروجًا من الأزمة السياسية التي عاشها النظام، واكتساب تأييد الجماهير.

وأخيرًا ليس لدينا شك في أنَّ الإصلاح الزراعي قد ترك آثارًا ما ذات طابع اقتصادي في الريف والمدينة؛ وهذه نتيجة طبيعية لأيِّ حدث يمس النشاط الاقتصادي للبشر. ولكن هذا لا يضيف شيئًا إلى جوهر تحليلنا لطبيعة الإصلاح المذكور.

وفي حالة الإصلاح الزراعي الناصري لم يكن الإطار، أو السياق الذي جرى فيه تحقيقه بأيِّ حال من الأحوال – كما ذهب كثير من منظري الناصرية – هو التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، أو مرحلة الثورة البورجوازية، ولكنه كان إطار رد الطبقة المسيطرة في شخص أداتها على تمرد الجماهير. وبغض النظر عن وجود أيِّ آثار مباشرة أو غير مباشرة - حتى لو افترضنا جدلًا أنها آثار في صالح نمو الصناعة - فإن فهم الإصلاح الزراعي في هذا الإطار يفسر ويكشف لنا حدوده أيضًا. ومن أهم الأمور التي يتطلبها تحليل التاريخ، أنْ يتخلص المرء أولًا من البديهيات والدوجما. وفي حالتنا هذه على المرء أنْ يكف أولًا عن افتراض أنَّ كل إصلاح زراعي هو ثورة برجوازية.

4 - <u>الأحزاب والدستور</u>:

في فترات الانعطاف السياسي عادة ما تتعرض الأحزاب السياسية لخطر الانشقاق. أما إذا كانت هذه الأحزاب علاوة على ظرف الانعطاف قد أجدبت وفقدت نفوذها

الجماهيري، أو – في حالتنا - شل سندها الأساسي: الاستعمار والملك، فتكون معرضة للتحلل الذاتي. وقد بدأ كل من الأحزاب الليبرالية في مصر يسير مع تصاعد أزمة النظام إلى الاعتماد وبشكل متزايد وسلبي على التناقضات بين الآخرين، وهذا يعني أنها قد باتت في موقف الدفاع عن مجرد البقاء؛ بل وباتت تستمد وجودها من عجز الآخرين عن القضاء عليها، دون أنْ تكون مرتكزة على ذاتها الخاصة؛ فهيَ لم تعد قادرة على المبادرة؛ إذ فقدت وضوح الرؤية وبالتالي فقدت الإرادة الفاعلة. وفي المقابل كانت حكومة الضباط تعتمد على تناقضات الآخرين، ولكن بشكل إيجابي، لأنها كانت قادرة على المبادرة وكانت تملك الإرادة. فكانت رغم أنها تعرف مدى ضعفها، تعمل على استغلال تناقضات الآخرين في تفتيتهم ودفع الجميع إلى الصدام معًا، ومن ثم التحلل، فاحتدام القتال بين الوحوش المحتضرة يعجل بفنائها جميعًا. ولم تكن حكومة الضباط تحمل من الشرف أكثر من شرف التمرد على تلك الطبقة ضيقة الأفق، ولقد نجح الضباط في لطم الطبقة المسيطرة حين كانت كل القوى المعارضة تقف مشلولة وعاجزة عن القيام بفعل مؤثر، ولذلك اكتسبوا أمام الشعب هالة البطولة. وهم لم يحتلوا هذا الموقع الممتاز بفضل مبرر تاريخي للحكم؛ بل بفضل القدرة على التمرد التي دفعتهم إلى الثورة على وضع سئم منه الجميع؛ التوازن السياسي؛ ذلك الذي منحهم فرصة التمرد نفسها. وقد اكتسب الضباط روح التمرد من عجز أسيادهم. وكانوا في موقع المراقب الجيد، ومن هذا الموقع بدأوا في صناعة تاريخهم بأنفسهم، دون أنْ يحملوا على ظهورهم وزر جرائم وخيانات من تلك التي كانت تحملها تقريبًا كافة المؤسسات السياسة المؤثرة الرسمية وغير الرسمية. وقد منحهم هذا الوضع ميزة هامة في لعبة الصراع القادم؛ إذ مثَّلوا أمام الشعب دور البطل الذي جاء ينقذ الوطن؛ ولذلك حرص الجميع على اكتساب رضاهم منذ البداية: الأحزاب الليبرالية والكتلة الرئيسية من اليسار[93] والتنظيمات الدينية، ولو بثمن باهظ. ولكن الضباط لم يكن ليرضيهم إلَّا سحق الجميع؛ ولذلك أجْبر الليبراليون وحلفاؤهم على سحق أنفسهم بالتدريج لكسب ذلك الرضا المنشود – ذلك الذي لم يكن ليأتي أبدًا – عسى أنْ تحدث معجزة على طريقة الأفلام المصرية. ولم يصب رجال الأحزاب باليأس بسهولة، فاليأس نفسه كان ترفًا بالغ التكلفة؛ إذ كانت لديهم مصالح حقيقية واسعة معرضة للخطر، ولذا فقد انخرطوا في الصراع مجبرين على السير فيه حتى النهاية.. وحين حانت لحظة إعلان وفاة أحزابهم رسميًّا، أصبح أمامهم خيار واحد؛ هو أنْ يفيقوا ولكنهم اكتشفوا حينئذ أنهم كانوا قادرين فحسب على صحوة الموت.

هكذا شهدت البلاد فترة صراع بالغ التعقيد في الفترة من يوليو 1952 وحتى مارس 1954.

---

[93] نقصد حدتو، وسرعان ما سنجد بقية الفرق تعود إلى حدتو بعد صدامات مؤقتة مع السلطة. انظر الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

****

بعد أسبوع واحد من الانقلاب، قرر الضباط إلغاء الألقاب. ومن يستطيع الآن أنْ يعلن معارضته أو يحتج؟ من يستطيع إلَّا أنْ يمنح بركاته لحكومة تصدر مثل هذا القرار؟ هكذا بدأ الضباط معركتهم مبكرًا جدًّا وبدهاء؛ فقد كان ضمن أصحاب الألقاب كبار رجال الأحزاب الليبرالية؛ فانتهى بذلك رسميًّا عصر الباشوات وسط بهجة الشعب بأكمله. وفي الوقت نفسه أصدر الضباط دعوة بريئة في مظهرها: تطهير الأحزاب. ومن يبغض التطهير؟ كيف يمكن أنْ ترفض هذه الدعوة؟ وكان يمكن أنْ تمر بلا أيِّ رد فعل ودون أيِّ مشاكل؛ ولكن في غير هذه الظروف التي مرت بها الأحزاب الليبرالية المتصدعة والمتهافتة في نفس الوقت على كسب رضا الضباط، وهكذا كانت الاستجابة سريعة وذليلة أيضًا بكل معنى الكلمة. فأين ذلك الحزب الذي لم يكن يحتاج إلى "التطهير" بمعنى ما في تلك اللحظة بالذات طالما أنه لا يزال يحلم بالسلطة؟ وكان الوفد هو بالذات من ابتلع الطعم حتى مزق أحشاءه؛ فقد تقرر طرد البعض من الهيئة الوفدية بدون ذكر الأسباب، فتصاعد هجوم وهجوم مضاد داخل الهيئة وارتفعت الأصوات بالاتهامات الخطيرة ضد قيادات الحزب من جانب المطرودين. ومع ذلك أعلن محمد نجيب أنه لا تعجبه طريقة الوفد في تطهير نفسه. وراح أحمد أبو الفتح – وهو وفدي أصيل وكبير– يحذر الحزب ويدينه لتقاعسه عن "تطهير نفسه"، وحذر من أنَّ الجيش قد يحل الأحزاب.

أما الحزب السعدي فقد حاول أنْ يواجه الدعوة؛ فأعلن رئيسه أنَّ الحزب ليس به من يستحق التطهير ولكن الحزب قرر أنْ "يطهِّر" نفسه من رئيسه بالذات، ومن ثم دخل في دائرة من التفكك انتهت بتحلله.

أما حزب "الأحرار الدستوريين" فقد قاوم الدعوة قليلًا، ولكنه لم يكن لـه من النفوذ ما يشكل خطورة على السلطة وأخذ في التفكك تلقائيًّا بعد طرد الملك وإجراء الإصلاح الزراعي. وقد أدى صدور قانون الإصلاح الزراعي من مضاعفة تصدع الليبراليين، وخصوصًا الوفد الذي عارض القانون في البداية كرر فعل تلقائي من جانب قيادته الأرستقراطية العقارية، مضيفًا صفحة سوداء جديدة إلى تاريخه، وفاقدًا نقطة هامة أمام الضباط هو وبقية الأحزاب الليبرالية.

ثم تبع ذلك اعتقال 74 شخصية حزبية كبيرة، "لمساعدة الأحزاب على تطهير نفسها"، كما زعمت الحكومة[94]. ومن يعترض؟ أليست في غالبيتها العظمى شخصيات مرفوضة من الشعب؟

---

[94] انظر تفاصيل ذلك في: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق الذكر، ص 127.

ومع الإصلاح الزراعي صدر قانون تنظيم الأحزاب، فقُدِّم 16 إخطارًا إلى الحكومة. وهنا حاولت الأحزاب استرضاء الضباط مرة أخرى، وخاصة الوفد الذي أعلن نفسه *حزبًا اشتراكيًّا ديمقراطيًّا*، وقدم برنامجًا[95] أكثر راديكالية إلى اليسار من برنامج حكومة الضباط وقتها. وقد برهنت نتائج الصراع بين الضباط والأحزاب فيما بعد على أنَّ المسألة لا تتعلق بالبرامج السياسية بل بالقوى السياسية ذاتها وبتاريخها. فالجمهور لا يختار برامج مجردة، لأن البرنامج لا يطبق نفسه ولا يفرض نفسه على أحد بنفسه. ولذا فالحزب نفسه كمؤسسة سياسية فاعلة هو أول نقاط برنامجه، بنشاطه الفعلي، بموافقة المعلنة، تضحياته، وبكل تاريخه. وقد فشل البرنامج الجديد للوفد في تحويله من جديد إلى حزب الأغلبية، فلم تنهال عليه طلبات العضوية ولم ينفض جمهور محمد نجيب. ومع ذلك أعلن الضباط عدم رضاهم أيضًا؛ فطالبوا بإقالة النحاس بالذات زعيم الوفد وأكثر رجاله شعبية، فحاول الحزب هنا أنْ يعارض ولكن إلى حين؛ إذ قام محمد نجيب بزيارة مسقط رأس النحاس، فاستقبله الأهالي بحماس بالغ برهن للوفد أنَّ نحاسه لم يعد زعيمًا بلا منازع. كما بدأ يتضح منذ الآن أنَّ مشاعر الجماهير قد تحولت بالفعل ناحية الضباط. حينئذ تقرر جعله رئيسًا شرفيًّا للحزب، لتنهال استقالات عدة على الهيئة الوفدية. ولكن الضباط امتنعوا للمرة الثالثة عن منح رضاهم وطالبوا بالإقالة النهائية للنحاس. وكان هذا هو أكثر المواقف حرجًا للوفد؛ فخروج النحاس في هذه اللحظة من الحزب كان يعني أنَّ الحزب يصبح خارج ذاته؛ فالنحاس كان قد أصبح روح الحزب، خصوصًا في تلك اللحظات العصيبة، ولم يكن هناك زعيم يحمل من الماضي أيَّ قدر يستطيع أنْ يساوم به الضباط سوى النحاس، رغم كل مواقفه المحافظة. ولكن ماذا يفعل الوفد المريض؟ ليست لديه أيُّ أوراق للعب.

تقدمت الهيئة الوفدية برفع قضية على الضباط بعدم دستورية (كذا!) قانون تنظيم الأحزاب، فكان الدستور هو آخر ورقة في جعبتها. وكأنَّها استندت – كما يقول المثل الشعبي – إلى حائط مائل. فالدستور نفسه لا ينص على حق تنظيم الضباط في الاستيلاء على السلطة وخلع الملك "الشرعي".. إلخ. ومع ذلك وقف أحد محاميّ الوفد يقول في المحكمة: "لم تكن ثورة على دستور 1923 بل كانت الثورة من أجل هذا الدستور"[96]. لقد أخذ المحامي يهاجم إجراءات الضباط بإيقاظ ضمائرهم. وكان رد الضباط منطقيًّا جدًّا وبسيطًا للغاية: إلغاء دستور 1923 في العاشر من ديسمبر1952، بحجة التمكن من محاكمة الوزراء السابقين الذين يمنحهم هذا الدستور حصانة.

---

[95] انظر بعض بنود البرنامج في المرجع السابق، ص ص 129 – 130، وفي: أحمد حمرش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص 94.

[96] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 136.

وفي 16 يناير 1953 صدر قرار حل الأحزاب؛ صدر في صمت رهيب، وتلته اعتقالات واسعة لكبار رجال الأحزاب والشيوعيين، ثم صدر إعلان دستوري لفترة انتقالية قُدِّرت بثلاث سنوات يتم بعدها وضع دستور جديد.

حينئذ لم يعد من الممكن لأحد أنْ يرفع قضية على الحكومة باسم الدستور.

وجاء تقنين الحكم الجديد في 18 يونيو 1953: إعلان الجمهورية، وعُيِّن محمد نجيب رئيسًا وسط حشد صغير من الأنصار، جلبوا لإضفاء سمة انتخابية على تعيين الرئيس.

وحين حلت الأحزاب، لم يشمل القرار حل جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها جماعة وليست حزبًا. واتفقت الجماعة مع الحكومة على استثنائها من قرار الحل مقابل ألّا تعمل على الوصول إلى الحكم وألّا تدخل الانتخابات. وقد وافق الإخوان المسلمون على الصفقة على أساس أنَّ وجودهم وحدهم كحزب منظم سوف يمكنهم فيما بعد من استلام الحكم بدون منازع. فكان ترحيبهم بحل الأحزاب بمثابة خطة ساذجة للانفراد بالساحة. كان موقفهم في جوهره قرارًا بالانتحار؛ إذ عُقدت الصفقة في وقت عانت فيه الجماعة من التفسخ الذي تبلور في انتخاب حسن الهضيبي؛ وهو أضعف شخصية مرشحة للقيادة كمرشد عام بعد اغتيال حسن البنا. ولقد لعب الهضيبي دور الواجهة التي جرى من خلفها الصراع على القيادة داخل الجماعة. وبالفعل بدأ الإخوان بعد حل الأحزاب يطالبون بما اعتبروه حقًا طبيعيًّا لهم في السلطة؛ فطالبوا بنصيب في الوزارة، ولكنهم فوجئوا بالرفض القاطع، ولذلك وجدوا أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى البئر الذي بصقوا فيه من قبل: الأحزاب؛ فاشتركوا في تشكيل "الجبهة الوطنية الديمقراطية" مع الشيوعيين والوفديين وأعضاء الحزب الاشتراكي، ولكنهم اضطروا بعد قليل إلى الانسحاب منها بسبب خلافات تكتيكية وراحو يحركون رجالهم في الجامعة للاشتباك مع أعضاء "هيئة التحرير"، ويصدرون البيانات المعادية للضباط. وبلغ التوتر أشده بينهم وبين الحكومة في 12 يناير 1954، حين جرت معركة كبيرة في الجامعة استخدمت فيها الجماعة العصي والسكاكين ضد أعضاء الهيئة، فصدر على الفور قرار بحل الجماعة واعتقال زعمائها في 14 يناير .1954

5 - تصفية المعارضة في الجيش وتوحيد القيادة:

خلال ثلاثة أشهر بعد الانقلاب تم فصل 500 ضابط كبير وعدد من صغار الضباط من أبناء العائلات التي اعتبرت مشبوهة.

وفي مواجهة المعارضة الديمقراطية في الجيش قام الانقلابيون بتصفية عدد كبير من ضباط المدفعية في يناير 1953. وكان هؤلاء يطالبون بجعل "قيادة الثورة" بالانتخاب، كما أصدروا منشورًا يدعو إلى ذلك. كما اعتُقل لنفس السبب بعض ضباط المدرعات الذين احتجوا على اعتقال زملائهم واستقال بعضهم احتجاجًا على سلوك

القيادة غير الديموقراطي. وقد عُذب المعتقلون من الضباط تعذيبًا شديدًا وحُكم على أحدهم بالإعدام[97]. في الوقت نفسه كان الصراع يتصاعد داخل "مجلس قيادة الثورة"؛ إذ بدأ الخلاف الكبير بين محمد نجيب ومجلس القيادة.

كان جمال عبد الناصر هو رئيس التنظيم قبل الانقلاب. ولكن بعد الانقلاب تقلد – وفقًا لما كان مقررًا من قبل - رئاسة مجلس القيادة محمد نجيب، باعتباره الرتبة الأقدم. ومع استقالة على ماهر تقلد محمد نجيب أيضًا رئاسة الوزارة. ولكن الوزارة نفسها لم تكن لها سلطة فعلية؛ إذ أخذ أعضاء "مجلس قيادة الثورة" على عاتقهم مهمة إصدار القرارات والأوامر وإعادة تنظيم جهاز الدولة دون الرجوع إليها[98]. وكان نفوذ جمال عبد الناصر الفعلي في ازدياد، بينما اكتفي محمد نجيب بتحمل مسئولية القرارات التي يصدرها المجلس باسمه. وقد اكتسب بعد أسابيع من الانقلاب تعاطفًا شعبيًّا كبيرًا كان يطمئنه في صراعه المتوقع مع صغار الضباط في مجلس القيادة.

ويبدو محمد نجيب هذا مُشَوَّشًا لدرجة كبيرة، وبمطالعة كتابيه "كلمتي للتاريخ" و"كنت رئيسًا لمصر"، لا نستطيع أنْ نستنبط منهما وجهة نظر محددة له فيما جرى بعد الانقلاب، وحتى إقالته من منصبه. ويعطينا الانطباع بأنه كان ينوي الاشتراك في الانقلاب من أجل حل المسألة الوطنية ومسألة السودان وطرد الملك ثم العودة بالجيش إلى الثكنات. وهو يدعي أنه قد اعترض على كل القرارات – تقريبًا - التي أصدرها مجلس القيادة رغم أنه وقع عليها بكامل إرادته، ويدعي أنه كان يرضخ في كل مرة، وفي مختلف المواقف، لإلحاح الآخرين. والحقيقة أنه لم يكن يفهم قواعد اللعبة، وأنَّ الضباط قد استخدموه كرتبة كبيرة لتغطيتهم ولتمثيلهم أمام العالم بصورة جدية؛ فهو جنرال معروف في الجيش ومحبوب من الضباط. وكان عبد الناصر يملك معظم أوراق اللعبة؛ فهو مؤسس التنظيم وأكثر أعضائه ذكاءً وقدرة على التنظيم والتآمر والسيطرة. وقد بدأ بعد الانقلاب حياته في السلطة كوزير داخلية بينما بدأ نجيب كرئيس لمجلس القيادة ثم مجلس الوزراء، بعد على ماهر. وبينما كان الأول يدعم نفوذه داخل الجيش والبوليس بتعيين أنصاره في المناصب الهامة والقضاء على العناصر الديمقراطية من الضباط وتضييق الخناق حول محمد نجيب داخل الجيش، كان الثاني يدعم نفوذه الجماهيري في الوقت الذي كان فيه الشارع يبتعد أكثر فأكثر عن المشاركة الإيجابية في السياسة. وكان نجيب يخدع نفسه بتصفيق الجماهير التي كانت تؤيده *كبطلها* وليس *كممثلها*، بينما كان يطالبها هو بالهدوء والسكينة، فجنى - فيما بعد – مما فعلت يداه. وأصبح نجيب يدعو إلى عودة الحياة النيابية ابتداء من أوائل 1954، معتبرًا أنَّ تأييد الأحزاب السياسية له بجانب الإخوان المسلمين والمثقفين؛ كالمحامين.. إلخ، هو استفتاء شعبي على

---

[97] أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص ص 141 – 145، ص ص 181 – 184.

[98] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، كنت رئيسًا لمصر.

رئاسته، بينما كانت الجماهير تصير أقل فاعلية باستمرار، مكتفية بالترقب والانتظار. وكان من الواضح أنَّ نجيب قد حول موقفه من الأحزاب بعد أنْ وجد نفسه محاصرًا في مجلس القيادة وعاجزًا عن اتخاذ قرار.

ونعتقد أنَّ الصراع داخل مجلس القيادة كان صراعًا بين عدد من الأعضاء على السلطة؛ على منصب الزعيم، وتمت تصفية عدد منهم بسرعة بينما تبلورت زعامة عبد الناصر الذي كان عليه أنْ يشتبك مع نجيب، الزعيم الجماهيري ولكن الضعيف داخل تنظيم الضباط.

وقد تدعمت سلطة مجلس القيادة بإلغاء الدستور وحل الأحزاب ثم إصدار الإعلان الدستوري في 1953/2/10 الذي أقر بطريقة ضمنية إلغاء الفصل بين السلطات، ثم تشكيل "محكمة الغدر" في 25 فبراير 1953؛ ذلك الأمر الذي يُعد أول اعتداء مباشر من جانب الضباط على القضاء، ثم كانت نقلة أخرى في الصراع بين عبد الناصر ونجيب، فقد مُنح نجيب رئاسة الجمهورية في 18 يونيو 1953 مقابل أنْ يصبح عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء وعبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة بعد أنْ رقِّي من رائد إلى لواء. وكان معنى ذلك انتهاء دور نجيب في الجيش. وبعد ثلاثة أشهر، شُكِّلت ما أسميت بمحكمة الثورة، لمحاكمة أيِّ معارضة يمينية أو يسارية؛ وتبع ذلك اعتقالات جديدة واسعة.

وجاءت اعتقالات الإخوان المسلمين وحل جماعتهم في 14 يناير 1954 كضربة جديدة لنجيب الذي عرض على المجلس بعد ذلك، يوم 25 فبراير 1954 أنْ يوافق اما على عودة الحياة النيابية أو على استقالته، فاختار المجلس الخيار الثاني وتم اعتقال محمد نجيب عدة ساعات خرجت على أثرها عدة مظاهرات تضم أعضاء الأحزاب الليبرالية والشيوعيين والإخوان المسلمين لتأييده والمطالبة بعودته. فتمت إعادة الأخير ولكن مع عمليات اعتقال جديدة ومتوالية لعدة أيام للإخوان المسلمين، وأعضاء الحزب الاشتراكي، وحزب الوفد، والشيوعيين[99].

اعتمد مجلس القيادة منذ ذلك الحين خطة جديدة؛ إذ راحت الدعاية الرسمية تربط بين عودة الأحزاب وعودة الباشوات وإلغاء الإصلاح الزراعي..إلخ؛ وباختصار صُوِّرت عودة الحياة النيابية كأنَّها عودة للماضي كله، كما هوجم دستور 1923 هجومًا شديدًا من قبل صحافة الضباط. وفي مقابل ذلك اطمأن نجيب إلى وجود تأييد شعبي فعّال لـه وللأحزاب. وفي غياب دعاية مضادة ومع تهالك نفوذ الأحزاب وسط الجماهير، نجحت دعاية الناصريين أخيرًا في هز نفوذ محمد نجيب.

ثم تتابعت الأحداث، فتحت ضغط حاد من محمد نجيب وأنصاره في الجيش وخارجه قرر "مجلس قيادة الثورة" في 5 مارس 1954 إلغاء الأحوال العرفية وعقد جمعية

---

[99] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 169.

تأسيسية بالاقتراع العام المباشر لوضع دستور جديد. وبعد ذلك، في 25 مارس قرر المجلس السماح بتشكيل الأحزاب السياسية مع عدم قيامه بتشكيل حزب لنفسه. كما قرر أنْ تنتخب الجمعية التأسيسية بدون أيّ تعيينات، مع حل "مجلس قيادة الثورة" على أساس أنَّ "الثورة" قد انتهت، كما قرر إلغاء الحرمان من الحقوق السياسية[100]. وقد رُفض طلب نجيب بعودة الأحزاب وبالاستفتاء الشعبي على رئاسة الجمهورية قبل انعقاد الجمعية التأسيسية. ورغم هذا لم يتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين باستثناء الإخوان المسلمين، ولكن بشروط جديدة: إعادة الجماعة مع الاتفاق على عدم عودة الأحزاب. فأصدرت الجماعة بيانًا نشرته الصحف يوم 27 مارس يقول: "وفيما يختص بعودة الأحزاب أملنا ألّا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى، فإننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نوافق على تأليف أحزاب سياسية، لسبب بسيط، وهو أننا ندعو المصريين جميعًا لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا في قضية الإسلام"[101].

وفي نفس الوقت كان الضباط يجهزون رجالهم من عمال مديرية التحرير وعمال النقل المشترك والحرس الوطني ومنظمات الشباب وأعضاء هيئة التحرير، بالإضافة إلى بعض الضباط الموالين، وقامت هذه العناصر بالتظاهر يوم 29 مارس مطلقة هتافات عديدة من بينها شعار أصبح شهيرًا بعد ذلك: "*عاشت الثورة.. تسقط الرجعية، عاشت الثورة.. تسقط الحرية*"، بجانب شعارات أخرى مثل: "*عدم السماح بقيام الإضرابات*"، "*عدم الدخول في معارك انتخابية*"، وقد رُفعت لافتات تحملها[102]؛ بينما حاصرت المدفعية المضادة للدبابات معسكرات سلاح المدرعات وحلقت الطائرات فوقها، كما تجمهر صغار الضباط وحاصروا مقر "قيادة الثورة" محتجين على قرار إنهاء "الثورة". وقام المتظاهرون بالاعتداء على مجلس الدولة الذي كان يُعِد قرارًا لتأييد قرارات 5 و 25 مارس، وضُرب رئيس مجلس الدولة شخصيًّا بواسطة المتظاهرين، كما قام هؤلاء أيضًا بتمزيق القرار. كل هذا تم بدون رد فعل يستحق الذكر؛ سوى قيام قطاعٍ من المتظاهرين رفع شعارات أخرى: حق الإضراب، تشكيل جمعية وطنية ... إلخ.

كانت الخطوة التالية هيَ تنحية نجيب من رئاسة الوزارة ومجلس القيادة، وحصل منه عبد الناصر على تكليف الوزارة دون أنْ تقبل رغبته في الاستقالة من رئاسة الجمهورية. ومن ذلك اليوم – كما ذكر نجيب نفسه – لم يدخل رئيس الجمهورية مكتبه إلّا بعد عدة أشهر، وكان يوم دخوله هذا آخر يوم يقضيه نجيب في منصبه؛ إذ تم اعتقاله وتحديد إقامته فورًا.

---

[100] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص 198، ص 209.

[101] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص 213.

[102] راجع التفاصيل في: عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس 1954، دار روزاليوسف، القاهرة 1976.

واستمرت حملة اعتقالات طوال الفترة على قدم وساق، وحُل مجلس نقابة الصحفيين في 15 أبريل 1954، كما تم تغيير قانون الصحافة. وكان قد سبق ذلك حل اتحادات الطلاب، والنقابات العمالية التي أصبحت تشكَّل بالتعيين.

والآن فقط أصبح بمستطاع عبد الناصر أنْ يرى نظرية *الكل في واحد* وهيَ تتحقق؛ إذ أصبح هو القائد بلا منافس لحكومة الضباط ورئيس مصر كلها.

تبين لنا هذا الصيرورة إلى أيِّ حد كانت البلاد آخذة في الركود السياسي:

أولًا: فقد وقفت على رأس الأحداث قوى تتابعت من الأقوى إلى الأضعف: أحزاب الأقلية الشعبية، ممثلة الفئات المسيطرة والأقوى تجاه الشعب ومطالبه من الوفد؛ فقد كان الأخير أكثر أحزاب النظام – خلال وزارته الأخيرة – تحللًا وتمزقًا، وأضعفها أمام الضغوط الشعبية، فقد مثَّل هذا الحزب أضعف حلقات النظام السياسي من وجهة نظر الطبقة المسيطرة؛ بل لم يعد يمثلها تمامًا، ومن ثم تبلور فيه ضعف النظام كله؛ إذ اضطرت كل الأطراف في معسكر النظام إلى طرحه كورقتها الأخيرة، لسبب بسيط، هو أنها لم تعد قادرة على القتال وتحدي الجماهير. ولكن نفس تلك الأطراف قد اضطرت إلى إحراق مراكبها في 26 يناير، بالتضحية بوزارة الوفد الأخيرة؛ إلَّا أنها اكتشفت أنها لم تحتفظ لنفسها بأيِّ سلاح، فاضطرت إلى استخدام أسلحة من ورق: الوزارات الأربع؛ ليتسلم "الضباط الأحرار" السلطة منها بكل يسر، وبذلك برهنت لنا الطبقة الحاكمة أنها قد انتهت على الصعيد السياسي.

ثانيًا: وداخل مجموعة الضباط نفسها برز محمد نجيب الذي أمسك رسميًّا بكل السلطات وأصبح أكبر زعيم جماهيري في مصر. ولكن جماهيريته أخذت تنزوي مخليةً الطريق أمام الضباط الأصغر الذين علاوة على أنهم لم يبرزوا – حتى ذلك الوقت – كزعماء فإنهم أيضًا لم يتبوأوا السلطة الرسمية، وكانوا مضطرين إلى الاحتماء في ظل جنرال كبير ويتمتع بالاحترام، ولم يجرؤ زعيمهم على التحلي بصورة البطل الملهم إلَّا بعد تصفية كل الزعماء. وقد صار "الضباط الأحرار" أقوى حلقات النظام لسبب واحد؛ هو أنه لم تعد لهذا النظام أيُّ قوى حقيقية، ولذلك راح يتحرك بقصوره الذاتي.. بأداة القمع.

ثالثًا: كان التحلل الذاتي لكل القوى السياسية يسير إلى الأمام؛ فقد راحت الجماهير تنصرف وسط جو من اليأس، وفضت أيديها من اللعبة السياسية، لتنكمش المعركة الدائرة وتصير معركة بين مختلف النُخَب. فالشعب الذي حمل السلاح مناضلًا في القناة والشرقية والقاهرة.. في الجامعة والمصانع والريف، أصبح يميل بشكل مطرد إلى السلبية، بدافع اليأس والأمل في آن واحد؛ اليأس من كل قادته، والأمل في أنْ يظهر من ينقذ العالم من الطوفان. ولكنه بهذه المشاعر المتناقضة كان يعرب بسلبيته عن إفلاس حركته العفوية. فقد قدمت الجماهير أقصى ما استطاعت في تلك الظروف ولم تعد ترى الطريق؛ إذ فشلت في كل الطرق، لأنها افتقدت الرؤيا

الواضحة والتنظيم، أيْ في النهاية: القيادة، فراحت تميل باضطراد إلى تسليم مقاليدها للأقدار.

لذلك ينبغي ألّا تصيبنا الدهشة حين نرى الضباط يتراجعون عن "إنهاء الثورة" بضربة واحدة وبلا رد فعل يذكر، بمجرد خروج آلاف ضئيلة من المأجورين وبعض العمال والنقابين الصفر ورجال الأمن. وما كان لقرارات مثل إلغاء الدستور وحل الأحزاب وتشكيل "محكمة الغدر"..إلخ، أنْ تمر قبل الانقلاب بسنوات قليلة أو بعدة أشهر دون أنْ تسيل أنهار من الدماء في شوارع القاهرة؛ ولكن نفذت هذه القرارات، رغم أنَّ الضباط لم يقدموا حتى مارس 1954 ما يستحق من أجله أنْ يقبل الشعب بالديكتاتورية العسكرية.

ومن الواضح أنَّ قلة ضئيلة أصبحت هيَ الفاعلة سياسيًّا، وهيَ حالة تختلف تمامًا عن حالة الفترة من 1945 – 1952. لقد كان مجرد تعبير كل قوة اجتماعية عن نفسها وعن قدراتها الفعلية بوضوح هو الفرصة الملائمة لكيْ تمسك حفنة من الضباط بزمام البلاد دون تعليق فعَّال من جانب الطبقات الاجتماعية الأساسية.

6 - المسألة الوطنية ومسألة السودان:

مع نجاح الحكومة في قمع انتفاضة 26 يناير 1952، شنت حملات لجمع السلاح واعتقال الفدائيين بنجاح. وحين وقع انقلاب يوليو كان الكفاح المسلح في القناة يكاد أنْ يكون متوقفًا. فلم تجر محاولات تذكر لإشعاله مرة أخرى خلال فترة الوزارات الأربع؛ فالحركة الوطنية قد أصابها الوهن، وكانت كوادرها الأكثر راديكالية رهن الاعتقال. ورغم أنَّ الجماهير كانت فقد فقدت تقريبًا القدرة على المبادرة، فلم تكن قد فقدت القدرة على التذمر؛ ولذلك وجدت البيروقراطية العسكرية نفسها لدى استلامها السلطة مضطرة لايجاد مخرج من ورطة القضية الوطنية – شاملة مسألة السودان – تلك الورطة التي عانت منها أحزاب النظام من قبل، وأصبح من اللازم لبقائها أنْ تكتشف حلًا يرضي جميع القوى الاجتماعية الأساسية، أو على الأقل حلًا لا يثير العاصفة الثورية من جديد؛ وكان هذا بالنسبة للسلطة الجديدة هو الأمر الأهم.

ومثلما وجدت النخبة العسكرية نفسها في بحر التناقضات الاجتماعية والسياسية المحلية، وجدت نفسها في محيط من التناقضات الدولية الأكثر تعقيدًا. وكانت مسئوليتها أمام كل الطبقات هيَ أنْ تقود السفينة في هذه البحار. ولم يكن من الممكن أنْ يكون استيلاء الضباط على السلطة هو نهاية الصراع الاجتماعي، لأن هذا الصراع نفسه قد صنع خريطة سياسية جديدة للمجتمع لا يمكن تغييرها بسهولة؛ فقد كانت نتائج معارك 1945 - 1952 هيَ التي أدت في النهاية إلى الانقلاب العسكري. وإذا افترضنا أنَّ الأزمة السياسية قد تم تجاوزها بمجرد الانقلاب؛ فأول ما يتبادر إلى الذهن هو أنَّ عودة الملكية والوفد والاحتلال؛ ذلك المثلث الذي اعتبره لورد كيلرن أرجل النظام الثلاثة، كانت أمرًا طبيعيًّا، ولكن مجرد نجاح الانقلاب لم يحل الأزمة، بل على العكس زادها تعقيدًا؛ فقد كُسِرت إحدى أرجل

النظام بمجرد قيام الانقلاب؛ إذ لم يعد الملك يحكم. وبعد قليل كسرت رجل ثانية: الوفد، وذلك في سياق تقنين الحكم العسكري. وكان الكرسي نفسه متهالكًا، ولذلك أصبح من الضروري إعادة إصلاحه ككل. ولأن المسألة الوطنية كانت المسألة الأكثر حساسية في الشارع السياسي والتي دار حولها أساسًا الصراع السياسي، فقد كان أمام الحكومة الجديدة طريق واحد هو تحقيق حد أدنى من مطالب الحركة الوطنية. فحالة السكون التالية لحريق القاهرة لم تكن القرار النهائي للجماهير؛ بل كانت مجرد حالة انتظار؛ وكان من الأفضل للنظام الجديد ألّا يطول هذا الانتظار.. أنْ يحقق المهدي المنتظر شيئًا ما؛ وإلا فموجة جديدة من الصراع الاجتماعي كانت آتية لا محالة. ولم يكن الحد الأدنى المطروح صغيرًا للغاية. ولذلك كان الأمر يحتاج إلى مهارة الضباط ومرونتهم، كما كان يحتاج إلى مساعدة قوى خارجية، حيث قررت الحكومة الجديدة وأد فكرة تسليح الشعب نهائيًّا. وكانت القوة الخارجية التي ظهرت وعرضت مساعداتها هيَ الولايات المتحدة. وقد تحدد هدف الضباط في تحقيق جلاء بريطانيا بأفضل شروط ممكنة بمساعدة أمريكية مع عدم الدخول في حلف دفاعي مع الغرب، وهو مطلب أمريكي أساسًا، مقابل الانفتاح الاقتصادي والاستمرار في مشروع النقطة الرابعة، كما كان من الضروري للسلطة الجديدة تحقيق جلاء بريطانيا عن السودان أيضًا؛ حيث كانت مسألة السودان لا تحتمل المساومة في الشارع المصري. كذلك كان الضباط يهدفون إلى مصادرة السلطة كاملة لأنفسهم، ولم تكن لهم أيَّ مصلحة في تسليم مصر للأمريكيين أو ترك السودان للبريطانيين. وبعد تسريح الحركة العمالية، وحل اتحادات الطلاب وتطهير الجامعات من المعارضة، ومصادرة الصحف اليسارية واعتقال معظم الكوادر الشيوعية وحل الأحزاب، بدأت مفاوضات الصلح مع بريطانيا في 17 أبريل عام 1953. وكانت الأخيرة لا تزال متشددة للغاية فيما يتعلق بوجودها العسكري في مصر بعد فقدان قاعدتها في فلسطين بقيام إسرائيل، مما اضطر الضباط إلى قطع المفاوضات في 6 مايو من نفس العام بسبب إصرار بريطانيا على بقاء جزء من قاعدة قناة السويس وعلى السماح بعودة قواتها في حالة حدوث هجوم على أيّ دولة عربية أو تركيا[103]. وحتى ذلك التاريخ لم تكن السلطة الجديدة بقادرة على الخضوع لهذه الشروط (وافقت عليها بعد ذلك كما سنرى)، خاصة أنها كانت تخوض معارك على جبهات متعددة في الداخل؛ مع جماعات الأحزاب المُحلَّة، وبقايا المنظمات الماركسية، والضباط الديموقراطيين. لذلك راح عبد الناصر يصرخ: "على الاستعمار أنْ يحمل عصاه ويرحل".. "إنَّ الاستعمار لن يخرج إلَّا بالقوة". وتم تشكيل الحرس الوطني بهدف معلن، هو مقاومة الإنجليز في القناة تحت إشراف ضباط المخابرات، وفي الواقع لم يقم هذا الحرس بأعمال هامة ضد الاحتلال، ولكن الدعاية الرسمية ضخمت من دوره كثيرًا بحيث بدا الأمر كأنَّ الحكومة قد أعلنت الحرب على بريطانيا، وهو ما لم يحدث. ويبدو أنَّ تشكيل الحرس الوطني كان يهدف

---

[103] أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، 1982، ص ص 20 - 21، ص 27.

إلى استخدامه وقت اللزوم كبديل عن الشرطة (مثل الأمن المركزي حاليًا) وقد قام بدوره تمامًا في أحداث مارس 1954[104]. كما أعلن الضباط مرارًا رفضهم الاشتراك في أيِّ أحلاف عسكرية[105].

ولكن بعد تصفية المعارضة الداخلية وإعادة تنظيم الدولة أصبح الضباط أكثر مرونة في المفاوضات، وسوف نحلل هذه المسألة فيما بعد.

أما مسألة السودان، إحدى الصخرتين اللتين تحطمت عليهما مفاوضات حكومات ما قبل انقلاب يوليو مع بريطانيا؛ فكانت هيَ الأخرى تتطلب كثيرًا من الحذق والمهارة. ففي السابق سقط اتفاق صدقي – بيفن واستقال صدقي نفسه على أثر انتفاضات الجماهير التي رفضت اتفاق الدفاع المشترك مع بريطانيا وتنازُل صدقي بخصوص السودان. كما فشل السعديون في تمرير مسألة السودان أيضًا. وجاء الوفد فألغى معاهدة 1936 دون أنْ يجرؤ على الإبقاء على اتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان؛ فلم تكن وحدة سكان الوادي بالأمر الذي تقبل الجماهير التفاوض بشأنه أو المساس به.

فبالرغم من الاحتلال المصري للسودان وما صاحبه من قمع واستغلال لثروات السودان إبان حكم محمد علي وبعده، تطلعت الحركة الوطنية في كلا البلدين إلى تحقيق الوحدة بينهما. وقد برز ذلك مبكرًا أثناء ثورة عرابي؛ في اشتراك الفلاحين السودانيين في أحداث الثورة وإمدادهم عرابي بالمؤن والرجال[106]. ومن جهة أخرى أصر العرابيون في مشروعهم الخاص بتكوين برلمان ديموقراطي على تمثيل السودانيين بعشرين عضوًا في البرلمان. ثم انتفاضة 1919؛ إذ أيّد السودانيون الوفد المصري باعتباره حزبهم الخاص، وامتدت الحركة الوطنية وقتذاك إلى السودان وقام الوطنيون هناك بجمع توقيعات لـ "الوفد" حتى أمرهم "أولو الأمر" في مصر - على حد تعبير بعض هؤلاء - بوقف هذا العمل، وكانوا قد جمعوا 3000

---

[104] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص 220، أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص ص 21 - 23.

[105] ذكر محمد نجيب نقلًا عن مذكرات الجنرال روبرتسون كبير المفاوضين العسكريين أنَّ جمال عبد الناصر كان يتصل سرًّا بالبريطانيين خلال المرحلة السابقة على توقيع اتفاق الجلاء، أيْ الفترة التي كانت تُطلق خلالها الشعارات الوطنية الخلابة. كما أنه من الثابت أنَّ اتصالات مماثلة كانت مستمرة بين بعض الضباط، خاصة جمال عبد الناصر، والأمريكيين، وبالذات مع كافري (السفير الأمريكي في القاهرة). كما أشار محمد نجيب إلى أنَّ اتفاقية الجلاء كانت ثمنًا قدمه عبد الناصر مقابل مساعدة الأمريكيين له خلال صراع الضباط الأحرار مع المعارضة. كلمتي للتاريخ، ص 158، ص ص 214 – 215.

والحقيقة أنَّ خلافات حقيقية كانت موجودة بين الضباط وبريطانيا، مما احتاج جهودًا أمريكية ملموسة؛ وبعيدًا عن التفسيرات التآمرية لمحمد نجيب، كان توقيع الاتفاق بهذا الشكل ممكنًا فقط بعد تصفية المعارضة الوطنية الراديكالية، أيْ أنَّ الوساطة الأمريكية قد أصبحت أكثر فعالية؛ وهذا لا يستبعد بالطبع وجود صفقات مع الأمريكيين، حتى بشكل ضمني.

[106] محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسة في القرن التاسع عشر 1820 - 1899، دار المعارف، القاهرة، 1957.

توقيع[107]. كما رفعت الحركة الوطنية في الشمال والجنوب شعار تحرير مصر والسودان، ووصفت سعد زغلول بزعيم الأمة المصرية السودانية، وكان أنْ استجاب الوفد للتيار الجارف؛ فتبنى شعار الاستقلال التام لمصر والسودان. وفي سياق الحركة الوطنية في البلدين تشكل عديد من المنظمات في السودان تدعو للوحدة بين البلدين؛ منها على سبيل المثال: "جمعية اللواء الأبيض"، و"الاتحاد السوداني". أما فيما يتعلق بالطبقات المسيطرة فقد اختلف الأمر؛ ففي مصر نظرت الطبقة المسيطرة وأحزابها إلى السودان باعتباره أرضًا مصرية دون ما اعتبار للشعب نفسه[108]. وكان تمسكها بالسودان هو تمسكها بما أسمته بـ "حقوق مصر في السودان"، أيْ حقوقها المتعلقة بحرية التجارة والتملك، وحقها في مياه النيل. وكان كبار ملاك الأراضي المصريين معارضين لمشروع الجزيرة الذي تبنته بريطانيا خوفًا من منافسة القطن السوداني للقطن المصري[109]. وكانت السلع المصرية تتمتع بحق الإعفاء الجمركي لدى دخولها السودان وفقًا لاتفاقية 1899، كذلك ظل السودان جزءًا من منطقة النقد المصري حتى 1956. وكان الاستعمار البريطاني هو العائق الوحيد – في ذلك الوقت – أمام تحقيق بقية طموحات رجال الأعمال وكبار الملاك المصريين؛ فعمل على تشجيع التجار السودانيين، كما عمل على إنشاء جهاز دولة خاص للطبقة المسيطرة المحلية الناشئة في السودان، كما عمل على فصل شبكتي السكة الحديدية في البلدين بإقامة الخطوط الحديدية في الجنوب بمقاييس لا تسمح بحركة القطارات المستخدمة في مصر. كما ساهم الاستعمار في خلق مصالح مائية خاصة بالسودان[110]. وساهم أسلوب تناول رؤساء الأحزاب الليبرالية في مصر للمسألة السودانية في تخويف الطبقة المسيطرة الناشئة هناك من رفيقتها في مصر، صاحبة المصالح في السودان. ولذلك كانت الأولى تطمح في استلام السلطة في السودان بمفردها، وقد عبر حزب الأمة السوداني، الطائفي عن هذا التوجه بقوة.

ومن الأمور المعروفة أنَّ الأحزاب الليبرالية في القطرين لم تعمل على مد وجودها التنظيمي إلى القطر الآخر؛ بل إنَّ الوفد المصري في عهد سعد زغلول قد تجنب إثارة موضوع السودان في مفاوضاته حتى لا يثير غضب الإنجليز، وحتى يحصل من بريطانيا على بعض المكاسب الضئيلة لمصر. وحين تعرَّض سعد زغلول لضغوط شديدة أثناء مفاوضاته مع ماكدونالد من جانب أعضاء الوفد المرافق له بخصوص مسألة السودان، حاول أنْ يتفادى إثارة الموضوع وإحراج خصومه من أعضاء

---

[107] طارق البشري، المرجع السابق، ص 125.

[108] طارق البشري، المرجع السابق، ص 122، ص ص 135 - 136.

[109] صلاح عيسي، البورجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، مطبوعات الثقافة الوطنية، مطبعة يوم المستشفيات، القاهرة، ط 2، 1980، ص 157، ص 159.

[110] ارجع إلى: جمال حمدان، شخصية مصر، دار الهلال، القاهرة، الجزء الثاني، ص 928.

الوفد، ومع تضييق الخناق عليه من قِبل بعض الأعضاء اضطر للتملص من القضية علنًا[111].

أما الحزب الاتحادي في السودان، فقد دعا للوحدة مع مصر، ولكنه لم يعمل على إنشاء فرع له فيها؛ بل أعلن إسماعيل الأزهري فيما بعد (1955) أنه ما كان يؤيد الوحدة إلَّا لجلب معونة مصر لحزبه، وأنه أراد الاستقلال للسودان كما أراده حزب الأمة[112].

ومع ذلك كانت أحزاب الطبقات المسيطرة في مصر، والحزب الاتحادي في السودان، مضطرة إلى رفع شعارات وحدوية تحت ضغط الجماهير بل وراحت الأحزاب الليبرالية في مصر تزايد على بعضها البعض كذلك؛ فها هو رئيس الوفد يضطر إلى تهديد ماكدونالد حين تعقدت المفاوضات مع بريطانيا بإثارة مسألة السودان، وراح يوجه رفاقه "بإثارة المشاعر إزاء السودان"[113]. وهذا هو الملك فؤاد يعلن تمسكه الكامل بالسودان، كما أعلن الأمير عمر طوسون: "إذا لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون"[114].

كما رأينا حزب الوفد وكافة الأحزاب الليبرالية المصرية تستبدل فيما بعد شعارها المفضّل: السيادة، بشعار جديد: التاج المشترك (1944)، ثم: الوحدة[115].

كذلك رأينا كافة الأحزاب السودانية الوحدوية تندمج في 1954 مكونة "الحزب الوطني الاتحادي" الذي اكتسح الانتخابات مستخدمًا شعار "وحدة وادي النيل".

وفي مواجهة الأحزاب الليبرالية، رفعت بريطانيا شعارًا براقًا وديموقراطيًّا: حق تقرير المصير للشعب السوداني؛ مما أجبر الطرف الأول على اللجوء للشعارات الديماجوجية، واضعًا عوائق جديدة أمام طموحاته في السودان.

وفي السودان بالذات كانت الحركة الوطنية أكثر تمسكًا بالشعار أكثر من مثيلتها في مصر، مثلما أصبح الحال في الشام تجاه مصر أيضًا إبان الخمسينات، وبلغ الضغط الشعبي في السودان أوجه لتحقيق الوحدة خلال الأربعينات. فأثناء مفاوضات صدقي – بيفن، سافر وفد يمثل المثقفين السودانيين إلى لندن لحث صدقي على تبني مشروع الوحدة، كما تكونت في نفس الفترة "لجنة الوحدة السودانية"، بغرض

---

[111] طارق البشري، المرجع السابق، ص 123.

[112] نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 216.

[113] طارق البشري، المرجع السابق، ص 127.

[114] نفسه، ص 122.

[115] نبيه بيومي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 34 – 35.

توحيد مصر والسودان، اشترك فيها أعضاء من أحزاب القطرين، وكانت المبادرة فيها للسودانيين، كما تكون "مؤتمر الخريجين" في السودان متبنيًا الدعوة إلى الوحدة مع مصر[116]. أما في مصر فقد قام الحزب الاشتراكي بإدراج فكرة الوحدة في برنامجه، كما قام بإنشاء فرع له في الجنوب، وبذل جهدًا ملموسًا في الدعوة للوحدة المصرية السودانية.

أما المنظمات الماركسية في القطرين، فقد اتخذت موقفًا موحدًا إزاء هذه القضية، فرفضت شعار "وحدة وادي النيل" وعارضته بفكرة "حق تقريرالمصير"[117]. لم ينجح "حزب البعث العربي الاشتراكي" في مد نفوذه إلى مصر بينما حقق نجاحًا محدودًا في السودان، بحيث لا نستطيع أنْ نتحدث عن تيار بعثي في وادي النيل ككل.

ورغم ظهور القومية العربية في الوادي خلال الأربعينيات، لم يخل شعار وحدة وادي النيل السبيل لشعار الوحدة العربية، سواء في مصر أو السودان؛ ويضاف إلى ذلك شعور سوداني بدرجة أو بأخرى من الولاء للدولة المصرية؛ وقد رسخ هذا الإحساس بالولاء النشاط الاقتصادي الكبير لتلك الدولة في السودان.

وقد ظلت المسألة السودانية بالنسبة للطبقة المسيطرة في مصر بمثابة ورطة؛ فالاستعمار البريطاني يقف حائلًا أمام تحقيقها لطموحاتها المحدودة للغاية في السودان، أو على الأقل يقف في السودان مهددًا تلك الطبقة بليّ ذراعها في الوقت الذي يريده[118]؛ بينما كانت إزالة هذا الخطر تتطلب كفاحًا شاقًا. ومن جهة أخرى وقفت الحركة الوطنية بالمرصاد لكل من يتساهل في قضية الوحدة؛ فظلت الطبقة المسيطرة تؤجل حسم القضية إلى أنْ أصبح لا مناص من ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ أنَّ الحركة الوطنية قد اندلعت في القطرين، ولعبت المسألة السودانية دورًا كبيرًا في تصعيدها وأضافت وقودًا للصراع السياسي في مصر حتى قيام حكومة الضباط.

والآن يمكننا إيجاز المسألة كالتالي: ترسخ مطلب الوحدة لدى الحركة الوطنية في مصر والسودان، أما على صعيد الطبقة المسيطرة في مصر، فكانت مصالحها المحدودة في السودان لا تتطلب منها خوض نضال حاسم من أجل الوحدة، ولذلك تراوحت شعاراتها حول هذه الرؤية الضيقة لمصالحها الخاصة، حتى رفع بعض الشعارات الوحدوية لامتصاص ضغط الحركة الوطنية؛ أما الطبقة المسيطرة في السودان فكانت معادية لأيِّ نوع من الوحدة على طول الخط وعلنًا؛ باستثناء شرائح معينة خضعت إلى حين لضغط الحركة الوطنية.

---

[116] انظر في ذلك: أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، الباب الخامس.

[117] انظر تفصيلات ذلك في: أحمد سليمان، ومشيناها خطى، الخرطوم 1983، الفصل 13.

[118] انظر في ذلك: جمال حمدان، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ص 927 – 930.

وجاءت حكومية يوليو في مصر لتزيد المشكلة تعقيدًا، فقد كان مجيء هذه الحكومة غير ملائم لاستمرار المد الوحدوي في السودان؛ فالحركة الوطنية هناك لم تكن لتقبل الانضواء تحت لواء حكومة عسكرية، كما لم تكن تملك من القوة ما يؤهلها لقيادة عملية التوحيد.

بدأت المفاوضات لحل المسألة السودانية بعد الانقلاب بعدة أشهر وتمخضت عن اتفاقية فبراير 1953[119]، التي لم تثر اعتراضات ملموسة في صفوف المعارضة التي كانت آنذاك غارقة بكل فصائلها في الدفاع عن وجودها الخاص. لقد جاءت الاتفاقية بعد إلغاء الدستور وحل الأحزاب واعتقال مئات من الوطنيين الديمقراطيين. وقد تمخضت عن تبني الضباط لشعار حق الشعب السوداني في تقرير مصيره، مع استقلال السودان عن بريطانيا. وكانت الاتفاقية خطوة إلى الأمام بوجه عام بالنسبة لاتفاق صدقي – بيفن، ولا تختلف كثيرًا عن الشعارات السائدة وقتذاك في الشارع المصري، وخصوصًا أنَّ الشعب السوداني – كما كان الأمر واضحًا - قد قرر مصيره فعلًا، وكان الاستقلال عن بريطانيا مقدمة منطقية لتقرير الشعب السوداني لمصيره بالوحدة مع مصر؛ خاصة أنَّ الضباط لم يكونوا قد تخلوا بعد عن فكرة الوحدة وبذلوا مساعيَ شاقة لتحقيق ذلك على طريقتهم؛ بل واكتسب محمد نجيب تأييدًا جارفًا في السودان؛ مما بشر بقيام الوحدة؛ إذ كان الشعب السوداني حتى ذلك الوقت مستعدًا للانضواء تحت حكم محمد نجيب الذي كان يبدو له بمثابة الضمان الأكيد لحكم ديموقراطي.

ولكن منذ انشقاق جبهة الضباط وزحف سيطرة العناصر الناصرية داخل الجيش والحكومة بدأت الجماهير السودانية تتخلى عن فكرة الوحدة مع مصر وبدأ حزب الأمة الطائفي يزداد جرأة في معارضتها ويحقق مكاسب هامة على حساب الضباط، وبل واستطاع أنْ ينظم مظاهرات ضخمة معادية لهم حتى في حضور نجيب شخصيًّا[120]. لم يكن الشعب السوداني يتخيل الوحدة إلَّا تحت لواء حكومة مصر، كما لعبت أحزاب الطبقة المسيطرة في السودان بفكرة الديمقراطية جيدًا. كذلك لعبت تصرفات الضباط في السودان دورًا إضافيًّا في إضعاف المد الوحدوي هناك؛ فقد استخدمت الرشاوى مثلًا لاكتساب تأييد بعض القوى، تلك الطريقة التي استُخدمت بعد ذلك كثيرًا.

ورغم هذا لم تكن مسألة السودان حتى انفراد عبد الناصر بالسلطة في مارس 1954 قد انتهت؛ بل كان الضباط لا يزالون يتبنون فكرة الوحدة. وكان الحزب الاتحادي السوداني والذي كان يتمتع بشعبية كبيرة قد سيطر على البرلمان في انتخابات يناير 1954؛ بل وساهمت تلك النجاحات الظاهرة إزاء المسألة السودانية؛

---

[119] انظر في هذا الأمر: أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص 9.

[120] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص 119.

اتفاق الاستقلال ونجاح الحزب الاتحادي المؤيَّد للوحدة؛ في تعزيز موقف الضباط في معاركهم مع الأحزاب والمعارضة الليبرالية في الجيش. وقد تبدلت الأحوال في الفترة من يناير 1954؛ نجاح الحزب الاتحادي، ومارس 1954؛ نجاح عبد الناصر ضد نجيب؛ فقد اتخذ الحزب الاتحادي إزاء مسألة الوحدة نهجًا يتفق تمامًا مع نهج حزب الأمة؛ إذ أصبح من المستطاع أنْ يتخلص إسماعيل الأزهري رئيس الحزب، من الضغط الشعبي الداعي للوحدة في السودان. فالانتصارات المتتالية للناصرية في مصر كانت هيَ مقدمة هزائمها في السودان؛ وقد بدأت الهزائم بمصادرة الأزهري للصحف الاتحادية، ثم لجوئه إلى إرسال ضباطه للتدريب في بريطانيا بدلًا من إرسالهم إلى مصر، كما رفض استلام ثلاثة أرباع مليون جنيه من مصر لإقامة مشاريع اجتماعية وثقافية وصحية بالسودان. وتتابعت الأحداث كالتالي:

19 ديسمبر 1955: أيد مجلس النواب السوداني الانفصال عن مصر،

22 ديسمبر 1955: أيد مجلس الشيوخ السوداني الانفصال،

1 يناير 1956: أيدت الجمعية التأسيسية في السودان الانفصال.

وقد اضطر الناصريون إلى قبول الانفصال بكثير من الصبر والود المصطنع، وتمت التضحية بصلاح سالم عضو "مجلس قيادة الثورة" الذي حُمَّل وحده مسئولية الفشل في السودان. ورغم هذا الفشل ورغم مشاعر الغضب والإحباط لدى المصريين؛ فإن أمورًا كثيرة كانت قد تغيرت بحيث لم يعد من الممكن أنْ تسقط الحكومة بسبب المسألة السودانية. فقد حُطِّمت كافة القوى الوطنية المعارضة للسلطة الجديدة، وذلك قبل ظهور النتائج الخاصة بالسودان، المترتبة على انتصار الناصرية، وتم تحطيم كافة المؤسسات الشعبية المستقلة: النقابات العمالية واتحادات الطلاب.. إلخ. ثم اكتسبت الحكومة الناصرية شرعية جماهيرية واسعة بعد باندونج وصفقة الأسلحة السوفيتية ومعارضتها المستمرة للأحلاف مع الغرب..إلخ؛ بحيث لم تعد الوحدة مع السودان بالأمر الضروري لتثبِّت أقدامها في السلطة. يضاف إلى ذلك أنَّ الشعب السوداني هو الذي رفض الوحدة هذه المرة. لذلك تم استقبال انفصال السودان – من قبل الجماهير المصرية – بالحزن العميق، لكن الصامت.

****

بتصفية كافة القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية والتخلص من ورطة المسألة الوطنية والسودان، والقضاء على الملك والأرستقراطية العقارية، صارت حكومة الضباط إلى مؤسسة كلية الجبروت.

لدينا الآن عدد من الوقائع، وقد تناولنا من قبل باختصار حالة المجتمع المصري من حيث علاقات القوى المختلفة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتابعنا حركة

الصراع الاجتماعي والسياسي. وحين جاء يوم 26 يناير: حريق القاهرة، كانت كافة القوى السياسية قد أنهكت وساد اليأس جميع الأوساط السياسية في مصر وبلغت الأمور حدًا من التوازن جعل من الصعب تمامًا على أيِّ طرف أنْ يتحرك إلى الأمام بالنسبة لأهدافه، وتبلور التوازن بشكل عيني في الوزارات الأربع المتتالية بعد الحريق؛ الضعيفة التي لم تحقق ما يستحق ذكره. وفي 23 يوليو قام تنظيم الضباط بانقلاب سهل. ولم يكن هذا التنظيم يتحرك بأوامر من أحد؛ إذ لم يكن أحد يستطيع أنْ يحرك الجيش المتذمر والذي يموج بالتيارات الوطنية والذي تكشفت بوضوح حقيقة حالته يوم انتخابات نادي الضباط. فأعلن رفضه للأحلاف العسكرية مرارًا، وإصراره على الجلاء عن مصر والسودان، كما وجه ضربات شديدة إلى العائلة المالكة والأرستقراطية العقارية والحركة العمالية. ورغم تدعيمه - خلال سنواته الأولى - لمصالح رجال الأعمال، فقد صفى أحزابهم وسيطر على مؤسساتهم النقابية واعتقل كثيرًا منهم.

لم يكن تنظيم الضباط حزبًا سياسيًّا، ولم يحمل أيديولوجية خاصة أو برنامجًا سياسيًّا محدد المعالم، وكان من الواضح من منشوراتهم وبرنامجهم أنَّ الضباط ليسوا معادين للنظام القائم ككل من حيث هو نظام اجتماعي – اقتصادي، كما لم يكن ينبغي على أحد أنْ يتوقع أنهم – باعتبارهم بشرًا - مجرد فاعلي خير؛ ولذلك لم تكن وعودهم الديمقراطية منذ البداية المبكرة توحي بالجدية، خاصة مع تدهور التيارات الليبرالية وقتذاك وسيادة روح اليأس بين أفراد الشعب واستعدادهم نفسيًّا لنهاية النظام الحزبي؛ ذلك المطلب الذي تبنته قطاعات مؤثرة من الجماهير وخصوصًا من الإنتلجينسيا غير الحزبية.

وقد أصبح الآن من الجليِّ أنَّ الضباط سيحكمون بأنفسهم وسيضعون بصماتهم في كل مكان، ومن الطبيعي ألَّا تغيب عنهم – باعتبارهم بشرًا – مصالحهم الخاصة، خصوصًا أنهم أعلنوا منذ البداية عدم رضاهم عن النظام السياسي ككل، متهمين الجميع بالفساد. ومن أول يوم بدأوا في إعادة تنظيم جهاز الدولة، بالتعاون مع بعض الساسة القدامى وأجهزة الأمن وكبار موظفي الدولة. وإذا أردنا إعادة الإيجاز؛ فقد سارت الأمور كالتالي:

1 - الصراع الاجتماعي – السياسي من 1945 حتى 26 يناير 1952: انتهى بتوازن سياسي.

2 - الفترة من 26 يناير حتى 23 يوليو 1952: فترة توازن سياسي.

3 - الجيش يموج بتيارات عديدة يغلب عليها الطابع الوطني.

4 - الملك فقد نفوذه في الجيش، و"الضباط الأحرار" لا يخضعون لأيِّ قوة كانت.

5 - جاءت حكومة الضباط لتضرب كل القوى السياسية، بما فيها أحزاب الطبقة المسيطرة وممثليها، وإحدى كتل الطبقة المسيطرة، والملك، وتصدر عديدًا من

القرارات في صالح رأس المال المحلي والأجنبي، وبعض القرارات الاقتصادية القليلة لصالح عمال الصناعة خصوصًا.

6 - تصفية المعارضة الديمقراطية في الجيش لصالح الانقلابيين.

7 - رفض التحالف مع الغرب وإصرار الحكومة على تحقيق جلاءً بريطانيًّا كاملًا.

8 - بدأ الضباط في توزيع غنائم السلطة على أنفسهم منذ الأيام الأولى بعد الانقلاب، في صورة مناصب الدولة وغيرها.

وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكن تحديد الموقف كالآتي: منذ استقرار حكومة الضباط، وخاصة منذ مارس 1954، صارت مجموعة من رجال الدولة، رأسها أولئك الضباط الذين قفزوا ليلة 23 يوليو إلى موقع السلطة، تمارس الحكم بنفسها ولنفسها، آخذة في الاعتبار إحداث التغيرات اللازمة لترميم النظام الاجتماعي القائم دون هدمه؛ وهذا ما تضمنه برنامجهم ذو النقاط الست ثم إعلانهم الدستوري.

وقد عُرف هذا النوع من النظام السياسي *بالبونابرتية*[121].

****

الباب الثالث

الثورة والثورة المضادة

---

[121] أدخل هذا المفهوم إلى الأدبيات السياسية بواسطة كارل ماركس، بمناسبة انقلاب لويس بونابارت الذي حكم فرنسا من 1848 – 1870 كرئيس جمهورية منتخب في البداية ثم كإمبراطور منذ انقلابه السياسي في ديسمبر 1851. وقد نجح بونابارت في انتخابات الرئاسة بأغلبية ساحقة ضد مرشح البورجوازية كافينياك وبدعم الفلاحين الذين اختاروه باعتباره ابن أخ نابوليون بونابارت الذي أنصفهم ضد الإقطاع. وقد عبر انتخاب لويس بونابارت عن حالة من التوازن السياسي في فرنسا على أثر ثورة 1848. وقد قدم لويس نفسه للفرنسيين كمنقذ لكل الطبقات من الأخرى وصفًّى في الوقت نفسه النظام الديموقراطي وحكم فرنسا بالحديد والنار، مستخدمًا بطانة خاصة من الضباط وحتى من حثالة المجتمع السياسي الفرنسي. وبينما حارب بضراوة أيَّ معارضة سياسية، شهدت فرنسا في عهده نموا اقتصاديًّا ملموسًا. وقد اعتمد لويس على خداع الفلاحين الفقراء بالشعارات التي لم ينفذها. وفي عهده حصلت النخبة الحاكمة من بطانته الخاصة على جعلات ضخمة، وقدمت الامتيازات الكبيرة لرجال الجيش والأمن وكبار رجال الدولة. وقد انتهت دولة لويس بونابارت أثر الغزو الألماني لفرنسا والثورة العمالية في باريس عام 1870. وفي تحليل ماركس أشار أيضًا إلى بونابارتية حكم نابوليون بونابارت، ولكنه اعتبر البونابارتية الثانية مسخًا للبونابارتية الأولى. انظر كثيرًا من التفاصيل في: ماركس، "الصرع الطبقي في فرنسا"، "الحرب الأهلية في فرنسا".

"ليست الثورة مأدبة ولا كتابة مقال ولا رسم صورة ولا تطريز ثوب، فلا يمكن أنْ تكون مثل تلك اللباقة والوداعة والرقة أو ذلك الهدوء واللطف والأدب والتسامح وضبط النفس. إنَّ الثورة انتفاضة وعمل عنف تلجأ إليه إحدى الطبقات للإطاحة بطبقة أخرى"

ماوتسي تونج

والآن هل يمكن وصف انقلاب يوليو 1952 بأنه ثورة؟

قدمت الناصرية نفسها للعالم على أنها ثورة، اعتبرها البعض حلقة من حلقات الثورة البورجوازية المصرية، بينما اعتبرها آخرون أنها ثورة بورجوازية تحولت إلى ثورة اشتراكية؛ *بينما هيَ لم تحدد نفسها بشكل قاطع*.

من المؤكد أنَّ السلطة السياسية قد انتقلت في يوليو 1952 من أيدي الطبقة المسيطرة إلى أيدي بيروقراطية الدولة نفسها. وإلى هذا الحد لا يمكن الحديث عن ثورة سياسية؛ فالنظام الجديد – كما اتضح من التحليل السابق - حقق تراجعات ديموقراطية واضحة؛ أيْ أنه لم يقدم نفسه كبديل تقدمي للنظام السابق؛ بل بالعكس؛ كان ثورة مضادة سياسية من زاويتين: أولهما أنه قد صادر الحريات العامة وحتى حق *المواطنة* نفسه منذ الأيام الأولى، وثانيهما أنه نقل السلطة السياسية من يد الطبقة المسيطرة مباشرة إلى يد أداتها البيروقراطية. وهو بهذا قد نقل شكل الحكم إلى الوراء، مقيمًا ديكتاتورية عسكرية – بيروقراطية. بذلك قامت الثورة المضادة على صعيدين: الصعيد الاجتماعي العام؛ بتصفية الوجود المستقل سياسيًّا للطبقات الأدنى، وعلى صعيد حكم الطبقة المسيطرة؛ بتصفية نظامها السياسي شبه الليبرالي وإقامة نظام شمولي عسكري، فبدلًا من حكم رجال السياسة جاء حكم الأحذية الثقيلة.

كذلك توضح إجراءات حكومة الضباط حتى الآن أنهم يتجهون إلى تثبيت سلطتهم بأيِّ ثمن، وأنَّ هذه العملية في ظل موازين القوى التي صاحبتها لا تتضمن تحقيق تحولات ثورية. فحل المسألة الوطنية حلًا وسطًا، دون ما استناد للشعب؛ بل بالعكس بعد ترويضه؛ وتوسيع نمط الإنتاج الصغير في الزراعة دون تصفية علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية يشير إلى محدودية أفق الضباط؛ فلا يمكن لحكومة تصادر المبادرة الشعبية إلى هذا الحد أنْ تدشن ثورة؛ بل على الأقل - في حدود النظام السياسي – تدشن ثورة مضادة؛ لسبب بسيط هو أنها بهذا العمل تقطع الطريق على التحولات الراديكالية التي لابد أنْ تفرضها مبادرات الجماهير، وتضع نفسها في موقف المحافظ على النظام القائم. وإنَّ أيَّ إجراءات تتم على هذه الأرضية لا تتجاوز أبدًا حدود الإصلاح داخل النظام.

لقد أطلت الثورة المضادة برأسها مع انقلاب يوليو، ثم امتلكت الساحة منذ إضرابات مارس 1954 الموالية للحكومة العسكرية. وحتى إذا افترضنا أنَّ النظام البونابرتي سوف يسير في طريق إصلاح النظام الاجتماعي أو تطويره؛ فإن مجرد مصادرة المبادرة الجماهيرية في حد ذاته يزيل الأساس الذي قد يمكِّن حكومة من المغامرين بتطبيق إصلاحات جذرية، ويقطع الطريق على إمكانية إحداث تغييرات ثورية للنظام الاجتماعي. وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار مصادرة مبادرة الجماهير مجرد هفوة أو أحد العيوب أو وجه من أوجه النقص لدى فرسان يوليو؛ بل شيئًا جوهريًّا تمامًا؛ تحديدًا أوليًّا لموقف الضباط من النظام الاجتماعي القائم.

ولم يشهد التاريخ ثورات ديكتاتورية من قبل؛ بل كانت الديكتاتورية تأتي بعد أنْ تتم التحولات الجذرية، مثال ذلك الثورة الفرنسية والثورة الروسية والصينية، وقد كانت الديكتاتورية تأتي دائمًا لا لإنقاذ الثورة بل لتجميدها؛ لمصادرتها لحساب طبقة أو نخبة محافظة نسبيًّا. وفي حالة انقلاب يوليو 1952، لم تأت الحكومة العسكرية لمصادرة ثورة؛ بل لمنعها أصلًا وهيَ تختمر. فالثورة، ذات الأفق البورجوازي حتمًا، لم تبدأ أصلًا؛ بل قمعت في مهدها، وهيَ تكوِّن عناصرها وتجمع قواها. وقد اتبعت الحكومة الناصرية منذ البداية طريق الحل الوسط مع الاستعماريين ومع الطبقات المحافظة وتحاشت أيَّ إجراءات راديكالية، حتى ذات طابع بورجوازي.

هكذا.. جاء النظام العسكري الجديد كثورة مضادة للنظام السياسي القائم، دون أنْ يأتي في سياق ثورة اجتماعية فعلية؛ بل سبقها قاطعًا الطريق عليها.

كانت البلاد إبان الأربعينات كما حللنا من قبل في حالة أزمة محتدمة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، فالطبقة المسيطرة ممثلة في كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال كانت بالغة الشراهة. ولم تسع تلك الطبقة إلى إنجاز أيِّ تحويلات ثورية؛ فالزراعة ظلت تعتمد على نفس الأساليب البدائية التي استخدمت منذ آلاف السنين، ولم تبن إلَّا صناعة تعيق نمو نفسها - كما سنرى بعد بالتفصيل - ولم تتجاوز بشكل حاسم الثقافة القديمة غير العقلانية، ولم تحقق الديموقراطية. وباختصار كانت تلك الطبقة تعرقل أيَّ تحولات بورجوازية راديكالية حلمت بها الإنتليجينسيا اليسارية والوطنية ككل؛ بل كانت الطبقة المذكورة تقود المجتمع على العكس إلى مزيد من الاختلال وإلى حالة من الأزمة الدائمة والمتفاقمة، ولم تكن مصالحها الخاصة تتوافق أبدًا مع حل هذه الأزمة، لأنها كانت تستفيد منها، ولم تكن تخشاها إلَّا بقدر ما تخشى السخط الشعبي الذي تنتجه؛ ولذلك كانت تقوم من حين لآخر بتقديم بعض الإصلاحات. وحتى الإصلاحات، كانت قدرة هذه الطبقة على تقديمها تتضاءل باستمرار.

وعلى الجانب الآخر؛ الحركة الوطنية؛ لم تنجح منظماتها في تقديم برنامج راديكالي للإصلاح الاجتماعي والسياسي. فلم تهتم بشيء أكثر من مسألة الاستعمار، وبالتالي لم تناضل بشكل فعلي ضد النظام الملكي ولا ضد الملكية العقارية الكبيرة ولا المقرطة الكاملة. ولذلك وجدناها مثلًا تخاف من شعار الضباط: "الجمعية

التأسيسية"، متمسكةً بدستور 1923 الملكي؛ بل وجدنا الإسلاميين يتحالفون مع الملك قبل الانقلاب ثم مع الضباط ضد الجميع بعد الانقلاب، رافضين الديموقراطية صراحة.

ومن الأمور الملفتة للنظر أنَّ الديموقراطية لم تحصل من الحركة الوطنية على اهتمام ملحوظ؛ فالإخوان كانوا ضدها مبدئيًّا، وحزب مصر الفتاة كان فاشيًّا في معظم الوقت، وكان المثقفون عمومًا يتطلعون إلى مستبد عادل لا إلى نظام ديموقراطي؛ بل إنَّ الجماهير العادية نفسها ملَّت من النظام الحزبي نفسه ولم تكن لها مطالب ديموقراطية تذكر، ولذلك لم تبد تذمرها من نجاح عبد الناصر ضد نجيب. وقد كان من الممكن لشعارات مارس 1954 أنْ تعبر عن فكرتنا بشكل مباشر إذا ما ترجمناه إلى كلمات تعبر عن محتواه مباشرةً: *عاشت البونابرتية*.

لقد قارنت الجماهير بين الإصلاح الزراعي الضيق الأفق وقانون إلغاء الفصل التعسفي الذي لم يكن قد نفِّذ بعد، ورفع الأجور الإسمية وغيرها من الإجراءات الشكلية المماثلة، وبين الليبرالية. وبينما وقفت المنظمات الوطنية في صف الأخيرة وهيَ ترى فيها الحليف الوطني الديموقراطي المنشود، وقف العمال الذين كان بعضهم مأجورين، ضدها؛ إذ لم يروا فيها أكثر من طرابيش الباشوات، بينما بدت لهم البزة العسكرية بديلًا مناسبًا. ولا يمكن فهم ذلك الحدث إلَّا في شروط غياب بديل يقِّدم للشعب أملًا أكبر؛ بينما لم تكن الجماهير نفسها تملك إمكانية إفراز قيادات أكثر قدرة. لقد لعب كل من ضيق أفق الطبقة المسيطرة وفشل الحركة الوطنية وعلى رأسها الإنتلجينسيا وعمال الصناعة الدور الأول في نجاح الضباط، ثم لعب عمال النقل ومعهم جماهير عفوية وعناصر مأجورة دورًا مباشرًا في تحقيق هذا النجاح؛ فكوْن هذه هيَ نتيجة سنوات من النضال الشجاع للجماهير لهو أمر يدل على أنَّ تلك النهاية لم تكن هيَ النتيجة الملائمة لآمال الحركة الوطنية؛ بل كانت محصلة توازن قوتها مع قوة الطبقات المسيطرة.

إنَّ وجود عناصر مأجورة لا يعني أنَّ ما حدث في مارس 1954 هو مجرد مؤامرة، فمجرد استئجار عدد من المرتزقة لا يكفي لتحقيق نصر على هذه الدرجة من الأهمية إلا إذا كان المناخ السياسي يسمح بذلك. ولنتذكر أنَّ تحرك العناصر المأجورة لم يكن هو كل شيء، فقد تحرك عدد كبير من رجال الجيش أيضًا الذين شجعتهم المظاهرات المعدة سلفًا على التحرك.

وفي يوليو 1952 نجح العسكر في فض الاشتباك الاجتماعي – السياسي، سائرين بالبلاد في طريق بدأ بإزالة كافة القوى السياسية و*تأميم الصراع الطبقي*.

****

القسم الثاني

الناصرية

تمهيد:

لا تعبر سياسة الحكومة *بشكل مباشر* عن مصالح فئات اجتماعية معينة، ولكنها تعبر عن العلاقة بين ضغوط هذه الفئات وبين تصور الحكومة الخاص للمصالح التي تمثلها. أيْ أنَّ الدور الخاص للنخبة السياسية الحاكمة يتوسط بين المصالح الحقيقية للفئة المسيطرة والممارسة الفعلية لجهاز دولتها. وتبني الحكومة قراراتها على أساس حسابات محددة لكل من الفعل ورد الفعل؛ أيْ على أساس الوقائع وإمكاناتها.

وعلى وجه العموم لا يرتبط سلوك الناس مباشرة بمصالحهم الفعلية؛ بل بالفكرة التي كوّنوها عن هذه المصالح؛ وليس من الممكن في كل الحالات استنباط تلك المصالح. لهذا السبب نعتقد أنَّ تحليل سلوك الناس وسياسة الحكومة لا يكون أشمل ما يمكن إلَّا على ضوء التحليل العيني في حركته وآفاقه وفي تفاعله مع الأفكار التي يهتدي بها الجميع في كل من الفعل ورد الفعل.

وقد تناولنا في الباب السابق السياق السياسي الذي جرى فيه الانقلاب الناصري، وكيف استوى الحكم البونابرتي بشكل كامل على العرش. ورأينا كيف أنَّ الناصريين لم يضعوا خطة محكمة مسبقًا لتحقيق أهدافهم ورسم خطواتهم المقبلة؛ بل وجدوا أنفسهم يقفزون إلى السلطة في سياقات غامضة – بالنسبة إليهم. ومن هذه اللحظة أصبحت الناصرية كسلطة رجال الدولة *موجودة*، ولكنها في حالة بدائية من الوعي؛ ومن ثم راحت في نفس الوقت الذي كانت تكوّن فيه فكرة عن نفسها تبتكر سياساتٍ تلائمها؛ وقد عبر زعيمها عن هذه الحالة بمصطلح التجربة والخطأ. وفي كل خطوة كانت التجربة تكسبها خبرة جديدة.. ولكن ما أنْ تبلورت سياساتها في منظومة فكرية كاملة حتى أخذت السلطة وتجاربها في التصدع، وسارت بسرعة نحو حتفها. ذلك أنَّ التجربة والخطأ – أو السياسة الناصرية – كانت تحاصر نفسها بحدود ثابتة لا تتخطاها، لأنها هيَ نفسها – الناصرية – كانت محاصرة في السلطة، ومن ثم راحت السياسة تتجه تلقائيًّا نحو الانفجار لتحطم الإطار المحيط بها، وتتحول عبر الحطام الناتج إلى الساداتية؛ حكومة الأوليجاركية، وهيَ ما زالت مستمرة حتى الآن. لقد كانت السياسة الناصرية مضطرة إلى محاصرة نفسها لأنها لم تكن متطابقة تمامًا مع الهوية الحقيقية للنظام الاجتماعي؛ أيْ أنَّ النظام السياسي: البونابرتية، لم يكن متطابقًا تمامًا مع ماهية النظام الاجتماعي. صحيح أنَّ السلطة الجديدة كانت سلطة النظام، ولكنها لم تكن *مجرد* حكومة للطبقة المسيطرة. وبوجه عام يوجد دائمًا تميُّز بين الطبقة المسيطرة ونظامها الاجتماعي؛ فالأخير يستطيع أنْ يتحرك في دائرة أوسع من حدود المصالح المباشرة للطبقة، ولكن هذه المصالح المباشرة للطبقة لا تستطيع، مهما كان بعد نظرها، أنْ تعمل من أجل بقاء النظام في حد ذاته؛ لأنها –

باعتبارها مجموعة من الأفراد – لا يستطيع أنْ تنتظر تحقق مصالحها المباشرة إلَّا في المدى المنظور. ولكن النظام – بما هو كذلك – ينزع إلى البقاء والنمو على المدى البعيد. وبتعبير آخر، تتميز مصالح الطبقة المسيطرة إلى نوعين من المصالح: المصالح المباشرة؛ أيْ مصالح أفرادها، والمصالح غير المباشرة؛ أيْ مصالحها كطبقة؛ مصالح نظامها الاجماعي. ووجود سلطة لا تمثل سوى مصالح الطبقة بوجه عام وبقدر كبير من الصرامة، بل ومن خلال فئة صغيرة من رجال الدولة؛ لا يحرم الطبقة المسيطرة تمامًا من مصالحها المباشرة، لكن لابد وأنْ يولِّد هذا الوضع قلقًا ويدفع كل الفئات، حتى المنتعشة منها إلى التبرم، لأنها لا تضمن أنَّ غدها كيومها. وقد تضمن انقلاب 1952 بالفعل انتقال السلطة من يد كبار ملاك الأراضي بالذات إلى مجمل الطبقة المسيطرة، من خلال حكم "الضباط الأحرار". وكانت السلطة الجديدة مضطرة للعمل داخل حدود النظام دون أنْ تنسى أبدًا تقديم ما يلزم لامتصاص الصراع الطبقي.

وقد توصلنا في الباب الأول إلى أنَّ النظام الاجتماعي كان مهددًا بالانهيار قبل عام 1952، لأن الطبقة المسيطرة لم تكن قادرة بنفسها على تركيز اهتمامها الأساسي على مصالحها الأبعد مدى. وكان انقلاب يوليو نتاجًا لهذه المعضلة التي تمثلت عمليًّا في صراع اجتماعي – سياسي حاد؛ بلغ الحد الذي نتجت عنده حالة توازن بين القوى السياسية المختلفة؛ حيث هددت الإنتلجينسيا والطبقات الأدنى مجمل النظام الاجتماعي، متجاوزة تمامًا فكرة تقديم عدة مطالب جزئية، رغم أنَّ خطة واضحة المعالم وتصورًا محددًا لنظام آخر لم يطرحا؛ مما مكن "الضباط الأحرار" من استلام دفة الحكم، مقدمين أنفسهم في البداية كمصلحين للنظام الاجتماعي – السياسي القائم.

****

تسلحت خطوات الضباط بالحذر الكافي. وحيث إنهم لم يستولوا على السلطة من أجل عيون رجال الأعمال أو العمال والفلاحين، أو حتى الإمبرياليين الأمريكيين؛ فقد كانت مصالحهم الخاصة - بمعنى معين - هيَ أفقهم المباشر. وفي تلك الظروف لم يكن بإمكان النخبة الجديدة ولا في خيالها أنْ توزع ثروة البلاد على أفرادها مباشرة. فمصالحها الأسمى كانت تتمثل أساسًا في استمرارها في السلطة، من أجل امتيازاتها. وكان عليها، من أجل المحافظة على سلطتها أنْ تسلك بطريقة تمكنها باستمرار من تجميد الصراع الاجتماعي. وقد تبدو هذه الفكرة لأول وهلة غريبة للغاية، فليس من المعقول – كما قد يبدو - أنْ تكون كل دوافع الضباط هيَ مصالحهم الخاصة. وقد ينتج هذا التفكير عن فهم ضيق لـ "المصالح الخاصة". صحيح أنه لم يضع كل ضابط في 23 يوليو أمام عينيه هدف الحصول على كمية من المال، ولكنه

كان يحمل البذرة منذ البداية: إنه يريد تنظيم البلاد وإعادة الاستقرار، ولديه رؤية عامة للنظام السياسي الذي يتوق إلى بنائه، رؤية غامضة فحسب، كما كان يرى في نفسه على العموم البطل الذي تنظره البلاد؛ السلطة المقبلة. ومع تطور الوقائع تنمو البذرة؛ فوجود الضباط في السلطة يصبح في نظر الضباط الضمانة الوحيدة للبلاد، وهذا تعبير صريح عن المصلحة الخاصة؛ فرجل الدولة هنا يفكر في سلطته الخاصة ووجوده الشخصي في السلطة، ولا يفكر في مجرد دور في صيانة نظام محدد أو حتى لصالح فئة محددة. وربما كان بعضهم لا يعي أنَّ مجرد سعيه وراء مصلحته، ولكن اعتقاد البعض أنَّ الوجود ليس سوى وهم لا ينفي كونه حقيقيًّا.

ومع ذلك بدأ "الضباط الأحرار" في توزيع الغنائم على أنفسهم منذ أول يوم لانقلابهم، من مناصب ومزايا مادية مباشرة واستغلال لمناصبهم الجديدة لتحقيق مصالح مادية خاصة ... إلخ، وسوف نتناول هذه المسألة في مكان في آخر من الكتاب. وقد كان الإطار الذي جاء فيه حكم الضباط يكبلهم بمطالب شتى الفئات الاجتماعية. فالأمر الذي ميز الحركة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما ذكرنا من قبل، هو تصاعد حركة مستقلة للطبقات الأدنى، وكان صراعها ضد الطبقة المسيطرة هو الذي منح "الضباط الأحرار" فرصة اعتلاء مقعد الحكم؛ لذا لم يكن بإمكان هؤلاء تناسى مطالب الشعب العديدة والملحة دون خطر عودة شبح الثورة، كما لم يكن بإمكانهم تصفية النظام كله، لأن هذا كان لابد وأنْ يقود إلى صدام هائل مع الطبقة المسيطرة التي كانت تستطيع أنْ تنتفض من الأعماق في مواجه عملية تصفية حقيقية لها، بالرغم من أنها كانت منهكة سياسيًّا. ومن ثم كانت تصفية النظام تتطلب فعالية جماهيرية واسعة النطاق. وفي الحالتين كان الأمر ينطوي على بلوغ الصراع الاجتماعي مداه؛ الأمر الذي كان يهدد سلطة الضباط مباشرة. اذن أصبحت مصلحة الضباط هيَ مصلحة النظام الاجتماعي القائم برغم التمايز. فالنظام يسير الآن بقصوره الذاتي، أيْ بآلة الدولة.

وكانت عملية تثبيت السلطة بين عامي 1952 و1954 هيَ أول خطوة في طريق الناصريين. فتم لهم بذلك إخماد الصراع الاجتماعي والسياسي. ولكن أصبح عليهم بعد ذلك أنْ يتفادوا ميله التلقائي إلى الاشتعال، وذلك باتباع عدد من السياسات الثابتة:

<u>أولًا</u>: كان ينبغي منع أيِّ فئة اجتماعية من التعبير عن نفسها إلَّا من خلال الدولة؛ وبالتحديد بإذن من النخبة الحاكمة الجديدة.

<u>ثانيًا</u>: التحقيق المتوالي لبعض الإصلاحات الاجتماعية الكافية نوعًا وكمًّا للحصول على التأييد الشعبي وامتصاص المعارضة.

<u>ثالثًا</u>: وهذا يتطلب التضحية ببعض المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة على نحو دوري. ولتقليل خسائر هذه الطبقة كان على النظام أنْ يسعى بأقصى جهده لتنمية مصادر الدخل.

رابعًا: كان الحفاظ على هذا التوازن الاجتماعي يتطلب التقاء السلطة بتلك الفئات الوسيطة التي تملك أكثر من غيرها القدرة على التكيف مع ظروفها؛ خاصة صغار ملاك الأراضي، بالإضافة إلى تحييد - على الأقل - أو استقطاب الإنتلجينسيا.

خامسًا: التصرف في القضايا القومية بالطريقة التي لا تصدم الروح القومية المتصاعدة في البلاد والمنطقة ككل، وبحيث يتحقق أقصى قدر من المكاسب للنظام.

سادسًا: استلزم تأميم الصراع الاجتماعي بالضرورة سياسة محكمة من الدمجة الأيديولوجية، تعتمد على تحقيق نجاحات جزئية داخلية وخارجية حقيقية أو وهمية، مع تضخيم ما تعده السلطة نجاحات فعلية. وقد تضمنت هذه السياسة ضرورة عدم السماح لأحد بتجاوز الناصرية على يسارها، سواء برفع شعارات أكثر راديكالية أو بتشويه هذه القوى أو حتى تصفيتها تمامًا مع إبراز فشلها.

وداخل هذ الحدود راح النظام يعمل كيفما شاء. ولكن هذه الحدود الضرورية للنظام نفسه تصبح بعد فترة غير ضرورية، وحتى قابلة للتفجر. فالنظام الاجتماعي لا يعمل في دائرة تعيد بناء نفسها، وهو يناضل في كل الأحوال من أجل توسيع حدود لم يفرضها على نفسه إلَّا مضطرًّا وتحت ضغط شديد، وكان ينتظر أيَّ لحظة مناسبة لإعلان تمرده.

لقد كان الشيءالجوهري الذي أهمله معظم المحللين ومؤرخي الفترة هو أهم شيء على الإطلاق؛ فقد أهمل دور *ثورة الطبقات الأدنى*؛ أيْ أهمل دور السياسة. فقد كان ضروريًّا، وفقًا لمنهجهم، أنْ يصنع الاقتصاد السياسة؛ بل وأنْ تكون البونابرتية نفسها نتاج تطورات اقتصادية سعى البعض لإثبات وجودها. والأمر الجديد في تحليلنا هو أنَّ السياق الذي جاءت فيه الناصرية هو سياق الصراع السياسي - الاجتماعي حينما انتهى بأزمة سياسية لكل الطبقات، ولم يكن مجيئها تتويجًا مباشرًا لكفاح إحدى القوى الاجتماعية[122].

---

[122] حاول محمود حسين (الصرع الطبقي في مصر من 1945 – 1970، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، أبريل 1971) أنْ يثبت كيف عبر انقلاب يوليو عن طموحات "الملاكات المتوسطة في جهاز الدولة وفي الاقتصاد"؛ فقد رأى أنَّ هذه النخبة – كما يسميها – لديها طاقات رأسمالية كامنة؛ "لديها فرصة للتحول إلى مصالح رأسمالية مستقرة" (ص 69)، وأنَّ هذه النخبة كانت تعاني من احتجاز الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، وأنَّ القوى المسؤولة عن هذا الاحتجاز هيَ الاستعمار البريطاني والارستقراطية العقارية وكبار موظفي الدولة. "وقد شكلت هذه النخبة الصلة بين جميع المستويات المنفصلة في المجتمع"، ص 52.

"وفي حالة التوازن الاجتماعي كانت تلك النخبة هيَ التي تحجز بين الطبقة المسيطرة والجماهير البروليتارية وشبه البروليتارية" (ص 52). إلا أنَّ محمود حسين لم يعتبر انقلاب يوليو بمثابة ثورة أو حلقة ثورية ما، ولم يعتبر صعود "النخبة" تاريخيًّا أو عملًا تقدميًّا. وتكمن نقطة الضعف في تحليله في عدم تحديده لما أسماه بالطاقات الرأسمالية الكامنة لدي النخبة المذكورة (ص 49)، وكذلك عدم تحديده للسبب الذي جعل من هذه النخبة الحصان الرابح في 1952، في حالة التوازن الذي يقر بوجوده.

لقد لعبت أزمة الجماهير الاقتصادية دورًا كبيرًا، بجانب القضية الوطنية، في إشعال الصدامات الاجتماعية – السياسية خلال الفترة التالية للحرب الثانية، ولكن انقلاب 23 يوليو لم يأت تعبيرًا عن صعود اجتماعي لإحدى الطبقات، ولكن الصراع السياسي الناجم عن اختلافات جذرية بين مصالح القوى الاجتماعية القائمة هو الذي كان مقدمة لحالة من التوازن السياسي أدت إلصعود الضباط إلى السلطة وانفرادهم بها، ليعبروا عن مصالح النظام الاجتماعي ككل، وسوف نرى بعد ذلك كيف تحققت مصالح بيروقراطية الدولة العليا نفسها كمقابل لمحافظة هذه البيروقراطية على النظام الاجتماعي.

إنَّ سياسة السلطة الجديدة تبلور طبيعتها الخاصة وسياق وجودها الخاص. وبرغم ذلك فالتحليل العيني وحده هو الذي يمكِّننا من إصدار الحكم النهائي على ما حدث في مصر خلال تلك الفترة من التاريخ.. ولنر..

الباب الأول

الحكم الناصري

تمهيد:

بدأت الناصرية وجودها باستيلاء الضباط على السلطة. ومن ثم كانت بداية تشكلها هو إقامة نظام خاص للحكم. وقد كان استيلاء الضباط على السلطة هو البداية الفعلية والمنطقية لتحولهم من أداة طيعة للطبقة المسيطرة إلى "عبد يركب سيده"، حسب تعبير تروتسكي، فلم يكن لهم أنْ يحققوا نفوذهم الخاص بأكمله إلَّا بطرق هذا السبيل: الانقلاب.

والانقلاب يعني قبل أيِّ شيء الاستيلاء على جهاز الدولة، وقد تضمن في الحالة الناصرية تجاوز النظام السياسي القائم وبالتالي إقامة نظام سياسي جديد يستوعب الدور الخاص والجديد للبيروقراطية العسكرية.

ولأن حكمها كان هو مفتاح وجودها وأساس تحققها فقد حافظت عليه بكل السبل؛ فوجودها كسلطة قد شكل الأساس المنطقي والفعلي لممارسة سياستها وتحقيق مصالحها الخاصة. وقد كان سقوط الحكم الناصري يعني سقوط كل طموحات كبار رجال الدولة الجدد. لذلك نعد الحكم الناصري هو المصلحة الأولية والأساسية للنخبة البيروقراطية الصاعدة؛ فسلاحها كان هو جهاز الدولة، فلا يمكن أبدًا تصور أنْ تحقق النخبة الناصرية – بخلاف أيِّ طبقة أو جماعة أخرى – جل طموحاتها ومصالحها دون أنْ تكون على رأس السلطة السياسية.

الفصل الأول:

منطق الحكم:

*** شهدت مصر قبل انقلاب 1952 شكلًا من الحكم يمكن وصفه بأنه شبه حزبي – شبه برلماني. ومن الأمور الشائعة لدى الإنتليجنسيا المصرية تصور أنَّ النظام السياسي في مصر قبل عام 1952 كان نظامًا ديمقراطيًّا بورجوازيًّا. وقد تحالفت المنظمات الشيوعية مع الأحزاب الليبرالية بعد الانقلاب على أساس شعار عودة دستور 1923 الذي يتضمن النظام الملكي، بل وتبنت شعار عودة البرلمان، متجاهلة شعار الضباط الأكثر ديمقراطية: الجمعية التأسيسية، والذي لم يلتزم به الضباط أنفسهم، إيمانًا من هذه المنظمات بديمقراطية ما قبل 1952، وأملها فيها.**

والحقيقة أنَّ البرلمان لم يشارك في حكم البلاد إلَّا لمدة تسع سنوات فقط، خلال الفترة من 1924 إلى 1952؛ أما في بقية الفترة، فقد انفرد الإنجليز والملِك بالسلطة عن طريق برلمانات جاءت بها انتخابات مزورة بتآمر مباشر من جانب الملك. وعلى ذلك لم تساهم الوزارات وبرلماناتها في الحكم فعليًّا إلَّا في السنوات

التسع المتفرقة التي شكل فيها حزب الوفد الوزارة. وكان الوفد يخرج من الوزارة مطرودًا في كل مرة، وكانت أطول فترة حكم فيها هيَ تلك التي فرضه فيها الاحتلال على الملك في حادث 4 فبراير 1942. ليس هذا فحسب؛ بل وكثيرًا ما كان الوفد ينتهك الشرعية وهو في الحكم؛ فيعتقل خصومه ويفصلهم؛ كما أنه في عهد وزارته الأخيرة عام 1950 ضُربت المظاهرات السلمية بالرصاص، ثم سقطت الوزارة كما استعرضنا في القسم الأول.

خلاصة الأمر أنَّ الديمقراطية البرجوازية خلال تلك الفترة لم تتحقق إلَّا بشكل بالغ المحدودية، وظلت مصر من الناحية الفعلية دولة ملكية حقًّا.

رغم كل هذا تبنت كل الأحزاب شعار عودة البرلمان بدلًا من الجمعية التأسيسية؛ لأن الشعار الأخير كان يتضمن نفيَ شرعية هذه الليبرالية المزعومة، ولكنه مع ذلك لا يقرر شكلًا محددًا للحكم المقبل. ولم يلجأ الضباط إلى تطبيق شعارهم؛ خاصة أنَّ القوى السياسية لم تتبناه؛ فما أطلقوه إلَّا ليساعدهم على تحطيم الأحزاب؛ أما سياسة الحكم فقد تقررت منذ البداية بشكل ضمني في أول نداء من محمد نجيب إلى الشعب: *"إنَّ نجاحنا للآن في قضية البلاد يعود أولًا وأخيرًا إلى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة"، "أتوسل إليكم أنْ تستمروا في التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان"* [123].

إنه إعلان يتضمن طبيعة الحاكم القادم. وإذا أعدنا صياغة هذا النداء بلغة مباشرة يصبح كالآتي: *دعونا نحكم وسوف نعطيكم*، وهو ما أعلنه عبد الناصر صراحةً فيما بعد.

واستكمل النداء المذكور بما يتضمنه أيضًا؛ فـ "نصيحة" محمد نجيب كانت تتضمن نقيضها؛ أيْ تهديد كل من تسول له نفسه بالخروج على النظام. وقد خرج هذا التهديد إلى العلن بعد إضراب كفر الدوار (راجع القسم الأول)، وتم تنفيذه متمثلًا في سحق كل القوى السياسية والنقابية كما رأينا من قبل. وإذا ما أعدنا إيجاز كل من النصيحة والتهديد المذكورين لبلغنا منطق الحكم الناصري القادم؛ النصيحة حملت الوعد بالجزرة، أما التهديد فحمل الوعيد بالعصا. وقد استعرضنا مقدمات كل من السياستين في الباب الأول إبان الفترة من يوليو 1952 حتى أكتوبر 1954. فالحكم وهو يتشكل كان يتشكل في كل من منطقه وصيغته. ومن الواضح الآن أنَّ سياسة العصا والجزرة هيَ السياسة التي ستطبق خلال العهد الناصري. ويتضح من تحليلنا خلال الصفحات السابقة أنَّ هذه السياسة سوف تطبق على جميع الطبقات، وهو الأمر الذي ميز النظام الناصري.

---

[123] مجلة "الطليعة" القاهرية، عدد يوليو 1965، وثائق ثورة يوليو.

*** لا شك أنَّ تقديم قدر من المكاسب المادية للطبقات الأدنى كان أمرًا لا مفر منه في ذلك الوقت لأيِّ حكومة تريد أنْ تستمر في الوجود. وقد استعرضنا تلك المكاسب في مكانها المناسب[124]. ولكن النظام لم يكن يملك الكثير لتقديمه إلى الجماهير، ومن جهة أخرى كان تقديم بعض المطالب يدفع إلى مزيد من المطالب. ولهذا كان لجوء الضباط إلى القمع الذي وُضِعت أسسه منذ اليوم الأول للانقلاب.**

*** تميزت الفترة الناصرية بنمو كبير في عدد وحجم وكفاءة أجهزة الأمن العلنية والسرية بالمقارنة بالعهد السابق؛ فالحاجة إلى القمع المتواصل اضطرت النظام إلى الاندفاع في هذا السبيل. واستطاعت أجهزة الأمن السرية أنْ تنتشر وسط الجماهير بشكل لم يسبق لـه مثيل، بحيث أحكمت عليها رقابة صارمة، كما اعتمدت السلطة على هذه الأجهزة في الإدارة المباشرة للنظام السياسي.**

ولم يلغ النظام حالة الطوارئ التي أعلنتها حكومة النحاس في عام 1952 إلَّا لفترة محدودة للغاية سبقت حرب 1967. كما لجأ من حين لآخر إلى استصدار القوانين المقيدة للحريات، ومنها القانون رقم 119 لسنة 1964 الذي يخول حقوقًا واسعة لرئيس الجمهورية. فالفترة الناصرية كانت كلها إذن فترة طوارئ. ورغم الشعبية الطاغية التي تحققت للنظام منذ 55 – 1956، لم يختف الإرهاب البوليسي يومًا واحدًا. والحقيقة أنه يصعب الفصل بين سياسة القمع وبين شعبية النظام؛ فقد اكتسب الأخير شعبيته بسياسة محكمة من *الإصلاح الاجتماعي والقمع والدعاية*. ولم يتمثل دور القمع هنا في إسكات عناصر المعارضة فقط؛ بل كان ضروريًّا أيضًا لفرض هيبة النظام. فالإصلاح من جانب نظام مهيب يكون أكثر تأثيرًا مما لو جاء من جانب نظام يبدو عاديًّا، وخاصة في بلدان الشرق. وسوف نرى بعد قليل كيف سارت الدعاية الناصرية في الطريق نفسه بإبراز هيبة الزعيم. ولا ينفي هذا أنَّ القمع البوليسي كان يعكس رعب النظام من أيِّ معارضة، وشعوره بالضعف إزاء أيِّ خصم سياسي؛ ذلك أنه لم يكن يملك في جعبته الكثير لتقديمه على الصعيد العملي، سواء في حقل السياسة أو في حقل الاقتصاد. من المؤكد أنَّ سياسة القمع حالت دون نمو المعارضة، ولكنها كانت أيضًا تدعم من تأثير سياسة الرشوة.

وقد وجَّه النظام القمع ضد المعارضة اليمينية واليسارية على السواء؛ بل وضد أنصار النظام أنفسهم أحيانًا؛ فقد اعتُقل العديد من الناصريين من أعضاء منظمة الشباب وأساتذة المعهد العالي للدراسات الاشتراكية في عام 1966 بتهمة الترويج للماركسية[125]؛ إذ كانت حساسية النظام تجاه أيِّ معارضة مفرطة حتى لو جاءت من قواعد النظام نفسها. وبذا يصبح من الواضح أنَّ الحرية أصبحت هيَ حرية الدولة فحسب. فقد كانت الناصرية تقمع بدون أيِّ رحمة المعارضة المنظمة، بينما

---

[124] تمثلت المكاسب السياسية للشعب في رفع كثيرٍ من شعاراته الوطنية وتحقيق بعضها بالفعل إلى هذا الحد أو ذاك، خاصة رفض الحلف مع الغرب وسياسة عدم الانحياز ... إلخ.

[125] فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، روزاليوسف، 1975، ص 268.

كانت تسمح – في حدود – ببعض النقد الموجه لهذا الجهاز أو ذاك، دون أنْ يمس الزعيم أو النظام ككل. وقد استطاعت أنْ تهضم كثيرًا من العناصر المثقفة، والتي لم تستطع أبدًا أنْ تتقبل النظام الشمولي، في مؤسساتها، سامحة لها بهامش للنقد والتعبير عن نفسها، مستخدمة إياها في نفس الوقت على عدد من المحاور: الدعاية للناصرية وسط الجمهور مباشرة (المسرح مثلًا)، وإعطاء النظام مسحة شكلية تقدمية وديموقراطية، والتنفيس عن القطاعات المتعلمة من الجماهير، وشحذ الأجهزة الناصرية المتكلسة ببعض الحيوية (دور "الثقافة الجماهيرية" ومنظمات الشباب مثلًا)، وأخيرًا معرفة اتجاهات الرأي العام لتمكين الزعيم من ضبط وإعادة ضبط الأمور (أدت مثلًا إثارة مسألة عمال التراحيل واغتيال صلاح حسين في 1966 إلى تشكيل لجنة تصفية الإقطاع، وبالتالي تفادي ظهور معارضة فلاحية مستقلة).

*** لأن السلطة لم تكن تستطيع – مثل أيِّ سلطة أخرى – أنْ تعتمد على الرشوة وحدها؛ فقد كانت مضطرة إلى ممارسة القمع الذي يفيد في تقليل حجم الجزرة بقدر المستطاع وحفظ هيبة النظام. وقد التقت العمليتان في محور ثالث: الدعاية؛ فالجزرة كانت أساسًا ماديًّا لطرح شعارات شعبوية وثورية، أما القمع، فقد مورس بحجة تصفية القوى والعناصر المعادية للسلطة وشعاراتها الرسمية، أيْ أنه تضمّن نفس الشعارات الشعبوية والثورية. وقد ارتكز النظام الناصري بقوة على الدعاية بحيث لعبت الدور الأكبر في إحكام سيطرته على البلاد؛ فكانت سلاحه الأقوى في مواجهة أعدائه من اليمين واليسار. وكان النظام أكثر براعة من كل خصومه في الدعاية؛ فمن جهة تبنت دعايته شعارات رفعها الشعب من قبل ثم أيدها بكل حماس حين تبناها الضباط، ومن جهة أخرى لعبت الدعاية الناصرية دورًا لا يستهان به في إلحاق هزيمة ساحقة بالأفكار الليبرالية والإسلامية وبالأيديولوجيا الماركسية. ولم تكن الدعاية الناصرية تتوافق في أغلب الأحيان مع ممارسات السلطة؛ بل غالبًا ما كانت تناقضها بشكل صارخ من حيث المضمون. ولكن لا شك أنَّ *شكل* السياسة كان يتلاءم إلى حد ما مع الدعاية بحيث استطاعت اجتذاب مئات الألوف من الشباب؛ بل ومئات من كبار المثقفين؛ وقد استطاعت بهذا الشكل أنْ تحقق نفوذًا طاغيًا وسط الجماهير.**

وقد استند منطق الدعاية الناصرية إلى الرشوة المادية التي قدمت في شكل إصلاحات اقتصادية واجتماعية. ولكن – كما سنرى في فصل آخر – لا تبرر هذه الإصلاحات *من ناحية الكم* النفوذ الشعبي الهائل الذي اكتسبه النظام؛ مما يوضح أنَّ عوامل أخرى قد لعبت دورًا كبيرًا في ذلك؛ من ضمنها الدعاية التي راحت أيضًا تبرر القمع وتزينه، بحيث أصبح بالفعل مقبولًا بوجه عام من قبل قطاع عريض من الجماهير. فقد تم تصوير القمع باعتباره موجهًا ضد الرجعيين أعداء الثورة والشيوعيين العملاء الملحدين؛ كما وُصفوا. وعلى العموم لا تحقق الدعاية الديماجوجية النجاح المنشود إلَّا إذا كانت تتناول حقائق فردية أو جزئية وتحولها نظريًّا إلى حقائق كلية؛ فلا بد لها – كي تنجح – أنْ تعتمد على حقائق ملموسة.

وكان نجاح الدعاية الناصرية استمرارًا لنجاح الانقلاب الناصري نفسه؛ نقصد استمرارًا لمعناه؛ فعجز الخصوم كان عجزًا حقيقيًّا – داخليًّا – ولم يكن ناتجًا عن قوة الآخرين. ولم يخل الأمر من سبل تتضمن افتعال الأحداث من حين إلى آخر لتشويه المعارضين. ولكن هذا الأمر نفسه له دلالته؛ فالمعارضة نفسها كان لديها الكثير من نقاط الضعف؛ أهمها عدم امتلاكها لرؤية سياسية واضحة وعملية.

وعلى سبيل المثال ارتكز الهجوم الدائم على "الرأسمالية المستغِلة" منذ أواسط الخمسينات على حقائق واضحة، ولكنه تضمن أيضًا الدفاع عن رأسمالية "غير مستغِلة" و"وطنية"، فكان تضييق مفهوم الاستغلال وتوسيع مفهوم الوطنية، يكمل كل منهما هذا الدفاع الهجومي؛ فالدعاية لم تكن ديماجوجية محضة، وسوف نستعرض هذا في الفصل القادم.

سارت الدعاية الناصرية على محاور أربعة أساسية:

1 - العمل على إضفاء سمة لا طبقية على السلطة من خلال الإيهام بوجود تحالف طبقي حاكم تمثل فيه كل الطبقات والإعلان عن "تذويب الفوارق بين الطبقات"، ثم عن اشتراكية تحافظ على "الرأسمالية الوطنية"، وعن *تأميم* الصراع الطبقي. وهذا المحور يتلاءم تمامًا مع بعض إجراءات النظام الجزئية، وينسجم مع الطابع البونابرتي للسلطة؛ حيث لم تمثّل الطبقات المسيطرة في السلطة بشكل مباشر. وقد تبنت أجهزة الإعلام المختلفة مثل هذه الشعارات، فأصدرت الكتب والنشرات الملائمة، كما سُمح بترجمة الأعمال التي تلائم هذه الروح. وفي الوقت نفسه حرمت الأفكار الأخرى من منافذ الدعاية كما سبق أنْ ذكرنا، وقامت أجهزة السلطة بالدعاية المركزة ضد الشيوعية والأفكار الليبرالية والإخوان المسلمين، وابتكرت مفاهيم جديدة للحرية والديموقراطية، كما استخدمت لغة الماركسيين كثيرًا، والإسلاميين أحيانًا. كذلك لم تسمح أبدًا بأن يتجاوزها أحد *على يسارها* – في حدود الشعارات - بل جاهدت للاحتفاظ بموقع أشد راديكالية على صعيد الدعاية.

2 - إطلاق كمية ضخمة من الادعاءات خاصة بتحقيق انتصارات وإنجازات معظمها وهمية؛ منها انتصارات تحققت ضد الاستعمار، مثل الانتصار *العسكري* المزعوم في 1956، والانتصارات المبالغ فيها كثيرًا في اليمن[126]؛ وذلك لاستكمال الصورة فوق الطبقية؛ بإبراز نزعة العظمة القومية والسيادة الإقليمية. كذلك تم الإعلان عن تحقيق إنجازات وهمية على الصعيد الداخلي؛ مثل تحقيق العدالة

---

[126] منذ عام 1964 عانت القوات المصرية ثقل الهزائم على يد الملكيين. واضطرت الناصرية منذ ذلك التاريخ إلى البحث عن حل وسط مع السعودية والقبائل. وكانت مصر قد فقدت في الفترة بين أكتوبر 1962 ويونيو 1964 15.195 قتيلًا.

Fred Halliday, Arabia Without Sultans, Penguin Books, Great Britain, third edition, 1979, p. 111

الاجتماعية، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية، والإنتاج من الإبرة إلى الصاروخ؛ استنادًا إلى إنجازات واقعية أقل بكثير. وقد أخذت الدعاية الناصرية تميل منذ أواسط الستينات إلى اليسار، الأمر الذي فسرته بعض الدوائر اليسارية بتطور فكر الزعيم[127]، ولكننا نفهمه في علاقته بنمو الضغط الشعبي وفشل خطة 1960 - 1965 التي وضعت عليها السلطة آمالًا عريضة، وراحت تحقق إصلاحات واسعة نسبيًّا منذ عام 1960، بناء على توقعات متفائلة بشأن هذه الخطة، بالإضافة لزيادة نفوذ يمين النظام عمليًّا، مما دفع يساره لتشديد نضاله الإعلامي ضده. لذلك لم يكن من الغريب أنْ تشهد نفس الفترة تراجعات عملية ملموسة من ِقبل النظام بالنسبة لشعاراته ومشروعه؛ منها على سبيل المثال مشروع إنشاء منطقة حرة في بورسعيد، وإصلاح العلاقات مع البنك الدولي، وإعطاء القطاع الخاص تسهيلات كبيرة بعد حرب 1967، تعبيرًا عن تراجعه عن الاشتراكية.

3 - العمل على إبعاد الجماهير عن السياسة. وقد سارت الدعاية على هذا المحور بعدد من الوسائل؛ أهمها استخدام الدين: إذاعة للقرآن، تضخيم مؤسسة الأزهر وتنشيط جمعية الشبان المسلمين التابعة للدولة، والعمل على بناء عدد كبير من المساجد الحكومية، والحرص على إقامة الشعائر الدينية وإذاعتها، وتكثيف التعليم الديني في المدارس[128]، وبذلك أقامت الناصرية دروعًا أيديولوجية ضد كل من الماركسية وفكر الإخوان المسلمين في نفس الوقت.

ومن هذه الوسائل الاهتمام بالأغاني الطويلة والعديدة (وقد لعبت أم كلثوم دورًا هامًّا في هذا المجال). والأسلوب الثالث هو تشجيع لعبة كرة القدم وإذاعة مبارياتها على الهواء بشكل مكثف والتي كان يشاهدها رئيس الجمهورية بنفسه أحيانًا، والتي أشرف عدد من كبار الضباط على نواديها، منهم عبد الحكيم عامر.

4 - خلق تأييد شعبي مفتعل وكاذب. هذا لا ينفي وجود تأييد حقيقي؛ خاصة منذ عام 55 – 56؛ وقد تمثل ذلك في إجبار كافة المؤسسات والنقابات الرسمية على إعلان تأييدها للسلطة في كل المناسبات – بالإضافة إلى استئجار المظاهرات أو إجبار الجماهير على المشاركة فيها تأييدًا للحكومة. وقد اتبع هذا الأسلوب لمضاعفة هيبة النظام بخلق نوع من المنافسة في إظهار لا التأييد فحسب؛ بل وأبلغ درجات الحماس للسلطة الناصرية.

ولا يجب أنْ ننسى هنا أنَّ العديد من مفكري اليسار قد لعبوا دورًا مهمًّا في الدعاية الناصرية، خصوصًا خلال حرب 1956، ثم في الستينات؛ فشعارات النظام عن الاشتراكية قد اجتذبت مئات الشيوعيين. بل ومن المؤكد أنَّ دعاية النظام لعبت دورًا

---

[127] أعداد كثيرة متفرقة من مجلة "الطليعة" القاهرية.

[128] نحيل القارئ إلى: أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو – البحث عن الديموقراطية، ص 151.

ليس بالقليل في دفع الحزب الشيوعي المصري إلى حل نفسه رسميًّا. ولكن من الطريف للغاية أنَّ مفكري الحزب راحوا بعد ذلك يُنظِّرون للشعارات الناصرية بلهجة ماركسية؛ بل وهيجلية أحيانًا كما سنرى.

الفصل الثاني:

تشكُّل الحكم:

لم يتشكل نظام الحكم الناصري بناء على خطة مقررة سلفًا. فلقد التهم الضباط سلطة فارغة، وراحت النخبة الجديدة وهيَ تبني نفسها تعمل على إحكام سيطرتها على البلاد، محوّلة المجتمع كله إلى نسخة معدلة من بذرتها: تنظيم "الضباط الأحرار". وبينما كانت تمارس الحكم راحت، بروحها التجريبية تكوَّن مؤسساتها وتقننها، كما وضعت لنفسها "فلسفة" تغيرت أكثر من مرة. وكانت "الفلسفة" تأتي بعد الممارسة كمبرر دعائي. أما الممارسة فكانت تسير وفق منطق سبق لنا تحديده، ولكن السلطة نفسها لم تحدده بشكل مسبق، وإنما تكون منطقها على نحو تلقائي؛ انبثق مع الحكم الجديد نفسه، بحيث كان لصيق الصلة بطابع السلطة نفسها. وقد ترافق تحول هذا المنطق إلى صياغات محددة مع تحول "الضباط الأحرار" ومن انضم إليهم إلى مؤسسة حاكمة. وكانت القضية التي تطرح نفسها منذ البداية هيَ تقنين الحكم البونابرتي.

(أ) الدستور:

تضمن الانقلاب إلغاء الدستور القائم، لأنه يقوّض روح الأخير ونصوصه، فجاء الدستور الجديد ليحوَّل الانقلاب إلى حكم دستوري. وفي البداية أوقف العمل بالدستور القائم وصدر إعلان دستوري في 10 ديسمبر 1952 يعلن بوضوح أنَّ العسكريين سوف يتولون المسئولية التي اعتبروها أمانة في أعناقهم، لحين إعداد دستور جديد. ثم صدر إعلان جديد في 16 يناير 1953، قاطعًا خطوات هامة على طريق تقنين الحكم الجديد؛ فقرر منح رئيس "مجلس قيادة الثورة" حق تعيين الوزراء واتخاذ القرارات التي يراها لحماية "الثورة"[129]. كما منح الوزارة السلطتين التنفيذية والتشريعية، هكذا.. لاغيًا فكرة البرلمان. ثم صدر الدستور المؤقت لعام 1956 ليدفع بتقنين الحكم البونابرتي - الناصري خطوات، أصبح من الممكن قطعها بعد صعود أسهم النظام الجديد عام 1955 - 1956. وبمقتضاه حصل رئيس الجمهورية على سلطات دستورية تفوق ما توفر للملك[130]. وقد استعاد الدستور فكرة البرلمان ولكنه سلب منه أيَّ سلطة فعلية؛ فأبطل العمل بمادة كانت موجودة في دستور 1923، وهيَ حق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها[131]، ونص على عدم جواز تعديل الميزانية إلَّا بموافقة الحكومة[132]،

---

[129] طارق البشري، الديمقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص 78.

[130] راجع: أحمد حمروش، البحث عن الديمقوقراطية، ص 116.

[131] نفس الموضع.

[132] طارق البشري، المرجع السابق، ص 80.

وعلى أنَّ الترشيح للبرلمان يتم عبر "الاتحاد القومي"[133]؛ ذلك التنظيم الذي أنشأه النظام الجديد تحت اسم هيئة التحرير في عام 1953. كذلك حفظ الدستور لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان، ولم ينص على حق تكوين الأحزاب السياسية. أما دستور 1964 المؤقت فقد نص على حق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة، وهو نص لا يمنحه أيَّ سلطة حقيقية في الواقع الفعلي، بفعل القيود العديدة الواردة التي تكبل ممارسة هذا الحق عمليًّا. والأطرف من ذلك أنَّ الدستور حجب أيَّ سلطة فعلية عن الوزارة؛ فالسلطة التنفيذية تؤول في الدستور إلى رئيس الجمهورية، وليست الوزارة سوى مجلس إدارة – بتعبير طارق البشري – من معاوني الرئيس.. فسحب الثقة ليس لـه إذن أيُّ معنى دستوري أو قانوني، لأن أحدًا لم يمنح هذه الوزارات الثقة أصلًا، ويمكن لرئيس الجمهورية أنْ يعيد تعيينها يوميًّا بعد خلع الثقة منها.

ولكن من الناحية العملية كان استخدام البرلمان لهذا الحق يعني إحراج الحكم؛ وهو أمر كان عبد الناصر في غنى عنه، رغم أنه كان يستطيع الرد بشكل حاسم؛ ذلك أنَّ الطبقة المسيطرة كانت تنتعش سياسيًّا في تلك الآونة وتتغلغل داخل الإدارة الحكومية وتستقطب مئات الناصريين الذي صاروا رجال أعمال. وموجز القول أنَّ دستور 1964 يعبر عن تغير موازين القوى السياسية في المجتمع وبدء تصدع النظام السياسي.

وفوق كل ذلك، لم ينس الناصريون أنْ ينص الدستور على أنه هو نفسه مؤقت، حتى يمكنهم تغييره من حين إلى حين.

ومن الواضح أنَّ هذه الدساتير المتتابعة كانت تنقل السلطة – من الناحية الرسمية – تدريجيًّا من القاعدة إلى القمة؛ من البرلمان إلى الوزارة؛ ومن الوزارة إلى رئيس الجمهورية الذي يأتي إلى الحكم – كما نص الدستور الأخير – باستفتاء شعبي، بعد ترشيح البرلمان لـه، وهو البرلمان الذي يرشح "الاتحاد القومي" أعضاءه، وهذا الأخير يكوَّن الجهاز الحاكم نفسه؛ فرئيس الجمهورية إذن باعتباره ممثل النخبة الحاكمة يعين نفسه بنفسه: هذا هو المحتوى الأخير للدستور. وبغض النظر عن هذه المسائل الفقهية، ظل الدستور – المؤقت دائمًا - يأتي ويذهب بقرار من الرئيس. ولا شك أنَّ الدستور يعبر عن موازين القوى الحقيقية في المجتمع – إلى هذا الحد أو ذاك، ولكن وضعه من أعلى يعني أنَّ الحكومة تقرره على أساس *إمكانات* الوضع السياسي لا على أساس الموازين السياسية المتحققة بالفعل. وهذا الوضع مناسب تمامًا للحكم الفردي المطلق. ويستكمل هذا الوضع نجاحه بقيام السلطات نفسها بتجاوز حدود الدستور المعلنة من حين إلى آخر؛ بل وفي كل حين؛ وهذا مجرد امتداد منطقي لحقيقة أنَّ الدستور قد أصدر عن طريق رئيس الجمهورية.

---

[133] نفس المرجع، ص 190.

ومن قبيل تحصيل الحاصل أنْ نضيف هنا بقية نصوص الدستور فكلها تدور في نفس الإطار المذكور.

(ب) <u>الحكم الفردي</u>:

عبر الدستور عن اندماج السلطات في شخص رئيس الجمهورية؛ فقد جاء من أعلى، وبمحتوى محدد سبق إيضاحه، يتلخص في مصادرة كل القوى السياسية وأيِّ نشاط سياسي خارج نطاق جهاز الدولة؛ بحيث لم يعد للشعب أيُّ دور في تحديد العلاقة بينه وبين الحكومة؛ إذ صارت الأخيرة هيَ التي تحددها.

لنر الآن كيف سارت الأمور تجاه بلورة الحكم الفردي المطلق الذي يعبر عن هذا الوضع:

(1) <u>البرلمان</u>:

كان أسلوب وضع الدستور ومحتواه يتضمنان بالضرورة نفيَ البرلمان. إذ تولت السلطة التنفيذية منفردة صياغة علاقتها بالشعب؛ لذلك لم تكن مضطرة إلى السماح بقيام مجلس نيابي حقيقي. وقد تضمن الدستور نفسه هذا المعنى. وكان وضع البرلمان إبان العهد الناصري كالآتي:

1 - في الفترة بين عامي 1952 و1957 لم ينعقد أيُّ برلمان.

2 - في عام 1957 انعقد برلمان منتخب كالآتي[134]:

- تقدم للترشيح 2508 شخصًا، فاعترض "الاتحاد القومي" على 1188 منهم؛ أيْ على أكثر من 47% من المرشحين.

- أغلقت 43 دائرة على أفراد بعينهم؛ فلم يسمح لغيرهم بترشيح نفسه فيها (فلنتذكر أنَّ الدستور لا ينص على ذلك).

- نجح 59 ضابط جيش أو شرطة بإيعاز مباشر من السلطات من بين 350 عضوا، واستولوا على خمس لجان من 18 لجنة، وانُتخب ضابط رئيسًا للبرلمان.

- مع ذلك تسرب ستة أفراد من العناصر شبة المعارضة، فطُردوا من "الاتحاد القومي"، ولم يَسمح لهم بدخول المجلس، واعُتبرت دوائرهم خالية دون أنْ يرد لهم أيُّ ذكر تحت قبة المجلس.

---

[134] أحمد حمروش، المرجع السابق، الفصل العاشر.

- رغم ذلك ظهرت حركة ما داخل البرلمان؛ فاستجوب وزير التعليم ومجدي حسنين المسئول عن مشروع مديرية التحرير. فيبدو أنَّ بعض أعضاء البرلمان لم يكونوا قد استوعبوا بعد طبيعة مهامهم في العهد الجديد.

- تم حل المجلس بعد سبعة أشهر من انتخابه بحجة الوحدة مع سوريا.

3 - ظلت مصر وسوريا دون برلمان بين عامي 1958 و .1960

4 - قرر رئيس الجمهورية تعيين برلمان في عام 1960 بعد استقالة الوزراء البعثيين في ديسمبر .1959

5 - في عام 1961 تم حل البرلمان المعين، قبل الانفصال السوري بأسبوع واحد.

6 - لم ينعقد أيُّ برلمان بين عامي 1961 و 1964.

7 - انُتخب برلمان جديد في عام 1964، لا يختلف عن برلمان عام 1957 إلَّا في أنَّ الأعضاء قد استوعبوا تمامًا طبيعة وضعهم.

8 - انُتخب برلمان جديد في عام 1969 على أساس تنفيذ برنامج 30 مارس، وهو المجلس الذي شهد بعض الهمهمة السياسية بمناسبة انهيار أهم أعمدة النظام بعد الهزيمة، وانتهى الأمر بحله في مايو 1971 على يد السادات، دون أنْ يظهر برنامج 30 مارس إلى حيز التطبيق.

وقد كان البرلمان في حقيقته مجرد مجلس استشاري، أو ما يفوقه قليلًا ابتداءً من عام 1964.

وفي كل مرة تشكل فيها البرلمان كان يظهر الاندماج بين عضوية هذا المجلس وعضوية النخبة الحاكمة بدرجة أقوى بالمقارنة بالبرلمان الذي سبقه. فمع تزايد نفوذ النخبة في كافة الهيئات والمؤسسات، وتضخم عدد أفرادها ونفوذهم المباشر في كل الأوساط، أصبحت نسبة الناصريين أكبر داخل برلمانهم، لذلك كان البرلمان يشهد باستمرار أشكالًا أكثر سفورًا من الحوار والمعارضة المهذبة والمجاملة مع إعادة تشكيله، ولكنه لم يسجل أبدًا أيَّ اعتراض ذا شأن على قرارات السلطة التنفيذية؛ خاصة أنَّ الاتحاد الاشتراكي قد اكتسب حق فصل أعضاء البرلمان. ففي برلمان 1957 تم فصل ستة أعضاء من الاتحاد القومي دون فصلهم من البرلمان. أما في برلمان 1964، فصار فصل العضو من الاتحاد الاشتراكي يؤدي آليًّا إلى فصله من البرلمان. فالناصرية إذ أعطت البرلمان حق سحب الثقة من الوزارة، منحت نفسها بالمقابل حق سحب الثقة من أعضائه. وقد دخل برلمان عام 1969 أغلب أعضاء برلمان 1964 السابق؛ إلَّا أنه خلال تلك الفترة كان قطاع كبير من الزمرة الناصرية نفسها قد اندمج بالطبقة المسيطرة من رجال أعمال وملاك أراض، ولذلك كان هذا البرلمان تجمعًا نصف فعَّال لكبار رجال الدولة من أصحاب الأعمال

الخاصة؛ خاصة أنَّ النظام السياسي كان يتهاوى على أثر هزيمة 1967 التي طالت سمعة الجيش – العماد الأهم للنظام – وهيبته.

وطوال الفترة كان لرئيس الجمهورية الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون، وحتى إصدار القوانين ذاتها في غياب البرلمان لمعظم الفترة. أيْ أنَّ سلطة التشريع كانت في معظم الوقت الوقت إحدى وظائف رئاسة الجمهورية[135].

(2) <u>السلطة القضائية</u>:

ليس من السهل على السلطة التنفيذية أنْ تسيطر على جهاز قضاء عريق بشكل كامل، بحكم ارتباط عمل القضاة بنصوص محددة. ولم يخلُ الأمر خلال الفترة الناصرية من استقطاب عدد من القضاة إلى النخبة الناصرية، كما لم يخلُ من الضغوط المباشرة على القضاء. ولكن الطريقة الأساسية التي استخدمت لتوجيه السلطة القضائية تمثلت في وضع النصوص القانونية التي تتفق مع سياسة الحكومة، وتولت رئاسة الجمهورية هذا الأمر.

والسلطة القضائية التي تحكم بالقانون تعمل هيَ بدورها وفق لوائح وقوانين معينة تنظم طريقة عملها، وتنعكس هذه القوانين في إجراءاتها وبالتالي تتجسد في النهاية في أحكام القضاة. والقضاء يحكم في القضايا التي تنشأ بين الأفراد أو المؤسسات وبين هؤلاء وبين الدولة. وبالنسبة للمجال الأول، تركت الناصرية القضاء حرًّا إلى حد بعيد؛ فهيَ لم تأت لمجرد الإرهاب وارتكاب الشرور؛ ولم يكن القضاء المبرم على السلطة القضائية ضروريًّا لها؛ فالقضاء نظام ضروري للفصل في المنازعات الشخصية على الأقل في أيِّ مجتمع. ولكن في المجال الثاني، وهو الذي يمس الدولة والنظام، نفت الناصرية القضاء تمامًا عنه وأعلنت نفسها سلطة قضائية. وقد تحقق هذا منذ الأيام الأولى للانقلاب، بتشكيل محكمة الثورة، ثم تكونت محاكم أمن الدولة، وأصبح المدني يحاكم أمام محكمة عسكرية إذا ارتكب فعلًا معاديًا للنظام السياسي. كذلك كان استمرار قانون الطوارئ يمنح السلطة التنفيذية حق اعتقال ومساءلة المواطنين دون إذن النيابة. وفضلًا عن ذلك لجأت الدولة إلى الخروج على القانون. وقد لخص عبد الناصر هذه الفكرة فقال: *"استقر الرأيُ على أنه إذا كان فيه قضية سياسية بنعمل قضية سياسية، ونعمل حتى احنا أنفسنا قضاة، بنحكم زي ما احنا عاوزين ونبعد القضاة عنهم ولا نتدخلش في القضاء"* [136]. ويقرر عبد الله إمام، الكاتب الناصري، أنَّ *"القانون قد منح الدولة هذا الحق"* [137]، دون أنْ (ينتبه؟!) إلى أنَّ الدولة هيَ التي سنت القانون.

---

[135] طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 20 - 21.

[136] عبد الله إمام، مذبحة القضاء، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1976، ص 74.

[137] المرجع السابق، ص 38.

وظل القضاة أكثر الفئات عصيانًا على الناصرية التي لم تنجح أبدًا في استقطاب أغلبيتهم إلى صفها، حتى أنَّ عبد الناصر اضطر إلى استبعاد 189 قاض ومستشار في عام 1969، بعد أنْ هُزم مرشحو الاتحاد الاشتراكي في انتخابات نادي القضاة، وأصدر قرارًا بحل المجلس وإعادة تشكيله *بالتعيين*.

والخلاصة أنَّ السلطة التنفيذية انتزعت أهم سلطات القضاء الذي تحول، كما وصفه وزير سابق للعدل، هو محمد أبو نصير، إلى مرفق[138]، حيث لم تعد له أيُّ سلطة على الدولة نفسها؛ إذ انتفت سلطته في مجال القضايا السياسية ومع استمرار حالة الطوارئ. الخلاصة؛ انتفاء القضاء كأحد السلطات الأساسية.

(3) <u>الحكم المطلق</u>:

سبق أنْ استعرضنا سلسلة الإجراءات التي أنهت وجود بعض المؤسسات وتحويل بعضها إلى ملحقات بجهاز الدولة، كالأحزاب والنقابات، وكيف تم نفي البرلمان والقضاء والوزارة كسلطات في الدولة. وبالإضافة إلى ذلك عاشت البلاد في ظل أجهزة الأمن المتعددة والمتسلطة وإجراءاتها التعسفية وقوانين الطوارئ والتعذيب وتزوير الانتخابات وإنشاء سجون ذات طابع خاص تخضع لمباحث أمن الدولة مباشرة. وعلى ذلك ابتلعت السلطة التنفيذية كل السلطات وكل الحريات، وكما ابتلع رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

منذ 18 يونيو 1953 أعلن الضباط عن إقامة نظام حكم جمهوري على نحو مضحك؛ فأول رئيس جمهورية جاء بالتعيين من قبل "مجلس قيادة الثورة"، وتولى الرئيس التالي بواسطة أسلوب الاستفتاء الذي أجرى تحت إشراف حكومته نفسها التي كان يعنيها؛ هو أو سلفه.. لا يهم، وفقًا للإعلان الدستوري لعام 1953، بصفته رئيس "مجلس قيادة الثورة".. أيْ أنه *عين نفسه بنفسه*.

لقد تحولت رئاسة الجمهورية إلى مؤسسة عملاقة، لها جيش خاص ضخم، وتتبعها مؤسسات خاصة، كما تولى رئيس الجمهورية رئاسة التنظيم السياسي الواحد، بالإضافة إلى عدد وافر من المناصب؛ فأصبحت مؤسسات الدولة الرئيسية مجرد ملحقات مباشرة أو غير مباشرة برئاسة الجمهورية. وبرغم انقسام النخبة الناصرية إلى عدد من الفرق والمجموعات، ظل المركز الأكثر حيوية هو رئاسة الجمهورية التي أمسكت بيدها كل الخيوط. ولا يعني تحول رئاسة الجمهورية إلى مؤسسة ضخمة انتفاء سلطة الفرد - الرئيس؛ بل على العكس تدعمت سلطته الشخصية على الدوام، ولكن في إطار سلطة النخبة كلها. فالحكم الفردي المطلق لم يكن يعني الحكم على مزاج جمال عبد الناصر - رغم تأثيره الكاريزمي الذي لا شك

---

[138] المرجع السابق، ص 27. ووصفه محمد حسنين هيكل بنفس الصفة في: لمصر لا لعبد الناصر، القاهرة، فبراير 1976، ص 35.

فيه – فلم يكن هو الحاكم المطلق كشخص؛ كجمال عبد الناصر شخصيًّا، وإنما كان كذلك باعتباره زعيم البيروقراطية الحاكمة؛ فإرادته كانت تجسد إرادة النخبة ككل؛ ولذلك نجده يعجز عن تنفيذ بعض ما يرغب، أيْ ما يريده من وجهة نظره الشخصية البحتة. والحقيقة أنَّ السلطة تكون في حالة الحكم الفردي عمومًا مشخّصة أكثر مما يكون الشخص نفسه – كشخص – سلطة. ومهما كان أسلوب الحاكم الفرد وقدراته الخطابية؛ فهو لا يفعل السحر إلَّا إذا وجد من يطلب هذا السحر، أو من يكون مستعدًا لاستقباله والانفعال به. وهذا ينقلنا إلى الأساس الأعرض لسلطة عبد الناصر؛ فالأوضاع المهَّيئة على الصعيد الاجتماعي لحكم البيروقراطية كانت هيَ الأساس العميق لحكم الفرد، ولذلك كان استمرار نفوذ هذا الجناح أو ذاك من البيروقراطية يتحدد على المدى الأطول بالظروف العامة للتوازنات السياسية والاجتماعية القائمة بالفعل أو بالقوة. وهذا ينقلنا إلى نقطة ثالثة: لم يكن رئيس الدولة المطلق الحكم مجرد انعكاس بسيط لإرادة النخبة، وإنما كان يؤثِّر هو نفسه عليها، بقدرته الخاصة على استيعاب الواقع الاجتماعي ككل والتفاعل معه. ويسهل في ضوء هذا التحليل تفسير تلك الدعاية جيدة التنظيم لشخص الزعيم وعبقريته وعظمته وقوته..إلخ التي هدفت إلى خلق هيبة شخصية للزعيم وإظهار أنه يحكم بشخصه وبقدرته الشخصية؛ كأنَّه نبيُّ الأمة الملهم وليس مجرد رئيس نخبة حاكمة.

والمغزى الأهم حتى الآن لحكم الفرد المطلق هو أنه انطوى على *فرض العزل السياسي على المجتمع كله* باستثناء الدولة كفرد اعتباري. وهذا يؤول إلى نزع حق المواطنة عن الأفراد وتحويلهم إلى *رعايا* للدولة. ويُعد ذلك خطوة إلى الوراء بالمقارنة بحال ما قبل الانقلاب؛ حيث كان الشعب قد انتزع بعض الحقوق – التي ظلت بالغة الضآلة – من الدولة، وكان الفرد قد قطع خطوة، تظل ضئيلة للغاية، في طريق تحوله إلى مواطن بالمعنى المفهوم – أيْ مشارك في السلطة. ولكن هذه الحقوق على ضآلتها لم تكن ملائمة للنظام الاجتماعي قبل 1952 وبعده الذي لم يستطع أنْ يستوعب هذا القدر الضئيل من الديمقراطية البورجوازية.

تصبح الجمهورية الناصرية منذ الآن بين قوسين؛ فالحكم المطلق يتضمن نفي حق أيِّ فرد في المواطنة، أيْ نفي فكرة الجمهورية. لقد احتفظت الناصرية من الحكم الملكي بأهم محتوى، ولكنها ألبسته ثيابًا تليق بطبيعة النخبة الحاكمة الجديدة. لذلك يصبح الحديث عن جمهورية ناصرية يساوي الحديث عن دائرة مربعة.

(جـ) <u>دور الجيش</u>:

حين خلع الضباط لدى استيلائهم على السلطة بزاتهم العسكرية، لم يعن هذا انتهاء دور هذه البزة، فالجيش – الذي أصبح ناصريًّا بعد أنْ كان الحصن الأخير للنظام الملكي السابق – قد قفز الآن إلى المقدمة، ولكنه لم يلعب دور الفتى الأول بواسطة المدافع على نحو مباشر وإنما من وراء الحكم المطلق؛ فالنخبة الناصرية إذ جاءت بانقلاب عسكري ظلت تخشى دائمًا أنْ تزاح بنفس الطريقة؛ فاستمر الجيش يشكل تهديدًا كامنًا، تحول إلى تهديد فعلي في أوائل وأواخر الفترة الناصرية. لذلك ظل

الضباط يتمتعون بوضع مميز داخل النخبة الحاكمة؛ ونقصد الضباط الذين ظلوا داخل الجيش؛ فشكلوا فصيلًا خاصًا في النخبة الحاكمة التفت حول عبد الحكيم عامر الذي لقَّبه الضباط: الرجل الأول بشَرْطة.

وكان لهذه الفئة نفوذ كبير داخل الدولة، واعتُرف بسطوتها رسميًّا بتعيين عبد الحكيم عامر نائبًا لرئيس الجمهورية عام 1958، كما أطلقت يده في سوريا بعد الوحدة، وفي اليمن بعد التدخل المصري، وأصبح النائب الأول لعبد الناصر في عام 1964. واستطاع الجيش أنْ يمد نفوذه داخل المؤسسات المدنية، بتعيين رجال اتسموا بالولاء الشخصي لكبار الضباط – خاصة عبد الحكيم عامر – على رأسها. كما أشرف الجيش مباشرة على عدد من المؤسسات مثل هيئة النقل العام، ولجنة تصفية الإقطاع والاتحادات الرياضية المختلفة، كما شارك في أعمال مدنية عديدة. ويعود الدور البارز لعبد الحكم عامر في السلطة إلى هذا الدور الكبير للجيش، الناجم عن تركز السلطة في يد بيروقراطية الدولة التي يعد الجيش وأجهزة الأمن الجسم الرئيسي لها كجهاز قمع. أما لماذا استطاع ذلك المشير أنْ يظل قائدًا لا يبارى للجيش، فأمر يتعلق بقدرته الشخصية على تكوين مركز قوى ذو بأس؛ بالعلاقات الشخصية ومنح الضباط الكثير من الامتيازات. والأهم تمتعه بالثقة الشخصية للزعيم.

ولم تتعارض سطوة الجيش مع الحكم الفردي لعبد الناصر وإنما كانت دعامته الرئيسية، فالخلاف بين الجيش والرئيس كان يخفي وراءه هذه العلاقة الحميمة والقوية، ولم تكن ثمة خلافات سياسية محددة بين الطرفين؛ فما كانت سوى خلافات على السلطات الممنوحة للجيش والضباط، بالإضافة إلى خلافات في وجهات النظر الشخصية بين الرئيس ومشيره. ومن المعروف أنَّ الأخير كان شخصًا قليل الكفاءة والجدية من حيث مهنته كرجل عسكري، ولم يعن الخلاف بين الطرفين أنَّ قطاع الضباط كان معاديًا لعبد الناصر؛ فمثل كل الكتل الأخرى داخل النخبة الحاكمة، كان الضباط يحاولون فرض وجهة نظرهم. وكان المعنى الأساسي لمحاولات عبد الناصر فرض سلطته على الجيش عن طريق "التنظيم الطليعي" أو رجاله المباشرين، هو أنَّ هناك قوى أخرى داخل النخبة؛ أيْ أنَّ إرادة الجيش ليست مطلقة داخل الدولة. وكان خلع البزات العسكرية من جانب رجال الدولة ذا معنى واضح؛ أنَّ السلطة ليست سلطة الجيش بما هو كذلك، ولكنها سلطة النخبة التي قامت بالانقلاب، والتي كانت وحدها المخولة حق اختيار شركائها. ومن ثم أصبح الجيش كجيش، مطالبًا بأن يظل جيشًا، وبات يمارس نفوذه من وراء الواجهة المدنية، تفاديًا لانقلابات عسكرية متتالية.

وقد أدى انكسار الجيش عام 1967 إلى انكسار النخبة ككل؛ إذ فقد أكبر مراكز القوى هيبتها، وهو التي كان، بنفوذه الكبير، السند الأساسي للهيبة الناصرية.

****

لم نكشف الطابع الديكتاتوري للحكم الناصري لنبرهن على أنَّ الناصرية هيَ حكومة الشيطان؛ فالسلطة لا تمارس القمع حبًا فيه. ونحن نستهدف في النهاية اكتشاف الناصرية لا أكثر. وليس تحليلنا لشكل الحكم سوى لحظة في سياق اكتشاف طبيعته الداخلية.

ويتضمن التحليل السابق محتوى القهر الناصري؛ فقد وُجِّه إلى كل الطبقات؛ إذ هو ليس مجرد قمع الطبقة المسيطرة للشعب؛ بل قمع البيروقراطية للمجتمع كله. إنه حالة الطوارئ مجسَّدة في نظام سياسي؛ فهذا الشكل من الحكم يمثل إذن ضرورة مباشرة للنخبة الحاكمة الجديدة، وضرورة بعيدة المدى للنظام ككل. وقد كان قمع رجال الأعمال يسير جنبًا إلى جنب مع قمع الشعب؛ باسم الشعب طبعًا. وهذا القمع المزدوج هو ما يميز ظاهرة البونابرتية. لقد نشأ هذا النظام السياسي الجديد عن أوضاع عينية سبق تحليلها. وقد سبق أنْ حللنا كيف كانت الناصرية نتاج توازن القوى في عام 1952، ولكن بتحليل نظام حكمها نجد أنه يتضمن تغييرًا ما في هذه الموازين نفسها، فالحكم يقمع كل الطبقات. ولابد أنْ يحمل هذا المنطق بذرة سياسات جديدة، أخذت في الظهور منذ بداية الانقلاب: الإصلاح الزراعي ورفع أجور العمال وتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي ورفض التحالف مع الغرب..

كان قمع *كل الطبقات* يتضمن بوضوح تعديل النظام دون هدمه، فاستهدف قمع الطبقة المسيطرة التعديل، بينما استهدف قمع المعارضة الراديكالية منع انهيار النظام. وكان اكتشاف هذه الحقيقة هو هدفنا من تحليل نظام الحكم الناصري.

والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو الآتي: ما هو المغزى الاجتماعي لهذا الحكم العسكري نفسه.. بسماته المتعددة تلك.. عم يعبر بالضبط بغض النظر عن الدوافع المباشرة لسلوكه؛ هذه هيَ القضية. وهناك فكرة واسعة الانتشار في أوساط الإنتلجينسيا العربية بخصوص الناصرية، يمكن إيجازها في الفصل بين السلطة كسلطة والأجهزة التي تنفذ سياستها، أو بين اليد العليا في السلطة وموظفيها، بحيث تظل صلاحية السلطة أو ثوريتها أو انتمائها للشعب بمثابة الشيء في ذاته؛ الذي يظل غير قابل للفض رغم ممارسات مناقضة تمامًا لهذا التصور؛ فيجري تفسير الأمر تفسيرًا مبسطًا؛ فالزعيم طيب ولكن الأشرار المحيطين به هم مصدر الفساد. وإذن فالشيء الرئيسي على ما يرام، وما من مبرر لمهاجمة النظام والعمل على إسقاطه. ذلك هو محتوى الفكرة؛ فعبد الناصر، أيْ بمعنى ما: النظام، رجل ثوري وديموقراطي وعظيم، وكل ما جرى من قمع للمعارضين وتآمر على الثورات في العالم العربي؛ مثل جنوب وشمال اليمن والشام والعراق، هو من فعل الأجهزة، وليس من فعل عبد الناصر. وقد اجتهد الكثيرون في البحث عن عبارات أو كلمات قالها عبد الناصر لأحد الصحفيين في حجرة مغلقة مثلًا، ليبرهنوا بها على سلامة

طويته. كما يسعى أصحاب هذه الفكرة للبرهنة على أنَّ معظم أو كل السياسات الموجهة ضد المعارضة اليسارية المصرية والعربية على أيدي الناصريين كان يقوم بها أشخاص لهم مصالح في ذلك، أو قامت بها أجهزة رجعية داخل النظام.. إلخ.

إنَّ هذه الفكرة ليست موضوعية بالمرة؛ فالنظام وفقًا لها هو عبد الناصر، وعبد الناصر ليس هو ما يفعله؛ بل هو الخير في ذاته؛ أو أحد مُثل أفلاطون الميتة. ليس هذا فحسب؛ بل إنَّ تطوره الفكري يصبح هو نفسه تطور النظام، حتى ولو استمرت هذه الأفكار المزعومة مجرد أفكار. ولا نظن أنه من الضروري للمرء حين يعالج ظاهرة الناصرية أنْ يتطرق تفصيلًا إلى شخصية عبد الناصر من الداخل، وقد يكون الشخص نفسه متمتعًا بمختلف المزايا الشخصية وفقًا للعُرف السائد مما يجتهد البعض في إثباتها، ولكن ليس لمثل هذه الأمور كبير مغزى؛ فالفرد كدور في التاريخ – وهو أمر لا ننفي وجوده – ليس سوى هذا الدور نفسه، أو كما قال هيجل: *الإنسان ليس شيئًا آخر سوى ما يقوم به من أعمال*. فعبد الناصر هو دوره الفعلي، أو أنَّ هذا هو ما يهم الناس، وإذا كانت أجهزته هيَ التي ارتكبت – بشكل مباشر – الآثام، فقد كان هو رئيس رؤساء هذه الأجهزة؛ فالآثام - إنْ اعتُبرت كذلك فعلًا - قد ارتكبت من داخل نظامه، أيْ من داخل حكمه. والحكم الفردي المطلق يتضمن بالضرورة فساد الأجهزة وتعسفها؛ بل إنَّ *الحكم الفردي هو نفسه قمة الفساد السياسي*. وليس من الضروري أنْ نبرهن على مدى علم أو جهل عبد الناصر كشخص بأعمال معينة، أو حتى بسياسة الدولة نفسها، المعادية لليسار وللتنظيمات الشعبية المستقلة والمتهاونة مع الفكر الرجعي..إلخ، ولكن الضروري هو أنْ نبرهن على أنَّ الناصرية، في وضعها لسياسات معينة وتطبيقها لهذه السياسات، إنما كانت تفعل شيئًا مرتبطًا على نحو ضروري بالظروف التي حكمت فيها البيروقراطية وطبيعة النخبة البيروقراطية نفسها، وليس بتطور فكر الزعيم أو بأيديولوجيا وُضعت مسبقًا أو بمبادئ ميتافيزيقية. وقد تحدثنا فيما سبق عن الارتباط الضروري بين الناصرية وسياسة حكمها العينية، وسوف نحلل هذا الارتباط نفسه بالنسبة لفكرتها عن نفسها. وسواء كان عبد الناصر قد فعل بنفسه أو لم يفعل، فقد فعل في الحقيقة كنظام مشخص، أو كنظام يحكم حكمًا مطلقًا، ولكن نيته لا تهمنا؛ فالأعمال لا تقاس بالنيات إلَّا عند الله وحده!

ونحن لا يهمنا إظهار سوءات أو حسنات عبد الناصر لأننا لا نتعامل مع التاريخ كصراع بين الخير والشر، وعبد الناصر بالنسبة لنا ليس سوى رأس النظام، والنظام هو ممارسة معينة وليس فكرة كامنة تطلق في الحجرات المغلقة. وقد مثَّل عبد الناصر – ولو بدون رغبته – دور زعيم البيروقراطية، ومهما كان يعتقد بأن ما يفعله هو الحق أو الخير أو حتى مصلحة الشعب. ومن المحتمل أنه كان يعتقد أنه يحقق الاشتراكية بمفهومه الخاص لها، ولكن مفاهيمه الحقيقية اتضحت في أفعاله، كما أنها لم تمثل بالضرورة كل ما يريده كشخص، لأنه كان يمثل كتلة متنوعة من البشر، وكان عليه إرضاء أطراف نخبته، والحفاظ على هذه النخبة نفسها بإرضاء أو تحييد كافة القوى الأخرى في المجتمع.

وباختصار، لم يكن عبد الناصر يختار وفقًا لميوله الشخصية، وإنما كان يختار وفقًا لمحصلة قوى متعارضة. وهذا لا ينفي فعله الخاص كفرد مبدع أيضًا، ولكنه كزعيم نخبة، كان فعله الخاص هو - في النهاية - فعل النخبة مشخصًا.

الفصل الثالث:

فلسفة الحكم:

والآن هل يمكن أنْ نتحدث عن فلسفة ناصرية؟

توصلنا حتى الآن إلى أنَّ الناصرية هيَ الفئة البيروقراطية التي حكمت مصر منذ انتصار انقلاب يوليو 1952، بمنطق حكمها وبنائه الخاصين، وسوف نرى فيما بعد أنَّ الناصرية هيَ أيضًا مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية..إلخ. والآن نكرر سؤالنا: هل تتضمن الناصرية فلسفة أيضًا؟

أعلنت حكومة الضباط عن وجودها للعالم بمبادئ ستة أصبحت شهيرة فيما بعد[139]، ثم قدم عبد الناصر كتاب "فلسفة الثورة" متحدثًا عن البطل الذي ينتظره الشرق وعن الدوائر الثلاث التي تقع فيها مصر حسب رؤيته: دائرة عربية، وأفريقية، وإسلامية، ثم جاء "الميثاق الوطني" عام 1962 ليقدم الناصرية أخيرًا كأفكار مبلورة، وتوالت عشرات النشرات والشروح لهذا الميثاق، وحمل لواء الفكرة الجديدة تنظيم هو "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي بدأ تحت اسم "هيئة التحرير" ثم تحول إلى "الاتحاد القومي" قبل أنْ يتخذ اسم "الاتحاد الاشتراكي". وقامت بجانبه منظمة الشباب، ثم تكون "التنظيم الطليعي" من أعلى وبشكل *سري*؛ كحزب ناصري حقيقي يحمل الناصرية كنظريته الخاصة.

وليس من السهل أنْ ننكر وجود نظرية ناصرية، فهذا الكم الكبير من المفاهيم الخاصة التي انتشرت بالفعل وطغت كثيرًا، حتى على الفكر الإسلامي وعلى

---

[139] هذه المبادئ هيَ:

1 - القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين.

2 - القضاء على الإقطاع.

3 - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

4 - إقامة عدالة اجتماعية.

5 - إقامة جيش وطني قوي.

6 - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

الميثاق، ص 5.

الماركسية نفسها في المنطقة العربية، هيَ بالتأكيد أفكار حقيقية؛ ويجب أنْ نعترف بذلك بغض النظر عن رؤيتنا وتحليلنا لهذه الأفكار، وحتى بغض النظر عن التزام النظام الناصري نفسه بكل هذه الأفكار.

ومثلما حدد الحكم المطلق نفسه، راح بنفس الطريقة يحدد فكرته عن نفسه، أيْ يضع نظرية أو أيديولوجيا تتضمن تحليل ماهيته.

وقد ظلت الأيديولوجيا الناصرية مجرد امتداد للحكم المطلق، أو بمعنى أصح متضمنة له، في طريقة إنتاجها ونشرها؛ بل وفي مضمونها ذاته. فمن الطبيعي أنْ يبرر النظام وجود نفسه، وكنظام شمولي كان يفرض الأيديولوجيا فرضًا، فتُدرَّس في المدارس والجامعات كحقائق مطلقة ويُمتحن فيها الطلاب، وتعلق لافتات بشعاراتها في الميادين، وتبثها وسائل الإعلام، كما خصصت معسكرات معينة لتلقين الشباب مبادئها، سُمِّيت معسكرات إعداد الكوادر.

وقد كانت الأفكار الناصرية من أقوى أسلحة النظام؛ بل أقواها على الإطلاق؛ إذ استُخدمت في تمجيد السياسات الإصلاحية بطريقة فعالة للغاية، وفي تبرير القمع؛ بل وتمجيده؛ وفي إظهار النظام الناصري في ثوب الثورة وطمس محتواه المحافظ، محققة له بذلك نفوذًا طاغيًا وسط الجماهير.

وسوف نتناول هنا الفكر الناصري في حد ذاته بالتحليل، كمجرد فكر، غاضين النظر مؤقتًا عن التطبيق[140]، ويهدف هذا الفصل المؤقت بين النظرية والتطبيق إلى تحليل النظرية نفسها. ورغم أنَّ التطبيق هو الاختبار الحقيقي للنظرية؛ يُعد تحليل الأخيرة في ذاتها خطة ضرورية منطقيًّا لفهم أوضح للنتائج. وهذا التسلسل في حالة الناصرية هو تسلسل منطقي أساسًا، فالنظرية لم تسبق الواقع أبدًا، وإنما تكونت من خلال "الممارسة والخطأ"، وتبلورت في النهاية في صورة وثائق، في الوقت الذي كان فيه "التطبيق" قد قطع شوطًا طويلًا. كذلك لا يمكن الاكتفاء بالقول بأن التطبيق قد سبق النظرية؛ فالتطبيق أو الممارسة هو نفسه تطبيق لنظرية ما، حتى لو كانت في مرحلة جنينية؛ فقد ظهرت الأفكار قبل السياسة ولكنها اكتملت بعدها. وقد سبق ورأينا أنَّ بذرة الفكر الناصري قد انبثقت مع الانقلاب نفسه أو حتى من قبله "المبادئ الستة" وراحت تنمو بسرعة مع حركة الأحداث.. لذلك يبدأ

---

[140] طُرحت فكرة أنَّ الناصرية قد تبنت الفلسفة الوضعية المنطقية. انظر مثلًا: أمير اسكندر، صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية، دار ابن خلدون، بيروت، ط ١، 1978، ص 40. والحقيقة أنَّ الناصرية قد التقت مع تلك الفلسفة في نزعتها التجريبية بشكل أساسي. ولكن الوضعية المنطقية لم تتحول إلى تيار فكري، وظل رجلها المخلص في مصر – زكي نجيب محمود – واحدًا وحيدًا. وربما أثارت كتابته قليلًا من الجدل في الخمسينات والستينات، ولكنه لم يستطع نشر فلسفته على نطاق واسع، وكان تأثيره الأكبر على تلاميذه تثقيفيًّا بالأساس، باعتباره من أكبر المتخصصين في الفلسفة في مصر، ولكنه لم يكن أبدًا فيلسوف النظام. وذلك أنَّ الناصرية لم تحتج إلى فلسفة – بالمعنى المفهوم – لمواجهة خصوصها، بدليل أنَّ الميثاق قد أذهل الكتلة الأساسية من اليسار الماركسي.

مدخلنا إلى دراسة السياسة الفعلية - كبداية - من دراسة الناصرية كفكر. ونحن نعتبر أنَّ أفكار الحكم الناصري، أو فلسفته، لحظة في سياسة الحكم نفسها، فليس لنا أنْ نتوقع من الحكم المطلق، البوليسي المعتمد على العصا والجزرة والديماجوجية الدعائية أنْ يقدم لنا نظرية خالصة لوجه الله؛ فالناتج الطبيعي أو المنطقي لهذا الحكم هو أنْ يصيغ أفكاره بطريقة تبرر حكمه البيروقراطي؛ والنظرية في هذه الحالة لابد أنْ تكون نظرية السلطة، نظرية رسمية تمامًا، معبرة عنها مباشرة؛ أيْ تكون تنظيرًا للحكم البونابرتي. وسوف نعتمد في تحليلنا على الوثيقة الأساسية؛ تلك النظرية التي أطلق عليها أصدقاء النظام في الستينات: النظرية الثورية: الميثاق. لقد وجدت النخبة الناصرية نفسها في البداية عاجزة عن مواجهة خصومها على الصعيد الأيديولوجي، وبلغ هذا الضعف ذروته مع اشتداد نفوذ هؤلاء الأعداء: الشيوعية والحركة القومية العربية في المنطقة بعد حرب 1956، مما حفزها بقوة إلى اصطناع بناء نظري. وكان عليها في ذلك أنْ تستخدم نفس المصطلحات واللهجة التي استخدمها الشيوعيون والقوميون، بل وأنْ تتبنى بقدر استطاعتها كثيرًا من منطلقاتهم وحججهم نفسها، دون أنْ تنسى أنْ تركز على ما اعتبرته واحدًا من أهم ميزاتها على الماركسية: الدين. وقد اقتصر استخدام الدين على الوقاية من انتشار الأفكار التقدمية على نطاق واسع ومن اندفاع جمهور المثقفين وراء اتساقها الكامل، ولذا لم تصل الناصرية إلى حد تبني الشريعة الإسلامية، بل اكتفت بتذكير الناس بأن الماركسية حرام!

وسوف نهتم هنا بإبراز المحتوى الحقيقي للأفكار الناصرية الأساسية، أو الأفكار الحقيقية للناصرية، بهدف التوصل لتشخيص عام لهذه الأفكار، تمهيدًا لاختبارها في الممارسة العملية؛ أيْ السياسة الناصرية.

****

يبدأ الميثاق بتقرير حاسم: إنَّ الثورة ضرورية للقضاء على القهر والتخلف، وأشياء أخرى كثيرة ولكن مجردة، ثم يحدد للثورة العربية أهدافًا ثلاثة: الحرية والاشتراكية والوحدة.

*** الحرية هيَ حرية الوطن والمواطن.**

*** والاشتراكية هيَ الكفاية (وسيلة) والعدل (غاية).**

*** وطريقة الوحدة العربية هو العمل السلمي والدعوة الجماهيرية، أما الطريق إلى تحقيق هذه الأهداف ككل فهو:**

الحرية تتحقق بالعنف ضد الاستعمار.

والاشتراكية تتحقق بطريقة سلمية وبدون *صراع طبقي*، بتذويب الفوارق بين الطبقات، حيث إنَّ هناك ظروفًا جديدة تواجهها التجارب الاشتراكية الحديثة، ممثلة في التوازن النووي وفي وجود قوى معنوية مثل الأمم المتحدة قادرة على صنع السلام الدولي. ولنفس الأسباب فإن زمن الوحدة على الطريقة الألمانية قد ولّى.

كما أنه *"لم يعد حتمًا على العمل الاشتراكي أنْ يلتزم التزامًا حرفيًّا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر*" (يعني قطعًا: الماركسية) ويرفض الميثاق وضع فكر الثورة العربية في *نظريات مغلقة* على حد تعبيره، ويقصد الماركسية أيضًا.

والكلام حتى الآن مجرد ويمكن أنْ يعني أشياء كثيرة ولكنه يأخذ في الاتضاح شيئًا فشيًا كما سنرى:

أولًا: <u>الحرية</u>:

أما عن حرية الوطن لدى الناصرية، فهيَ الاستقلال السياسي، أيْ حرية جهاز الدولة، وعدم سيطرة رأس المال الأجنبي على السلطة السياسية والاقتصادية.

وقد بلورت الناصرية فكرتها عن الاستقلال السياسي في شعاري: "الحياد الايجابي و عدم الانحياز"، و"نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا". وهيَ شعارات تعبر عن نزعة تجريبية ولا مبدئية، علاوة على أنها تعترف بالوضع الدولي كمعطى نهائي؛ فلم تطرح على نفسها مهمة إنشاء قوة عالمية جديدة (مثلا بإقامة تحالفات كانت ممكنة في وقتها) في مواجهة القوى العالمية القائمة بالفعل. وهو موقف يختلف عن موقف الصين مثلًا التي تبنت شعار عدم الانحياز في سياق الخروج من الهيمنة السوفيتية فحسب، بينما هيَ قررت منذ انتصار ثورتها خلق مركز دولي جديد في الصين. ولذلك لم توقع – مثلًا – على اتفاق حظر انتشار الأسلحة النووية الذي وقعت عليه مصر الناصرية. والمقارنة بين الكتاب الأحمر والميثاق مفيدة للغاية؛ فالروح مختلفة تمامًا.

أما حرية المواطن فتفهمها الناصرية بشكل خاص: فالميثاق يوجّه انتقادات هامة لديمقراطية ما قبل 1952: " *كان تصويت الفلاح إجباريًّا، شراء الأصوات، التزوير، التأمين النقدي الباهظ لمرشحي البرلمان، ضياع حرية الصحافة*". وهو مع ذلك نقد غير جذري، فلم ينتقد سوى مسائل جزئية ولم ينتقد الليبرالية كمبدأ ونظام، مع أنَّ الميثاق يحاول أنْ يبدو جذريًّا فيقول: "*إنَّ حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات*" ثم يضيف ص 35: "*إنَّ الديموقراطية هيَ توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه*". وحتى الآن يتقدم الميثاق؛ فيبدو أنه ينتقد سيطرة رجال الأعمال وملاك الأراضي على السلطة، معتبرًا ذلك هو جوهر ديموقراطية ما قبل 1952. ثم يستخلص نتيجة هيَ " *إنَّ الديمقراطية السياسية لا يمكن أنْ تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات*" (ص

40)، معتبرًا أنَّ الاشتراكية هيَ المدخل الوحيد للديموقراطية الحقيقية، حيث لا تسيطر طبقة من الطبقات ولا يوجد صراع طبقي، وهو يحدد ثلاث ضمانات لحرية المواطن: فـ "المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلَّا إذا توفرت له ضمانات ثلاث:

- أنْ يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.

- أنْ تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.

- أنْ يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته".

ثم يتكلم عن *تحالف قوى الشعب العاملة*: خمس قوى تشمل الجنود، ويقصد بهم العسكريين عمومًا، والرأسمالية الوطنية كما يسميها. ويواصل وضع عدة ضمانات لانطلاق هذه القوى الخمسة:

1 - أنْ يكون للعمال والفلاحين 50% من مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية.

2 - يجب أنْ تتأكد سلطة المجالس الشعبية باستمرار فوق سلطة جهاز الدولة.

3 - إنشاء جهاز سياسي جديد داخل الاتحاد الاشتراكي لتجنيد العناصر الصالحة للقيادة.

4 - جماعية القيادة؛ لم يحدد صورتها.

5 - ملكية الشعب للصحافة، في صورة ملكية "الاتحاد القومي".

كما يرى أنَّ استبعاد الرجعية يعطي أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة، وأنْ النقد والنقد الذاتي هو من أهم ضمانات الحرية. ويدعو إلى قيام التنظيمات الشعبية، أيْ - كما يقول - النقابات والتعاونيات بدور مؤثر في التمكين في الديموقراطية السلمية. وبمناسبة هذه "الديموقراطية الجديدة" يدعو إلى تغيير اللوائح الحكومية والقوانين لتلائم العلاقات الاجتماعية الجديدة (ص 43). وبعد ذلك يطالب الميثاق بحق العمل والتعليم والعلاج للمواطن، وبمساواة المرأة بالرجل، وحرية العقيدة الدينية.. ولنتابعه:

***"حرية الكلمة هيَ المقدمة الأولى للديمقراطية وسيادة القانون هيَ الضمان الأخير لها"* (ص 80).**

***"إنَّ وسيلة الديموقراطية أنْ تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية"* (ص 83).**

ولكن الميثاق لم ينس أنْ يذكر *"إنَّ الحرية الاجتماعية هيَ المدخل الوحيد للحرية السياسية"* (ص 79) وأنَّ تحقيق هذه الحريات لا يتم بين يوم وليلة.

هذا هو مفهوم الناصرية وبرنامجها لتحقيق حرية المواطن. وهو البرنامج الذي أيدته غالبية اليسار خلال الستينات بكل حماس، باستثناء قلة؛ فهذا فؤاد مرسي على سبيل المثال يقول: *"إنَّ مبدأ الـ 50% هو أخطر مبدأ ديموقراطي أقرته التجربة الناصرية"* [141].

يحتوي المفهوم الناصري للحرية السياسية على معانيَ مجردة وأخرى عينية، كما يحتوي على عدد من التناقضات المنطقية؛ فإذا اعتبر الميثاق أنَّ الديموقراطية هيَ وضع السلطة كلها في يد الشعب فكان عليه أنْ يستنتج شيئا هامًّا؛ فالدولة نفسها هيَ جهاز السلطة، ولكيْ تتحقق سلطة الشعب فينبغي أنْ يكون جهاز الدولة نفسه دولة شعبية. وإذا كان الميثاق قد انتقد ديموقراطية ما قبل 1952 على أساس أنها ديموقراطية الطبقة المالكة، فقد كان ينبغي أنْ يستنبط من ذلك ضرورة تحطيم جهاز دولة هذه الطبقة؛ والحقيقة أنَّ مسألة السلطة، أيْ مسألة جهاز الدولة، هيَ المسألة الجوهرية في كل ثورة؛ فإذا كان الميثاق يتحدث عن ثورة اشتراكية فينبغي أنْ يكون جهاز الدولة مختلفًا كل الاختلاف عن جهاز دولة ملاك الأراضي ورجال الأعمال. وإذا كانت ديموقراطية الملاك هيَ لهم فقط؛ فتكون ديموقراطية الشعب هيَ لـه فقط أيضًا، كما قال الميثاق نفسه. ولذلك ينبغي أنْ تكون هناك – كشرط أولي للاشتراكية – دولة شعبية، أيْ دولة مجالس شعبية. والميثاق نفسه يعود ليخدعنا بمجالسه الشعبية المزعومة:

فأولًا: يقصد بها المجالس المحلية التي أقيمت ولا زالت قائمة بالفعل، ولم يخرج في وصفه لها عن ذلك، وهيَ تتمتع بسلطات محدودة للغاية وليس لها أيُّ سلطة سياسية.

ثانيًا: يميز بينها وبين أجهزة الدولة على أساس أنَّ المجالس الشعبية في مفهومه ليست هيَ أجهزة الدولة الشعبية.

ثالثًا: لم يقرر أنَّ لهذه المجالس سلطة انتخاب البرلمان أو الإشراف على كافة مرافق البلاد أو أيَّ علاقة بشئون الجيش والبوليس والقضاء، أو علاقة بانتخاب كبار الموظفين، ولا تنفي وجود الهيكل البيروقراطي للدولة ولا تحل محله. إنها إذن مرفق جديد من مرافق الدولة وليست سلطة.

كما أنَّ مفهوم الميثاق عن الشعب هو مفهوم مُضَلَّل؛ فهو يضع الجنود ضمن قوى الشعب العاملة، قاصدًا طبعًا الجيش بأسره، أيْ الضباط أيضًا، دون أنْ يقر ضرورة تغيير المؤسسة العسكرية الموجودة بالفعل، أيْ لم يحدد موقفًا معاديًا لها، وهيَ مؤسسة محافظة ومحترفة ومنفصلة؛ بل ومتعالية على الشعب؛ فلم يتحدث عن مقرطة الجيش وتغيير لوائحه ونظامه ككل وإنشاء مجالس للجنود وإشراكه في

---

[141] "الطليعة"، يوليو 1965.

العمل السياسي؛ أيْ باختصار هدم الجيش وإعادة بنائه على أسس شعبية. ويضيف أيضًا المثقفين عمومًا، ثم يُتدارك الأمر بعد ذلك في وثائق أخرى فيضاف "الثوريين"، قاصدًا بهم المثقفين الرسميين.

كما يضيف الرأسمالية الوطنية، والميثاق يقر بوجود رأسمالية غير مستغِلة، دون أنْ يحدد معنى الاستغلال. فالخداع الناصري يصل هنا إلى درجة خلط الطبقات الأدنى بالرأسمالية تحت شعار تحالف قوى الشعب العاملة. وكان هذا الابتكار يهدف كما هو واضح من سياق التحليل إلى سحب البساط من تحت شعار ديكتاتورية البروليتارية. وتكتمل الصورة بفكرة الـ 50% على الأقل عمال وفلاحين التي تحتوي على نوعين من التزييف:

أولًا: منطق الفكرة نفسه منطق مزيف، ديماجوجي، أيْ لا منطق على الإطلاق. فوجود 50%، ولو على الأقل، عمال وفلاحين في المجالس السياسية والمحلية لا يكون مفيدًا لهم أبدًا إلَّا إذا كانت لهذه المجالس نفسها سلطة فعلية، وهذا ما لم يقره الميثاق. كما أنَّ وجود تلك النسبة لا يعني أنَّ العمال والفلاحين يسيطرون على السلطة. فليس من الضروري أنْ يمثل العمال عامل مثلهم؛ فالأمر الأهم هو أنْ ينتخبوا أيَّ شخص *ليقرروا هم* أنه يمثلهم، وهذا يشترط حرية الترشيح والانتخاب وهو ما لم يوفره الحكم الناصري ولم يقرره الميثاق. كذلك لا تعد فكرة الـ 50% حتى مُنصفة من الناحية الشكلية للعمال والفلاحين، لأن عددهم يفوق بالطبع هذه النسبة في المجتمع؛ ففي الفترة التي وضع فيها الميثاق كانت نسبتهم الكلية – نقصد نسبة العمال الحقيقيين والفلاحين الفقراء – في قوة العمل أكثر من 75%.

ثانيًا: لم يذكر تعريف العامل والفلاح في الميثاق، ولكنه جاء في وثائق أخرى. وهو ينص على الآتي: *العامل كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية*. ويدخل في حكم هذه الفئة الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ولا يستخدمون الغير، ويخرج من هذا المجال مديرو الشركات والمؤسسات ومديرو الإدارات ومن في حكمهم، وكذلك المفوضون وأعضاء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات عدا المنتخبين منهم عن العمال والموظفين[142]. والملاحظ أنه كان يسمح بدخول النقابات العمالية لكل من كان دخله الأساسي أجر، باستثناء المديرين، وبذلك انضم الموظفون للطبقة العاملة. والفلاح هو *"من يقيم بالقرية ويشتغل بالزراعة ويتخذ منها مصدر رزقه، ويحوز هو وأسرته 25 فدانًا فأقل ولم تسر عليه قوانين الإصلاح الزراعي ولا يمارس وظيفة عامة"* [143]. وقد تقرر بعد مظاهرات فبراير 1968 تخفيض الحد الأقصى من 25 إلى 10 أفدنة بقرار من عبد الناصر، وإدخال تغيير شكلي على تعريف العامل. وقد تملص عبد الناصر في خطاباته العديدة أثناء مناقشة

---

[142] لطفي الخولي، "الطليعة"، عدد مايو 1966.

[143] كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دار ابن خلدون، بيروت، مايو 1980.

تعريف الفلاح والعامل من اقتراح تعريفهما بنفسه، قائلًا إنه لا يريد أنْ يقحم نفسه ويفرض شيئًا من عنده.

ورغم تأكيده عشرات المرات على أهمية حرية الفرد؛ إلَّا أنه لم يقدم أبدًا أيَّ صيغة تتضمن آليات ممارسة هذه الحرية؛ مثل حق الإضراب، وحرية التظاهر، والنشر، والخطابة، واستقلال الجمعيات الأهلية..إلخ؛ بل هاجم باستمرار الليبرالية تحت مسمى "الديموقراطية المزيفة"، رافضًا الصراع الطبقي رفضًا مطلقًا. واذا افترضنا أنَّ الديموقراطية الاجتماعية ضرورية لتحقيق الحرية الحقيقية فأين هو الحد الأدنى لحرية المواطن الموجود بالفعل في المجتمع الطبقي؟ وهل يتصور المرء شكلًا للديموقراطية لا يعطي للمواطن الحقوق السياسية المتعارف عليها في النظم الليبرالية؟ وأين هيَ حرية المواطن الذي يريد أنْ ينتقد رئيس الدولة أو يرفض الاشتراكية والحزب الواحد..إلخ؟ أو له على الأقل اقتراحات أخرى.

ويبدو الميثاق ماديًّا جدًّا حين يرى أنَّ الديمقراطية الاجتماعية؛ أيْ الاشتراكية، هيَ المدخل الوحيد للحرية السياسية.. وينطوي هذا المنطق على فكرة مؤداها أنَّ بناء الاشتراكية لا يتم بواسطة سلطة الشعب المباشرة، طالما أنَّ الأخيرة تتحقق بعد تطبيق الاشتراكية.. اذن من يطبق الاشتراكية؟!

ومن الملاحظ أنَّ المسألة التي بذل فيها الميثاق أقصى ما يمكن هيَ تلك المتعلقة بقضية الديمقراطية، أيْ مسألة السلطة في التحليل الأخير، وهيَ قدس الأقداس للنظام الناصري.

لننتقل الآن نقلة أخرى داخل مفهوم الحرية الناصري؛ إلى داخل التنظيم السياسي:

كان التنظيم السياسي يمثل - حسب الدعاية الناصرية - تحالف قوى الشعب العاملة، وقد ظلت لجنته المركزية تشكل بالتعيين حتى عام 1968، وقد أنشئ ليحل محل الأحزاب. ومن خلاله سيطرت الدولة على الصحف منذ 1960، لأنه امتلكها، وعلى ترشيح أعضاء البرلمان ومجالس إدارات الشركات منذ عام 1964، ومارس التنظيم وظائف أخرى من هذا النوع. يضاف إلى ذلك أنه كان أحد المسارات القانونية للنهب البيروقراطي كما سنرى فيما بعد. ولنلاحظ أنَّ *العضوية فيه كانت جماعية وإجبارية* لفئات عديدة؛ خاصة العمال. وقد اعترف عبد الناصر نفسه بفشل تنظيمه في القيام بمهمته الأساسية: الدعاية للسلطة:

" نحن ينقصنا داخل الاتحاد الاشتراكي العناصر الحركية المخلصة"*[144]، *" الاتحاد الاشتراكي حتى الآن (1964) هو تنظيم على الورق"*[145]، *" أنا اعتبر أنه

---

[144] رفعت السعيد، أوراق ناصرية في ملف سري للغاية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص 38.

[145] نفسه، ص 21.

***لا يوجد اتحاد اشتراكي حتى الآن"* (1965)[146]، "*كنا نعتمد في الاثنتي عشرة سنة الماضية في العمل الاشتراكي والعمل الوطني على الجهد الإداري*"[147].**

واضطرت السلطة إلى إدخال نظام التفرغ منذ عام 1965 لضمان قيام الأعضاء بواجبهم. وقد صرَّح بذلك علي صبري في حديث مع مجلة "الطليعة"[148]: " *إنَّ أهمية التفرغ لا ترجع إلى توفير كمية من الوقت الذي يستطيع الفرد أنْ يعطيه للاتحاد الاشتراكي، ولكنها ترجع أساسًا إلى ضمان ولاء هذا الفرد للاتحاد، لا لأيِّ جهة أخرى"*. ثم لجأ عبد الناصر أخيرًا إلى تكوين تنظيم *سري* ليكون حزبًا للنظام، *ولم يضم هذا التنظيم أيًّا من* أعضاء "مجلس قيادة الثورة" غيره، واستخدمه عبد الناصر في مد نفوذه داخل الجيش عن طريق أعضائه من العسكريين، وأشرك فيه نحو عشرين من الشيوعيين، إلَّا أنه منعهم من الاتصال بالجيش[149]. وقد كانت العضوية إجبارية في هذا التنظيم أيضًا!

وغنى عن القول أنَّ الاتحاد الاشتراكي لم يكن يحكم، وإنما كان أحد ملحقات رئاسة الجمهورية قانونيًّا وفعليًّا، وأنه لم يكن يقود الجماهير وإنما كان مبغوضًا ومحتقرًا من قبلها إلى أقصى حد، رغم عضويتها الإجبارية فيه، كما فشل في إنجاز أهم المهام الموكولة إليه، وهيَ الدعاية لنفسه باستخدام الأفكار الناصرية، بحيث يجعل من نفسه في نظر الجماهير بديلًا مقبولًا للأحزاب القديمة والمنظمات الثورية والأشكال الجماهيرية المستقلة التي حلها النظام.

في الحقيقة يقتصر المفهوم الناصري عن الحرية، سواء حرية الوطن أو المواطن، على حرية جهاز الدولة فحسب؛ حريتها أمام الدول الأخرى وحريتها المطلقة أمام الشعب، وهو يخلط بين الدولة والشعب، رافضًا حق المواطن في الاحتجاج بكافة الأشكال كشرطٍ جوهريٍ لتحقيق الحرية. بل ويعتبر أنَّ كل ما كان يحدث إنما يتم بواسطة الشعب ولكن من خلال أداته؛ وهو الجيش والدولة وأن كل ما يُتخذ من قرارات وسياسات إنما يتم بوحيٍ من الجماهير وكمجرد استجابة من حكومة الضباط. بل إنَّ انقلاب يوليو نفسه لم يكن إلَّا ثورة شعبية قام بها الجيش كأداة في يد الشعب الذي يقود ويعلِّم القادة أنفسهم؛ فالشعب هو القائد وهو المعلم!

ورغم كل تناقضات الفكر الناصري وجدت الأفكار الديماجوجيّة رواجًا عن طريق وسائل الإعلام وخطب عبد الناصر نفسه؛ بل استطاع النظام أنْ يجتذب آلاف الشباب المتحمس الذي صدق شعارات زعيمه البراقة، وبالتالي أصبح يشكل ضغطًا عليه،

---

[146] نفسه، ص 32.

[147] نفس الموضع.

[148] عدد ديسمبر 1965.

[149] عبد الله إمام، مذبحة القضاء، ص 114، نص لهيئة مفوضي الدولة في المحكمة الإدارية العليا.

فأصبح وضع الشباب الناصري يشبه وضع الطليعة الوفدية تجاه قيادة الوفد، وبدأ هذا الشباب ينضج في عامي 1965 و 1966، أيْ في مرحلة تفكك النظام.

ثانيًا: <u>الاشتراكية</u>:

الاشتراكية وفقًا للميثاق هيَ طريق الحرية الاجتماعية الذي يتكلم عن حرية لقمة الخبز، التي يقصد بها التحرر من سيطرة رأس المال. ولنتابع: *"إنَّ الاشتراكية العلمية هيَ الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم"* (ص 51). ولكن العلمية ليست أبدًا منهجًا للتقدم، وإنما هيَ أطلقت على الاشتراكية من قبل؛ ويُقصد بها أنَّ الاشتراكية هيَ ضرورة، أو حتمية تاريخية، تفرضها قوانين التاريخ. أما الناصرية فتستخدم مفاهيم معروفة بمعانٍ مغايرة، وكان ينقصها أنْ تسمي نفسها ماركسية لتصل المغالطة إلى أقصى مدى. ونلاحظ هنا أنَّ الميثاق قد عكس العلاقة بين الاشتراكية والتقدم؛ فالتقدم ليس نتاجًا للاشتراكية، ولكنه – على العكس – شرط لها كما ذهب الاشتراكيون العظام، وعكسما ذهب الميثاق؛ ففكرة الاشتراكية تفترض تحقق تقدم بعيد المدى لقوى الإنتاج. وحتى لا يختلط الأمر على أحد، فسّر عبد الناصر مفهومه الخاص عن الاشتراكية على نحو صريح: *"إنَّ اشتراكيتنا علمية.. قايمة على العلم وليست قايمة على الفوضي.. مهواش أبدًا اشتراكية مادية.. مقلناش إنَّ احنا اشتراكية مادية.. ومقلناش إنَّ احنا اشتراكية ماركسية ومقلناش إنَّ احنا خرجنا على الدين.. بل قلنا إنَّ الدين بتاعنا دين اشتراكي"*. اذن الاشتراكية العلمية هيَ القايمة على العلم. ولكن أيُّ علم بالضبط؟ لم يحدد إذا ما كان يقصد العلم بالمعنى العام للكلمة؛ أيْ ما يُسمى لدى الاشتراكيين بالمنهج العلمي، أم العلوم الفيزيقية. ولكن إعلان تمسكه بالدين في مواجهة الماركسية يعني شيئًا واحدًا؛ نفي الأساس النظري للاشتراكية كما حدده الماركسيون، وبالتالي اعتبار الاشتراكية العلمية هيَ مجرد وسيلة؛ صيغة للتنمية؛ إنها الاشتراكية وقد أصبحت مجرد عقار أو وصفة. وعلى أيِّ حال أوضح الزعيم أنَّ الاشتراكية في عرفه نوعان: مادية ودينية؛ يقصد بالضبط ماركسية وناصرية. ورغم استخدام مفهوم الحتمية التاريخية في وثائق ناصرية كثيرة، لم يكن المقصود بها سوى أنها اختيار ضروري للتنمية وليست حتمية بمعنى أنْ تفرضها قوانين التاريخ.

الاشتراكية قبل استخدام الاسم لأغراض أيديولوجية أو سياسية هيَ شيء واضح ومفهوم تمامًا؛ نظام اجتماعي مساواتي. وقد تعلقت إضافة ماركس فقط بالطريق إلى الاشتراكية، لا بالاشتراكية نفسها؛ إذ زعم اكتشاف ضرورتها التاريخية التي تتحقق بواسطة ثورة البروليتاريا كما رأى. وتلك الإضافة، هيَ التي عمدت الناصرية باستمرار إلى نفيها بشعار الطريق العربي إلى الاشتراكية، مقصودًا به بالتحديد نفي ضرورة الدولة العمالية لإقامة الاشتراكية. وتشكل هذه الإضافة المعنى الماركسي للمادية؛ فالاشتراكية - وفقًا لذلك - لا تصنعها إرادة الزعماء وإنما تصنعها الجماهير

العريضة عند درجة عالية من تقدم قوى الإنتاج. وهيَ نظام اجتماعي – اقتصادي، ولا يمكن تقسيمها إلى اشتراكية دينية وأخرى لا دينية[150].

وتستلزم الاشتراكية الدينية للميثاق الناصري بالطبع عددًا من الشروط:

1 - سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج (ص 53): *"إنَّ سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغي الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي"* وإنما يتم ذلك عن طريق:

- خلق قطاع عام قادر.

- وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال.

وذلك أنَّ الميثاق يميز بين نوعين من الملكية الخاصة: مستغِلة وغير مستغِلة. ولكن مغزى فكرته لا يكتمل إلَّا إذا تذكرنا أنَّ هناك رأسمالية غير مستغلة أيضًا، كما أتى في كثير من وثائق الناصرية وُخطب زعيمها، وأنَّ مفهوم الشعب يتضمن الرأسمالية الوطنية.

وهكذا *بيبو* أنَّ اشتراكية الميثاق تشبه الاشتراكية الديمقراطية؛ اشتراكية الدولية الاشتراكية ولكن بدون ديموقراطيتها.

ويقال إنه في إحدى المناسبات حسم عبد الناصر الجدل الدائر وسط النخبة الناصرية عن نوع الاشتراكية المطلوب قائلًا إنَّ الاشتراكية واحدة، ولكن هناك طريق عربي إلى الاشتراكية. ولكن الميثاق يرد على من يصدق ذلك: *"إنَّ التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض"* (ص 63)، ويفسر ذلك تفسيرًا ديماجوجيًّا؛ بـ*"قدرة الفلاح المصري على العمل الخلاق"*، ثم يتكلم عن التعاون الزراعي دونما إشارة إلى ما إذا كان التعاون المطلوب إنتاجيًّا أم تسويقيًّا. وهنا يتضح أنَّ الطريق العربي المزعوم إلى الاشتراكية الواحدة ليس مجرد طريق؛ بل هو نظام اقتصادي – اجتماعي محدد يؤمن بأشياء ويرفض غيرها، والأهم من ذلك أنه قد اتضح الآن بكل جلاء أنَّ الاشتراكية التي يعرضها عبد الناصر تختلف عن تلك التي يعرفها فوريه أو أوين أو ماركس.. إنها "عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان"، وهذا الأمر تتضمنه الاشتراكية بالطبع، ولكن فلنلاحظ أنَّ الناصرية قد أشارت إلى أنَّ هناك رأسمالية غير مستغِلة، بحيث يصير الاستغلال مفهومًا غامضًا أو نسبيًّا. وليس هناك ما هو أطرف من المبرر الديماجوجي لإبقاء الملكية الخاصة

---

[150] لم تبتكر الناصرية شيئا فريدًا في هذا المجال، فقد سبقتها وتفوقت عليها نظريًّا كافة حكومات الدول الاشتراكية وتفوَّق على عبد الناصر قادة اشتراكيين كبار مثل لينين وتروتسكي وستالين الذين تحدثوا عن ضرورة الإكراه لبناء الاشتراكية واهمية الطاعة العمياء للحزب من ِقبل العمال وعن إمكانية بدء إقامتها في بلد متأخر..إلخ. انظر في ذلك أعمال لينين الأخيرة وكتاب "الإرهاب والشيوعية" لتروتسكي.

الأبدية للأرض: قدرة الفلاح المصري.. إلخ، هكذا دون أيِّ إشارة إلى شعار "الأرض لمن يفلحها" وهو شعار بورجوازي، حتى في إطار الملكية الفردية للأرض.

2 - في التجارة الداخلية: يستهدف الميثاق تحقيق سيطرة الدولة على 25% من التجارة الداخلية خلال عشر سنوات، أيْ حتى عام 1970. ويحذر من أنَّ التجارة الداخلية يجب أنْ تكون – بتعبيره - بغير استغلال وبربح معقول (ص 57). وبما أنَّ الاشتراكية الدينية لا تشترط القضاء على الملكية الخاصة، يكون تأميم التجارة غير وارد. ولكن الميثاق يصر على سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، دون ذكر أيِّ مبرر للتباين بين الموقفين. والمفهوم أنَّ التجارة في البلدان المتخلفة هيَ التي تتحكم – بشكل غير مباشر - في الصناعة وفي قطاعات الإنتاج عمومًا. والمبرر الحقيقي كما نراه هو أنَّ الناصرية كانت عاجزة بالفعل عن تأميم التجارة والمقاولات. وأحيانًا ما كان عبد الناصر يبدي تحفظًا على أيِّ محاولة للمواجهة مع التجار.

3 - يجب حل الصراع الطبقي سلميًّا في إطار الوحدة الوطنية: فيتحدث الميثاق (ص 73) عن الصراع السلمي بين الطبقات، كما يدعو إلى تذويب الفوارق بين الطبقات، دون تحديد لمدى هذا التذويب، فهل يصل – مثلًا – إلى إلغاء الطبقات تمامًا؟ ومن الواضح أنَّ هذا ليس هو الهدف المنشود. ويتضمن مفهوم الصراع السلمي بين الطبقات على نحو صريح مصادرة حق الإضراب والتظاهر؛ حق الشعب في ممارسة العنف ضد مستثمريه الذين يملكون أجهزة القمع التي صادرتها الناصرية واستخدمتها بالنيابة، ولم يطالب الميثاق بهدمها.

كل شيء إلَّا الماركسية؛ هذه هيَ القضية.. وهو ما يلاحظه غالي شكري دون أنْ يستنتج منه شيئًا ذا أهمية. وهو يلاحظ أيضًا أنَّ عبد الناصر كان يهاجم اليسار فكريًّا دون أنْ يفعل نفس الشيء مع اليمين.. ولكنه لا يرى في هذا سوى مجرد "مثلب"[151].

وهناك نقطة أخرى تستحق التعليق. فالاشتراكية الناصرية ليست أممية وليست حتى عربية، رغم إعلان الناصرية أنَّ العرب أمة واحدة؛ بل قطرية الطابع؛ تسبق الوحدة العربية من حيث الأولوية كما سنرى بعد قليل. وهنا بزت الناصرية الستالينية؛ فـ "الاشتراكية في بلد واحد" صارت الاشتراكية في قطر واحد رغم تسميتها أحيانًا بالاشتراكية العربية.

---

[151] المرجع السابق، ص 21.

وبشكل عام، من الواضح أنَّ دعوة الميثاق إلى الاشتراكية في عام 1962 كانت بغرض وصف وتبرير الوضع القائم فعلًا في ذلك الوقت، ومحاولة إبراز وجه اشتراكي للمجتمع، ولمواجهة الماركسية، وليس لوضع مشروع اشتراكي.

ثالثًا: <u>الوحدة</u>:

يرتبط مفهوم الناصرية عن الوحدة العربية ارتباطًا وثيقًا بمفهومي الحرية والاشتراكية، فالوحدة تتويج لهما، وبالتالي يكون المطلوب هو وحدة في دولة ناصرية، على أساس اشتراكيتها التي تتضمن قبول الرأسمالية الوطنية والملكية الخاصة للأرض والتجارة الداخلية. ومثلما أصرت الناصرية على الانتقال السلمي إلى الاشتراكية، أصرت بشكل أوضح على أنَّ تحقيق الوحدة يتم فقط بالطرق السلمية؛ *"فالقسر بأيّ وسيلة عمل مضاد للوحدة"*. ولكن الميثاق لم يحدد لنا قسر مَن؛ الشعوب أم الحكومات القطرية؟ ويتمادى الميثاق بعد ذلك قائلًا: إنه أيضًا عمل غير أخلاقي وخطر على الوحدة الوطنية. ومع ذلك لم تستبعد العنف ضد الرأسمالية، ولكن هذا العنف لم يفسر بالضبط: كيف يمارس وما هيَ أشكاله؛ هل هيَ الثورة الدامية والحرب الأهلية كما تذهب اللينينية، أم عنف أجهزة الأمن الناصرية. ثم يوضح موقفه من الحكومات القطرية: فالجامعة العربية جامعة حكومات، ولذلك فهيَ تستطيع أنْ تحقق خطوات فقط على طريق الوحدة ولذلك لابد من تأييدها؛ أيْ أنَّ دولة الوحدة لا تتحقق على يد قوى الشعب العاملة فقط؛ بل ويشارك في تحقيقها أيضًا الرأسمالية "غير الوطنية" والمشايخ، أيْ الحكومات المشتركة في الجامعة العربية. بل هو يعتبر أنَّ العرب متحدين فعلًا بشكل وبدرجة ما: " *وإنَّ الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية، ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية، إنَّ مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة"*.

ومن الواضح أنَّ شعار الوحدة العربية يرتكز على اعتقاد الناصرية بوجود أمة عربية واحدة، وهيَ لم تقدم أفكارًا خاصة بهذا الصدد، مكتفيةً بتكرار أفكار بعض التيارات القومية.

الوحدة العربية – وفقًا للناصرية - ينبغي أنْ تتم في إطار اشتراكية مضادة للاشتراكية الماركسية، كما يسميها عبد الناصر؛ وبالتالي ينبغي أنْ تتم الوحدة في إطار مضاد للحركات الثورية الراديكالية، ولفكرة ديكتاتورية البروليتاريا، وبهذا تتحقق الوحدة على حساب الحركة الشيوعية، لصالح فكرة دولة بوليسية كبيرة على الطراز الناصري.

فالدعوة السلمية تنتهي بحكم بوليسي. بينما كان الحكم البوليسي عاملًا هامًّا في فشل محاولات الوحدة الناصرية، وقد ظهر الفشل أولًا في السودان، حيث رفض الشعب السوداني في النهاية الوحدة الناصرية، لأنه كان يتمتع في ظل طبقته

المسيطرة القطرية بقسط أوفر من الحرية، ثم في سوريا لعوامل منها رفض الشعب السوري للنظام البوليسي الناصري.

كذلك فشروط الوحدة الناصرية تتضمن – أو هيَ في حقيقتها – نفيٌ لفكرة الوحدة نفسها؛ فهيَ وحدة "لقوى الشعب العاملة" التي لا تقبل موضوعيًّا أنْ تتحد على صعيد الأمة، وهيَ تستبعد وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الوحدة؛ العنف ضد الطبقات المسيطرة، والذي قد يكون ضروريًّا أحيانًا؛ هذا اذا كان المشروع جادًّا حقًّا.

كذلك يعلن الميثاق ضرورة تأييد الجامعة العربية على أساس أنَّ الحكومات العربية التي يقسمها الخطاب الناصري إلى حكومات عميلة ورجعية وتقدمية، تستطيع أنْ تدفع بمسألة الوحدة إلى الإمام. فإذا تذكرنا أنَّ "أيَّ عنف هو ضد الوحدة". تكتمل الصورة: أيْ لا وحدة على الإطلاق.

يمكننا الآن استنتاج أنَّ فكرة الوحدة العربية لم تكن حسب الأفكار الناصرية موضوعًا ملحًا، ولم توضع حتى نظريًّا على جدول الأعمال في المدى المباشر. كما أنَّ تحقيقها كان مشروطًا بعوامل شتى تعيق تحقيق هذه الفكرة تمامًا، منها نبذه أيَّ عنف؛ بل والتعاون مع الأنظمة العربية الرافضة، بل والمعادية للوحدة أصلًا.

وقد زعم الميثاق أنَّ العصر يشهد "تغيرات عالمية تنفي قيام الوحدة على الطريقة الألمانية والإيطالية"، بينما كان الفيتناميون يحققون ذلك بنفس الطريقة تقريبًا، ونجحوا نهائيًّا في ذلك عام 1975. والشيء نفسه ينطبق على الصراع الطبقي؛ ففي عام 1962 كان الميثاق يتكلم عن متغيرات عالمية بينما كان كاسترو يقود الثورة المسلحة في كوبا ويعلن تصفية الطبقة المسيطرة. ثم أتت الثورة المسلحة في الجنوب العربي في 1963 - 1967، وأنجولا وموزمبيق وكمبوديا ولاوس..

****

الميثاق – كما نستنتج من تحليلنا السابق – والناصرية عمومًا كأفكار، عبارة عن خليط مشوش من المادية والمثالية؛ من البراجماتية والديماجوجيا؛ ذات منهج انتقائي، أيْ بدون منهج حقيقي، أو منهج اللامنهج؛ محايد من الناحية العقائدية ولا منحاز من الناحية السياسية.

وإذا أردنا إيجاز محتوى الأفكار الناصرية لوجدنا أنها تتضمن الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسي المباشر، ومصادرة المجتمع المدني لصالح الدولة، ومد نفوذ مصر إلى الوطن العربي بالقدر الذي يحافظ على هيبة الدولة في الداخل دونما تورط في مشاريع حقيقية للوحدة العربية، واستغلال التناقضات الدولية والمحلية لتدعيم

النظام السياسي، وترميم النظام الاجتماعي بما يمكّن الدولة من مصادرة الصراع الطبقي. وجوهر هذه الأفكار جميعًا هو تحقيق سيادة الدولة على المجتمع المدني.

وقد طرحت الناصرية محتوى أفكارها منذ بداية انقلابها، فهيَ تنسجم تمامًا مع مطالب النخبة الجديدة المتعطشة إلى السلطة وما يترتب على ذلك من تحقيق لمصالحها. ولكن *شكل* هذه الأفكار قد تغير أكثر من مرة، وحتى بعد وضع الميثاق صدرت وثائق أخرى تتضمن تغييرًا في صورة الفكر الناصري، أيْ في الشعارات دون المحتوى العميق.

وقد اكتفينا هنا بتحليل محتوى هذه الأفكار، وسوف نترك تحليل الشعارات المناقضة للمحتوى إلى مرحلة لاحقة، حين نتناول السياسات الفعلية للنظام.

لقد عبرت الأفكار الناصرية عن منطق الحكم الناصري، ونقصد منطقه الموضوعي؛ بمعنى أنَّ البداية كانت هيَ الانقلاب، والذي مع قيامه ظهرت النخبة الناصرية وفقًا لمنطق الوقائع آنذاك، وقد أعلنت هيَ عن محتوى أفكارها مع تفاعلها بنقاطها الست مع الأوضاع الفعلية.

****

<u>موقف الحركة الشيوعية من الأفكار الناصرية</u>:

بالرغم من وجود تيارات سياسية أخرى بخلاف التيارات اليسارية إبان العهد الناصري؛ إلَّا أنَّ اليسار بالذات قد انتهى به الأمر إلى *الاندماج* في النظام الناصري - باستثناء قلة من الأفراد - بل لعب الماركسيون المؤدلجون جيدًا دورًا هامًّا في الدعاية لهذا النظام. لذلك نحلل هنا تصور هذا التيار؛ ليس باعتباره تيارًا معارضًا؛ بل باعتباره أهم أبواق النظام على الصعيد الأيديولوجي اعتبارًا من 1964 - 1965. بل إنَّ ما قدمه المنظِّرون الماركسيون كان في حقيقة الأمر تعميقًا لـ "الفلسفة" الناصرية؛ بل يمكن القول ببساطة إنهم ساهموا مساهمة جوهرية في إنتاج أيديولوجيا ناصرية ذات *مظهر* متماسك وعميق. وفي الحقيقة لا يمكن أبدًا سوى اعتبار الأغلبية العظمى من الماركسيين المصريين وقتها ناصريين إلى حد أو آخر، وخصوصًا كبار مفكريهم.

ومع أنَّ كافة التنظيمات الماركسية كانت قبل يوليو 1961 لا تزال تفكر في إطار الثورة الديموقراطية[152]، فقد دفعت إجراءات 1961 أهمها إلى التخلي عن هذه

---

[152] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950 – 1957.

الفكرة. فمنذ الآن فصاعدًا، صار شعار الثورة الاشتراكية معتمدًا لدى الأغلبية، مع أنه كان من المنطقي أكثر أنْ يرفض الحزب الشيوعي المصري الشعارات الاشتراكية للنظام وكذلك إجراءات الاشتراكية المزعومة، السابقة لأوانها حسب خط الحزب الأصلي. بل لقد التهب اليسار حماسًا بعد أنْ تجاوزت الناصرية برنامجه؛ بل وأيّدت *الأغلبية* خط الناصرية الجديد معتبرةً أنَّ الثورة الاشتراكية قد بدأت، أو على الأقل أنَّ السلطة تسير في طريق تنمية "لا رأسمالي"، يؤدي طبعًا إلى الاشتراكية! ليس هذا فحسب، بل واعتبروا هذه التحول خطوة عجزوا هم عن القيام بها. واعتبر معظم أفراد اليسار إعلان الاشتراكية بداية الثورة الاجتماعية، بينما اعُتبر انقلاب 1952 بداية الثورة السياسية. فلا يكتفي غالي شكري (مثلًا) بوصف الناصرية بالثورة، بل يقول: "نظلم الناصرية لو قلنا إنها كانت ثورة واحدة، فالحقيقة أنها كانت ثلاث ثورات". ثم راح يقسمها كالآتي: "الفترة الواقعة بين عامي 1952 و 1956 هيَ الثورة الوطنية".. "أما الفترة الواقعة بين عامي 1958 و1961 فهيَ ثورة الوحدة القومية".. "وأما الفترة الواقعة بين عامي 61 و70 رغم الهزيمة العسكرية بينهما وتدهور خطة التنمية الاقتصادية وتعاظم الطبقة الجديدة؛ فانها تكون الثورة الاجتماعية حيث انتقلت السلطة في شخص قائدها من تمثيل الطبقة الوسطى موضوعيًّا إلى تمثيل قاعدة اجتماعية أوسع من البورجوازية المتوسطة والصغيرة والفلاحين والعمال". وإحقاقًا للحق نقول إنَّ غالي شكري قد وصف هذه الموجات الثورية المزعومة بأنها ثورات ناقصة[153]. ونسجل هنا ملحوظة أنَّ الإشارة لكون هذه "الثورات" ناقصة إنما يعبر في رأينا عن عدم ارتياح الأستاذ/ شكري لتحليله، ذلك أنَّ كل الثورات كانت ناقصة، حتى الثورة الفرنسية، بمعنى من المعاني. ونسجل ملحوظة أخرى: إنَّ انتقال السلطة طبقيًّا في شخص قائدها لهو أمر يحتاج إلى تفسر لم يلجأ إليه أبدًا الأستاذ/ شكري، وهيَ فكرة طرحها الناصريون كثيرًا، تتلخص في أنَّ تطور فكر الزعيم أدى إلى تطور النظام، دون تقديم تفسير لآلية حدوث مثل هذا التأثير السحري.

ومن الطريف أنَّ خطاب شهدي عطية الشافعي إلى جمال عبد الناصر كان يصر على أنَّ الثورة الاشتراكية ليست قضية اليوم بالنسبة لحزبه، بل لخص برنامجه في:

1 - التفاف الشعب حول الحكم القائم.

2 - تحالف الطبقات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج الحكومة.

3 - تحويل الاتحاد القومي إلى حزب فعال للشعب كله.

4 - إزالة الشقاق بين مصر والعراق.

5 - تأكيد العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكي.

وقد كتب الخطاب في سبتمبر 1959 ونشرته "الطليعة" في يناير 1975، ونشر رفعت السعيد أجزاء منه في: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة - الانقسام – الحل (1957 - 1965)، شركة الأمل، القاهرة، 1986 ص ص 203 - 204.

[153] الثورة المضادة في مصر، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983، ص ص 375 – 376.

فباستثناء السنوات الأولى، كان أعضاء المنظمات الشيوعية متحمسين أشد التحمس للسياسة الناصرية، خاصة السياستين الخارجية والاقتصادية. وكان الحماس عظيمًا خلال الستينات، وحتى داخل المعتقلات. *ويستثنى من ذلك موقف أقلية يسارية كانت أقل تحمسًا*، وقد رفضت أنْ تقبل الشعارات الاشتراكية للنظام، وشخصته ككل كنظام بورجوازي رغم التأميمات الكبرى. أما الخلاف الذي ظل دائمًا يوضع في الاعتبار من جانب الجميع تقريبًا، فكان يتعلق بمسألة نظام الحكم، أيْ الديمقراطية. ولكن منذ الإفراج عن الشيوعيين المعتقلين تحولت الأغلبية – وخاصة العناصر المثقفة – وراحت تتفادى بقدر الإمكان أيَّ خلاف مع الناصرية، حتى بخصوص مسألة الديمقراطية، وتشكلت "جبهة" في شكل ناصري أصيل؛ فاندمج اليمين الماركسي في مؤسسات السلطة؛ فلم يكتف بحل الحزب في عام 1965 وإنما راح يمارس الدمجة على وعي الجماهير بشعارات لم يرفعها من قبل صراحةً. وكان هو الذي استطاع – بأفضل شكل – أنْ يصور الحكم الناصري في صورة الحكم الثوري الديموقراطي.

ففي التنظيم الطليعي ضم النظام نحو عشرين من الشيوعيين المعتدلين من 250 فردًا انضموا للتنظيم عام 1964، قبل حل الحزب الشيوعي المصري. وقد لعب هؤلاء دورًا كبيرًا في إعداد النشرات والأبحاث التي تظهر الحكم الناصري في صورة ديمقراطية شعبية، وإلقاء المحاضرات على الشباب، وتلقينه مبادئ الأفكار الناصرية التي سبق ذكرها.

وقد وافق هذا الاتجاه على صيغة الـ 50% وعلى الاتحاد الاشتراكي كتنظيم ثوري والميثاق كنظرية ثورية، كبديل – معترف به ضمنًا على الأقل – للماركسية التي تم الاحتفاظ منها ببعض الصياغات وتقاليد الكتابة ووُضعت في خدمة الناصرية. فإذا رجعنا إلى المنابر الرسمية ليمين الحركة الشيوعية إبان الفترة التالية لعام 1965: مجلتي "الطليعة" و"الكاتب"، مجلة "روزاليوسف" إلى حد ما، صحيفة "الأخبار " في فترة ما، نجد الترويج للأفكار الناصرية وفق صيغ ماركسية. ولا يخلو عدد واحد من عشرات التوكيدات على سلامة "النظرية الثورية" و"التنظيم الثوري" الناصريين.. نقتبس منها بعض النماذج لكيْ يقف القارئ على روح اللحظة – إنْ صح التعبير:

"تعترف اشتراكيتنا في الميثاق بصراع الطبقات، وتضع له تحليلًا علميًّا من أرقى ما عرف من تحليلات، وهيَ تتطلب حل الصراع الطبقي حلًا سلميًّا" **[154].**

ويستكمل نفس الكاتب، فيتكلم في فقرة طويلة عن ديكاتورية البروليتاريا باعتبارها شرطًا أوليًّا للثورة الاشتراكية.. ولكنه يتدارك فيقول إنه بعد الحرب الثانية *"ظهر شيءٌ جديد تمامًا في البلدان النامية"* ... *"تبدأ هذه البلدان في التحول من*

---

[154] فؤاد مرسي، "الطليعة"، عدد أكتوبر، 1966.

الثورة الوطنية إلى الاشتراكية بغير إقامة ديكتاتورية البروليتاريا، ولكن باتخاذ أشكال جديدة لسلطة الشعب العاملة" [155]. **يُفهم من هذا أنَّ فؤاد مرسي (الماركسي رسميًّا) يعتقد أنَّ ديكتاتورية البروليتاريا ليست سوى أحد أشكال سلطة الشعب العامل. أما في الكلاسيكيات الماركسية فقد اعتُبرت سلطة السوفيتيات، أو المجالس الشعبية شكلًا لديكتاتورية البروليتاريا، أيْ عكس ما يقصده.**

أما لطفي الخولي، "فيتعمق" كعادته في التحليل بمناسبة إنشاء التنظيم الطليعي:

"هذه الثنائية الموضوعية لظروف المجتمع المصري العربي الراهن هيَ – في رأيي – الأساس المادي الذي يعكس بالضرورة ثنائية التنظيم السياسي في مصر؛ إذ يجب أنْ يكون جماهيريًّا وطليعيًّا في وقت واحد"، "وهذه الثنائية في التنظيم تفيد في ظروفنا الحالية في تلافي أخطاء وعيوب نظام وحدانية الحزب". ثم يلجأ إلى استخدام لغة هيجل: "فالجهاز السياسي إذن هو – موضوعيًّا – جزء من تنظيم كلي، وبمعنى أكثر دقة هو الجزء القادر والمؤهل (...) والعلاقات التي يجب أنْ تقوم بين الاتحاد الاشتراكي والجهاز السياسي هيَ من النوع الأخير: علاقات توحد عضوي" [156]. **ثم يواصل الحديث عن مفهوم جديد، هو العضوية المزدوجة لكادر الجهاز السياسي.**

وينتقل بنا محمود أمين العالم؛ أعمق منظِّر للناصرية، نقلة أخرى ذات شكل أكثر هيجلية[157]**؛ فيتحدث عن الحرية منتقدًا المفهوم الليبرالي للحرية، مقدمًا لمفهومٍ هيجليٍّ للغاية: الحرية هيَ إدراك الضرورة. ولكنه راح يصدمنا؛ فهو لا يقصد بـ "الضرورة" ما قصده هيجل؛ بل حالة الطوارئ الدائمة طوال العصر الناصري:** ***"كثير من المواطنين لازالوا يفتقدون المعنى الحقيقي للحرية ويتعلقون بأسلوب ليبرالي لا يتفق مع ملابساتنا الثورية الجديدة "*** **، "*****ولعل الميثاق أنْ يكون أنضج ما كتب حتى الآن عن المفهوم العلمي الصحيح للحرية"*** **، ثم يسند نفسه إلى هيجل:** ***"يعرف هيجل الحرية بمعرفة الضرورة"*** [158]**، ويواصل:** ***"أيُّ الوضعين أكثر حرية،***

---

(155) **نفسه.**

(156) **"الطليعة"، عدد أبريل 1965.**

(157) **معارك فكرية، القاهرة، 1965، ص ص 154 – 187.**

(158) **ليس المعنى الذي يقصده هيجل بهذه العبارة هو المعنى الذي أراد أنْ يقدمه لنا محمود العالم؛ فهيجل يرى أنَّ "الحرية تعني أنَّ الشيء الآخر الذي تتعامل معه هو ذات ثانية، حتى إنك لا تترك أبدًا الأساس الخاص الذي تقف عليه، وإنما تشرع لنفسك وتضع قانونك الخاص" (موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط 3، 2007، ص 102). فالحرية باختصار تعني التعيين الذاتي، أيْ أنْ تحدد نفسك بنفسك. فإذا كانت القوانين تعبر عن إرادتي، فأنا إذن حر. أما إذا كانت تعبر عن إرادة الحاكم فأنا إذن لست حرًّا لأن "الحرية تستلزم ألَّا نشعر أننا في حاجة إلى شيء آخر غير ذواتنا" (ص 103). ويرى هيجل أنَّ الحقيقي هو الكلي، لذلك يكون الفرد إنسانًا حقيقيًّا بقدر ما يكون في هوية مع مفهومه كإنسان؛ أنْ تكون إرادته هيَ إرادة الكل – الإنسان كذات مفكرة؛ أيْ أنْ تكون هيَ إرادة العقل. أما حرية الإنسان الطبيعي فهيَ عكس الحرية، لأن هذا الإنسان – حسب تعبير هيجل – "ليس سيد نفسه"؛ "فمكونات إرادته وآرائه ليست خاصة به" (ص 103).**

مصر قبل ثورة 23 يوليو 1952 أم مصر بعدها؟ في مصر قبل 1952 كانت هناك أحزاب ومعارك دستورية وبرلمان وانتخابات ووزارات تقوم وأخرى تقعد، وجرائد ومجلات مملوكة للأحزاب أو للأفراد ومعارضة برلمانية.. و.. و "نسي (!)" **أنْ يضيف أنه كانت هناك نقابات للعمال والطلاب وحق العمال في الإضراب، ونقابات مهنية مستقلة ودستور يكفل الحريات الشخصية للأفراد وصحافة يسارية معلنة وشرعية.. إلخ إلخ...** ***وفي مصر الثورة ليست هناك أحزاب ولا صراع حزبي، ليس ثمة معارضة برلمانية بالمعنى التقليدي ولا ملكية فردية للصحف والمجلات.. إلخ.*** **ثم راح يتساءل:** ***"فأيُّ الوضعين أكثر حرية؟"*** **. ثم يجيب على التساؤل في فقرة طويلة قائلًا: "** ***إنَّ جوهر الحرية قبل عام 1952 كان للرجعيين والرأسماليين والإقطاع.. أما بعد عام 1952 فقد تحققت أسس أرقى للحرية "بفضل انتقال السلطة إلى الأيدي الوطنية***، **ثم حدث انتقال من** ***سلطة مجلس الثورة إلى سلطة الشعب العامل و إلى نسبة العمال والفلاحين المقررة"*** **. ثم يصف الدعوة إلى تعدد الأحزاب بأنها "** ***دعوة في الحقيقة إلى الثورة المضادة"*** **: "** ***إنَّ طريق الحرية في بلادنا ليس طريق البرلمانية الليبرالية، ليس طريق تعدد الأحزاب، وإنما هو طريق التحالف الثوري لقوى الشعب العامل والتنظيم الثوري القائد"*** **،** ***"إنه طريق البرلمان الشعبي والمجالس الشعبية، طريق أغلبية العمال والفلاحين.. إلخ"*** **. ويقول في نهاية الفصل:** ***"وهذا هو المعنى الذي نحتفل به في أعياد ثورة يوليو المجيدة"*** **. ليس من الضروري هنا أنْ نكرر ما ذكرناه حول طبيعة الحكم الناصري الفردي. وليس من العسير على الأستاذ محمود العالم أنْ يستوعب مدى زيف تلك الـ 50% المذكورة؛ فيكفيه أنْ يرجع إلى تعريف العامل والفلاح. كذلك ليس من الصعوبة بمكان أنْ يرى بكل وضوح كيف انتقلت السلطة من "مجلس قيادة الثورة" إلى الحكم الفردي وليس إلى الشعب العامل، وأسهل من ذلك أنْ "يكتشف" غياب البرلمان الشعبي والمجالس الشعبية ... إلخ.**

وليلاحظ القارئ أنَّ العالِم يقصد الواقع القائم بالفعل؛ فالبرلمان شعبي لأنه يضم 50% عمالًا وفلاحين حسب التعريف الناصري، ولكنه نسي (أو تناسى؟) واقع أنَّ أغلبية العمال والفلاحين تضم هيَ نفسها أغلبية من الموظفين وملاك الأراضي وفقًا للتعريف الرسمي.

فالقاعدة التي يضعها هيجل للحرية الحقيقية قاعدة أعمق كلية من فهم الأستاذ محمود العالم؛ فالحرية ينبغي أنْ تُفهم على نحو عقلاني؛ فعلى الإنسان الفرد كذات مفكرة أنْ يحدد نفسه بنفسه بهذه الصفة، وبالتالي أنْ يحددها وفقًا لما هو معقول، والمعقول كلي لأن العقل الإنساني هو العقل الإنساني عمومًا، وليس عقولًا عديدة؛ فالحقيقة – لدى هيجل - واحدة والمنطق واحد، والحقيقة تتفق دائمًا مع العقل؛ فهيَ المعقول نفسه. أما العقل الفردي الذي يعارض المعقول، فهو ليس في هوية مع مفهوم العقل، أيْ ليس عقلًا حقيقيًا.

وهيجل يمد كلامه على استقامته، فهو يستنبط المجتمع المدني والدولة بطريقة تبدو منطقية. ولكنه يفعل ذلك في الحقيقة بطريقة بالغة التعسف؛ ورغم ذلك فهو يقول إنَّ "الدولة الفاسدة أو السيئة هيَ دولة غير حقيقية" (الموسوعة، ص 106) ويقصد الدولة التي لا تتفق مع مفهوم الدولة كما حدده هو. والخوض في هذه المسألة يحتاج إلى كثير من الإطالة، ولكننا أردنا فقط أنْ نوضح كيف قدِّمت "الفلسفة الناصرية" باستخدام مفاهيم لها بريقها ولكن بمعانٍ مناقضة لها.

باسم الاشتراكية، جرى بمساعدة هامة من مفكري اليسار في مصر - الذي تحول كثير منهم إلى ناصريين - تقديم نظام يوليو كثورة اشتراكية؛ بل واعتبار الانتقال للاشتراكية ممكنًا حين تختار السلطة هذا الحل. أيْ أنَّ الاشتراكية يمكن أنْ تتحقق بواسطة فرد ملهم، تطورت أفكاره وهو على قمة جهاز دولة رجعي. بل وأنه من الممكن أنْ يقتنع جهاز الدولة الرجعي بضرورة ما سمِّيَ بالحل الاشتراكي لمشاكل المجتمع، والانتقال من الرأسمالية أو غيرها إلى الاشتراكية طوعًا واختيارًا. بل لقد أصبح للصراع الطبقي أسماء جديدة مثل: نظرية الوحدة والصراع، وبهذا المفهوم الجديد أصبح من الممكن أنْ يحل الصراع الطبقي سلميًّا!، وأصبح إذن التطور التاريخي يجري، لا من خلال الصراع الطبقي؛ بل من خلال حله سلميًّا، أيْ من خارجه، بتدخل عامل فوق طبقي؛ آلة توفيقية، كما صوَّرت الدولة الناصرية نفسها، وفي أقصى الحالات يتم حل الصراع الطبقي بالنضال الفكري، داخل "تحالف قوى الشعب العاملة". ولقد تراجع كثير من مفكري اليسار حتى عن النضال البرلماني وشعار الحكومة البرلمانية بل واعتبروا الديموقراطية شيئا بورجوازيًّا رجعيًّا وأحيانًا وصفت بأنها دعوة للثورة المضادة.

****

انتهينا هنا من تحليل ونقد الناصرية كأفكار، وكان حكمنا الأخير أنها تحمل في داخلها مهمة تبرير وجود النظام، وهيَ لم تشتبك أبدًا مع الأيديولوجيات الأخرى اشتباكًا حقيقيًّا، ولم تسمح السلطة بأيِّ نقد يوَّجه لها؛ كما أنها قدمت نفسها للشعب كحقيقة مطلقة.. كديانة.. لا كوجهة نظر؛ وهيَ في هذا واحقاقًا للحق لم تختلف عن الأيديولوجيات الأخرى المطروحة وقتها.

إلَّا أنها صيغت بطريقة تقدِّم النظام في صورة مناقضة لمحتواه الفعلي، مستخدمة ترسانة من المفاهيم المستعارة، مفرغةً إياها من محتواها، وفي هذا كانت متفردة فعلًا وبزت كل الأطروحات الأخرى في الساحة العربية[159]. ولكن لايكفي أنْ نقف عند هذا الحكم النظري، وإنما علينا أنْ نختبر مدى صحته بتحليل الواقع الملموس. فحقيقة الفكرة لا تتبدى في نفسها؛ بل في ضدها؛ أيْ في الواقع الفعلي. فعلينا الآن إذن أنْ ننتقل من الفكرة المجردة إلى الفكرة كوجود مادي؛ وهيَ متموضعة.

الباب الثاني

---

[159] أما على الصعيد العالمي فقد بزتها الستالينية؛ الأعمق نظريًّا بكثير والمبررة لدولة أكبر وأعظم شأنًا بما لا يقاس، والتي شكلت تيارًا فكريًّا واسع الانتشار وتأثيرًا سياسيًّا هائلًا. ولكن الستالينية قد قامت على أرضية ممهدة أصلًا؛ من تراث لينيني وحزب كبير وعريق ولم تكن بحاجة إلى استعارة مفاهيم..إلخ؛ بينما كانت الناصرية "عصامية" واضطرت لاستخدام تراث غيرها.

السياسة الناصرية

"لا يكفي أنْ يتجه الفكر صوب الواقع، فالواقع نفسه ينبغي أنْ يتجه صوب الفكر"

كارل ماركس

تمهيد:

1 - إذا أردنا إيجاز تحليلنا السابق للأفكار الناصرية لوجدنا أنها تنطوي على تناقض بين محتواها وشكلها. هذا التناقض هو – من زاوية معينة – مفتعل وغير حقيقي؛ سطحي تمامًا، بين الكلمات والمعاني المقصود بها. ولكنه في الوقت نفسه تناقض حقيقي بمعنى معين، فهذا التناقض المفتعل يعبر عن حقيقة التناقض بين محتوى الناصرية الفعلي ومحاولتها المسرحية إظهار نفسها في صورة مختلفة جذريًّا. هذه الديماجوجيا هيَ عنصر جوهري في الفكر الناصري. فقد راحت تستخدم مفاهيم معروفة في الفكر التقدمي لتضفي على نفسها شكلًا ثوريًّا في الوقت الذي طرحت فيه هذه المفاهيم بمعانيَ خاصة بها وحدها؛ فالاشتراكية ليست هيَ الاشتراكية المعروفة، وحرية المواطن ليست هيَ حرية الفرد، وحرية الوطن هيَ استقلال الدولة، والوحدة العربية تتحقق سلميًّا وبعد تحقيق الاشتراكية وشروط أخرى متعددة.. أيْ أنها لا تتحقق في حقيقة الأمر. ومكمن هذا التناقض في رأينا هو أنَّ الفكر الناصري قد صيغ بطريقة ديماجوجية، لأنه لا يتضمن في حقيقة أمره مضمون شعاراته، وإنما نقيضها.

ولكن الديماجوجية كما أوضحنا لا تقف على دعائم وهمية تمامًا، فكان لابد لها من بعض الركائز الواقعية لكيْ تؤتي ثمارها على صعيد الدعاية، ولهذا السبب بالذات سوف نجد حدودًا معينة تطبق فيها الناصرية الأفكار التي ما كان يمكن أنْ تكون ديماجوجية خالصة. فالنظام كان مضطرًّا لتبرير وجوده بالأفعال لا بالأقوال وحدها، أيْ أنْ يطبق – بمعنى ما – أفكاره الثورية الزائفة التي انبثقت مع ظهوره وتوالى انبعاثها طوال العهد كله.

ولقد طبقت السياسة الناصرية فكرة المحاولة والخطأ؛ هذه الفكرة المجردة؛ فهيَ توصي بوجود هدف محدد يتم تحقيقه بمحاولات متتالية، وقد تشكل هذا الهدف فعلًا خلال فترة الصراع على السلطة (52 - 1954) مركبًا من تفاعل المبادئ الستة للضباط الأحرار مع موازين القوى التي تشكلت تمامًا خلال فترة الصراع المذكورة. وكانت الفكرة الناصرية الجوهرية تتلخص في السيطرة المطلقة للنخبة الجديدة على جهاز الدولة. وكان هذا هو الشيء الجوهري الذي تبرره الأفكار الناصرية كما حللناها، سبق منطقيًّا السياسة الناصرية.. وقد تغيرت صورة هذه الفكرة غير مرة ولكن ظل محتواها ثابتًا وظل التناقض بين شكلها ومحتواها موجودًا دائمًا، ولأن الأفكار الناصرية تحمل التناقض المذكور، حمل الالتزام بتطبيقها مخاطر ملموسة، لأن التطبيق، وإنْ كان يجب أنْ يكون في جوهره تطبيقًا لمحتوى الأفكار، كان ينبغي في الوقت نفسه أنْ يتخذ شكلها، وهذا يتضمن منذ البداية سياسات متناقضة من حيث علاقاتها المباشرة، ولكنها تحقق فكرة واحدة هيَ حقيقة الأفكار الناصرية. غير أنَّ هذا التناقض الصوري لا يمر مرور الكرام، لأن النظام "الاشتراكي التحرري الوحدودي" مضطر لإبراز الشكل على حساب المحتوى، أو – بمعنى أدق – لأن يجعل الأخيرة تبدو مثل الأولى. لذلك فقد راح يقدم على كثير من الأعمال التي تكفل

إبراز هذا المظهر. ولما كان الشكل يتناقض مع المحتوى ظاهريًّا، كان الالتزام بإبراز الشكل في صورة حقيقة الفكر الناصري يتطلب كثيرًا من التنازلات والمواقف الصورية والمغامرات الطائشة من جانب الناصرية، كما يتضمن التورط في مواقف محرجة ومكلفة؛ لأن تحقيق النجاحات المنسجمة مع الصورة إذا ما تخطى حدًا معينًا يصبح ضارًّا بالمحتوى نفسه. وخلاصة الأمر أنَّ الأفكار الناصرية قد تضمنت ورطة تكمن في صلب طبيعة النظام، وهو ما لا يمكن استنباطه من تحليل الأفكار الناصرية. وهذا ما سنتناوله في هذا الباب تفصيلًا، وسوف نكشف في التحليل مسار هذا التناقض بين شكل ومحتوى الأفكار الناصرية.

2 - تتجسد السياسة العامة لأيِّ سلطة دولة – بشكل عيني – في سياستها الاقتصادية، ولكنها تنضج على نحو كامل في السياسة الاجتماعية؛ أيْ في طبيعة النظام الاجتماعي الذي تتبناه أو تريد تعديله وحدود ذلك. وقد خصصنا فيما سبق بابًا لتحليل نظام الحكم الناصري، فاعتبرنا نظام الحكم هو أول تجليات ماهية الناصرية نفسها، فهيَ تتجسد مباشرة في صورة نظام محدد للحكم، هو البونابرتية في ثوب خاص.. فحكمها ليس أحد سياساتها، وإنما هو نفسها الخالصة. فالناصرية – كماهية - ليست طبقة اجتماعية ولكنها تظهر لنا حين نبدأ في فك رموزها، أيْ من الزاوية المنطقية، كمجرد نظام سياسي، غير أنَّ هذا النظام يحمل في طياته سياسة معينة، سنحللها فيما يلي.

3 - السياسة الداخلية هيَ والسياسة الخارجية وجهان لعملة واحدة. ذلك أنَّ النخبة الحاكمة هيَ مصدر كليهما، وهيَ إنما تريد نفسها في كلتا السياستين.

الفصل الأول:

السياسة العامة:

"الوزراء السوريين قد أثاروا قضية تحويل نهر الأردن، ووضعونا في موقف حرج للغاية وإنَّ مهمتنا في الشرق الأوسط هيَ مكافحة الشيوعية، فإذا ما أثرنا هذه القضية الآن في الصحف يكون الرأيُ العام في الجمهورية العربية المتحدة وفي العالم العربي ضد التحويل وسوف تنضم روسيا لدعم هذا الموقف ولهذا يجب ألّا يذكر شيء في الصحف عن هذا الموضوع"

جمال عبد الناصر

أولًا: القضية الوطنية

1 - الجلاء تحت المظلة الأمريكية:

أوضحنا في القسم الأول من هذا الكتاب كيف حلت الناصرية المسألة الوطنية، وتوصلنا إلى أنها كانت مطالبة بحكم ظروف مجيئها بحل هذه القضية (قضية الاستقلال السياسي) بطريقة ما، بحيث لا تستفز الجماهير، وبحيث تحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية للطبقة المسيطرة. وفي الوقت ذاته كانت مصالح الناصرية نفسها تنسجم تمامًا مع تحقيق هذا الاستقلال بأكمل صورة ممكنة؛ فكل سلطة تفضل - كأمر طبيعي - أنْ تكون حرة، فإذا كانت هذه السلطة بونابرتية صار هذا النزوع أكثر إلحاحًا. إلَّا أنَّ هذا التوجه العام للناصرية فرضه لا الطابع البونابرتي للحكم في حد ذاته؛ بل الظروف الخاصة للتوازن السياسي المحلي بشكل أساسي. ولننتبه إلى أنه كان هناك إجماع عام بين كل الطبقات – تقريبًا – على ضرورة تحقيق الاستقلال السياسي المباشر في ذلك الوقت. ولكن القضية الوطنية كانت تواجه عدوًا قويًّا (بريطانيا)، بينما كانت الولايات المتحدة تتلمظ على الشرق الأوسط وتخطط لانتزاعه منها. وقد شارك كرميت روزفلت، رجل المخابرات الأمريكية في مصر، بدور في دفع بريطانيا للموافقة على الجلاء عن مصر، أثناء المفاوضات بين الطرفين بعد انقلاب يوليو 1952[160]. وقد أسفر الدور الأمريكي في النهاية عن نتائج فعالة؛ إذ تبادل الطرفان تقديم عدد من التنازلات الملموسة. ورغم محاولات الناصريين انتزاع أكبر كم من التنازلات البريطانية، لم يكن موقفهم يسمح لهم بالدخول في صدام حاسم مع الغرب، ولذلك اضطروا إلى التفاوض بمرونة وتقديم التنازلات؛ فقبلوا ما رفضوه في أول المفاوضات. إذ كانوا يواجهون وقت بداية المفاوضات (1953/4/27) معارضة داخلية فعالة، فلم يكن بإمكانهم قبول العروض البريطانية إلَّا بعد تحطيم المعارضة الليبرالية والمعارضة الوطنية. وجاءت معاهدة الجلاء التي استحقت أنْ يتهكم عليها النحاس باشا، كذلك لم يسمح الإخوان المسلمون للمعاهدة أنْ تمر إلَّا على جثث زعمائهم. ولا شك أنَّ أهم عامل دفعهم إلى الاصطدام بالضباط كان خيانة هؤلاء لوعودهم لهم فيما يتعلق بمسألة السلطة، ولكن كان توقيع معاهدة 1954 هو العامل المباشر وراء صدام 1954.

وقد نصت المعاهدة فيما نصت على ما يلي[161].

---

[160] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، جريدة الأهرام، 1988/10/24.

[161] نشرت نصوص المعاهدة بالكامل في:

عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 – تاريخنا القومي في سبع سنوات، ص ص 54 - 56.

1 - يبقى جزء من القاعدة البريطانية في القنال صالحًا للاستخدام وتسلمه مصر فورًا لبريطانيا عند حدوث اعتداء على إحدى الدول الداخلة في معاهدة دفاع مشترك معها من دول الجامعة العربية أو تركيا، وتتضمن التسهيلات المقدمة استخدام الموانئ المصرية. وهذا تنازل جديد بعد إلغاء معاهدة 1936.

2 - في حالة التهديد بالهجوم على تلك الدولة تبدأ المفاوضات بين مصر وبريطانيا.

3 - يستمر الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه، قابلة للمد بموافقة الحكومتين.

وقد أثارت المعاهدة سخطًا شعبيًّا عامًا، ولكنه جاء في وقت باتت فيه المعارضة الوطنية مضعفة وعاجزة عن الدخول في معارك واسعة مع السلطة، اللهم إلَّا في ظروف أشد كارثية. وهنا يتضح كيف ترتب على ضرب الحركة الوطنية لجوء الطبقة المسيطرة إلى التنازل عن أهداف سبق أنْ أقرتها؛ فقد كان إبرام مثل هذا الاتفاق في عهد حكومة الوفد الأخيرة كفيلًا بتحويل البلاد إلى ساحة حرب أهلية، ولكن بعد مارس 1954 أمكن إبرامه؛ إذ باتت الطبقة المسيطرة في شخص ضباط يوليو أكثر قدرة على استئناف التعامل مع المسألة الوطنية بمنطقها الخاص. وإذا أخذنا في الاعتبار أنَّ بعض تشدد الضباط كان تحسبًا لرد فعل الجماهير أدركنا أنَّ الإمكانيات المباشرة للنظام الاجتماعي كانت أقل من حدود هذا الاتفاق نفسه، وأنَّ الطموحات الكبيرة التي عبر عنها الوفد من قبل – رسميًّا – كانت في جانبها الأكبر ذرًّا للرماد في عيون الحركة الوطنية وعجزًا عن مواجهتها.

ويُلاحظ أنَّ الاتفاق يحمل تناقضًا واضحًا، لأنه يعد أولًا خطوة إلى الأمام على طريق الاستقلال السياسي؛ إذ تقرر بموجبه جلاء الجيش البريطاني عن مصر مع بقاء بعض القوات في ملابس مدنية، والجلاء التام عن جزء من القاعدة. ويعد ثانيًا خطوة إلى الخلف لأن وجود القاعدة البريطانية صار قانونيًّا بعد أنْ كان قد فقد شرعيته بإلغاء معاهدة 1936، كما أصبحت مصر مرتبطة بشكل غير مباشر بحلف الأطلنطي عن طريق الفقرة الخاصة بتركيا.

وتعكس لنا الطريقة التي حقق بها الضباط الاستقلال السياسي إلى أيِّ حد صارت السلطة حريصة على استبعاد أيِّ دور للجماهير؛ بل ولم تعد تقبل حتى بفكرة استخدام حركتها كورقة ضغط في المفاوضات بطريقة منظمة، كما كان يفعل حزب الوفد، وحتى النقراشي. ومن الممكن لنا أنْ نعتبر تنازلات الضباط في معاهدة 1954 بمثابة تكتيك أو مناورة تستهدف إخراج أكبر عدد ممكن من الجنود البريطانيين. إلَّا أنَّ الطريقة التي تم بها هذا تعكس لنا تراجعًا عن أسلوب نظام ما قبل الانقلاب، حيث كان الوفد يستخدم حركة الجماهير عن وعيٍ وتخطيط مسبق حتى 1950؛ أما فرسان يوليو فلم يلجأوا إلى هذا السلاح. وفي رأينا يعبر هذا التراجع عن تغير طبيعة حركة ومزاج الجماهير؛ إذ صارت أكثر راديكالية، متجاوزة لطموحات الطبقة المسيطرة، بحيث لم يعد من الممكن إطلاقها بغرض الضغط على

الاستعمار؛ بل أصبح النظام مضطرًّا إلى مواجهتها بالعنف جزئيًّا، وبالرشوة؛ بتحقيق بعض طموحاتها، مع الاستفادة من ضغطها التلقائى والمفروض على السلطة ذاتها. يضاف إلى ذلك ميكانيزم آخر بالغ التأثير، ولعب دورًا فعالًا فيما بعد في تثبيت دعائم الناصرية، هو مزايدة السلطة على الجماهير نفسها على صعيد الدعاية الرسمية، ومحاولة – بقدر الإمكان – تجاوز أحلامها نظريًّا مع إجهاضها عمليًّا. وقد وُقعت – مثلًا– معاهدة الجلاء تحت شعارات طنانة حول طرد الاستعمار وهزيمته، بل واعتُبر يوم 18 يونيو 1956 عيدًا قوميًّا، وهو اليوم الذي تستكمل فيه بريطانيا سحب قواتها من قناة السويس وفقًا لاتفاقية الجلاء.

وقد استأنفت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية لمصر بعد توقيع الاتفاق بأيام، كما بدأت فترة من التعاون بين الناصريين وحكومة نوري السعيد لمحاربة الشيوعية في الشرق الأوسط، وتم على الأقل لقاء واحد بين عبد الناصر ونوري السعيد، كما زار صلاح سالم العراق بعد الاتفاقية، وتوقفت الحكومة الناصرية عن مهاجمة حلف تركيا – باكستان والنظام العراقي وعن مهاجمة الدعم الأمريكي للعراق. ونذكر بالمناسبة أنَّ صلاح سالم قد امتنع عن الإجابة على سؤال خاص حول سبب توقف هذه الهجمات. وأعلن نوري السعيد بعد زيارته للقاهرة في 15 سبتمبر 1954: *"وقد اتفقت وجهات النظر حول الخطوات المؤدية لخير العرب"*، كما وصف وزير خارجيته معاهدة 1954 بأنها "فاتحة خير لمصر والعرب"[(162)]. كذلك صرح عبد الناصر – وفقًا لإحدى الروايات – بأنه "لو وقع عدوان على الشرق الأوسط فإن هذا العدوان سيصدر عن العالم الشيوعي"[(163)]. وشهدت الفترة نفسها امتداد محور مصر – العراق ليشمل السعودية[(164)]، كما شهدت "انفتاحًا اقتصاديًّا" وتطورًا متزايدًا لمختلف أنواع التعاون بين مصر والولايات المتحدة[(165)].

[(162)] كان وليام كافري، السفير الأمريكي في مصر في أوائل الخمسينات يرى أنه ينبغي على الولايات المتحدة أنْ تؤيد عبد الناصر، وكان يشبهه بأتاتورك، كزعيم ثوري معتدل وكدرع ضد الشيوعية. وكان هذا السفير متعاطفًا إلى حد كبير مع صيغة الناصرية ومتفهمًا لها. انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1978، ص 115.

[(163)] لورنس مارتن، الحياد وعدم الانحياز - الدول الحديثة في مجالات الشئون العالمية، تعريب وتعليق خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964، ص 178.

[(164)] حتى 1958 ظل الود حميمًا بين الملك سعود "الناصري" وقتها ونظام نوري السعيد. وقد أصدرا بيانًا مشتركًا في مايو 1957 جاء ضمنه: "إنَّ الاتحاد بين السعوديين والهاشميين قدوة للعالم العربي وكل عدوان على العراق يعتبر عدوانًا على السعودية".

أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 150.

[(165)] نحيل القارئ إلى قيس عبد الحميد الياسري، الصحافة العراقية والحركة القومية – رسالة دكتوراه – كلية الإعلام – جامعة القاهرة. وقد قال عبد الناصر في معرض رده على معارضة الشيوعيين لمعاهدة 1954: "إنهم يطبعون منشورات كلها كذب وتضليل وخداع، وهذه المنشورات من أين ينفقون عليها؟ وهل يخدمون بها مصر أو دولة أجنبية. لقد تبينا أنَّ الشيوعية في مصر تعمل مع الصهيونية". كذلك اتهمهم بحرق القاهرة في 26 يناير 1952 لبث الفوضى؛ على حد تعبيره. راجع:

فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية (1943 - 1956)، ص 138، ص 139.

ويبدو أنَّ توقيع معاهدة الجلاء كان مرتبطًا بتقديم العون الأمريكي للناصريين؛ بل ذكر بعض المراقبين أنَّ الصفقة تضمنت مساعدة ناصر ضد نجيب[166]، وربما يفسر هذا جزئيًّا التنازلات الناصرية التي لم تصل أبدًا إلى حد الاستسلام كما سنرى. غير أنَّ شهر العسل مع الولايات المتحدة لم يخل من الشوائب؛ إذ كان عبد الناصر يرفض بإصرار مشروع الحلف الدفاعي مع الغرب – أو على الأقل - كانت هذه تصريحاته الرسمية. واستمر غزله العلني مع الولايات المتحدة، بهدف الحصول على السلاح وتمويل مشروع السد العالي، أيْ باختصار، أنْ تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا دون أنْ يكون هذا الحلول مباشرًا، وإنما من خلال التمويل والتسليح وتدريب الجيش ورجال المخابرات، فكان عبد الناصر يسعى لاستغلال التناقضات داخل الغرب.

لكن الولايات المتحدة لا ترسم سياساتها الجزئية إلَّا في إطار سياسة عامة تجاه العالم، كانت مصر تحتل فيها نقطة محددة. فمن وجهة النظر الأمريكية، كان حلولها محل بريطانيا يعني بالدرجة الأولى إدماج المنطقة العربية في حلف عسكري معاد للاتحاد السوفيتي، في سياق الحرب الباردة التي شنها المعسكر الغربي ضد موسكو، وفي وقت صار فيه خوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفيتي مَرَضيًّا.. لذلك شهدت الفترة المذكورة سياسات أمريكية متطرفة، مثل "حافة الهاوية" و"العصا الغليظة". وبالنظر إلى موازين القوى السياسية على الساحة المصرية والعربية كان موقف الناصرية عسيرًا؛ فالمطرقة في الداخل: الحركة الوطنية القادرة – رغم تفتتها – على الانبعاث إذا تطلبت ظروف كارثية، والسندان في الخارج، متمثلًا في المطالب الأمريكية المحرجة، خاصة أنَّ ناصر كان يوقع اتفاق الجلاء تحت شعارات طنانة: "ليحمل الاستعمار عصاه ويرحل"، إلخ، إرضاء للمشاعر الوطنية. فلقد اضطرت الناصرية منذ البداية إلى وضع حدود لنفسها بما يراعي جزئيًّا مصالح ومشاعر مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

2 - الخلاف مع الغرب:

بعد توقيع اتفاقية الجلاء وبدء تنفيذها، رأى الضباط أنهم قد دفعوا الثمن المناسب لحصولهم على ثقة الغرب، خاصة أنَّ ظروف المنطقة كما أسلفنا لم تكن تحتمل دخول مصر والدول العربية في حلف عسكري غربي، وهو المطلب الغربي الرئيسي طوال السنوات 45 - 1958؛ وكانت هنا هذه هيَ نقطة الخلاف بين الناصرية والغرب، وهو الخلاف الذي أرجعته أغلبية اليسار إلى وطنية وتقدمية ما أسموها بالبورجوازية المصرية، متجاهلة أنَّ الضباط كانوا قد فتحوا الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، وأنَّ البلدان الرأسمالية قد باركت إصلاحهم الزراعي ومشروعهم الكبير؛ السد العالي، ووعدت بتمويله، وأعلنت تشجيعها لسياساتهم

---

[166] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص ص 214 - 215، ص 221.

بوجه عام؛ بل وأمدتهم الولايات المتحدة بالمعونات بمعدل40 مليون دولار سنويًّا. ولا نظن أنَّ الضباط كان لديهم ما يقدمونه للغرب على صعيد الاقتصاد أكثر مما قدموا بالفعل. والحقيقة أنهم رفضوا – ولم يكن بأيديهم أصلًا – أنْ يقدموا تنازلات سياسية من نوع الاشتراك في حلف عسكري غربي؛ وهذا الرفض ينم في رأينا عن تخوف الضباط بشكل أساسي من اشتعال الحركة الوطنية في حالة قبولهم إياه؛ إذ ليس من الوارد أنْ يضر مطلب الحلف على نحو مباشر مصالح الطبقة المسيطرة، خاصة أنها فتحت سوقها على مصراعيه أمام رأس المال والسلع الأجنبية وكانت تبني الآمال العريضة – بل ربما مجمل الآمال – في هذه الفترة على ورود رأس المال الأمريكي. وقد عبَّر النحاس على نحو مباشر عن رأيه في موضوع الحلف أثناء مفاوضاته مع بريطانيا في عام 1951، فطرح شكلًا آخر للتعاون بين البلدين، مثل تسليح مصر أو تواجد القوات البريطانية في قطاع غزة، متحججًا برفض الشعب لأيِّ وجود بريطاني مباشر على أرض مصر؛ أيْ أنه سجل خلافه على التكتيك فقط دون أنْ يعترض على الاستراتيجية؛ وهيَ ربط مصر بالغرب سياسيًّا وعسكريًّا[167].

هذا لا ينفي بالطبع تحبيذ الطبقة المسيطرة نفسها لتحقيق استقلالها السياسي بقدر الإمكان؛ تلك الرغبة التي لا تعبر عن مصالح اقتصادية مباشرة، وإنما تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من حرية الحركة. ولعل هذا يساعدنا على تفسير تزامن الخلاف السياسي مع الغرب مع انفتاح اقتصادي كامل عليه؛ فالطبقة المسيطرة كانت تطمع في تحقيق استقلالها السياسي المباشر، مع الاحتفاظ وربما مع تحسين الوضع التابع داخل السوق العالمي. باختصار، لم يكن الخلاف المذكور يتعلق بالتبعية من حيث هيَ كذلك وإنما يتعلق بالتبعية في شكلها فحسب، أيْ التبعية السياسية المباشرة التي رفضتها الناصرية في منطلقين، أولهما هو الأهم: خوفها من انفجار الحركة الوطنية، وثانيهما: مصلحتها السياسية الخاصة كحكومة محلية، وقد سارت الأمور بعد ذلك بحيث دفعتها إلى التمرد؛ بل والمواجهة مع الغرب؛ خاصة وأنَّ الاتحاد السوفيتي كان يسعى لتحجيم نفوذ الغرب في العالم المتخلف. عملت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على إظهار نفسها في هيئة قوة محبة للسلام في الشرق العربي، بهدف الحلول محل بريطانيا دون استفزاز يؤدي إلى انتشار المد الثوري في المنطقة، خاصة بين اللاجئين الفلسطينيين. لذلك طلبت وضع فلسطين تحت الوصاية في عام 1947، أيْ قبل إعلان قيام دولة إسرائيل. وحسب تعبير ترومان، كان يُخشى أنْ يتحول اللاجئون الفلسطينيون إلى "قوة هدامة" في المنطقة. كما اشتركت مع فرنسا وبريطانيا عام 1950 في إصدار "التصريح الثلاثي" الشهير الذي تضمن حق دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الدفاع عن أمن الشرق الأوسط وعن أمنها الداخلي في إطار نظام للدفاع المشترك، وتعهد الغرب بدعم كل منها عسكريًّا بالقدر

---

[167] محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة – مارس 1950 – 1951.

اللازم لتحقيق هذا الغرض[168]. وفي عام 1952 رفضت الولايات المتحدة مطلب إسرائيل بمدها بعون عسكري، وقررت بدلًا من ذلك دعم الدول العربية وإسرائيل اقتصاديًّا؛ بل ولجأت بعد ذلك إلى وقف هذا الدعم عن إسرائيل بالذات بسبب إصرارها على تحويل مجرى نهر الأردن، كما أوقفت قرضًا قصير الأجل لها في نفس الفترة بسبب إصرارها على تحويل مركز الحكومة إلى القدس. كذلك تقدمت بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا بمشروع إلى الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل بسبب هجوم قامت به قواتها على الضفة الغربية. كانت هذه المواقف كلها تهدف إلى تحسين صورة أمريكا في المنطقة على حساب كل من فرنسا وبريطانيا والأهم كسب ود الدول العربية في سياق الحرب الباردة. وتعكس هذه السياسة بالطبع تصاعد الحركة القومية العربية.

كان الهدف من هذا المدخل إلى المنطقة إدخال البلدان العربية في حلف عسكري بقيادة الولايات المتحدة، يطوِّق الاتحاد السوفيتي من الجنوب ويربط البلدان العربية مباشرة بالولايات المتحدة؛ الأمر الذي كان تمريره مستحيلًا في وقت شهدت فيه الحركة القومية في البلدان العربية تأججًا.

وقد رفضت الطبقة المسيطرة هذه الفكرة قبل يوليو 1952 تحت ضغط الحركة الوطنية من جهة واستغلالًا لظروف التوازن الدولي الجديد من جهة أخرى، أيْ التناقضات بين الاتحاد السوفيتي والغرب والتناقضات داخل الغرب. وقد استمر الوضع نفسه بعد انقلاب يوليو في الفترة 52 - 1954 سارت العلاقات بين مصر وأمريكا على ما يرام للطرفين باستثناء أمر واحد هو فكرة الحلف العسكري كما أسلفنا. وكانت مصر في ذلك الوقت من أقل الدول العربية عداء لإسرائيل[169]؛ بل كانت الناصرية على استعداد لعقد صلح نهائي معها. وقد جرت مباحثات سرية عام 1954 في باريس بين مبعوث موشيه شاريت ومبعوث جمال عبد الناصر بقصد إحلال السلام على الحدود وفتح قناة السويس لمرور البضائع الإسرائيلية، دون السفن[170]، كما اتفقت مصر مع الولايات المتحدة على مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة في سيناء[171].

---

[168] انظر نص البيان في: صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، ط 1، 1970، ص ص 386 – 387.

[169] ارجع إلى ألفريد ليلنتال، وهكذا ضاع الشرق الأوسط، دار القاهرة للطباعة، سلسلة "اخترنا لك"، عدد 38، ص 92.

[170] دافيد داوننج وجاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، ص 83 – مذكرات موشيه شاريت ("يوميات موشيه شاريت"، ترجمة: أحمد خليفة، مراجعة صبري جريس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996) – محمد نصر مهنّا، السوفييت وقضية فلسطين، دار المعارف، صدر عام 1990، ص 23. وقد أشار البعض إلى قيام مصر بالتفاوض المباشر مع إسرائيل في عام 1950، المرجع السابق، ص 19.

[171] عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977، ص 101.

وقد أجْهضت هذه المشاريع بسبب رفض إسرائيل وتمرد الفلسطينيين في قطاع غزة. فلم تكن إسرائيل ترغب في تحقق الجلاء البريطاني عن مصر؛ إذ كانت تعلم بأمر المباحثات الدائرة تحت إشراف الولايات المتحدة، لأنها كانت تعتبر القاعدة البريطانية في القناة بمثابة حزام أمن لها في الجنوب، في وقت كانت لا تزال فيه تبني نفسها. كذلك رأت إسرائيل في مصر الناصرية منافسًا لها على الصداقة الأمريكية التي كانت تنمو مع مصر بسرعة. ومن أجل وضع حد للمباحثات المصرية – البريطانية وتخريب العلاقة بين مصر وأمريكا، خططت إسرائيل للقيام بعمليات تخريب في مصر ضد المنشآت الأمريكية والبريطانية؛ فيما عرف بفضيحة لافون[172] التي كشفتها الحكومة الناصرية وفضحتها، واضطرت للانسحاب من مفاوضات باريس. والحقيقة أنَّ القوى الصهيونية المتشددة في إسرائيل لم تكن ترغب في تحقيق السلام مع مصر، وقد أفشلت بعملية لافون محاولة التيار الصهيوني المعتدل؛ بل وربما كان هذا ضمن أهدافها من العملية. وقد تصاعدت حدة السياسة الإسرائيلية تجاه مصر الناصرية بعد توقف المباحثات وسقوط لافون. أما بخصوص مشروع سيناء فقد احتج سكان القطاع وقاوموا المشروع مما أجبر السلطات على وقف تنفيذه.

وفي الحقيقة لم يكن انتصار إسرائيل في عام 1948 ونجاحها في إجلاء الجيش المصري من النقب هو نهاية طموحاتها، في الوقت الذي توالت فيه غارات الفدائيين العرب المنطلقة من غزة والضفة الغربية؛ الأمر الذي أقلق إسرائيل واستنفرها ضد الدول العربية المحيطة بها. ومن ثم شنت غارات انتقامية على قطاع غزة والضفة الغربية. كذلك لم تكن الأنظمة العربية المحيطة بإسرائيل راغبة في ولا قادرة على التسليم بوجود الدولة الصهيونية لسببين، أولهما خوف تلك الأنظمة من نمو قوة إسرائيل في المنطقة، وهيَ الأنظمة التي كان كل منها يخشى الآخر أصلًا (العراق – السعودية، العراق – سوريا، الأردن.. إلخ)، وثانيهما قوة الحركة القومية العربية التي اضطرت نظاما مثل نظام نوري السعيد أنْ يرفض بشدة دخول إسرائيل حلف بغداد. غير أنَّ هذين السببين لم يكونا كافيين لدفع الأنظمة العربية إلى القيام بعملٍ جِدِّى ضد إسرائيل؛ بل لم تسمح أيُّ دولة عربية - عدا سوريا في 66 - 1967 - للفدائيين العرب للعمل ضدها انطلاقًا من أراضيها، أو حتى من الأرض الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها. فقد كان نظام عبد الناصر على سبيل المثال يحمي الحدود بين إسرائيل وبين مصر وقطاع غزة ويعتقل الفدائيين ويصادر أسلحتهم من عام 1952 وحتى آخر لحظة في حياة الناصرية؛ عدا لحظات قصيرة للغاية أطلق فيها العمل الفدائي تحت إشراف الحكومة.

إلَّا أنَّ عجز الأنظمة العربية وعدم رغبتها في القيام بعمل محدد ضد إسرائيل لم يمنع الأخيرة من السعي الدائب لتحقيق مصالحها في المنطقة؛ فبدأت مبكرًا من عام

---

[172] دافيد داوننج – جاري هيرمان، المرجع السابق، ص ص 83 – 84.

1952 في تحويل مجرى نهر الأردن لصالحها؛ الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة، ولجأت إلى تجفيف بحيرة الحولة، كما شنت عددًا من الهجمات على غزة والضفة ردًّا على غارات الفدائيين وضغطًا على الأنظمة العربية حتى تعترف بها، وإفسادًا للمخطط الأمريكي الذي يهدف إلى إدخال هذه الأنظمة في حلف عسكري غربي، ذلك أنَّ إسرائيل كانت تخشى أنْ يقوى هذا الحلف الدول العربية ويوفر الحماية الأمريكية لها ضد أطماعها، وأنْ يقلص اعتماد الغرب عليها مما يؤثر بالسلب على قدراتها. وكان من أهم نتائج غارات إسرائيل المتكررة تصاعد المد القومي، المعادي للغرب في الوطن العربي، واضطرار النظام الناصري إلى التحول من أقل الأنظمة العربية عداءً لإسرائيل إلى واحد من أشدها.

كان السياسة الأمريكية تهدف إلى كسب إسرائيل والأنظمة العربية معًا؛ ولكنها تحطمت بين مطرقة الحركة القومية العربية التي تمثلت في ذلك الوقت في حركة الإنتلجينسيا بشكل أساسي، وسندان النزعة التوسعية الإسرائيلية، والتي ساهمت كثيرًا في حفز الأولى التي راحت تضغط بدورها على الأنظمة العربية، جاعلة قبولها الكامل للمخططات الأمريكية مستحيلًا. لذلك تصاعد الخلاف مع الغرب بسرعة؛ ولنر كيف حدث ذلك:

شنت إسرائيل هجومًا عنيفًا على قطاع غزة في فبراير 1955 قتل فيه 40 من الجنود المصريين والمدنيين الفلسطينيين، فردت جماهير القطاع بمظاهرات عامة استمرت ثلاثة أيام متتالية جرت فيها اشتباكات مع البوليس الناصري أسفرت عن مقتل نحو 40 فلسطينيًّا آخرين[173]. وكانت المطالب الأساسية للمتظاهرين تتلخص في قيام الجيش المصري بحماية القطاع وتسليح الشعب الفلسطيني والسماح للفدائيين بالعمل ضد إسرائيل. وقد تظاهرت الحكومة بالموافقة على حماية القطاع وتسليح الشعب، فتوقفت المظاهرات، ثم قامت باعتقال العديد من الشيوعيين والإخوان المسلمين في القطاع، ثم شرعت في تشكيل وحدات فدائية فلسطينية تحت إشرافها. ولكن النتيجة الأساسية للغزو الإسرائيلي كانت إلحاح الحكومة المصرية في طلب السلاح من الغرب الذي أخذ يماطل، فأفسد – دون أنْ يدري – مخططاته نفسها؛ فإذا كانت المظاهرات العزلاء في قطاع غزة قد أجبرت الناصرية على تشكيل فرق فدائية، فما بالك بما تستطيع أنْ تفعله الحركة القومية في الشام والعراق على وجه الخصوص؟ وفي هذا السياق تكون حلف شبه رسمي بين مصر وسوريا والسعودية في مواجهة إسرائيل وحلف بغداد المقترح الذي كان قد بدأ يتكون بالفعل ودخلته العراق وتركيا وباكستان، وانحل محور مصر – العراق. وقد طَرح الحلف الجديد بديلًا لحلف بغداد، هو تسليح البلاد العربية لتتولى الدفاع عن نفسها، بحجة أنَّ الارتباط المباشر بالغرب يمكن أنْ يكون دعمًا للمد الشيوعي، لا العكس، كما زعمت الولايات المتحدة وبريطانيا. ويبدو مع ذلك أنَّ الدبلوماسية الأمريكية كانت

---

[173] عبد القادر ياسين، المرجع السابق، ص ص 53 - 54.

على درجة من الذكاء جعلتها تمتنع عن ممارسة ضغوط شديدة على الأنظمة العربية لإدخالها في الحلف؛ فقد كان من الواضح أنَّ نفوذ المنظمات الشيوعية آخذ في الازدياد في البلدان المرتبطة بالغرب بشكل مباشر، مثل العراق. غير أنَّ الخلافات الموضوعية كانت تدفع بالعلاقة بين الأنظمة العربية والغرب إلى مزيد من التوتر؛ فطموحات إسرائيل لا يمكن إحباطها كلية، ولا يمكن تقديم شيء محدد لها أو للأنظمة العربية إلَّا على حساب الطرف الآخر. ولقد سارت الأمور على ما يرام فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الرسمية؛ أما في السياسة فظلت مسألة الحلف العسكري عقدة صعبة الحل؛ فبدلًا من الحلف كان النظام الناصري يصر على طلب السلاح. ومن الواضح أنه كان يفهم موازين القوى في الشرق الأوسط بشكل أفضل من الإدارة الأمريكية؛ فإقامة حلف دفاعي في الشرق الأوسط كان يمكن أنْ يحفز مباشرةً انهيار الأنظمة العربية الداخلة فيه، كما حدث في العراق بعد فترة قصيرة، وهذا الأمر الذي لم تقدِّره الدول الغربية؛ بل قامت - على العكس – بتصعيد خلافها مع الناصرية إلى قمته، بتشجيعها الضمني لغارات إسرائيل وتهديداتها، وبرفضها تزويد مصر بأسلحة دفاعية؛ إذ كانت السياسة البديلة – وهيَ تسليح مصر – بمثابة خطر أكبر من وجهة النظر الأمريكية؛ إذ ستدفع حتمًا إلى الحرب مع إسرائيل، لأن الأخيرة لن تقبل بوجود دولة عربية جيدة التسليح بجوارها. كذلك لم يكن من المسموح به في عرف السياسة الأمريكية إلَّا أن تكون إسرائيل متفوقة عسكريًّا بشكل ساحق على الأنظمة المحيطة بها، لأنها تمثل بالنسبة لها القاعدة الاستراتيجية في المنطقة. ومن ثم كان تسليح الأنظمة العربية يتطلب زيادة تسليح إسرائيل، أو وضع الولايات المتحدة في موقف حرج، وقد رأينا كيف أثارت صفقة الدبابات الأمريكية للسعودية التي عقدت عام 1955 أزمة للدبلوماسية الأمريكية عند تسليمها في عام 1957. لهذا كله عملت الولايات المتحدة على الظهور بمظهر الطرف المحايد، بينما استمرت بريطانيا وفرنسا وكندا في تسليح إسرائيل.

وقد تداركت الإدارة الأمريكية الأمر بعد قليل وبدأت تغدق المساعدات الاقتصادية على مصر الناصرية منذ 1958 – 1959؛ متقبلةً تمامًا لتدفق التسليح السوفيتي ومتفهمةً لدور الناصرية المحافظ في الشرق الأوسط.

3 - <u>الصدام مع الغرب</u>:

رفضت الناصرية على نحو قاطع الانضمام إلى حلف بغداد، وكان من الطبيعي أنْ ينتج هذا الرفض رد فعل: الضغوط الغربية ممثلة في العدوان الإسرائيلي المحتمل دائمًا. وفي الوقت ذاته لم تتوقف الحركة القومية العربية عند حد الرفض السلبي للحلف الدفاعي؛ بل امتد هذا الرفض إلى المطالبة باتباع سياسة محايدة على الصعيد العالمي. كانت هذه إحدى أهم أفكار البعث والحركة الوطنية المصرية. وقد عبر عبد الناصر بشكل واضح عن فهمه لهذه الحقيقة، فبعد أنْ حضر مؤتمر عدم الانحياز في باندونج (1955) صرح بـ: *"إنَّ زيارتي للهند كانت نقطة تحول في فهمي السياسي، لقد تعلمت أنَّ السياسة الوحيدة الحكيمة بالنسبة لنا هيَ في تبني الحياد*

الإيجابي وعدم الانحياز. وبعد عودتي إلى الوطن أقنعني الترحيب الذي استقبلت به هذه السياسة أنها السياسة الوحيدة الممكنة التي يمكنها أنْ تستقطب أوسع دعم من الشعب العربي"[174]. ولم تطرح فكرة عدم الانحياز بعد انقلاب يوليو فقط، بل كانت وجهة نظر كتلة هامة من الطبقة المسيطرة منذ ما بعد الحرب الثانية، وقد تبناها الوفد بشدة من 45 - 1952، بل ودعا الحزب الاشتراكي إلى الانحياز للاتحاد السوفيتي ضد الغرب ووجد آذانًا صاغية وسط المثقفين؛ وهو نفس موقف المنظمات الماركسية. ويدلنا هذا على تبني الحركة الوطنية لفكرة عدم الانحياز على الأقل، وعلي أنَّ الطبقة المسيطرة قد وجدت فرصة لتحسين شروط تبعيتها في ظل الحرب الباردة باتباع هذه السياسة، وهذه الحقيقة وتلك هما ما اكتشفه عبد الناصر كما ذكر بعد عودته من باندونج.

ويوضح هذا التصريح أنَّ سياسة الاعتماد المطلق على الغرب كانت مرفوضة من قبل الجماهير العربية، وأنَّ الناصرية قد اتخذت طريق عدم الانحياز استجابة لضغط الحركة القومية – على الأقل كدافع جوهري – فلم يكن عدم الانحياز مجرد خيار ناصري؛ بل خيار مبني على ضغوط حقيقية يمارسها الشارع العربي، بقيادة البعث والقوميين العرب والإنتلجينسيا المصرية، وقد كان جمال عبد الناصر صريحًا وواضحًا مع وزير الخارجية الأمريكية (دالاس) حين برر له رفضه لدخول حلف عسكري مع الغرب؛ بحجة أنَّ ذلك يهدد وجوده في السلطة من ِقبَل القوى الوطنية المصرية، إلى الحد الذي أقنع دالاس بوجهة نظره كما يبدو[175].

وكان معنى حضور مصر مؤتمر دول عدم الانحياز هو أنَّ الناصرية قد بدأت تعتمد على قوى خارجية في مواجهة الضغط الإمبريالي. هكذا كان مظهر الأمور على الأقل.

وقد اكتشف عبد الناصر في باندونج قوة المعسكر الشيوعي، كما اكتشف قوة جديدة، هيَ الصين الشعبية التي ستلعب بعد ذلك دورًا في عقد صفقة الأسلحة التشيكية. كذلك اكتشف أنَّ دول عدم الانحياز نفسها يمكن أنْ تلعب دورًا معضدًا له في السياسة الدولية، خصوصًا أنها لم تنتظر دعوة إسرائيل لحضور المؤتمر. والواقع أنَّ الصراع الدولي بين الشرق والغرب قد منح الدول الصغيرة المتخلفة فرصة لتحقيق بعض المكاسب ولعب دورٍ ملموسٍ نسبيًّا على الساحة الدولية.

التوجه إلى الشرق:

1 - الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط:

---

[174] أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ص 229.

[175] محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت 1972، ص ص 66 – 68.

بعد ثورة أكتوبر 1917 لم تتوان الدولة السوفيتية الفتية عن تقديم الدعم العسكري لكمال أتاتورك والدعم الاقتصادي لأفغانستان في عام 1920.

وقد قدمت حكومة لينين نفسها كحكومة ثورية؛ معتبرة أنَّ الاتحاد السوفيتي ما هو إلَّا قاعدة للثورة العالمية؛ أيْ اعتبار الثورة قبل الدولة. ولكن السياسة الفعلية لم تكن كذلك أبدًا؛ فمصلحة الدولة كانت فوق أيِّ اعتبار آخر حتى ولو على حساب حركات ثورية في الخارج، هذا منذ أول لحظة، ولكن مورست هذه السياسة على استحياء وتحت شعارات ثورية راديكالية في البداية، أما بعد نجاح ستالين، فقد بات شعار "الاشتراكية في بلد واحد" هو الشعار المعتمد في الكرملين، وباتت السياسة السوفيتية تضع في اعتبارها بشكل علني ورسمي الدولة لا الثورة، ولا ترى في البلدان والقوى الأخرى سوى أوراق للعب في صراعها مع الغرب، صارت تحدد موقفها من الحكومات المختلفة على أساس موقفها من الغرب، لا موقفها من شعوبها، وكان هذا مغزى شعار "الاشتراكية في بلد واحد".

وبالإضافة إلى عقد الصفقات مع الحكومات، استخدمت البيروقراطية السوفيتية الأحزاب الشيوعية التي تطيعها في البلدان الأخرى لخدمة دبلوماسيتها، بغض النظر عن مصالح الثورة داخل تلك البلدان نفسها. والأمثلة على ذلك لا تحصى، منها دعوة الكومنترن في عام 1935 للأحزاب الشيوعية إلى اتباع سياسة "الجبهة الشعبية" و"الجبهة الوطنية" في مواجهة الفاشية – أيْ إقامة تحالف بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الأخرى غير الفاشية، ثم تراجعه عن ذلك في عام 1939 بعد عقد المعاهدة السوفيتية – الألمانية وبدأت الدعوة إلى تشديد النضال ضد الاستعمار الأنجلو – فرنسي. أما في عام 1941 – بعد هجوم قوات ألمانيا النازية على الأراضي السوفيتية – فقد عادت الدعوة مرة أخرى إلى التركيز على معاداة الفاشية، ودعت الحكومة السوفيتية حكومات أشباه المستعمرات إلى إعلان الحرب على دول المحور، وهاجمت حزب الوفد لعدم إعلانه الحرب. وكانت المنظمات الستالينية في المستعمرات تتبع هذه التعليمات فورًا رغم عنف تقلباتها.

وحتى الخمسينات كان الاتحاد السوفيتي يعتمد على الأحزاب التابعة له في خلق نفوذه في البلدان الأخرى ومده. ولكن نظرًا لضعف هذه الأحزاب في الشرق الأوسط خلال الأربعينات، لم يتمتع الاتحاد السوفيتي بنفوذ يذكر في هذه المنطقة. غير أنَّ موقفيه في مجلس الأمن من المسألة السورية واللبنانية بعد الحرب ومن المسألة المصرية في عام 1947 منحاه نفوذًا معنويًّا ما لدى الجماهير العربية، عززه غياب أيِّ تاريخ استعماري له أو لروسيا القيصرية من قبل فيها، بالإضافة إلى حربه البطولية ضد الفاشية في الحرب العالمية. أما منذ عام 1955 – 1956، فقد بدأ

الاتحاد السوفيتي يصنع نفوذه ويمده عن طريق الحكومات القومية مباشرةً، بالمساعدات العسكرية والاقتصادية[176].

يمكن إيجاز الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط في هدف سياسي محدد: مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة لحرمان الغرب من فرصة تطويق الاتحاد السوفيتي من الجنوب عسكريًّا وملاحيًّا؛ أيْ أنها استراتيجية دفاعية بالدرجة الأولى.

2 - الاتحاد السوفيتي والقومية العربية:

لا يختلف موقف الاتحاد السوفيتي من البلدان العربية عن موقفه العام من بلدان الشرق الأوسط. فهو لم يتعامل مع القومية العربية إلَّا من حيث علاقتها باستراتيجيته الشاملة، ولا يمكن تفسير موقفه من فكرة الأمة العربية إلَّا على هذا الأساس. فلا تعترف الدبلوماسية السوفيتية بما تسمى بالأمة العربية، ولا بحقها في إقامة دولتها القومية الموحدة[177].

وبخصوص الحركة الصهيونية وقف الحزب الشيوعي السوفيتي موقفًا معاديًا منذ نشأته وحتى عام 1930، واستمر هذا العداء بعد ذلك وإنْ خفَّت حدته بالتدريج، فُسمح بإقامة مركز للوكالة اليهودية في موسكو. وفي الأربعينات التقت الخطط الستالينية في الشرق الأوسط مع الحركة الصهيونية؛ إذ بدأت المنظمات الصهيونية في فلسطين تهاجم الوجود العسكري البريطاني، في وقت كان فيه إخراج بريطانيا من الشرق الأوسط يُعد أحد أهداف السياسة السوفيتية. ومن الواضح هنا أنَّ الموقف من الصهيونية قد تحدد على أساس موقف الأخيرة المباشر من الاستعمار الغربي، بغض النظر عن موقفها من الحركة القومية العربية؛ بل وبغض النظر عن طبيعة الفكر الصهيوني نفسه. ومنذ بداية "النضال" الصهيوني ضد الحكم البريطاني في فلسطين راحت الدعاية السوفيتية تركز على إبراز صورة تقدمية للصهيونية في فلسطين، وراحت تهاجم الحكام العرب، لا لأنهم تقاعسوا عن حماية بلادهم؛ بل لأنهم - على حد زعم الدعاية الستالينية "أرادوا في الحقيقة أنْ يجعلوا اليهود أقلية قومية في فلسطين" [178]. وفي عام 1948 هاجم الاتحاد السوفيتي

---

[176] لاكور، المرجع السابق، ص ص 287 – 300.

[177] كان الاتحاد السوفيتي معاديًا لحركة البعث العربي، وأعلن عن موقفه هذا في أواخر الخمسينات. ولعلنا نذكر أنَّ موقف المندوب السوفيتي في مجلس الأمن في عام 1947 من القضية المصرية كان أيضًا معارضًا لوحدة مصر والسودان، على أساس أنه "لا يعرف بالضبط رغبة الشعب السوداني"! فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 89.

[178] لاكور، المرجع السابق، ص 174. وهو يرى أنَّ الاتحاد السوفيتي قد تصور أنَّ نجاح اليسار الصهيوني في فلسطين كان يعني إقامة دولة اشتراكية يهودية، أو - على الأقل – دولة أكثر تقدمية من البلدان العربية، أيْ - بالمفهوم السوفيتي – دولة أقرب إلى موسكو من دول الملوك العرب الرجعيين. كان هذا التصور نتاج تحليل السوفيت للحركة الصهيونية خلال الأربعينات؛ فإنشاء الكيبوتزات وهيمنة اتحاد العمال على أكبر المشاريع الصناعية، لم يعتبره السوفيت اشتراكية إلا خلال الأربعينات، أيْ حين بدأ الصدام بين الصهيونية وبريطانيا بعد منح الهجرة اليهودية في عام 1939 (انظر: بيجين، التمرد: قصة الأرجون، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

إعلان الدول العربية للحرب على إسرائيل، باعتبارها "عدوان عربي إسرائيل"[179].

وقد تبنت الحكومة السوفيتية فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين. فعلى سبيل المثال أعلن مالينكوف في يوليو 1944 أنَّ المطالب الإقليمية للشعب اليهودي يجب أنْ تلبى، ووافق ستالين في يالتا في عام 1945 على تقرير وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم أعلن المندوب السوفيتي في مجلس الأمن في عام 1947 *"إنه من غير المعقول أنْ يُنكر على الشعب اليهودي حقه في تحقيق آماله في إنشاء دولته الخاصة به"* [180].

ولم تكتف الحكومة السوفيتية بذلك؛ بل راحت تزايد على الولايات المتحدة؛ فقالت إنها "ادعت مجرد إدعاء" أنها تؤيد إسرائيل، وإنها "عملت كل ما في وسعها لإيذاء إسرائيل، واعترفت بها اعترافًا واقعيًّا فقط، على حين اعترف بها الاتحاد السوفيتي اعترافًا قانونيًّا تامًا"[181]. وعلاوة على ذلك قدم السفير السوفيتي، أوراق اعتماده في القدس عام 1954 باعتبارها عاصمة إسرائيل[182]. وقد امتنع المندوب

القاهرة، 1978)؛ أيْ بعد أنْ أصبحت الصهيونية تعمل – موضوعيًّا - في صالح السياسة السوفيتية على المدى القصير. وعلي العموم نحن لا نحاكم السياسة السوفيتية على أساس المبدئية واللامبدئية؛ إذ نرى في الاتحاد السوفيتي دولة لا ثورة، لها مصالحها الخاصة التي تفسر كل سياساتها. ونوجه الانتقاد للسياسة السوفيتية من حيث قصر نظرها، الناتج لا عن غبائها (الذي لا نستبعده أحيانًا)، وإنما عن ضيق أفق مصالحها، التي تحدد استراتيجتها الدفاعية، وبالتالي قصر نفسها؛ فقد راهنت على الصهيونية ضد القومية العربية المعادية للاستعمار، لأن الأخيرة تتجاوز، بتدشينها معركة جذرية مع الوجود الأجنبي في المنطقة ككل، أفق الاستراتيجية السوفيتية؛ لأنه تشكل بذرة قوة مستقلة لها مصالح ضخمة وطموحات هائلة؛ الأمر الذي لا يقارن بالصهيونية، كما تبدت في الأربعينات بخاصة.

[179] نسوق هنا تطور موقف الاتحاد السوفيتي من حرب 1948، وهو موقف له دلالته الواضحة:

*** 1948 – 1950: الحرب عدوان عربي على إسرائيل.**

*** 1950 – 1958: الحرب عمل تتحمل مسئوليته إسرائيل والدول العربية، وهذه هيَ فترة تدهور العلاقات بين موسكو وتل أبيب بعد موقف الأخيرة من الحرب الكورية واشتراكها في عدوان 1956 ضد النظام الناصري المتقارب مع موسكو.**

*** 1958 وما بعدها: الحرب عمل عدواني من جانب إسرائيل.**

وهيَ الفترة التي شهدت تبلور خريطة العلاقات السوفيتية مع دول الشرق الأوسط.

لاكور، المرجع السابق، ص ص 174 - 175.

هذا التسلسل لا يمكن إرجاعه إلى جهل أو خطأ البيروقراطية السوفيتية؛ فكافة الوقائع كانت معروفة وواضحة.

[180] محمد نصر مهنّا، المرجع السابق، ص 12.

[181] لاكور، المرجع السابق، ص 175.

[182] لاكور، المرجع السابق، ص 234، محمد نصر مهنّا، نفس المرجع، ص 21.

ويبدو أنَّ حذر الولايات المتحدة في تعاملها مع إسرائيل حتى أوائل الخمسينات كان دافعًا إضافيًّا لهذا التمادي من جانب الاتحاد السوفيتي في إبراز عواطفه تجاهها.

السوفيتي في مجلس الأمن عن التصويت على قرار بإدانة مصر لعدم سماحها لسفن إسرائيل بالمرور في قناة السويس (عام 1951)، بينما توقعت منه الحركة الوطنية المصرية أنْ يستخدم حق الفيتو[183]، كما امتنع عن التصويت على قرار بإدانة إسرائيل لشروعها في تحويل مجرى نهر الأردن بينما وافقت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على القرار.

كذلك عارض الاتحاد السوفيتي في عام 1948 بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين إلَّا إذا بحثت معها قضية اللاجئين اليهود في أوروبا، واستمر هذا الامتناع حتى 1955. وكان الاتحاد السوفيتي قد سمح لحكومات شرق أوروبا بتزويد اليهود في فلسطين بالسلاح في أواخر الأربعينات[184].

لكن الموقف السوفيتي بدأ في التحول منذ أوائل الخمسينات إزاء موافقة إسرائيل على التصريح الثلاثي الصادر عام 1950، وهيَ الموافقة التي حطمت بعنف الآمال التي علقها الكرملين على دولة إسرائيل. وجاءت اللطمة الثانية بعد قليل (51 - 1953) حين أيدت إسرائيل الغرب في الحرب الكورية؛ فكان أنْ قُطعت العلاقات من جانب موسكو في عام 1953، ولكنها أعيدت بعد أنْ تعهدت إسرائيل بعدم الدخول في أحلاف معادية للاتحاد السوفيتي.

هكذا فضحت إسرائيل قصر نظر السياسة السوفيتية بإعلانها صراحة عن هويتها كحليف عضوي للغرب. ومقابل ذلك كانت الأنظمة العربية في مصر وسوريا قد بدأت منذ أواسط الخمسينات في إبراز خلافها مع مشاريع الغرب في الشرق الأوسط، واشتد الصراع بينها وبين إسرائيل، فدفع هذا كله بالسياسة السوفيتية إلى أنْ تعيد النظر في موقفها من الطرفين. وهنا (تنبه!) الكرملين إلى أنَّ إسرائيل تضطهد الأقلية العربية في فلسطين، وأنها تطرد العرب من ديارهم، وتعتدي على الدول العربية المجاورة، وعلى مياه نهر الأردن.. إلخ. والواقع أنَّ الموقف السوفيتي قد تغير تدريجيًّا وعلى استحياء، ربما تحسبًا لأيِّ تغيرات أخرى. كانت البداية في عام 1953 حين عارض الاتحاد السوفيتي مشروع قرار في مجلس الأمن لإدانة مصر لامتناعها عن السماح لسفن إسرائيل بالمرور في قناة السويس، ثم حين أيد سوريا ضد إسرائيل في عام 1954 بخصوص مشروع تجفيف بحيرة الحولة الذي قامت به الأخيرة، ذلك أنْ مصر وسوريا حققتا للاتحاد السوفيتي بعض الرجاء برفضهما القاطع لمشروع الحلف العسكري الموالي للغرب.

---

[183] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص ص 148 – 152.

[184] ذكر قادة إسرائيل في مذكراتهم أنه لولا الدعم العسكري من الكتلة الشرقية لما استطاعت الصهيونية أنْ تواصل "كفاحها" في فلسطين؛ بل إنَّ الطائرات القليلة التي كانت لدي إسرائيل أثناء حرب 1948 كانت مستوردة من تشيكوسلوفاكيا. كما ذكر ألفريد ليلنتال نفس المعلومة، المرجع السابق، ص 26، ص 124.

وهكذا أخذت خلافات السوفيت مع إسرائيل في التفاقم، فشن الإعلام السوفيتي عام 1955 هجومًا حادًا على إسرائيل بسبب هجماتها المتكررة على الدول المجاورة، خاصة بعد أنْ عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية. هكذا تبدل الموقف السوفيتي من إسرائيل والصهيونية من حال إلى ضده في إطار ثابت، هو دفاع البيروقراطية السوفيتية عن نفسها في مواجهة هجوم الغرب. لذلك لم تكن فترات العداء للصهيونية ثم تأييدها ثم العودة إلى مهاجمتها تتميز باتساق كامل مع نفسها؛ فالعداء لم يحل دون إقامة مركز للوكالة اليهودية في موسكو، والتأييد لم يرافق السماح بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل، رغم إلحاح الوكالة اليهودية ثم حكومة إسرائيل فيما بعد، لأن حدوث هذه الهجرة في الوقت الذي كان يعلن فيه ستالين أنه قد حقق 99% من الاشتراكية لهو أمر يسيء إلى اشتراكيته أيما إساءة، بينما سمحت موسكو بالهجرة في فترة عدائها الجديدة للصهيونية، تحت ضغوط الوفاق الدولي واحتياجاتها لشحنات القمح الأمريكي والقروض الغربية[185].

هكذا تحدد موقف الاتحاد السوفيتي من الصهيونية، وبالتالي من القومية العربية، في كل هذه الفترات على أساس المصالح العليا للدولة السوفيتية.

3 - الاتحاد السوفيتي والناصرية:

تغير تقييم الحكومة السوفيتية للناصرية غير مرة؛ ففي البداية اعتُبر انقلاب يوليو 1952 مجرد انقلاب أمريكي الهوية، ومن ثم أعلن الاتحاد السوفيتي عداءه للضباط وهاجم إعلامه قانون الإصلاح الزراعي على أساس أنه لا معنى له، وأنه أعد لإنقاذ كبار الملاك من الثورة التي لا مفر منها[186]، وهاجمت الصحف السوفيتية الحكم الصادر بإعدام خميس والبقري والاعتقالات التي جرت حينذاك للشيوعيين، باعتبارها علامة على خوف رجال الانقلاب من حركة العمال والفلاحين[187]. ولكن ما أنْ أعلن الضباط بوضوح رفضهم لفكرة الحلف الموالي للغرب حتى أعلن السوفيت في عام 1953: "وقامت ثورة الجيش وتألفت لأول مرة في مصر حكومة اشتراكية قضت على الإقطاع (..) وصادرت أموال الاستغلاليين"[188].

هكذا انقلب الحال من وصف الإصلاح الزراعي بأنه أعد لإنقاذ كبار ملاك الأراضي؛ بالزعم بأن حكومة الضباط قد قضت على الإقطاع، ومن "الانقلاب

---

[185] إننا لا نعترض على حق اليهود أو غيرهم في الهجرة من الاتحاد السوفيتي، باعتباره حقًا إنسانيًا عامًا؛ ولكننا نتناول هذه المسألة هنا من حيث علاقاتها بمنطق السياسة السوفيتية.

[186] لاكور، المرجع السابق، ص 179.

[187] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 129.

[188] نفس المرجع، نقلًا عن راديو موسكو في 1953/11/22، ص 132، ويذكر هذا المرجع وقائع أخرى عديدة توضح بجلاء تطور الموقف السوفيتي من انقلاب يوليو 1952، ص ص 121 – 140.

الأمريكي" إلى "حكومة اشتراكية". وسنرى بعد قليل كيف انقلب الصراخ من أجل الشيوعيين المصريين إلى الصراخ في وجوهم.

وأثناء الصراع بين محمد نجيب والليبراليين ضد الناصريين أيد الاتحاد السوفيتي في البداية الطرف الأول. ولكن بعد رفض الناصريين للحلف العسكري انعكس موقف موسكو، وتم توقيع أول معاهدة تجارية بين الضباط والاتحاد السوفيتي في مارس 1954، تقرر بموجبها توريد القمح لمصر في مقابل القطن، ثم عُقدت صفقات أخرى لاستيراد البترول والأفلام السوفيتية، وبدأت الحكومة المصرية في إرسال الدارسين إلى الجامعات السوفيتية بأعداد صغيرة[189].

وحتى ذلك الحين كانت المفاوضات بين الضباط وبريطانيا لا تزال دائرة، أما بعد توقيع معاهدة الجلاء انقلب الموقف السوفيتي من الناصرية مرة أخرى، ولكنه لم يعد يؤيد الليبراليين الذين لم يعد لهم وجود منظم، وإنما الإخوان المسلمين الذين رفضوا المعاهدة التي أدرك الكرملين أنها قد وُقعت تحت ضغط أمريكي. أما حين اتضح أنَّ المعاهدة ليست بداية لشهر عسل طويل مع الغرب، عاد الاتحاد السوفيتي ينظر إلى الناصرية مرة أخرى كحكومة ثورية معادية للاستعمار، وخاصة بعد أنْ حضر عبد الناصر مؤتمر باندونج في عام 1955 واعترف بالصين الشعبية؛ فأخذ يدعم حكومة الضباط اقتصاديًّا؛ فوافق على شراء المخزون الراكد الضخم من القطن في العام نفسه، وقدم لها قروضًا كبيرة، ولسوريا أيضًا[190]، وبينما بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي من جملة الصادرات نحو 50% في عام 1957[191]، أوقف الأخير علاقاته الاقتصادية مع إسرائيل[192].

وقد مثّل هذا التحسن الملموس في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي سندًا هامًّا لعبد الناصر في صراعه في تلك الفترة مع الغرب حول مسألة الحلف الدفاعي. فبعد اتساع غارات إسرائيل وتكرارها راح يهدد بالحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي، خاصة أنَّ شو اين لاي وعده أثناء انعقاد مؤتمر باندونج بإمكانية ذلك. وبدلًا من تزويد الناصرية بالسلاح، شددت الدول الغربية ضغطها؛ فراحت تتمنع في مسألة تمويل السد العالي وتزود إسرائيل بالأسلحة والمعونات. وفي هذه الظروف لم يجد عبد الناصر سوى مخرج واحد هو الاتحاد السوفيتي؛ فكان أنْ عقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في مايو 1955.

---

[189] منذ عام 1958 دفعت أزمة السيولة في العملات الحرة حكومة الضباط إلى زيادة عدد الدارسين في الجامعات السوفيتية وجامعات دول أوربا الشرقية بدلًا من جامعات أمريكا ودول أوربا الغربية.

[190] لاكور، المرجع السابق، ص ص 245 - 247، ص 292، ص 296.

[191] نفس المرجع، ص 288.

[192] نفس المرجع، ص 292.

أثارت الصفقة ذعر الغرب وابتهاج الشعوب العربية؛ بل وأعربت الحكومات العربية أيضًا عن ابتهاجها (وضمنها حكومة نوري السعيد الوكيلة لبريطانيا). وفي هذه الظروف لم تكن الحكومات الغربية لتحاول موازنة الصفقة بأخرى مماثلة؛ فحلف الأطلنطي لم يكن ليتهور بشحن الناصرية بمزيد من الزهو والطموح في الوقت الذي استطاع فيه الاتحاد السوفيتي أنْ يكسب نقطة هامة ويقطع الطريق عليه، بينما ارتسمت الناصرية في أعين الجماهير العربية في هيئة حكومة ثورية، مما أكسبها ثقة في النفس لا حدود لها. في مثل هذه الظروف كان من غير المفيد أنْ يتنازل الغرب أمام الناصرية.

بعد هذه الصفقة، أصبح الكرملين يعتبر الناصرية موطئ قدمه في الشرق الأوسط، وتبعتها سوريا واليمن؛ إذ عقدت كل منهما صفقة مماثلة في عام 1956. لذلك قامت الصحف السوفيتية بمهاجمة بعض الشيوعيين المصريين الذين استمروا يعارضون الناصرية بعد الصفقة. وعلى سبيل المثال نجد هذه الإشارة: "المشاغبين الذين يدعون أنفسهم بالشيوعيين في مصر والذين يتجاسرون على معارضة حكومة الرئيس عبد الناصر"[193]. ولم يكن هؤلاء المشاغبين سوى قلة؛ إذ راحت في ذلك الوقت بيانات التأييد لعبد الناصر تصدر من السجن تباعًا من جانب كافة المنظمات الرئيسية.

وجدير بالذكر أنَّ الصفقة السوفيتية - التشيكوسلوفاكية شكلًا - قد أبرمت في الوقت الذي كان فيه الناصريون يواصلون حربهم المقدسة ضد الشيوعية، فكان كثير من الشيوعيين رهن الاعتقال. ولكن ذلك لم يعن حكام الكرملين في شيء؛ إذ أعطوا كل الاعتبار للصراع الدولي فحسب.

الأزمة:

السد العالي:

كانت العلاقة الجديدة بين مصر والاتحاد السوفيتي نتاجًا – أساسًا – للأزمة في العلاقة بينها وبين الغرب. وإلى أنْ عقدت صفقة الأسلحة كانت الأزمة لا تزال ساكنة، وهيَ الأزمة التي تخص رفض مصر الناصرية لمبدأ الحلف الدفاعي

---

[193] لاكور، المرجع السابق، ص 253.

ليس هذا فحسب، بل إنَّ "الحزب الشيوعي المصري الموحد" قد اتخذ موقفًا مماثلًا؛ ففي العدد 32 من جريدة "كفاح الشعب" وُصف الشيوعيون المعادون للناصرية بأنهم شرذمة تدعي الشيوعية، بل وتعهد الحزب بالوقوف لهذه الشرذمة بالمرصاد: "وندعو رفاقنا العمال والطبقة العاملة المصرية أنْ تكون على حذر من أيَّ شخص يدعي الشيوعية ويحاول التشكيك في وطنية قائد الحركة الوطنية اليوم الرئيس عبد الناصر". رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري (1950 - 1957)، ص ص 283 - 284.

هكذا راح الحزب الشيوعي يدافع عن الناصرية، مكفِّرًا خصومها من الشيوعيين خارج الحزب، متحولًا بالتدريج إلى الناصرية.

المرفوض تمامًا من جانب الحركة القومية العربية. ولكن مع عقد صفقة الأسلحة بلغت الأزمة اللحظة المناسبة للتفجر.

وفي نفس السنة (1955) قدم الاتحاد السوفيتي عرضًا بتمويل مشروع السد العالي – دون أيِّ شروط – إلى عبد الناصر، في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تتلكأ في إبرام الاتفاق النهائي على تنفيذ المشروع. ومع ذلك لم يعلن عبد الناصر قبوله للعرض السوفيتي؛ بل أبلغ دالاس "إننا نفضل التعامل مع البنك الدولي بالرغم من أنَّ الحكومة الروسية عرضت علينا شروطًا أفضل"[194]. هكذا استغل عبد الناصر بمهارة التناقضات الدولية إلى آخر مدى بالتمنع والضغط بإحدى القوتين على الأخرى، وتجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة أو التخفيف منه بقدر الإمكان.

لذلك تم الاتفاق مع البنك الدولي على تمويل المشروع بفائدة قدرها 5.5%، فضلًا عن إشراف البنك على الميزانية المصرية، ثم تم تعديل الشروط لصالح مصر. كذلك وافقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في التمويل، ولكن بدفع التمويل السنوي فحسب، ومع ذلك وافقت الحكومة المصرية.

وقد لقيَ المشروع مقاومة من جانب المعارضة الصهيونية في الولايات المتحدة والتي كان يهمها ألّا تتدعم العلاقات المصرية الأمريكية، ومن جانب مزارعي القطن الأمريكيين خوفًا من منافسة القطن المصري الممتاز، بالإضافة إلى جماعات "أصدقاء الصين الوطنية" الذين أثارهم اعتراف عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية عام 1955. إلَّا أنَّ عقد صفقة الأسلحة السوفيتية كان هو النقطة التي انقطعت عندها العلاقات الناصرية – الأمريكية مؤقتًا. وقد بدأت الأزمة حين طلب مسئول أمريكي كبير من السفير المصري في واشنطن أنْ يعمل عبد الناصر على تحقيق الصلح مع إسرائيل وأنْ يوقف صفقة الأسلحة؛ فكان هذا بمثابة شرط غير معلن بصفة رسمية لإتمام صفقة السد العالي. ولكن الاستجابة للشرط الأمريكي – كما أسلفنا - لم تكن من الأمور السهلة في ذلك الوقت، علاوة على أنها لم تكن أمرًا ضروريًّا، لأن الاتحاد السوفيتي كان قد عرض نفسه كبديل قوي للدعم الأمريكي، ولم تكن مصر الناصرية عاجزة تمامًا عن المقاومة، لذلك لم تقبل الشروط الأمريكية الفظة. ومن ثم أعلنت أمريكا ثم بريطانيا سحبهما لعرض تمويل السد العالي عقابًا لعبد الناصر، ثم حذا حذوهما البنك الدولي، لأن مساهمته في التمويل كانت مكملة للمساهمة الأمريكية، وكذلك لأنه – في الوقت نفسه – تابع للمصالح الأمريكية.

وتكمن أهمية معركة السد العالي في كونها الشكل المباشر للأزمة بين النظام الناصري والغرب. أما المشروع نفسه كمشروع اقتصادي فلم يكن يشكل أيَّ خطورة على مصالح الغرب، ولم تثر بشأنه – كمشروع اقتصادي – أيُّ خلافات حقيقية من

---

[194] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 194.

جانب الغرب، خاصة وأنَّ الضباط قد قبلوا الشروط الاقتصادية الأمريكية[195]. كان الخلاف إذن خلافًا سياسيًّا بحتًا حول الحلف الدفاعي، يعبر عن خلاف حول الإطار الكلي للعلاقات بين مصر والغرب، وبالتحديد من حيث موقع مصر من الاستراتيجية الأمريكية.

وهنا ينبغي أنْ نرصد بدقة ذلك الطرف القوي في ساحة الشرق الأوسط الذي هدد مخططات الغرب ومن يقبل بها: الحركة القومية العربية التي غالبًا ما يتناساها معظم المحللين المتعاطفين مع الناصرية، معتبرين أنَّ رفض نظام عبد الناصر للخطة الأمريكية ليس إلَّا تعبيرًا مباشرًا عن طموحات اقتصادية وتنموية عظيمة (سيتضح لنا حجمها الحقيقي في فصل خاص). ومن الطبيعي ألّا يلاحظ هؤلاء – بالتالي – أنَّ الضغط السياسي – الاقتصادي الأمريكي لم يضع في اعتباره بالقدر الملائم دائمًا الضغوط المقابلة من قبل الحركة القومية على الناصرية أو الاعتبار الكبير لها من قبل حكومة الضباط.

كان رد فعل الناصرية القوى على وقف تمويل السد العالي هو تأميم قناة السويس. وكانت حكومة الضباط تستعد لاستلام القناة منذ عام 1954، مما يشير إلى استعدادها لتأميم القناة منذ ذلك الوقت، فقد أصدر الضباط قرارًا سريًّا بعمل مسح كامل لإمكانيات تشغيل القناة، وبدأت الحكومة في مهاجمة الشركة وإعداد مرشدين مصريين لإدارة القناة منذ عام 1955، حين رفضت الشركة مطالبها بتحسين شروط العمل فيها لصالح مصر. ومنذ عهد ما قبل الانقلاب كان تأميم القناة مطلبًا شعبيًّا هامًّا؛ إذ كانت شركة القناة – بغض النظر عن أرباحها الضخمة – تمثل تاريخًا استعماريًّا مفزعًا.

ومن ثم لم يكن تأميم القناة مجرد رد فعل مباشر لوقف تمويل مشروع السد؛ إذ كانت تدور حولها من قبل – كمشروع اقتصادي – خلافات محددة، ووجد عبد الناصر في تأميمها فرصته للرد على ضغوط الغرب. كانت الخطورة الكبرى لتأميم القناة من وجهة نظر الغرب هيَ إمكان انتشار موجة التأميم إلى العالم الثالث كله؛ فقناة السويس على حد تعبير صحيفة لوموند الفرنسية، *"تمثل شيئًا آخر غير مجرد مصالح إحدى الشركات المساهمة أو مجرد مصالح أصحاب أسهم معينة.. إنها تمثل رمزًا.. وإذا سقط هذا الرمز فإن السد سينهار، وسيتعاقب التأميم تلو التأميم،*

---

[195] حين رفضت الولايات المتحدة تمويل المشروع تعللت بأسباب اقتصادية تتعلق فيما زعمت بقدرة مصر على تحمل عبء هذا المشروع. وهيَ، كما هو معلوم، حجة واهية، قصد بها تبرير الموقف لا أكثر. أما خوف بعض المزارعين الأمريكيين من منافسة القطن المصري، وهيَ حجة أخرى طرحتها بعض الدوائر الأمريكية، فهيَ بدورها حجة تافهة، لأن القطن المصري كان يواجه آنذاك حالة كساد منذ نهاية الحرب الكورية، ولم يكن من المنتظر أنْ تتوسع الحكومة المصرية في زراعة القطن، وقد اتجهت بالفعل إلى إحلال الأرز محله.

وستنهار جميع شركات البترول، وسيكون ذلك آخر ضربة موجهة لمكانة الغرب" [196].

لم يكن تأميم القناة إذن مجرد ضربة اقتصادية لهيمنة الغرب وإنما ضربة لرمز هيمنته السياسية؛ لهيبته؛ رد سياسي على ضغوطه. وجاء هذا الرد في وقت وجد فيه الضباط أنفسهم يتمتعون بدعم عسكري واقتصادي سوفيتي كبير، وبتأييد شعبي هام بعد مؤتمر باندونج، كذلك كانت هذه الضربة نفسها كفيلة بجلب أقوى تأييد ممكن للناصرية من جانب الحركة القومية العربية في المنطقة كلها، فتكون الناصرية قد ضربت عدة عصافير بحجر واحد: الرد على الضغوط الأمريكية – البريطانية، ضمان مصدر لتمويل مشروع السد العالي وغيره، كسب ود؛ بل حتى تبعية الحركة القومية، وأخيرًا، تأديب الشركة التي رفضت الاستجابة لمطالبها.

بالفعل كان لتأميم القناة دوي هائل على الصعيد العربي والعالمي؛ فكانت قمة الأزمة مع الغرب، وكان أنْ تبددت الصورة السوداء للناصرية في الوطن العربي بشكل حاسم. إذ مثلت ضربة ساحقة لشيء بالغ الأهمية: هيبة الغرب، شيء يفوق قرار إلغاء معاهدة 1936، نظرًا لما مثلته شركة القناة من آثار الاستعمار البغيضة. وبذلك حققت الناصرية انتصارًا ساحقًا. كذلك كان التأميم مناسبة جديدة لكيْ يعلن خروشوف عن اشتراكية الناصرية، كما كان مناسبة هامة لحصول النظام على تأييد الشيوعيين الحاسم كما سنرى لاحقًا.

تأميم القناة: مقدمة حرب 1956:

كان تأميم القناة ضربة قاسية للوجود البريطاني في الشرق الأوسط. فقد شهدت المنطقة منذ الأربعينات نضالًا شعبيًّا شاملًا ضد نفوذها، ونجحت الحركة القومية في تجميد مشروع حلف بغداد وإجبار بريطانيا على تغيير خططها في مصر جزئيًّا. ولكن الانقلاب البونابرتي 1952 أخذ في تقمص دور قائد الحركة القومية، ولكنه - ولهذا السبب بالذات - أدى إلى مزيد من اندفاع الأخيرة التي كانت ضده، حتى منتصف الخمسينات، ثم وراءه، ابتداء من مؤتمر باندونج خاصة. ومنذ أنْ بدت الناصرية في نظر الحركة القومية العربية كحكومة ثورية، بدا عبد الناصر لبريطانيا رمزًا لشقائها؛ ولذلك قررت إسقاط حكومة الضباط. فلم تتفهم الدبلوماسية البريطانية جيدًا حقيقة أوضاع الشرق الأوسط؛ فالسبب الحقيقي لشقاء بريطانيا هو الحركة القومية العربية لا نظام عبد الناصر، والتحليل الموضوعي كان يجب أنْ يقود هذه الدبلوماسية إلى فهم هذه الحقيقة التي تضمنت حقيقة أهم: إنَّ الناصرية

---

[196] نقلًا عن ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ص 118.

نفسها لم تكن تستطيع أنْ تتصرف إلَّا على النحو الذي تصرفت به وأنه كان من الممكن التعامل معها بتفهم أعمق، وقد تحملت بريطانيا نتائج خطئها[197].

أما فرنسا قد سارت على الدرب نفسه، فعبد الناصر هو المسئول – في نظرها – عن الثورة الجزائرية. هكذا كان تحليل ساستها الذين لم يدركوا أنَّ عبد الناصر في مساعدته لثوار الجزائر إنما كان يؤدي مهمة حيوية لنظامه هو: القضاء على الاستعمار المباشر في المنطقة حماية لاستقلاله هو، واحتواء للحركة القومية العربية القوية والضاغطة شرقًا وغربًا. علاوة على رضًا الولايات المتحدة عن هذه المساعدة، والأهم من ذلك أنه لم يكن المحرض على الثورة الجزائرية قط؛ بل كانت الدوافع والقوى الأساسية للثورة موجودة بالجزائر نفسها. لذلك قررت فرنسا التعاون مع بريطانيا رغم تأييدها الضمني للثورة الجزائرية في إسقاط حكومة الضباط. وقد راحت الصحافة الفرنسية والبريطانية تصف عبد الناصر بأنه هتلر جديد وما شابه ذلك من أوصاف. وتصور إيدن أنَّ عبد الناصر يريد تكوين إمبراطورية عربية تحت قيادته، وبلغت مخاوفه الشخصية حدًا خطيرًا بحيث بات شبح عبد الناصر كشخص يؤرقه للغاية.

أما إسرائيل فقد وجدت في نوايا الدولتين ضالتها المنشودة؛ فقد كانت بدورها تعاني من مرض الناصرية العضال؛ فكانت تخشى بوجه عام من آثار معاهدة الجلاء البريطانية – المصرية وتفضل عودة بريطانيا إلى وضعها السابق في مصر، وكانت تعاني بشكل خاص – منذ أنْ شنت هجماتها على قطاع غزة – من قرار عبد الناصر بإغلاق مضيق تيران في وجه الملاحقة الإسرائيلية عام 1955، وكانت تخشى أيضًا من نمو قوة الجيش المصري بعد صفقة الأسلحة السوفيتية الضخمة، كما ازدادت مخاوف بن جوريون بعد عقد اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا.

هكذا قررت البلدان الثلاثة إسقاط نظام عبد الناصر. وجاء قرار تأميم القناة ليثير المعسكر الغربي كله؛ فالقرار كان ضربة قوية لهيبة بريطانيا. وكانت اللحظة مناسبة من وجهة نظر البلدان الثلاثة لوضع خطة العدوان الثلاثي، رغم أنها لم تجد مبررًا لها أمام العالم؛ فالقرار المذكور لم يكن اعتداءً على أحد، وإنما كان ردًّا منطقيًّا وبسيطًا جدًّا، ولم تستطيع البلدان المعتدية أنْ تستشف أثر عدوانها الذي حولت نتائجه المعروفة الناصرية إلى أسطورة من وجهة نظر الجماهير العربية، على حساب مصالح بريطانيا وفرنسا، وبالضبط لصالح كل من إسرائيل والناصرية.

وقد وجدت الولايات المتحدة هيَ الأخرى فرصتها المناسبة لتحقيق هدفها: الحلول محل أوروبا في الشرق الأوسط. ولذلك، أعلنت في بيان مشترك مع بريطانيا

---

[197] ذكر لورد بيردوود أنَّ كلًّا من بريطانيا وفرنسا كانت تنتظر فرصة لضرب نظام عبد الناصر بسبب موقفه من مشروع حلف بغداد، وكان قراره بتأميم القناة هو الفرصة. انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 106.

وفرنسا تنديدها بعبد الناصر ومطالبتها بتدويل القناة، أيْ أمركتها من الناحية العملية. وللضغط في هذا الاتجاه قررت التجميد الجزئي لأموال مصر في الولايات المتحدة، بينما قررت الدولتان الآخرتان تجميدها بالكامل، وقطع المعونات الاقتصادية عنها، كما قامت بإنشاء ما أسمتها بجمعية المنتفعين بقناة السويس. أما على الصعيد الشعبي، فقد أثار قرار التأميم تأييدًا جماهيريًّا واسعًا وقويًّا للناصرية في الوطن العربي وفي العالم الثالث والبلدان الاشتراكية؛ بل وفي أوروبا الغربية إلى حدٍ أقل. ذلك أنَّ القرار خلق شعورًا بهزيمة كبيرة للاستعمار، كما أشعر الشعوب العربية بالزهو وبإمكانية النصر. والأمر الأهم، أنَّ الناصرية باتت تتمتع بنفوذ لا ينكر على صعيد العالم الثالث ككل، ونقصد نفوذًا معنويًّا. أما التهديدات الإمبريالية التي توالت، فكانت تزيد من اشتعال الحركة القومية العربية؛ الأمر الذي ترتب عليه دفع عبد الناصر إلى مزيد من التشدد. وهكذا أصبح ناصر يشعر بقوته وبضعفه في آن واحد، فالجماهير العربية قد قررت أنْ تحارب، ولذلك فهو الآخر مضطر لخوض المعركة، خاصة أنه كان من الممكن للناصرية أنْ تستغل موازين القوى القائمة لتحقيق مكاسب هامة.

لقد بدأت الناصرية منذ 1955 - 1956 تنافس حزب البعث بعد أنْ استطاعت أنْ تتقمص دور الحركة الوطنية المصرية، بل وأصبحت حكومة الضباط هيَ المثل الأعلى لكثير من راديكاليي ما قبل 1952 في مصر.

قرر عبد الناصر بناءً على قراءة موضوعية لموازين القوى المحلية والدولية الاستمرار في تشدده، فهدد بإلغاء اتفاقية 1954 في حالة حدوث هجوم عسكري، وأخذ يقوى من اتصالاته بالاتحاد السوفيتي.. أما الأخير فأعلن بالطبع تأييده المطلق لعبد الناصر ورفض فكرة تدويل القناة، بل وهدد بإرسال متطوعين في حالة حدوث هجوم عسكري؛ إذ كانت الفرصة لا تعوَّض لتعزيز نفوذه في المنطقة، خاصة أنَّ الولايات المتحدة كانت تعمل هيَ الأخرى على استغلال الموقف، كما كانت فرصته كبيرة في تحطيم مشروع حلف بغداد.

حرب 1956:

فور قيام الحرب انفجرت الحركة القومية في المشرق العربي كله وفي مصر بالطبع وحتى في الخليج؛ فامتدت المظاهرات في شتى أنحاء المنطقة تندد بالعدوان، وُقطعت أنابيب البترول في سوريا، ومُنع البريطانيون من استخدام قواعدهم في العراق وفي ليبيا، كما قامت مظاهرات مؤيدة لمصر في أوروبا وحتى في الصين. وفي مصر، استعادت جماهير الحركة القومية روحها، ولكن بدون قيادتها القديمة؛ إذ بدأت ترى في الناصرية قائدها الجديد.

بقيام إسرائيل بالهجوم واحتلال سيناء، واحتلال بريطانيا وفرنسا لقناة السويس، وجدت الناصرية نفسها في حالة حرب، وقد دخلتها منذ البداية وهيَ تعلم التوازنات الدولية الملائمة، وبالتالي لم تضع في اعتبارها إشراك الشعب في المعركة، فهيَ لم

تستعد للحرب على المستوى الشعبي، واكتفت بحشد الجيش في المواقع الملائمة. وحين خرجت الجماهير تطالب السلطة بالسلاح إزاء عنف ضربات الجيوش التي استهدفت معنوياتها، كان رد الناصرية هو قمع المظاهرات؛ فقامت الشرطة بالاشتباك مع المتظاهرين في مدينة بورسعيد، الذين استطاعوا التغلب عليها والاستيلاء على الأسلحة المرسلة إلى المدينة ثم وزعوها بطريقة عشوائية، مما أجبر السلطات على إعادة تنظيم العملية. وبعد احتلال مدينة بورسعيد لم ينس محافظها أنْ يسلم سلطات الاحتلال بجانب أسلحة الشرطة (قارن مع موقف الشرطة في 1951) ملفات الإخوان، والشيوعيين الذين حاولوا بدورهم دخول المدنية في مجموعات بالرغم من محاولة رجال الأمن عرقلة اشتراكهم في الحرب، وقد اضطرت الحكومة إلى إدخالهم فيما بعد في ملابس صيادين بالتعاون مع المخابرات الحربية[198].

وبينما كان عبد الناصر يخطب في الأزهر باسم النضال، عجزت السلطة عن إعادة قرار الوفد في 1951: حق كل مصري في حمل السلاح؛ وبالمقابل سرعان ما قبل وقف إطلاق النار (كعادته فيما بعد) وبدأ مفاوضات الصلح. ولنفس السبب (اعتماده على التوازنات الدولية وحدها) لم يضع عبد الناصر في اعتباره أنْ يحقق نصرًا عسكريًّا على القوات المعتدية؛ فعلى الرغم من توقعه للحرب، فقد اختار اللحظة غير المناسبة لجيشه لتأميم قناة السويس، وعلى الرغم من أنَّ عبد الحكيم عامر قد عُيِّنَ قائدًا لجيوش مصر وسوريا والأردن معًا، رفضت مصر دخول سوريا والأردن الحرب، رغم أهمية ذلك في الوقت الذي اندفعت فيه إسرائيل بقواتها الضاربة في سيناء، وربما أتى هذا الرفض بناءً على نصيحة أمريكية خاصة[199].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ أخذ التوازنات الدولية بعين الاعتبار، لا ينفي - بل يؤكد - على نحو غير مباشر أنَّ التناقضات الداخلية كانت لها الأولوية الأولى؛ فما كانت الناصرية لتدخل معركة تأميم القناة التي توَّجت رفضها الدخول في حلف غربي لولا ضغوط الحركة القومية العربية؛ ولأن الناصرية لا تمثل هذه الأخيرة، فقد قررت خوض المعركة مع الغرب بالاعتماد على التوازنات الدولية، وبذلك تتحقق معادلتها الخاصة؛ فترفع شعار الحركة القومية بدون أنْ ترفع هذه الأخيرة نفسها؛ بل تحل محلها؛ وهيَ لعبة مارستها الطبقة المسيطرة في مصر الحديثة دائمًا. وهيَ لم تلجأ إلى استغلال الصراعات الدولية لمجرد أنها موجودة؛ فهيَ موجودة دائمًا، ولكن لأن التوازنات الداخلية قد دفعت في اتجاه معين؛ فرضت سياسة معينة، من ضمن

---

[198] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري (1950 - 1957)، ص ص 293 - 295.

[199] ذكر مايلز كوبلاند أنَّ عبد الناصر اتفق مع الحكومة الأمريكية على عدم إدخال سوريا والأردن الحرب ضد إسرائيل مقابل تعهد الولايات المتحدة بإزالة آثار عدوان 1956 (لعبة الأمم). ومن المحتمل أنْ يكون موقف عبد الناصر قد تقرر بناء على قراءة موازين القوى في ذلك الوقت، وضمن ذلك الموقف المتوقع للولايات المتحدة، بدون اتفاق صريح ومباشر.

توجهاتها تحقيق الاستقلال السياسي للبلاد، في الوقت الذي كانت فيه هذه الطبقة تخشى إشراك الشعب في معركة الاستقلال الذي أراده.

يظل في سياق حرب 1956 للموقفين الأمريكي، والسوفيتي أهميتها الخاصة، فقد تسابقت الدولتان لوراثة فرنسا وبريطانيا بمعانٍ مختلفة طبعًا، الأولى بضغوط أيزنهاور، والثانية بالتهديدات التي كان أهما الإنذار الشهير، وكان لتصاعد الحركة القومية العربية بشكل درامي أثناء العدوان تأثير بالغ على موقف الدولتين.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد لعبت دورًا هامًّا في إنهاء الحرب؛ بل وكانت ضد فكرة الحرب أصلًا؛ فقد أعلن دالاس وزير الخارجية الأمريكي أنه لا ينبغي استخدام القوة لمساندة جمعية المنتفعين بقناة السويس، حتى لو رفضت مصر الحل السلمي، وأنَّ مهمة هذه الجمعية هيَ الإشراف على حرية الملاحة مع جمع الدخل المتأتي من القناة وتسليمه إلى الحكومة المصرية (وليس للشركة المؤممة)؛ وهذا يتضمن بالطبع الموافقة على مبدأ التأميم، كما قامت الولايات المتحدة بتعطيل عرض القضية على الأمم المتحدة من جانب بريطانيا وفرنسا، ثم قام دالاس بدور هام في حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدانة بريطانيا وفرنسا. وقد كان لأيزنهاور فيما بعد الدور الوحيد تقريبًا في حمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء، مستخدمًا في ذلك مختلف ألوان الوعيد والتخويف. فالحرب كانت من جهة، عاملًا دافعًا لنمو الحركة القومية في المنطقة، كما فتحت أمام الاتحاد السوفيتي فرصة تثبيت أقدامه في الشرق الأوسط، ومن جهة ثانية حرمت الولايات المتحدة من اتخاذ إجراء فعَّال في موضوع ثورة المجر التي اندلعت أثناء العدوان الأنجلو فرنسي وسحقتها القوات السوفيتية؛ ذلك أنَّ أحداث حرب السويس غطت على أحداث المجر وجعلت موقف الغرب أضعف من أنْ يمكنه من التدخل في شرق أوروبا، ومن جهة ثالثة كانت الحرب فرصة أمام الولايات المتحدة لإزالة الوجود الأنجلو - فرنسي من منطقة هامة في الشرق الأوسط.

أما الاتحاد السوفيتي، فقد عارض الحرب بالطبع، محققًا مكسبًا سياسيًّا هامًّا، وبدا للحركة القومية العربية كسند لها، وكان إنذاره الشكلي، لأنه صدر بعد توقف القتال فعليًّا، ضربة معنوية قوية لنفوذ للغرب في المنطقة؛ فقد مكنه – لأنه صدر كإنذار مباشر - من قطف ثمار الجهود الأمريكية لوقف القتال وإنهاء الحرب، حيث إنَّ الولايات المتحدة كدولة تنتمي للغرب، قد ظهرت بمظهر العدو أمام الحركة القومية العربية، خصوصًا أنها لم تؤيد الخطة الناصرية بتأميم القناة على نحو صريح؛ بل وجمدت الأرصدة المصرية لديها، وأوقفت معونتها الاقتصادية عن مصر أيضًا، قبل بدء القتال. أما الاتحاد السوفيتي فوقف منذ البداية مع خطوة التأميم وكان حاسمًا في تأييده للناصرية طوال الفترة التالية للتأميم وحتى اندلاع القتال، وليس من

المؤكد أنَّ الاتحاد السوفيتي كان ينوي تنفيذ تهديده؛ ولكن المخابرات الأمريكية كانت تميل إلى الاعتقاد بإمكانية تدخل سوفيتي فعلي في القتال[200].

نتائج الصدام مع الغرب:

انتهت حرب 1956 بإلغاء معاهدة 1954 وانسحاب القوات المعتدية من قناة السويس، وبجهود أمريكية فائقة انسحبت إسرائيل من سيناء مقابل تعهد أمريكي بحماية حقها في المرور في خليج العقبة ومضيق تيران، مما أنعش ميناء ايلات وساهم في تغلغل إسرائيل في أفريقيا. كما وافق عبد الناصر على وضع قوات الطوارئ الدولية على الحدود الدولية الشرقية لمصر، وفي قطاع غزة وشرم الشيخ، والتي وضعت بغرض حماية إسرائيل من غارات الفدائيين. وبهذه الخطوة تحقق لمصر استقلالها السياسي المباشر، بدرجة غير كاملة، وتلى انسحاب المعتدين، تمصير الشركات الإنجليزية والفرنسية في مصر، ثم البلجيكية أيضًا وغيرها على أثر ضغوط البنوك الأجنبية على أثناء فترة الحرب (انظر الفصل الثالث).

أما إسرائيل، فقد تدعَّم موقفها كثيرًا بفتح مضيق تيران الذي كان عبد الناصر قد أغلقه في وجهها عام 1955، وبحمايتها بواسطة قوات الطوارئ الدولية من نشاط الفدائيين. وكان مكسبها الثالث مكسبًا دعائيًّا عندما قامت الحكومة الناصرية بطرد الجالية اليهودية من مصر (25 ألفًا) حيث توجه معظم أفرادها إلى فرنسا وتوجه البعض إلى إسرائيل؛ فقد وجدت الناصرية أنه من المفيد دعائيًّا أمام الحركة القومية أنْ تقوم بهذه العملية، فسلكت سلوكًا قصير النظر مقابل تحقيق مكاسب هزيلة على المستوى المحلي إذا ما قورنت بما حققته إسرائيل من هذه الخطوة على المستوى العالمي، والمحلي أيضًا بالطبع. ولم يكن هذا التصرف يحمل أيَّ معنى اقتصادي أو معنى سياسي آخر؛ فالجالية اليهودية في مصر لم تكن صهيونية في مجملها، ولم تحقق الحركة الصهيونية في الأربعينيات نجاحًا كبيرًا وسط صفوفها، وحين هاجرت أقسام من اليهود إلى أوروبا وإسرائيل، كان هذا راجعًا إلى قصر نظر بعض فصائل الحركة الوطنية نفسها (حملات الكراهية ضد اليهود من قبل الجماعات الدينية وغيرها) وقد سارت الأنظمة العربية كافة على هذا المنوال بعد حرب 1956 من أجل الاستهلاك المحلي[201].

---

[200] مذكرات جولدا مائير ("اعترافات جولدا مائير"، ترجمة: عزيز عزمي، مؤسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة)، ومذكرات دايان (بعنوان: "ديان يعترف"، إعداد شوقي إبراهيم، ومراجعة عزيز عزمي، مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر)، كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق. وهيكل: قصة السويس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1977. بالإضافة إلى مذكرات أنطوني إيدن.

[201] قال ألفريد ليلنتال: "وقد كان انتصار بن جوريون في الدعاية أكثر بكثير من أيّ أنتصار عسكري قام به في سهول سيناء، عندما صفيت الجالية اليهودية في مصر غداة الغزو الإسرائيلي"، المرجع السابق، ص 7. وجدير بالملاحظة أنَّ النظام العراقي اكتشف بعد مدة طويلة أنَّ قرار طرد اليهود كان خاطئًا من الناحية السياسية؛ فأعلن عن حق العودة لليهود العراقيين إلى العراق. وطرحت نفس الفكرة بشكل عابر على الصعيد

وحققت إسرائيل مكسبًا هامًّا آخر، هو إثبات قوتها في المنطقة والبرهنة على قدرتها على القيام بدور الشرطي فيها لصالح الغرب. وسوف يصبح هذا الأمر – لاحقًا – من الأمور المأخوذة في الاعتبار من قِبل الولايات المتحدة.

وكان من أهم نتائج الحرب خروج الولايات المتحدة – رغم كل جهودها – من العملية بدون أيِّ رصيد إيجابي لدى الحركة القومية العربية، مقابل تحقيق الاتحاد السوفيتي نفوذًا معنويًّا هامًّا لدى هذه الحركة بالإضافة إلى نفوذه لدى الأنظمة في كل من مصر وسوريا واليمن؛ دول الوحدة المقبلة.

انتهت الحرب بتحقيق الاستقلال السياسي ناقصًا، فقد انهزمت بريطانيا وفرنسا – سياسيًّا - ولكن انتصرت إسرائيل، وهذا أمر أغفلته الدعاية الناصرية. ومع ذلك لم يكن إلحاق الهزيمة ببريطانيا وفرنسا إنجازًا ناصريًّا خالصًا، بل تم كنتيجة لتوازنات محلية ودولية معينة أحاطت بعدوان 1956، وهيَ التوازنات التي لعبت فيها الحركة القومية العربية الدور الحاسم؛ فقد أجبرت الحكومات العربية، حتى العميلة منها، مثل حكومة نوري السعيد، على الوقوف مع مصر أثناء العدوان؛ فلبست هذه الحكومات لباس القومية العربية؛ وكان الدور الأهم للحركة القومية قد تجسد في حفز استقطاب حاد في المنطقة بين الشعوب والدول العربية ضد إسرائيل، وكان هذا الاستقطاب هو الذي حدد في النهاية طريقة ممارسة الدولتين الكبيرتين إزاء المنطقة. باختصار كان تحقيق الاستقلال السياسي مرهونًا بقوة الحركة القومية العربية، وفي الفترة التي كانت فيها الناصرية تحاول أنْ تتخلص من ضغوط خصومها المحليين بما فيهم الحركة الوطنية في مصر، فإنها قدمت تنازلات هامة للغرب في معاهدة 1954، وبذلك شهد الاستقلال السياسي غير المكتمل الذي أنجزته الجماهير الثائرة في 1945 – 1952 تراجعًا. إلَّا أنه أمام إصرار الغرب على سياسة العصا الغليظة في غير الوقت الملائم استطاعت الناصرية أنْ تستعيد معظم ما قدمته، ببراعتها في استخدام التناقضات الدولية وقراءتها الدقيقة للخريطة السياسية العالمية والإقليمية والمحلية.

من أهم النتائج الأساسية لحرب 1956، وللصدام مع الغرب بوجه عام؛ كان نمو الحركة القومية العربية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث، ورغم أنها قد بدأت ترى في الناصرية قائدها - وهذه نتيجة أخرى لمعارك 1955 - 1956 - إلَّا أنها بهذه الرؤية أصبحت تشكل قوة ضاغطة عليها؛ فبتقديم شعاراتها وعرض أفكارها على الساحة العربية كانت تهدد – ضمنيًّا – بتحقيق ثورتها الخاصة؛ ولهذا السبب أصبحت الناصرية مدفوعة إلى العمل بشكل محموم على الساحة العربية ككل، كما سنرى في الجزء التالي.

العربي الرسمي إبان السبعينيات. ومن المفيد أنْ نتذكر أنَّ كثيرًا من اليهود المصريين أبدوا أثناء ترحيلهم مظاهر الاحتجاج والحزن لطردهم مما اعتبره وطنهم.

ثانيًا: السياسة الخارجية:

إلى حد انتهاء النفوذ الأجنبي المباشر، يبدو الاستقلال السياسي نقيًّا خالصًا، ولكن جامدًا ساكنًا. إلَّا أنَّ الدولة، لسبب بسيط، هو أنَّ هناك دولًا أخرى تكون مضطرة إلى ممارسة استقلالها، أيْ إلى التعامل بإرادتها مع الآخر. وفي عصرنا هذا لم تعد هناك دولة لا تتعامل مع العالم الخارجي؛ فوجودها نفسه لم يعد إلَّا وجودًا على الساحة الدولية، وبذلك لا يعتبر استقلالها مجردًا وإنما يتشكل في شبكة علاقاتها الخارجية. وبقدر ما تكون السياسة الخارجية مجالًا لتحقق الاستقلال بقدر ما تكون نفيًا له، فالدولة في علاقاتها مع العالم تواجه بإرادات الدول الأخرى، المختلفة بالطبع مع إرادتها هيَ. فحين ننظر إلى فكرة الاستقلال السياسي تبدو لنا للوهلة الأولى وكأنَّها فكرة التخلص الكامل من النفوذ الأجنبي، ولكن بمجرد أنْ نتوصل إلى هذه النتيجة تبرز أمامنا فورًا حقيقة مضادة؛ فالدولة المستقلة هيَ عضو في المجتمع الدولي، ولذلك تضطر إلى التعامل مع هذا المجتمع وفقًا لتوازنات تتحدد خارجها وتتفاعل مع إرادتها، أيْ أنها كما تبدو الآن تقع تحت طائلة النفوذ الأجنبي الذي لا تتحقق إرادتها إلَّا في ظله وبالتفاعل معه. إلَّا أنَّ الأمر يتبدى الآن في صورة نفوذ أجنبي غير مباشر. وقد رأينا مصر الناصرية تتمتع بالاستقلال المباشر عقب حرب 1956؛ إلَّا أنه كان استقلالًا ناقصًا؛ فظل للقوى الأجنبية نفوذ مباشر تمثل في شروط الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1957، وسوف يتبين لنا لدى تناول السياسة الخارجية كيف حققت الناصرية عمليًّا ذلك الاستقلال المنقوص. فقد بدا لنا فيما سبق أنَّ مصر الناصرية قد باتت بعد الحرب حرة الإرادة، ولكيْ نكشف إلى أيِّ حد كان هذا الأمر حقيقيًّا سنقوم بتحليل الإرادة الناصرية في سياستها الدولية.

ومن الحقائق الثابتة تاريخيًّا أنَّ الدولة في سياستها الخارجية تنطلق من مصالحها الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لنظامها السياسي – الاجتماعي لا من مبادئ مجردة، ولكنها تعتمد الأخيرة بقدر ما تكون صالحة في اللحظة المعنية للتعبير عن تلك المصالح، مع ضرورة أنْ تؤخذ في الاعتبار ضغوط القوى الاجتماعية المتناقضة والدول الأخرى أيضًا. وما نقصده هنا بالمبادئ المجردة هو بنية الأفكار التي تتبناها الدولة بشكل فعلي، بغض النظر عن الشعارات الديماجوجية مثل حقوق الإنسان ونزع السلاح.. إلخ. وسوف نتبنى هذه الفكرة خلال تحليلنا القادم للسياسة الناصرية. ونحن ننبذ منذ البداية - دون أنْ نرى حاجة للتحليل والتفنيد - تلك الطريقة في التفكير التي تتصور أنَّ سياسة الدولة تعبر عن شخصية حاكمها أو تصوراته المجردة أو عن أهداف عامة مجردة تحملها هذه الدولة منفصلة كليًّا عن مصالح القوى الاجتماعية التي تعبر عنها. ومثلما يحدث دائمًا؛ فقد عبرت السياسة الخارجية الناصرية عن العلاقة بين المصالح الكلية للنظام الاجتماعي القائم وتصور الناصرية عن المصالح التي تمثلها، وكان هذان الطرفان في حالتنا هذه متمايزين بوضوح؛ لأن السلطة؛ أيْ الناصرية، كانت متميزة بوضوح عن الطبقة المسيطرة؛ فكانت الأولى لا تستند مباشرة إلى تأييد الثانية؛ بل ظهرت في ظرف توازن سياسي بين مختلف القوى المتصارعة عام 1952. ولذلك فقد كانت في سياستها الخارجية

مضطرة إلى الإعلان عن نفسها بوصفها معبرة عن حالة توازن داخلي، فكان عليها أنْ تجتهد للدفاع عن مصالح النظام القائم، وفي نفس الوقت كانت مضطرة إلى تبني شعارات ترضى طموحات الطبقات الأدنى، وبالأخص الإنتلجينسيا؛ خاصة أنَّ هذه الأخيرة كان لها حلفاء موضوعيين أقوياء في البلاد العربية والعالم كله. وقد منحت حالة الاستقطاب الدولي حكومة يوليو فرصة كبيرة لممارسة سياسة "بونابرتية" - بالمعنى المجازى للكلمة - في الخارج. ومن عادة الأنظمة المعتمدة على توازنات داخلية معقدة من هذا النوع، أو تلك التي تشعر بضعف داخلي أنْ تلجأ إلى محاولة تحقيق انتصارات خارجية حقيقية أو وهمية، وقد يعرضها هذا إلى انتكاسات خطيرة، ومن الواضح أنَّ البيروقراطية الناصرية كانت ضمن ذلك النوع من النظم.

وإذا كان الهدف الأسمى للناصرية هو استمرار وتدعيم وجودها كسلطة؛ فقد كان هذا الهدف يستلزم - كما رأينا من قبل - الالتزام بالنظام الاجتماعي القائم، دون إهمال صلة قوية – أدبية على الأقل – بالطبقات الأدنى وممثليها. وفي الخارج فكان هذا المنطق يعكس نفسه؛ فالتناقضات الداخلية، علاوة على تأثرها الكبير بالتناقضات الدولية، قد وجدت في الخارج صورتها غير المباشرة؛ فلكلِ نقيضٍ حلفاؤه وخصومه في الخارج. ولصياغة سياسة خارجية قابلة للتحقق كان من الضروري وضع هذه التناقضات في الاعتبار؛ فكان العمل على الحفاظ على التوازن الخارجي القائم يعد أمرًا ضروريًّا لاستمرار بقاء الوضع الداخلي على ما هو عليه.

1 - الناصرية في العالم العربي:

سبق لنا أنْ حللنا الناصرية فيما يتعلق بالقومية العربية وقد توصلنا إلى أنَّ منطقها في هذا الصدد قد تلخص في ضرورة التعاون مع الأنظمة القائمة، على أساس أنها قادرة على *قطع خطوات على طريق الوحدة العربية*، أما التحقيق النهائي للوحدة فيعتمد على إقناع *قوى الشعب العاملة* في البلدان العربية دون اللجوء إلى العنف.

ويعبر هذا المنطق عن حالة الناصرية في قمة صعودها الذي تحقق عند أكثر اللحظات مواتاة لاستغلال التناقضات الداخلية والخارجية. ورغم أنَّ هذه الفكرة قد تبلورت بعد عشر سنوات من انقلاب 1952؛ إلَّا أنَّ منطقها كان يتحقق منذ البداية، فالحل الوسط كان دائمًا منحى ثابتًا للناصرية؛ فكانت تسعى باستمرار إلى تحقيق حالة توازن دائمة بين اليمين واليسار. وفي السياسة الخارجية استمر المنطق نفسه في العمل. وفي المنطقة العربية لم تحدد الناصرية بشكل حاسم ما إذا كانت مع الوحدة العربية أم ضدها، مع اليسار أم اليمين، مع الحكومات أم الشعوب، وحتى في ألمع اللحظات والتي استمرت بضعة أشهر حين رفعت شعار: وحدة القوى التقدمية، إنما كانت تدفع اليسار ضد اليمين القوى الزاحف في المنطقة لتحقيق نفس الحل الوسط، بدليل أنَّ الهجوم الفعلي على اليسار غير الرسمي لم يتوقف في الداخل أو الخارج بل وظل التنسيق الفعلي يتم مع القوى الوسطية في المنطقة. ويتضمن الحل

الناصري كما هو واضح ايجاد صيغة وسط لحل المسألة الوطنية، فاليسار بوجه عام – كان معاديًا بشدة للغرب، أما اليمين فكان يميل إلى التمسك بصيغ التبعية المختلفة، أما الصيغة الوسطية فتتمثل في إبعاد الوجود الاستعماري المباشر من المنطقة؛ تلك الصيغة التي لا تعني انتصارًا كاملًا لليسار ولا هزيمة كاملة لليمين، وتكون بالتالي الصيغة الأكثر مواتاة لانتعاش القوى التي كانت متلائمة معها؛ أيْ الناصرية ومثيلاتها في المنطقة.

وفي ظروف تفجر الحركة القومية العربية وامتدادها القوى إلى مصر؛ فتكون الصيغة الوسط الدائمة هيَ تلك التي طرحها الميثاق وحللناها من قبل؛ أما الحركة القومية فكان لابد من اعتبارها منافسًا خطيرًا ينبغي استيعابه أو القضاء عليه كبديل عن الاندماج فيه أو التبعية له.

وكما حددنا من قبل لا تسلك الدول وفقًا لقناعات أيديولوجية بحتة أو لاعتبارات مثالية أو شريرة؛ بل وفقًا لمصالحها الذاتية؛ وإذا استوعبنا جيدًا هذه الحقائق نستطيع أنْ نفهم كثيرًا ما قد يبدو من غرائب السياسة الدولية.

تجربة الوحدة مع سوريا:

"لم يكن هناك خطر عاجل من قيام انقلاب شيوعي، ولكن كان من المحتمل أنْ يغتنم الانتهازيون الفرصة وأنْ يكسبوا عن طريق استغلالهم تأييد الشيوعيين والسمعة التي يتمتع بها الاتحاد السوفيتي، وكنا نخشى خشية أكيدة ما قد يسفر عن هذا الائتلاف من نتائج في الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجراؤها في هذه السنة، وما قد تؤدي إليه هذه النتائج من تطور في انتخابات رئاسة الجمهورية، وكان لزامًا علينا أنْ نختار هذه اللحظة لتحقيق الوحدة "

صلاح البيطار

مما له دلالته أنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الدولة المصرية، وخاصة مؤسسة السراي، تتبنى مشروع القومية العربية؛ فتزعَّم الملك فاروق بتشجيع بريطانيا[202] الدعوة لإقامة جامعة الدول العربية؛ بل تهور فأعلن الحرب على

---

[202] أعلن إيدن أنه يؤيد أيَّ حركة بين العرب تعزز وحدتهم بشرط أنْ ينال أيُّ مشروع استحسانًا عامًا (نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، ص 185).

إسرائيل رغم أنف رئيس وزرائه عام 1948. ومما يكمل الصورة أنَّ كلًّا من ملك الأردن وملك السعودية في ذلك الوقت كان يبدى تعاطفه مع شعارات القومية العربية. والدلالة الأساسية لهذه الظاهرة هيَ أنَّ الحركة القومية كانت متصاعدة بالفعل، ممثلة في الإنتليجينسيا العربية التي كانت وقتئذ تشكل الكتلة الأكثر فعالية – سياسيًّا – في المنطقة. ودرءًا لخطر هذه الحركة رأت تلك الحكومات أنْ تحتويها بدلًا من أنْ تصطدم بها؛ فالأفضل لها أنْ تحمل هيَ الشعارات القومية بدلًا من أنْ تعترف علانية بأن المثقفين الثوريين هم زعماء الحركة الحقيقيين، خاصة أنَّ الأحزاب القومية الكبرى كانت معادية للشيوعية بشدة؛ خاصة البعث، أيْ يمكن التعامل معها[203]. وأكثر من ذلك أنَّ هذه الحكومات كانت على استعداد لأن تتنافس فيما بينها على الحركة القومية[204]، خاصة أنَّ هذه الأخيرة لم تكن تضع في اعتبارها تحرير البلاد العربية من الاستعمار فحسب بل وتحريرها أيضًا من الحكومات القطرية.

والحقيقة أننا لا نستطيع أنْ نفسر كثيرًا من الظواهر التي بدت في المنطقة إلَّا إذا فهمنا جيدًا الكيفية التي تفكر بها حكوماتها ومنطلقاتها الحقيقية في الحركة؛ فليس من السهل أنْ نقسم العالم إلى قسمين: مع القومية العربية، ضد القومية العربية، ثم نعتبر الطرف الأول ثوريًّا والثاني رجعيًّا. إنَّ كثيرًا من الأمور يصبح غريبًا إذا تمسكنا بهذا التقسيم المبسط؛ فعلى سبيل المثال وجدنا الملك حسين أثناء حرب 1956 يعلن في إذاعة عمان: هنا القاهرة؛ بل ويضع قواته تحت تصرف الحكومة المصرية؛ بل وجدنا نوري السعيد في العراق يهاجم العدوان بشدة، كما رأينا حلفًا قويًّا يتكون بين مصر الناصرية المعادية للتبعية المباشرة والعربية السعودية التي كانت مجرد أحد أدوات شركة أرامكو البترولية، وسوف نرى بعد قليل كيف كان الإمام البدر يدعم الجبهة القومية في جنوب اليمن ويكتب القصائد في هجاء الاستعمار، وسوف يكون من الغريب أنْ نعرف موقف كل من فرنسا والسعودية

---

[203] مما يدل على وعي مؤسسات الغرب بخطورة الحركة القومية، وعلي تفكيرها في احتوائها – كما نشير هنا – عن طريق الحكومات العميلة نفسها ما قرره "مجلس الحرب بالشرق الأوسط" في لندن في 10 - 13 مايو 1945؛ إذ قرر أنَّ السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب يجب أنْ تدور حول أربعة محاور، منها:

"إقامة شكل من أشكال الاتحاد العربي، على أنْ يكون اتحادًا واهنًا مفكك العرى لامتصاص التيار القومي السائد في المنطقة الذي يشكل خطرًا على المصالح البريطانية. ويتولى هذا الاتحاد التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد الحرب".

رؤوف عباس حامد، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتاب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، يونيو 1982، ص 39، نقلًا عن:

Great Britain, Foreign Office, F.O. 371 /34925, Casey to Eden, 20/5/1943.

[204] من الشعارات الشهيرة التي تبنتها الحكومات العربية في المشرق العربي كان شعارًا: "سوريا الكبرى"، و"الهلال الخصيب".

والاتحاد السوفيتي من الوحدة المصرية السورية التي اعتبرها الناصريون وحلفاؤهم عملًا ثوريًّا. ومثلما كانت أهم حقائق الفترة التالية للحرب العالمية الثانية في مصر، هيَ بروز الطبقات الأدنى والإنتليجينسيا كقوى مستقلة ومؤثرة، كانت أهم حقائق نفس الفترة على الصعيد العربي بروز الحركة القومية العربية كقوة بارزة لديها أسلحتها التنظيمية البالغة القوة، ممثلة خاصة في حزب البعث العربي الاشتراكي. كما شهدت أوائل الخمسينات مزيدًا من الصعود القومي في المنطقة؛ الكفاح الوطني المسلح في المغرب العربي والمد القومي في مصر والسودان والشام، والحركة القومية في الجزيرة العربية وجنوب اليمن. ومن الأمور الملفتة للنظر أنَّ الحركة الشيوعية هيَ الأخرى كانت تنمو بسرعة، خصوصًا في المشرق العربي، حيث أصبح الحزب الشيوعي العراقي هو أكبر أحزاب العراق وأصبح الحزب الشيوعي السوري من أكبر الأحزاب في سوريا وأكبر حزب شيوعي في الشرق الأوسط[205].

وقد وجدت الناصرية نفسها في مواجهة ليس مطالب الحركة الوطنية في مصر فحسب؛ بل وأيضًا ضغط القومية العربية في المشرق العربي[206]. والأمر لا يتوقف عند المطالب الشفهية؛ بل ويحمل في طياته إمكانية قيام حكومات عربية قومية على غرار حكومة سوريا عام 1920، أو حكومة البعث الراديكالية عام 1966، وامتداد التطلعات الوحدوية إلى مصر؛ بل واستثمار حكومات عربية أخرى للشعارات القومية. والأمر الأدهى أنَّ رجال الأعمال في سوريا بدأوا أيضًا منذ نهاية حرب 1956 يضغطون على مصر الناصرية لتتبنى مشروع الوحدة مع سوريا لتخليصهم من ضغوط القوميين والشيوعيين. ولم تكن هذه الضغوط مما يمكن إغفاله إطلاقًا، فالحركة القومية العربية كانت تتطلع إلى دور مصري خاص وقيادي، ومن الأمور الملفتة للنظر أنَّ الجماهير العربية خارج مصر كانت أكثر تعاطفًا مع الحركة الوطنية المصرية مما كانت الأخيرة متعاطفة مع الحركة الوطنية في البلدان العربية الأخرى. وللوقوف على مدى قوة تطلع الحركة القومية إلى مصر نذكر أنه في 1951 – 1952 سارت المظاهرات في المشرق العربي تأييدًا لإلغاء معاهدة 1936 وقامت حركة تشكيل كتائب من المتطوعين للمشاركة في حركة الكفاح المسلح في قناة السويس.. إلخ.

وكانت هذه المشكلات التي واجهت الناصرية تنمو بسرعة، وخصوصًا مع النصر السياسي الجزئي في حرب 1956، والذي ساهمت في تحقيقه الحركة القومية

---

[205] ارجع إلى: أرسكين تشيلدز، الطريق إلى السويس، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962، الفصل 14 - والتر لاكور: الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، نقله الى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري، بيروت، 1959، ص 226، ص 323.

W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 166

[206] طارق البشري، المرجع السابق، ص 488.

العربية التي أصبح لها بذلك نصيب ملموس من اهتمام الحكومة الناصرية، كما تصاعد النفوذ السوفيتي في الشارع العربي. ولا يمكن أيضًا إهمال ضغوط الولايات المتحدة على الحكومات العربية لإقامة حلف دفاعي لا يمكن أنْ تقبله الحركة القومية العربية القوية. ومن الممكن الآن أنْ نوجز الضغوط الواقعة على الحكومات العربية في المشرق فيما يلي:

- الضغوط الداخلية من أجل إقامة دولة عربية موحدة مستقلة.

- الضغوط الغربية من أجل تكوين حلف دفاعي.

- بالإضافة إلى التناقضات الاجتماعية الحادة التي حفزت الحركات الثورية في معظم تلك البلاد.

وقد وجدت الحركة القومية العربية في أول سقوط لنظام ملكي في المنطقة أملًا عريضًا ومثلما نظر الشعب السوداني إلى سعد زغلول، نظر كثير من العرب المشرقيين إلى عبد الناصر بنفس الطريقة، خاصة بعد تصريحاته التي رفض فيها مشروع الحلف الدفاعي.

وعلى سبيل المثال توجهت المظاهرات إلى سفارة مصر في العراق في مايو 1953 لتطالب بأن ينص الدستور المصري المرتقب على عروبة مصر[207]، بينما طالبت المظاهرات في سوريا بالوحدة الفورية مع مصر. وازداد تطلع الجماهير العربية نحو مصر الناصرية بعد عقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي. وهكذا سارت الأمور؛ فكلما استجابت الناصرية للشعارات القومية ازدادت تطلعات وضغوط القوميين عليها من أجل المزيد. وكان موقف المنظمات القومية والشيوعية من معاهدة 1954 نذير خطر لعبد الناصر بقدر ما أظهر مدى عنفوان الحركة القومية العربية، ولكن سرعان ما تجاوزت الأحداث معاهدة 1954 كما رأينا. وقد ظهر هذا العنفوان في قمته إبان حرب 1956؛ فقد اضطرت الحكومات المحافظة إلى اتخاذ مواقف يمكن بالمقاييس العامية المباشرة أنْ توصف بالثورية؛ فقطعت حكومة لبنان علاقاتها مع بريطانيا، وأرسل نوري السعيد قواته إلى الأردن بغرض الاشتراك في الحرب ومحاصرة إسرائيل – كما قال - وفتحت الحكومة السعودية معسكرات التدريب للمتطوعين وأعلنت التعبئة العامة ووضعت جيشها تحت تصرف مصر، هذا علاوة على إرسال الدعم المادي إليها، وقطع إمداد البترول العربي عن المستعمرين. ولم يبخل حاكم عربي واحد بحنجرته؛ فأُطلقت الشعارات القومية المتطرفة واشتعلت

---

[207] ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر (1805 - 1936)، بيروت 1972.

وقد نص دستور 1956 المؤقت، لأول مرة في التاريخ على أنَّ مصر دولة عربية مستقلة. أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 135.

العواصم العربية وإذاعاتها بالهجوم المحموم على المستعمرين. ولكن هذه الأمور يمكن تفسيرها على ضوء المفاهيم والحقائق التي ذكرناها أعلاه.

وكانت أول خطوة وحدوية بين الأنظمة العربية بعد الحرب الثانية هو إقامة جامعة الدول العربية. وقد أدى تطور الأحداث فيما بعد، خصوصًا اعتداءات إسرائيل، إلى تكوين حلف ثلاثي واتفاق دفاع مشترك بين مصر وسوريا والسعودية عام 1956. وبعد أنْ قام الملك حسين بطرد جلوب باشا من الأردن، عقد الاتفاق الرباعي عام 1957 لتقديم المساعدة المالية للأردن ردًّا على قطع بريطانيا لمساعداتها لنظام الملك حسين.

ولم يكن الخوف من الحركة الثورية العربية هو السبب الوحيد الذي يفسر لنا مواقف الأنظمة العربية من قضايا المنطقة؛ فرغم أنَّ هذه الأنظمة كانت في الفترة التالية مباشرة للحرب الثانية تابعة للغرب على نحو مباشر؛ فإنها - رغم تبعيتها - لم تكن لتمانع في الوصول إلى وضع أفضل على الساحة الدولية وعلى ساحة الشرق الأوسط بالذات؛ فمن الأفضل دائمًا للحكومات أنْ تحصل على قدر أكبر من حرية الحركة إزاء العالم، خاصةً أسيادها. وفي حالتنا هذا أصبح وجود إسرائيل منذ 1948 أمرًا يدخل في حساب الأنظمة الشرق أوسطية ككل؛ فإسرائيل تستهدف لا قهر الشعوب العربية فحسب؛ بل والأنظمة القائمة أيضًا. ولذلك – وبغض النظر عن الحركة القومية العربية – رأت الأنظمة العميلة في المنطقة في إسرائيل خطرًا كبيرًا على مصالحها، بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، عن طريق إثارة وجودها في حد ذاته للنزعة القومية العربية[208]. كذلك كانت البلدان الكبيرة في المنطقة تتنازع السيادة على الكيانات الأضعف، كما كانت تتخوف من بعضها البعض.

ومما يستكمل خريطة السياسة الشرق أوسطية في الفترة المذكورة تحديد طبيعة تطلعات بلدان المنطقة؛ خصوصًا أنَّ الفترة كانت تشهد حراكًا سياسيًّا واسعًا. فهناك حساسية تقليدية بين تركيا وبلدان المشرق العربي؛ فحين تكوَّن حلف مصر – سوريا – السعودية، قامت تركيا فورًا بحشد قواتها على حدود سوريا، وكذلك

---

[208] يتضح من خطاب الأمير عبد الإله إلى الرئيس الأمريكي روزفلت، أنَّ الأمير كان يفهم طابع الحركة الصهيونية بطريقة معقولة جدًا، وأنه كان يملك من المبررات ما جعله يخاف من قيام إسرائيل.

انظر نص الرسالة في: صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص 984.

والأطرف من هذا أنَّ نوري السعيد قد تقدم بمشروع أكثر راديكالية ووضوحًا وعملية من معظم المشاريع التي طرحت وقتئذ لحل المشكلة الفلسطينية، وذلك عام 1942، وهو يقضي باتحاد الشام في سوريا الكبرى ثم إقامة اتحاد مع العراق، مع السماح لكل من يهود فلسطين وموارنة لبنان بالإدارة الذاتية، وإخضاع الهجرة اليهودية لموافقة دولة سوريا. وقد قوبل هذا المشروع برفض الدول المعنية والعربية السعودية تمامًا. ورغم أنَّ المشروع يتضمن أطماع العراق خاصة؛ إلا أنَّ هذه الأطماع – كما نعتقد – كانت - في حدود هذا الطرح – تتمشى مع مصالح الحركة القومية العربية ومصالح الفلسطينيين.

انظر مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934 – 1974)، بيروت، ط ١، 1975، ص 87.

استنفر العراق قواته تخوفًا من مصر من جهة وتحسبًا لتركيا من جهة أخرى. وفي نفس الوقت كان حكام العراق يتطلعون إلى ضم سوريا، بينما كان هذا الأمر يقلق حكام السعودية، ولذلك وجدنا السعودية تشجع الوحدة بين مصر وسوريا باعتبارها أهون من "الهلال الخصيب"، فالوجود المصري في سوريا لن يكون أخطر من دولة كبيرة تشمل العراق وسوريا وتخضع لحكام العراق الملاصقين للخليج، وحتى فرنسا كانت ترى أنَّ الوفاق المصري - السوري أهون من الوفاق العراقي - السوري[209]، ورغم العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، اتخذت الأنظمة العربية مواقف "قومية" لإرضاء الحركة القومية من جهة ولاستخدام ضغطها لتحجيم النفوذ الاستعماري عليها من جهة أخرى. ففي 1957 عندما عُقدت معاهدة بين سوريا والاتحاد السوفيتي دبَّرالرئيس أيزنهاور محاولة انقلاب في سوريا وتم حشد الأسطول السادس في نفس الوقت، كما تدفقت الأسلحة على لبنان والعراق والسعودية والأردن وتركيا. لكن كان نتيجة لاحتشاد القوات التركية أنْ أعلن كل من لبنان والأردن إخلاصهما للتضامن العربي، كما أعلن نوري السعيد تأييده لحكومة سوريا وقام بزيارة رسمية لها. وبذلك فشلت الولايات المتحدة في إرهاب سوريا. وفي الجنوب العربي كان الإمام يتطلع لضم جنوب اليمن إلى مملكته، ولذلك شجع ثوار الجنوب على مقاومة الاستعمار البريطاني وتبنى الشعارات القومية العربية، أملًا في طرد الإنجليز من عدن لضمها إلى مملكته. وهكذا لم تكن الشعارات والمواقف الجزئية تعني دومًا شهادة بالثورية ولا بالرجعية، فالظاهرة لا تتضح على حقيقتها إلَّا عبر تحليل محتواها الداخلي؛ ولذلك لا يمكننا أنْ نحكم على التجربة الناصرية في الوحدة العربية إلَّا عن طريق تحليل هذه العملية من داخلها وبالتفصيل.

في أوائل الخمسينات كانت الحركة القومية، ممثلة أساسًا في حزب البعث، تتصاعد بشكل خطير، وخصوصًا أنَّ سوريا كانت إبان القرن الأخير معقل القومية العربية، وفي نفس الوقت كانت - كما قال تشيلدز - الحقل المفضل لانتشار الشيوعية في الفترة من 1955 - 1958[210]، ورغم قوة الحزب الشيوعي المعارض لفكرة الأمة العربية، اضطر إلى الاعتراف بفكرة الوحدة العربية، ولكنه لم يطرحها كمشروع الساعة وإنما تركها للتطور التاريخي – حسب تعبير رئيس الحزب؛ خالد بكداش نفسه – ويدلنا هذا على مدى عظم المد الوحدوي. وكان البعث يتبنى كذلك أفكارًا اجتماعية أكثر راديكالية من أفكار الحزب الشيوعي نفسه. ومعنى هذا أنَّ صدامًا اجتماعيًّا مروِّعًا كان مرتقبًا، وخاصة أنَّ الجيش نفسه كان يموج بتيارات راديكالية؛ ولم يكن للطبقة المسيطرة حزب منافس بحق لحزب البعث القوى، علاوة على ضعف سيطرتها على الجيش، مما حجم كثيرًا من قدراتها القمعية، لذلك اضطر ممثلو النظام إلى ترديد الشعارات القومية، ولكن بحذر. وقد أخذ التهديد الاستعماري

---

[209] ارجع إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق الأوسط، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1978، ص 135.

[210] تشيلدز، المرجع السابق، ص 322.

أشكالًا متعددة في مواجهة المد الثوري في سوريا من حشد قوات الدول المجاورة إلى هجمات إسرائيل، إلى حشد الأسول السادس.. إلخ. وكانت النتيجة المباشرة تصاعد الحركة القومية في سوريا ومطالبتها بالوحدة الفورية مع مصر. أما رجال السياسة الرسميون فاقترحوا بديلًا هو الوحدة الفيدرالية.

في النهاية استطاع الضباط البعثيون والقوميون العرب فرض وجهة نظرهم بالقوة على الحكومة التي لم تكن تملك القوة الكافية لمواجهة الموقف؛ وباختصار كان مطلب الوحدة قد انطلق من أعماق الشعب السوري، لا ردًّا على التهديدات الإمبريالية المباشرة ولا ردًّا على الحشود العراقية، بل تبلور الشعور القومي عبر عقود عديدة. وكان مطلب الوحدة يشكل على العكس استفزازًا خطيرًا للقوى المحافظة بالمنطقة.

وفي النهاية اضطرت الطبقة المسيطرة نفسها إلى الموافقة على مبدأ الوحدة مع مصر، لمسايرة الحركة القومية ولاتخاذ الوحدة مع النظام المصري كحماية لها من اليسار السوري، ومن استفزاز الأنظمة المجاورة. ومن المفهوم أنَّ التفاهم مع نظام يوليو كان أهون من التفاهم مع حزب البعث والحزب الشيوعي من قِبَل تجار وسماسرة سوريا، فالناصرية أصبحت في نظر تلك الطبقة صمامًا للأمن، وكذلك كانت في نظر الوحدويين ولكن بطريقة مختلفة؛ ولنأخذ في الاعتبار أنَّ خوف البعث من استيلاء الشيوعيين على السلطة قد ساهم في دفعه إلى أحضان الناصرية.

أما الأوضاع في مصر فكانت مختلفة؛ فرغم نمو النزعة القومية العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تتبلور في أشكال منظمة مماثلة لتلك التي تكونت في المشرق العربي، ولم تشكل بالتالي قوة ضغط تقارن بمثيلتها في الشام. والحقيقة أنَّ الجماهير في مصر كانت أكثر إحساسًا بالانتماء لوادي النيل منها بالانتماء للعرب ككل، وأكثر شعورًا بالقطرية منها بالقومية. باختصار لم تكن فكرة القومية العربية في مصر قوة فعلية أو احتمالية تهدد النظام القائم لا قبل يوليو 1952 ولا بعده. ولم يكن للضباط طموحات واسعة في المنطقة العربية؛ بل كانت فكرة الوحدة العربية كإجراءٍ فوريّ غير مقبول بالنسبة لهم؛ ولا نبالغ إذا وصفناها بأنها كانت فكرة مخيفة بالنسبة إليهم، ويمكن استشفاف هذه الحقيقة من تتبع الأحداث منذ ما بعد حرب 1956 وحتى إتمام الوحدة المصرية السورية في فبراير 1958. فعلى سبيل المثال أعلن عبد الناصر لأعضاء الوفد السوري الذي حضر إلى القاهرة لمناقشة قضية الوحدة (يناير 1958) *"إنَّ الجيش السوري مسيس واعتاد على قيام الانقلابات".. "أمضيت 5 سنوات لإبعاد الجيش المصري عن السياسة"* [211]، كما أعلن رفضه بوضوح للوحدة الفورية ودعا إلى التدرج وإقامة العلاقات الثقافية والاقتصادية وغيرها؛ وتحت الإلحاح البالغ من الوفد السوري اقترح عبد الناصر

---

[211] نقلًا عن أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 47.

تحديد مدة انتقالية (5 سنوات) يتم خلالها التمهيد للوحدة[212]. وإزاء هذا لجأ القوميون في سوريا إلى ممارسة الضغوط الإعلامية ضد الناصرية: *"أين الأهداف التي ناديت بها وأعلنتها، وهل تترك سوريا تتنازعها الأحقاد، وهل تترك سوريا تضيع"*، "هل يرضي عبد الناصر أنْ يترك سوريا العربية تهوي فريسة الشيوعية أو للعناصر الانتهازية؟"[213]. وأ صدر حزب البعث في سوريا بيانًا عام 1957 بمناسبة عيد الجلاء عن مصر طلب فيه من حكومتي البلدين إقامة الوحدة فورًا. ولم تكن الحركة القومية في سوريا فقط هيَ التي تتطلع إلى الوحدة مع مصر؛ بل تمتعت بتعاطف سائر جماهير عرب المشرق. وحسمت الناصرية ترددها أخيرًا وقبلت الوحدة بشروط: إقصاء الجيش السوري عن السياسة، وحل الأحزاب في سوريا، وتوحيد القيادة السياسية. وكان أنْ قُبلت هذه الشروط من قبل كافة الاتجاهات في سوريا باستثناء الحزب الشيوعي؛ وذلك في ظل حالة من الشغف والتعصب لفكرة الوحدة سيطرت على الجماهير السورية. وبعد الوحدة، ورغم تحقق الشروط الثلاثة، عبر عبد الناصر عن ندمه قائلًا: "إنَّ الخطوات التي تمت كانت متسرعة وغير مدروسة"، وذلك ردًّا على مطالبة عبد السلام عارف له بالوحدة مع العراق بعد ثورة 1958. وقد جاء هذا الرد بعد أيام قليلة من قيام ثورة العراق[214]. وقد نصحت المخابرات العامة المصرية عبد الناصر بتأجيل خطوة الوحدة بعد أنْ درست الوضع في سوريا؛ إلا أنَّه لم يستطع أنْ يتملص حتى النهاية. وقد ذكر عبد اللطيف بغدادي أنهم، أيْ الناصريون، قد اضطروا للاستجابة تفاديًا لنفوذ الشيوعيين المتزايد في سوريا[215].

ومن الجدير بالملاحظة أنه قد سبق إعلان الوحدة عقد اتفاق عسكري بين مصر وسوريا عام 1957 ينص على:

- **توحيد الجيش.**
- **إرسال خبراء عسكريين مصريين إلى سوريا.**
- **تزويد الجيش السوري بالسلاح.**

---

[212] ساطع الحصري، الإقليمية.. جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، 1963، ص 84.

وقد اعترف عبد الناصر بعد الانفصال بأنه قد قبل فكرة الوحدة بضغط الشعب السوري (خطاب بتاريخ 1961/10/5) – مجموعة خطب وتصريحات وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر.

[213] أرسكين تشايلدز، المرجع السابق، ص 327.

[214] أرسكين تشايلدز، المرجع السابق، ص 337.

[215] أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 49.

وقد تناول هيكل بالتفصيل عملية الوحدة المصرية السورية، وذكر كثيرًا من الوقائع التي تعضد رأينا. انظر: ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، روض الفرج، القاهرة، 1962.

- إرسال قوات مصرية إلى سوريا.

وتم إرسال هذه القوات بالفعل في أكتوبر 1957.

وكان قد سبق ذلك اتفاق آخر عام 1955 بعد اعتداء إسرائيل على البلدين نص على:

1 - عقد اتفاق للدفاع المشترك.

2 - العمل على قيام الوحدة الاقتصادية.

3 - عدم الارتباط بأحلاف عسكرية.

ومن الواضح أنَّ كل هذه الإجراءات كانت كافية، في ظل صعود الموجة القومية في المنطقة وهزيمة بريطانيا وفرنسا في حرب 1956 سياسيًّا لحماية سوريا ضد المؤامرات الاستعمارية، أما إجراء الوحدة نفسه فلم يكن ليضيف شيئًا ملموسًا في هذا الصدد ولكنه كان يتضمن إضافة هامة من نوع آخر؛ هيَ حق الناصرية في التدخل في إدارة سوريا مباشرة، بما في ذلك إشرافها على حل الأحزاب وإبعاد الجيش عن السياسة. وبمعنى أكثر بروزًا تسريح الحركة الثورية (القوميين – الشيوعيين) وإبعادها كذلك عن الجيش. ولا نزعم بالطبع أنَّ القرار بإقامة الوحدة كان مخططًا من قبل أيٍّ من النظامين لتحقيق أهداف محددة تمامًا؛ إلَّا أنَّ مسار الأحداث كان يحمل ميلًا معينًا؛ فالنظام السوري كان يتعرض لخطرين، أولهما: حلف بغداد وتوابعه، خاصة نظام بغداد، وثانيهما: الحركة الثورية في الداخل. وقد استطاعت اتفاقيتا 1955 – 1957 مواجهة الخطر الأول، أما الطريقة التي تمت بها الوحدة (الشروط الناصرية) فهيَ من الناحية الموضوعية مضادة للخطر الثاني، ممثلًا في الأحزاب القائمة في سوريا والجيش المسيَّس. وقد تمت الوحدة بضغط الحركة القومية أساسًا ولم ير النظام السوري إلَّا أنها أفضل من الاصطدام بالجماهير المتمردة في سوريا، ورأت الناصرية أنها أفضل بالشروط سابقة الذكر من سقوط سوريا في أيدي اليمين أو اليسار، ومن تعرضها للإحراج أمام الجماهير العربية التي كانت تتكلم باسمها. أما الفكرة القائلة بوجود دوافع اقتصادية للطبقة المسيطرة في مصر وراء إجراء الوحدة فتتركز على مجموعة من التلفيقات أكثر مما تعتمد على وقائع حقيقية[216].

ومما لا شك فيه أنَّ أيَّ رجل أعمال يهمه أنْ يعمل في سوق أوسع ولا جدال في أنه يرحب بإجراء مثل الوحدة المصرية السورية في حالة إذا ما كان يعرف أنه لا يوجد في سوريا منافسين أقوياء في نفس الفرع الذي يعمل فيه. ومن المؤكد أنَّ

---

[216] على سبيل المثال زعم أنور عبد الملك أنَّ المؤسسات المصرية راح تفتح فروعها في سوريا، مستغلة الجماهير السورية. المرجع السابق، ص 149.

الطبقة المسيطرة في مصر كانت في الخمسينات أقوى من مثيلتها في سوريا، وهذا في حد ذاته أمر مشجع لها على الترحيب بخطوة الوحدة من زاوية اقتصادية إلَّا أنَّ طموحات تلك الطبقة لم تصل إلى هذه الدرجة أبدًا؛ فلم يكن حل مشاكلها الكبرى يتضمن فتح أسواق بلدان متخلفة؛ إذ لم يكن لديها الكثير لتصديره إليها. وكانت المخاطر السياسية لاكتساح السوق السوري أكبر بكثير من المكاسب الاقتصادية المنتظرة، ولذلك لم تطرح في الأدبيات التقليدية لمفكري رجال الأعمال المصريين فكرة اكتساح الأسواق العربية، باستثناء أحلام طلعت حرب التي دُفنت معه؛ ولم تكن فكرة الوحدة العربية من الأمور التي تلفت أنظارهم كثيرًا؛ بل كانت المطالبة المستمرة طوال عدة عقود بفتح باب التصدير إلى الاتحاد السوفيتي أكثر إلحاحًا بكثير من فتح الأسواق العربية، ولم تتجاوز الناصرية طموحات رجال الأعمال. ويمكننا إيجاز العلاقات الاقتصادية بين مصر وسوريا بعد إتمام الوحدة فيما يلي:

1 - لم تنتقل إلى سوريا رؤوس أموال مصرية ولم تفتح الشركات المصرية فروعًا لها هناك؛ بل تم فرض قيود على نشاط المواطنين المصريين العاديين في سوريا[217].

ومن الوقائع الطريفة أنَّ بعض تجار التجزئة المصريين سافروا إلى دمشق وافترشوا بعض الأرصفة، مما أثار التجار السوريين، فقدم الأخيرون شكوى إلى عبد الحكيم عامر ضد التجار المصريين، فأمر فورًا باعتقالهم وترحيلهم إلى مصر في اليوم التالي؛ ويضيف أحمد حمروش إنَّ هذه ربما كانت المرة الوحيدة التي حاول فيها المصريون توزيع بضائعهم في سوريا[218].

2 - لم يتم توحيد النظام الجمركي ولا العُملة؛ بل أصدر أكرم الحوراني قرارًا بزيادة الجمارك في سوريا بعد الوحدة، وصدر قرار آخر بعدم إخضاع السلع في البلدين لرسوم الاستيراد، ولكن لم يطبق هذا القرار على التبغ والملح والسكر، لأنها تدر ربحًا كبيرًا لسوريا. وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين البلدين نجد أنه تطور كالتالي[219]:

السنة	حجم التبادل السنوي (مليون جنيه)
1948 – 1957	1.7 م. ج

[217] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص ص 57 – 58.

[218] المرجع السابق، ص ص 76 – 77.

[219] نفس المرجع.

1958	4.4 م.ج
1959	13.7 م. ج

الميزان التجاري:	
1958 =	0.553 م. ج لصالح مصر.
1959 =	1.651 م.ج لصالح سوريا.
وارادت مصر من سوريا:	
1958 =	1.922 م.ج
1959 =	7.742 م.ج
صادرات مصر إلى سوريا*:	
1958 =	2.475 م.ج
1959 =	6.091 م.ج

* بلغت صادرات مصر الكلية في 1959 نحو 191 مليونًا من الجنيهات.

وتدل هذه الوقائع على أنَّ التبادل التجاري بعد الوحدة لم يكن في صالح مصر في الدرجة الأولى.

3 - صدر قرار في 1961 بحظر خروج النقد من سوريا وحظر الاستيراد إلَّا وفقًا لشروط قاسية.

4 - تم حظر بيع أيِّ أوراق نقدية بواسطة البنوك السورية.

5 - قدمت مصر لسوريا دعمًا ماليًّا:

13.5 مليون ليرة فور قيام الوحدة لمواجهة عجز الموازنة.

3 مليون جنيه مصري سنويًّا.

9 مليون جنيه استرليني كتحويلات نقدية.

6 - قامت مصر بدفع رواتب الضباط المصريين في سوريا.

7 - ظلت فروق الأجور كما هيَ بين البلدين لصالح السوريين، كما ظلت الميزانيتان منفصلتين.

ومن الواضح أنَّ الناصرية لم تمارس أيَّ نهب لسوريا؛ بل - على العكس - دفعت لمساندة النظام السوري ملايين الجنيهات، وحصلت الشركات السورية على فرصة العمل في سوق مصر الأكبر بكثير من سوق سوريا.

ونحن لا نقصد بهذا سوى نفيَ دور العامل الاقتصادي في إتمام عملية الوحدة، لأنه لم يكن له أيُّ اعتبار في قيامها.

إتمام الوحدة:

تمت الوحدة بشروط عبد الناصر الثلاثة؛ وكان الحزب الشيوعي قد رفض الشرط الخاص بحل الأحزاب، كذلك رفضته بعض الأجنحة داخل البعث؛ إلَّا أنَّ ميشيل عفلق حسم الأمر بنفوذه القوى، وبذلك دخلت الناصرية إلى سوريا من أوسع الأبواب. وبعد حوالي شهر انضم اليمن إلى الوحدة ولكن على أساس كونفيدرالي. وقد نظر الإمام إلى الناصرية كعون لـه على تحرير الجنوب العربي من الاحتلال البريطاني من أجل ضم الجنوب إلى الشمال اليمني تحت حكمه.

في البداية استولى الناصريون على الوزارات الأهم: الخارجية – الداخلية – الحربية – الصناعة، وتركوا للقوميين السوريين 4 وزارات فقط. وامتدت إلى سوريا أفرع للمخابرات المصرية و"الاتحاد القومي" وكافة المؤسسات السياسية والأمنية الناصرية. ومن أجل إبعاد الجيش عن السياسة تمت تصفية الشيوعيين والعناصر الراديكالية من الجيش بسرعة؛ فسُرِّح 94 ضابطًا ونقل 20 ضابطًا إلى مصر. وتم نقل 850 ضابطًا مصريًّا إلى سوريا بدلًا منهم، كما تم توزيع الضباط المصريين في مناصب قيادية هامة في الجيش السوري دون اعتبار للكفاءة؛ مما أدى إلى استياء الضباط السوريين. وقامت المخابرات بملاحقة فلول الأحزاب المحلولة في الجيش. وكان من الطبيعي أنْ تصطدم الناصرية بالحزب الشيوعي نظرًا لرفضه حل نفسه، أما حزب البعث فكان له موقف آخر؛ إذ أنه وافق على حل

نفسه ودخول "الاتحاد القومي"، ولكنه فوجئ ب"الاتحاد القومي" يتشكل بطريقة ناصرية، أيْ على شاكلة مثيله في مصر؛ ففُتح أمام عناصرغير مسيسة وانتهازية وكان هذا أحد أهم خلافات البعثيين مع الناصريين، كما كان الحزب يرى ضرورة الاستعداد العسكري لمواجهة إسرائيل ومنعها من تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة كما تم من قبل (عام 1953) بينما كان عبد الناصر يرفض فكرة استخدام القوة في هذا الموضوع. وكان الخلاف الثالث بين الطرفين هو رفض البعث تعيين الضباط في مراكز حساسة على أساس انتمائهم السياسي. كما نشبت خلافات أخرى أقل أهمية؛ منها اختلاف وجهات النظر في معالجة الإصلاح الزراعي[220]. اضطر وزراء البعث الأربعة إلى الاستقالة في 1959/12/31 معلنين استيائهم من النظام الناصري، وبدأ الحزب حملة إعلامية عنيفة ضد الحكومة منذ ذلك الوقت بينما جرت اعتقالات واسعة لأعضائه، كما بُدِء في طرد كثير من الضباط من الجيش السوري بتهمة الانتماء إلى حزب البعث بعد أنْ كانت التهمة الرسمية قبل ذلك هيَ الانتماء للحزب الشيوعي. كذلك قامت الحكومة من جانبها بحملات تشهير كبرى ضد الحزب[221]، وأصبحت الناصرية تعتبر الأخير حزبًا رجعيًّا ومعاديًا للقومية العربية. والحال أنَّ السلطة قد أعلنت حربًا شعواء على الشيوعية والحركة القومية بعد قيام ثورة العراق بسبب ما سببته من نمو نفوذ الشيوعيين في سوريا ولبنان والعراق، خوفًا من امتداد موجة الثورة إلى بقية المنطقة.

الانفصال:

لم تضف الوحدة المصرية السورية جديدًا لسوريا – كما أسلفنا من مواجهة محاولات القوى الخارجية لاحتوائها أو التدخل في شئونها داخلية، ولكنها أضافت للطبقة المسيطرة في سوريا أدوات القمع الناصرية ضد الحركة الثورية في الداخل، بالإضافة للتأثير الكبير لخطوة الوحدة نفسها. وكان من أهم "إنجازات!" الوحدة الاندماجية تحطيم الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان وبعثرة حزب البعث العربي الاشتراكي، عماد الحركة القومية، لا بفضل أدوات القمع فحسب بل والأهم منها أنَّ الوحدة - بالطريقة التي تمت بها - كشفت عن الضعف الأصيل الكامن داخل الحركة القومية في سوريا، والمتمثل أساسًا في طوبويتها. قد بلغ حزب البعث آخر مداه في الطوبوية حين وافق على حل نفسه والتسليم للناصرية رغم الاختلاف الكبير في البرامج السياسية حتى فيما يتعلق بالمسألة القومية نفسها.

ورغم التنازل فقد عاد الحزب نفسه (الفرع السوري) يؤيد الانفصال، متعاطفًا مع ما كان يسميه بالرجعية التي كانت ألد أعدائه من قبل، وكان من نتائج هذا

---

[220] نفس المرجع، ص ص 63 - 66.

[221] على سبيل المثال قام عبد الناصر بإلقاء 23 خطابًا خلال 23 يومًا قضاها في سوريا في فبراير ومارس 1960، هاجم فيها جميعًا حزب البعث. حمروش، نفس المرجع، ص 74.

الاضطراب أنْ انفصل أكرم الحوراني من الحزب ليشكل الحزب العربي الاشتراكي (شارك في حكومة الانفصال) أما ميشيل عفلق فعقد مؤتمرًا قوميًّا للحزب، بينما وقع صلاح البيطار على وثيقة الانفصال؛ أما الفرع العراقي فأدان الانفصال. وأخيرًا راح الحزب يزداد تحللًا بعد انقلاب 1963 ليصير تدريجيًّا مجرد مؤسسة بيروقراطية لا تحمل من ثورية البعث سوى تاريخها.

وهكذا كان نصيب القوى التي فرضت الوحدة فرضًا هو التصفية، بينما ظل أعداء القومية العربية أكثر تنظيمًا وأكثر قوة. وبكلمات أخرى كانت الوحدة بمنطقها الخاص معادية للوحدة الحقيقية. وقامت الناصرية (بواجبها) في سوريا على أتم وجه بحيث لم تعد المنطقة تشهد منذ الخمسينات ذلك العنفوان للحركة القومية.

والحقيقة أنَّ الوحدة المصرية السورية لم تكن فقط نكبة للتقدميين في سوريا، بل كانت بداية هجمة رجعية واسعة النطاق في المشرق العربي بقيادة الناصرية. ففي مؤتمر الجامعة العربية الذي انعقد بعد الوحدة عام (1958) نصت القرارات على احترام الأنظمة العربية القائمة؛ وهو نص ذو مغزى محافظ في تلك الفترة، والدعوة للتضامن العربي مع نفيِ وجود خلافات عربية؛ وهو أمر ذو دلالة هامة هو الآخر. كما اشتملت المناقشات والقرارات على تأييد غير مباشر للناصرية، وفي الوقت نفسه أوقفت الهجمات الإعلامية بين مصر وعراق نوري السعيد والأردن ولبنان تمامًا، وعاد الوئام بين كافة الأنظمة العربية بعد ضرب الشيوعيين في المنطقة وإضعاف البعث السوري، وسوف نرى عما قليل كيف عاد الوئام أيضًا بين الناصرية والبلدان الغربية. وأيدت الناصرية انقلاب اللواء شهاب في لبنان الذي قطع الطريق على اليسار اللبناني، وذلك في حماية الأسطول الأمريكي.

وبالرغم من تأييد عبد الناصر للثورة العراقية في البداية فقد أعلن بعد قليل عداءه للحكومة التي تمخضت عنها، واشتدت حملات الدعاية ضد العراق من إذاعة القاهرة بسبب اتساع نفوذ الشيوعيين، ولم تتوقف مؤامرات المخابرات المصرية ضد الثورة العراقية حتى تم انقلاب 1963، المضاد للثورة، بمساعدة مصر. كما طاردت المخابرات المصرية والأمريكية والشهابية العناصر اليسارية في لبنان. وضمن هذه الموجة الرجعية، التحالف الناصري مع إمام اليمن ومنحه صك الوطنية.

أما في مصر فكانت اعتقالات عام 1959 الموجهة للشيوعيين الذين كانوا قد حققوا نموا ملحوظًا بعد حرب 1956 مواكبًا لارتفاع أسهم الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط؛ وكأنَّ الناصرية قد أرادت أنْ تعلن للعالم بأنها ليست شيوعية. كما أنَّ ازدياد نفوذ الشيوعيين، خاصة أنهم قد توحدوا في حزب واحد عام 1958، قد حفز الناصرية على شن تلك الحملة[222]. كذلك كانت الناصرية قد استنفذت تحالفها

---

[222] ذكر هيكل نفسه أنَّ اعتقالات 1959 كانت بسبب ازدياد قوة الشيوعيين واتجاه السلطة إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي، مما هدد بنمو نفوذهم أكثر. نحن وأمريكا، القاهرة، 1967.

غير الرسمي مع الحركة الشيوعية والحركة القومية العربية. كما كان قيام ثورة العراق ومشاركة الحزب الشيوعي فيها خطرًا جسيمًا على الناصرية؛ إذ أصبح نظام قاسم مركز جذب للشيوعيين العرب وقطبًا منافسًا للناصرية على الصعيد القومي، مما حفز الناصريين على شن حملتهم.

وقد تلَّون الإعلام الناصري إبان الفترة بلون بالغ العداء للشيوعية؛ فطُرحت في الأسواق عديد من الكتب المعادية للشيوعية، ترجم بعضها عن رجال المخابرات الأمريكية وغيرهم، وساهم عبد الناصر نفسه في تلك الحملة بشكل يفتقد تمامًا إلى الموضوعية؛ فراح مثلًا يربط بين الصهيونية والشيوعية، ولم يخل خطاب واحد تقريبًا من خطبه طوال فترة الوحدة من اتهام الشيوعيين بالعمالة أو الصهيونية (ضمن ما قاله في 1959: "الشيوعية هيَ أكبر عون للصهيونية، وأنَّ الأخيرة تعمل على إقامة منظمات شيوعية تخدع الناس بكلام معسول عن العامل والفلاح، وأنَّ هنري كورييل كان صهيونيًّا يموِّل أكبر منظمة شيوعية في مصر، وأنَّ الشيوعيين يساعدون الصهاينة في احتلال وادي النيل لتحقيق حلمهم"). كانت تصفية الحزب الشيوعي المصري تتم باسم القومية العربية، فاتخذت الناصرية لنفسها صفة القومية في الوقت الذي كانت تصفي أكبر دعائمها في ذلك الوقت (البعث)؛ كما أعلنت حربها على الشيوعية باعتبار الأخيرة معادية للقومية. وكانت الشهور الأخيرة من عام 1958 هيَ الفترة التي شهدت على صفحات الجرائد في مصر معارك جبارة خاضها الإعلام الناصري كحرب مقدسة ضد الشيوعية في المنطقة ككل وضد ثورة العراق التي كان الحزب الشيوعي وجماهيره هم جسمها الرئيسي.

ولم يكن موقف الأنظمة العربية والغرب من الوحدة المصرية السورية بالغ العداء كما صورته الدعاية الناصرية؛ ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة أنَّ المملكة السعودية كانت من مؤيدي الوحدة؛ بل وكانت كذلك معادية لفكرة الهلال الخصب، وذلك خوفًا من نمو نفوذ العراق، ولهذا السبب باركت الوحدة الناصرية. أما العراق قبل الثورة (الرجعي جدًّا!) فكان معاديًا لتلك الخطوة لأنها قطعت عليه الطريق إلى دمشق وهيَ هدفه القديم، وأعلن نوري السعيد من جديد تكوين الاتحاد الهاشمي مع الأردن؛ فالملك حسين كان يواجَه في الداخل بحركة ثورية نشطة متعاطفة مع الناصرية وتطمح إلى السلطة، ولذلك كان يفضّل – حفاظًا على عرشه - التحالف مع نوري السعيد ضد عبد الناصر. أما عراق الثورة ثم عراق عبد الكريم قاسم فكان ضد الوحدة لأسباب تتعلق بأنها وحدة ناصرية بالذات؛ فالحزب الشيوعي العراقي – كما سنرى - كان يعارض الوحدة الاندماجية لأسباب أيديولوجية تخصه، أما عبد الكريم قاسم فكان هو نفسه في وضع يشبه وضع عبد الناصر من زاوية معينة: أنه كان مستندًا إلى البيروقراطية العراقية، ولكن في وجود صراع طبقي عنيف وتوازن

سياسي بالغ التوتر، فكان عداؤه للناصرية منطلقًا من روح المنافسة على زعامة المنطقة[223].

أما الدول الغربية فقد اختلفت مواقفها؛ فأعلنت فرنسا بوضوح عن تأييدها للوحدة، خوفًا من ضم العراق التابع لبريطانيا لسوريا، أما بقية الدوائر الغربية فلم تر في خطوة الوحدة ما يستحق هجومها البالغ. وبرغم الانتقادات والدعاية المضادة للناصرية فقد رأت دوائر الغرب في الوحدة شيئًا أفضل من الوضع الثوري الذي دام في سوريا سنوات. وقد استأنفت الولايات المتحدة، مساعداتها لمصر بعد الوحدة، كما وقعت معها في 6 مايو 1959 معاهدة حول بيع فائض السلع الغذائية الأمريكية لها بمبلغ 21.5 م. ج، كما تم اعتماد الجنيه المصري كعملة دفع لأول مرة بعد انقطاع دام ثلاث سنوات[224]. وقد أضاف هيكل تعليقه الخاص بهذا الصدد، فذكر أنَّ استئناف المعونات الأمريكية لمصر عام 1958 كان راجعًا إلى تصاعد نفوذ الشيوعيين في العراق وسوء التفاهم بين مصر والاتحاد السوفيتي (والذي ترتب على قمع الشيوعيين في سوريا – المؤلف)، وكان تشجيعًا له على مواصلة حربه ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي[225]. كذلك تمت تسوية مسألة التعويضات الأنجلو - فرنسية وأوقفت تجميد الأموال المصرية في لندن وباريس واستأنفت الدولتان تجارتهما مع مصر. ومن جانبها رفعت حكومة عبد الناصر الحراسة عن 1362 حالة من الأجانب عام 1959، وراحت إنجلترا وفرنسا تدفعان أسعار وارداتها من مصر بالعملة الصعبة، مما ساعدها كثيرًا على زيادة احتياطها النقدي[226]. وهذا التحسن الواضح في العلاقات بين الناصرية ودول الغرب لا يعني بالضرورة أنَّ الأخيرة قد أصبحت ترى في الناصرية ربيبتها، ولكنها تدل على أنَّ موقفها من الوحدة المصرية السورية لم يكن معاديًا تمامًا، إنْ لم يكن غير معاد على الإطلاق، وعلى الأقل لم تعتبر الوحدة أمرًا بالغ الخطورة على مصالحها. أما الاتحاد السوفيتي فلم يعلن عداءه أو تأييده للوحدة على نحو واضح. ومن المؤكد أنَّ الوحدة العربية هيَ أمر لا تقبله ولا ترحب به القوى الكبرى في العالم إلَّا باعتباره وضعًا مؤقتًا أو جزئيًا في أفضل الحالات، وقد سبق أنْ رأينا كيف شجعت بريطانيا فكرة الوحدة العربية وساعدت كثيرًا على إقامة جامعة الدول عام 1945 على أساس استخدام الشعارات القومية في مواجهة الحركة الشيوعية، وحتى في مواجهة التيارات القومية الراديكالية. والحقيقة أنَّ الوحدة الناصرية قد أدت بمنطقها الداخلي إلى

---

[223] كان عبد الكريم قاسم أكثر تشددًا من عبد الناصر تجاه الغرب؛ هذا بعكس ما صورته الدعاية الناصرية. ومن الطريف أنه عارض وحدة مصر وسوريا في الوقت الذي كان يتطلع فيه إلى ضم الكويت للعراق، بينما عارض عبد الناصر هذه الخطوة الأخيرة رغم تأييده لمشروع الهلال الخصيب الذي أعلن قبيل الثورة العراقية ردًا على وحدة مصر وسوريا.

[224] بيلياييف - بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص 90.

[225] نحن وأمريكا، سبق ذكره.

[226] بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 86.

تحطيم القوى الوحدوية في الشام، وهيَ العماد الرئيسي للحركة القومية العربية؛ وبهذا المعنى فإن الوحدة كانت في حقيقتها هيَ الانفصال نفسه؛ الانفصال بالقوة؛ بالمعنى الفلسفي للكلمة. وقد قرر رجال الأعمال في سوريا الانفصال بعد استنفاذ الغرض من الوحدة مع مصر، وخاصة بعد أنْ بدأت الناصرية تمس مصالحهم على نحو مباشر في إجراءات يوليو 1961. ومن الطريف أنَّ الجيش السوري الذي فرض الوحدة على الناصريين هو نفسه الذي لعب الدور المباشر في فصمها بانقلاب 1961، وذلك بعد "تطهيره" من العناصر القومية المتطرفة. وقد نجحت الطبقة المسيطرة في سوريا – مثلما فعلت نظيرتها في السودان من قبل – في التشهير بالناصرية باستثمار فساد جهاز الأمن الناصري في سوريا وسياسة القمع وانتشار ألوان الفساد البيروقراطي، كما ساهمت الدعاية الغربية التي اشتدت قبيل الانفصال – وبعد أنْ انتهت الناصرية من تحطيم اليسار السوري – في تقوية نفوذ الانفصاليين.

كان الانفصال السوري ضربة كبيرة للناصرية؛ فخروج سوريا من الوحدة كان يعني سحب الثقة من زعامة الناصرية للقومية العربية، خاصة أنَّ نظام عبد الكريم قاسم كان لا زال قائمًا في العراق. فرغم أنَّ الوحدة كانت بالنسبة للناصريين ورطة – من الناحية السياسية، وحتى الاقتصادية – فقد كانت ورطة إجبارية إلى حد بعيد، فرضتها ظروف المنطقة ككل. ولكن كان الخروج من تلك الورطة يخلق أخرى أعمق؛ إذ أنَّ الفضائح التي أطلقت من عقالها مع الانقلاب السوري كانت تمس الديماجوجية الناصرية في الصميم، وكان الانفصال يفقد الناصرية مساحة واسعة صالحة لإنتاج وترويج ديماجوجيتها في العالم العربي.

وقد أخذ عبد الناصر مع حدوث الانقلاب يورط نفسه أكثر: *"قد يعتقد بعض الناس أني سأنتهز هذه الفرصة حتى أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة، أنا مسئول تجاه كل سوري وتجاه كل مصري وتجاه كل عربي في هذا الوطن العربي، مسئول عن هذه الجمهورية وعن هذه الوحدة"* .. *"لن أعلن هذا أبدًا (أيْ فك ج ع م) بأيِّ حال من الأحوال مهما جابهنا من المتاعب"*. ولكن فشل قواته في القضاء على الانقلاب[227] زاد موقفه حرجًا، فاضطر إلى تغيير لهجته الواثقة، ولكنه لم يستطع أبدًا أنْ يحتفظ بماء وجهه: " *وإنكم تعرفون أنني اتخذت منذ أيام قرارًا بأن لا تتحول الوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية"* ، "إنني أطلب إلى جميع القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية أنْ تدرك الآن أنَّ الوحدة الوطنية داخل الوطني السوري تحتل المكانة الأولى" (رغم أنه كان قد وصف الانقلاب بالرجعية والعمالة للاستعمار مرارًا)، " *لقد طلبت من وزارة الخارجية ألّا تقف ج.ع. م. حائلًا أمام عضوية سوريا في الجامعة العربية*"[228].

---

[227] حاول عبد الناصر أنْ يقمع الانفصاليين، فأرسل لواء مظلات إلى اللاذقية؛ إلا أنه أسر بأكمله وفشلت العملية. حمروش، المرجع السابق، ص ص 91 – 92.

[228] نُقلت هذه العبارات من خطابات عبد الناصر التالية للانفصال السوري مباشرة.

كما أطلق عبد الناصر الكثير من عبارات الندم على موافقته على إتمام الوحدة، متهمًا القوميين في سوريا والشعب السوري بالضغط عليه[229]، وبالتالي حمَّل السوريين مسئولية الفشل من البداية إلى النهاية. وبذلك كان يتخلص من كل مسئولية، وفي نفس الوقت كان يحاول احتواء خصومه الجدد بتبنيهم؛ فقد راح يهدد ويتوعد حين كان يشعر بأنه قادر على تحطيم حكومة الانفصال؛ إلَّا أنه بعد تيقنه من عجزه حاول تبني الانقلاب فعليًّا دون أنْ يتبناه صراحةً؛ بل ظل يهاجم – في نفس الوقت – الحكومة الانفصالية تأكيدًا لإيمانه بالوحدة.

وقد كان الانفصال كهزيمة كبيرة للناصرية – دافعًا قويًّا للبحث عن انتصارات بديلة في الداخل والخارج؛ فكان أحد العوامل وراء الضربات الجديدة الموجهة ضد رجال الأعمال المصريين، وأحد العوامل وراء تحوله ضد الإمام أحمد وتشجيع الانقلاب عليه ودخول حرب اليمن. كما دفع الانفصال عبد الناصر إلى تشديد هجومه الإعلامي على الاستعمار؛ مصورًا فشل الوحدة كنتيجة لمؤامرات خارجية بدلًا من الاعتراف بالفشل الذاتي. وكان هذا الأسلوب، أيْ تفسير الفشل بمؤامرة الاستعمار والرجعية معتمدًا دائما لدى الناصرية.

مباحثات الوحدة[230]:

بعد انقلاب 1963 في كل من سوريا والعراق أصبح حزب البعث مشاركًا في السلطة في كل من البلدين، كما أعلنت الحكومتان الجديدتان عن رغبتهما في الوحدة مع مصر، ومن أجل تحقيق هذا الغرض – كما أعلن رسميًّا – جرت مباحثات بين البلدان الثلاثة خلال عام 1963. ويتضح من مراجعة ملف المباحثات أنَّ أيًّا من الحكومات الثلاث لم ترغب في الوحدة إلَّا تحت قيادتها. وبالنسبة للناصرية كان الدرس السابق قد ترك آثارًا عميقة؛ ففي النهاية أعلن عبد الناصر بوضوح أنه لا يرغب في الوحدة في ظل حزب البعث بوجه عام.

المسألة الفلسطينية:

تحتل القضية الفلسطينية أهميتها لدى النظام المصري من عدة زوايا: أولها: الخطورة التي يشكلها وجود دولة يهودية توسعية في المنطقة على مصالح الأنظمة القائمة نفسها. وثانيها: الاعتبار الكبير من ِقبل الحركة القومية العربية لتلك المسألة بشكل جعل من الأخيرة دافعًا كبيرًا لنمو الأولى خلال الثلاثينات والأربعينات؛ بل وكانت هيَ العامل الحاسم في ترعرع فكرة العروبة في مصر. ومما لا شك فيه أنَّ

---

[229] على سبيل المثال قال عبد الناصر في أحد خطابات بعد الانفصال أنه نزل عند توسلات الوحدويين السوريين لإنقاذ سوريا، وأنه قد طلب منهم فترة انتظار خمس سنوات قبل إتمام الوحدة السياسية ولكنهم أبوا.

أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 273.

[230] نُشرت مباحثات الوحدة بالقاهرة في 1964.

الحركة القومية العربية، أو على الأقل، وجودها الكامن يشكلان ضغطًا مهمًّا على النظام القائم. وثالثها: الأثر الذي خلفته الهجرة اليهودية وإقامة إسرائيل من طرد للسكان العرب من فلسطين، والذين صاروا بالتالي لاجئين في البلدان العربية المجاورة، مشكلين عبئًا أمنيًّا – سياسيًّا عليها.

ولذلك لم يكن لحكومة يوليو 1952 أنْ تتملص إلى ما لا نهاية من اتخاذ موقف من هذه القضية. وقد سارت في البداية مسارًا سلبيًّا تمامًا منها؛ ففي البيانات الأولى لحكومة الضباط لم يرد ذكر لقضية فلسطين. كما قرر نجيب بصراحة أنَّ مسألة فلسطين لا تهمه، ووفقا له أيضا: "لم ترد إسرائيل كنقطة في جدول أعمالنا ... كان اهتمامنا مركزًا على تحرير مصر"[231]. كما لم يأت ذكر للمسألة في برنامج هيئة التحرير عام 1953. ثم قام عبد الناصر سنة 1954 بتخفيض الميزانية العسكرية خمسة ملايين جنيهًا، مصرحًا لريتشارد كروسمان على حد زعم الأخير – "أنه لا يشغل نفسه بإسرائيل، وإنما يركز على التنمية الداخلية في مصر.. وأنه يعتقد أنَّ إسرائيل ليست خطرًا على مصر إلا لأن مصر ضعيفة اقتصاديًّا واجتماعيًّا"[232]. بل وتجاوزت الناصرية بعد قليل سلبية حكومات ما قبل 1952؛ فحاولت إيجاد مخرج سهل وغير مكلف لقضية اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة (مشروع سيناء)[233]، ثم محاولة الصلح النهائي مع إسرائيل (مفاوضات باريس 1954)، ولكنها لم توفق في أيّ منهما بسبب الانتفاضات الشعبية في قطاع غزة بالنسبة للأول وتعنت إسرائيل نفسها بالنسبة للمفاوضات. ويبدو أنَّ فشل محاولة الناصرية قد لقن الأخيرة درسًا قاسيًا وكشف لها عن حقيقة توازنات القوى في المنطقة. فقد اكتشفت مثلًا أنَّ هدنة 1949 ليست هيَ نهاية طموحات الصهيونية، رغم اعتراف الأنظمة العربية بإسرائيل من الناحية الفعلية وفقًا لهذه الهدنة؛ فوفقًا لهدنة 1949، اتفق الجانبان، العربي والإسرائيلي على قرار وقف إطلاق النار عند الخطوط التي انتهت بها حرب 1948، وهيَ الخطوط التي ظلت قائمة حتى 4 يونيو 1967. ويعد هذا إقرارًا من جانب الأنظمة العربية بشرعية دولة إسرائيل، وفقًا للعرف الدولي[234].

---

[231] كلمتي للتاريخ، ص 144.

محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ص 22.

[232] محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ص 22.

[233] اقترحت الحكومة الأمريكية مشروعين آخرين بخلاف هذا المشروع: مشروع الجزيرة، ومشروع جونسون، لتوطين اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن، وقد وافقت كل من سوريا والأردن إلا أنَّ مقاومة الشعب الفلسطيني حالت دون تنفيذ المشروعين. عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، ص 101.

[234] وقد ذهب محمود رياض، وزير خارجية مصر الناصرية لفترة طويلة هذا المذهب. مذكرات محمود رياض (1948 – 1978)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، 1981، ص 154.

ورغم هذه المهادنة الفعلية كانت الدعاية الناصرية معادية لإسرائيل تمامًا، تمشيًّا مع ميل الحركة القومية العربية (لم يشذ عن هذه القاعدة بلد عربي واحد)، بل وراحت تقنع الجماهير العربية بأن الحكومة تعد العدة وتجهّز الجيوش لتحرير فلسطين بالقوة وإعادة اللاجئين إلى ديارهم بعد تحطيم الدولة الصهيونية. وكثيرًا ما هدد عبد الناصر نفسه بضرب إسرائيل ومن وراءها؛ بل وصُوِّرت إسرائيل في الدعاية كمجموعة من العصابات الضعيفة والتي لا حول لها ولا قوة، والتي لا تصمد أمام الجيوش العربية الجرارة؛ وباختصار قدّمت الدعاية الناصرية نظامها في شكل متشدد للغاية ومعادٍ للصهيونية عداءً جذريًّا، وهيَ الصورة الوحيدة التي كان من الممكن أنْ ترضي الجماهير العربية. ورغم هذا لا نستطيع أنْ نعد هذه الدعاية المكون الأساسي للفكرة الناصرية حول القضية الفلسطينية، تلك التي لا تتضح إلَّا بتحليل وجهة النظر الرسمية، والتي تكونت لدى حكومة الضباط من خلال المحاولة والخطأ إبان أعوام 52 - 1955. وقد بدأت هذه منذ البداية كفكرة عامة ومجردة، وأخذت تتحدد مع تحدد الناصرية نفسها.

وتعبر لنا الخطوات الأولى للحكومة الناصرية عن فكرتها العامة حول القضية الفلسطينية؛ فالمفاوضات مع الغرب ومع إسرائيل لتسوية القضية بشقيها: اللاجئين، الحدود، تمثل محاولة للبحث عن حل وسط ما، بإجراء بعض التعديلات على نتائج حرب 1948. وفي 1955 وبعد فشل الناصريين في أيجاد مثل هذا الحل، أعلن عبد الناصر صراحةً عن فكرته وعلى الملأ؛ ففي باندونج أصدر تصريحًا بأنه يعتقد بأن ما عرضته الأمم المتحدة عام 1948 يكمن اعتباره حلًا مُرضيًا[235]. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر الناصرية ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة. وقد تكرر التصريح السابق نفسه على لسان عبد الناصر أكثر من مرة[236].

وقد قام الرئيس التونسي بورقيبة عام 1965 بالمبادرة باقتراح حل وسط من أجل التوصل إلى سلام دائم وعلاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل؛ فقدم مشروعًا محددًا للحل النهائي للقضية الفلسطينية، يتلخص في تنفيذ قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1947[237].

وفور إعلان بورقيبة لاقتراحاته هبت أجهزة الإعلام العربية الرسمية بوصفه بالخائن والعميل، وأعلنت الأنظمة العربية عن تمسكها بقرارات مؤتمرات القمة

---

[235] مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934 – 1974)، بيروت، ط ١، 1975، ص 251.

[236] ذكر بورقيبة (المرجع السابق) التصريح التالي لجمال عبد الناصر إلى مجلة "رياليتيه" الفرنسية: "وعندما تستكمل المنظمة (أيْ م. ت. ف) استعداداتها سوف نشرع في العمل من أجل تطبيق مقررات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وبحقوق العرب في فلسطين ".. "إنَّ أمة تسعى إلى فرض مقررات الأمم المتحدة لا يمكن أنْ تُنعت بوصفها معتدية"، ص 258 – ص 259.

[237] نفس المرجع، ص 242 – 264.

العربية ورفضها الاعتراف بإسرائيل والصلح والتعايش معها. وكان المؤتمر الأول للقمة العربية قد انعقد في يناير 1964 بمناسبة محاولات إسرائيل المتكررة لتحويل مجرى نهر الأردن، وأصدر القرارات التالية:

1 - إنشاء قيادة عربية موحدة بقيادة الفريق علي عامر.

2 - إعداد الدراسات لتحويل مياه نهر الأردن في سوريا ولبنان.

3 - التوقيع على ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي ألزم كافة الدول العربية الموقعة عليه بأن تعتبر أيَّ اعتداء على خطوط هدنة 1949 اعتداءً عليها جميعًا.

4 - إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية على أنْ تَخضع أيُّ عملية يقوم بها الفدائيون لموافقة القيادة العربية الموحدة. واتفق المجتمعون على تجنب استفزاز إسرائيل وإعطائها حجة لشن الحرب قبل إكمال الجانب العربي استعداداته وتهيئه القتال.

أما المؤتمر الثاني فعقد في سبتمبر 1964، وتقرر فيه البدء فورًا في تحويل مجرى نهر الأردن في سوريا ولبنان. وأما المؤتمر الثالث (سبتمبر 1965) فأعلن فيه أغلب الحكام العرب أنه ليس بإمكانهم تخصيص اعتمادات إضافة للقيادة العربية الموحدة، كما اتخذ المؤتمر قرارًا يقضي بالتضامن العربي والتعايش السلمي بين الأنظمة السياسية العربية المختلفة والعمل على حل المشاكل القائمة في البلاد العربية، مثل مشكلة اليمن – الحملة العراقية على الأكراد. وفي هذا المؤتمر جُمدت القيادة العربية الموحدة وشلت أعمالها[238].

ومن الواضح أنَّ مؤتمرات القمة لم تقدم بديلًا محددًا لاقتراحات بورقيبة اللاحقة، باستثناء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية مع تكبيلها؛ فكانت بديلًا شكليًّا تمامًا. فلقد كان تجميد الأوضاع أفضل لدى الأنظمة العربية من معارك غير مضمونة النتائج، وأفضل من حلول سلمية تثير معارضة شعبية واسعة. ومن الواضح أنَّ بورقيبة كان يختلف مع بقية الحكام العرب في شيء واحد أساسي؛ هو أنه كان أكثر صراحة ووضوحًا في التعبير عن أحلام هؤلاء، وقد قدم حلًا وسطًا يتناسب إلى حد كبير مع الأفكار الناصرية ككل، وهو حل مثالي بالنسبة للأنظمة العربية. إلَّا أنه حل لم تكن تستطيع هذه الأخيرة تبنيه صراحةً في ذلك الوقت، أمام الجماهير المتقدة حماسًا وعداء للصهيونية ولأي تنازل مهما كان ضئيلًا أمام إسرائيل. وكانت الأنظمة نفسها تضطر في سياق إظهار نفسها بمظهر قومي إلى إشعال نيران تلك الحماسة أكثر وأكثر، وقد قام بورقيبة نفسه بفضح هذا التناقض بطريقة مباشرة: *"إنني التزمت دائمًا لغة الإخلاص ولكن القادة أبدوا أثناء المحادثات تفهمًا أكبر بكثير مما*

---

[238] صالح صائب الجبوري – المرجع السابق، ص ص 445 – 448.

أبدوه أمام الجماهير" .. "فهؤلاء الزعماء يعمدون في سبيل الهتاف لهم إلى الظهور على جانب كبير من الوطنية فيلاطفون الميول وَيعدونهم بتحقيق آمالهم بين عشية وضحاها، وبمجرد ما يحاول زعيم – والحالة تلك – تدبير وسيلة تستهدف حلًا وسطًا إلَّا ووجد نفسه متضايقًا في أعماله وفي طرق تصرفه[239].. " *ويتعذر على الدول العربية القيام بأيّ عملية هجومية في الوقت الحاضر لسببين: أولهما أنها غير متأهبة لمواجهة الحرب، ولا قابلة لمبدأ تسلل عصابات المقاومين من أبناء فلسطين"* [240]. وراح بورقيبة يفضح مقررات القمة: *"وكانت خطتنا تستهدف أحد أمرين: إما أنْ ترضخ إسرائيل لمقررات المنظمة الدولية – وهو الأبعد - فتسمح برجوع اللاجئين وتتنازل عن قسم من الأرض المحتلة، فتغير بذلك معطيات المشكل لصالح العرب، وذلك بقيام دولة فلسطينية حرة تكون هيَ قاعدة الانطلاق للمعارك القادمة من أجل الحل النهائي، وأما – وهو الأقرب – أنْ تصر إسرائيل على الرفض (..) وبذلك يكون الموقف العربي هو الأقوى في صورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي"*[241] *"واعتقادي أنَّ الشخصيات الرسمية التي تسرعت إلى إبداء الاستنكار إنما فعلت ذلك بغية مرضاة ج.ع.م. وذلك لأسباب داخلية لا تغرب عن أحد"* [242].

كذلك قام الرئيس التونسي بإرسال خطاب إلى عبد الناصر يحمل نفس المعاني: *"ولقد قلتم لي بلسانكم خلال خلال محادثة لنا عن ذلك (يقصد قضية فلسطين) أنكم أثرتم موجهة من الغضب لما صرحتم به في مؤتمر باندونج بأن ما عرضته الأمم المتحدة سنة 1948*[243] *يمكن اعتباره حلًا مرضيًا فأجبتكم بأني مستعد لاتخاذ مواقف جريئة في هذا الصدد وأضفت مازحًا: وآمل أنْ لا تهاجمني عندئذ أبواق إذاعة القاهرة وصوت العرب" .. "وإنَّ الخطة التي اقترحتها في أريحا والقدس ولبنان ثم شرحتها ووضحتها في تصريحات متوالية لا تختلف في الجوهر عن الموقف الذي أعلنتم عنه سنة 1955، وقد تقدمت بهذه الخطة نفسها في الخطاب الذي ألقيته في الاجتماع الأول لرؤساء الدول العربية بالقاهرة في جانفي (يناير) من سنة 1964" .. "وهيَ لا تختلف* (أيْ خطته) *في جوهرها عن الموقف الذي عبرتم عنه باقتضاب في تصريحاتكم الأخيرة إلى مجلة ريباليتيه ووكالة أنباء أوبرا موندي؛*

---

[239] مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 247.

[240] نفس المرجع، ص 250.

[241] نفسه ص ص 254 – 255.

[242] نفسه ص 256.

[243] صدر القرار 194 عام 1948 من الجمعية العامة بتدويل القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين. مجلة "شئون عربية" (تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، عدد نوفمبر، ديسمبر 1983، ص 276.

إذ قلتم ما معناه أنَّ العرب راضون بما طالب به الأفارقة والآسيويون سنة 1955 من رجوع إلى مقررات الأمم المتحدة في خصوص قضية فلسطين" [244].

وفي خطاب لبورقيبة راح يعلق على مهاجمة عبد الناصر لمقترحاته قائلًا: *"ولئن ذهبت أنا إلى اعتبار تطبيق تلك المقررات مرحلة مرحلة نحو الحل النهائي فإن المفهوم من تصريحات الرئيس المصري أنَّ المقررات الدولية تمثل أقصى ما يمكن أنْ يطالب به العرب والفلسطينيون من حقوق" .. "وقد تنبه الصحفي ممثل المجلة الفرنسية* (يقصد رياليتيه Réalités) *إلى هذه النقطة فقال: لنفرض لحظة – وإنْ كان ذلك غير واقعي – أنَّ إسرائيل تقبل برجوع اللاجئين العرب وأنَّ مقررات الأمم المتحدة يمكن تطبيقها؛ فإنه يبقى بعد ذلك لا محالة كيان دولة إسرائيل وسط العالم العربي، فهل تقبلون ذلك؟ الجواب (يقصد جواب ناصر): إنَّ الأمم الأفريقية الآسيوية قالت في ندوة باندونج أنها ترضى بتطبيق مقررات الأمم المتحدة والدول العربية متفقة معها في ذلك"* [245].

الخلاصة أنَّ الناصرية لم تذهب بخصوص القضية الفلسطينية أبعد مما ذهبت الأمم المتحدة، ولم تكن لها خطة مختلفة.

ومعنى ذلك أنَّ الناصرية (ومعها كل الأنظمة العربية) وقفت من إسرائيل موقفًا دفاعيًّا بحتًا؛ أما تحطيم الدولة الصهيونية فلم يكن أبدًا أحد مشاريعها العملية.

أما في الدعاية الجماهيرية فكان روح الكلام مختلفًا تمامًا عن روح المواقف الرسمية؛ ولا نجد تفسيرًا لهذا الاختلاف سوى خوف الأنظمة من الحركة القومية العربية التي كانت لا تزال قوية حين أعلن بورقيبة عن مشروعه. وليس هناك من شك في أنَّ الأنظمة العربية في ذلك الوقت كانت تتمنى أنْ تضعف إسرائيل إلى أقصى حد حتى يقل خطرها على تلك الأنظمة، إلَّا أنَّ تحقيق هذه الأمنية كان يتطلب منها ما يفوق طاقتها؛ فالأمر يحتاج إلى تعبئة الجماهير العربية وإجراء إصلاحات اجتماعية جذرية، تمكن من إعداد اقتصاد قوى وجيش قادر على هزيمة إسرائيل، ولذلك وجدنا أنه، رغم الدعايات الملتهبة والتهديدات العنيفة ولغة الإصرار على دق طبول الحرب، لم تتخذ الأنظمة العربية – ويهمنا في هذا المقام النظام الناصري - خطوة عملية فعالة تمكنها من إلحاق الهزيمة بذلك العدو القوى.

فعلى الصعيد العملي لم تكن الناصرية جادة حتى في تطبيق أفكارها الوسطية حول القضية الفلسطينية. فرغم إدعائها التجهيز للحرب ضد إسرائيل ورغم الأناشيد الحماسية والأغاني الداعية للحرب والواعدة للشعب الفلسطيني باسترداد أرضه وشيكًا.. إلخ، لم تعمل حكومة يوليو حسابًا يذكر ليوم الحرب مع إسرائيل. وبعكس

---

[244] **نفسه ص 252.**

[245] **نفسه ص 259.**

ما روجته الدعاية الرسمية طوال سنوات 1955 – 1967، لم تعد الناصرية جيشها للقتال ضد إسرائيل، لا في الهجوم ولا حتى في الدفاع. ورغم تفاخرها بامتلاك أقوى جيش ضارب في الشرق الأوسط – حسب ادعائها - وبالاستعراضات العسكرية المبهرة، كان الجيش حتى 1967 أقرب ما يكون إلى جماعات الكشافة، وقد أبرزت حرب 1967 هذه الحقيقة على نحو فاضح. فكان ذلك الجيش يضم عناصر لا يصلح أغلبها للقتال؛ فالغالبية العظمى من الجنود أميون، والضباط سيئو التدريب، والقيادة لا هم لها سوى اللهو. كما كانت بنية الجيش نفسها لا تؤهله للدخول في أعمال عسكرية حقيقية، من حيث الضبط والربط ونظام التدريب وخطط العمليات.. إلخ، كما أنه برغم توفر الإمدادات العسكرية السوفيتية لم يكن التدريب كافيًا على الإطلاق لإعداد مقاتلين، كما لم تكن عمليات الصيانة والإصلاح تتم بالشكل الملائم، وعلاوة على ذلك انغمس الضباط في لهو معمم، أثناء حرب اليمن خاصة[246]. ولم يكن إعداد الجندي، يستهدف إعداد مقاتل؛ بل إعداد عبد يصلح لتقديم الخدمات الشخصية للقادة والقيام بأعمال السخرة المدنية. فلم يجر إعداد العدة للمواجهة العسكرية التي زعم النظام أنه يُعد لها مع إسرائيل، واكتفت السلطة بالإيحاء بأنها تستعد للحرب التي لم يتحدد بعد أوانها، وتزعم أنَّ لديها أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وأنها على وشك سحق العدو؛ وذلك بخلاف تصريحات رجالها أمام ممثلي الدول الأخرى، وكذلك تصريحاتهم الجماهيرية في اللحظات الحرجة. ومن هذه اللحظات الحرجة إعلان الحكومة السورية في أواخر 1966 رغبتها في شن الحرب ضد إسرائيل لمنعها من تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة، مما أرغم الناصريين - الذين بُهتوا بهذه الدعوة - إلى إبداء بالغ انزعاجهم علنًا وإلى التنصل مباشرة من المسئوليات القومية التي قرروا من قبل تحملها. ففي تلك اللحظات كان الزعيم يضطر إلى الاعتراف بعجزه؛ ففي 1962 مثلًا أعلن ناصر أمام المجلس التشريعي لقطاع غزة أنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين[247]. ونلاحظ أنَّ صفقة الأسلحة السوفيتية عام 1955 قد جاءت في إطار دفاعي محض وبعد غارات إسرائيل على غزة خلال عام 1955، أما قبل ذلك فقد كانت الناصرية قد خفضت الميزانية العسكرية. وقد برز ضعف الناصرية على نحو مكشوف في 1964 بمناسبة تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن؛ إذ قررت الدول العربية القيام بمشروع تحويل مضاد؛ إلَّا أنَّ الطائرات الإسرائيلية قامت بالإغارة على مواقع العمل، فما كان من الأنظمة إلَّا أنْ أوقفت المشروع تفاديًا لحرب شاملة مع إسرائيل[248].

---

[246] تعد مذكرات محمد فوزي وزير الحربية الأسبق وثيقة تشهد على حالة الجيش الناصري حتى 1967 (محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، دار المستقبل العربي، ط ١، 1984). انظر أيضًا كتاب صالح الجبوري، سابق الذكر.

[247] عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، ص 62.

[248] تريفور. ن. دوبوي، النصر المُحيّر، ترجمة: الهيئة العامة للاستعلامات (768)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، صدر عام 1988، ص 263.

ولا شك أنَّ تحلل بنية الجيش لم يكن راجعًا فقط إلى عدم النية في القتال؛ فبعض العوامل يتعلق بفساد القيادة العسكرية نفسها؛ تلك القيادة التي تمتعت بنفوذ قوى في سلطة الدولة ككل، وضيق أفقها وعدم كفايتها من الناحية الفنية. كما يتعلق أيضًا بمبالغة النظام في المحافظة على جيش سلس القياد بإبعاد المتعلمين من صفوفه بقدر الإمكان، وتسليم المراكز القيادية لأهل الثقة، بالإضافة بالطبع إلى عدم وجود تصور لدى القيادة العسكرية لفكرة شن حرب في المستقبل ضد إسرائيل؛ حيث لم يكن هذا هدفًا فعليًّا على جدول أعمال الناصرية. ولا ينفي هذا تمنيات الأخيرة بكسر شوكة إسرائيل؛ إلَّا أنَّ الأماني شيء والإمكانية الواقعية شيء آخر (نقصد هنا الإمكانية بمعنى محدد؛ الإمكانية في ظل ظروف مصر والمنطقة إبان الفترة الناصرية؛ إمكانية ذلك الكيان المسمى بالناصرية، ضيق الأفق والمفتقد للبصيرة).

وقد انكشف تخاذل الناصرية في مواجهة إسرائيل في عدة مواقف كان أهمها تخاذلها إبان فترة الوحدة أمام مشروع إسرائيل لتحويل مجرى الأردن؛ بينما نجحت سوريا وحدها في وقف هذا المشروع عام 1953 بالقوة. كما لم تنفذ بحزم ميثاق 1963 الخاص بنفس الموضوع[249].

ورغم ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية لم تقم الطائرات المصرية ولا السورية بحماية الأردن حين شنت إسرائيل هجومًا على بلدة السموع الأردنية في 13 تشرين الثاني عام 1966 باعتبارها مقرًا للاجئين الفلسطينيين وفدائيي منظمة التحرير الفلسطينية[250]. والحقيقة أنَّ هذا التخاذل الذاتي كان يفوق حتى الضعف الموضوعي للنظام نفسه.

وفي 1966 وقع انقلاب عسكري في سوريا، وجاءت حكومة بعثية يسارية قررت التحضير لإعلان الحرب على إسرائيل فورًا. وكان بإمكان هذه القيادة أنْ تستقطب تعاطف الجماهير العربية، كما كانت عامل تهديد بجر الناصرية إلى معركة خاسرة مع إسرائيل. ويبدو أنَّ هذا العامل الأخير قد تحقق فعلًا كجزء من كارثة 1967.

وشهدت صفحات الجرائد وأبواق أجهزة الإعلام الأخرى في مصر هجومًا بالغًا على الحكومة السورية، متهمة إياها بالطيش والمغامرة. وكانت الحجة الرسمية هيَ أنَّ العرب لم يصبحوا بعد مهيئين للحرب. وكانت هذه الحجة هيَ دائمًا الشماعة التي علقت عليها الناصرية تخاذلها، بينما لم تكن تعمل في الواقع على تهيئة نفسها للحرب المحتمة مع إسرائيل.

وبجانب العجز والتهادن من جانبها، لم تسمح الناصرية في الوقت نفسه للفدائيين الفلسطينيين بالانطلاق من الأرض المصرية أو حتى من قطاع غزة للقيام بعمليات

---

[249] شبلي العيمسي، في الثورة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1971، ص 4.

[250] صالح الجبوري، المرجع السابق، ص ص 447 – 448.

ضد إسرائيل؛ بل وكانت أجهزة الأمن تعتقل وتعذب الفدائيين في السجون المصرية، خوفًا من استفزاز إسرائيل في وقت لم يستعد فيه العرب بعد. وهيَ حجة تبدو منطقية تمامًا؛ فالناصرية لا تجهز نفسها للنضال ضد إسرائيل، وبذلك تكون أيضًا غير جاهزة لمواجهة نتائج الأعمال الفدائية. إلَّا أنه بعد استكمال إسرائيل عملية تحويل مجرى نهر الأردن (1964) وانكشاف عجز الأنظمة العربية عن وقف هذه العملية، وتكون 30 منظمة فلسطينية في الكويت؛ مما يعكس تعطش الشعب الفلسطيني للنضال بعد يأسه من الناصرية والأنظمة العربية بوجه عام[251]؛ وخاصة مع نمو "فتح" المتكونة منذ 1958، قامت الدول العربية بزعامة مصر بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية، قطعًا للطريق على المنظمات المستقلة عن الأنظمة وإلقاء بمسئولية تحرير فلسطين على عاتق الشعب الفلسطيني، ولضمان سيطرة الأنظمة على كفاح الفلسطينيين، تجنبًا لاستفزاز إسرائيل. ونجحت الناصرية في جعل أحمد الشقيري الموالي لها رئيسًا للمنظمة؛ وبذلك راحت تبدي نفسها في صورة المناضل ضد الصهيونية، ولم تنس بالطبع أنْ تكبل هذه المنظمة بكل القيود الممكنة، لكن برغم تمويل الدول العربية للمنظمة لم تنجح هذه في قطع الطريق على "فتح" أو حتى في منافستها. واضطرت الأنظمة في النهاية إلى دعوة "فتح" لدخول المنظمة، متنازلة عن شرط فرضه ياسر عرفات وهو أنْ يكون رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد هزيمة 1967. وقد لعبت منظمة التحرير الفلسطينية بعد انضمام "فتح" إليها دورًا ملموسًا في توريط الناصرية في حرب 1967 كما سنرى بعد.

وقد اكتفت الأنظمة العربية جميعًا باتخاذ موقف سلبي من إسرائيل، تمثل في المقاطعة الاقتصادية التي لم تطبق تطبيقًا كاملًا قط، بالإضافة إلى عدم الاعتراف الدبلوماسي ورفض التعامل المباشر معها في المنظمات الدولية واللقاءات الرياضية.. إلخ. بينما كانت هيَ تعد العدة للقضاء على المقاومة الفلسطينية وإخضاع الأنظمة العربية نفسها.

ويعد موقف الناصرية من القضية الفلسطينية موضوعيًّا وذاتيًّا في الوقت نفسه. فمن الناحية الموضوعية لم يكن من السهل –*في معركة بين أنظمة* - لنظام متخلف أنْ يواجه على نحو جذري نظامًا أكثر تقدمًا من الناحية التاريخية (إسرائيل) دون أنْ يتجاوز ذاته؛ أيْ بالتحديث الجذري، كما أنَّ الظروف المعقدة – الداخلية – والخارجية – للنظام الناصري قد حرمته من طاقات هائلة. ومن الناحية الذاتية لم يكن هذا النظام يملك من الكفاءة ما يمكِّنه من استغلال طاقاته المادية المحدودة، وذلك بسبب عوامل التخلف السياسي– الثقافي[252]. كذلك كان العمل الفعلي لتحقيق

---

[251] عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، ص 62 - 63.

[252] في عبارة شهيرة بليغة لهيكل، قال إننا (يقصد الأنظمة العربية) نلاعب إسرائيل الطاولة بينما هيَ تلاعبنا الشطرنج.

حل وسط؛ أيْ لتحقيق الفكرة الناصرية يواجه بعامل مضاد قوى، هو تحمس الحركة القومية العربية للقضية الفلسطينية، وربما كان حل المشكلة نهائيًّا يمثل هو نفسه مشكلة للأنظمة العربية، حيث ينتهي وجود العدو الخارجي الذي تبرر به استمرار فسادها ومعاناة الجماهير ومطالبتها لها بالحافظ على الوحدة الوطنية. فوجود تحديات خارجية يلعب تقريبًا دور الانتصارات الخارجية وربما يكون دورها أكبر؛ فهيَ تبرر الشعارات فوق الطبقية وتؤجل حل القضايا الاجتماعية، وكبت الصراعات الداخلية. وقد استخدمت إسرائيل هيَ الأخرى العدو العربي في لم شمل كيانها المصطنع.

حركات التحرير العربية:

بعد قيام الوحدة المصرية – السورية في فبراير 1958 بعث الإمام أحمد بن يحيى إلى عبد الناصر رسالة جاء بها: " *من أمير المؤمنين الناصر لدين الله الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين ملك المملكة المتوكلية اليمنية. إلى فخامة الرئيس جمال عبد الناصر. لقد استخرت النجوم وبعد الحساب الطويل تبيَّن لنا أنْ نجمكم يكسب نجم الآخرين ويغطي عليه، ولهذا نريد أنْ ننضم إليكم، والولد البدر في طريقه إلى عندكم لبحث الأمور ونقل رأينا* " [253].

تلخص لنا هذه الرسالة طابع الحكم الإمامي كله، وهو في تفصيلاته كان شيئًا أكثر بشاعة مما تستطيع الكلمات أنْ تصوره. وقد أدى هذا الوضع إلى تفجر الصراع الاجتماعي في شمال اليمن الذي شهد عددًا من الهبات قاد معظمها ضباط الجيش وذلك لوضع حد لحكم الإمامة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد لعب الضباط المدربون على الأسلحة الحديثة الدور الأكبر في الحركة الثورية في اليمن.

وكانت انتفاضة 1948 هيَ أبرز هذه الانتفاضات، استطاع خلالها الضباط الاستيلاء على السلطة لمدة خمسة وعشرين يومًا[254].

رغم بشاعة الإمامة وقفت الناصرية منها موقف الصديق والحليف؛ بل وأرسل عبد الناصر رسالة للإمام عام 1955 يهنئه فيها بانتصاره على محاولة انقلابية قامت بقيادة عدد من الضباط المستنيرين الذين عرضوا تولية الإمامة لشقيق الإمام أحمد، والذي نجح في سحقها وإعدام قادتها[255]. ولم تكن هذه التهنئة مجرد عمل

---

[253] عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، 1979، ص 12.

[254] للوقوف على بعض التفصيلات، انظر: محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص ص 379 - 384.

[255] عبد الله جزيلان، المرجع السابق، ص 14، أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 200.

دبلوماسي؛ بل لم تتوان إذاعة صوت العرب عن إدانة حكومة الانقلاب قبل هزيمتها[256].

وبعد سنوات قليلة، كانت الوحدة بين مصر وسوريا واليمن[257]. وقد عُقدت صلات الصداقة بين إمام الناصرية وإمام اليمن؛ إلَّا أنَّ هذه العلاقات كانت أقوى مع وليِّ عهد اليمن: البدر؛ بل وكانت البعثة العسكرية المصرية في اليمن إبان فترة الوحدة تساند البدر ضد الضباط الثوريين. وقد استمر شهر العسل بين مصر الناصرية واليمن والسعودية منذ انقلاب يوليو 1952 حتى أوائل الستينات. ثم جاء الجفاء من قبل الإمام أحمد؛ إذ أنه رأى – لاعتبارات ما – أنْ يؤيد عبد الكريم قاسم ضد الناصريين، كما أعلن سخطه على قرارات التأميم في يوليو 1961 في مصر وإعلان الاشتراكية الناصرية، وأخذ يُطلق الأشعار في هجاء الاشتراكية. ومنذ ذلك الوقت بدأت الناصرية تؤيد المعارضة الجمهورية في اليمن، خاصة بعد الانفصال السوري في 1961. إذ اهتزت بهذا الانقلاب الصورة القومية للناصرية، ولكنها سرعان ما وجدت بديلًا في المعارضة الجمهورية في شمال اليمن، فتبنت الجناح اليميني في هذه المعارضة وعلى رأسه عبد الرحمن البيضاني الذي مُنِح تسهيلات هامة في القاهرة وأغدقت عليه الأجهزة الناصرية وعلى رجاله في اليمن وخارجه، بينما لم يتمتع الضباط الراديكاليون والذي كانوا يعدون العدة للاستيلاء على السلطة بالفعل بأيِّ دعم [258]. وقد أعدت جماعة من الضباط من اتجاهات سياسية مختلفة خطة للاستيلاء على السلطة دون الاستعانة بأيِّ قوة خارجية على أساس أنَّ مصر – التي أخذوا منها الضوء الأخضر – سوف تمد لهم يد المساعدة في الوقت المناسب، ونجحت خطتهم بالفعل وتمت الإطاحة بالإمام البدر في سبتمبر 1962. وجاء التدخل المصري في اليمن بغرض تعويض ماء الوجه المفقود في سوريا؛ فكان تحقيق نصر خارجي، كانت الناصرية تتوقع أنْ يكون سهلًا، كفيلًا بامتصاص نتائج الانفصال السوري ولو على نحو جزئي؛ كذلك كانت الناصرية تسعى إلى مد نفوذها في المنطقة العربية في سياق صراعها المحتدم آنذاك مع الأحزاب القومية العربية ونظام عبد الكريم قاسم. وبدأ التدخل بسرية واحدة ثم تطور – أو بمعنى أصح - تورطت الناصرية تدريجيًّا بسبعين ألف جندي[259].

ويُعد التدخل المصري في اليمن من القضايا التي أثير حولها بعض الجدل داخل النظام الناصري وتعرض للانتقاد من قبل العناصر الأكثر محافظة داخل النخبة.

---

[256] محمد يحيى الحداد تاريخ اليمن السياسي، ص 391.

[257] من الطريف أنه ليس الناصريين فقط هم الذين دعموا الإمام أحمد، بل أيد الشيوعيون اليمنيون أيضًا ما أسموه بالدور التقدمي للإمام خلال الخمسينات.

Op.cit., chapter three.,Fred Halliday

[258] انظر عبد الله جزيلان – المرجع السابق.

[259] أحمد حمروش، المرجع السابق. نقلها عن جمال عبد الناصر نفسه، ص 234.

وصورت الدعاية الرسمية هذا التدخل بأنه مجرد تطبيق لمبدأ مساعدة الثورة ضد الرجعية في الوطن العربي.

والحقيقة أنَّ الدور الناصري في اليمن كان معقدًا. فقد رأينا الناصرية من قبل تؤيد الإمام ضد الضباط الراديكاليين، حتى أصبحت مصالحها تتطلب موقفًا آخر. وبتحليل الدور الناصري ككل سنجد أنه لم يختلف كثيرًا عن هذا الدور في سوريا؛ إذ جاء التدخل لصالح الجمهوريين بوجه عام لتثبيت الصورة القومية للناصرية، ولكنه في الحقيقة قد ترافق مع تحطيم الاتجاهات القومية والتقدمية في اليمن؛ فقد أيدت الاتجاهات القبلية: البيضاني – العمري – الايرياني – النعمان، ضد الجمهوريين الراديكاليين: عبد الله السلال – عبد الله جزيلان.. وقامت المخابرات الناصرية بتعقب وتصفية الشيوعيين والجمهوريين الراديكاليين والقوميين العرب الذين شكلوا مجالس فلاحية راحت تستولي على الأرض من كبار الملاك. وقد بدأت تصفية العناصر الثورية بعد تشكيل أول وزارة جمهورية. وقد عاملت الناصرية معارضيها في اليمن بالنفي أو التشهير بهم أو احتجازهم في القاهرة وأحيانًا بالإعدام[260]. وفي الوقت نفسه لم تعمل على إقامة دولة مركزية قوية، فشجعت القبائل بالرشوة[261]، كما لم تعمل على تسليح الجيش الجمهوري جيدًا؛ بل استولت مرات عدة على الأسلحة السوفيتية التي أرسلت إليه[262]. وبعد تعرضها لهزائم مريرة عام 1964[263]، راحت الناصرية تبحث عن حل وسط بين الجمهوريين والملكيين، كما قدمت تنازلات للسعودية عام 1965 من أجل إنهاء الحرب، وأخيرًا خضعت لشروطها وانسحبت عام 1967. وكان النتيجة النهائية سيطرة العناصر اليمينية على الحكم، خاصة بعد انقلاب 1967 الذي أطاح بعبد الله السلال بتأييد عبد الناصر.

ومن شمال اليمن انتقل نفوذ الناصرية إلى الجنوب أيضًا؛ فبينما ساعدت بريطانيا القبائل الملكية في الشمال، دعمت الناصرية قوات الجبهة القومية في عدن التي كانت تكافح الوجود البريطاني، وقد بدأ هذا الدعم فقط بعد أنْ قدمت بريطانيا السلاح للملكيين في الشمال بينما لم تقدم الناصرية أيَّ سلاح لثوارالجنوب قبل ذلك. وفي البداية حاولت الحصول على اعتراف بريطانيا بالجمهورية دون جدوى، فلجأت إلى دعم ثوار الجنوب. وبدأ الدعم في 1963 حين اشتد هجوم الملكيين الذي استمر حتى 1964 بنجاح. أما بعد ذلك فقد اتجهت الجبهة القومية إلى اليسار وبدأت عناصرها المقاتلة تتبنى الماركسية وتطرح أفكارًا ثورية. ومنذ بروز هذا التحول

---

(260) Fred Halliday. Op. cit., p. 116

(261) بلغت الرشوة الموزعة على القبائل خلال فترة الحرب اليمنية 60 مليون جنيه استرليني، أحمد حمروش، المرجع السابق، ص 231. 303 Fred Halliday. Op. cit., p. 115 - 116

(262) Op.cit. pp. 115 - 116

(263) بلغت الخسائر 10 آلاف قتيل حسب ما ذكر حمروش، المرجع السابق، ص 261. بينما ذكر هاليداي (المرجع السابق) أنها بلغت 15.195 قتيلًا في الفترة من أكتوبر 1962 ويونيو 1964، ص 111.

توقفت الناصرية عن إمداد الجبهة القومية بالسلاح؛ بل وقامت ذات مرة بتوجيه الدعوة لبعض قادتها إلى القاهرة للحوار واعتقلتهم عدة شهور[264]. وفي مواجهة الجبهة القومية أنشأت الناصرية ما أسمته (منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل)، شكلتها من مشايخ القبائل وأعوانهم وزودتهم بالسلاح.

ومن هنا أصبح هدف الناصرية الأساسي في جنوب اليمن منع قيام حكومة راديكالية بعد الاستقلال الذي بدا أمرًا حتميًّا، بتدعيم المشايخ والضغط على الجبهة القومية لإجبارها على الانضمام تحت لواء المشايخ إلى جبهة تحرير جنوب اليمن[265]. إلَّا أنَّ النتيجة كانت عكس ما أرادت؛ فقامت حكومة يسارية راديكالية في الجنوب بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح.

وخلاصة القول أنَّ الدور الناصري في اليمن لا يمكن تفسيره بدوافع أيديولوجية مباشرة، وإنما بمصالح الناصرية؛ وكان مسار هذا الدور هو العمل على عقد اتفاق وسط بين قوى التحديث والرجعية اليمنية. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنَّ الناصرية لم تعمل أبدًا على تحقيق فكرتها السلمية عن الوحدة العربية رغم وجود عشرات الألوف من جنودها في اليمن، ولم تقترح أصلًا هذه الفكرة على الشعب اليمني. وبدلًا من ذلك شجعت القبائل وفقًا لمبدأ استعماري تقليدي: فوق تسد؛ وكانت النتيجة هيَ قيام حكم رجعي موالٍ للسعودية في شمال اليمن. وكانت النتيجة النهائية لهذا النظام هيَ تحول اليمن بخطًى سريعة من بلد قبل رأسمالي إلى بلد تابع – متخلف، وهو يمثل خطوة إلى الأمام بالنسبة لظروف "اليمن السعيد" ولكنها خطوة ساهمت مع خطوات أخرى في قطع الطريق على تحولات أكثر راديكالية كانت ممكنة. ولكيْ يكون الأمر واضحًا؛ علينا أنْ نقارن بين ما حدث في شمال اليمن وجنوبه من حيث مستوى التحديث. وإذا كانت الناصرية قد ساهمت في إنقاذ الجمهورية اليمنية من السقوط تمامًا، فهيَ بالمقابل قد ساهمت في القضاء على – أو على الأقل – إضعاف التيارات التقدمية والحركة الشعبية، معرقلةً بالتالي من قيام نظام جديد أكثر ديموقراطية. أما إذا كانت قد ساهمت في نجاح الجبهة القومية – دون أنْ تقصد – في الجنوب فهذا لا يمنحها أيَّ صك؛ فالإمام أحمد هو الآخر قد قدم نفس المساهمة. علينا اذن أنْ نتمثل منطق الأحداث مع الأحداث نفسها.

أما في الجزائر فلم تصل الأمور إلى حد تدخل الناصرية عسكريًّا، ولم تتطلب قيام دور ناصري مباشر خاص. وقد ساهمت مصر الناصرية في تدعيم ثوار الجزائر بالمال والسلاح وتدريب الرجال، وذلك في سياق سياستها المعادية للاستعمار المباشر؛ القديم. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنَّ الأسلحة المصرية كانت تصل

---

[264] Fred Halliday. Op. cit., p. 212. انظر كذلك فيتالي ناؤومكين، كفاح الجبهة القومية من أجل الاستقلال - اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو 1980، ترجم في 1984، الفصل الرابع.

[265] فيتالي ناؤومكين، نفس الموضع.

إلى الجزائر عن طريق البحر وعن طريق البر عبر ليبيا بالاتفاق مع الملك السنوسي وبتشجيع بريطانيا[266]. كما حصل الثوار على أسلحة من دول عربية أخرى وبعض دول أوروبا[267]. أما تدريب الأفراد فكان يتم في عدة دول منها تونس والمغرب والعراق وألمانيا الشرقية[268]، حيث تسابقت تلك الدول في تدعيم الثورة، ومع ذلك كان المصدر الرئيسي للأسلحة هو أسلحة العدو الفرنسي ذاته التي كان يستولي الثوار عليها (75% من مصادر أسلحتهم حتى نوفمبر 1975[269]).

الأنظمة العربية:

لم تستهدف الناصرية في علاقتها مع الأنظمة العربية تحقيق أحلام إمبراطورية كما صورتها أحيانًا الدعاية الغربية، وقد تناولنا من قبل بالتحليل الموقف النظري للناصرية من الأنظمة العربية وتبيَّنا كيف أنها لم تنظر إلى هذه الأخيرة كعدو لا للوحدة العربية ولا للناصرية نفسها، باستثناء نظام عبد الكريم قاسم، الأكثر يسارية وديموقراطية وعداءً للغرب من الناصرية.

وقد شهدت الفترة الناصرية معارك طاحنة بين أطراف عديدة على الساحة العربية: الحركة الشيوعية ــ الحركة القومية ــ الأنظمة ــ القوى الاستعمارية ــ الصهيونية. وكانت الناصرية تقيم تحالفها مع هذا الطرف أو ذاك بحيث تحافظ بقدر الإمكان على وجودها. وبخصوص الأنظمة العربية فقد اختلفت واتفقت مع هذا الطرف أو ذاك إلى هذا الحد أو ذاك، بالغة أحيانًا حد القطيعة الكاملة، حين رأت أنَّ نظامًا معينًا يهدد زعامتها للعالم العربي بشكل مباشر، خاصة عراق عبد الكريم قاسم. وهيَ قد فضَّلت دائمًا المصالح القطرية المباشرة أو غير المباشرة على أيِّ مصالح أخرى. ومن وجهة نظرنا كانت استراتيجية الناصرية دفاعية تمامًا من حيث المحتوى على الأقل. فقد تعرضت للحركة الشيوعية وللحركة القومية من هذا المنظور، فهيَ لم تقدم نفسها للعالم كرسالة روحية، ولم يكن لديها في الوقت نفسه إمكانية إلحاق ما أسمته بالأمة العربية بركابها، وقد تبين لنا ذلك في مثال الوحدة السورية وفي حرب اليمن وفي موقفها من القضية الفلسطينية.

وموقف الناصرية من الأنظمة العربية الأخرى هو الوجه الآخر لموقفها من الحركات الثورية الراديكالية في المنطقة. وقد أشرنا من قبل إلى وقوف كافة الأنظمة العربية المحافظة وراء الناصرية إبان الموجة الرجعية التي قادتها في المشرق العربي في 1958 – 1959.

---

[266] أحمد حمروش، المرجع السابق، ص 383.

[267] جوان جليبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1959، ص 135.

[268] نفس المرجع، ص 133.

[269] نفس المرجع، ص ص 134 – 135.

وقد كانت الناصرية تقاوم - في حدود معينة - الأنظمة العميلة على نحو مكشوف[270]، وذلك في إطار مقاومتها لفكرة الحلف المشترك مع الغرب، وهيَ لم تتوان في فترة تكوين حلف بغداد عن التحالف مع السعودية واليمن[271]، أكثر الأنظمة العربية تأخرًا وهجمية في ذلك الوقت، مشكِّلة ما عُرِف باسم الحزام الجنوبي[272]، بالإضافة إلى سوريا طبعًا. وفي فترة لاحقة وقفت ضد مشروع الحلف الإسلامي بقيادة السعودية. فكانت تقف في أغلب الوقت ضد الاستعمار المباشر، وكأنَّها تختار للآخرين ما اختارته لنفسها؛ فالمحافظة على استقلالها سياسيًّا يتطلب تحقيق استقلال أكبر عدد من الدول، وبمعنى أكثر عملية، يتطلب القضاء على البؤر التي تحمل خطرًا على استقلالها السياسي، وإزالة فكرة الاستعمار المباشر نفسها من السياسة الدولية.

وكانت الناصرية في نفس الوقت تجتهد لإلحاق الهزيمة بأيِّ منافس محلي قوى؛ وكان أخطر منافس ظهر لها، ضمن الأنظمة العربية، هو نظام عبد الكريم قاسم. وفي مواجهة الأخير التقى عبد الناصر بالملك حسين وأعاد معه العلاقات المقطوعة، كما تصالح مع الملك سعود؛ بل ولم يبد أيَّ معارضة لنزول قوات بريطانية في الكويت لمواجهة تطلعات قاسم لضمها للعراق[273]. كذلك دبر عبد الحميد السراج؛ وزير داخلية سوريا خلال فترة الوحدة، وبموافقة ناصر حركة انقلابية دموية ضد قاسم، ولكنها سُحِقت بعنف من قِبل الحزب الشيوعي العراقي، بمباركة من الحكومة العراقية. وقد مثَّل نظام عبد الكريم قاسم شبحًا مفزعًا للناصرية؛ إذ أنه قدم نفسه للشعوب العربية كنظام معاد للاستعمار، أكثر راديكالية وديمقراطية وأقل تسلطًا من الناصرية؛ أيْ طبعة عراقية جذابة من البونابرتية؛ إلَّا أنه كان الأضعف بحكم ظروف الاستقطاب السياسي الحاد في العراق، وضعف مكانة العراق في العالم العربي مقارنة بمكانة مصر وتأثيرها القوى.

وبعد قاسم طرحت حكومات سوريا والعراق على مصر فكرة قيام اتحاد ثلاثي، فكان موقف الناصرية سلبيًّا إلى أبعد حد وتبلور في النهاية في رفض صريح بحجة وجود حزب البعث في السلطة[274]، ذلك أنَّ الأخير كان خصمًا قويًّا ومزعجًا كما رأينا من قبل.

---

[270] لم يمنع هذا من تحالف الناصريين مع نظام نوري السعيد عام 53 - 1954، ومع السعودية منذ بداية انقلاب 1952 وحتى حرب اليمن.

[271] كان نظام الإمامة رغم تأخره الاجتماعي وهجميته يرفض الخضوع للهيمنة الاستعمارية، وقام الإمام بتوزيع مصادر أسلحته، فعقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي عام 1956. وكانت بعض الدوائر في اليمن ترفض الاكتفاء بالمعونة الأمريكية وترى ضرورة موازنتها بعلاقات مع السوفييت.

[272] المرجع السابق.

[273] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 170.

[274] انظر "مباحثات الوحدة".

وقد مرت تحالفات الناصرية مع الأنظمة العربية بعدة مراحل: فبدأت بمحور مصر – السعودية في مواجهة فكرة الحلف الدفاعي مع الغرب، ثم مصر – العراق بعد توقيع اتفاقية الجلاء في 1954، ثم مصر – سوريا – السعودية – الأردن – اليمن، في مواجهة مشروع حلف بغداد. وبعد ذلك جاءت الوحدة السورية فحرب اليمن، وتبعتها مرحلة مؤتمرات القمة التي دعا إليها عبد الناصر لمواجهة مشاريع إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن. وقد انتهت مؤتمرات القمة بدون أيِّ نتائج ملموسة، وذلك تحت شعار "وحدة الصف". وفي لحظة تالية ظهر شعار "وحدة الهدف" في 65 - 1966 في مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة في المنطقة والعالم الثالث عمومًا. ورُفع أخيرًا شعار "وحدة القوى التقدمية"؛ فبدأت مرحلة تعاون بين الناصرية وبعض المنظمات الموالية لها، المتبنية للفكر الناصري، في المنطقة وأحيانًا مع بعض المنظمات اليسارية الصغيرة، مثل الحزب الشيوعي السوداني؛ إلَّا أنَّ نفس هذه الفترة شهدت مزيدًا من التقارب والتعاون بين الناصرية والقوى القبائلية والمحافظة في شمال وجنوب اليمن، ومارست ضغوطًا شديدة من قبلها على الاتجاهات التقدمية في هذين البلدين، ومواجهة الجناح اليساري لحزب البعث السوري، وتهادنًا ملموسًا مع رجال الأعمال في مصر نفسها، رغم اتجاه الدعاية يسارًا. والحقيقة أنَّ التشدد في الشعارات جاء مترافقًا مع تدهور قوى الناصرية وشعورها بالخوار؛ فرفعت الشعارات الراديكالية كغطاءٍ للمسار الفعلي للواقع. ومن الملاحظ أنَّ الدعاية الناصرية قد اتجهت أكثر نحو اليسار منذ منتصف الستينات؛ رغم، أو بسبب الانهيار الاقتصادي وبدء تفكك النظام السياسي، في إطار الدفاع عن النفس ولتبرير الفشل والهزائم بعوامل خارجية. وقد رُفع شعار "وحدة القوى التقدمية" بعد تصفية أو إضعاف الجسم الرئيسي للتيارات الراديكالية بتأييد الأنظمة القائمة وقتذاك.

وبعد هزيمة 1967 عادت الناصرية من جديد إلى شعار "وحدة الصف" لتتطابق الشعارات مع الواقع الفعلي؛ إذ عاد الوئام بين الأنظمة العربية في مؤتمر الخرطوم عام 1967، وانسحبت القوات المصرية من اليمن، وتوقفت المخابرات الناصرية عن إثارة القلاقل في المشرق العربي، وتوقف الناصريون عن مهاجمة الأنظمة العربية الأشد رجعية؛ بل على العكس ترعرعت الصداقة من جديد بين مصر والسعودية بعد تقسيم نفوذهما في اليمن خلال مؤتمر الخرطوم.

منذ الآن فصاعدًا تصبح مصر الناصرية ضمن الجناح الأكثر محافظة من الأنظمة العربية وباتت تعتبر على الساحة السياسية الرسمية العربية ضمن الحمائم.

وقد أورد حمروش (المرجع السابق) بضع تعليقات لعبد الناصر على مسألة الوحدة الثلاثية المقترحة: "إذا كان البعث هو الذي يحكم سوريا وستكون الوحدة معه فأنا على غير استعداد للبحث إطلاقًا". كما أعلن أنه يخشى تطبيق المثل القائل: "أنا وخويا على ابن عمي". وخلال المباحثات كتب هيكل هاجم فيه حزب البعث أذيع 12 مرة من الإذاعة المصرية: ص ص 119 – 128.

هكذا كانت الناصرية تقف – موضوعيًّا – مع بقية الأنظمة العربية في خندق واحد، ولكنها اجتهدت في الحفاظ على استقلالها السياسي؛ مثلما بذلت أقصى جهدها لقهر الثورات العربية، حفاظًا على وجود الأنظمة، وهيَ ضمنها. فكانت تتخذ موقفًا وسطًا بين الأنظمة المحافظة والمنظمات الراديكالية، ولكن في اللحظات الحرجة كانت دائمًا ما تعود إلى رشدها فتنضم وتقود – غالبًا – الطرف الأول.

2 - الناصرية في مواجهة القوى الاستعمارية:

تحقق لمصر تحت حكم الناصريين استقلالها المباشر منقوصًا؛ فكان من الطبيعي أنْ تعمل الحكومة على المحافظة على هذا الإنجاز، وبالتالي على مقاومة أيِّ محاولة لزعزعة هذا الاستقلال. وضمن وسائل الدفاع تدعيم محاولات الاستقلال السياسي للبلدان المستعمرة. وقد رأينا كيف كلف هذا الأمر مصر حرب 1956 التي أدت مع ذلك إلى تصفية الوجود البريطاني في قناة السويس.

وقد رأينا كيف رفضت الناصرية دخول حلف بغداد ومشروع أيزنهاور. والحقيقة أنها لم تكتف بالرفض؛ بل عملت بكل السبل على إفشالهما؛ فقامت بتكوين ما يشبه الحلف مع سوريا واليمن والسعودية أسمته بالحزام الجنوبي في مواجهة حلف بغداد، أو الحزام الشمالي. وكان لمعارضتها للحلف – تأثير على تصاعد المعارضة الوطنية في الأردن؛ بل ونجاحها في استلام الوزارة عام 1957، وفي محاصرة النظام العراقي الذي سقط بثورة 1958. ومن الملاحظ أنَّ حلف بغداد قد تعرض لمقاومة كافة الأنظمة العربية المعنية عدا نظام العراق نفسه، كذلك كانت إسرائيل تعارض قيام الحلف.

وبعد حرب السويس تقدمت الولايات المتحدة بما سُمِّيَ بمشروع أيزنهاور الذي تضمَّن تقديم المعونات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط لمساعدتها على مقاومة الشيوعية، مع استعداد هذه البلاد لقبول التدخل الأمريكي العسكري في الوقت المناسب لوقف أيِّ خطر شيوعي. وكانت صيغة المشروع مستفزة للأنظمة القائمة في المنطقة، حيث أشار لوجود "فراغ" في الشرق الأوسط بعد انسحاب بريطانيا من قناة السويس. وفي مواجهة هذا المشروع تقدم السوفيت بمشروع مضاد يقضي بامتناع الدول الأربع الكبرى عن تصدير أسلحتها للشرق الأوسط مقابل وقف الولايات المتحدة لمشروع إقامة حلف عسكري في المنطقة. وقد وافقت ثلاث دول عربية على مشروع أيزنهاور، هيَ: ليبيا والعراق ولبنان، بينما تحفظت كل من السعودية واليمن ولم تستجب إسرائيل بينما وافقت الأردن شفويًّا فقط[275].

وقد تزعمت الناصرية الدول الرافضة لمشروع أيزنهاور؛ فشنت حملة إعلامية واسعة ضده وساعدت حركات المعارضة الوطنية في المشرق العربي مشكلة ضغطًا

---

[275] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 123.

على حكومات لبنان والأردن والعراق. وقد توقف المشروع تحت تأثير مقاومة المنظمات القومية؛ البعث أساسًا، وكذلك الناصرية وحكومة السعودية. أما في لبنان فقد اشتعلت الحرب الأهلية على أثر اغتيال صحفي ناصري في بيروت، وقام الجيش اللبناني بدور مهدئ، مكتفيًا بفصل الفرق المتحاربة، كما اضطر كميل شمعون إلى الاستقالة تحت ضغط الولايات المتحدة، مفسحًا الطريق أمام اللواء شهاب ليحكم لبنان في ظل توازن سياسي – عسكري. وجاءت مع شهاب حكومة رشيد كرامي، فقامت بسحب موافقة لبنان على مشروع أيزنهاور. وإبان الحرب الأهلية اللبنانية قرر نوري السعيد دخول لبنان لمساعدة اليمين اللبناني، وعلى أثر إصداره أوامر التدخل للجيش تمرد الجنود واشتعلت أخيرًا ثورة العراق، منهية نظام نوري السعيد ومعه أشياء كثيرة؛ منها مشروع أيزنهاور. وقد أيدت الناصرية حكومة شهاب في لبنان وأيدت الثورة العراقية في البداية.

وبقيام ثورة العراق سقط نهائيًّا مشروع الحلف الدفاعي للشرق الأوسط. وقد لعب الدور الأساسي في إفشال المشروع وكذلك مشروع أيزنهاور الحركة القومية في المشرق العربي، بالتحالف طبعًا مع الناصرية والحكومة السعودية، والموافقة الصامتة من جانب إسرائيل بالطبع التي كانت ترفض قيام الحلف، خوفًا من تسليح الدول العربية وتمتين علاقتها بالغرب للدرجة التي تمس دورها الخاص في المنطقة كقاعدة استراتيجية له. أما موقف الناصرية – التي استفادت كثيرًا من الحركة القومية في الشام والعراق – فكان في سياق دفاعها عن استقلالها السياسي.

ولم تكتف الناصرية بموقف الدفاع المحض في مواجهة المحاولات الاستعمارية لحرمانها من الاستقلال السياسي؛ بل بادرت – خاصة بعد حرب 1956 – إلى الهجوم، ولكن المحسوب والمحدود الأهداف. فهيَ لم تشعر بالخطر عند الحدود فحسب، وإنما لمسته حيث وجد الاستعمار المباشر عمومًا أو الحكومة العميلة بشكل مباشر، خاصة أنَّ إسرائيل كانت تمارس نشاطًا واسعًا في أفريقيا؛ فعقدت صلات قوية مع كثير من حكوماتها، وفتحت الأسواق أمام صادراتها، وكانت تجد ظروف التغلغل أسهل في البلدان الأكثر ارتباطًا بالغرب. فكان من أهم أهداف التوجه المصري إلى أفريقيا موازنة نفوذ إسرائيل، ولكن ظل دائمًا هدفها الأهم هو مقاومة الاستعمار المباشر. وقد قدمت الناصرية قروضًا ومعونات مالية محدودة لبعض بلدان أفريقيا وبعض حركات التحرر الوطني ذات التوجهات الاجتماعية المعتدلة، كما قامت بتدريب بعض مقاتلي هذه الحركات عسكريًّا في مصر، وزودتها بالسلاح ومنحت اللاجئين السياسيين حق اللجوء السياسي، كما وجهت إذاعات خاصة باللغات المحلية الأفريقية.. إلخ.

وقد وقفت الناصرية دائمًا عند حدود مساعدة حركات مناهضة الاستعمار المباشر، ولكنها لم تقدم المساعدة بنفس القدر لحركات التحرر اليسارية، وكذلك رفضت تقديم المساعدات إلى الحركات الثورية الراديكالية المعادية للأنظمة المعتدلة أو الرجعية؛ فعلى سبيل المثال رفضت هيَ ومجمل الدول الأفريقية تمثيل ثوار الكاميرون في

مؤتمر الدول الأفريقية المنعقد عام 1960 في أديس أبابًا، وقد علق محمد فايق وزير الإعلام الناصري حتى 1971 على هذا الموقف بصراحة كاملة: *"السبب الحقيقي كان يكمن في رغبة الدول الثورية الأخرى وعلى رأسها مصر أنْ يكون العمل الجماعي الثوري في أفريقيا موجهًا في هذه الحقبة ضد الاستعمار مباشرة وليس ضد حكومات أفريقية مهما كان اتجاهها*"[276]. وتتضح حقيقة توجه السياسة الناصرية في الخارج بشكل كامل في موقفها من أزمة الكونغو؛ إذ أيدت مصر الناصرية ومعها كثير من الدول الأفريقية حركة المقاومة التي قادها لومومبا (كانت غانا أكثر الدول تحمسًا للومومبا وكذلك ليبيا والمغرب) ضد الاستعمار البلجيكي. بينما أيدت 20 دولة أفريقية تشومبي الذي كان يُعد رجل بلجيكا والمستند أساسًا للمرتزقة البيض من أوربا وجنوب أفريقيا.

واستمرت مساعدة مصر وبلدان أخرى لأنصار لومومبا بعد أنْ نجحت قوات تشومبي في قتل الأول والسيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد. وبعد ذلك أقيمت حكومة معتدلة (وغير عميلة مع ذلك) ضمت أنصار لومومبا وتشومبي في ائتلاف واحد، بينما ظلت بعض العناصر الراديكالية تسيطر على بعض المناطق بغية إقامة حكومة ثورية. ولكن الناصرية رفضت مساعدة هذه الحركة "باعتبار أنَّ ما كان يحدث خلال هذه الفترة في الكونغو من صراع وقتال إنما كان من شئونه الداخلية"، رغم أنَّ تلك الحكومة عادت وطردت أنصار لومومبا الراديكاليين. إلا أنَّ الناصرية راحت تساعد الثوار مرة أخرى بعد الغزو الأمريكي – البلجيكي عام 1964؛ فالشعب الكونغولي أصبح من وجهة نظر مصر الناصرية لا يواجه مجرد حكومة لا تمثله بل يواجه غزوًا استعماريًّا مباشرًا "لا يمكن السكوت عليه وإلا لكان إهدارًا للكثير من القيم والمبادئ التي لم يمض على إعلانها من القاهرة إلا أيامًا عندما عُقد مؤتمر عدم الانحياز الثاني وقبله مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية". واتخذت تنزانيا وبرازافيل نفس الموقف الناصرية، وعادت الأخيرة مرة أخرى لقطع المعونات عن الثوار بعد انسحاب قوات الغزو، وقام رئيس الكونغو بطرد تشومبي من الحكومة ووعد بالتخلص من القوات الأجنبية في بلاده. ويضيف محمد فائق بالنسبة لموقف الناصرية أنَّ مساعدتها للومومبا كانت غير حاسمة؛ ففي سبتمبر 1960 قامت بسحب قواتها من الكونغو بعد أنْ تدخلت الأمم المتحدة لصالح الولايات المتحدة مباشرة، تاركة لومومبا بلا مساعدة، لتسقط حكومته ويُقتل، وقد كان يعتمد تمامًا على القوات المصرية[277]. وكان قرار عبد الناصر يعني – كما ذهب أنور عبد الملك - عدم الرغبة في الانحياز للموقف السوفيتي ضد الولايات المتحدة[278].

---

[276] محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1982، ص 165.

[277] محمد فايق، المرجع السابق، الفصل الخامس.

[278] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 178.

ونستطيع القول بأن مساعدات الناصرية لحركات التحرر الوطني الأفريقية كانت – كما ذهب يحيى الزيات - سياسية أكثر منها مادية[279]، وموجهة أساسًا لمواجهة الوجود الاستعماري المباشر ونفوذ إسرائيل، وفي حدود. وقد سارت سياسة الناصرية إزاء حركات التحرير الوطني في آسيا وأمريكا اللاتينية على نفس النهج، ولكن كان اهتمامها الأكبر موجهًا لأفريقيا.

ومن الواضح أنَّ الناصرية حتى في ممارستها لفكرة مقاومة الاستعمار المباشر لم تندفع كثيرًا في الكفاح السياسي؛ فقد تمثل أساسًا في الدعاية والدعم السياسي والدبلوماسي مع قليل من الجهود المادية التي تتناسب مع ضعف إمكانيات مصر الاقتصادية – العسكرية؛ فلم يكن الدور الاقتصادي والعسكري لمصر الناصرية يتناسب أبدًا مع حجم البيانات الثورية التي أصدرتها وعدد المؤتمرات التي حضرتها[280]. بينما بخلت حتى بالكلمات على الحركات الراديكالية المعادية للحكومات القائمة.

---

[279] دراسة في الاستراتيجية المصرية 1945 – 1985.

[280] مقارنة بين دور كل من مصر الناصرية وإسرائيل في غانا نكروما:

1 - <u>دور إسرائيل</u>:

- وقعت في 1957 اتفاقية تجارية مع غانا وتبعتها اتفاقية شاملة في مختلف الميادين من ضمنها النشاط التجاري والفني.

- اعتمدت إسرائيل على الخامات الآتية المستوردة من غانا: الكاكاو – البن – التبغ – الأخشاب – الأحجار الكريمة، مقابل إعادة تصدير هذه المواد نفسها مصنعة إلى غانا بالإضافة إلى مواد البناء والمعدات الكهربائية والأدوات المعدنية.

- بلغت صادرات إسرائيل إلى غانا عام 1965: 5.348 مليون دولار، مقابل واردات بـ 0.875 مليون دولار، أما في 1971 فبلغت الصادرات 3.103 مليون دولار مقابل 0.847 مليون دولار.

- أقامت إسرائيل عدة معارض تجارية في غانا بالإضافة لاشتراكها في معرض غانا الدولي عام 1967 (عام سقوط نكروما).

- حتى 1968 وقعت إسرائيل 5 اتفاقيات مع غانا ضمن 60 اتفاقية مع دول أفريقيا.

- قدمت إسرائيل لغانا قروضًا بلغت 20 مليون دولار، بالإضافة إلى الهبات والمنح.

- أقامت إسرائيل مشروعات في غانا تعتمد على التكنولوجيا الإسرائيلية (مطارات – موانئ – طرق – مائة مزرعة تعاونية – تربية دواجن) كما شاركت في إنشاء شركة ملاحة.

- اتفاقية للتعاون في مجال الريّ وتدريب البعثات الغانية في مجالات الزراعة المختلفة.

- إرسال خبراء في مجالات: الطب – التعليم – الاقتصاد – الشباب – تنظيم النقابات العمالية – الفن والثقافة.

- على الصعيد العسكري: الإشراف على إدارة وتدريب الطيارين والشرطة والبحرية منذ 1961.

- تدريب أعضاء منظمات الشباب على السلاح.

2 - <u>دور مصر الناصرية</u>:

- بلغ حجم التبادل التجاري عام 1965: 1.5 مليون جنيه مصري (3.705 مليون دولار).

3 - التوجه العام للسياسة الخارجية للناصرية:

مثلما راحت الناصرية تلعب على التناقضات الاجتماعية – السياسية في مصر والعالم العربي، وجدت أنه من الممكن لها أنْ تلعب أيضًا على التناقضات الدولية. ولكن في مصر كانت تستغل الصراع بين قوى محتضرة سياسيًّا بينما في الخارج وجدت نفسها تتحرك بين قوى عملاقة، ولذلك كان من الطبيعي أنْ تجد نفسها على ملعب الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

فبعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قلائل بدأت الحرب الباردة من جانب الغرب ضد الاتحاد السوفيتي، وامتدت إلى الشرق الأوسط، في شكل محاولة لإقامة حلف عسكري تقوده الولايات المتحدة. وكان من الممكن تحقيق هذه الخطة بسهولة ما لم تشتعل الحركة القومية العربية خلال الأربعينات والخمسينات بشكل أدى إلى عرقلة فعلية للمخططات الغربية، وأجبر الحكومات العربية على رفض هذه الفكرة؛ بل وأدى إلى تغيرات سياسية ملموسة في بعض الأنظمة العربية القائمة، كما منح الطبقات المسيطرة العربية في بعض البلدان فرصة تحقيق بعض المكاسب على حساب الاستعمار، باستخدام الحركة الجماهيرية. وبذلك وجد الاتحاد السوفيتي حلفاءً موضوعيين له في الشرق الأوسط.

وقد اختارت الدبلوماسية السوفيتية التحالف مع الأنظمة الأكثر فعالية في المنطقة، ولو على حساب التيارات الأكثر راديكالية؛ الأقل قوة بوجه عام. وهكذا فُتح باب الشرق مرة ثانية للاتحاد السوفيتي بعد أنْ فقدوا علاقاتهم الحسنة مع العربية السعودية من قبل؛ بدءًا بصفقات السلاح مع مصر وسوريا واليمن، وإقامة علاقات ثقافية وتجارية واسعة مع مصر وسوريا. وبذلك وجدت الناصرية أمامها فرصة سانحة لاستغلال التناقض بين الشرق والغرب، بالإضافة لاستغلال الحركة القومية العربية مع لجمها أو حتى ضربها في الوقت المناسب. وبهذا التوجه أصبح بمقدورها أنْ تساوم الطرفين وتستفيد من كليهما، وتحقق بالتالي درجة ملموسة من النمو الاقتصادي، وتحافظ على الاستقلال السياسي للبلاد لفترة ما.

ولم ينشأ هذا التوجه "المحايد" بعد انقلاب 1952؛ وإنما ظهر كفكرة وكميل قوي قبل ذلك؛ فطالما نادى كبار ملاك الأراضي في العشرينات – الثلاثينات بزيادة التعامل مع الاتحاد السوفيتي، وأخذ هذا التعامل فعلًا في النمو حتى وُقِّعت اتفاقية عام 1948 أصبحت بموجبها كل من مصر والاتحاد السوفيتي الدولة الأولى بالرعاية في

- بعثات تعليمية في الجامعات المصرية.

- بعثات من الأزهر.

عصام محسن الجبوري: العلاقات العربية الأفريقية 1961 - 1977، دار الحرية للطباعة، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص ص 265 –270، ص ص 408 – 409.

العلاقات التجارية[281]، كما اتسع التبادل التجاري بين البلدين، حتى لجأت الولايات المتحدة إلى قطع المعونات الاقتصادية عن مصر عام 1952، قبل انقلاب الضباط لهذا السبب. وكان العجز المتزايد عن تصريف القطن هو الدافع الأساسي لزيادة التبادل مع الاتحاد السوفيتي، بجانب رغبة بعض كتل الطبقة المسيطرة في استخدام التناقضات الدولية. وقد تبدت هذه الرغبة في مطالبة بعض ممثلي هذه الكتل بعقد اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي في 1951؛ بل وتقدمت حكومة الوفد بطلب للحصول على السلاح من الكتلة الشرقية عامي 1951، 1952؛ وقد قام وزير الحربية فعلا في 1951 بتوقيع عدة عقود لاستيراد أسلحة من بعض الدول منها: تشكيوسلوفاكيا، وفي 23 يناير 1952 أبلغ وزير الخارجية المصري نظيره السوفيتي رغبة الحكومة المصرية في شراء أسلحة سوفيتية (282)، كما قررت نفس الحكومة عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي عام 1952، وكان من المقرر إبرامها يوم 26 يناير؛ إلَّا أنَّ حريق القاهرة وإقالة الوفد من الوزارة قد منعا ذلك. كذلك طرح في مجلس النواب شعار: نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، ولقيَ ترحيبًا عامًا داخل وخارج المجلس. وقد بررت الأوساط الرسمية هذا التوجه "الحيادي" الجديد للطبقة المسيطرة بفكرة أنَّ رفض الشيوعية لا يعني عدم قبول التعامل مع البلدان الاشتراكية[283]. وقد ترافق مع هذا الميل نحو الشرق بداية حلول النفوذ الأمريكي في نفس الوقت محل النفوذ البريطاني على صعيد الاقتصاد.

وبعد انقلاب يوليو لم تنحرف الناصرية عن هذا التوجه العام؛ فبرغم المعاهدة البريطانية والتحالف مع الولايات المتحدة والتفرغ لمحاربة الشيوعية بالتنسيق مع نوري السعيد، كانت ترفض بحسم فكرة إقامة حلف عسكري مع الغرب، ورفعت شعار الحياد منذ البداية، واهتمت بزيادة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي؛ وهيَ نفس توجهات حكومة الوفد الأخيرة؛ ثم لجأت في النهاية إلى شراء السلاح منه بالفعل. وبذلك طبقت الناصرية فكرة الحياد الذي مكنها من تقوية نفوذها في الداخل، كما مكنها من لعب دور خارجي أكبر بكثير من حجمها الحقيقي؛ فقد تمكنت بالدعم السوفيتي العسكري والاقتصادي من مقاومة الاستعمار في آسيا وأفريقيا، وساهمت مع الحركة القومية العربية في إسقاط حلف بغداد ومشروع أيزنهاور. وقد تضمَّن هذا التوجه نقيضه؛ فقد تحقق الاستقلال السياسي تجاه المعسكرين معًا، ولم تكن مقاومة الاستعمار في الخارج تستهدف استبداله بالهيمنة السوفيتية؛ بل استهدفت إحداث توازن بينهما لتحقيق أكبر قدر من حرية الحركة لمصر الناصرية على الساحة الدولية. وقد ساهمت الناصرية لعدة سنوات في تحقيق هذا التوازن. وقد تمثل حياد دول عدم الانحياز في وقف مشاريع الأحلاف الإمبريالية إلى حد ما، والمساهمة في تحقيق الاستقلال السياسي المباشر لكثير من المستعمرات.

---

[281] فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية، ص 242.

[282] فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية (1943 - 1956)، ص 176.

[283] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 118.

ولدينا تعليق أخير على السياسة الخارجية للناصرية: إنَّ هذه السياسة لم تخرج إلَّا قليلًا على الخط *الأمريكي* العام؛ وذلك أنَّ تصفية الاستعمار المباشر، التقليدي كان هدفًا أمريكيًّا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بغرض تطبيق نظام الباب المفتوح، بحيث تتمكن الولايات المتحدة، وهيَ الأقوى اقتصاديًّا، من وراثة مستعمرات بريطانيا وفرنسا[284].

ولذلك مثلًا وجدنا أنَّ إمداد ثوار الجزائر بالسلاح كان يتم بتأييد أمريكي ضمني، وفي 1956 وقفت الولايات المتحدة إلى حد كبير ومن الناحية العملية مع الناصرية، ولم تستاء من دعمها لحركات التحرر في العالم الثالث إلَّا في حالة الكونغو؛ حيث بدأت الناصرية تعتدي على الهيبة الأمريكية بدون ترَوٍّ. وربما لعب موقف الناصرية من أزمة الكونغو دورًا في تحول موقف الولايات المتحدة منها في اليمن. ففي بداية الانقلاب الجمهوري أيدت الجمهورية والدور المصري في تصفية المعارضة الملكية على أنْ تنسحب مصر بعد أداء مهمتها، مع ضمان عدم المساس بالنظام السعودي من جراء الحرب الأهلية في اليمن. إلَّا أنَّ الولايات المتحدة قد انحازت بشدة للموقف السعودي في 1964، مع أزمة الكونغو والنمو الكبير في العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي[285]. والأهم من ذلك أنَّ الولايات المتحدة منذ 64 – 1965 قد قررت شن هجوم شامل في العالم الثالث لوراثة النفوذ الأوروبي المتضعضع. وسوف نعود لهذه المسألة في القسم الثالث.

ثالثًا: الاستقلال السياسي لمصر الناصرية:

يبدأ الاستقلال السياسي للدولة – منطقيًّا - بالتخلص من النفوذ السياسي الأجنبي المباشر، ولكنه يواجه بتهديدات مستمرة يتم التعامل معها وعمل حسابها في السياسة الخارجية للدولة. ويتحقق الاستقلال السياسي على نحو مطلق بتحقق إرادة الدولة إزاء الدول الأخرى على المستوى الاستراتيجي. في هذه الحالة لا تتحرك الدولة وفقًا للظروف الخارجية أساسًا؛ بل وفقًا لإرادتها هيَ في المقام الأول، وبالإضافة إلى ذلك تستغل تلك الظروف لمصلحتها، وربما تساهم في خلقها. وبكلمات أخرى يكون الاستقلال السياسي المباشر هو الوجود المستقل للدولة، ولكن الاستقلال الفعلي، فهو تحقق هذا الوجود في الخارج. وبتعبيرات سياسية، يتخذ

---

[284] من الأمور المعروفة تمامًا أنَّ المخابرات الأمريكية كانت تتضمن جناحًا "ناصريًّا"، أيْ مؤيدًا للناصرية، ومنه مايلز كوبلاند وكرميت روزفلت، وعلي حد تعبير محمد حسنين هيكل رأى هذا الجناح أنَّ عبد الناصر "معاد للاستعمار التقليدي ومعاد للشيوعية ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أنْ تتفهم دوافعه وأنْ تساعده في حدود معينة"، الأهرام 1988/10/24.

ويتضح من مقال هيكل المذكور أنَّ رجال المخابرات الأمريكية كانوا على اتصال وثيق بكبار رجال الدولة الناصرية وأنَّ عبد الناصر كان يتعامل عن قرب مع ممثلهم الأهم في مصر؛ كرميت روزفلت، حتى 1956.

[285] أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية: 1962 – 1967. نُشرت في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص ص 159 – 171.

الاستقلال الحقيقي شكل الارتباط المطلق بين الاستراتيجية والتكتيك؛ فتكون السياسات الجزئية والمباشرة مصاغة وموجهة لتحقيق استراتيجية محددة سلفًا. والاستراتيجية ليست بضعة شعارات عامة أو مقولات مجردة بل هيَ تصور كلي يمكن ترجمته إلى خطط وقرارات عملية قابلة للتنفيذ. وفي الحقيقة لا يمكن أنْ يتحقق ما يمكن اعتباره استقلالًا سياسيًّا دون وجود استراتيجية ثابتة نوعًا ما وتكتيكات مرتبطة بها و*إرادة* فاعلة لتحقيقها.

فهل حققت الناصرية استقلالها السياسي الحقيقي؟

لا يبدو لنا ذلك.

بغض النظر عن عدم اكتمال الاستقلال المباشر (شروط انسحاب إسرائيل في 1956) فإن الناصرية لم تضع استراتيجية سياسية، وظلت أفكارها مجرد شعارات غير مرتبطة بخطة محددة لتحقيقها؛ وفضلًا عن ذلك حُكمت سياستها الخارجية بواسطة فعل الآخرين ورد الفعل من جانبها: ففي 1956؛ أول صدام حقيقي مع الغرب، لم يستعد الناصريون للحرب، ولم يتم التجهيز للمقاومة رغم حشد القوات المعادية في قبرص، كما لم يُحدَد المكان الذي سيبدأ العدوان عليه حتى بعد بدء الغارات الجوية، رغم وصول معلومات من الخارج تؤكد نية الهجوم الثلاثي. وبعد ذلك تمت الوحدة السورية كرد فعل لضغط الشعب السوري ثم لضغط الطبقة المسيطرة هناك. كذلك كانت حرب اليمن ورطة أملتها ظروف الانفصال السوري. ثم جاءت مغامرة حشد القوات في 1967 بنتائجها المعروفة كرد على تهديدات إسرائيل لسوريا وكاستجابة لضغط الأردن وسوريا ومنظمة فتح، وكان المأمول هو أنْ تكون النتائج مشابهة لنتائج عملية الحشد عام 1960. هذه هيَ أهم أحداث السياسة الخارجية الناصرية. وكان ضمن أسباب هذه الورطات المتتابعة رغبة الناصرية في تحقيق انتصارات خارجية تعزز بها من هيبتها في الداخل، وتحقق بها زعامتها للأنظمة العربية للحفظ على أمنها الخاص في مواجهة هذه الأنظمة نفسها، واستخدامها في نفس الوقت كأوراق لعب مع المعسكرين العالميين. وتعبر هذه الورطات عن التناقض الحاد بين الشكل الذي اضطرت الناصرية إلى تمثله، أيْ الشكل الثوري، وبين المضمون الرجعي لسياستها المضادة للثورة فعليًّا. ففي ظل تناقض من هذا النوع كانت الشعارات تطلق للاستهلاك المحلي دون خطة تنفيذ بعيدة المدى وحقيقية؛ ومع ذلك، ولذلك أيضًا، كان النظام مضطرًّا أحيانًا إلى ابتلاع شعاراته نفسها، خاصة أنَّ اللعب باللامعقول لم يكن يتم ولم يكن يمكن أنْ يتم بالعقل على نحو كامل.

وفي مواجهة إسرائيل وجدنا الناصرية تفتقد – حتى على صعيد الدعاية – لفكرة واضحة المعالم عن مصير هذه الدولة، حتى في حالة دخول الجيش المصري إلى تل أبيب. والأهم أنَّ مصر الناصرية لم تضع أيَّ خطة لمواجهة إسرائيل لا على المدى الطويل ولا والقصير أيضًا؛ لا على الصعيد السياسي ولا العسكري ولا الدعائي ولا حتى الاقتصادي. وحتى بخصوص المشكلات الجزئية تصرفت بطريقة عشوائية

وبدون إصرار[286]. ومن أبرز هذه المشكلات مسألة تحويل مجرى نهر الأردن التي اتخذت بصددها الحكومات العربية مواقف ضعيفة وغير مخططة. أما الجيش فلم يُجهز إطلاقًا لخوض حرب حقيقية سواء هجومية أو دفاعية.

أما بخصوص الوحدة العربية، فرغم رفع الشعارات الطنانة لم تحدد الناصرية خطة ومشروعًا للعمل من أجل تحقيق هذه الشعارات.

ومن الملفت للنظر أنَّ الناصرية قد تحالفت على الصعيد العالمي بشكل أساسي مع قوى وسيطة أو مترددة، على شاكلتها. بل وعملت على المحافظة على هذه القوى، سواء على صعيد الأقطار العربية أو العالم الثالث، والأهم من ذلك أنها تصدت بقوة للتيارات الراديكالية في الوطن العربي والتي كان من الممكن أنْ تلعب دورًا في وضع استراتيجية قومية عربية. وحتى التعاون مع السوفيت كان أولًا جزئيًّا، وثانيًا كان مع دولة باتت تميل بشدة إلى الحل الوسط مع الغرب، خاصة في عهد خروشوف (57 - 1964) وثالثا لم يكن تحالفًا قط.

وكان نهج رد الفعل بمثابة تطبيق لفكرة المحاولة والخطأ التي تعبر بشكل مباشر عن غياب استراتيجية سياسية، وتبلور هذا النهج في شعارات وسطية رد - فعلية: نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. ومن الناحية العملية كان التوجه العام للسياسة الناصرية توجهًا دفاعيًّا وقصير المدى، بغرض المحافظة على الاستقلال المباشر. وتم هذا بالاعتماد على توازنات القوى الكبرى لا بالاعتماد على الذات في الأساس؛ بدليل أنَّ اهتزاز هذه التوازنات أدى – بعد أنْ أجهضت الحركة القومية العربية – إلى اهتزاز استقلال مصر السياسي بشدة خلال الفترة الساداتية. والأدهى أنَّ الناصرية قد حطمت في الداخل تلك القوى التي كان من الممكن أنْ تدشن مسارًا للاعتماد على الذات؛ ولذلك حققت استقلال مصر المباشر باللعب على التناقضات الدولية بأكثر من خلق ركيزة داخلية قوية لسياسة مصرية مستقلة خالصة؛ بل بلغ الأمر حد خلق نفوذ صوري ومصطنع للاتحاد السوفيتي بعد 1967 في صورة وجود عسكري مباشر. فكان السلاح السوفيتي يوازن المعونات الاقتصادية الغربية قبل 1966، والخبراء السوفيت مع خبراء الغرب والوجود العسكري السوفيتي في الشرق الأوسط عمومًا مقابل الوجود الأمريكي، وكان يتم اتخاذ القرارات الهامة بالتشاور مع كل من الطرفين ووفقًا لتوازن القوى بينهما. لذلك كان الاستقلال المتحقق مرهونًا بتوازنات القوى الكبرى وعلاقاتها ببعضها، وهذا ما أفقد الاستقلال السياسي معناه الحقيقي: الاعتماد على الذات.

---

[286] أقر محمد حسنين هيكل بذلك: "ونحن فعلًا بشكل عام ليس لنا تصور محدد للصراع العربي الإسرائيلي وكيف يُحل في النهاية". حديث مع محمد حسنين هيكل قام به محمد عودة وفيليب جلاب، قصة السوفيت مع مصر، إعداد فيليب جلاب (أجرى الحديث مع هيكل عام 1974)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص 153.

ومثلما يحدث لأيِّ مؤسسة لا تمتلك برنامجًا استراتيجيًّا، وقفت سياسات الناصرية بين الصراع الدائر بين القوى الكبرى؛ فتارة تلعب لصالح الغرب وتارة أخرى تلعب لصالح الشرق؛ ولكن كانت المحصلة النهائية بالطبع لصالح الطرف الأول، وهذا الأمر ينبغي أنْ يكون مفهومًا تمامًا؛ فقد حققت الناصرية انتصارات على الإمبرياليين، ولكنها كانت انتصارات من النوع التكتيكي، مثل مسألة حلف بغداد، وهو أهم الانتصارات التي شاركت في صنعها على الإطلاق، أما الانتصارات التي حققتها لصالح الغرب فكانت من النوع الاستراتيجي، وأهمها على الإطلاق كان تحطيم الحركة الشيوعية في مصر والشام، ومساهمتها في تحطيم الحزب الشيوعي العراقي، وكادت في فترة معينة أنْ تحطم الجناح الراديكالي للثورة في جنوب اليمن كما فعلت في شماله، بالإضافة إلى ذلك لعبت الناصرية الدور المباشر والأهم في إلحاق الهزيمة بالحركة القومية العربية وتخريبها. أما المكاسب التي نالها الاتحاد السوفيتي بفضل سياسة الناصرية فكانت من النوع التكتيكي، مثل إقامة علاقات وثيقة مع مصر وسوريا واليمن، أو الحصول على بعض التسهيلات العسكرية.. إلخ، ولكن الخسائر كانت أفدح وتمثلت في منع قيام أنظمة راديكالية في المنطقة تصلح كحليفة استراتيجية للاتحاد السوفيتي؛ باستثناء نجاح الجبهة القومية في جنوب اليمن الذي فشلت الناصرية في منعه.

يمكننا أنْ نَصِف استقلال مصر الناصرية بأنه *حرية رد الفعل* الذي لا يتضمن استقلال الإرادة التي كانت مفتقدة.

ويبدو أنَّ تحقيق الاستقلال السياسي المطلق في عالمنا المعاصر هو أمر ممكن فقط للبلدان التي تتمتع ببنية اجتماعية – اقتصادية مستقلة، معتمدة على ذاتها ومتماسكة على الصعيد الداخلي، وهذا الأمر الأخير افتقدته مصر الناصرية؛ ذلك أنَّ الدولة في سياستها الخارجية – بوجه عام – تخرج ذاتها؛ فالسياسة الخارجية هيَ الوجه الآخر للسياسة الداخلية، وفقدان التوجه المستقل الاستراتيجي على الصعيد الخارجي يعكس فقدانه على الصعيد الداخلي أيضًا.

ولكيْ تكتمل رؤيتنا، فسوف نلقي الضوء على السياسة الاقتصادية - الاجتماعية للناصرية في الفصلين القادمين.

****

الفصل الثاني:

السياسة الاقتصادية:

"كان صوته يرتعش وهو يلقي خطابه في إحدى فرق الجيش بالعباسية في أبريل 1959، كانت الكلمات تخرج من بين شفتيه مصطكة وهو يقول: سأقضي على هؤلاء العملاء وسألقن الشيوعيين درسًا لن ينسوه"

طاهر عبد الحكيم

السياسة هيَ كما يُقال - اقتصاد مكثف، والاقتصاد بدوره هو السياسة في لحظة تعينها. إذن تتجسد السياسة العامة للناصرية في سياستها الاقتصادية، وتحليل الأخيرة هو الذي يفض لنا ذلك القناع الذي تبرقعت به سياستها العامة؛ فعلى أرضية الاقتصاد تتضح الحقائق الفعلية بشكل أكثر تحديدًا، ويصبح الاستقلال المباشر عرضة للاختبار الدقيق والحقيقي، فتتكشف لنا بكل سطوع طبيعة ومدى عمق ذلك التناقض الذي حللناه من قبل بين مضمون وشكل الأفكار الناصرية.

وقد أدلت الناصرية بدلوها في مختلف أوجه السياسة الاقتصادية؛ فمن وجهة نظرها هيَ وحلفائها من منظري الفترة قامت بتحرير البلاد من الإمبريالية؛ بتأميم الشركات الأجنبية وتقييد نشاط رأس المال الأجنبي، كما أنجزت الثورة الصناعية في خطتها الخمسية.. إلخ.

وسوف نستعرض فيما يلي مجمل السياسات الاقتصادية لحكومة الضباط مع محاولة تحليلها واكتشاف طابعها العام، استنادًا إلى مركباتها وآليات فعلها ونتائجها.

ونعتقد أنه من الأفضل أنْ نبدأ باستعراض وتحليل بنية الاقتصاد المصري في منتصف القرن.

* حالة الاقتصاد قبل الانقلاب:

تميز الاقتصاد المصري بالسمات العامة لهيكل الاقتصاد التابع – المتخلف في ثوب خاص تبدى فيما يلي:

أولًا: خلل البنية:

شكِّلت الزراعة في مصر الحديثة أهم فروع الإنتاج، ومع ذلك ظلت الاستثمارات الرأسمالية في هذا القطاع محدودة للغاية، بينما كانت أكبر بما لا يقاس في القطاعات الأخرى التي تخدم الزراعة وغيرها. كذلك كان النشاط المالي واسعًا بحيث يمكننا أنْ نرصد بسهولة كيف أنَّ القطاع التداولي قد احتل – من ناحية الحجم – موقعًا هامًّا للغاية في البنية الاقتصادية ككل، بينما ظل الالتواء داخل القطاع المنتج لصالح الزراعة:

قدر شارل عيسوي الثروة الاجتماعية في مصر عام 1939 بـ 1200 مليون جنيه توزع كالآتي:

جدول (1)

توزيع ثروة مصر القومية[287].

الفرع	القيمة بالمليون جنيه
أملاك أجانب وودائع مصرية في الخارج	100
أراضي	660
بيوت سكنية	170
صناعة وتجارة	130
أملاك الدولة	140
المجموع	1200

ويتضح من هذا الجدول، رغم الطريقة غير الدقيقة التي استخدمها عيسوي، مدى غلبة الزراعة في الاقتصاد.

ويعطينا الجدول الآتي فكرة عامة عن استخدام الفائض:

جدول (2)

---

(287) Charles Issawi, Egypt at Mid - Century, p. 84 وقد أضاف عيسوي أنَّ القيمة الإسمية لهذه الثروة قد تضاعفت ثلاث مرات بعد نهاية الحرب، نفس الموضع.

توزيع الفائض الاجتماعي 1939 - 1953[288]

استهلاك فاخر	%38
توظيف عقاري	%35
توظيفات سائلة وشبه سائلة	%15
استثمارات إنتاجية	%14

ومن الواضح أنَّ نسبة ضئيلة من الفائض كانت توجه للاستثمار المنتج، بينما وُجِّه معظمه إلى مجالات أخرى يتعلق جزء ملموس منها بالنشاط العقاري. ويتضح في الجدول التالي كيف توزعت الاستثمارات على القطاعات:

جدول (3)

توزيع الاستثمارات بين عامي 1949/48 – 1953/52[289]

القطاع	الاستثمارات %
الزراعة	11.6
صناعة وكهرباء	29.8
نقل	16.1
مساكن	31.8
خدمات	10.8
المجموع	100

[288] سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، ط 2، 1978، ص 33.

[289] Hansen B. and Marzouk G, Development and Economic Policy in U.A.R. Egypt) , North Holland Publishing Company - Amsterdam, 1965, (p.8

ويوضح هذا الجدول أنَّ الزراعة كانت تحصل على نسبة من الاستثمارات لا تتناسب مع نسبة مساهمتها في إنتاج الفائض (35% في نفس الفترة). إذن كانت الزراعة تعد مصدرًا للتراكم في بقية القطاعات.

وفي الوقت نفسه كان دور النشاط الإنتاجي ككل يتقلص نسبيًّا داخل البنية:

جدول (4)

مساهمة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة عام 1953

بالمليون جنيه[290]

زراعة	272.8	إسكان	57.7
صناعة وكهرباء	75.7	بناء	20.3
نقل ومواصلات	71.6	إدارة حكومية	110
خدمات مالية	20.8	خدمات أخرى	106.3
تجارة	129.4	المجموع	864.6

توضح لنا المعطيات السابقة حجم القطاع المنتج في الاقتصاد واتجاه القطاعات المسماة بالثالثية إلى النمو على حساب القطاع المنتج للسلع. وقد أخذ نصيب الزراعة النسبي الصافي[291] في القيمة المضافة في التناقص منذ الثلاثينات لصالح ما يسمى بالقطاعات الثالثية؛ أيْ التداول والخدمات والبنية الأساسية، والصناعة، بدرجة أقل كثيرًا[292].

واستكمالًا لما سبق رصده من قبل نلاحظ أنَّ شبكة السكك الحديدية كانت متطورة بالنسبة لمجمل قطاعات الاقتصاد؛ فكان لكل 100 كيلو متر مربع من المناطق المسكونة 14 كيلو مترًا من السكك الحديدية، وهو معدل يقترب من معدلات أوروبا. وقد علق شارل عيسوي على تطور السكك الحديدية في مصر قائلًا: "إنه لأمر غير مؤكد إذا ما كانت أيُّ منطقة في العالم تتمتع بما تتمتع به مصر العليا من السكك

---

[290] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ص 388.

[291] أيْ بعد خصم تكاليف القطاعات غير المنتجة، والمسماة بمساهمتها في الناتج الخام حسب طريقة الحساب التقليدية.

[292] حسب معطيات روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952 – 1972، ص ص 29–39.

الحديدية". وقد بلغت قيمة استثمارات الدولة في هذا النوع حتى عام 1949 نحو 42 مليون جنيه، كما بلغ طول السكك الحديدية في العام المذكور: 4270 كيلو مترًا، بالإضافة إلى 1400 كم للقطاع الخاص، و2832 كيلو مترًا من الخطوط غير المستعملة والتي أنشئ جزء منها أثناء الحرب العالمية الثانية لأغراض حربية[293]. هذا بينما نلاحظ أنَّ النقل البري والنهري لم يكونا على نفس الدرجة من التطور، وكان استعمالهما محدودًا على وجه العموم.

ويلاَحَظ أنَّ قطاع الكهرباء كان عاجزًا عن تلبية معظم متطلبات القطاعات الأخرى؛ فكانت بعض الشركات تضطر إلى شراء مولدات كهربائية خاصة، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة[294]. ولم تكن الكهرباء قد أدخلت إلى الريف وكان ضعف إنتاجها يُعد أحد العقبات أمام النمو الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن الأمر كذلك بخصوص المباني والإنشاءات؛ حيث إنَّ التوظيف العقاري بلغ حدًا هائلًا بالنسبة لحجم الاقتصاد عمومًا: 30 مليون جنيه عام 1950[295]، وكان هذا الفرع يمتص الجزء الأكبر من الاستثمارات (انظر جدول 3)، بل وكان يصب فيه أيضًا ضمن القطاع الثالثي جزء كبير من الأرباح الصناعية؛ فقد بلغ معدل الربح في الصناعة قبل الحرب الثانية 13% من رأس المال، بينما بلغ بعد الحرب 20%[296]، ومع ذلك لم يرتفع معدل نمو رأس المال الصناعي في الفترة من 1939 - 1945؛ بل بلغ نسبة سلبية، ونما في الفترة من 1945 - 1950 بنسبة 5% سنويًّا[297].

كذلك كانت التجارة الداخلية والخارجية مجالًا جذابًا لرأس المال على وجه العموم ولكنه كان آخذًا في التشبع بمعدل سريع.

أما اقتحام رأس المال لقطاع الزراعة فكان أمرًا بالغ الصعوبة؛ فهيمنة الملكية العقارية الكبيرة مع ضعف الرأسمالية الصناعية، وفائض العمالة الزراعية الرخيصة، والطلب الكبير على استئجار الأراضي من قبل الفلاحين الفقراء بإيجار مرتفع، لا يغري بتطوير الزراعة. وفي حقيقة الأمر كان دخول رأس المال إلى الزراعة على نطاق واسع يتطلب نمو رأس المال الصناعي الى الحد الذي يمكنه من امتصاص العمالة الزراعية الفائضة. إلَّا أنَّ قطاع الصناعة بمشاكله العديدة وفي ظل سيطرة الاحتكارات الكبرى، كان توسعه صعبًا؛ لذلك اتجه رجال الأعمال إلى الإنفاق

---

(293) Issawi, Op. cit., p. 181.

(294) أوبريان، المرجع السابق، ص 44.

(295) Issawi, Op. cit., p. 90

(296) Issawi, Op. cit., p. 162

(297) عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977.

بشكل متزايد على الاستهلاك الترفي والاستثمار في المباني والعقارات؛ خاصة أنَّ الفترة التالية للحرب الثانية قد شهدت هجرات متتالية من الريف إلى المدن، مما شكل طلبًا كبيرًا على المساكن. كذلك نشطت حركة المضاربة على الأراضي والمحاصيل والأوراق المالية.

يتضح من هذا أنَّ الاقتصاد المصري كان يتميز بالتواء لصالح القطاعات غير المنتجة للفائض، وذلك على حساب تراكم رأس المال في الصناعة والإنتاج الزراعي.

التواءات واختلالات القطاع المنتج:

يمكننا أنْ ندلل بسهولة على غلبة دور الزراعة في الإنتاج بالنسبة لدور الصناعة.

بلغت العمالة الزراعية الفعالة عام 1952 نحو ثلاثة ملايين عمالة دائمة، بينما بلغت العمالة الصناعية حوالي 0.8 مليونًا، شاملة عمال الصناعة والكهرباء والتشييد والتخزين. وكانت غلبة الزراعة على النشاط الإنتاجي هيَ أبرز مظاهر هذا النشاط، ولكن الصورة لا تكتمل بدون رصد دور القطن في اقتصاديات البلاد ككل؛ فقد لعب دور الصدارة (إنتاجه وتجارته وتصنعيه) في مجمل الاقتصاد؛ فكان المحصول الرئيسي للبلاد، وقد بلغت مساحة الأرض المزروعة قطنًا في الفترة من 50 - 1954: 1.765 مليون فدان[298] أيْ نحو 20% من المساحة المحصولية. وكان القطن هو المحصول الأول في قائمة الصادرات:

جدول (5)[299]

السنة	نسبة القطن في الصادرات %
1889 - 1885	81
1894 - 1890	80
1899 - 1895	88
1904 - 1900	87

[298] مابرو، المرجع السابق، ص 83.

[299] حازم سعيد عمر، القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص 54.

1909 - 1905	91
1914 - 1910	93
1939 - 1935	79
1944 - 1940	77
1952 - 1951	81
1953 - 1952	89

وكونه المحصول التجاري الأول، يليه قصب السكر، جعله يلعب دورًا خطيرًا في سد حاجات البلاد من الواردات. فمن أجل تصديره أنشئت شبكة محترمة من السكك الحديدية، كما تم توسيع وتطوير ميناء الإسكندرية، بالإضافة إلى إنشاء صناعة حلج القطن وكبسه منذ عصر محمد علي[300]، ثم صناعة الكُسب والزيوت والصابون لإحلال الواردات استنادًا إلى وجوده، وكان إدخال الصناعة الكيماوية بعد الحرب العالمية الثانية موجهًا أساسًا لإحلال الواردات من الأسمدة التي كانت تستورد من أجل زراعته، ومن أجله اهتمت الدولة باستصلاح الأراضي وإنشاء شبكات ضخمة للريِّ والصرف، وإنشاء القناطر. في نفس الوقت لعب القطن بالنسبة لصناعة المنسوجات دورًا في عرقلة نموها بسبب ارتفاع سعره الراجع إلى ارتفاع جودته، وبسبب قانون القطن، حيث منعت الحكومة استيراد القطن الرخيص من الخارج.

وقد لعب التجار والمرابون دورًا كبيرًا في حياة الريف، بسبب دورهم في تمويل ذلك المحصول التصديري والتجارة فيه؛ إذ كان الفلاح يقترض آملًا أنْ يسدد من ثمنه ديونه وفوائدها، مما مكن المرابين من انتزاع آلاف الأفدنة من الفلاحين بهذه الطريقة، ولم تسلم أراضي كبار الملاك من الرهن؛ بل وكادت أنْ تنتزع منهم في السنوات التي انخفضت فيها أسعار القطن.

هكذا، توقفت عملية النمو كلها على قيمة الصادرات السنوية من القطن، فمن عائداته كانت تسدد ديون البلاد، ومن أجل تمويل زراعته وتجارته أنشئت البنوك، وانتعشت المضاربة المالية والتجارة والسمسرة استنادًا إلى إنتاج القطن وتسويقه.

نستطيع القول بأن هذا المحصول التصديري قد لعب الدور الأول في ربط اقتصاد البلاد بالسوق العالمي، وكان القنطرة التي اقتحمت الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية عبرها اقتصاد البلاد وقامت بتكييفه طبقًا لحاجاتها الخاصة. كما كانت زراعة القطن، بغرض التصدير أساسًا، هيَ التي أدت إلى بلوغ الاقتصاد درجة عالية من التنقيد.

---

[300] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 31.

وبسبب اعتماد كافة الأنشطة الاقتصادية على هذا المحصول التصديري، اتسم الإنتاج ككل بأنه اقتصاد وحيد المحصول.

أما قطاع الصناعة فقد ساهم عام 1937 بـ 5% من الناتج القومي الخام، ثم ارتفعت مساهمته عام 1947 إلى حوالي 9% ثم بلغ حوالي 8% عام 1952، دون الصناعة الاستخراجية والكهرباء والغاز والماء[301]. وفيما يلي جدول بأهم مكونات الصناعة وأوزانها بالنسبية في 1947 (قمة النهوض الصناعي في مصر بعد محمد علي):

جدول (6)

الفروع الصناعية الرئيسية عام 1947[302]

الفرع	عدد المشاريع	القوى المحركة (ألف حصان)	رأس المال (ألف جنيه استرليني)*	العمالة	الناتج (مليون جنيه)	القيمة المضافة (مليون جنيه)
الغذائية	6260	183	14846	88157 (**)	6.6682	14.342
النسيج	12400	63	12644	144654	4.7358	22.431
حلج وكبس القطن	84	25	7800	21328	1.6289	2.988
الكيماويات	310	7	7059	16646	1.1068	2.549
منتجات معدنية	1512	6	5698	17895	4.865	2.148
دخان	61	1	4826	9822	2.9717	5.622
ماء وغاز وكهرباء	41	114 (***)	4405	5318	5.484	4.090
منتجات بترولية	2	3	1763	3611	3.830	1.045
منتجات معدنية أخرى	963	21	3364	15636	4.137	1.830

---

(301) حُسبت هذه النسب استنادًا إلى معطيات كل من: عيسوي، مابرو – رضوان، وأوبريان. سبق ذكرها.

(302) Issawi. Op. cit., p. 144

ورق وطباعة	543	11	2106	11321	4.077	1.912
ملابس وأحذية	1998	-	1405	8746	3.162	1.143
جلود ومطاط	415	3	1083	4672	2.938	0.803
تعدين وتنقيب	31	18	918	6362	4.656	4.418
آلات**** ومعدات نقل	55	-	713	2543	0.418	0.273
خشب وأثاث	1713	3	693	8538	2.035	0.973
منوعات	355	1	585	2287	2.054	0.396
المجموع	25.343	465	69908 (*****)	367.336	208.770	66.963

*** كانت قيمة الجنيه المصري في ذلك الوقت تزيد قليلًا عن قيمة الجنيه الاسترليني.**

*** شاملًا عمال الأنوال اليدوية + 10 آلاف عامل في غزل الصوف.**

***** منها 88 ألف كهرباء، 24 ألف طاقة مائية، 1000 طاقة غاز.**

****** المقصود بالآلات هنا السلع الدائمة مثل: الثلاجات والبوتاجازات.. إلخ.**

******* باستثناء استخراج البترول.**

السمات العامة للصناعة المصرية في منتصف القرن:

كانت معظم الصناعات مخصصة لإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة. ونظرًا لتأخر ظهور الصناعة المصرية الحديثة وصعوبة النشأة ومشاكل المنافسة الأجنبية، لم يكن لأيِّ مشروع مخصص للتصدير أو يرمي إلى ذلك فرصة كبيرة للنجاح. وقد استطاعت الصناعة المحلية أنْ تحل محل كثير من الواردات في أواخر الأربعينات؛ إذ بلغت جملة المصنوعات المحلية بالنسبة إلى العرض الكلي عام 1947: 70.5%[303]، و 86% من حاجات السوق من السلع الاستهلاكية غير الدائمة في 1945[304]. ولكن درجة الإحلال الكلية تقل عن هذه النسبة؛ حيث إنَّ

---

[303] مابرو – رضوان، المرجع السابق، 256.

[304] Capital Formation in Egyptian Industry & Agriculture ,Samir Radwan 1882 - 1967, London, 1974, p. 244

الإحلال محل السلع النهائية والوسيطة فقط يؤدي تلقائيًّا إلى زيادة استهلاك وبالتالي استيراد السلع التجهيزية.

ولم يكن دور الصناعة الحالة محل الواردات المانيفاكتورية في الحد من الحجم المطلق للواردات الكلية كبيرًا؛ بل لقد زادت نسبة الأخيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.8% عام 1945 إلى 24.2% في عام 1950 ثم إلى 26.4% عام 1952[305]، وربما حدث فقط انخفاض في الواردات المحتملة.

وقد تميزت بنية الصناعة المصرية بالالتواء لصالح الصناعات التحويلية الخفيفة؛ فبلغت مساهمة التعدين عام 1947: 4.4 مليون جنيه من جملة القيمة المضافة في الصناعة ككل والتي بلغت 66.93 مليون جنيه شاملة حلج وكبس القطن والكهرباء والماء والغاز (7 مليون جنيه)، أيْ أقل من 7% من القيمة المضافة في الصناعة ككل، حتى بعد حذف الفروع الأخيرة. وقد صاحب هذا الالتواء اعتماد الصناعة المصرية على استيراد المواد الوسيطة، ومنها الخامات المعدنية، بينما كادت أنْ تكون منفصلة عن قطاع التعدين.

أما الصناعة التحويلية نفسها فقد تميزت بعدد من السمات:

1 - الالتواء لصالح الصناعات الاستهلاكية:

جدول (7)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الصناعة (نسب مئوية)[306]

نوع السلعة	عام 1950	عام 1952
استهلاكية	72.8	69.8
وسيطة	23.8	25.2
رأسمالية (*)	2.2	3.8

[305] مابرو – رضوان، المرجع السابق، 253.

[306] مصطفى السعيد، التنمية الصناعية في ج.ع.م. واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان (52 - 1970). بحث للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1977.

أخرى	1.2	1.2

(*) غالبًا ما يكون المقصود: صناعة وسائل النقل والسلع المعمرة وليس السلع التجهيزية.

بينما ذكر محمود متولي النسب التالية: 74%، 24%، 2% على التوالي[307].

وكانت الفروع الأكبر في الصناعة الاستهلاكية هيَ الصناعات الغذائية والمنسوجات (انظر جدول رقم 6)، وقد بلغت القيمة المضافة في هذين الفرعين 65% من مجمل القيمة المضافة في الصناعة عام 1952[308]، كما بلغت جملة الاستثمارات في قطاع الغزل والنسيج وحده في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نحو 40% من الاستثمارات الصناعية[309]، وكان يعمل بالقطاعين المذكورين نحو 70% من عمال الصناعة[310].

أما مغزى الالتواء لصالح هذين القطاعين فهو أنَّ ارتباط الصناعة بالزراعة كان أقوى من ارتباطها بالتعدين، ومع ذلك كان هذا الارتباط نفسه بالغ الضعف؛ حيث لم تكن صناعة النسيج، وهيَ أكبر فروع الصناعة، تحفز الإنتاج المحلي من القطن، ذلك الذي كان ينتج أساسًا من أجل التصدير. نستطيع إذن أنْ نعتبر هذا الارتباط ارتباطًا عَرضيًّا، ويعضد هذا الرأيَ أنَّ صناعة المنسوجات في مصر قد أقيمت قبل صناعة الغزل[311]، كذلك كان جزء كبير من المواد الأولية الزراعية يستورد من الخارج. إذن فقد كرَّس الالتواء لصالح صناعة المنسوجات والمواد الغذائية خللًا هامًّا في البنية الاقتصادية، فقد أنشئت وتوسعت هذه الصناعات لإحلال الواردات، وبالتالي ظلت تمثل الحبل السري الأهم الذي يربط الصناعة المحلية بالاقتصاديات الرأسمالية ويكرس تبعيتها، خاصة وأنَّ الصناعة ككل كانت تستورد جل حاجاتها من السلع التجهيزية من الخارج. كما أنَّ لهذا الالتواء دلالة أخرى؛ حيث إنَّ الصناعات المعدنية كانت تعد آنذاك أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية، وتحتاج إلى تركيب عضوي أكثر ارتفاعًا لرأس المال والعمل أيضًا، وقد أضفى ضعفها على الصناعة المصرية ككل مزيدًا من طابع التأخر.

---

[307] الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 173، نقلًا عن: Charles Issawi, Egypt in Revolution, p. 237

[308] محمود متولي، المرجع السابق، ص 137.

[309] المرجع السابق، ص 166.

[310] أوبريان، المرجع السابق، ص 5 (حُسبت على أساس الجدول رقم (5).

[311] Issawi , Op. cit., p 148

2 - تميزت الصناعة المصرية الحديثة رغم تأخر نشأتها – مثلما الحال في العالم المتخلف كله – بطابعها الاحتكاري وبركودها:

جدول (8) [312].

حجم إنتاج المشروع الواحد سنويًا	مجموع إنتاج المشاريع التي من نفس الحجم في عام 1950
1000 جنيه فأكثر	276.9 مليون جنيه
500 – 1000 جنيه	3.1 مليون جنيه
أقل من 500 جنيه	1.9 مليون جنيه

جدول (9)

درجة تمركز رأس المال سنة 1950[313]

فئات رأس المال	نسبة المشاريع %
أقل من 50 جنيهًا	81.4
50 - 99 جنيهًا	4.6
100 - 199 جنيهًا	4.3
200 - 499 جنيهًا	5.5
500 - 999 جنيهًا	2.1
1000 - 1999 جنيه	2.1
2000 جنيه فأكثر	1.2

وكان يوجد كذلك 1000 مشروع يزيد رأسمال كل منها عن 10.000 جنيه[314]. وكان 9.1% من المساهمين يملكون 61.7% من أسهم الأفراد، بينما كان

---

[312] أوبريان، المرجع السابق، ص 39.

[313] محمود متولي، المرجع السابق، ص 137.

49.5% يملكون 12.1% من قيمة هذه الأسهم، وامتلك 1145 فرد 65 مليون جنيه موظفة في الشركات.

وقد تمتعت الصناعة المصرية بنظام حماية جمركية عالية؛ مما شجعها على رفع أسعارها لزيادة معدل الربح حتى بلغ 20% سنويًّا بعد الحرب، وكانت الصناعة تعتمد على نفسها في التمويل؛ فلم تلجأ – عادة – إلى البنوك[315]. وشهدت الصناعة أيضًا ظاهرة الاندماجات وتكوين الكارتيلات بضغط من اتحاد الصناعات والحكومة؛ فتكوَّن عام 1950 - 1951 كارتل واحد للأسمنت (أنشئ رغم ذلك مشروع صغير عام 1950)، وفي صناعة السجائر كانت الشركة الشرقية تهيمن على تسع شركات[316]. كما عقدت شركتا النسيج اتفاقًا كارتليًّا بينهما، وتكون اتحاد للحلاجين، وعقدت اتفاقات كارتلية بين أصحاب مكابس القطن الأربعة.. إلخ[317].

ولذلك كانت الصناعة راكدة لا تقوم بعمليات تطوير تذكر؛ خاصة وأنها تخصصت في إنتاج سلع لا يتصف الطلب عليها بمرونة عالية، مثل المنسوجات والصناعة الغذائية، في الوقت الذي فرضت فيه الجمارك العالية على الواردات من هذه السلع. وكانت الصناعة المصرية شديدة التأخر إذا ما قورنت بالصناعة الأوروبية أو الأمريكية[318]، رغم موقعها القوى في السوق المحلي، مما يؤكد الأهمية المطلقة لهذه العوامل في حمايتها. وقد عوَّض الطابع الاحتكاري للصناعة تأخر الفروع التي تعتمد على المواد الأولية والوسيطة المنتجة محليًّا؛ فاللبن المصري مثلًا كان يتكلف أكثر من المستورد، وسعر القطن المصري أعلى من سعر القطن المنتج في الخارج، كما تكلفت الأغلفة تكلفة باهظة لأنها صنعت من منتجات محلية؛ فغلاف الشيكولاته

---

(314) المرجع السابق، ص 172.

(315) Issawi ,Op. cit., p. 160

(316) Issawi, Op. cit., pp. 160 - 161

(317) محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978، ص 223.

(318) إنتاجية العامل الصناعي بأسعار 1937 (بالجنيه الاسترليني):

مصر	بريطانيا	ألمانيا	الولايات المتحدة
56 = 1944	(1935)	(1936)	(1937)
74 = 1947	264	294	595

Issawi, Op. cit., pp. 160 - 165

تكلف ثلث ثمن الشيكولاته نفسها، كما تكلف نصف ثمن المادة الخام بالنسبة لمستحضرات التجميل والأسمنت والخضر والفواكه المحفوظة[319].

3 - وقد شهدت الصناعة المصرية أيضًا ظاهرة بالغة الغرابة، ألا وهيَ احتكار الإدارة بواسطة عدد صغير من المديرين (انظر القسم الأول).

2 - توزيع العمالة:

بلغ عدد سكان مصر عام 1952 نحو 22 مليونًا. وقد انتمى 10% من سكان المدن إلى العاطلين أو حثالة البروليتاريا في الخمسينات، بينما كان 79% من سكان الريف فلاحين معدمين أو شبه معدمين[320]. وحسب تقدير سمير أمين، بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو ثلثي قوة العمل ككل: 80% من قوة العمل في الريف، 56% من قوة العمل في المدن[321]. وقدرت العمالة الإجمالية عام 1947 بـ 6.995 مليون على أحسن تقدير[322]، أيْ أقل من 70% من قوة العمل و 31.5% من السكان البالغين (فوق 15 سنة). وهيَ تعد نسبة متواضعة إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ نسبة ملموسة من العاملين تشكل عمالة غير دائمة، ويتضح لنا ذلك إذا ما علمنا أنَّ عمال الزراعة الذين جاوز عددهم 2 مليون عامل عام 1952[323] كان الواحد منهم يعمل 150 يومًا في السنة في المتوسط بينما بلغت نسبة العاطلين منهم 42%[324].

وكان توزيع العمالة شديد الالتواء لصالح الأنشطة التي تعتمد على الطاقة العضلية:

جدول (10)

توزيع العمالة عام 1952

زراعة	%56.1
صناعة	%10

---

(319) Issawi. Op. cit., pp. 160 - 164

(320) محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر من 1945 - 1970، ص 60.

(321) التراكم على الصعيد العالمي، ص 366 (المقصود السكان القادرين على العمل).

(322) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري (1952 - 1972)، ص 312.

(323) عطية الصيرفي، عمال التراحيل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص 71.

(324) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 156.

تشييد	1.6%

كما بلغ عدد عمال النقل عام 1947: 203.3 ألفًا وعدد العاملين بالتجارة في نفس العام 590.4 ألفًا[325].

أما عمال الصناعة فقد بلغ عددهم 650 ألفًا عام 1952، منهم 250 ألفًا يعملون في المنشآت التي تشغل أكثر من 10 عمال[326]، وكانوا يساهمون بـ 87% من القيمة المضافة في الصناعة[327]، والباقون يعملون بالورش (أقل من 10 عمال)[328].

وهكذا تميز توزيع العمالة بالسمات الآتية:

1 - ارتفاع كبير في نسبة البطالة والبطالة المقنعة.

2 - تركز العمالة في القطاعات الأكثر تأخرًا.

3 - انخفاض التركيب العضوي للعمل.

3 - توزيع الداخل:

في منتصف هذا القرن كان توزيع الدخل في مصر يعكس بوضوح غلبة الأنشطة التداولية، وضمنها تأجير العقارات، ويفسر ذلك لنا أيضًا تفسيرًا مباشرًا، وعلى الأقل بشكل جزئي، الأزمة الاجتماعية الحادة التي برزت في تلك الفترة.

جدول (11)

توزيع الدخل القومي تبعًا لمصادر الداخل الرئيسية (نسب مئوية)[329]

السنة	ريع الأرض والمباني	الأرباح والفوائد	الدخل من العمل	إيراد الحكومة

[325] روبرت مابرو، المرجع السابق، ص 312.

[326] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 173.

[327] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 421.

[328] محمود متولي، المرجع السابق، ص 173.

[329] عبد المغني سعيد، إلى أين يسير الاقتصاد المصري – مكتبة الأنجلو 1997، ص 18.

1939 - 37	28.7	36.5	31.2	3.6
1942	18.7	42.4	35.6	3.3
1945	21	40	36.8	2.2
1950	21	38	38	3

ويتضح مستوى الأجور مما يلي:

بلغت نسبة مرتبات الموظفين بالحكومة سنة 1952: 8.6% من الدخول بينما كانوا يشكلون 9.6% من قوة العمل[330].

أما أجور العمال فكانت كما يأتي (عام 1952 = 100):

جدول (12)[331]

السنة	الأجر الحقيقي	تكلفة المعيشة للعامل الواحد
1948	88	95
1949	89	99
1950	98	103
1951	100	98
1952	100	100
1953	118	124

[330] مابرو، المرجع السابق، ص 339.

[331] Hansen – Marzouk, Op. cit., p. 139

وكانت نسبة ما يحصل عليه العمال الصناعيون من القيمة المضافة ضئيلة؛ إذ بلغت نحو 45% في الصناعة التحويلية، أيْ نحو 33.5 مليون جنيه، بينما كان نصيب رجال الصناعة وأصحاب الأسهم 41.5 مليون جنيه.

وبحساب هذه النسب من الناتج المحلي يصبح نصيب عمال الصناعة أكثر بقليل من 4٪، ونصيب أرباح الصناعة حوالي 5%[332]، رغم أنَّ نسبة عمال الصناعة إلى مجمل العمالة بلغت 10% عام 1952.

وتذهب معظم الريوع إلى كبار ملاك الأراضي والعقارات، ويقدر حبشي قيمة الريوع عام 1939 بـ 59.5 مليون جنيه للأرض والمباني، أيْ 28% من الدخل القومي، يحصل كبار الملاك على 21% منها[333].ويقدر سمير أمين وأيضا محمود متولي الدخل السنوي لملاك أكثر من 20 فدانًا عام 1950 بـ 134 مليون جنيه[334].

أما الأرباح والفوائد فتشمل إلى جانب أرباح التجار والمضاربين والسماسرة وكافة الأنشطة التداولية، أرباح رأس المال الصناعي التي تمثل جزءًا صغيرًا من هذه النسب كما سبق أنْ أوضحنا.

ويتضح لنا الآن أنَّ الجزء الأكبر من الدخل كان يذهب إلى المستثمرين، بالإضافة إلى العاملين في الأنشطة غير المنتجة؛ خاصة تأجير الملكية العقارية والنشاط المالي، ولا تحصل الصناعة (أصحاب الأسهم ورجال الأعمال والعمال معًا) إلَّا على نسبة ضئيلة للغاية من الدخل الكلي. ويعكس لنا مباشرة هذه التوزيع للدخل الحجم المباشر لكل قوة اجتماعية من الناحية الاقتصادية البحتة ولكل قطاع اقتصادي.

دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد:

قبل الثلاثينات كان الأجانب يتملكون معظم أسهم الشركات الصناعية والتجارية، ولكن منذ بدأ بنك مصر نشاطه، راح رأس المال المحلي يلعب دورًا متزايدًا في النشاط الصناعي، حتى بلغت نسبة مساهمته في الاستثمارات الجديدة خلال الفترة من 1933 - 1948 78.7%، وبات يملك 39.3% من رؤوس الأموال المستثمرة حتى نفس السنة[335]. وقد ساعد على زيادة نصيب رأس المال المحلي في الاقتصاد تدفق رؤوس أموال البلدان الرأسمالية إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة

---

[332] حُسبت هذه النسب على أساس معطيات مابرو – رضوان، أوبريان، محمود متولي، وهيَ تشمل كل الصناعة التحويلية بما فيها الماء والغاز والكهرباء.

[333] Issawi, Op. cit., p. 84

[334] الأصول التاريخية، ص 176

[335] محمود متولي، المرجع السابق، ص 164.

بناء اقتصادها، وعزوفها عن دخول مصر بسبب اضطراب الأحوال السياسية. ورغم هذا ظل رأس المال الأجنبي يمثل 60.7% من رأسمال الشركات، واستمر في تحويل أرباح ضخمة إلى الخارج.

وبغض النظر عن الحجم، كان رأس المال الأجنبي يسيطر على قطاعات هامة وحساسة في الاقتصاد، أهمها على الإطلاق: البنوك؛ بما فيها بنك مصر بعد 1939[336]. وقد اختصت البنوك في مصر بتمويل تجارة القطن قبل أيِّ شيء آخر؛ أهم فروع الاقتصاد. كما استمرت قناة السويس مملوكة للأجانب. وكانت لرأس المال الأجنبي اليد العليا في الشركات الصناعية، خاصة شركات صناعات السلع الوسيطة وصناعة وسائل النقل، وهيَ الصناعات الأكثر حداثة والتي كانت تحتاج إلى تركيب عضوي مرتفع لرأس المال بالمقارنة بالصناعات التقليدية: الأغذية – المنسوجات؛ وإنْ لم يخلُ الأمر من نفوذ ملموس لرأس المال الأجنبي في تلك الأخيرة[337].

ثانيًا: تفاوت النمو وطابعه المركب:

تميز الاقتصاد بتباينات شديدة في درجة تطور القطاعات المختلفة بالإضافة إلى التباينات داخل القطاع الواحد:

جدول (13)

إنتاجية وحدة قوة العمل في القطاعات الأساسية (1952)[338]

إنتاجية وحدة قوة العمل في الزراعة	63.4 وحدة
إنتاج وحدة قوة العمل في الصناعة التحويلية	153 وحدة
إنتاج وحدة قوة العمل في التشييد	168.7

وداخل قطاع الصناعة نفسه تفاوتت الإنتاجية باختلاف أحجام المنشآت، فتميزت المنشآت الأكبر رأسمالًا أو ذات العمالة الأكبر بارتفاع إنتاجيتها بالمقارنة بالمنشآت الأصغر.

---

[336] راجع محمود متولي، المرجع السابق، الفصلين السادس والسابع.

[337] للوقوف على مدى تواجد رأس المال الأجنبي في مصر في منتصف القرن ارجع إلى:

كتاب محمود متولي سابق الذكر، الفصل السابع، ومحمود متولي، تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر، مجلة "الكاتب"المصرية، عدد 149، أغسطس 1973، وعدد 150، سبتمبر 1973، و راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، كلية التجارة، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952، ص ص 60 - 64.

[338] تم استنباط هذه النسب بالاعتماد على معطيات: روبرت مابرو، باتريك أوبريان، ومحمود متولي، مراجع سبق ذكرها.

جدول (14)[339]

إنتاجية العامل سنويًا بالجنيه (من القيمة المضافة)	حجم المشروع حسب عدد العمال
180	10 - 49 عامل
271	50 - 499 عامل
345	500 عامل فأكثر

هذا بالنسبة للصناعة الكبيرة (أكثر من 10 عمال للمستخدم الواحد)، أما إذا أخذنا الصناعة الصغيرة في الاعتبار فسوف يتسع التفاوت، وقد استوعبت المشاريع الصغيرة نحو 60% من عدد العمال الصناعيين[340] وساهمت بـ ثلث القيمة المضافة في الصناعة التحويلية[341]. وكانت الإنتاجية داخل قطاع الزراعة نفسه تتفاوت بين عدد صغير جدًّا من المزارع الواسعة التي تعتمد على الآلات المتقدمة وبين المزارع الصغيرة المعتمدة على العمل اليدوي وعمل الحيوان.

ويلاحظ أنَّ النمو المتفاوت كان لصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، خاصة تلك التي يساهم فيها ويهيمن عليها رأس المال الأجنبي. وبعكس الحال في العديد من البلدان المتخلفة؛ لم يكن القطاع التصديري (القطن في مصر) هو الأكثر تحديثًا، باستثناء بعض المزارع الواسعة؛ بل كان أكثر تأخرًا حتى من الصناعة التحويلية الصغيرة؛ إذ استمر معتمدًا على أدوات زراعية استخدمها الإنسان المصري منذ بضعة آلاف من السنين؛ وكان الجديد في الأمر يتعلق باستخدام المخصبات الصناعية؛ في أقل الحدود بالنسبة للفلاح الصغير. وقد ساهم في تكريس هذا الوضع جودة الأرض في مصر وارتفاع إنتاجيتها، وكذلك وفرة ورخص الأيدي العاملة في الزراعة. كذلك كان اتباع سياسة تجميع الأرض يصطدم بعقبات اجتماعية – سياسية بالغة الخطورة. وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة طوال عصر الاحتلال سياسة تستهدف رفع إنتاجية الفدان وزيادة مساحة الرقعة الزراعية دون الاهتمام بزيادة إنتاجية الفرد العامل في الزراعة عن طريق تطوير عملية الإنتاج نفسها؛ ولذلك ظل قطاع القطن يستوعب عددًا كبيرًا من الأيدي العاملة.

---

[339] محمود متولي، المرجع السابق، ص 174.

[340] استوعبت الصناعة الصغيرة 400 ألف من 650 ألف عامل صناعي عام 1952 (محمود متولي، الأصول التاريخية، ص 173).

[341] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 116.

كما تميز النمو أيضًا بطابع مركب؛ أيْ تواجد قطاعات تنتمي لعصور تاريخية مختلفة، وغير متماهية. فبينما شهدت البلاد نموًّا للصناعة الحديثة الضخمة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ظلت آلاف الورش الصغيرة قائمة وتعمل بنفس وسائل الإنتاج البدائية؛ فظل النول اليدوي – على سبيل المثال - واسع الانتشار في الأحياء الشعبية والمدن الصغرى والريف، وظلت الزراعة في مجملها بدائية قائمة على نمط إنتاج صغير؛ سلعي وطبيعي أيضًا. ووجدت بجانب الزراعة المعتمدة على العمل اليدوي، مزارع متقدمة تزرع آلاف الأفدنة وباستخدام العمل المأجور. واستمرت كل هذه المتناقضات جنبًا إلى جنب.

وبينما شهدت المدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية) نموًّا تجاريًّا ضخمًا ونشاطًا ماليًّا كبيرًا وأنشئت بها البنوك الكبرى وبورصة منتعشة، ظلت المقايضة والأسواق الموسمية تلعب دورًا كبيرًا في حياة سكان الأرياف والمدن الصغرى.

وإلى جوار السلع المستوردة الفاخرة وبدائلها محلية الصنع استمرت أشكال الحياة البدائية تظلل معظم سكان القطر، وخاصة في الريف؛ بل واستعملت في داخل كل بيت من بيوت الفئات الوسطى والدنيا وسائل معيشة تنتمي إلى كل من العصر الحديث وعصر سيطرة المماليك والعثمانيين.

وقد ميز الازدواج المركب بين أكثر من عصر تاريخي مجمل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛ بل والثقافة أيضًا. فظلت شبكة السكك الحديدية المحترمة تنقل القطن المنتج بالعمل اليدوي، وظلت المياه المنقاة بالأساليب الحديثة تنقل في كثير من الأحيان – في داخل المدن الصغرى - بعربات ترجع إلى القرون الوسطى. وفي الجيش كان الجندي المنتزع من وسط المزارع البدائية والذي لم ير آلة حديثة في حياته يحمل بندقية صنعت في أوروبا. وهكذا تعايشت بل وتشابكت كل المتناقضات. ولكن ظل هذا التوفيق يخدم في نهاية الأمر نشاطًا محدودًا، هو إنتاج وتصدير القطن إلى أوروبا، وهذه قضية سنعود إليها بعد قليل.

ثالثًا: الطابع المتخلف للبنية ككل:

نمط الإنتاج هو - بأعرض المعاني الممكنة - الشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج، وهو الشكل الذي يقوم الناس من خلاله بإنتاج الثروة الاجتماعية[342]. فالانتقال إذن من نمط إنتاج إلى آخر هو - من الناحية الجوهرية – انتقال من طريقة إلى أخرى لإنتاج الثروة الاجتماعية. وإذا ما تطرقنا إلى مفهوم نمط الإنتاج الرأسمالي نجد أنه يعني بالضرورة الإنتاج بواسطة العمل المأجور، فهذا هو جوهر المسألة. وبغض

---

[342] قمنا بتناول هذا المفهوم تفصيلًا من وجهة نظرنا بالاشتراك مع شريف يونس بالتفصيل في مجلة: الراية العربية، الكتاب الثالث، القاهرة، أبريل، 1991، تحت عنوان: التكوين المنطقي لمفهوم نمط الإنتاج. نشر أيضًا على الإنترنت: https://www.4shared.com/office/hrIE6uTL/.html

النظر عن أيِّ سمات أخرى؛ ففائض القيمة؛ أيْ الفرق بين ما ينتجه العامل وما يأخذه، هو بالضرورة شكل الفائض الاجتماعي في نمط الإنتاج الرأسمالي، ويحدد الأخير نمطًا معينًا في التوزيع: ريع – فائدة – ربح – أجر، كما يحدد طريقة التبادل (سعر الإنتاج والاستهلاك). وهكذا بقدر ما يكون الفائض هو فائض القيمة، يكون مدى انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي؛ هذا هو المقياس الوحيد الجوهري؛ ورأس المال التجاري نفسه لا يعد رأسماليًّا إلَّا بقدر ما يكون هو نفسه جزءًا من رأس المال الصناعي. لذلك نتفق مع موريس دوب في أنه لم تكن هناك مرحلة في تاريخ الرأسمالية تسمى بمرحلة الرأسمالية التجارية، و"علينا أنْ نتلمس بداية المرحلة الرأسمالية في التغيرات التي تحدث فقط في أسلوب الإنتاج"[343].

في منتصف القرن كانت أحوال الزراعة المصرية، بخصوص أنماط الإنتاج كالآتي:

في عام 1947 توزع العاملون بالزراعة كما يلي:

جدول (15)

توزيع العمالة الزراعية[344]

نوع العمل	نسبة قوة العمل (%)
- أصحاب العمل	15.3
- يعملون لحسابهم أو لدى ذويهم	50.5
- موظفون ومستخدمون	0.25
- عمال وصناع وصبيان	33.3
- متعطلون	0.25

لنلاحظ أنَّ نسبة الـ 33.3% تشمل عمال الزراعة المأجورين وأشباه الأقنان الذين يمارسون (خدمة العمل)، وكان الشكل الأخير من الاستغلال واسع الانتشار، خاصة بين العمال الدائمين[345].

---

[343] موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة: رؤوف عباس حامد، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1978، ص 25.

انظر أيضًا الفصل الأول من ص 13 إلى ص 47 حيث يناقش بالتفصيل مفهوم الرأسمالية.

[344] المسألة الزراعية، القاهرة، 1985، ص 87. ومصدر ثقتي في إحصائيات المؤلف أنه اعتمد منهجًا عقلانيًّا في التحليل واعتمد على مصادر قيمة ولم يعمد إلى المبالغات.

جدول (16)[346]

طريقة استغلال الأرض الزراعية في مصر عام 1952

طريقة الزراعة	% من مساحة الأرض
تزع بطريقة المشاركة. وهيَ من أراضي كبار الملاك ويعمل بها فقراء الفلاحين والمعدمين.	20
مستأجرة نقدًا بواسطة فقراء الفلاحين.	24
ملكيات صغيرة يزرعها أصحابها.	10.7
تزرع بواسطة (خدمة العمل).	8.2
ملاك 5 أفدنة (3 - 7): تزرع بواسطة أصحابها بالإضافة إلىعمال مأجورين.	12.7
مستأجرة بواسطة مزارعين رأسماليين (وتزع بالعمل المأجور).	16
مزارع رأسمالية يملكها كبار الملاك.	8.2
المجموع	99.8

وتبين الدراسة سابقة الذكر أنَّ حجم العمل المأجور في الزراعة عام 1952 = 45% من العمل الكلي[347]، ولكن يلاحظ مايلي:

1 - هذه النسبة تشتمل العمال الدائمين؛ أشباه الأقنان، وهم الأغلبية.

2 - إنَّ عدد أيام العمل للعامل الزراعي تقل عن عدد أيام عمل الفلاح الصغير.

وعلى هذا الأساس يمكن أنْ تقل هذه النسبة بدرجة ملموسة إذا وضعنا في الاعتبار الملحوظتين السابقتين[348].

---

[345] خدمة العمل هيَ طريقة استغلال قبل رأسمالية، حيث يقوم الفلاح بالعمل في أرض السيد عدة أيام في الأسبوع ويعمل في أرضه عدة أيام أخرى. وقد اتخذت في مصر الصورة التالية: يعمل الفلاح لدي مالك الأرض مقابل "أجر" في صورة قطعة من الأرض يحوزها ويستخدمها لفترة يتفق عليها.

[346] نفس المرجع، ص 51.

[347] المرجع السابق، ص 153.

يتضح من المعطيات السابقة أنَّ حوالي ثلث مساحة الأرض كانت تزرع بطريقة رأسمالية، وكان دور قوة العمل المأجور بوجه عام في الزراعة يقل عن ربع قوة العمل الزراعية الكلية. وبذلك يكون نمط الإنتاج الأكثر انتشارًا في الزراعة هو نمط الإنتاج السلعي الصغير ونمط الإنتاج العائلي[349] والأشكال الانتقالية بين الإقطاع والرأسمالية، وكان ما يزرعه كبار الملاك بطريقة رأسمالية لا يتعدى 20% مما يملكونه من أرض، بينما يقومون بتأجير أراضيهم للغير، خاصة لصغار الفلاحين، وفي كثير من الحالات عن طريق وسطاء من التجار، وكان هذا هو الأسلوب الأساسي للاستغلال الذي مارسه كبار الملاك[350].

اذن كان نمط الإنتاج الرأسمالي محدود الانتشار في الريف المصري في منتصف القرن، وإنْ كنا لا نستطيع – في حدود المعطيات السابقة – أنْ نحدد حجم دوره بالضبط في إنتاج الفائض. وهنا نجد أنفسنا أمام قضية جديدة: أيُّ أنماط الإنتاج كان سائدًا في تلك الفترة؟ وسوف نحدد وجهة نظرنا بعد استكمال عرض ملامح البنية ككل.

سبق أنْ تناولنا وضع الصناعة ودورها في الإنتاج والاقتصاد عمومًا. ونود أنْ نؤكد هنا على وجود قطاع ضخم من الصناعة الصغيرة، بالقياس إلى الصناعة ككل يعمل به 400 ألف عامل عام 1952. والغالبية العظمى من هذه المشاريع يديرها ويعمل بها أصحابها أنفسهم مع الاستعانة بعامل واحد أو اثنين؛ بحيث نستطيع القول بأن الطابع الحرفي كان يغلب على كثير من هذه المشاريع، وأنها كانت تنتمي في أغلبها إلى نمط الإنتاج السلعي الصغير.

وقد بلغ الاقتصاد درجة عالية من التنقيد، فكان الإنتاج الزراعي موجهًا في معظمه نحو السوق، سواء السوق الخارجي أم المحلي (الصناعة، استهلاك المدن) رغم بقاء نسبة لا يستهان بها من الإنتاج الزراعي ينتجها الفلاح لاستهلاكه الشخصي؛ خصوصًا من الحبوب.

كما مارس كبار ملاك الأراضي أنشطة تجارية ومالية واسعة النطاق؛ ابتداءً من تأجير الأرض للفلاحين الفقراء غالبًا (وهذا نشاط تجاري لا يتعارض - بل يؤكد - أنَّ

---

[348] يمكننا هنا إضافة ملحوظة ذكرها محمود عبد الفضيل نقلًا عن جابرييل صعب؛ وهيَ أنَّ الحيازات التي كانت تزرع بنظام المشاركة كانت تُصنف ضمن الحيازات المزروعة على الذمة. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952 - 1970)، ص 37، سبق ذكره.

[349] وهو نمط يقوم فيه المزارع الصغير بزراعة أرضه مستعينًا بأسرته لسد حاجة العائلة في إطار إنتاج طبيعي.

[350] سيد مرعي، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في مصر. ويمكن للقارئ أنْ يرجع إلى تفاصيل هذه العملية في كتاب عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914 - 1952)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976، ص ص 65 - 67، ص ص 149 - 167.

نمط الإنتاج في معظم هذه الأراضي كان هو نمط الإنتاج السلعي البسيط)، وإقراض الفلاحين بالربا، إلى تجارة القطن والحبوب.

كما شهدت المدن نشاطًا ماليًّا واسعًا، ابتداءً من التجارة حتى اليانصيب والمضاربة بالأوراق المالية، وكانت البنوك تمول التجارة الخارجية بشكل أساسي، ولم يكن لها دور ملموس في تمويل الصناعة.

وقد وقع الاستغلال على صغار الفلاحين من جانب كبار ملاك الأرض أو الوسطاء، تمثل في شكل الإيجارالمرتفع، ومن جانب التجار والمرابين، ومن جانب رجال الصناعة الاحتكاريين؛ حيث كانت أسعار السلع المصنعة مرتفعة في حماية الاحتكارات الكبرى، مما كان يؤدي إلى المزيد من اعتصار الفلاحين.

وإجمالًا نرى أنَّ الهيمنة الاقتصادية في المدينة كانت لرأس المال التجاري؛ فرأس المال الصناعي في المدينة في مصر المتخلفة يشكل جزءًا من رأس المال التجاري وليس العكس (ونقصد أنه كذلك من الناحية المنطقية). أما في المجتمعات الرأسمالية فرأس المال التجاري هو جزء من رأس المال الصناعي؛ يتخصص في الدورة التجارية ويحقق بالتالي نفس معدل الربح الذي يحققه رأس المال الصناعي، أيْ المعدل الوسطى للربح الذي يتحكم رأس المال الصناعي في تحديده في التحليل الأخير. ولكن رأس المال التجاري في البلاد المتخلفة ومنها مصر، لا يخضع بهذا الشكل لرأس المال الصناعي، لسبب جوهري وهو أنَّ رأس المال الصناعي يعاد إنتاجه من الخارج، أيْ بواسطة السوق الدولي. فالتبعية تمحور الاقتصاد، وضمنه رأس المال الصناعي، في البلد المتخلف حول رأس المال الصناعي في البلدان الرأسمالية. وتتم هذه العملية من خلال التبادل الدولي أساسًا الذي يستند له تصدير رأس المال، أو يشكل لحظة منه. ولا شك أنَّ التبادل هو لعبة رأس المال التجاري، وهو العملية التي تجد دعمًا هامًّا لها في حقيقة أنَّ جزءًا كبيرًا وهامًّا من الفائض الاجتماعي يتم إنتاجه خارج القطاع الرأسمالي، أيْ كون فائض القيمة ليس هو المصدر الوحيد أو الأساسي للفائض. وقد تمثل المصدر الآخر في مصر في قطاعات الإنتاج السلعي الصغير والإنتاج الصغير نصف السلعي – نصف الطبيعي؛ بل نستطيع القول إنَّ أرباح رجال الصناعة لم تكن تتحدد بشكل أساسي بفائض القيمة الذي ينتجه العمال فقط؛ بل وأيضًا بالفائض قبل الرأسمالي من خلال عملية التبادل، وساعد على ذلك الطابع الاحتكارى للصناعة. وينتقص هذا الوضع إلى حدٍ ما من الطابع الرأسمالي للصناعة الكبيرة التي وجدت نفسها تتعامل في السوق مع جمهور يعمل معظم منتجيه في وحدات إنتاج صغيرة. فقد أضفى ذلك على رأس المال الصناعي طابعًا تجاريًّا كما سنرى لاحقًا.

أما في الريف، فقد أدت غلبة الملكية العقارية الكبيرة، بمعنى غلبة أسلوب استغلالها التجاري في جملته والمتمثل في الإيجار عيني ونقدي والمزارعة، بالإضافة إلى المضاربة في الأراضي الزراعية، وعبر تجارة القطن وتأجير الأرض، إلى هيمنة رأس المال التجاري في الريف أيضًا. ورغم أنَّ نمط الإنتاج الصغير كان

هو الأكثر انتشارًا؛ كانت حركته وآلية عمله خاضعتين لرأس المال التجاري الوسيط بين المنتج وكل من السوق العالمي وسوق المدينة، والوسيط الثاني بين المنتج ووسيلة الإنتاج الرئيسية: الأرض؛ أيْ مالك الأرض الكبير. والحقيقة أنَّ سطوة الملكية العقارية الكبير لم تكن إلَّا شكلًا لسطوة رأس المال التجاري؛ إذ كان النشاط الاقتصادي الأساسي لتلك الطبقة الغائبة عن القرية هو أعمال الوساطة، وأهمها طبعًا تأجير الأرض استنادًا إلى احتكارها لملكيتها، ولم يكن لها أيُّ دور تجاه الفلاحين ولم تتحمل أيَّ مسئولية، وكل ما كان يهمها هو الحصول على كمية من العوائد بغض النظر عن أسلوب الإنتاج في الأرض. والخلاصة أنَّ أفراد هذه الطبقة لم يكونوا طرفًا في نمط الإنتاج الذي كان يتم في أملاكهم (النمط السلعي الصغير) إلَّا حين كانوا يديرون مزارعهم بأنفسهم، وهنا كان مالك الأرض يدخل في علاقة محددة مع الفلاح، تتمثل في مشاركته في التكاليف والعوائد، وحتى هنا لا يكون مالك الأرض، بالإضافة لصفته الأخيرة إلَّا مجرد تاجر بمعنى من المعاني. أما المزارع الرأسمالية القليلة فلم تكن تلعب دورًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، وكان أغنياء الريف هم الأقرب نسبيًّا إلى الملاك – الرأسماليين؛ إلَّا أنهم مارسوا أسلوب المزارعة على نطاق واسع واستخدموا كافة أساليب نهب من الفلاحين بالربا وغيره من الأساليب قبل الرأسمالية.

وقد قامت الدولة بحماية التركيبة ككل. وبينما اختفى الخراج؛ نصيب الدولة القديمة من الفائض، كان دخل الدولة الحديثة يستخدم في تدعيم البنية الاقتصادية ذات التوجه التصديري والطابع التجاري المنقَّد باضطراد مع آثار عديدة من مجرد ملامح إقطاعية شرقية.

يمكننا الآن إيجاز الوضع كالآتي:

1 - كان نمط الإنتاج الصغير واسع الانتشار في الريف خاصةً.

2 - كان قطاع الزراعة الرأسمالية بالغ الضعف.

3 - كانت كل من الصناعة الكبيرة والمزارع الرأسمالية، بالإضافة إلى ضعفهما، تتحصلان على جزء هام من الفائض قبل الرأسمالي[351].

4 - قطع الاقتصاد شوطًا طويلًا على طريق التنقيد.

5 - كان الدور الأساسي للبنوك هو تمويل التجارة الخارجية.

---

[351] لا شك أنَّ الشركات الاحتكارية في البلدان الرأسمالية تحصل على ما يزيد عن الفائض المتولد بواسطة عمالها، ولكن هذا الفائض يأتي من الفائض في وحدات أصغر، أيْ من داخل القطاع الرأسمالي أيضًا. ولا شك أنَّ الصورة المذكورة هنا كانت موجودة في مرحلة نشوء الرأسمالية في الغرب؛ إلا أنَّ هذا كان يتم في سياق انتقال فعلي إلى الرأسمالية، ولكن هذا الانتقال محتجز هنا، أنَّ النمو المركب هو نمط مستقر.

6 - الخلاصة أنَّ رأس المال التجاري كان يسيطر ليس فقط على رأس المال المنتج؛ بل أيضًا على الإنتاج الصغير. ونحن هنا نصنف رأس المال البنكي ورؤوس الأموال الموظفة في القطاعات الخدمية وأعمال الوساطة المختلفة ضمن رأس المال التجاري، خاصة وأنَّ رأس المال البنكي لم يكن هو الآخر يشكل جزءًا من رأس المال الصناعي؛ فلم يكن مدرجًا إلى حد يذكر في دورة الإنتاج الرأسمالي في الداخل. وعلى قول بول باران: "كانت البنوك التي أقامها البريطانيون في مصر والهند وأمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجرد غرف مقاصة كبيرة"[352]. وفي تقديرنا أنه وصف ينطبق على كافة البنوك المصرية في منتصف القرن عمومًا إلى حد كبير، ويمكن أنْ نستثني فقط بنك مصر جزئيًّا خلال العشرينات والثلاثينات.

7 - لعب رأس المال التجاري دور الحبل السري بين اقتصاد متخلف تم دمجه في السوق العالمي قسرًّا، وبين هذا الأخير، وكان هذا هو نشاطه الأول، بقدر الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في مجمل التبادل ومجمل النشاط الاقتصادي.

8 - بهذا المعنى الأخير وحده نستطيع القول بأن نمط الإنتاج الرأسمالي كان سائدًا من الخارج من خلال رأس المال التجاري، ولكن في الداخل لم يكن رأس المال الصناعي مسيطرًا على رأس المال التجاري، ولم يكن الأخير من ذلك النوع الذي ينتمي للنظام الرأسمالي؛ بل كان رأسمالًا ذا طابع مزدوج:؛ قبل رأسمالي ورأسمالي في وقت واحد، ولذلك ظل دوره الأساسي يتعلق بـ (التجارة البعيدة)، يليه دوره في التبادلات الداخلية الأضعف؛ وفوق هذه كله لم يكن العمل المأجور يسود في قوة العمل المحلية، ولم يكن مجمل الفائض منتجًا بواسطته.

9 - لهذا كله لا نستطيع أنْ نقرر وجود نمط إنتاج سائد في مصر في منتصف القرن؛ فنمط الإنتاج الإقطاعي الشرقي قد تحطم، ولم تعد له سوى آثار بسيطة من القنانة المعممة أو القنانة الفردية، أما الإنتاج الرأسمالي فكان خاضعًا لرأس المال التجاري، وعاجزًا عن إخضاع نمط الإنتاج الصغير، ولم يسهم في إنتاج الفائض بنسبة حاسمة؛ بل ولم يكن يعول نسبة ضخمة من السكان. فإذا حللنا الفائض من حيث شكل توزيعه (علاقات التوزيع) نجد أنه كان يتكون من: الريع – الأرباح – الفوائد – دخل الحكومة (انظر جدول رقم 11).

أما الريع، فلا ينتمي في جانبه الأعظم إلى النوع الرأسمالي لأنه ناتج في أغلبه من عمل المنتج الصغير؛ من اعتصار الوحدات الإنتاجية الصغيرة بواسطة الملكية العقارية الكبيرة. وتعود معظم الفوائد والأرباح إلى رأس المال التجاري والبنكي،

---

[352] الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، دار القلم، 1967، ص 304.

ومصدرها الأساسي كان أيضًا عمل المنتج الصغير، بالإضافة إلى العامل الأجير. أما دخل الدولة فيأتي الجزء الأعظم منه عن طريق الضرائب غير المباشرة التي تتحمل معظمها الطبقات الأدنى المكونة من الأجراء وصغار الملاك. وإذا كان الجزء الأكبر من الفائض يأتي من عمل المنتجين الصغار فإن رأس المال التجاري هو الذي يوجه هذه العملية ويسيطر عليها وليس رأس المال الصناعي. ولا تقتصر السيطرة على الاستيلاء على الجزء الأكبر من الفائض ولكن جانبها الأهم هو الحركة الأكثر استقلالًا لرأس المال التجاري، أيْ دوره القيادي في توجيه عملية إنتاج وتوزيع الفائض. ويبدأ تكوين الفائض هنا جزئيًّا في عملية الإنتاج وجزئيًّا بعدها؛ لأن الفائض الذي ينتجه المنتج ينتزع منه في عملية التبادل والإقراض بالربا وكافة ألوان النهب. والإنتاج توجهه أصلًا حاجة السوق العالمي من خلال رأس المال التجاري، وبالتالي: يحكم التبادل الإنتاج. كذلك نجد أنَّ ما يحدد نمط الاستهلاك سلفًا – في القطاع الحديث – هو التأثير الأجنبي بواسطة رأس المال التجاري؛ ولذلك نشأت الصناعة مستهدفة إحلال الواردات.

وخلاصة الأمر أنَّ عملية التبادل مع الخارج هيَ التي حددت - من خلال رأس المال التجاري - أنماط الاستهلاك والتوزيع والتبادل، والإنتاج أيضًا. كذلك لا تشكل هذه العناصر الأربعة كلًا واحدًا على قدر ملموس من التماسك. ودور الإنتاج هنا معكوس؛ فهو متغير تابع للتبادل والتوزيع والاستهلاك، بينما المتغير المستقل هو علاقات التبادل، مع الخارج، والتي تعيد إنتاج التخلف من خلال إعادة إنتاج نمط الاستهلاك التابع.

قد تشكل التخلف بواسطة الغزو الرأسمالي الأجنبي، دون أنْ نغفل تهيؤ الظروف الداخلية لهذا التحول ولممكنات أخرى أيضًا. وارتبطت بهذا الوضع مصالح طبقة يُعد الطابع الغالب لنشاطها طفيليًّا؛ طبقة ذات أفق يتفق مع نمو التخلف نفسه، ولذلك لم يعد من الضروري لكيْ يستمر في حركته الطبيعية أنْ يرتبط بالسوق العالمي بأساليب مباشرة: معاهدات – جيوش احتلال – وصاية أجنبية مباشرة من أيِّ شكل.

هذه البنية المركبة من أكثر من نمط إنتاج وأكثر من ثقافة وتتميز بسيطرة التداول على الإنتاج نسميها: بنية التخلف[353].

الأزمة والنمو:

انتهت الحرب ولدى الطبقة المسيطرة 200 ألف عامل تدربوا في المعسكرات البريطانية أثناء الحرب، منهم 80 ألفًا من العمال المهرة ونصف المهرة، وفائض

---

[353] قمنا بالاشتراك مع شريف يونس بتحليل مفهومنا لـ "بنية التخلف" في: الراية العربية – كتاب غير دوري، الكتاب الثاني، سبتمبر 1988. نشرت أيضًا على الإنترنت في:

https://www.4shared.com/office/ansawUFxei/online.html

متراكم ضخم تمثل أساسًا في 400 مليون جنيه استرليني لدى بريطانيا، وشبكة سكك حديدية محترمة، كما كانت الفترة الممتدة من 1939 حتى 1953 فترة مواتية في التبادل الدولي للمواد المصدرة من البلاد المتخلفة؛ حيث تحسنت حدود التبادل لصالحها (ارتفعت أسعار القطن من 10.78 ريالًا عام 1939 إلى 177 ريالًا عام 1951)[354]. كما انخفضت أسعار السلع التجهيزية نتيجة لاتباع بريطانيا سياسة التقشف وتجميد الأسعار[355].

وقد حققت الصناعة بعد الحرب نموًّا كبيرًا؛ إذ زادت الطاقة الصناعية في 46 - 1947 فقط بـ 23%. وبينما شهدت فترة الحرب توسعًا كبيرًا في الطاقة الإنتاجية للصناعة صاحبه انخفاض واضح في حجم رأس المال الدائم (أيْ الآلات والمعدات والمنشئات الثابتة)، بسبب توقف استيراد الآلات والمعدات، كما شهدت الفترة التالية للحرب توسعًا كبيرًا في التراكم الرأسمالي في الصناعة؛ إذ جرت عملية إحلال وتجديد واسعة، كما أنشئت شركات جديدة. وأصبحت الصناعة المحلية قادرة على سد حاجة البلاد من الكحول والسكر والسجائر والملح والدقيق، ولم تعد بحاجة للتمويل الخارجي بالنسبة للصناعات القطنية والأحذية والأسمنت والصابون والبيرة والأثاث والكبريت والزيوت النباتية، كما أدخلت صناعات جديدة في مصر لأول مرة: الكاوتشوك والسيارات في عام 1949، بالإضافة إلى صناعة منتجات البلاستيك وتجميع الثلاجات والأسمدة؛ وباختصار: السلع المعمرة والكيماويات. وشهدت نفس الفترة توسعًا في صناعات غير تقليدية في مصر مثل الورق والزجاج والأسمنت والنحاس والحديد والأدوية[356].

وقد وجدت الصناعة في سوق العمالة مئات الألوف من العاطلين في المدن، مستعدين لتلقي أجور بالغة الانخفاض، بالإضافة إلى أرباح طائلة متراكمة، وكان لدى الطبقة المسيطرة فوائض هائلة وقابلة للاستثمار فورًا، تمثلت أساسًا في ريع الأرض المتنامي في ذلك الوقت.

إلَّا أنَّ الصناعة بدأت منذ 1949 تواجه أزمة حادة بلغت أوجها في 51 – 1952، وتمثلت مظاهرها في: البطالة؛ فبينما بلغ معدل التشغيل في 1947 100%؛ بلغ في 1950: 87% من عمال الصناعة[357]، والكساد الذي أدى إلى

---

[354] حازم سعيد عمر، المرجع السابق ص 58.

[355] قامت بريطانيا بعد نهاية الحرب بتخفيض أسعار الآلات والتجهيزات لتعويض الانكماش الذي حدث خلال الحرب.

Emmanuel A., Unequal Exchange, New York and Londan, Monthly Review Press, 1972, page 83

[356] روبرت مابرو، المرجع السابق ص 221.

[357] أوبريان، المرجع السابق، ص 398.

إغلاق آلاف الورش والمصانع، وازدياد صعوبات تصريف الإنتاج، مما دفع رجال الأعمال إلى تخفيض الأسعار وساعات العمل وزيادة المخزون[358]. كما شهد معدل النمو الصناعي تراجعًا واضحًا؛ فبينما بلغ 8% كمتوسط سنوي خلال الفترة من 1946 - 1951، تراجع إلى 3.1% في 1952 ثم إلى 1% عام 1953[359].

وقد ارتفعت الطاقة الصناعية عام 1950 عما كانت عليه عام 30 - 1934 بنسبة 56٪ بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 7%عام 1951، زاد إلى 8% عام 1952 ثم تقلص تمامًا في 1953 إلى 1%[360]. وفي عام 1951 لم تنشأ سوى 11 شركة جديدة (صناعية وتجارية) برأسمال قدره 1.512.500 جنيه، بينما زاد

وذكر شارل عيسوي أنَّ صناعة الصلب قد أدخلت أيضًا وبلغ الإنتاج عام 1949 25 ألف طن، وفي 1950 بلغ 32 ألف طن، ثم 52 ألف طن عام 1951، المرجع السابق، ص 11، و ص 142.

ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية فى مصر، دار الفارابى للنشر والتوزيع، بيروت، 1973، ص 90.

عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

وقد أورد محمد رشدي الجدول الآتي:

عدد المؤسسات الصناعية فى مصر			عدد المشتغلين
السنة	عدد	%	%
= 1944	22.216	100	100
= 1947	26.741	112	116
= 1950	19.522	88	97
= 1952	3.445	16	86

(التطور الاقتصادى فى مصر، دار المعارف بمصر، ط ١، 1998، الجزء الثانى، ص 188).

[358] Issawi, Op. cit., p. 142

ط.ث. شاكر، قضايا التحرر الوطنيٍ والثورة الاشتراكية فى مصر، ص 90.

فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 215.

عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

[359] Radwan S., Op. cit., p. 200 , Table 5. 18

[360] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 116.

رأسمال الشركات القائمة بـ 6.477.089 جنيه فقط[361]، وزاد معدل الادخار عن معدل الاستثمار في نفس الفترة (بلغت استثمارات القطاع الخاص في الصناعة عام 1951: 2.1 مليون جنيه، وفي عام 1952: 1.8 مليون جنيه، وفي 1953: 1.3 مليون جنيه)[362]. كما أنَّ معدل الادخار نفسه قد انخفض:

جدول (17)[363]

السنة	معدل الادخار بالنسبة للناتج القومي %
1939	5
1942	23
1944	29.1
1950	13

لا يكفي لتفسير هذه الأزمة أنْ نذكِّر أنفسنا بالأزمة السياسية؛ بل نستطيع أنْ نقرر أنَّ أزمة الصناعة قد أدت إلى زيادة حدة الأزمة السياسية، بإطلاق يد البطالة على نطاق واسع وارتفاع الأسعار. والحقيقة أنْ توفر فرص حقيقية لنمو الصناعة كان يمكن أنْ يخفف من الأزمات السياسية. وفي الواقع كانت الأزمة اجتماعية – اقتصادية في الأساس. وليس هناك من شك في أنَّ الأزمة السياسية قد ساهمت في تأزيم الصناعة المصرية في منتصف القرن؛ إلَّا أنَّ الدور المباشر لهذه المساهمة كان محدودًا للغاية، بعكس دورها غير المباشر؛ المتمثل – ولكن ضمن عوامل أخرى – في تخويف رأس المال الأجنبي الخاص، ومن ثم عرقلة تدفقه من الخارج. ولكن الأهم من هذا كله أنَّ الأزمة السياسية كانت – أساسًا – نتاجًا لأزمة النظام الاجتماعي ككل، شاملًا أزمة الصناعة، والتي هيَ أزمة مزمنة، وفقط تفاقمت في منتصف القرن بفعل نمو تناقضاتها الخاصة أساسًا كما سنرى بعد؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى. وفي حقيقة الأمر أنه إذا كانت الصناعة المصرية المتخلفة في حاجة إلى الاستقرار السياسي التام وإلى الدولة القوية بشكل استثنائي لكيْ تستطيع أنْ

---

[361] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، سبق ذكره، ص 176.

[362] محمود متولي، نفس المرجع، ص 277.

[363] Issawi, Op. cit., p. 90

تتغلب على أزمتها، فهذا يعني أنها تعاني من أزمة داخلية؛ ونقصد بالضبط أزمة ذات طابع اجتماعي – اقتصادي[364].

وقد ترافق تراجع الاستثمار في الصناعة ومعدل نمو الإنتاج الصناعي مع زيادة معدل الاستثمار في العقارات (30 مليون جنيه سنة 1950)[365]، مما يشير إلى محدودية الدور المباشر للأزمة السياسية. ومن المفارقات الطريفة أنَّ أزمة 1947 في البلدان الرأسمالية قد انتهت مع بدء التوتر الدولي فيما عرف بـ "الرخاء الكوري" الذي امتد لعدة سنوات؛ وعلى العكس كان للرخاء الكوري أثر معاكس على الصناعة المصرية؛ بل ونستطيع أنْ نجزم بأنه قد لعب دورًا مدمرًا بالنسبة للنمو الصناعي؛ فبينما شهدت البلدان الرأسمالية انتعاشًا كبيرًا منذ 1949، وجدنا الأزمة تتعاظم في مصر ابتداءً من هذا التاريخ بالذات. فقد أدت الحرب الكورية إلى تحسن حدود التبادل للمواد الأولية المنتجة في الدول المتخلفة ومنها القطن المصري الذي ارتفع سعره ارتفاعًا هائلًا خلال فترة التوتر الكوري، مما أدى إلى نمو دخل ملاك الأراضي بشكل لم يسبق لـه مثيل، ولم يترتب على ذلك انتعاش الصناعة؛ بل ازداد الشره للسلع المستوردة، مما أدى إلى زيادة الاستيراد.

جدول (18)

نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي بأسعار تكاليف العوامل (%)[366]

السنة	واردات	صادرات
1947	19.4	16.3
1948	26.2	11.2
1949	23	17.6
1950	24.2	19.6

[364] لم تنفرج الأزمة في 1954 - 1955 إلا بفضل تدخل الدولة القوي، وهيَ عمومًا لم تنفرج أبدًا على أيدي رجال الصناعة المحليين، بل من خارجهم بالذات.

[365] Issawi, Op. cit., p. 90

[366] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 253.

1951	30.2	21.7
1952	26.4	16.8

وأدى ذلك بالطبع إلى وضع العراقيل أمام توسع الصناعة المصرية بسبب نقص الطلب عليها. كما عزز الرخاء الكوري من الإقبال المتزايد على العقارات في المدن نتيجة لتزايد الهجرة إليها من الريف؛ فتدفقت رؤوس الأموال إلى قطاع الإسكان بشكل لم يسبق له مثيل. وكان ارتفاع أسعار الخامات الزراعية الناتج عن الحرب وبالًا آخر على الصناعة؛ إذ إنها تعتمد على استيراد نسبة ملموسة من المواد الوسيطة، بالإضافة إلى أنَّ ارتفاع أسعار القطن المحلي أدى إلى زيادة التكلفة. وقد جاء ارتفاع سعر القطن المصري في الوقت الذي لا يشكل فيه تجار القطن وكبار ملاك الأراضي الذين أنعشتهم الحرب الطلب الفعَّال الرئيسي على المنتجات الصناعية؛ بل يتشكل الطلب من متوسطي الدخل من سكان المدن، وبشكل أساسي من الذين لم يستفيدوا من ارتفاع أسعار الخامات، فكان على الصناعة أنْ ترفع أسعارها أمام قوة شرائية ثابتة، أو في الحقيقة متناقصة، بسبب استمرار التضخم؛ إذ واجه المستهلكون أسعارًا مرتفعة للسلع الغذائية المستوردة؛ بل والمحلية أيضًا. وأدت منافسة السلع المستوردة المرتفعة الثمن والتي أقبل عليها كبار الملاك للصناعة المحلية إلى إغلاق آلاف الورش والمصانع[367].

وفي الوقت ذاته ظلت صعوبات التصدير قائمة بسبب المنافسة الأجنبية في الخارج أيضًا وأدى ذلك – خصوصًا بعد قرار الخروج من كتلة الاسترليني عام 1947 – إلى نقص العملات الأجنبية مع صعوبة سحب الأرصدة الاسترلينية من بريطانيا.

وكان للنمو غير المتوازن للقطاعات المختلفة خلال الحرب دوره أيضًا في احتدام أزمة الصناعة؛ فقد لعب ضعف قطاع الكهرباء الذي يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة دورًا كبيرًا في الأزمة؛ فكانت الشركات تضطر إلى استيراد مولدات كهربائية خاصة، مما أدى لارتفاع التكلفة. كما كانت الصناعات الأكثر تقدمًا تعاني من نقص العمالة الماهرة، مما أعاق نمو الصناعات الجديدة. فقد شهدت فترة الحرب توسعًا كبيرًا في الطاقة الصناعية دون توسع موازٍ في التعليم الفني ومشاريع الطاقة، وبالتالي قابلت الصناعة بعد الحرب عقبات ملموسة.

كما كان الانخفاض الكبير في معدل تدفق رأس المال الأجنبي عاملًا جوهريًّا في نمو الأزمة، فبجانب قرار الخروج من الكتلة الاسترلينية، لعب ذاك الإحجام دورًا كبيرًا في نمو أزمة العملات الأجنبية، كما أنَّ الصناعة المصرية قد حرمت من خبرة

---

[367] طارق البشري، المرجع السابق، ص 198.

رأس المال الأجنبي، خاصة وأنَّ صناعة السلع المعمرة والصناعات الكيماوية والوسيطة عمومًا - وهيَ مجالات التنفس الجديدة للصناعة المصرية في تلك الفترة - كانت تحتاج إلى خبرة لا تتوفر لدى رجال الصناعة المحليين، فلم يكن الأمر متعلقًا بالتمويل فقط.

ولهذا كله راح رجال الصناعة يصرخون طالبين معونة الدولة؛ وسجل الاقتصاديون حقيقة أنَّ الدولة لم تكون تعمل بالجدية الكافية لدعم الصناعة، مع أنها اتخذت عددًا من الإجراءات؛ منها على سبيل المثال[368]:

1 - رفع التعريفة الجمركية عامي 1930، 1949 على المستوردات الصناعية.

2 - خفض أجرة النقل بالسكك الحديدية للصناعة المحلية.

3 - منح الصناعة قروضًا بفوائد منخفضة.

4 - المساهمة بـ 50% من رأس مال البنك الصناعي بعد أزمة 1949.

5 - القيام بعمل دراسات خاصة بصناعات الصلب والأسمدة الكيماوية، ودراسة خاصة بمشروع إقامة سد على النيل.

6 - اتخذت عدة إجراءات أخرى لتفضيل الصناعة المحلية على الأجنبية.

ولكن لم تكن هذه الإجراءات كافية لدفع النمو الصناعي إلى أقصى حد ممكن؛ فرغم أنَّ التعريفة الجمركية الصادرة عام 1930 كانت مرتفعة، لم تكن كذلك مقارنةً ببلدان مختلفة أخرى مثل تركيا ولم تكن منصفة تمامًا للصناعة؛ فعلى سبيل المثال فرضت على الجلد الخام المستورد ضرائب جمركية بلغت 15% بينما كان يدفع عن المصنوعات الجلدية 8% فقط[369]. كما كانت الدولة متحيزة ضد الصناعة فيما يتعلق بالضرائب؛ فبينما دفعت هذه 20 مليونًا من الجنيهات عام 1945، نجد أنَّ الزراعة قد دفعت 5 ملايين جنيه فقط، رغم أنَّ الدخل الناتج من الزراعة كان يعادل أربعة أمثال ذك الناتج من الصناعة[370]. كما تقاعست الدولة عن سن التشريعات اللازمة للنشاط الصناعي؛ فلم تحدد على سبيل المثال طريقة منظمة للائتمان الصناعي ولم تضع تشريعًا خاصًا بالعلامات التجارية. وكانت هناك صعوبات أخرى، مثل ارتفاع مصاريف التأسيس وصعوبة الحصول على تصاريح لاستيراد الآلات.

---

[368] أوبريان، المرجع السابق، ص ص 78 – 79.

مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 77، ص 85.

[369] Radwan S., Op. cit., p. 183

[370] Issawi, Op. cit., p. 170

كما كانت أسعار النقل داخل البلاد للسلع المستوردة أقل منها بالنسبة للسلع المنتجة محليًّا[371].

لا شك أنَّ كل هذه العوامل المباشرة قد لعبت أدوارًا متباينة في نمو أزمة الصناعة، ولكن ما زلنا نتساءل: ما هو محتوى هذه الأزمة؟ فرغم تعدد العوامل لا زال تشخيص الآزمة غير واضح: لقد حققت الصناعة المصرية نموها في ظل ظروف استثنائية، وهيَ في حاجة دائمة إلى الظرف الاستثنائي: رأس مال أجنبي – سوق مدعم بحماية جمركية عالية – دولة تخلق معظم عوامل الإنتاج بما في ذلك جزءًا من رأس المال نفسه، دون أنْ تكون قادرة بنفسها على التغلب على مشكلاتها: الطاقة – العمالة الماهرة – نقص العملات الأجنبية – ضيق السوق المحلي.. إلخ. وهذا يعني أنَّ الأزمة لا تتعلق بعوامل اقتصادية بحتة أو عَرَضية؛ فالصناعة تستطيع أنْ تحل بنفسها هذه المشاكل إذا ما كانت مجرد مشاكل اقتصادية؛ بل وتستطيع أيضًا أنْ تواجه العراقيل الاجتماعية إذا ما كانت تلك العراقيل تقف خارجها، ولكن الأزمة التي نحن بصددها قد كشفت مدى هشاشة بنية الصناعة المصرية، فالمشكلة تقع داخل البنية الاقتصادية – الاجتماعية للصناعة نفسها، البنية الاجتماعية لرأس المال الصناعي؛ فقد عجز عن حل مشاكله الخاصة وتطلع إلى الدولة، خصوصًا مع تدهور تدفق رأس المال الأجنبي. ويكفي أنه على صعيد الأفكار لم يستطع – في تلك الفترة – أنْ يقدم حلولًا راديكالية وأنْ يشكل حزبًا قويًّا وأنْ يناضل سياسيًّا وأنْ يكسب إلى صفوفه طبقة الفلاحين. وسوف تتضح الأمور أكثر كلما تعمقنا في البحث خلال الصفحات التالية، وستكون لنا أكثر من عودة إلى أزمة الصناعة المصرية الحديثة.

ورغم هذه الحقيقة، كانت الأزمة الاجتماعية في الريف المصري تبدو أمام الناظرين متفجرة من داخلها بوضوح ساطع، بعكس أزمة الصناعة التي *بدت* كأنَّها ناتجة عن عوائق خارجية تمامًا، مثل سيطرة كبار ملاك الأراضي على السلطة[372]، ونظام الضرائب ونقص العملات.. إلخ. ونظرًا لأنها قد أضافت بأزمتها تلك المزيد من الوقود للصراع الاجتماعي، ونظرًا لعجزها المتزايد عن الانطلاق في ظل الظروف القائمة، بالإضافة إلى أنَّ النمو الصناعي كان هو المجال الأكثر ملاءمة لزيادة الإنتاج المحلي وامتصاص البطالة.. إلخ، فقد تمتعت بعطف معظم دوائر رجال الأعمال باعتبارها طوق النجاة للنظام في ظل هذا الركود، ولذلك ساد الاعتقاد في الأوساط السياسية للطبقة المسيطرة بأن الصناعة – ممثلة في رجال الصناعة - ينبغي لها من الآن فصاعدًا أنْ تتمتع ببعض الدلال.

---

[371] Radwan S., Op. cit., p. 183

[372] فلنتذكر كيف وقف كبار رجال الصناعة ضد إلغاء قانون القطن – راجع القسم الأول.

* حكومة الانقلاب والسياسة الاقتصادية:

لم يكن الانقلاب مفاجأة لأحد تقريبًا، ومع ذلك افترض الضباط أنَّ انقلابهم قد أثار بعض المخاوف لدى أبناء الطبقة المسيطرة، ولذلك راح زعماؤهم يصدرون التصريحات المطمِئنة ويسلكون أيضًا السلوك المثالي لحكومة شديدة الحرص على مصالح النظام القائم. فصدرت القوانين المقيدة للحريات وحُلت الأحزاب وصُفِّي نشاط المنظمات الشيوعية ولجمت الحركة العمالية وتم إخضاع النقابات العمالية، وعُقد اتفاق 1954 مع بريطانيا، كما تم تشكيل اللجان المتخصصة لبحث مشاكل رجال الصناعة الذين اشتركوا فيها بأنفسهم، وقامت الدولة بدور فعال في تنشيط الاقتصاد المتهالك. وهدأت مخاوف رجال الأعمال، ولكننا لا نستطيع أنْ نقول إنَّ كل شيء قد أصبح على ما يرام. وهذه قصة طويلة.

لم يكن لدى الضباط تصورات مسبقة بخصوص سياسية اقتصادية – اجتماعية محددة المعالم، فلجأوا إلى اتباع سياسة التجربة والخطأ التي تعني – كما نفهمها – أنَّ النظام بات يتحرك بقصوره الذاتي، فالبيروقراطية راحت تسير وفقًا لتوازنات خارجية – بالنسبة لها – وفي أيِّ اتجاه يُفرض من خارجها، بشرط ألّا يمس وجودها بالذات. وقد تميزت السنوات الأولى للانقلاب بسياسة اقتصادية شديدة العشوائية يتأكد منها الميل العفوي والتجريبي لدى حكومة الضباط، باعتبارها أداة الطبقة المسيطرة غير الواعية بذاتها. وسارت سياستها الاقتصادية منذ البداية في اتجاه لم يتم اختياره بشكل إرادي وإنما فرضته الوقائع القاسية، المتمثلة في حجم ونوعية الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فضمان سير السفينة بات منذ وجد الضباط أنفسهم على رأس السلطة هو المحرك الوحيد تقريبًا لكافة إجراءاتهم، سواء بإرضاء أو بقمع هذا الطرف أو ذاك، من خلال حسابات معقدة وبعدد من الإجراءات - التجارب. وقد تبلورت خلال السنوات الأولى اتجاهات محددة للسياسة الاقتصادية للناصرية بعد تلمس حقيقة الواقع الاجتماعي وتركيبه.

السياسة الاقتصادية في الخمسينات:

السنوات الأولى:

أدخلت الصناعة الحديثة إلى مصرفي سياق محاولة محمد علي إنشاء إمبراطورية عائلية خاصة. وقد ترافق تدهور هذه الصناعة مع اضمحلال قوة الدولة، وكان الاستعمار يقف وراء هاتين العمليتين المتلازمتين، وقد بدأ في الحقيقة بضرب الدولة. وقد راحت الصناعة الحديثة تنمو من جديد بسرعة – نسبيًّا - منذ عشرينات القرن الحالي بدعم سلطة الاحتلال نفسها التي بدأت تؤيد نمو صناعات معينة في مصر والعالم المتخلف ككل. وهذا لا ينفي أنَّ بعض إجراءات الدولة أو حتى "كفاحات" بعض رجال الصناعة (طلعت حرب مثلًا) لم تكن متفقة تمام الاتفاق مع المخططات الاستعمارية. وقبل العشرينات كانت الدولة تقوم بدور اقتصادي كبير لصالح الطبقة المسيطرة التي كانت متمثلة في ذلك الوقت في كبار ملاك الأرض

أساسًا. وكان الجديد في الأمر في العشرينات وخصوصًا منذ 1930 هو تدخلها لصالح القطاع الجديد من الطبقة المسيطرة، ولكن الخلافات العميقة بين هاتين الكتلتين المتداخلتين قد عرقلت إمكانية التوفيق بينهما. ولذلك رأى رجال الصناعة أنَّ نمو مشاريعهم يحتاج حتمًا إلى تدخل الدولة بشرط أنْ تكون دولة قوية لا تخضع لما أطلق عليه "المنطق الزراعي" الذي عرقل من تدعيم الدولة للصناعة، وبالتالي عرقل من إمكانية قيامها بدور توفيقي دقيق، فالدولة كانت دولة كبار الملاك العقاريين، لذلك لم تستطع أنْ تجتهد في سعيها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم الصناعة إلى ما لا نهاية، لأن هذا كان يستوجب إعادة توزيع الفائض الاجتماعي لصالح رجال الصناعة وعلى حساب الأرستقراطية الزراعية وبقية أقسام الطبقة المسيطرة. كما فرضت متاعب الطبقات الأدنى على الدولة أنْ تقوم بدور مسكن لآلام أولئك الذين باتوا يشكلون فئات "غير مفيدة"؛ أيْ من غير ذلك النوع الذي يفضله اللورد كتشنر. وقامت الدولة فعلًا بتقديم بعض الفتات، خاصة في الأربعينات، للعمال والموظفين. إلَّا أنَّ دولة الأرستقراطية العقارية لا تستطيع أنْ تتمادى في تدليل الجائعين على حساب العائلات العريقة، فيدها ليست طليقة تمامًا في تقديم هذا الفتات، لذلك لم تقدم سوى أقل القليل، مع أنَّ البؤس الزاحف كان يهدد النظام بأسره. فلم تكن الأرستقراطية قد تأكدت بعد من اقتراب نهايتها، وبالتالي لم تر ما يبرر تضحيتها بريوعها الضخمة فدية للنظام، فليُقدَّم القليل أو حتى الكثير من المنح ولكن ليس من جيبها الخاص. ومع ذلك - أو لذلك بالذات – ظلت الصناعة تدفع الضرائب الضخمة التي رَفعت قيمتها حكومة الوفد الأخيرة، رغم أنها كانت الورقة الأخيرة للنظام السياسي المتصدع. لقد خلق كل من أزمة الصناعة؛ المنفذ الأول للنمو في تلك الظروف، وجوع جماهير شديدة السخط، ميلًا متزايدًا وحقيقيًّا لدى جهاز الدولة للتدخل، ولكنه ظل دائمًا مجرد ميل متحقق بدرجة محدودة للغاية، يحدُّ من تحققه كون الدولة واقعة تحت هيمنة العائلات الأرستقراطية.

ولكن الدولة البونابرتية كلية الجبروت والمتحررة تمامًا من أيِّ قيد خاص سوى القيد الذي يربطها بالنظام الاجتماعي ككل كانت تستطيع أنْ تفعل أيَّ شيء شرط ألّا ينقطع هذا الرباط. وقد اتخذت كافة إجراءاتها لضمان استمرار سير السفينة تحت قيادتها هيَ، ولأنها لم تكن حليفًا حقيقيًّا لأحد كانت تتخذ إجراءات شديدة المحافظة وأخرى راديكالية في آن واحد، بشكل يصيب المراقب العادي بالاضطراب. إنَّ النظام يتحرك بمؤخرته فيسير بالطريقة التي تلائم مصلحة نخبة ضئيلة العدد من البيروقراطيين، ومن هنا كانت الدولة البونابرتية حرة، سريعة الحركة وشديدة الحساسية. وإذا كانت تلك الدولة قادرة على حل تناقض من هذه النوع، فإنها لا تعد ضرورية لمجرد وجوده، ولطالما ظهر التناقض المذكور بين ملاك الأراضي ورجال الصناعة وتم حسمه دون الحاجة للحكومة البونابرتية. فقد كان تاريخ تطور الرأسمالية الأوروبية حافلًا بالصراع بين رجال الصناعة والملاك العقاريين، ولكن الصراع داخل معسكر النظام لا يكفي لإحداث توازن سياسي على صعيد المجتمع، ولذلك لا تعد البونابرتية نتاجًا لتناقضات الطبقة المسيطرة. وفي حالتنا الخاصة لم يلعب هذا التناقض دورًا مباشرًا في صعود الضباط، فكان رأس المال الصناعي في

مصر من الضعف السياسي لدرجة أنه لم يتشكل في حزب، فلم تكن الرأسمالية الصناعية ذات نفوذ سياسي. ولكن الأزمة الصناعية في أوائل الخمسينات ساهمت بدرجة ما في تصعيد الصراع الاجتماعي، ولم تكن هذه الأزمة نتاجًا للتناقض المذكور؛ إذ لعبت عوامل اقتصادية عديدة دورًا كبيرًا في توليدها كما أسلفنا القول. وإذن لا يمكننا أنْ نعزو انتصار الضباط إلى عوامل اقتصادية أو حتى اقتصادية – سياسية؛ بل نعزوه إلى العامل الأخير فحسب؛ أيْ الأزمة السياسية، باعتبارها العامل المباشر. ومن خلال متابعة سياق الأحداث لم يأت الضباط لحل الأزمة الاقتصادية بطريقة بروسية؛ بل لحل الأزمة السياسية بطريقة بونابرتية، وما كانت سياستهم الاقتصادية إلَّا أحد وسائلهم لحل تلك الأزمة لحساب النظام ككل، ومن خلال ذلك، لحسابهم الخاص أيضًا. وهذه الفكرة الأخيرة هيَ أساس تحليلنا كله للسياسة الناصرية والتي سوف تتعرض للاختبار من خلال التحليل العيني للسياسة الاقتصادية.

وقد تبلورت الأزمة السياسية في التهديد الموجه للنظام من قبل الإنتلجينسيا والطبقات الأدنى. أما الأزمة الاقتصادية وحدها فلا تحتاج خصيصًا إلى دولة بونابرتية الطراز؛ إلَّا إذا تحولت إلى أزمة سياسية من نوع خاص، كما أنَّ تناقضات الطبقة المسيطرة غالبًا ما تجد تسوية ما داخل نفس الطبقة.

وقد طعن الضباط فورًا أكثر الحلقات خطورة على مستقبل النظام: الملك والحركة الشيوعية والعمالية بالإجراءات المباشرة وغير المباشرة؛ مثل الإصلاح الزراعي مثلًا، ثم شرعوا فورًا في إزالة الكثير من العقبات من أمام رأس المال الخاص، وبالذات الصناعي:

1 - منح رأس المال الأجنبي الحق في المساهمة بـ 51% من رؤوس أموال المشاريع كحد أقصى ويطرح الباقي للاكتتاب العام للمصريين لمدة شهر يحق بعدها للأجانب شراء بقية الأسهم[373].

2 - إعفاء ضريبي للمشاريع الجديدة لمدة 7 سنوات.

3 - إعفاء الأرباح المتحققة للإصدارات الجديدة من أسهم الشركات القائمة من الضرائب لمدة 5 سنوات.

4 - إعفاء 50% من الأرباح غير الموزعة من ضريبة الأرباح.

5 - رفع ضمان الدولة للبنك الصناعي إلى 5 مليون جنيه.

---

[373] تم إلغاء القانون 138 العام 1947 في يوليو 1952 – أوبريان، المرجع السابق، ص 97.

6 - إجبار الشركات التي يزيد رأسمالها على 10 آلاف جنيه على دخول اتحاد الصناعات.

7 - خولت الدولة بعض الغرف الصناعية حق فرض رسوم على الشركات الأعضاء فيها من أجل تمويل برامج البحوث التقنية والتشريعية الهامة لكل الشركات المشتركة.

8 - تقديم تموين ثابت من القوى المحركة للمشاريع.

9 - تأمين الربح لبعض الشركات وتأمين تسديد الفوائد على الديون لشركات معينة.

10 - تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسيطة الضرورية للصناعة وزيادتها على السلع الاستهلاكية المصنعة.

11 - إجبار كافة الشركات على دخول الغرف الصناعية[374].

ومن أجل تشجيع الاستثمار في الصناعة تم خفض الحد الأدنى لسعر السهم من أربعة جنيهات إلى جنيهين للسهم الواحد عام 1954. كما منح المساهمون حقوقًا جديدة، منها حق عقد اجتماعات طارئة وحق التفتيش على الحسابات. وفي عام 1954 أيضًا تم خفض عدد الشركات التي يحق للشخص الواحد رئاسة مجلس إدارتها إلى شركتين فقط مع حقه في الاشتراك في عضوية مجالس إدارة 6 شركات[375]، ثم تم تعديل هذا القانون عام 1957 فأصبح يحق للشخص الواحد أنْ يرأس مجلس إدارة شركة واحدة وأنْ يكون عضوًا بمجلس إدارة شركتين فقط على الأكثر. وذلك بهدف ضرب ظاهرة احتكار الإدارة التي كانت تعمل لصالح الشركات الكبيرة، ولإتاحة الفرصة أمام نمو شركات جديدة وضمان مستقبل الشركات القائمة، وتشجيع المساهمين على شراء الأسهم. كما جعل الحد الأقصى لأجور المديرين 2500 جنيه سنويًّا والحد الأقصى للمكافآت 10% من الربح الصافي بعد توزيع 5% على المساهمين. كما حدد عمر التقاعد للمديرين بسن الستين[376]. بالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة على توفير الطاقة الكهربائية والمخازن ومعدات النقل والطرق والمنشآت. ففي الفترة من 1953/52 إلى 1957/56 استثمرت في قطاعي النقل والكهرباء 39% من مجمل استثماراتها ووجهت الباقي (61%) إلى

---

[374] ذكر أوبريان في كتابه سابق الذكر كل هذه القرارات، ص ص 97 – 99.

[375] سبق أنْ أصدرت الحكومة عام 1946 قانونًا ينص على أنه لا يجوز لأيِّ شخص أنْ يجمع بين عضوية مجلس الإدارة المنتدب لأكثر من شركتين أو أنْ يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في أكثر من 10 شركات. محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 169.

[376] أوبريان، المرجع السابق، ص 102.

الريّ والصرف واستصلاح الأراضي[377]. كما شجعت الحكومة إقامة مصنع للمطاط الصناعي عام 1956، ففرضت حماية جمركية عالية للغاية وأعطت المشروع قرضًا بفائدة مخفضة وضمنت تصريف إنتاجه بالكامل، مع وضع مواصفات معينة، وأعفت الشركة من ضريبة الأرباح. كما حولت الدولة المصانع الحربية عام 1956 لإنتاج السلع المعمرة المدنية[378]. وساهمت بـ 45% من رأس المال الصناعي المستثمر خلال الفترة من 1954 - 1956[379].

وتشجيعًا لرأس المال الأجنبي تم منحه نفس التسهيلات الممنوحة لرأس المال المحلي، بالإضافة إلى حقه في تحويل 10% من القيمة المسجل بها وبالعملة الأصلية سنويًّا، كما صار يحق له إعادة تحويل رأس المال بالكامل إلى الخارج بعد مرور 5 سنوات. كذلك تقرر إلغاء القانون 136 لعام 1948 الذي نص على عدم قيام شركات أجنبية باستغلال البترول المصري.

وفي ظل أزمة الغذاء المتزايدة وتدهور إنتاجية التربة، زادت الدولة من مصروفاتها على الريّ والصرف بحيث كاد أنْ يكوِّن مجمل الاستثمارات في الزراعة:

جدول (19)

تكوين رأس المال الدائم في الزراعة والريّ والصرف (مليون جنيه)[380]

العام	تكوين رأس المال الدائم في الزراعة ككل	تكوين رأس المال الدائم في الريّ والصرف
1952	0.7	5.3 (*)
1953	8.4	8.00
1954	12.6	11.5
1955	17.8	12.00

(377) أوبريان، المرجع السابق، ص 97.

(378) Hansen – Marzouk, Op. cit

(379) محمود متولي، المرجع السابق، ص 280.

(380) Radwan S., Op. cit., p. 130

1956	12.6	10.2
1957	9.6	7.6

*يعود هذا التناقض - حيث يزيد التكوين الرأسمالي في الريّ والصرف عنه في الزراعة ككل - إلى انخفاض رأس المال المتراكم الصافي في قطاع تربية الحيوان بمقدار 6.5 مليون جنيه عام 1952، بأسعار عام 1960.

ولم تقم الحكومة خلال تلك الفترة بإحداث تغيير يذكر للتوزيع المحصولي، ولكنها بدأت في تشجيع الفلاحين على عدم الاكتفاء بزراعة القطن، فرفعت أسعار شراء القمح منهم لتشجيع زراعته، كما استمر نظام الدعم للسلع الغذائية. وتبنت الحكومة مشروع السد العالي الذي وضعته الحكومات السابقة وبدأت تفكر فعليًّا في تنفيذه، وذلك لتوفير المزيد من المياه للري وتوفير الكهرباء.

كما اتخذت الدولة عدة إجراءات تشريعية في صالح العمال لتهدئة الحركة العمالية التي قُمعت بعنف، وتوفير الجو المناسب للاستثمار، فتم رفع الحد الأدنى لأجور عمال الصناعة من 12.5 إلى 25 قرشًا يوميًّا ورفع الأجور اليومية لعمال الزراعة، كما حصل العمال على حقوق جديدة فيما يختص بالاجازات السنوية والمرضية والرعاية الصحية، كما بات فصل العمال يخضع للوائح جديدة أكثر تحديدًا، ومع ذلك لم يتم تنفيذ هذه الإجراءات إلَّا جزئيًّا[381]. واتخذت الحكومة عدة إجراءات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فأصدرت تشريعات أكثر تشددًا فيما يخص استيراد الكماليات واستيراد السلع بالعملات الصعبة، كما عممت نظام التراخيص على كافة السلع المستوردة من كتلة الاسترليني ومنحت المصدرين إلى بلدان العملات الصعبة، خاصة الولايات المتحدة حق الاحتفاظ بجزء من تلك العملات في حوزتهم مما أدى إلى وجود سعرين للجنيه المصري. وأقرت الحكومة فعلًا وجود سعرين للجنيه فخفض سعره فعليًّا بنسبة 35% وتم تخفيضه رسميًّا بعد ذلك بنسبة 19% عام 1962 وذلك لتشجيع زيادة الصادرات وتشجيع التحويلات الخارجية[382].

ونلاحظ أنْ تشجيع الحكومة لرأس المال الخاص قد صُوحب بدخولها كمستثمر، خاصة في الصناعة. فلم يكن تشجيع القطاع الخاص كافيًا من وجهة نظر أصحاب المشاريع؛ إذ طالب اتحاد الصناعات بضمان الدولة للربح بالنسبة لكافة المشروعات وهو مطلب غريب جدًّا ويُفقد رأس المال الكثير من شرعية وجوده أمام الدولة. فلم يكن هدف الدولة مجرد زيادة أرباح الرأسماليين وإنما تشجيع الصناعة نفسها من

---

[381] أوبريان، المرجع السابق، ص ص 355 – 256.

مابرو، المرجع السابق، ص 235.

[382] Hansen – Marzouk, Op. cit., pp. 196 - 198

أجل زيادة الناتج المحلي واستيعاب البطالة. وكان المطلب الغريب الثاني لاتحاد الصناعات هو عدم دخول الدولة كمستثمر حتى لا تنافس القطاع الخاص، وإذا كانت الدولة تساهم بنصف رأس المال الصناعي فيعني هذا المطلب تخفيض الاستثمارات الصناعية إلى النصف، فلم تكن الدولة تتدخل إلَّا حين يمتنع القطاع الخاص عن شراء الأسهم التي تطرحها الشركات الجديدة فتضطر لشرائها[383]، أيْ أنَّ تدخلها في الاستثمار لم يكن بغرض منافسة رأس المال بل كان مترتبًا على إحجامه عن شراء الأسهم.

والحقيقة أنَّ محاولات الدولة لم تكن تستهدف تدعيم رجال الصناعة؛ وإنما *تدعيم الإنتاج الصناعي نفسه*، وكان هذا هو جوهر الخلاف بين الطرفين. فكان رأس المال الخاص يسعى لإقامة المشاريع التقليدية ذات دورة رأس المال السريعة: منسوجات – أغذية، بينما كانت الدولة، بناء على دراسات المجلس الدائم الذي أنشأته لدراسة جدوى المشاريع تستهدف تنمية الصناعات "الأثقل"، كالأسمنت والمطاط والأسمدة وغيرها من الصناعات الوسيطة، ودورة رأسمالها أبطأ؛ إذ كان قد تم إشباع السوق بالسلع الاستهلاكية التقليدية بينما كانت البلاد تعتمد على استيراد السلع الوسيطة والتجهيزية، ولذلك كان من الأفضل ظاهريًّا على الأقل من الناحية الاقتصادية لأيِّ توسع صناعي – في ظل النظام القائم – أنْ يكون لصالح الصناعات الوسيطة، وهيَ التي كان تتوجه إليها معظم استثمارات الدولة في الصناعة. هذا بخصوص الفترة من 52 - 1956، وهو ما لم يستطيع رجال الأعمال أنْ يحققوا منه درجة ملموسة بإمكانياتهم الذاتية.

جدول (20)

الاستثمارات الصناعية التي ساهمت فيها الدولة (52 - 1956)[384]

الصناعة	رأس المال الكلي بالمليون جنيه	نصيب الدولة بالمليون جنيه
حديد وصلب	11.4	4.2
أسمدة	8	5.6

[383] أنشأ الضباط "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" عام 1952، وكان يضع دراسات لمشاريع إنتاجية ويعرضها على رجال الأعمال.

[384] محمود متولي، المرجع السابق، ص 279.

أسمنت	2	0.4
ورق	1.2	0.6
مهمات سكك حديدية	0.5	0.2
مناجم وتعدين	0.5	0.4
المجموع	23.6	11.4

جدول (21)

الاستثمارات الخاصة في الصناعة في الفترة من يناير 1954 إلى أكتوبر 1956 بالمليون جنيه[385]

الصناعة	رأس المال
مناجم وتعدين	1.49
غزل ونسيج	1.025
كيماويات	2.290
أغذية	0.200
كهرباء	0.080
المجموع	5.085

ورغم زيادة أرباح القطاع الخاص، لم تزداد استثماراته بوجه عام بمعدل زيادة استثمارات الدولة (متوسط سنوي):

جدول (22)[386]

---

[385] نفس المرجع، ص 279.

[386] Hansen – Marzouk, Op. cit., pp. 225 - 228

مقارنة بين حجم استثمارات القطاع الخاص والدولة بالمليون جنيه

العام (متوسط)	الاستثمارات الخاصة	استثمارات الدولة
1950 - 48	76	30
1956 - 54	90	69

أيْ أنَّ استثمارات الدولة قد ازدادت بنسبة حوالي 130% بينما ازدادت استثمارات القطاع الخاص بنسبة 17% تقريبًا.

وعلاوة على ذلك زادت الودائع في البنوك من 217 مليون جنيه عام 1952 إلى 233 مليونًا عام 1953، بينما رفعت البنوك احتياطيها النقدي من 17% إلى 22.5%، ورفعته شركات التأمين إلى 62.5% واحتفظت بـ 15% فقط في صورة أسهم[387]، وكل هذا يعني تدهور معدل الاستثمار الخاص.

وفوق هذا اتجه رأس المال الخاص بشكل متزايد إلى الاستثمار في قطاع المباني:

جدول (23)

حجم الاستثمار العقاري (المساكن أساسًا) بالمليون جنيه[388]

العام	الاستثمارات	العام	الاستثمارات
1950	30	1957	53.4
1954	40	1958	59.00

---

[387] نفس المرجع، ص 279.

[388] جُمعت من المراجع الثلاثة التالية:

Issawi, Op. cit.

محمود متولي، المرجع السابق.

أوبريان، المرجع السابق.

1955	42.5	1959	43.00
1956	51.4		

وبلغت نسبة الاستثمار في العقارات 47.3 % من جملة الاستثمارات الخاصة.

يتلخص وضع رأس المال المحلي حتى الآن في الآتي:

1 - انخفاض الميل إلى الاستثمار عمومًا.

2 - انخفاض الميل إلى الاستثمار في الصناعة بالذات.

3 - مزيد من الاستثمار في العقارات.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن إقبال رأس المال الأجنبي ملموسًا. فعلى الرغم من سن القوانين المشجعة، لم يرد للبلاد سوى خمسة ملايين جنيه فقط، استثمرت في الشركات المساهمة في أعوام 53 - 1955[389]. وبلغ صافي رأس المال الوارد إلى مصر أقل من ذلك؛ بلغ رقمًا سالبًا:

جدول (24)

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر بالمليون جنيه[390]

السنة	قيمة الاستثمارات
في 1952	2.00
في 1954	0.3 –
في 1958	1.5 +

وخلال الفترة من 1952 و1961 بلغ حجم رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر 8.7 مليون جنيه، دون حساب الأرباح التي أعيد استثمارها[391].

---

[389] محمود متولي، تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر (1)، مجلة الكاتب، عدد 149.

[390] ف. أ. لوتسكفتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي (1952 – 1971)، ترجمة: سلوى أبو سعدة ومحمد واصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط ١، 1980، ص 184.

[391] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 20، هامش 3، نقلًا عن صحيفة الأهرام، 1961/1/26.

انهارت إذن آمال الطبقة المسيطرة المعقودة على ورود رأس المال الأمريكي. وقد أحجم رأس المال الأجنبي عن الورود في أول الأمر بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، ثم بسبب رفض النظام الناصري الدخول في أحلاف مع الغرب وما تلا ذلك من خلافات سياسية أدت إلى حرب السويس في 1956. وفي أثناء ذلك كانت الشركات الأجنبية تطلب الحماية ضد التأميم والمصادرة وبحق سحب رأس المال في أيِّ وقت، غير ذلك من الشروط. كما مارست البنوك وشركات التأمين الأجنبية ضغوطًا على الحكومة فيما يتعلق بتمويل التجارة الخارجية. ولم يكن رأس المال الأجنبي الخاص مستقلًا تمامًا عن حكوماته في علاقته بالناصرية؛ فشارك في الضغط على الحكومة للدخول على نحو مباشر في حظيرة المعسكر الغربي.

وباختصار لم يؤد تشجيع الدولة لرأس المال إلى زيادة الاستثمارات بشكل فعال، ولم يؤد إلى الإقبال على المشروعات الصناعية بدرجة ملموسة، كما لم يؤد إلى ورود رأس المال الأجنبي بقدر يذكر. لذلك أخذت الدولة تزيد من استثماراتها في الصناعة، ومع ذلك كان معدل زيادة رأس المال الدائم أقل منها في السنوات السابقة على الانقلاب:

جدول (25)

التراكم الصافي لرأس المال الصناعي الدائم[392]

---

[392] Radwan S., Op. cit., pp. 98 - 99

كذلك قدم عمرو محيي الدين الأرقام التالية:

معدل نمو رأس المال الصناعي:

1945 – 1950 5% سنويًا.

1952 - 1955 14% طوال الفترة.

1955 - 1959 5.2% سنويًا.

معدل نمو الإنتاج الصناعي:

1945 – 1950 6.4% سنويًا

1952 - 1955 15% طوال الفترة

1955 - 1959 25% طوال الفترة

(المرجع: بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1977).

ووفقًا لما أورده فؤاد مرسي، بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي النسب التالية:

1939 – 1949 = 6%

1949 - 1954 = 4%

1956 = 6%

(هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976، ص 27).

بالمليون جنيه – أسعار 1960

السنة	رأس المال المتراكم	السنة	رأس المال المتراكم
1948	29.2	1954	18.1
1949	36.2	1955	39.4
1950	32.4	1956	33.00
1951	29.7	1957	2.1
1952	24.4	1958	22.7
1953	11.9		

ملحوظة: لا تشمل هذه المعطيات النقل والتخزين والكهرباء والتشييد.

ولم يحقق معدل النمو الصناعي تقدمًا؛ بل تدهور عما كان عليه قبل الانقلاب:

جدول (26)

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

(بدون الكهرباء)

السنة	وفقًا لـ مابرو[393]	وفقًا لـ هانسن ومرزوق[394]
1952	100	100
1953	103	102
1954	112	109
1955	119	119
1956	130	128

[393] مرجع سبق ذكره، ص 227.

[394] Op. cit., p. 115

ومع ذلك تم تخطي الأزمة بعد أنْ تدهورت أسعار القطن بشدة في أواسط الخمسينات وزال الرخاء الكوري. ولعبت أيضًا القيود المفروضة على الواردات دورًا في انخفاض الإقبال على استيراد السلع الكمالية. وبوجه عام خف الإقبال على شراء السلع المستوردة وانتعشت صناعة المنسوجات وزادت الصادرات من المصنوعات عمومًا نتيجة للسياسة النقدية الجديدة وانخفاض أسعار القطن.

جدول (27)

قيمة صادرات الصناعة التحويلية بالمليون جنيه[395]

العام	القيمة
1951	35.3
1953	35.3
1955	39.1
1958	70.6

(كان هذا وضعًا مؤقتًا؛ إذ أدت زيادة الواردات من السلع التجهيزية والغذائية إلى تلاشي أثر زيادة الصادرات كما سنرى فيما بعد).

ارتفع معدل ربح الشركات الصناعية من 20% سنة 1952[396] إلى 35% سنة 58 - 59[397]. ويرجع هذا إلى إجراءات التشجيع المذكورة وتنامي الطابع الاحتكاري للصناعة، بالإضافة إلى انتهاء الانتعاش الكوري. لكن انفراج الأزمة يحمل معنى معينًا، لقد زادت مبيعات الصناعة وأرباحها، أيْ انفرجت بالمعنى الذي يفهمه التاجر الصناعي؛ صاحب رأس المال. فبالاستناد إلى تدعيم الدولة، وتنامي الطابع الاحتكاري للصناعة وتدهور أسعار القطن، استطاع رجل الصناعة أنْ يحصل على مزيد من الفائض دون أنْ ينتجه في مشروعه الخاص. ويؤكد لنا ذلك أنَّ النسبة التي ارتفع بها معدل الربح لم تتناسب مع زيادة الإنتاجية للعامل الواحد، فقد ارتفع معدل الربح بـ 75% بينما زادت الإنتاجية من 52 - 1960 بـ 3.5%

---

[395] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 289.

[396] Hansen – Marzouk, Op. cit., p.138

[397] ط. ث شاكر، مرجع سبق ذكره ص 101. عادل غنيم، مجلة "الطليعة" عدد نوفمبر 1966. بيليايف – بريماكوف، المرجع السابق، ص 13، نقلًا عن:

La Voie Egyptienne vers la Socialisme, le Caire, 1970, p. 464

للعامل[398]، وهيَ زيادة لا تكفي لتفسير ارتفاع معدل الربح بهذه الدرجة، مع ملاحظة أنَّ معدل التشغيل لم يرتفع ارتفاعًا ملموسًا خلال الفترة. لكن الأزمة لم تنفرج بمفهوم رجل الصناعة الحقيقي؛ مدير المشروع، فخلال السنوات الأولى حتى خطة 1957 - 1960 لم يجر أبدًا التغلب على تقلص معدل الاستثمار في الصناعة وظلت عملية الإنماء الصناعي متعثرة طوال تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، لم يرد رأس المال الأجنبي بمعدل يذكر.

وقد لعبت سياسة الدولة دورًا كبيرًا في تشجيع الميل المعاق الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية، لإنشاء الصناعات الوسيطة وصناعة السلع الدائمة: تجميع السيارات والثلاجات والبلاستيك – السماد – الورق – النحاس – الحديد – الزجاج – الصلب – الكيماويات – الأسمنت. وهيَ صناعات لم يكن معظمها ينتج في مصر قبل الحرب. ومع ذلك استمر ثقل المنسوجات في الصناعة كما هو تقريبًا، وشجع على ذلك انخفاض الأسعار العالمية للقطن، مما حفز تصديره للخارج على هيئة مصنوعات لتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة، فكان معدل النمو في صناعة النسيج يعادل تقريبًا معدل النمو في الصناعة ككل[399].

وكان من مضاعفات سياسة الحكومة في تشجيع رأس المال الصناعي أنْ استمر تدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى ولم تنجح إصلاحات الحكومات في تحسينه، فعلى سبيل المثال، لم يرتفع مستوى التشغيل ارتفاعًا كبيرًا:

جدول (28)

معدل التشغيل الصناعي (1947 = 100)[400]

السنة	المعدل
1947	100
1950	87
1952	95
1954	95

---

[398] Hansen – Marzouk, Op. cit., p.133

[399] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 148.

[400] أوبريان، المرجع السابق، ص 398.

1956	92
1957	98

وفقط خلال خطة 57 - 1960، ثم تجاوز معدل عام 1947، فصار 114 في عام 1960. كذلك لم توضع قوانين زيادة الأجور والضمان الاجتماعي.. إلخ موضع التطبيق الكامل، وأدى التباطؤ البالغ في توزيع الأراضي وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي إلى انخفاض نسبة المعدمين في الريف بمعدل بطئ للغاية كما ازدادت الخدمات الصحية تدهورًا واستردت الحكومة ما قدمته في مشروعات الخدمات عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها الأساسي على الطبقات الأدنى، بعكس الضرائب المباشرة.

جدول (29)

الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بالمليون جنيه[401]

السنة	حجم الإنفاق
50 - 1951	79.9
55 - 1956	105.5
58 - 1960	114.8

جدول (30)[402]

السنة	الضرائب غير المباشرة بالمليون جنيه
52 - 1953	62.5
57 - 1958	98.1

[401] أوبريان، المرجع السابق، ص 357.

[402] أوبريان، المرجع السابق، ص 357.

1960 - 59	90.4
زيدت بعد ذلك بنسبة تزيد عن 60% عام 1963	

بالرغم مما بذلته الحكومة الناصرية لتشجيع رأس المال الصناعي بدا الأخير - في نظرها - دون مستوى المسئولية. وبالرغم من مساهمة الدولة في المشاريع الجديدة، لم يتخط معدل النمو الصناعي حتى أواسط الخمسينات معدله قبل الانقلاب، وكان أصحاب رءوس الأموال يفضلون المشروعات الصناعية التقليدية – بالإضافة إلى العقارات بالطبع – ذات الربح المضمون والسريع، وليس الأعلى دائمًا، على تلك المشروعات التي تشجعها الحكومة؛ الصناعات الوسيطة. ومع أنَّ الحكومة لم تضع في السنوات الأولى عراقيل تذكر أمام التوسع في الصناعة الاستهلاكية، فقد تراجع نمو تلك الصناعات تراجعًا ملحوظًا؛ خاصة الغذائية، باستثناء المنسوجات التي لم يزد معدل نموها هيَ الأخرى عن المعدل العام المنخفض للنمو الصناعي إلَّا بنسبة لا تذكر (أقل من 1% من معدل الزيادة) مما يعني حدوث إحجام حقيقي لرأس المال الفردي عن الاستثمار. ذلك أنَّ السوق المحلي لم يعد قابلًا للاتساع بمعدلات سريعة أمام الصناعات الاستهلاكية – في الظروف القائمة وقتذاك – خاصة أنَّ الصناعة المصرية قد تخصصت في إنتاج سلع لا يتمتع الطلب عليها بمرونة كبيرة مما عرقل إمكانية توسعها بمعدلات عالية. أما الصناعات التي شجعتها الدولة فلم تكن مضمونة النجاح من وجهة نظر رجل الأعمال، حيث لم يتدفق عليها رأس المال الأجنبي، ولم تعد ضمانات الدولة مضمونة، *لأن الدولة نفسها لم تعد مضمونة*، خاصة أنها وضعت في السجن عددًا من كبار رجال الأعمال في سياق عملية تثبيت السلطة الناصرية، كما أممت شركة السكر عام 1954. وتكونت خلال هذه السنوات ما يمكن اعتباره أزمة ثقة بين الدول ورجال الأعمال أدت فيما بعد إلى صدامات مدوية.

وقد تمثلت النتيجة الأساسية لسياسة السلطة الجديدة في تدعيم مركز الصناعة وتزايد الهوة الاجتماعية؛ إذ كانت الحكومة قد بنت آمالها على استجابة رأس المال لنداءاتها المدعومة بالتشجيع، وتوقعت أنْ يؤدي الاستثمار إلى زيادة معدلات التشغيل وتوسيع السوق وارتفاع الأجور.. إلخ.

لم يكن إحجام رأس المال مجرد مشكلة سيكولوجية، قد كان محقًّا من وجهة نظر التاجر – الصناعي، فالدولة نفسها لم تنجح في كل مشاريعها التي تكلفت مبالغ هائلة. وسوف يزداد الأمر وضوحًا حين نلاحظ أنَّ الدولة نفسها لم تنجح في تحقيق طموحاتها بعد أنْ أممت رأس المال الصناعي نفسه. ولا يفيد الكلام هنا عن أنانية رأس المال الخاص الذي آثر مصلحته على الصالح العام كما وصفته الدعاية الناصرية، فهكذا يعمل نظام السوق. وقد أثبتت التجارب العديدة في البلدان المتخلفة أنَّ درجة النجاح في تحقيق معدلات عالية في النمو – في إطار نفس البنية الاجتماعية – قد ترافقت دائمًا مع مدى مشاركة رأس المال الأجنبي. ونعتقد أنَّ

إحجام رأس المال الخاص كان نتيجة لعاملين: أولهما إحجام رأس المال الأجنبي، ذلك الذي نرده بالأساس إلى عدم تقديم النظام الجديد لفروض الولاء بالكامل للغرب على الصعيد السياسي؛ بل وعجزه عن ذلك في ظل التوازنات القائمة وقتها. وثانيهما تدخل الدولة المتزايد في شئون رأس المال الخاص، الأمر المترتب أساسًا على عجز هذا الأخير دون رأس المال الأجنبي. وقد أدى انسياق النظام إلى الاصطدام مع دول الغرب إلى مزيد من التعقيدات في العلاقة بينهما مع مزيد من انكماش نشاط رأس المال الفردي. وإذا كان محمود متولي قد رأى في انتعاش الاستثمارات الخاصة عام 1955 نتاجًا لصفقة الأسلحة التشيكية، فنحن نرى العكس؛ فهذا الانتعاش كان نتاجًا لمعاهدة 1954 مع بريطانيا واستئناف المعونات الأمريكية، بينما كان هبوط الاستثمارات في 1956 مرتبطًا بالتوتر المصاحب لصفقة الأسلحة والاعتراف بالصين وتأميم القناة، ثم الحرب.

جدول (31)

الاستثمارات الخاصة بالمليون جنيه[403]

السنة	حجم الاستثمارات
1952	87
1953	76
1954	84
1955	103
1956	81

ومما يؤكد ذلك ما حدث فيما بعد، بعد نصر 1956 السياسي الذي يفوق بالتأكيد نصر صفقة الأسلحة في 1955. فقد بات النظام الناصري منذ 1956 مستندًا للتوازنات الدولية ولم يعد معرضًا لهجمات إسرائيل واكتسب نفوذًا شعبيًّا هائلًا في العالم العربي، ومع ذلك كان تصرف رأس المال مناقضًا لتوقعات د. محمود متولى، على ضوء استنتاجه السابق.

---

[403] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 279.

وخلال السنوات الأولى تكونت قناعة الضباط نهائيًّا بشأن الأهمية البالغة للصناعة كطوق النجاة من الأزمة الاجتماعية المتصاعدة، خاصة أنَّ البطالة قد ازدادت زيادة كبيرة، وكانت الآمال العريضة في الرخاء التي مُنِّي بها الشعب أكثر بكثير مما تحقق. وقد بنت الحكومة دعايتها على آمال سرعان ما تبخرت. وكانت الهوة الضخمة بين الوعود والإنجازات حافزًا على وضع اعتبار كبير لمطالب الجماهير. وقد حول تصاعد الحركة القومية في المنطقة العربية خلال عدوان 1956 هذا الاعتبار إلى رعب حقيقي، وزاد من الرعب تضاعف قوة الشيوعيين، بالإضافة إلى تصاعد أزمة الثقة بين الدولة ورجال الأعمال. وقد خرجت هذه الأزمة إلى العلن حين أممت الحكومة مصانع السكر التي يمتلكها عبود، وأغلقت بورصة الإسكندرية بسبب التذبذب في أسعار القطن الناجم عن المضاربات. كذلك أصدرت قرارات كان من شأنها تقييد الاستيراد وتخفيض المساحة المزروعة قطنًا[404].

لكل ذلك بدأت الحكومة تميل بدرجة أكبر إلى التدخل في النشاط الرأسمالي الخاص وفي الاستثمار الصناعي خاصة، وإلى الاندفاع في رشوة الطبقات الأدنى، بالإضافة إلى استئناف الحرب الصليبية ضد الشيوعية بعد توقفها إبان حرب 1956، وقد أصبحت هذه هيَ الخطوط الثابتة للسياسة الاقتصادية منذ الآن فصاعدًا.

ونود أخيرًا أنْ نسجل ملاحظة؛ فمعظم الباحثين يميل إلى اعتبار الفترة من 52 - 1956 فترة المشروعات الحرة[405]. ولكن رغم أنَّ المشروعات الخاصة لم تتعرض في تلك الفترة لكثير من القيود؛ إلَّا أنَّ الدولة لم تكن بعيدة عن التدخل: ضرب سلطة رجال الإدارة، المشاركة في إدارة بعض الشركات، شراء الأسهم، تقييد الاستيراد.. إلخ. وفي حين منحت الدولة للصناعة كثيرًا من المزايا، فقد تدخلت في شئون القطاع الخاص بدرجة أكثر كثيرًا من تدخلها قبل الانقلاب، لذلك لم تكن هذه الفترة مشابهة لسنوات ما قبل الانقلاب؛ إذ شهدت دورًا كبيرًا نسبيًّا للدولة في النشاط الاقتصادي.. ولم تكن فترة ليبرالية بشكل كامل كما رأينا فيما سبق.

2 - اتجاه الحكومة نحو التشدد:

حققت نتائج حرب 1956 للناصرية مكاسب سياسيةً هامة على الصعيد العالمي وزادت كثيرًا من نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، والذي أصبح سندًا قويًّا للنظام الناصري، وأدت إلى تأمين حدود البلاد من هجمات إسرائيل، وفوق ذلك وأهم كثيرًا، أخرجت النظام نهائيًّا من عزلته الجماهيرية. إذ أنَّ السياسة الإصلاحية التي بدأت منذ يوليو 1952 لم تفعل الكثير من هذه الناحية، فقد ظل حل الأحزاب واتفاق

---

[404] أوبريان، المرجع السابق، ص 62، ص 108.

[405] مثلًا: أوبريان، المرجع السابق، ص 94.

ومحمود متولي، المرجع السابق، ص 257.

1954 وانفصال السودان وقمع العناصر الوطنية أحداثا عالقة بالأذهان. إلَّا أنَّ الأسباب التي منحت الناصرية مكاسب سياسية أدت هيَ نفسها إلى تطور كبير في الحركة القومية العربية في المنطقة، فنما بشدة نشاط حزب البعث في المشرق العربي. وكذلك نمت المنظمات الشيوعية في مصر والشام والعراق. ولم يكن يكفي عبد الناصر أنْ يساير اندفاعة الجماهير العربية بتبني معظم شعاراتها "المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني على سبيل المثال"؛ فالأوضاع الاقتصادية في مصر لم تكن تسير على ما يرام كما أسلفنا، مما هدد بتخطي التطلعات الشعبية لإطار النظام، علاوة على ذلك أخذت الأمور منذ حرب 1956 تسير من سيئ إلى أسوأ على الصعيد الاقتصادي، فقد امتنعت البنوك الفرنسية والإنجليزية عن تمويل محصول القطن للضغط على الحكومة، مما عرض البلاد لمخاطر كبيرة، وزاد من خوف رأس المال المحلي، فاتجه أكثر نحو المشاريع العقارية والأنشطة التداولية، وبدأ رجال الأعمال يصدرون رأس المال إلى الخارج. كذلك أخذت الفروق الاجتماعية تزداد اتساعًا، فاستمرار رفض النظام إقامة حلف مع الغرب، واقتراب شعاراته الرسمية من شعارات الحركة القومية العربية واضطراب المنطقة بوجه عام، بالإضافة إلى استمرار إحجام رأس المال الأجنبي عن الورود، علاوة على تدهور العلاقة، بين الشركات الأجنبية القائمة وبين الحكومة، أدى كل ذلك إلى اشتداد تخوف رأس المال المحلي، مما اضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المطروحة لمواجهة خطر انفجار الصراع الاجتماعي.

تمصير الشركات الأجنبية:

بعد تأميم قناة السويس، وفي إطار حملة بريطانيا وفرنسا لاستعادة القناة، أو تدويلها؛ امتنعت البنوك الأنجلو - فرنسية عن تمويل القطن المصري، مما شكل ضربة قوية للحكومة، فاضطرت إلى فرض الحراسة في نوفمبر 1956 على تلك البنوك وعلى الشركات والوكالات الأنجلو فرنسية، ثم أصدرت قرارًا يقضي بإجبار البنوك الأجنبية على التحول إلى شركات مساهمة مصرية خلال سنوات، وتبع ذلك قرار مماثل خاص بشركات التأمين ثم الوكالات التجارية.

لم تكن مشكلة الامتناع عن تمويل القطن هيَ أولى مشكلات النظام الناصري مع البنوك الأجنبية، فمنذ وقوع الانقلاب راحت تلك البنوك تتصرف بحذر متزايد تجاه المشاريع الصناعية واقتصرت أكثر فأكثر على تمويل القطن حتى أصبح نشاطها الوحيد تقريبًا[406]، كذلك لجأت بشكل متزايد إلى إخراج الودائع من البلاد[407]. ففي الوقت الذي لم يلعب فيه رأس المال الأجنبي دورًا إيجابيًّا لصالح مشروعات

---

[406] متولي، المرجع السابق، ص 274.

[407] المرجع السابق، ص 275.

الحكومة، لم يتخذ كذلك موقفًا محايدًا، وأصاب الحكومة بالمخاوف بموقفه من تمويل القطن في 1956 كإجراء عقابي لها لتأميم قناة السويس. وقد قررت الحكومة أنْ ترد، لا دفاعًا عن نفسها فحسب بل وكإجراء عقابي لإنجلترا وفرنسا.. والأهم على الإطلاق أنَّ الناصريين قد وجدوا الفرصة مناسبة للاستيلاء على شركات أجنبية كمجرد مكسب فوري.

لم تحمل عملية التمصير أيَّ مخاطر مباشرة - بل بالعكس - وفرت ملايين الجنيهات؛ فقد ساهمت المشاريع الممصرة بـ 35 مليون جنيه في تمويل الخطة الصناعية 57 - 1960، وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة لمساهمة رأس المال الأجنبي الخاص في المشاريع الجديدة قبل تمصيره. فقد بات يقدم لمصر مساهمة وحيدة تقريبًا؛ هيَ تمويل صادرات القطن؛ بينما كان حلم تدفق المزيد منه قد تبخر، خاصة بعد حرب السويس.

وامتدت عملية التمصير إلى الشركات البلجيكية، بعد أنْ طردت حكومة الكونغو السفير المصري في أول ديسمبر 1960، فلجأت الحكومة إلى تأميم كافة المصالح البلجيكية في مصر، مما بدا كاحتجاج على اغتيال لومومبا[408].

وقد ظلت الاحتكارات الأجنبية تسيطر على قطاع البترول، كما استمر وجود رأس المال الأمريكي والألماني خصوصًا في بعض الشركات. وفي 1958 ألغى عبد الناصر سياسة الانفتاح التي أطلقها في 1952 وشدد من القيود على رأس المال الأجنبي، وإنْ لم يصدر قرارًا يمنع دخوله. وكانت أهم الشروط الجديدة، أنْ يقتصر دوره على الاستثمار في المشاريع التي تفتقر مصر إلى الخبرة الفنية فيها[409]. وفي نفس العام أعيد العمل ثانية بالقانون 138 لعام 1947، وذلك بعد إلغائه في أعقاب انقلاب يوليو 1952، وهو الذي يقضي بتحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في المشاريع المشتركة بـ 49% كحد أقصى، وتحديد نسبة عدد وأجور العاملين الأجانب.

لم تكن ضمن مشاريع الضباط لدى تمصيرهم لرأس المال الأجنبي فكرة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فقد كان دور رأس المال الأجنبي واضحًا منذ البداية، ولكنه لم يبدو في عيون الضباط أداةً للسيطرة الاستعمارية إلَّا بعد حرب 1956، حيث لم يستجب لخطط الحكومة. والحقيقة أنَّ الضباط ما تقاعسوا في سنوات حكمهم الأولى عن إصدار التشريعات والتصريحات التي تطمئن الإمبرياليين، وكانت مصر معروفة في ذلك الوقت للمودعين الغربيين بأنها أرخص بلد في العالم بالنسبة للعمالة وأقلها بالنسبة للضرائب[410]. والعامل المشترك بين سياسة تشجيع رأس المال الأجنبي

---

[408] مابرو، المرجع السابق، ص 197.

[409] أوبريان، المرجع السابق، ص 268.

[410] بيليايف – بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص 90.

إلى أقصى حد دون الدخول في ذلك في حلف عسكري غربي، وقرارات التمصير اللاحقة هو المطالب المحلة للشعب: الاقتصادية والوطنية، والمتمثلة في النهاية في التهديد الكامن لوجود السلطة الجديدة، والذي حفزها على تحقيق أعلى معدل لنمو الناتج المحلي والتشغيل، سواء باتباع سياسة انفتاحية، أو بتأميم رأس المال الأجنبي، علاوة على الحفاظ على مظهر الاستقلال الوطني. فالنظام الذي طالما تدلل على راحة الولايات المتحدة وبريطانيا في 52 - 1955 لم يلجأ إلى الصدام في 55 - 1956 وما بعده إلَّا مضطرًّا بحكم الضرورة الملحة وليس بفضل نيات وطنية مبيتة[411]. ونعتقد أنَّ الولايات المتحدة كانت تستطيع ببعض الحكمة أنْ تحرك الأمور بدرجة ما في اتجاه مختلف؛ إلا أنها لم تستطع أنْ تقدر وضع حكومة عبد الناصر وإمكانياتها؛ فلم تستوعب نوع ومدى الالتزامات التي تقيد هذه الحكومة تجاه مختلف طبقات المجتمع بضغوطها المختلفة. وباختصار لم تقدِّر الولايات المتحدة أنَّ عبد الناصر لم يكن يستطيع – حتى لو رغب – أنْ يستسلم لها كليةً.

صوَّرت الحكومة عمليات تأميم الشركات الأجنبية بأنها ضربة نهائية للسيطرة الاقتصادية الإمبريالية. إلَّا أنَّ هذا الأمر لا علاقة له بالاستقلال أو التبعية الاقتصادية، فالاقتصاد الأمريكي نفسه؛ ليس المستقل فقط بل المهيمن، مكتظ منذ نشوئه برءوس الأموال الأجنبية التي انخفضت بسبة مساهمتها بالتدريج. فالعبرة بوضعية الاقتصاد ككل في السوق العالمي، وهذا ما سنراه فيما بعد.

الضغط على رأس المال الخاص:

حين فشلت سياسة تشجيع رأس المال الخاص، أصبح لا مفر - بالنسبة للناصرية - من ليّ ذراعه لتحقيق النمو المطلوب، فالدولة قد قدمت كل إمكانياتها الفعلية. وقد بدأت هذه السياسة فعليًّا بعد حرب 1956، خاصة أنَّ المد القومي كان قد انتشر وطرح شعارات أكثر راديكالية. وصار النظام الناصري يستخدم الشعارات القومية ويوثق علاقاته مع الاتحاد السوفيتي ويشدد هجماته الإعلامية على الإمبريالية، مما زاد رأس المال الفردي إحجامًا عن الاستماع لتوصيات الحكومة.

وحين طرحت الحكومة سندات السد العالي للبيع لم يشتريها أحد، فكان موقفًا محبطًا للسلطات ومحرجًا لها في الوقت نفسه، وأصبح الموقف يتضمن – بالقوة – حالة الحرب بين الناصرية ورجال الأعمال. فبدأت سياسة الضغط والقهر من جانب السلطة تجاه هؤلاء:

---

[411] نعتقد أنَّ الولايات المتحدة كانت تستطيع ببعض الحكمة أنْ تحرك الأمور بدرجة ما في اتجاه مختلف؛ إلا أنها لم تستطع أنْ تقدر وضع حكومة عبد الناصر وإمكانياتها؛ فلم تستوعب نوع ومدى الالتزامات التي تقيد هذه الحكومة تجاه مختلف طبقات المجتمع بضغوطها المختلفة. وباختصار لم تقدِّر الولايات المتحدة أنَّ عبد الناصر لم يكن ليستطيع – حتى لو رغب – أنْ يستسلم لها كليةً.

*** تقرر أنْ تمتلك "المؤسسة الاقتصادية" – التي أنشئت عام 1957 – نسبة معينة من أسهم بعض الشركات، وأنْ يكون للحكومة حق التدخل في شئون الشركات وحتى في تعيين الإدارات؛ بحجة تملكها لنسبة من الأسهم، حتى وإنْ كانت صغيرة. كما أصبح للمؤسسة حق شراء الأسهم من أيّ شركة في أيّ وقت.**

*** تقرر ألّا يقوم الفرد الواحد برئاسة أكثر من إدارة شركة واحدة والاشتراك في إدارة أكثر من شركتين.**

*** تقرر عدم بيع جزء كبير من الشركات الممصرة لرأس المال الخاص، وقد استمر نمو المؤسسة الاقتصادية حتى أصبح قطاع الدولة هو المصدر الرئيسي للتراكم في الصناعة.**

*** تم تأميم البنوك الزراعية والتعاونية عام 1958.**

ومن الملاحظ أنَّ الحكومة بدأت تتشدد مع البنوك بوجه خاص، فأصبح يُفرض على بنك مصر الدخول في مشاريع معينة، خصوصًا مشاريع الصناعات الوسيطة، بينما كان البنك يميل أكثر إلى مشاريع الصناعات الاستهلاكية، خصوصًا المنسوجات. وقد لجأت الحكومة إلى تعيين مديري البنك لإحكام السيطرة عليه. وبعد تأميم البنوك الأجنبية أصبحت الحكومة تتحكم في النظام المصرفي، وبالتالي في تمويل سياستها الإنمائية.

*** تقرر ألّا يساهم بنك في ملكية ما يزيد عن 25% من رأس مال أيّ شركة.**

*** وردًّا على اندفاع رجال الأعمال إلى الاستثمار في المساكن، تقرر تخفيض إيجارات المساكن عام 1958بنسبة 20%[412]، مما أدى إلى تقلص استثمارات المساكن بنسبة كبيرة؛ من 59 مليون جنيه عام 1958 للعقارات ككل إلى 43 مليون جنيه عام 1959. وكان قد تقرر عام 1956 إخضاع بناء العمارات أو إصلاحها – إذا زاد المبلغ المنصرف عن 500 جنيه – لنظام الرخص الرسمية.**

*** تم إخضاع المستوردين إلى نظام تراخيص الاستيراد، كما فَرضت مزيدًا من القيود على استيراد الكماليات[413].**

*** تم جعل نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين لا تزيد عن تلك الموزعة في العام السابق بأكثر من 10% (تم توزيع 40% من الأرباح على المساهمين عام 1958)، وأنْ يتم استثمار 5% من الأرباح الموزعة على المساهمين في سندات حكومية؛ وذلك لجعل أكبر قدر ممكن منها مقيدًا في المشاريع. ولكن الحكومة**

---

[412] أوبريان، المرجع السابق، ص 119.

[413] Hansen – Marzouk, Op. cit., P.195, p. 197

اضطرت إلى تعديل نسبة زيادة الأرباح الموزعة إلى 20% من الأرباح الموزعة في العام السابق على الأكثر، وذلك بعد أنْ لجأ أصحاب الأسهم إلى طرحها في الأسواق، فتدهورت – بالتالي – أسعارها.

*** قامت الدولة بشراء 25% من أسهم الشركات العاملة في استصلاح الأراضي.**

*** قرر وزير الصناعة إخضاع إنشاء المصانع الجديدة لنظام الرخص الرسمية لمعاكسة ميل رجال الأعمال إلى إنشاء الصناعات الاستهلاكية[414].**

*** لجأت الحكومة إلى إجراء بعض الإصلاحات في النظام النقدي، منها جعل تحديد حجم الغطاء الذهبي في يد رئيس الجمهورية. كما أدخلت الأوراق التجارية إلى الغطاء، وتقرر "ترشيد" الرقابة على النقد الأجنبي، ففرضت قيودًا على التحويلات السياحية، وتقرر أيضًا زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى نصف مليون جنيه، وأنْ يكون البنك على هيئة شركة مساهمة[415]. وفي 1957 امتنع البنك الأهلي عن إقراض الحكومة بحجة الخوف من التضخم، فلجأت الأخيرة إلى إصدار قانون يجبر البنك على وضع ما في حوزته من عملات أجنبية تحت تصرفها، كما تقرر ألّا يجمع الشخص الواحد بين عضوية مجلس إدارة بنكين[416].**

وأدت هذه القرارات إلى زيادة أزمة الثقة بين الحكومة ورجال الأعمال، وكان كل طرف (محقًّا) من وجهة نظره، فكان كل منهما منسجمًا مع مصلحته الخاصة وإمكانياته الذاتية. وكان من الطبيعي أنْ يؤدي تشدد الحكومة وقمعها لرجال الأعمال إلى رد فعل مضاد؛ فبدأت رؤوس الأموال تهَرَّب إلى الخارج بمعدلات كبيرة، مما اضطر الحكومة عام 1959 إلى إلغاء تداول الأوراق المالية من فئة الخمسين جنيهًا والمائة جنيه، لضرب مهربي النقد. كما زاد ميل رجال الأعمال إلى الأنشطة التجارية والمضاربة لسهولة تحريك رأس المال فيها، وللتهرب من القوانين المفروضة على رأس المال الصناعي. كما لجأ أصحاب المصانع إلى المبالغة في تقدير نسبة العادم والاحتياطيات المطلوبة.

وقد ضاعف من خوف رجال الأعمال تصاعد هجمات الصحافة على الرأسمالية والاستغلال في أواخر الخمسينات، وأوائل الستينيات. بل كان بعض المسئولين يهاجمون رجال الأعمال بضراوة[417].

---

[414] أوبريان، المرجع السابق، ص 121.

[415] محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، دار المعارف بمصر، الجزء الثاني، ص 235.

[416] إسماعيل صبري عبد الله، تنظيم القطاع العام، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص ص 262 - 263.

[417] أوبريان، المرجع السابق، ص 167.

لقد أصبح من الواضح أنَّ كبش فداء جديد كان يتقدم مرغمًا؛ فكان يجب – من وجهة نظر الناصرية – أنْ يُلقي كل الفشل على عاتق رجال الأعمال الذين كانوا مطالبين بما يفوق طاقاتهم المحدودة. وكان تصاعد موقف الحكومة العنيد من رأس المال مبشرًا بصدام عنيف، استعد له هؤلاء على طريقتهم الخاصة؛ فتم سحب كميات ضخمة من الودائع من البنوك وانتشر اكتناز النقد بسرعة، مما اضطر الحكومة للجوء إلى سياسات أكثر تشددًا، فلجأت – على سبيل المثال - إلى فرض الحراسة على البنك التجاري المصري لاتساع نشاطه في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج[418].

ومن الواضح أنَّ حوار الطرشان قد دار بين الدولة ورجال الصناعة. فالدولة تطلب ما لا يستطيع التاجر – الصناعي أنْ يقدمه، بينما لم توفر هيَ المناخ الملائم لرجل الصناعة الحقيقي. ومن الجهة الأخرى كان رجل الصناعة يطالب الدولة بما لا تستطيعه؛ يطالبها بأن تكون دولته هو بالذات، بينما لم يكن قادرًا على انتزاع السلطة السياسية لحسابه. وفي غياب رأس المال الأجنبي، لم تكن الناصرية بقادرة على المحافظة على عملية التنمية في نفس الإطار الاجتماعي إلَّا بأخذ المبادرة مع تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية وقمع رجال الأعمال. وبسبب مشروع الوحدة المصرية السورية، ومن أجل عيون رجال الأعمال السوريين، تأجلت المعركة، والتي كان نشوبها متوقعًا بعد نهاية حرب السويس[419]. واضطر الناصريون إلى تحمل رجال الأعمال مؤقتًا والاكتفاء بقتلهم ببطء. كذلك نضع في الاعتبار أنَّ المساعدات الأمريكية التي بدأت تتدفق على النظام بعد الوحدة قد أسهمت في تقوية أعصاب الضباط وبالتالي ضاعفت قدرتهم على تأجيل المعركة المنتظرة خوفًا من مضاعفاتها على الوحدة. ومع ذلك لم تكن الوحدة ولا المعونة الأمريكية بقادرة على درء المعمعة نهائيًا، بعد أنْ انطلق السهم.

الخطة الصناعية: 57 – 1960:

بعد حرب السويس وضعت الدولة أيديها على كميات ضخمة من الودائع في البنوك ومدت سيطرتها إلى عشرات الشركات الكبيرة، وأصبح في نطاق ملكيتها عدد كبير من الشركات تحت إشراف المؤسسة الاقتصادية. وبمساعدة إجراءات الردع التي راحت تصدرها تباعًا، بدأ تنفيذ مشروع خطة صناعية بهدف زيادة معدل نمو الإنتاج الصناعي من 6% إلى 16% سنويًا. وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 11% إلى 19%. ولا يبدو هذا الطموح كبيرًا بالمقارنة بما تم تحقيقه بالفعل في بلدان شرقي آسيا في نفس الفترة أو في اليابان والاتحاد السوفيتي

---

[418] محمود متولي، المرجع السابق، ص 247.

[419] محمود متولي، المرجع السابق، ص 287.

أوبريان، المرجع السابق، ص 135.

وألمانيا بعد الحرب. وكان من المقرر استثمار 330 مليون جنيه في الصناعة لتحقيق المعدل المطلوب من النمو، ووُضِع في نفس الوقت هدف آخر هو تشغيل 120 ألف عامل جديد في الصناعة؛ فحتى ذلك الوقت كان مستوى التشغيل يقل عن مستواه عام 1947.

وراحت الدولة تتعشم من جديد في تدفق رأس المال الأجنبي، رغم تمصير معظم الشركات الأجنبية بعد الحرب، ذلك أنَّ العلاقات مع الغرب قد عادت إلى مجراها الطبيعي بعد الوحدة مع سورية. وكذلك كان عندها بعض الأمل في نجاح إجراءاتها المقيدة لرأس المال الخاص، ولكن شكَّل نقص التمويل عقبة حقيقية؛ فلم يتدفق رأس المال الأجنبي الخاص بالرغم من تسوية مسألة التعويضات للشركات الأجنبية في 1959/1958[420]، وتحسن العلاقات مع البلدان الرأسمالية. فالهجوم الإعلامي على الاستعمار والإمبريالية لم يتوقف حتى أثناء الحرب الصليبية ضد الشيوعية (1958 - 1959) والدعاية ضد الاتحاد السوفيتي. فلم تكن حرب 1956 ببعيدة عن ذاكرة الجماهير العربية، وكانت الثورة العراقية تخطف الأبصار. وحتى بعد أنْ صادرها عبد الكريم قاسم استمر يرفع الشعارات الوطنية، ويمثل تحديًّا قويًّا لعبد الناصر في المشرق. ولذلك كان الهجوم الإعلامي على الإمبريالية لايزال ضروريًّا؛ بل وازدادت ضرورته بعد ثورة العراق؛ ذلك أنَّ الناصرية كانت مضطرة للمحافظة على صورتها القومية. كذلك تعمقت الأزمة بين الحكومة ورجال الأعمال – كما أسلفنا – فلم يحدث الإقبال المنشود. وحتى الحكومة لم تستطع أنْ تدبر حصتها المقررة من رأس المال؛ فقد كان مقررًا أنْ تساهم بـ 61% ولكنها لم توفر سوى 30 - 40% فقط من رأس المال الذي تم استثماره، وقدمت البنوك والشركات الممصرة معظمه[421].

وبذلك جاء عام 1960 ولم يتم استثمار سوى 43% من حجم الاستثمارات المطلوبة، منها 80 - 90 مليون جنيه استثمرت في مشاريع مكتملة[422]. ويرجح مابرو – رضوان أنْ جزءًا من هذا المبلغ استثمر قبل عام 1957 وحُسب ضمن استثمارات الخطة.

كذلك لم يتحقق معدل النمو المطلوب:

جدول (32)

---

[420] بيلياييف – بريماكوف، المرجع السابق، ص 91.

[421] مابرو – رضوان، المرجع، ص 97.

[422] قدرها مابرو – رضوان بـ 90 (ص 97) أما دويدار (الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير) فقد قدرها بـ 78.3، استثمرت في الشركات الكبيرة (ص 473). ويرجح مابرو - رضوان أنَّ 83 مليون جنيه هيَ كل ما تم استثماره في مشاريع كاملة. كما أضاف سمير رضوان أنَّ هذا المبلغ يشتمل على 6.2 مليون جنيه استثمرت في قطاع تجارة التصدير.

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي والكهرباء[423]

السنة	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي
1952	100
1955	115
1957	130
1958	144
1959	148
1960	161

ويوضح هذا الجدول أنَّ معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي قد بلغ 6.5% خلال الفترة من 1957 - 1960 وهو معدل يزيد بمقدار نصف% فقط بالمقارنة بأعوام 1952 – 1956؛ وكان من الممكن أنْ يكون الفشل أكبر بكثير لولا قرارات التمصير التي وفرت معظم مساهمة الحكومة في الاستثمارات التي تمت والتي تقدَّر بـ 30 - 40%، بينما ساهم القطاع الخاص بـ 60% منها[424].

واضطرت الحكومة عام 1960 إلى التوقف عن الإصرار على إتمام خطتها بعد أنْ اتضح تمامًا أنها قد فشلت، وتقرر وضع بقية المشاريع المستهدفة في إطار خطة أوسع تنفذ خلال أعوام 1960 - 1965 وكان على الحكومة أنْ تدبر منذ البداية مصادر تمويل أكثر أهمية، خاصة أنَّ نهاية الخمسينات قد شهدت التناقضات الاجتماعية وهيَ على وشك الانفجار.

3 - النتائج العامة للسياسة الاقتصادية في الخمسينات:

* النمو ومدى كفاءة الأداء:

بلغ معدل النمو السنوي للناتج القومي في الفترة من 1945 - 1951، 5 - 7%، بينما بلغ - 4.5% في الفترة من 1951 - 1954، ثم عاد فارتفع إلى 4.7% في الفترة من 1954/53 – 1963/62[425]. ولاشك أنَّ معدل النمو بعد

---

(423) Hansen – Marzouk, Op. cit., p.193

(424) مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 97.

(425) وقدره معهد التخطيط القومي بـ 2.5 – 2.9٪ سنويًا خلال الفترة من 1953/52 – 1957/56.

حرب السويس قد فاق ذلك الذي قبلها وإنْ كان بدرجة ضئيلة (وفي هذه النقطة بالذات يتفق كل من هانسن ومابرو – رضوان وأوبريان ومرزوق وميد). وهو على العموم معدل نمو ليس بالغ الانخفاض ولكنه لم يتخط كثيرًا معدل ما قبل 1952. وإذا حسب الإنتاج القومي بالنسبة للفرد الواحد نجد أنه قد ارتفع بعد الانقلاب، ولكن بمعدل زيادة سنوي يقل كثيرًا خلال الفترة من 1950 - 1960 مقارنة بالفترة من 1945 - 1950، وذلك بالأسعار الثابتة:

جدول (33)

الإنتاج القومي للفرد الواحد بالجنيه بأسعار 1954[426]

الإنتاج للفرد الواحد	العام
38 جنيهًا	1945
45.8 جنيهًا	1950
44.5 جنيهًا	1957
49.5 جنيهًا	1960

وقد كانت مساهمة القطاعات في النمو المتحقق تقل عن أحجامها النسبية في الاقتصاد لصالح قطاع الصناعة:

جدول (34)[427]

مساهمة القطاعات في القيمة المضافة عام 1952 %		مساهمتها في النمو المتحقق من 1952: 1960 %
زراعة	31.5	22.8

علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة (1952 - 1966)، دار المعارف بمصر، 1974، ص 194.

[426] أوبريان، المرجع السابق، ص 399.

[427] حُسب على أساس معطيات أوبريان (ص 388)، وما برو الذي اعتمد على مجموعة هانسن – ميد، نفس المرجع، ص 258.

صناعة وكهرباء	8.75	24.8
نقل ومواصلات	8.3	*11.6
خدمات مالية	2.4	-
تجارة	15	15.6
إسكان	6.7	4.7
إدارة حكومة	12.7	-
خدمات أخرى	12.3	14.4
بناء	2.3	2.5

*** هذه النسبة المرتفعة تعود إلى أعمال قناة السويس.**

ومع ذلك شهدت تلك الفترة تقلصًا في معدل التراكم الصافي لرأس المال الصناعي وهيَ حقيقة مناقضة للانطباع الأوَّلى الذي تعطيه الإحصائيات التقليدية وتوضحها تمامًا طريقة سمير رضوان:

جدول (35)

معدل التكوين الرأسمالي في الصناعة المصرية (مليون جنيه)[428]

الفترة	تراكم رأس المال الدائم خلال الفترة
1950 - 1945	122.99
1956 - 1952	126.8
1960 - 1957	40.3

ملحوظة: حسبت بأسعار 1960 وبعد احتساب معدل استهلاك 6.25% للآلات، 2% للمباني سنويًا ولا يشمل ذلك النقل والكهرباء والتشييد والتخزين.

[428] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، مرجع سبق ذكره.

وقد شهدت الصناعة خلال هذه الفترة اتجاهًا واضحًا نحو التنوع، كما ازداد الحجم النسبي لصناعة السلع الوسيطة التي كان التركيب العضوي لرأس المال فيها مرتفعًا بالنسبة لمجمل الصناعة. وزادت مساهمة الصناعات التالية في القيمة المضافة للصناعة من 25.5% إلى 33.3%: الأخشاب والورق والمطاط والكيماويات والبترول والمنتجات غير المعدنية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية، وذلك على حساب الصناعات التقليدية في مصر. ولكن استمر التوسع في صناعة المنسوجات بنفس المعدل. أما السلع الدائمة فقد تقلص دورها في القيمة المضافة للصناعة من 3.6% إلى 3.1%[429].

ولم تشهد هذه الفترة أيَّ ظهور للصناعات فائقة التطور: الإلكترونيات والتجهيزات التي تعمل بالتحكم الآلي، والآلات الحديثة.. إلخ؛ بل ظلت البلاد تعتمد على استيراد السلع التجهيزية بكافة أنواعها.

واستمر طابع الإنماء الصناعي؛ إحلال الواردات كما هو؛ فانخفض معدل استيراد السلع الاستهلاكية المصنعة:

جدول (36)

التوزيع النسبي للواردات الصناعية %[430]

السنة	غذائية	استهلاكية	وسيطة	استثمارية
1950	23	22.2	40.3	14.6
1960	21.3	14.5	39.4	24.8

ويمكننا إيجاز التغيرات التي حدثت في الصناعة كما يلي:

*** زيادة درجة التنوع، خصوصًا في السلع الوسيطة، ولكن لم يشهد القطاع تغيرات ثورية، مثل ظهور ونمو الصناعات التجهيزية، أو إحداث تطور هائل في الإنتاجية أو حتى على الصعيد الكمي، بتحقيق قفزات كبيرة في معدل نمو الإنتاج. ومع أنَّ معدل الادخار من الناتج القومي لم يرتفع إبان هذه الفترة بدرجة كبيرة ولم ترتفع نسبة الاستثمارات إلَّا بدرجة طفيفة؛ إلَّا أنَّ معدل الاستثمار قد زاد عن معدل الادخار**

---

[429] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 139.

[430] مصطفى السعيد، المرجع السابق، ص 220.

من الناتج القومي، وتم تمويل هذا الفرق من القروض الأجنبية والمعونات التي بلغت عام 1957 - 1958 أرقامًا كبيرة كما يلي:

جدول (37)[431]

البلد	القروض بالمليون جنيه
ألمانيا	44
فرنسا	12
اليابان	10
سويسرا	3
المجموع	69

وهذه القروض تساوي 25% من دخل البلاد بالعملة الصعبة، وكانت مصدرًا لـ 30% من التمويل الكلي لخطة 1957 - 1960.

جدول (38) نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي[432]

السنة	معدل الادخار%	السنة	معدل الادخار%
1953 - 1952	11.9	1966 - 1965	14 (*)
1957 - 1956	13.4	1968 - 1967	8.2
1961 - 1960	14.2	1970 - 1969	10.6
1963 - 1962	11.6	-	-

(*) في تلك الفترة كان يتم تسجيل المخزون السلعي ضمن المدخرات.

بالإضافة إلى ذلك تم استنفاذ جزء من الأرصدة الاسترلينية، كما لعب الدعم السوفيتي دورًا كبيرًا في امتصاص منتجات التصدير، خاصة من القطن والأرز[433].

---

[431] بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 86.

[432] مابرو، المرجع السابق، ص 287.

وبوجه عام ازداد الاعتماد على الخارج في مجال التمويل. وأظهرت خطة 1957 - 1960 أنَّ ضعف مصادر التمويل كل عقبة كبيرة، وظلت البلاد عاجزة عن ضمان مواردها من العملة الصعبة؛ فالقطن ظل هو المحصول الرئيسي للتصدير، بينما أخذت أسعاره تتدهور في السوق العالمية بعد انتعاش صناعة الألياف الصناعية وتطور وسائل الإنتاج في البلدان الرأسمالية بتخفيض نسبة العادم. والأدهى من ذلك أنَّ الاعتماد على الخارج في التمويل لم يقتصر على رءوس الأموال فحسب بل ازداد أيضًا بالنسبة للسلع الغذائية والاستهلاكية عمومًا، وقد استنفذت الأرصدة الاسترلينية في استيراد هذه المواد أساسًا، وفي نفس الوقت استمر توزيع الفائض شديد الجنوح نحو قطاع العقارات والأنشطة التداولية والاستهلاك الترفي. ونستطيع أنْ نخلص إلى نتيجة أساسية، وهيَ أنَّ كفاءة الاقتصاد لم تتحسن بعد إجراءات حكومة الضباط - بل على العكس - سارت إلى الأسوأ. وقد نما حجم الاقتصاد محتفظًا بكل اختلالاته الأساسية، بينما تم هذا النمو بتكاليف باهظة بالنسبة للنتائج، مما زاد من صعوبة النمو الذاتي في المستقبل.

وقد زادت السياسية الاقتصادية الناصرية من ضعف أداء الاقتصاد؛ فإجراءات تشجيع رأس المال الخاص جاءت بعكس النتائج المطلوبة منها، مما أجبر السلطات على تمويل عملية الاستثمار بنفسها في الوقت الذي لم تكن تملك فيه الإمكانيات الكافية لذلك. وفي الوقت نفسه عرقلت سياستها من نمو مواردها الذاتية: الإعفاءات الضريبية، دعم الصناعات الجديدة.. ولم يعوَّض ذلك جزئيًّا سوى عمليات تأميم الشركات الأجنبية. كما أنَّ الميل إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري لم يحقق أيَّ مكاسب؛ فتدهورت أسعار الصادرات وازدادت أعباء الواردات دون أنْ يعوض ذلك زيادة كبيرة من الصادرات؛ وفي الحقيقة كان تخفيض قيمة الجنيه على مدى السنوات 1952 - 1962 إجراء اضطراريًّا يعكس حالة قوى السوق الفعلية.

* ازدياد حدة التناقضات الاجتماعية:

أدت إجراءات الضباط المشجعة لرأس المال والتي لم تلغ الإجراءات المتشددة التي اتخذت بعد حرب السويس معظمها، بالإضافة إلى عمليات الاندماج بين الشركات التي شجعها الضباط؛ مع منح الباحثين عن المعادن حقوقًا احتكارية أقوى وأكثر دوامًا[434]، إلى انتعاش هائل لرجال الأعمال من تجار ومقاولين وأصحاب أسهم ووسطاء من كل نوع على حساب العمال والفلاحين الفقراء والموظفين. ويتبين ذلك في المعطيات الآتية:

---

[433] قدر الباحث السوفيتي لوتسكفتش أنه في 1955 - 1956 أنقذت الدول الاشتراكية مصر من كارثة اقتصادية، بينما تدهورت التجارة مع نفس البلدان عام 1958 بسبب عودة العلاقات مع الغرب، المرجع السابق، ص 135.

[434] أوبريان، المرجع السابق، ص 262، ص 263.

جدول (39)

ارتفاع معدل الربح والأجور خلال الفترة من 1954 - 1959[435]

الصناعة	الزيادة في معدل الربح %	الزيادة في الأجور
النسيج	14	%3
التشييد	30	
الصناعات الغذائية	37	

وقد بلغ معدل الربح السنوي عام 1957 - 1958 بالنسبة للصناعات الغذائية 38.8%، 25.5% بالنسبة للمنسوجات. هذا بينما ارتفع الأجر النقدي للعامل سنويًا خلال الفترة من 1952 - 1960 بـ 2.9 فقط[436]، وقد تناقص نصيب العمل من القيمة المضافة خلال سنوات 1952 - 1960 من 40.6 إلى 33.4 إلى 34.8 إلى 34.1 إلى 30.6 إلى 31.7%[437]، وذلك على نقيض ما حدث في السنوات السابقة على انقلاب يوليو؛ فخلال الفترة من 39 - 1950 ارتفعت نسبة الأجور والمهايا من الدخل القومي من 31.2% عام 1939 إلى 35.6% عام 1942، إلى 36.8 عام 1945، إلى 38% عام 1950[438]. ونحن نميل – وفقًا لقراءة تسلسل الوقائع - إلى الربط بين التدهور النسبي للأجور منذ انقلاب يوليو وبين السياسة الاقتصادية لحكومة الضباط.

جدول (40)

---

[435] بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 89.

[436] Hansen – Marzouk, Op. cit., p.143

[437] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 235 (في المشاريع التي يعمل بها أكثر من 10 عمال).

والصورة خلال الفترة من 39 - 1950 كانت على نقيض ذلك؛ فقد ارتفعت نسبة الأجور والمهايا من الدخل القومي من 31.2% عام 1939 إلى 35.6% عام 1942، إلى 36.8 عام 1945، إلى 38% عام 1950 (عبد المغني سعيد، إلى أين يسير اقتصاد مصر، ص 18 – سبق ذكره). ونحن نميل – وفقًا لقراءة تسلسل الوقائع - إلى الربط بين التدهور النسبي للأجور منذ انقلاب يوليو وبين السياسة الاقتصادية لحكومة الضباط.

[438] عبد المغني سعيد، إلى أين يسير اقتصاد مصر، ص 18 – سبق ذكره.

نسبة الأجور والمهايا من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (10 عمال فأكثر)[439]

السنة	عدد عمال المشروع		
	10 - 49 عامل	50 - 499 عامل	500 عامل فأكثر
1951	%49	%40	%38.9
1960	%35.1	%29	%32.7

وبالأرقام بلغ عائد قطاع الأعمال ككل (قطاع خاص) في 1960 - 1961: 63.458.9 مليون جنيه بينما بلغ عائد الأجور في نفس القطاع 11.928 مليون[440]. وباختصار بلغت الفوارق الطبقية في آخر الخمسينات هوة عميقة وأصبح من الواضح أنَّ الناصرية قد شجعت رجال الأعمال على حساب الطبقات الأدنى بالرغم من الإصلاحات الاجتماعية التي قدمت للأخيرة، وأهمها الإصلاح الزراعي وتوسيع التعليم. وقد أدى الفشل في تحقيق معدل زيادة مرتفعة للدخل المحلي وتوفير مصادر محلية للتراكم مع عوامل أخرى إلى الخوف من اشتعال الحركة الجماهيرية؛ خاصة بعد الوحدة المصرية السورية. وقد دفع هذا الخوف الناصرية إلى شن حملة قاسية ضد القوى القومية الراديكالية واليسار في المنطقة العربية كلها، مع الاهتمام بمهادنة الغرب على الصعيد العملي. ورغم ذلك كانت الصحافة تجد نفسها مضطرة إلى الإشارة إلى عوامل التذمر الكامنة؛ فطرحت على سبيل المثال ما عرف وقتها بأزمة المثقفين[441]، وأحوال عمال التراحيل والفلاحين والموظفين، واشتد هجومها على الرأسماليين والاستغلال، وكبار ملاك الأراضي.. إلخ. فمن جهة كانت عوامل التذمر تزداد، ومن جهة أخرى كان اتهام رجال الأعمال يبرئ الحكومة، لذلك وجدنا الأخيرة تقبِل في الفترة اللاحقة على خطوات إصلاحية واسعة.

* نمو قطاع الدولة الاقتصادي:

---

(439) Hansen – Marzouk, Op. cit., p.136

(440) محمود متولي، المرجع السابق، ص 309.

(441) بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 233.

أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص ص 199 – 224.

انتهت الخمسينات بتكون قطاع دولة كبير يتحكم في الجهاز المصرفي وجزء كبير من الجهاز الإنتاجي. ومع أنه لم يستطع أنْ يحقق قفزة في كفاءة الأداء الاقتصادي؛ فقد كان هو المنقذ الوحيد في ظل ظروف تلك الفترة من خراب معمم. إلَّا أنه لم يكن حلًا جذريًّا لأزمة النظام بل كان فقط مسكنًا لها؛ بل وكان مسكنًا مكلِّفًا.

لقد تكون قطاع الدولة الاقتصادي حتى الآن في سياق محاولة الناصرية المحافظة على استقرار سلطتها، وذلك بآليات عدة، كان من ضمنها التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية – الاقتصادية. فالناصرية لم تكن تقدم التسهيلات للصناعة من أجل رجال الصناعة؛ بل من أجل الصناعة نفسها بهدف تحسين الجهاز الإنتاجي، بغرض امتصاص البطالة ووقف تدهور مستوى المعيشة حسب توقع مخططيها.

وقد لعب ضعف ورود رأس المال الأجنبي الخاص دورًا ايجابيًّا في نمو قوة السلطة الناصرية، وجاءت حرب 1956 لتعطيها فرصة جديدة للإجهاز – تقريبًا على هذا الرأسمال، هذا بالرغم مما أدى إليه من ضعف الأداء الاقتصادي. لقد ضعف الاقتصاد وقويت السلطة السياسية للزمرة الحاكمة.

السياسة الاقتصادية في الستينات:

الخطة الخمسية للتنمية:

بعد فشل خطة 1957 - 1960 وتنامي الأزمة الاجتماعية قررت الحكومة تعبئة كل الإمكانيات الممكنة، ورصد كل طاقتها للخروج من عثرة سياساتها الاقتصادية إبان الخمسينات، واستدعت خبراء الاقتصاد من الخارج والداخل لمعاونتها في وضع خطة للتنمية الشاملة تحقق مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات.

ورغم الفشل المحِبط الذي منيت به الخطة الجديدة للحكومة ظلت دعايتها الرسمية تتغنى بإنجازات عظيمة لم تتحقق، بينما حصلت على دعم أيديولوجي عظيم من منظري اليسار.

ومن أجل إبراز ما حققته الخطة لم يصبح لدى الإعلام الناصري أيُّ مانع من الاعتراف بفشل الخمسينات، دون أنْ ينسى أنْ يلصق التهمة برجال الأعمال. وأصبحت الخطة الخمسية في مقابل ذلك إحدى المعجزات الجديدة التي اكتشفها الإعلام الناصري ووصفها بالثورة الصناعية؛ وبالإضافة إلى إجراءات التأميم، صارت هناك أيضًا خطة للتنمية القومية الشاملة تحقق خطوة على الطريق إلى الاشتراكية؛ وهكذا.

ورغم الدعم الغربي الكبير لمشروعاتها اعتُبرت الخطة الخمسية في الإعلام والفكر الناصريين سببًا كافيًّا لكيْ تشن الإمبريالية عدوانها على مصر عام 1967 بواسطة إسرائيل؛ بل واعتبر البعض أنَّ ما اعتُبره نجاحًا للخطة هو الدافع الأول وراء هذا العدوان.

وبغض النظر مؤقتًا عن الملكية "العامة" لوسائل الإنتاج في العهد الناصري، لم تكن خطة 1960 - 1965 بالخطة التي تتضمن خطوة على الطريق إلى إقامة مجتمع بلا طبقات، وكما سنرى بعد قليل لم تكن تتضمن أيضًا خطوة لإقامة بنية اقتصادية متقدمة أو مستقلة. بل ولم تكن أيضًا من الناحية التقنية البحتة خطة محكمة، حتى داخل الإطار الذي وضعت من أجله، وليس من الغريب أنَّ البنك الدولي في السبعينات راح يدعو مصر إلى التخطيط والتنسيق أكثر في السياسات بالمقارنة مع مرحلة السيطرة الواسعة للقطاع العام[442].

إننا لا نتحدث فقط عن غياب طابع التخطيط القومي الشامل؛ بل وعن نقص طابع التخطيط نفسه؛ كفن؛ كتقنية. فالخطة لم تتضمن إجراءات ما لتطوير القطاعات القائمة من الاقتصاد أو المؤسسات الاجتماعية من الناحية الكيفية، ولكنها وضعت حول هدف واحد هو زيادة الدخل القومي. ولم تكن الخطة أيضًا خطة لزيادة الدخل القومي؛ فباستثناء الاستثمارات، لم تكن هناك أغراض معينة للخطة وإنما كانت هناك *توقعات، ورغبات*، كان من المتوقع أنْ تتحقق عبر الاستثمارات التي تم تحديدها من الناحية الكمية وبالنسبة للقطاعات فقط لا بالنسبة للمشروعات[443].

لدى وضع الخطة قدرت اللجنة المختلطة للمشاكل الاقتصادية والمالية، وهيَ لجنة تألفت من عدد من كبار رجال الاقتصاد أنه في ظل الإمكانيات المتاحة من الموارد يمكن مضاعفة الدخل القومي في عشرين سنة، على أساس معدل سنوي للنمو يبلغ 3.5%. ولكن اللجنة القومية للتخطيط ووزارة الإرشاد قررا تعديل الخطة بحيث تحقق تنفيذ البرنامج على أساس ثوري؛ وتقرر مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات على أساس تحقيق معدل للنمو يبلغ 7% سنويًّا، اعتمادًا على توقعات خاصة بزيادة الموارد المتاحة[444].

وقد تمحورت الخطة بكاملها حول أمنية وحيدة هيَ زيادة الدخل القومي؛ فقد تم تحديد معدل النمو المطلوب أولًا، ثم وضعت الخطة أملًا في تحقيق هذا المعدل.

وقد روعيت نتيجة لذلك اهتمامات الجماهير المتعطشة إلى الاستهلاك - على حد تعبير باتريك أوبريان - أكثر من أيّ بلد آخر[445]، ولم يتم اختيار المشروعات بطريقة محددة سلفًا. وكان يتم إقرار المشاريع وفقًا لحجم القيمة المضافة الذي

---

[442] عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974 - 1979، الجزء الأول، ص 287.

[443] أوبريان، المرجع السابق، ص 202، ص 203.

[444] أوبريان، المرجع السابق، ص 139.

مابرو، المرجع السابق، ص ص 189 – 194.

Hansen – Marzouk, Op.cit., p. 205

[445] المرجع السابق، ص 203.

يمكن أنْ تنتجه بالنسبة للوحدة من رأس المال أو دورها في توفير العملة الصعبة[446]، كما كان مقياس جدوى المشاريع متباين من إدارة إلى أخرى[447].

وكانت المشاريع تقترح من جانب مختلف الإدارات ولم توضع بواسطة إدارة مركزية مسئولة؛ وعندما كان وزير التخطيط يرفض مشروعًا يتقدم به أحد الوزراء الآخرين على أساس عدم توفر الموارد كان بإمكان الأخير أنْ يحصل على موافقة رئيس الجمهورية بحجة أنْ وزير التخطيط يبالغ في تكاليف المشروع؛ وهذا مثال صارخ على التخبط. هكذا لم تختر المشاريع لخدمة هدف تنموي عام، وإنما لعبت المبادرات الخاصة من جانب الوزراء والمسئولين بمختلف القطاعات أدوارًا متباينة، وانتصرت المشروعات التي كان من المتوقع أنْ تنتج أكبر معدل للقيمة المضافة.

أما تجميع الموارد فوُجِّه بنفس الأسلوب؛ فالمسئوليات كانت مجزأة بالنسبة لتدبير الموارد، ووقعت على عاتق مسئولي القطاعات المختلفة. ولم يوضع نظام بديل لتجميع الموارد بطريقة تحل محل نظام السوق المفتوحة، والتي لم تعد مفتوحة بالضبط بعد إجراءات الحكومة في أواخر الخمسينات. بل وحتى أرقام الصادرات والواردات والادخار وتدفق السلع لم تزد عن كونها مجرد توقعات وليست أهدافًا موضوعة. ولم تتخط فكرة السيطرة المركزية على توزيع الاستثمارات حيز النظرية. ولم يقم المسئولون عن التخطيط بأيِّ إجراءات لإرشاد المنتجين إلى كيفية تحقيق أهداف الإنتاج. ومن الجدير بالملاحظة هنا أنَّ تلك الأهداف قد حددت بالنسبة للقطاعات ككل وليس بالنسبة للمشاريع.

ورغم التأميمات ومركزة الجهاز المصرفي ووضعه في يد الدولة، ظلت الوحدات المؤممة تعمل مثلما كانت تعمل من قبل؛ إذ ظلت تتعامل مع السوق دون الانصياع لأوامر الحكومة[448].

أهداف وتوقعات الخطة:

تمثَّل هدف الحكومة المباشر في تحقيق معدل نمو للناتج القومي الإجمالي يبلغ 40% خلال خمس سنوات (7% سنويًّا)؛ وقد رُؤيَ أنَّ تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمار مبلغ 1636.4 مليون جنيه حسب أسعار 1960/1959، يتم توزيعه كالتالي:

جدول (41)

الاستثمارات المقررة لمختلف القطاعات في الخطة الخمسية بالمليون جنيه[449]

---

[446] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص ص 190 - 191.

[447] نفس المرجع، ص 98 - 99.

[448] أوبريان، المرجع السابق، ص ص 201 - 205.

القطاع	حجم الاستثمارات
الصناعة التحويلية	384.4 *
التعدين	52.4
الكهرباء	138.5
الزراعة	383.2
مواصلات – نقل – تخزين	269.2
إسكان	140
مرافق عامة	47.6
خدمات	101.7
مخزون سلعي	120
المجموع	1637

* مخصص 57% منها لصناعات السلع الوسيطة.

ولم يحدد المخططون وسيلة معينة لتمويل المشروعات، وإنما توقعوا أيضًا المصادر التالية:

- مساهمة القروض الأجنبية بنسبة ثلث الاستثمارات.

- مساهمة القطاع الخاص بـ 70% من المصادر الداخلية للاستثمارات خلال العاملين الأولين من الخطة، وبـ 55% في نهايتها، و بـ 80% من الزيادة المتوقعة للدخل القومي بين عامي 1960 - 1965[450].

- مساهمة الحكومة بالباقي اعتمادًا على دخل قناة السويس وبقية الإيرادات الحكومية.

وبناء على هذا التصور توقع المخططون تحقيق ما يلي:

---

[449] مابرو، المرجع السابق، ص 183.

[450] مابرو، المرجع السابق، ص 289.

1 - تعديل الأوزان النسبية للقطاعات في الناتج القومي كالآتي:

جدول (42)

التغيرات المتوقعة لتركيب الناتج القومي خلال الأعوام (1960 - 1965)[451]

القطاعات	تغير مساهمته % من الناتج القومي
الصناعة *	من 21.2 ← 30
الزراعة	من 31.2 ← 28.5
بقية القطاعات	من 47.6 ← 41.5

* شاملة الكهرباء.

2 - تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في نهاية الخطة يبلغ 40 مليون جنيه عن طريق زيادة الصادرات وانخفاض الواردات[452].

3 - تحقيق إحلال إجمالي صافٍ للواردات بـ 117 مليون جنيه.

4 - تحقيق معدلات النمو الآتية للصناعة والزراعة.

جدول (43)

المعدل المستهدف للنمو السنوي للصناعة والزراعة خلال خطة 1960 - 1965[453]

القطاع	معدل النمو السنوي المستهدف
الصناعة	14.5% بدلًا من 6.5% عام 1960
الزراعة	5.2% بدلًا من 2.5% عام 1960

كما تقرر أنْ يتم البدء في تنفيذ خطة جديدة من 1966 – 1970.

---

[451] مابرو، المرجع السابق، ص 187.

[452] Hansen – Marzouk, Op. cit. , p.309

[453] عمرو محيي الدين، فتحي عبد الفتاح، مابرو (مراجع سبق ذكرها).

ولم يتقرر تغيير نمط التصنيع القائم؛ أيْ إحلال الواردات؛ بل وتوقعت الخطة على ضوء هذا أنْ يتحسن ميزان المدفوعات.

وقد واجهت الحكومة مصاعب مالية كبيرة منذ 1964، مما اضطرها لضغط الاستثمارات ووقف الإنشاءات التي لم تُقطع مراحل كبيرة في إنشائها[454]. وحين جاء العام 1964 - 1965 لم تكن الخطة قد أنجزت بالشكل المتوقع، فتقرر مدها ثلاث سنوات أخرى، ثم تم صرف النظر عن استكمالها، وجاءت حرب 1967 لتوقف التفكير في وضع خطط جديدة.

وجاءت كافة التوقعات بعكسها:

1 - فلم يتحقق معدل النمو المطلوب؛ قدر رسميًّا بـ 6.5 سنويًّا[455]. ويقدر نفس المصدر زيادة الدخل القومي في الفترة المذكورة بـ 37.1%[456]. ولكن هانس - مرزوق يقدرانه بأقل من ذلك: 5.7% سنويًّا، وهما يحددان معدل نمو ناتج القطاعات أثناء الخطة على النحو التالي:

جدول (44)

معدل النمو السنوي للصناعة والزراعة خلال خطة (1960 - 1965) حسب هانسن – مرزوق[457]

القطاع	معدل النمو السنوي % في فترة الخطة الخمسية
الزراعة	1.7
الصناعة والكهرباء	9.3
بناء وتشييد	11.3
نقل	11

---

[454] علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1952 - 1966، ص 188.

[455] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف بمصر، ط 2، ص 57.

[456] نفس المرجع، ص 50.

[457] Hansen – Marzouk, Op. cit., p.297

تجارة ومال	6.2
أخرى	5.9
الناتج القومي ككل	5.7

وبالنسبة للصناعة التحويلية وحدها بلغ معدل نموها حسب تقدير مابرو – رضوان – الأكثر تعاطفًا مع الناصرية – 50% خلال الفترة كلها بالأسعار الثابتة، أيْ 8.5% سنويًّا[458]. وهو معدل يقل عن تقدير هانس – مرزوق بـ 0.8% (فلنلاحظ أنَّ المخططين توقعوا نموًّا يبلغ 15% سنويًّا للصناعة).

بل وانتهت الخطة بكارثة اقتصادية؛ فبينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.7% بالأسعار الجارية عام 63 - 1964، راح يتدهور بعد ذلك، فبلغ 4.4% عام 65 - 1966، ثم بلغ صفرًا تقريبًا عام 66 - 1967 ثم –1 % عام 1967 – 1968 وفقًا للإحصائيات الرسمية، فإذا حسبنا الرقم الأخير بالأسعار الثابتة لعام 64 - 1965 يصبح – 2.5% بدلًا من –1%[459].

والأسوأ من ذلك أنه رغم عدم تحقيق أكثر من 60% من النمو المتوقع لقطاع الصناعة، راحت المنتجات الصناعية تتراكم في المخازن منذ أواسط الستينات، مما يعني عودة مظاهر الأزمة القديمة: أزمة 49 - 53[460]؛ بل ووفقًا لمابرو – رضوان كانت معدلات زيادة الإنتاج أثناء الخطة تعبر جزئيًّا عن استثمارات سابقة (1955 - 1960) حيث إنَّ الاستثمارات الصناعية لاتؤتي ثمارها فورًا[461]؛ وهو رأيٌ له وجاهته، إلَّا أنَّه يتضمن فكرة أخرى؛ فجزء من استثمارات الخطة يكون قد أتى ثماره بعد نهايتها لا أثناء تطبيقها؛ لكن هذه الملاحظة ليست في صالح الخطة الناصرية، حيث إنَّ السنوات اللاحقة كانت سنوات أزمة وكساد وتدهور في معدل النمو، بما في ذلك نمو الناتج الصناعي.

وقد تحققت النسب التالية من توقعات المخططين لنمو إنتاج القطاعات المختلفة حسب الخطة[462]:

---

[458] قمنا بحساب هذه النسبة على أساس الفائدة المركبة وفقًا لمعطيات مابرو - رضوان الخاصة برقم قياس الإنتاج الصناعي. التصنيع في مصر (1839 - 1973)، ص 120.

[459] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 67.

[460] مابرو – رضوان، نفس المرجع ص 151، ص 207.

[461] نفس المرجع، ص 119.

[462] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 113 (هامش).

جدول (45)

القطاع	النمو المتحقق للإنتاج /المستهدف %
الخدمات	135
الصناعة	55.4
الزراعة	13.1

رغم أنَّ معدل المنفذ من الاستثمارات في هذه القطاعات كان:

جدول (46)

الاستثمارات الفعلية بالنسبة إلى المستهدف منها[463]

القطاعات	النسبة %
الخدمات	125
الصناعة	90.8
الزراعة	101.1
السد العالي	208.5
الريّ والصرف	75.4

وهذه الاختلافات الصارخة بين الوقائع والتوقعات رغم تنفيذ نسبة عالية من الاستثمارات المقررة يعكس مدى سوء التخطيط واضطراب العمل.

2 - لم يتغير تركيب الناتج القومي ولم تتحقق التنبؤات المرغوبة:

انخفضت مساهمة الزراعة من 31% إلى 28% من الناتج القومي الإجمالي، وارتفع نصيب الصناعة والكهرباء من 20% إلى 23%[464].

---

[463] لو تسكفتش، المرجع السابق، 53.

[464] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 109.

وإذا اختصت الصناعة التحويلية وحدها بالذكر نجد أنها حققت 21% بدلًا من 18% من الناتج القومي الإجمالي. ومن الملاحظ أنَّ دور القطاعات الثالثية (التداولية والبنية الأساسية والخدمات) في زيادة الناتج قد ارتفع من 42.2% خلال الفترة من 1953/52 – 1960/59، إلى 47.8% خلال الفترة من 1960/59 – 1970/69[465] رغم أنَّ مصر كانت وفقًا للرأي الرسمي بلدًا ناميًّا وكانت بادئة من مستوى منخفض للتطور الصناعي؛ وهو وضع مختلف عن الوضع في البلدان الرأسمالية حيث تميل القطاعات الثالثية إلى النمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد ككل لأسباب تختلف جذريًّا عن أسباب وجود نفس الظاهرة في البلدان المتخلفة.

ورغم الضجيج الإعلامي تشير المعطيات إلى أنَّ ما تحقق من تراكم رأس المال الدائم في الصناعة كان شديد التواضع.

جدول (47)

تراكم رأس المال الصناعي (مليون جنيه)[466]

العام	تراكم رأس المال الدائم في الصناعة	التركم السنوي	الاستثمارات السنوية في الصناعة
1950 - 1945	122.9	20.15	26
1956 - 1952	126.8	25.36	43
1960 - 1957	40.3	10.07	53
1965 - 1961	88.2	17.64	60

كما كانت درجة التنويع في الصناعة أقل منها في الخمسينات[467]؛ حيث تركز رأس المال الجديد في الفروع القائمة بدلًا من الاتجاه إلى فروع جديدة. هكذا كان إحلال الواردات في الخمسينات أكثر فعالية منه في الستينات من ناحية الكيف.

---

[465] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص ص 258 - 259.

[466] حسبت باستخدام معطيات سمير رضوان (بالأسعار الثابتة لعام 1960، وبعد خصم 2% استهلاك سنوي للمباني، 6.25% استهلاك سنوي للآلات ولا يشمل التخزين والنقل والكهرباء والتشييد).

[467] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 142.

3 - ازداد خلل الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛ فازدادت الواردات بنسبة 59% بينما زادت الصادرات بنسبة 24% فقط خلال الفترة[468].

جدول (48)

الصادرات والواردات بالمليون جنيه (1965)[469]

	حسب المخطط له (المتوقع)	حسب المتحقق بأسعار 1960/59
الصادرات	229.2	228.6
الواردات	215	313.5
الحساب الإجمالي	+ 14.20	- 84.9

وكانت زيادة الواردات بالنسبة للناتج القومي كالتالي (%):

جدول (49)[470]

الأعوام	الواردات بالنسبة للناتج القومي %
1961/1960	16.50
1966/1965	21.10

ليس هذا فحسب؛ بل زاد نصيب مجمل السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات من 24.9% عام 1960/1959 إلى 26.4% عام 1965[471]، كذلك زادت نسبة المستورد منها إلى العرض الكلي من 4.7% إلى 6% وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نسبة الواردات من السلع الغذائية، وخاصة القمح والدقيق. ولكن معدل الإحلال من السلع الاستهلاكية قد ازداد بالفعل خلال نفس الفترة؛ إلَّا أنَّ أثره قد تلاشى بفعل

---

[468] قمنا باستخلاص هذه النتيجة اعتمادًا على معطيات مابرو – رضوان، نفس المرجع، ص 61، ص 253، وعلي أساس الأسعار الثابتة لعام 1959 - 1960.

[469] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 42.

[470] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 253.

[471] كريمة كريم، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.

زيادة واردات الغذاء التي أضاعت أثر نمو الصناعة الاستهلاكية، بالإضافة إلى أحلام المخططين أيضًا[472].

وقد ارتفعت نسبة الواردات من السلع الوسيطة من 50% إلى 52.4% من مجمل الواردات الصناعية، ولكنها انخفضت بالنسبة لمجمل الواردات من 39.4% إلى 38.2%، ذلك أنَّ نصيب المواد الغذائية من الواردات قد ارتفع في نفس الفترة من 21.3% إلى 27.15%[473]. والحقيقة أنَّ درجة الاعتماد على استيراد السلع الوسيطة قد ازدادت خلال الخطة، ناهيك عن الاستمرار في الاعتماد على استيراد السلع التجهيزية رغم انخفاض مساهمتها في الواردات من 24.8% إلى 23.5% (انخفاض نسبي أيضًا عائد إلى الزيادة الكبيرة في الواردات الغذائية).

وبدلًا من الفائض الذي توقعه واضعو الخطة في ميزان المدفوعات (40 مليون جنيه) حدث العكس تمامًا؛ فبلغ العجز في نهاية الفترة 417 مليون جنيه[474]. يعود معظمه لسنوات الخطة. فمنذ 1949 إلى 1958 كان العجز السنوي لميزان المدفوعات 20 مليون جنيه، ومن 1958 – 1965 بلغ 75 مليون جنيه[475]، وقد ارتفعت نسبة العجز في ميزان المدفوعات من الناتج القومي من 1% في بداية الخمسينات إلى 6% في نهاية الخطة[476]. ويعود العجز المتزايد أساسًا إلى عجز الميزان التجاري، مما يعني أنه مرتبط بشكل وثيق بتحولات الاقتصاد وليس بعوامل خارجية مباشرة.

جدول (50)

تطور عجز الميزان التجاري بالمليون جنيه[477]

السنة	العجز
1960	34.7
1961	74.8

---

[472] انخفضت خلال الفترة نسبة السلع الاستهلاكية المصنعة لمجمل الواردات من 14.5% إلى 11%.

عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

[473] عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

[474] علي صبري، المرجع السابق، ص 103.

[475] علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة (1952 - 1966)، ص 125.

[476] عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

[477] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 41.

1962	142.6
1963	171.6
1964	180
1965	142.6
1966	202.2

وقد اضطرت الحكومة منذ 65 - 1966 إلى بتر المستوردات بشدة لعلاج أزمة ميزان المدفوعات، على حساب النمو الاقتصادي[478]، مما أدى لانخفاض العجز التجاري عام 1968: 19.3 مليون جنيه فقط، بل وحقق فائضًا بلغ 46.6 مليون جنيه في العام التالي، وعجزا بلغ 10.9 مليون جنيه عام 1970، ثم بدأ العجز يتزايد من جديد[479].

ونلاحظ أنَّ معدل العجز التجاري قد ارتفع خلال الفترة الناصرية كالآتي[480]:

جدول (51)

متوسط سنوي	مليون جنيه	% من الناتج القومي
1955 - 1952	31.9 ملوين جنيه	4
1960 - 1956	47.6 مليون جنيه	4.7
1965 - 1961	147.5 مليون جنيه	8

4 - في حقل التمويل تحقق من المتوقع بالنسبة للتمويل الخارجي 23%، و27.5 % إذا حسبنا السد العالي، بدلًا من 33%. وفي العام الأول من الخطة كان من المقرر استثمار 350 مليون جنيه، أنفق منها 90 مليون جنيه فقط؛ حيث لم يندفع القطاع الخاص إلى الاستثمار، مما كان له دور في دفع عبد الناصر إلى تأميم

---

[478] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 69 - 70.

[479] لوتسكفتش، نفس المرجع، ص 41.

[480] محمد فخري مكي، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري (1952 – 1976). بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

الشركات الكبرى؛ ورغم هذا بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص نحو 40% من الاستثمارات الكلية، أنفق 70% منها في الإنشاءات التي استأثرت وحدها بنحو 40 - 50% من مجمل استثمارات الخطة[481]. وإذا علمنا أنَّ مساهمة قناة السويس (390.3 مليون جنيه) بالعملة الصعبة[482] كانت تعادل 25% من الاستثمارات لتخيلنا كم كان يمكن أنْ تسير الأمور لو تم الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية وحدها؛ مضافًا إلى ذلك المساعدات الغذائية الأمريكية التي كان معظمها في الحقيقة قروضًا بشروط سهلة والتي بلغت إبان سنوات الخطة مبلغًا طائلًا؛ نحو مليار دولار أمريكي[483]. وقد وفر هذا كثيرًا من العملات الصعبة للنظام: ما يعادل تقريبًا كل دخل قناة السويس، أيْ 25% من حجم الاستثمارات من 1960 - 1965، وهذا الوفر بالعملة الصعبة يضاف بالتأكيد إلى حساب الاستثمار، حيث كان لابد من اقتطاعه من موارد الاستثمار في حالة عدم توفره بفضل الدعم الأمريكي، ورغم أنها كانت قروضًا إلَّا أنها كانت مؤجلة الدفع وطويلة المدى. وقد بلغت نسبة المساهمة الصافية للقطاعات التي تشكل بنية الاقتصاد المحلي في الاستثمارات إبان الفترة كلها نحو 47.5% من مجمل الاستثمارات، وإذا طرحنا جانبًا مساهمة قناة السويس يصبح هذا الرقم 22.5% فقط.

ورغم المعونات الخارجية الضخمة ودخل قناة السويس عجزت الحكومة عن توفير كل التمويل المعتمد أصلًا، أيْ 1636.4 مليون جنيه وتم استثمار 1513 مليون جنيه[484] بعجز 123.4 مليون جنيه (8%). واضطرت إلى زيادة الضرائب غير المباشرة ورفع الأسعار في 1964 – 1965. ويضاف إلى ذلك أنَّ جزءًا كبيرًا من الأموال المنفقة قد نهبها القطاع الخاص ضمن التكلفة[485]، هذا بالإضافة إلى نهب البيروقراطيين كما سنرى في مكان آخر.

إذن استمرت مشكلة التمويل قائمة وتراجع دور المدخرات المحلية في الاستثمار وعجزت الحكومة عن زيادتها، رغم سيطرتها الكاملة على الجهاز المصرفي والشركات الكبرى، فلم تتخذ إجراءات فعالة لزيادة حجم هذه المصادر للتمويل؛ بل شجعت الاستهلاك الفردي والعام تشجيعًا كبيرًا؛ فزاد الاستهلاك الفردي الحقيقي بـ 34% وزاد الاستهلاك العام بنسبة 77% أثناء فترة الخطة، وتعود معظم هذه الزيادة إلى زيادة حجم العمالة غير المنتجة وغير الضرورية في الجهاز الحكومي وإلى زيادة مخصصات الأمن وبقية أجهزة الدولة. كذلك ارتفع معدل الاستهلاك

---

[481] علي صبري، المرجع السابق، ص 102.

[482] بيلياييف – بريماكوف، المرجع السابق، ص 81.

[483] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 100.

[484] علي صبري، المرجع السابق، ص 103.

[485] للوقوف على بعض التفاصيل يمكن للقارئ أنْ يرجع لكتاب علي صبري سابق الذكر، ص ص 101 - 103.

الفردي نتيجة السياسة الاشتراكية التي اتبعتها الدولة في أوائل الستينات، كتلبية لمطالب الجماهير التي طُحنت خلال الخمسينات. كذلك كان من الضروري تصريف الإنتاج من السلع المعمرة والذي ارتفع بسرعة وزاد معه تعطش الجماهير.

كما لعبت حرب اليمن دورًا هامًّا في أزمة التمويل؛ فبلغت تكلفتها الكلية نحو 500 مليون جنيه؛ ولم تكن الحرب مجرد عامل عرَضي في تأزيم الاقتصاد؛ فكانت ضرورية لتعويض الانفصال السوري، حولتها الشعارات القومية إلى ورطة. وقد كانت في الحقيقة ضرورة وورطة للنظام نفسه بكل مكوناته وخلله الاجتماعي – السياسي. وبالإضافة إلى ذلك عجزت المشاريع الجديدة عن استيعاب أعداد يُؤبه بها من العمالة، مما اضطر الحكومة إلى تشغيل عدد كبير من خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة في الدواوين الحكومية. ولم تزدد نسبة العاملين بالصناعة إلَّا بـ 11%؛ من 10% إلى 11.1% من مجمل العمالة الجديدة.

الأداء أثناء تنفيذ الخطة:

يمكننا أنْ نوجه الانتقادات التالية لأداء الخطة:

1 - لم تتول هيئة بعينها التنسيق بفعالية بين القطاعات المختلفة، وظلت الأجهزة منفصلة يعمل كل منها على حدة[486]. وعلى سبيل المثال لم تحدد سياسة سعرية ملزمة للقطاعات؛ فلم يكن هناك دومًا انسجام بين أسعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنعة، كما لم يراع توفر كافة عوامل الإنتاج اللازمة لإقامة المشاريع، مثل إنشاء مصانع بدون توفر الخامات اللازمة أو عدم كفايتها.

2 - تم تخصيص 1% فقط من الاستثمار الصناعي لصناعة مواد البناء، رغم ضرورة توقع ازدياد الاحتياج لمواد البناء في خطة للتنمية الاقتصادية تتكلف 1.5 مليار جنيه[487].

3 - كانت الخطة السنوية تتم بعد 6 - 9 شهور من موعدها المحدد[488].

4 - كان هناك اهتمام زائد بإنشاء الواجهات والمنشآت الضخمة، واهتمام بالكم على حساب الكيف. ويبدو أنَّ رغبة الضباط في إثبات صحة قرارهم بتأميم الشركات كانت حافزًا قويًّا للغاية لإظهار نجاح خططهم التصنيعية، رغم الصعوبة الموضوعية، مما دفعهم للاهتمام بالمظهر؛ وهو الأسهل. ولذلك أيضًا وجدنا محاولات لإنشاء صناعة الطائرات في بلد عاجز عن إقامة صناعة أيِّ سلع

---

[486] علي صبري، المرجع السابق، ص ص 96 - 97.

[487] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 99، ص 101.

[488] مابرو، نفس المرجع، ص 193.

تجهيزية، وتكلف المصنع 80 مليون جنيه ولم يحقق نجاحًا[489]. ولذلك أيضًا لم تنجح محاولة صناعة الصواريخ رغم الاستعانة بالخبراء الألمان[490]، ورغم ادعاءات عبد الناصر بأنه ينتج من الإبرة إلى الصاروخ، ورغم المؤتمر الصحفي الكبير الذي أقامه يوم إطلاق صاروخي القاهر والظافر، وادعاء بلوغ أحدهما مسافة 280 ك.م. والثاني 600[491]. وقد ذكر سعد الدين الشاذلي في مذكراته أنَّ أقصى مدى للصاروخ بلغ 8 كيلو مترات، وأنَّ القوات المصرية التي استخدمته في حرب أكتوبر 1973 كانت تخشى سقوطه على مواقعها قبل أنْ يصل للعدو. وهذا ينفي مزاعم عبد الناصر بخصوص هذه الصواريخ. هذا الاهتمام عالي التكلفة بالمظاهر وبالجانب الإعلامي للاستثمار، هو انعكاس آخر لضخامة البعد السياسي لهذه العملية نفسها.

انتهت الخطة بكارثة اقتصادية كما أسلفنا؛ فبدأ الإنتاج الزراعي يتناقص بمعدل 0.45% سنويا منذ عام 1965[492]، وبلغت الطاقة المعطلة في الصناعة درجة ملموسة[493]، واضطرت الإدارات إلى زيادة ساعات العمل[494] وإلى العودة لممارسة الفصل التعسفي للعمال – عمليًّا - وإلى رفع الأسعار وزيادة الضرائب غير المباشرة كما أشرنا من قبل، كما راح الاستهلاك الفردي يتناقص[495]، وتدهور معدل نمو الناتج الإجمالي، وزاد عجز ميزان المدفوعات، وتفاقمت أزمة فائض الإنتاج في عدد من فروع الصناعة.

ومن الواضح الآن أنَّ الخطة الناصرية قد فشلت في تحقيق أغراض أصحابها؛ تلك الأغراض التي لم تكن أحلامًا عظيمة، بل طموحات متواضعة، ولكنها ظلت مع ذلك عظيمة للغاية بالقياس إلى قدرة الناصرية على تحقيقها. وقد حققت بلدان متخلفة أخرى أكثر كثيرًا مما حققته الخطة الناصرية؛ خاصة في أمريكا الجنوبية والهند وإيران وشرق آسيا.

---

[489] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 99.

[490] انظر في ذلك: سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، مؤسسة الوطن العربي، لندن، 1980.

[491] انظر حواره مع الصحفيين الأجانب في 21 يوليو 1962 - مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الرابع.

[492] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 159.

[493] بلغت مثلًا في مصانع النسيج المؤممة 10 - 20٪ عام 1966، وفي بعض هذه المصانع بلغت 40 وحتى 70%.

بريماكوف - بيليايف، المرجع السابق، ص 169.

وقد صرح لطفي عبد العظيم بأن الطاقة العاطلة قد بلغت 10 - 15% للصناعة ككل في منتصف الستينات. المرجع السابق، ص 212.

[494] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 193.

[495] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص ص 122 - 123.

ونحن نرجع فشل الناصرية في تحقيق طموحاتها الاقتصادية البسيطة، إلى أسباب "ناصرية" خالصة أساسًا. وتتمثل هذه الأسباب في:

1 - لم يُسيَّر الاقتصاد وفقًا لآليات السوق أو لاعتبارات اقتصادية بحتة أو غالبة؛ بل بأفق *سياسي* إصلاحي؛ كاستجابة للضغوط الاجتماعية؛ دون العمل على مواجهتها بطريقة راديكالية. وبذلك:

2 - ارتبط هذا الأفق عضويًّا باستقلال الدولة عن كل من الطبقة المسيطرة والغرب، دون إزالة الأساس المادي لهيمنتهما غير المباشرة، في كل من البناء التحتي والبناء الفوقي.

وقد أدى السبب الأول بشكل مباشر إلى عدة مضاعفات؛ أولها إهدار جانب ملموس من الموارد في سياسة الرشوة (تشغيل العاطلين شكليًّا وخدمات أخرى)، وثانيها أنَّ هذا كان معرقلًا لعملية ضرورية على نحو مطلق لتحقيق التنمية الحقيقية؛ هيَ تجميع رأس المال الفردي؛ فقد ترك القطاع الخاص؛ والطفيلي منه بالذات، متحكمًا في معظم أعمال المقاولات والتجارة والزراعة والنقل البري، عدا السكك الحديدية؛ بل ومُنح امتيازات جديدة في الريف خاصة، واحتفظ – كما سنرى بعد – بعلاقات ممتازة مع جهاز الدولة، وهو ما يتناقض مع السياسة الاقتصادية المركزية ويعرقلها بالضرورة. وثالثها كان وضع خطة ضيقة الأفق تستهدف تحقيق زيادة كمية خالصة في الدخل في المدى القريب، دون أدنى اهتمام بتثوير البنية الاقتصادية – الاجتماعية لكيْ تعطي نتائج أفضل على المدى البعيد. أما السبب الثاني فكان دوره المباشر هو خلق عنصر المقامرة وروح الاندفاع في وضع وتنفيذ الخطة، كما كان عاملًا مهمًّا في استشراء الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ وكافة ألوان النهب البيروقراطي ونهب القطاع الخاص التداولي في معظمه لموارد الدولة، وإنفاق أموال طائلة على أجهزة الأمن وعلى مظاهر الفخامة البيروقراطية لأجهزة الدولة ورجالها، ناهيك عن الإسراف في المغامرات الخارجية ومختلف تكاليف سياسة العظمة القومية.

وبقدر ما تمتع به النظام الناصري من الدلال على الصعيد العالمي في فترة الخطة كان فشله في تحقيق أهدافه بالغًا، وكانت "إنجازاته" لا تقارن بإنجازات بلدان تمتعت (ويا للأسف!) بالهيمنة الطاغية للغرب. وإذا كان الدلال قد أدى إلى انتفاخ صدور الناصريين فقد ساهم في النهاية في قصر عمر تجربتهم التنموية وعجزهم عن تكرارها. ومن الملاحظ – كميل عام – في العالم الثالث أنه بقدر اتساع النفوذ المباشر للغرب، حقق الاقتصاد درجة أكبر من النمو. وقد أعطت الليبرالية الاقتصادية وهيمنة أو - على الأقل – التواجد القوى لرأس المال الخاص الأجنبي نتائج أفضل كثيرًا - على الصعيد الاقتصادي – من الاقتصاد المركزي، كما أعطت المركزة الكاملة؛ المسماة بالاشتراكية نتائج اقتصادية أفضل مما حققته النظم نصف الاشتراكية على شاكلة الناصرية.

الخلاصة أنَّ (العامل الناصري) كان لـه الدور الرئيسي في فشل السياسة الاقتصادية الناصرية نفسها. ويختلف فشل الناصرية عن فشل كثير من البلدان المتخلفة التي عانت هيَ الأخرى من تجاربها الإنمائية. فالفشل في كل الحالات تمثل في العجز عن تجاوز التخلف، أما الفشل الناصري الخالص فقد تضمن كذلك عنصرًا إضافيًّا، هو ضعف ما تحقق من نمو التخلف نفسه، مقارنة ببلدان متخلفة أخرى، تديرها حكومات عميلة بشكل مباشر[496].

---

[496] للوقوف على مزيد من تحليل خطة 60 - 1965 ارجع إلى:

Hansen – Marzouk, Op. cit.

- علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة، سبق ذكره.

- جودة عبد الخالق، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة من 1960 - 1974. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.

- علي صبري، المرجع السابق.

* تحليل عام للسياسة الاقتصادية للناصرية:

" إنَّ وضعًا مزريًا قد نتج بعد سنوات من التصنيع، فقد عادت البلاد إلى نقطة البدء من جديد من الناحية الجوهرية؛ إذ راح معدل نمو الناتج الكلي يعتمد بدرجة متزايدة – وإنْ كان بآليات مختلفة – على معدل زيادة الصادرات"

سمير رضوان

1 - عام:

قد يقال – وقد قيل بالفعل – إنه إذا لم يكن النظام الناصري قد استطاع أنْ يزيد معدلات نمو الإنتاج بدرجة تفوق ما أحرز في بلدان متخلفة أخرى فإن نوعية النمو قد اختلفت حيث كان نمط التنمية الناصري – خصوصًا خلال خطة 1960 - 1965 – مستقلًا بعكس نمط التنمية التابع في معظم البلدان المتخلفة – غير السائرة على الطريق الناصري – وقد بدأنا الرد على هذه الأطروحة ضمنيًّا خلال استعرضنا للسياسات الاقتصادية لمصر الناصرية، وفيما يلي سوف نستكمل الرد بشكل مباشر خلال تقييمنا العام لتلك السياسة.

أولًا: سياسة التنمية:

السياسة الزراعية:

بالإضافة إلى قلة الدراسات المنهجية للمسألة الزراعية في مصر تم التعامل معها في معظم الأبحاث على أنها مسألة فقر الفلاحين أو سوء توزيع الملكية الزراعية. والأمر الأصلح من الناحية المنهجية – من وجهة نظرنا – أنَّ المسألة الزراعية ينبغي أنْ تدرس من حيث هيَ دور علاقات الإنتاج في الزراعة في إعاقة التطور – أيْ تطور المجتمع ككل – فالمسألة بهذا المعنى تكون مسألة خاصة بقدر ما تعيق التطور عمومًا. أما الأخذ بالمفهوم السابق فينفي عنها خصوصيتها ويخلطها بمسائل متعددة؛ المسألة الصناعية، المسألة التجارية.. إلخ. وباختصار تصبح هناك في المجتمع كله مسألة الفقر الذي لا يختفي نهائيًّا إلَّا في مجتمع بالغ التطور. وبذلك تختفي المسألة الزراعية بخصوصيتها المميزة، وكذلك تنتهي كل "المسائل" باعتبارها مسائل متعلقة بنمط الإنتاج، وبالتالي يُصبح الحل مستقلًا عن قضية تغير نمط الإنتاج، أيْ قضية الثورة الاجتماعية؛ أيْ بالنسبة لحالة مصر لا يصبح هناك أيُّ حل في المدى المنظور. وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الكلام؛ فتوزيع 10% من الأرض الزراعية على الفلاحين إبان الفترة الناصرية أدى إلى تخفيف جزئي لحدة سوء توزيع الأرض ولكن لم يحدث تطور ملموس في مستوى معيشة فقراء الريف ككل. ولكن في عهد سياسة الانفتاح، أدت – فيما أدت – تحويلات العاملين بالخارج إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى معيشة الفلاحين وإلى ارتفاع هام في أجور عمال

الزراعة. إلَّا أنَّ تخلف القرية المصرية مازال قائمًا؛ بل ويزداد تعقيدًا. كما لم تحل مشكلة فقر الفلاحين حلًا جذريًّا.

وقد حُددت المسألة الزراعية في النظريات الكلاسيكية بأنها استمرار وجود علاقات قبل رأسمالية تعيق نمو السوق الريفي وتحجز قوة العمل الزراعية عن الصناعة وتحجز أيضًا رأس المال عن دخول مجال الاستثمار في الزراعة. وقد حُلت هذه المسألة في أوروبا، إما بتوزيع الأرض على الفلاحين (فرنسا) أو بتحويل كبار الملاك أنفسهم إلى رأسماليين أو تأجير أراضيهم للرأسماليين (ألمانيا). وقد بلغ الأمر بالرأسمالية الصناعية أنْ نادت أحيانًا بالقضاء على الملكية العقارية ذاتها للتخلص من الريوع الضخمة التي تقتطع في النهاية من أرباح رجال الصناعة.

وبخصوص مسألة الفقر الفلاحي في مصر الناصرية، فهيَ قضية لا تخص الريف وحده؛ بل والمدن كذلك؛ فلا توجد خصوصية للقرية بهذا الصدد اللهم إلَّا في مستوى الفقر، الأكثر ضراوة منه في المدينة. أما بخصوص المشاكل التي أعاقت تطور قوى الإنتاج فيمكن إيجازها فيما يلي:

1 - انتشارعلاقات الإنتاج قبل الرأسمالية والتي تمثلت خصوصًا في انتشار نمط الإنتاج الصغير، مترتبًا عليه كذلك عامل آخر هو تفتيت الأرض الزراعية.

2 - نمط تصنيع تابع للإحلال محل الواردات يكرِّس ضعف الصناعة وتأخرها، وبالتالي عدم قدرتها على امتصاص فائض السكان.

3 - تبعية نمط الاستهلاك للغرب؛ بمعنى أنَّ السوق المحلي يطلب آخر ما أنتجه الآخرون *بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية وبدون مراعاة الأولوية، وفي أحيان كثيرة بدون مراعاة ملائمة المناخ والبيئة الاجتماعية والاقتصادية*. وقد حفزت هذه التبعية الميل إلى إنشاء صناعة حالة محل الواردات.

4 – البطالة الواسعة، مدعومة بمعدل نمو سكاني رهيب، وبالتالي رخص قوة العمل.

5 - سيادة الثقافة قبل الرأسمالية اللاعقلانية، والشراهة الاستهلاكية للطبقات الغنية.

وهذه المشاكل لا تختص فقط بعلاقات الإنتاج قبل الرأسمالية ولا تتوقف عند مسألة فقر الفلاحين؛ بل إنها تتقاطع جميعًا عند حالة التبعية – التخلف التي تسم المجتمع المصري ككل، ولكنها تبرز في الريف بصورة أكثر حدة، حيث إنَّ النمو المتفاوت – المركب في مصر قد جعل الزراعة في الدرجة الأقل نموًّا والأكثر تأخرًا، ومع ذلك كان دور المسألة الزراعية - بالمعنى التقليدي لهذا المفهوم – في إعاقة تطور المجتمع دورًا هامشيًّا تمامًا إذا ما قورن بدور التخلف، ممثلًا في نهاية الأمر في الطبقة المسيطرة وبنظامها ككل على مستوى المجتمع؛ فالتخلف لا يرتبط بشكل

خاص بالمسألة الزراعية، بل بتلك الطبقة ككل، أيْ في النهاية يرتبط بالتبعية التي نعدها جوهر التخلف. ويمكننا فقط – نظريًّا – أنْ نتحدث عن دور خاص للمسألة الزراعية في عرقلة نمو التخلف، ولكن مفهوم المسألة الزراعية هنا يضيق ليقتصر على الوضع المتدني للقرية في بنية التخلف؛ فلا تصبح هناك إذن مسألة زراعية بالمعنى المفهوم.

ذلك أنَّ تعبير المسألة الزراعية لا يمكن فهمه إلَّا في إطار وجود إمكانيات للنمو الرأسمالي متحققة من حيث الجوهر في المجتمع، بحيث تعيق علاقات الإنتاج في الزراعة تحققها بكامل طاقتها.

ومع ذلك إذا ما عدنا للمفهوم الأول سابق الذكر للمسألة الزراعية سنجد أنه كان مفيدًا - بطريقة ما - في فهم المسألة الزراعية في مصر؛ فسوء توزيع الملكية كان يهدد النظام الاجتماعي في الفترة السابقة على انقلاب 1952 (راجع القسم الأول) وهنا كانت تكمن المسألة الزراعية من وجهة نظر كل من الطبقة المسيطرة ومعارضيها من المثقفين أيضًا؛ مع اختلاف المنطلقات.

ونحن نرى أنَّ التخلف مفهوم أشمل وأعم من مفهوم المسألة الزراعية؛ فالمسألة لا تعالج بهذه الطريقة الأدبية – إنْ صح التعبير – فواقع التخلف يفرض علينا إعادة النظر في المفاهيم القديمة حول النموذج؛ فعلينا أنْ نتجنب النموذج الأوروبي؛ بل وكل نموذج؛ فمسار التاريخ في بلادنا له طابعه الخاص ويشترك مع مسار التاريخ الإنساني في العالم كله، ولكن فقط في المنحى العام التي يتحرك وفقًا له؛ أيْ في عدد من المقولات العامة جدًّا.

في صيرورة نشوء التخلف في مصر لم تكن المشكلة الزراعية (بالمفهوم الأوروبي) إلَّا أحد مكونات التخلف؛ وهيَ سمة ظلت ملازمة لنمو التخلف أيضًا؛ وبشكل ما كانت ضرورية لهذا النوع من النمو؛ ولذلك لم تمثل لـه مشكلة ما. أما المشكلة الزراعية بمعنى أعرض؛ بمعنى وضعية خاصة للريف تعرقل نمو المجتمع ككل؛ فهيَ غير قائمة إذا ما اتفقنا على أنَّ نمو المجتمع ككل هو نمو التخلف وليس النمو الرأسمالي. وقد رأينا من قبل أنَّ إعاقة نمو التخلف في مصر الناصرية قد نتج عن المعضلات السياسية التي كان على فرسان يوليو أنْ يجدوا لها حلًا، وما كان من تمنع رأس المال الأجنبي وتورط الناصرية في مشاكل خارجية.. إلخ. فثورة الجماهير أدت على الصعيد الاقتصادي – وبشكل غير مباشر - إلى إعاقة نمو التخلف دون أنْ تستطيع أنْ تنتج نمطًا آخر تقدميًّا من النمو، وكان الركود النسبي، بدلًا من الاستقلال النسبي كما سنرى في الفصل القادم، هو أحد تأثيرات البونابرتية على الصعيد الاقتصادي؛ إذ دفعت الطبقة المسيطرة ثمنًا باهظًا لاستمرار وجودها الاقتصادي مع فقدان وجودها السياسي بانقلاب يوليو 1952. أما إذا تحدثنا عن المسألة الزراعية بشكل أعرض بكثير؛ أيْ عن تلك الوضعية التي تحمّل الريف مسئولية عرقلة تطور المجتمع القائم؛ فسوف نكتشف فورًا أنَّ هذا العائق قد تمثل لا في المسألة الزراعية بالذات، وإنما في مسألة التبعية ككل. ويتضح لنا الآن أنَّ

المسألة الزراعية هيَ مجرد جزء مهضوم في مسألة التخلف – التبعية. وسوف نناقش فيما يلي السياسة الناصرية فيما يتعلق بالريف لتسليط مزيد من الضوء حول تأثير الناصرية الاقتصادي - الاجتماعي.

الإصلاحات الزراعية:

تم توجيه عدة ضربات متوالية للأرستقراطية الزراعية، أشهرها قانون 9 سبتمبر 1952 الذي حطم العائلات الأرستقراطية، ثم قانون 1958 الذي جعل الحد الأقصى لملكية الأسرة 300 فدان، ثم تأميم أراضي الأجانب وتخفيض الحد الأقصى لملكية الفرد من 200 إلى 100 فدان عام 1961، وفي 1966 شُكلت "لجنة تصفية الإقطاع" كإجراء وقائي ضد الصراع الاجتماعي الذي كان على وشك النهوض في الريف، ثم قانون 1969 الذي صدر بعد تصاعد حركة المعارضة الشعبية بعد هزيمة 1967. وقد وزعت أغلب الأراضي المؤممة والمصادرة على المستأجرين، وكانت هذه العملية لصالح قاعدة الملكية الصغيرة وعلى حساب ملاك أكثر من 50 فدانًا، ومع ذلك ظل ملاك من 20 - 50 فدانًا يتمتعون بامتيازات ضخمة، بل وزاد وضعهم قوة بعد زوال الأرستقراطية الزراعية والعائلات الكبرى. وقد ازداد عدد صغار الملاك (أقل من 5 أفدنة) ونسبة ما يملكون من أرض:

جدول (52)[497]

السنة	عدد الملاك (أقل من 5 أفدنة) (بالألف)	مساحة الأرض (بالألف فدان)
قبل إصلاح 1952	2642	2122
بعد إصلاح 1952	2814	2781
بعد إصلاح 1961	2919	3172
بعد إصلاح 1965	3033	3693

لقد ضرب قانون 1962 المستأجرين الوسطاء والمستأجرين الكبار عمومًا، بينما لم تستطع هذه الإصلاحات تخفيض حجم الريع العقاري؛ بل تدل الوقائع على زيادة حجمه (انظر القسم الأول – الباب الثاني).

---

[497] محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص 344 – 345، بيليايف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 145.

صدرت الإصلاحات المتوالية ردًّا على التناقضات الاجتماعية المتفجرة المهددة للنظام ولكن محدوديتها كانت واضحة تمامًا؛ فقد وزعت نسبة ضئيلة من الأرض على الفلاحين (10%) حصل عليها عدد محدود من الأسر الفلاحية، كما سُمح لطبقة كبار الملاك بامتيازات ضخمة (ناقشنا ذلك في موضع آخر). ولكن القوانين أدت إلى توسيع قاعدة الملكية دون أنْ تؤدي إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة الفلاحين؛ فخلقت مزيدًا من الملكيات الخاصة مع أوهامها، كركيزة قوية لدولة شديدة التسلط، لم تتهاون أبدًا في الملكية الفردية الصغيرة وحمتها بكل السبل وعرقلت ميل كبار الملاك إلى تجميع الأرض، مما أدى إلى انخفاض متوسط مساحة حيازاتهم رغم زيادة نسبة ما يملكون عمومًا. وقد تحمست الدولة للملكية العقارية الصغيرة لدرجة أنَّ الميثاق الناصري وتصريحات عبد الناصر أكدت على أنَّ من أهم مبادئ الدولة والثورة هو أنْ تكون الأرض المزروعة مملوكة ملكية خاصة. وهيَ لم تكن تخشى من كبار الملاك أكثر مما كانت تحرص على الملكية الصغيرة، أيْ على *الطبقة المفيدة* التي فضَّلها لورد كتشنر. واستمر تشدد الدولة رغم ما أدت إليه إصلاحاتها من تفتيت الأرض الذي يؤدي إلى فقدان 10 - 20% من مساحتها بسبب التقسيم والفواصل وقنوات الريّ[498]، ورغم ما أدت إليه من ارتفاع تكلفة استخدام الآلات الزراعية.

2 - البيروقراطية في الريف:

للبيروقراطية المصرية دورها التقليدي في الريف منذ آلاف السنين، ولكن هذا الدور تقلص كثيرًا منذ أوساط القرن الـ 19. ولكن مع صعود الناصرية وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي عاد ينمو من جديد، وإنْ كان بشكل مختلف وبأفق مختلف عن دورها القديم. فاتساع قاعدة الملكية الصغيرة قد منح الدولة فرصة اقتحام القرية من جديد في شكل سلطة بالغة القوة، جنبًا إلى جنب مع كبار الملاك. ومن خلال الهيمنة على بنك القرية وشبكة التسويق والجمعيات الزراعية وتحكم الدولة في الدورة الزراعية؛ فصار لها دور يفوق دورها قبل انقلاب 1952، وسارت السياسة الزراعية نحو *حماية ملكية الفلاح الصغير دون حماية الفلاح نفسه*؛ بل بالعكس زادت من أعبائه تجاه الدولة في صورة إجباره على زراعة محاصيل معينة؛ وتحت دعوى حمايته من التاجر مارست الدولة دور التاجر والمرابي معًا. وقد دعمت الدولة الأسمدة والعلف والبذور الممتازة ولكن منحتها أساسًا لكبار الملاك واشترت المحاصيل بأسعار منخفضة، وتحمل عبء ذلك الفلاح الصغير. ومنحت الدولة القروض للمزارعين؛ ولكن بينما لم يُطالب كبار الملاك برد ديونهم، كان الفلاح الصغير يضطر أحيانًا إلى دفع المال بالإضافة إلى كامل محصوله إلى الدولة لتسديد تكاليف الزراعة. وباختصار لعبت الدولة دورًا هامًّا في توجيه عملية التراكم في الريف، لصالح كبار الملاك والبيروقراطيين، كما انتزعت من الريف لصالح

---

[498] سيد مرعي، المرجع السابق، ص ص 180 - 181.

المدن قدرًا من الفائض وقعت أعباؤه على صغار الملاك[499]. والخلاصة أنَّ نمو جسد البيروقراطية في القرية كان النتيجة المترتبة على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة.

3 - تحولات أنماط الإنتاج:

أولت حكومة الضباط أهمية كبيرة للسياسة الزراعية من منطلق ثابت ومحدد جيدًا؛ هو الأهمية الفائقة للقرية في دعم وتقوية سلطة دولة كاملة الجبروت، وفي سبيل ذلك مارست سياسات متناقضة في الظاهر، منها ما يدعم علاقات إنتاج قديمة ومنها ما ينمي علاقات الإنتاج الرأسمالية؛ منها ما يحفظ دور الملكية الصغيرة ومنها ما يزيد حدة التناقضات الاجتماعية داخل القرية. وقد شخصنا سلطة يوليو الناصرية كحكومة بونابرتية من نوع خاص، ارتبطت بشكل غير مباشر بالطبقة المسيطرة؛ وباختصار مثلت النظام المتخلف؛ الطبقة التي برهنت على افتقادها لأيِّ دور تاريخي وتنحصر سياستها في تأمين نصيبها من الفائض الاجتماعي، والتي يدور "كفاحها" حول اقتسام الفائض المحلي مع رأس المال الأجنبي، أما القدر الأهم من هذا "الكفاح" أو اتجاهه الرئيسي فيتلخص في قمعها المتواصل وتآمرها على كفاح الشعب والحركة الثورية التي لم تحمل سوى طموحات غامضة. والناصرية كلحظة في حركة الطبقة المسيطرة "الكفاحية" هذه لا تحمل مهام تاريخية من نوع حل المسألة الزراعية مهام ونحن لا نحاكمها على هذا الأساس، ولكننا نرى في سياستها الزراعية أحد فعاليات الطبقة المسيطرة لتأمين نهب الفلاحين، علاوة على وسائل البيروقراطية الخاصة للحصول على نصيبها من الفائض.

والكلام عن بقايا قبل رأسمالية لا يكفي لوصف حالة القرية المصرية، والأمر الأهم هو لماذا هذه "البقايا" – الضخمة جدًّا مع ذلك – وما دورها في البنية ككل؟ وما مغزى وجودها؟ ولنرى أولًا مصير هذه "البقايا":

لقد وصفنا بالضبط من قبل مدى انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة المصرية في منتصف هذا القرن وفيما يلي نحدد التغيرات التي حدثت بعد انقلاب 1952 لهذا الخصوص:

دور العمل المأجور في الزراعة

عدد العمال المؤقتين: 0.514 1.85 عام 1961 موزعين كالتالي:

جدول (53)[500]

---

[499] للتفاصيل راجع: محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، الفصل الخامس، كريمة كريم، المرجع السابق.

[500] الإحصاء الزراعي لعام 1961.

فئة الحيازة	% من عدد العمال (المؤقتين)
أقل من 5 أفدنة	45
5 – 20 فدانًا	29.6
أكثر من 20 فدانًا	25.2

ونلاحظ أنَّ أغلب العمال المؤقتين الذين هم عمال بحق (*عكس العمال الدائمين الذين يعدون أشباه أقنان*[501]) يعملون في المزارع الصغيرة التي تعتمد على العمل العائلي أساسًا، أما المزارع الكبيرة فتستخدم نسبة صغيرة منهم.

وبالعكس نجد أنَّ توزيع العمال الدائمين كما يلي[502]:

جدول (54)

فئة الحيازة	عدد العمال الدائمين	
أقل من فدان	6797	%23.9

---

[501] تميز العمال الزراعيون في مصرخلال الفترة الناصرية إلى الفئات الآتية: التملي – الأجري – المرابع – المخامس – المزارع بالنصف – المزارع بالمثل (= فدان يخدم فدان). وعلي سبيل المثال نصف هنا وضعية التملي:

= يسكن بالعذبة – ليس له أجر ثابت – أجره يقل عن أجر العامل المقيم بالعزبة ويحصل على أرض لا تزيد عن فدان يزرعها قمحًا وبرسيمًا (ولا يزرعها قطنًا – وهذا شرط للايجار) ويقوم بأعمال عامة في العزبة مع بقية سكانها مثل مساعدة الخفر في مقاومة اللصوص، وتقوية الجسور. ويمكن أنْ يحصل على أجره في شكل أرض: فدان أو اثنين، لمدة سنة وبدون دفع ريع.

أما الأُجري فهو يكون من القرى المجاورة، ويعمل بالأجر النقدي. والمزارع بالنصف يزرع كل المحاصيل في أرض المالك بسماده وتقاويه الخاصة وله نصف المحصول، وليس عليه شيء من مال الأرض (الضريبة).

ومن الواضح أنَّ الأجري هو العامل المؤقت.

المصدر: مجلة "الفلاح" المصرية، لمنشئها محمود أنيس، أعداد يناير 1898، فبراير 1898.

[502] الإحصاء الزراعي لعام 1961.

1 - 2 فدان	34824	
2 - 3 أفدنة	45869	
3 - 4 أفدنة	42800	
4 - 5 أفدنة	37800	%34.5
5 - 10 فدان	109000	
20 فدانًا	98000	
50 فدانًا	89000	%41.6
100 فدان	91500	
أكثر من 100 فدان	70000	

والملاحظ في هذا الجدول أنَّ العمال الدائمين يتمركزون في الحيازات الكبيرة أساسًا، مما يفسربانتشار نمط إنتاج شبه إقطاعي أو شبه رأسمالي في هذه المزارع.

وقد أشار مؤلف "المسألة الزراعية" سابق الذكر إلى أنَّ العمل المأجور أصبح يمثل 55% من قوة العمل الزراعية بعد الإصلاحات الناصرية، ويندرج تحت هذا الرقم كل المعدمين وفقراء الفلاحين الذي يعملون في أرض الغير، ومعنى ذلك أنه يشمل أشباه الأقنان. ويكون التحول الذي جرى في نمط الإنتاج الزراعي بعد 1952 محدودًا ويتناسب مع زيادة نسبة العمل المأجور من 45% إلى 55% من قوة العمل مع تحفظنا السابق؛ مع ملاحظة أنَّ التقنية المستخدمة بواسطة العمل المأجور ليست متميزة تمامًا. ونميل إلى الاعتقاد بأن عدد أيام العمل بعد 1952 للعامل قد انخفض؛ بدليل تدهور أجورهم وزيادة معدل هجرتهم إلى المدن. وحيث إننا لم نتمكن من الحصول على مقاييس مباشرة جازمة لمدى التحولات التي طرأت على نمط الإنتاج في الزراعة بعد 1952، كما أوردنا من قبل بخصوص الوضع في منتصف القرن باستثناء الرقم الأخير، فسوف نحاول استخدام مؤشر آخر غير مباشر.

جدول (55)

تطور نسبة مساحة فئات الحيازات من الأرض[503]

---

[503] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 30.

فئة الحيازة (بالفدان)	% من مساحة الأرض عام 1950	% من مساحة الأرض عام 1961	
أقل من فدان	1.8	3.4	37.8 %
من 1 - 2	5.5	8.1	
من 2 - 3	6.1	10.4	
من 3 - 4	5.4	9.1	
من 4 - 5	4.4	6.8	
من 5 - 10	13.3	17.7	
من 10 - 20	11.5	12.5	
من 20 - 50	12.9	11	32%
من 50 - 100	9.4	7	
أكثر من من 100	29.7	14	

بالإضافة إلى نمو عدد ومساحة الحيازات الصغيرة من الأرض انخفضت مساحة الحيازة عمومًا على مستوى البلاد من 6.13 فدان عام 1952 إلى 3.79 فدان عام 1961[504]. من الواضح أنَّ الحيازة الصغيرة قد ازدادت انتشارًا بينما انخفضت مساحة الحيازة الكبيرة؛ ويتلخص هذا الأمر في انتقال جزء من أراضي الحيازات الكبيرة (مزارع تزرع بأنماط إنتاج بين القنانة والرأسمالية) إلى المعدمين، لتزرع بنمط الإنتاج الصغير؛ سلعي أو عائلي. وقد تفاقم الأمر بعد إصلاح 1969 أيضًا وتصفية مزيد من الحيازات الكبيرة. واستمر الأسلوب المفضل لكبار الملاك طوال الفترة الناصرية للاستثمار هو تأجير أراضيهم كقطع صغيرة بالمزارعة أو بأشكال أخرى.

[504] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 577.

نذكر فيما يلي عدة ملحوظات توضح العلاقة بين السياسة الزراعية للضباط والنمو المحدود جدًّا لدور العمل المأجور في الزراعة؛ أساسًا في المزارع الصغيرة، والنمو المشكوك فيه للمزارع الرأسمالية:

1 - حرمت القوانين استئجار أكثر من 50 فدانًا بواسطة فرد واحد.

2 - لم يلغ نظام الإيجار بالمزارعة إلَّا في قانون 1961، ولم يطبق.

3 - فرض الإصلاح الزراعي قيودًا على حرية المستفيدين من الإصلاح في التصرف بأراضيهم، مما عرقل من التراكم البدائي داخل هذا القطاع من الأرض.

4 - لم تحرم القوانين نظام خدمة العمل.

وفي مقابل ذلك:

1 - تم تصفية عدد من المزارع التي تعمل وفقًا لنظام خدمة العمل.

2 - تم إلغاء نظام المزارعة فيما بعد، رسميًّا فقط.

3 - تم تخفيض قيمة الإيجار رسميًّا ولكن هذا لم يتحقق عمليًّا إلَّا في حالات محدودة. والمعلوم أنَّ معظم الأرض المؤجرة تؤجر لصغار المزارعين أو بالمشاركة.

وفي النهاية لم تؤد الإصلاحات الزراعية الناصرية لا إلى نمو الزراعة الرأسمالية ولا إلى القضاء على مساوئ الملكية الكبيرة للأرض، متمثلةً أساسًا في ضخامة الريع المدفوع.

ويمكننا في النهاية أنْ نحدد الآتي: لم تحقق السياسة الزراعية للناصرية تحولات ملموسة لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي، ولقد سمح نظام يوليو 1952 باستمرار "البقايا" قبل الرأسمالية في الريف؛ بل وساهمت سياسته في عرقلة نمو المزارع الواسعة القابلة لاستخدام العمل المأجور. والأمر المهم الآن هو لماذا لم تسر هذه "البقايا" نحو التلاشي؟ لم توجد إبان العصر الناصري ولا قبله عوامل تحفز رسملة الريف بشكل ناجز وحقيقي؛ فالصناعة لا تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل – وهذا هو الأمر الأهم على الإطلاق – ويعيق فائض العمالة الزراعية نمو الميكنة الزراعية وتطوير عملية الإنتاج، وبالتالي القضاء على المزارع الصغيرة بما فيها الأراضي الممنوحة مقابل خدمة العمل. والمشكلة في رأينا تتلخص في ضعف نمو قوى الإنتاج على الصعيد المحلي العام، نظرًا لضعف الحافز على ذلك، وكانت هيمنة التجارة البعيدة أو التجارة الخارجية على الاقتصاد، وتبعيته بالتالي، هيَ في النهاية العامل الذي حال دون رسملة الريف حتى النهاية. وقد وجدنا الميل لإدخال الآلات وإقامة مزارع رأسمالية ينمو في عصر الانفتاح بعد نمو مصادر جديدة للفائض من

الخارج (تحويلات العاملين بالخارج)، وما صاحب ذلك أيضًا من تقلص العمالة الزراعية وتدهور قطاع التصدير القديم (القطن) وتقلص مساحة الأرض الزراعية.

وفي النهاية نود أنْ نؤكد على أنه مهما كانت أبعاد نمو نمط الإنتاج الرأسمالي في مصر المتخلفة، يميل هذا النمو إلى أنْ يكون صوريًّا؛ *رأسماليًّا* Capitalistic - بتعبير مكسيم رودنسون - فالرأسمالي هنا ليس رأسماليًّا صناعيًّا بالفعل، بل إنه في الحقيقة تاجر - صناعي؛ فالفوائض الضخمة الآتية من خارج القطاع الرأسمالي سواء من أنماط إنتاج أخرى أو من الخارج تعد مصدرًا أساسيًّا للأرباح من عملية التداول وليس من عملية الإنتاج، ولذلك تكون المضاربة والغش والتهريب.. إلخ وسائل أساسية للحصول على الربح. وإذا ما علمنا أنَّ الفوائض من غير فائض القيمة أعظم بكثير من تلك الأخيرة يكون من المفهوم كيف يصبح المشروع الرأسمالي هو مجرد ذريعة أو وسيلة للحصول على الأرباح التجارية، بالمعنى قبل الرأسمالي للكلمة.

وهذا الوضع كان قائمًا دائمًا في مصر الحديثة، وكانت الدولة دائمًا تلعب دورًا أساسيًّا في عملية التوزيع هذه. إذن فالبقايا قبل الرأسمالية لا تعد مجرد بقايا؛ بل إنها جزء جوهري من الاقتصاد بما فيه المشاريع الرأسمالية المتطورة جدًّا. أما بدائل تلك البقايا، أيْ الدخول الآتية من الخارج، فتلعب دورًا محوريًّا في إضفاء هذه السمة الجوهرية على الاقتصاد، وتظل الحلقة الضعيفة ليست هيَ المسألة الزراعية المزعومة، بل مسألة التبعية - التخلف.

4 - تشجيع القطاع التصديري:

لم تتكاسل الناصرية عن الاستمرار في محاولة تنمية الصادرات الزراعية؛ فلجأت إلى تخفيض مساحة الأرض المزروعة قطنًا بتأثير ضعف الطلب الخارجي على هذه السلعة، وراحت تتوسع في صناعة المنسوجات لإحلالها محل القطن في التصدير، ولسد الطلب الداخلي بالطبع، ونجحت في ذلك جزئيًّا؛ كما لجأت إلى إحلال البصل والأرز محل القطن بدرجة ما؛ ولكن كل هذه المحاولات لم تكن كافية لزيادة الصادرات زيادة ملموسة، وهو ما دفعها للاهتمام بقطاع البترول دون أنْ تحقق نتائج حاسمة (لم تصبح حاسمة إلَّا في عهد السادات)، ولم تكن خططها الاقتصادية تتجه إلى محورة الزراعة حول الطلب الداخلي (القمح بدلًا من القطن مثلًا)، لأنها كانت تستطيع الحصول على القمح شبه مجانًا من الولايات المتحدة. كما أنها كانت في نفس الوقت بحاجة إلى العملات الصعبة التي يأتي بها القطن؛ ولذلك اشتدت أزمة الغذاء بعد قطع المعونة الأمريكية. وقد ظل تشجيع قطاع التصدير يدعم الرباط القوى بين الاقتصاد المحلي والسوق الدولي، برغم تحول معظم الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي، فهذا التحول الجغرافي المؤقت للصادرات لم يؤد إلى تغير جوهري في موقع مصر من التقسيم الدولي للعمل.

5 - تطوير الإنتاج الزراعي:

لم تحقق السياسة الناصرية المعدل المطلوب - وفقًا لأهداف هذه السياسة - لنمو الزراعة كما ذكرنا في موضع آخر.

جدول (56)[505]

الفترة	معدل نمو الناتج الزراعي %
1939– 1960	1.8
1939 - 1949	1
1949 - 1954	0.8
1955 - 1960	3.5
1965	3

وخلال نفس الفترة بلغ هذا المعدل 5% في الهند، 7% في اليابان.

وقد أولت الحكومة اهتمامًا بزيادة المساحة المحصولية، فارتفعت بنسبة 17% طوال الفترة (من 9.2 عام 1947 إلى 10.92 مليون فدان عام 1973)[506]. كما أدى استخدام الأسمدة وتحسين وسائل الريِّ إلى زيادة إنتاجية بعض المحاصيل الهامة:

جدول (57)

تطور إنتاجية الفدان[507]

السنة (متوسط)	القطن	الذرة	القمح

---

[505] عمرو محيي الدين، مجلة "الطليعة"، عدد مارس 1968.

[506] المسألة الزراعية (بدون اسم المؤلف)، ص 165 – سبق ذكره.

[507] حسب الرقم القياسي على أساس معطيات أوردها علي الجريتلي، 25 عامًا، ص 318، نقلًا عن نشرة البنك المركزي المصري.

100	100	100	1939 - 35
82	88	104	1949 - 45
94	90	92	1954 - 50
121	100	109	1964 - 60
120	150	120	1969 - 65

وقد تغير معدل زيادة الإنتاجية الكلية للزراعة للفدان من +6% خلال الفترة من 1939 – 1949 إلى – 4 % عام 1954 إلى + 15% عام 1960 بالنسبة لعام 1955[508]، أما إنتاجية العمل فارتفعت بمعدل 1.5% - 2% سنويًا جدول[509]. وبالنسبة لاستصلاح الأراضي فلم يسر شوطًا بعيدًا، وأدى تجريف الأرض وتحويلها إلى أرض بناء إلى تآكل مساحات شاسعة منها، كما تحولت بعض الأراضي إلى بور نتيجة تأخر وسائل الصرف؛ ولذلك لم تزد مساحة الأرض المزروعة زيادة ملموسة إبان الفترة.

لكن نمو الإنتاج الزراعي تمثل أساسًا في نمو المنتجات القابلة للتصدير، ولذلك راحت أزمة الغذاء تستفحل [510]. خاصة خلال الستينات؛ فزادت المساحة المحصولية من الأرز وقصب السكر والفواكه والخضروات (وكلها سلع قابلة للتصدير) على حساب القطن الذي تدهورت أسعاره العالمية، وكذلك القمح والذرة. كذلك سجل محمد دويدار[511] انخفاض مساحة الأرض المزروعة بالحاصلات التي اعتبرها ضرورية لذوي الدخل المنخفض: الشعير – الذرة الشامية – الفول – القمح (بخلاف القطن طبعًا)، وذلك لحساب السلع التصديرية الجديدة، خاصة الأرز والفواكه والخضروات والبصل. وقد ارتفع حجم الإنتاج من كل المحاصيل، ولكن معدلات الزيادة كانت أكثر ارتفاعًا للمحاصيل القابلة أكثر للتصدير:

جدول (58)

---

[508] عمرو محيي الدين. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.

[509] مابرو، المرجع السابق، ص 262.

[510] علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر (1952 - 1977)، القاهرة، 1977، ص 318، نقلًا عن نشرة البنك المركزي.

[511] الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري (1950 - 1980) منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 54.

السلعة	معدل زيادة الإنتاج (%)
الأرز	22.4
القصب	6.3
البصل	4.4
القمح	2.2
الشعير	1.6
الفول	0.6
العدس	0.2

وكانت النتيجة النهائية لمدى تطور قوى الإنتاج الزراعية بالغة الهزال.

النتائج النهائية للسياسة الزراعية:

يمكن إيجاز هذه النتائج فيما يلي:

1 - بقدر ما تم تطوير وسائل الإنتاج في الزراعة (التوسع في استخدم الجرارات وآلات الريّ..) تعمقت التبعية التكنولوجية؛ حيث إنَّ الآلات كانت تستورد من الخارج، بينما كان يتم تركيب القليل منها في مصانع محلية.

وقد كان التوسع في استخدام الآلات محدودًا للغاية؛ حيث تقلصت المزارع الواسعة واستمر فائض العمل الزراعي في الزيادة طوال الفترة.

2 - أدت زيادة الطلب على الآلات وإنشاء ونمو صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية إلى تعميق التبعية في الصناعة التحويلية المعتمدة أصلًا على الخارج، وبالتالي ازداد وتعمق الارتباط التابع للزراعة – عبر الصناعة – بالسوق الدولي.

3 - كان نمو الإنتاج الزراعي يميل لصالح المنتجات المخصصة للتصدير؛ مما أدى إلى ظهور نقص متزايد في الغذاء دونما اعتبارات اقتصادية أساسًا؛ فالسوق الرئيسي لتلك المنتجات كان سوق دول الكوميكون؛ مما يعني أنَّ صفقات السلاح والعلاقات السياسية المميزة قد لعبتا دورًا كبيرًا في توجيه السياسة الاقتصادية.

4 - كان المصب النهائي للجزء الأكبر من الفائض الزراعي هو جيوب كبار ملاك الأراضي (50 فدانًا فأكثر) الذين أسرفوا في استهلاك السلع المستوردة أو الحالة محل الواردات، وفي المضاربة والتجارة، والقليل من هذا الفائض وُجِّه لمشاريع صناعية حالة محل الواردات.

5 - حققت بيروقراطية الدولة أهم أهدافها في القرية، وهيَ خلق وضعية محافظة عمادها المالك الكبير الرجعي والمالك الصغير المحافظ، مع هيمنة البيروقراطية بالاشتراك مع كبار الملاك وضمان جزء من الفائض في جيوب كبار رجال الدولة[512].

سياسة التصنيع:

* التغيرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية:

شهد الهيكل العام للصناعة التحويلية عدة تغيرات؛ فبينما ظلت الصناعات الاستهلاكية تحقق معظم القيمة المضافة في الصناعة وتمتص نحو 50% من الاستثمار الصناعي، شهدت صناعة السلع الوسيطة نموًّا ملحوظًا، خاصة السلع الكيماوية (الأسمدة – المبيدات الحشرية – الكحول، البويات) وذلك على حساب الصناعات الاستهلاكية، خاصة الغذائية. أما مجموعة السلع المعمرة فشهدت أكبر معدل النمو:

جدول (59)

أنصبة مجموعات الصناعة في إنتاج القيمة المضافة[513]

السنة / القطاع	1952	1960	1967/1966
استهلاكية تقليدية	%70.9	%63.6	%60
وسيطة	%25.5	%33.3	%33.0
سلع معمرة ووسائل	%3.6	%3.1	%6.5

---

[512] لمزيد من دراسة تأثيرات السياسة الزراعية للناصرية نحيل القارئ إلى: كافي جلافانيس – باندلي جلافانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط – استمرار الإنتاج العائلي، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت – دار البيادر للنشر والتوزيع، الجيزة، 1968، ص ص 79 –117.

[513] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 139 (تم نقل هذا الجدول مع تعديل التقسيم).

نقل			
	100	100	100

جدول (60)

هيكل الاستثمار الصناعي من 1957 - 1965/1964[514]

الصناعة	% من جملة الاستثمار الصناعي
استهلاكية تقليدية	31.9
وسيطة	49.6
سلع دائمة	10
مراكز التدريب الصناعي	0.1
صناعات أخرى	8.4

والميل لنمو الصناعات الوسيطة لم يكن مجرد نتاج لقرارٍ واعٍ؛ فقد بدأ هذا الميل التلقائي لرأس المال منذ أواخر الأربعينات؛ وقد أشرنا إلى هذا مِن قبل. وكان نتاجًا طبيعيًّا لإحلال الواردات شبه الكامل من السلع الاستهلاكية؛ فهذا الأخير يضع حدودًا مسبقة على نمو الصناعة نموًّا مضطردًا، فيجعله يتعثر من حين لآخر، خاصةً بسبب ضيق السوق بالنسبة للحجم الأمثل لوحدة الإنتاج الصناعي الحديث. ولذلك فالانتقال لإحلال مزيد من الواردات كان منحى تلقائيًّا للتصنيع في مصر، وكان هذا النوع من التوسع هو المجال الأمثل لنمو التخلف في تلك الفترة. وقد سارت وفق الميل العفوي

---

[514] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 152. (تم نقل الجدول مع إعادة تقسيم الفروع).

اجتهد المؤلفان لاكتشاف علاقة بين التعريفة الجمركية والتغيرات الهيكلية في الصناعة، ولكنهما توصلا إلى نتيجة مغايرة؛ فلم يكتشفا وجود علاقة ثابتة أو حتى ذات ميل ثابت بين الجمارك والتغيرات الهيكلية. والحقيقة أنَّ الضرائب الجمركية في مصر كانت – خصوصًا في الستينات – مصدرًا لدخل الحكومة أكثر مما كانت أداة لحماية الصناعة المحلية؛ إذ أصبحت الدولة تتولى استثمار نحو 90% من رأس المال الصناعي، كما أنها أممت - رسميًّا – تجارة الاستيراد، وأصبح بإمكانها أنْ تتحكم في كم ونوع السلع المستوردة. وكان يمكننا أنْ نعتبر إعفاء الآلات من الرسوم الجمركية في الخمسينات عائقًا أمام نمو صناعة الآلات في مصر فقط في حالة وجود ميل فعلي لرأس المال إلى الاستثمار في صناعة الآلات.

لرأس المال الفردي الذي لم يجد – مع ذلك – في حكومة الضباط بديلًا مقنعًا لرأس المال الأجنبي الخاص الذي توقف وروده.

جدول (61)

النسبة المئوية لإحلال الواردات في بعض السلع[515]

السلعة	نسبة الإحلال % عام 1947	السلعة	نسبة الإحلال (%) أعوام	
			1947	1966 - 1967
أغذية	95.8	أخشاب	30.9	68.8
مشروبات	77.8	ورق	40.4	65.3
دخان	97.7	مطاط	30.7	60.8
منسوجات	73	آلات غير كهربائية	0.4	14.3
ملابس جاهزة	69.7	كيماويات	53.8	61.2
أثاث	90.2	نفط	35.3	74.4
طباعة	93	معادن أساسية	16.2	65.4
جلود	88.7	منتجات معدنية	42.5	80.9
منتجات غير معدنية	73.9	معدات نقل (تركيب)	8.3	43
		آلات كهربائية (تركيب)	-	46

[515] نفس المرجع، ص 256 (تم تعديل تقسيم الجدول بحيث تظهر زيادة الإحلال الملموس خلال الفترة من 1947 - 1967/1966).

لم تتحول الصناعة عمومًا إلى القطاع القائد بخلاف ما ذهب مابرو – رضوان[516]؛ وهما يحددان ذلك استنادًا إلى حجم الناتج الصناعي الذي تخطى الـ 20% من الناتج الإجمالي عام 1965، وهو مقياس يظل صوريًّا؛ وإذا ما استخدمناه مرة أخرى لوجدنا أنَّ الأرجنتين وإيران تعدان أكثر تصنيعًا من الولايات المتحدة (نسبة الناتج الصناعي % من الناتج القومي في أواسط السبعينات 32، 30، 25 على التوالي) بينما لايكون كل الإنتاج تابعًا للصناعة كما في البلدان الصناعية. وقد ظل الأمر من الوضوح في مصر الناصرية؛ إذ ظلت الصناعة التحويلية بكافة قطاعاتها الأساسية: المنسوجات – المواد الغذائية – الأسمدة – السلع الدائمة، عاجزة عن دفع وحفز مجمل البنية الاقتصادية؛ فاستمر دور الالتواء التصديري في الزراعة البدائية بوجه عام، بل وكان الاهتمام بهذا القطاع بديلًا عن إنتاج المواد الغذائية اللازمة للصناعة والاستهلاك؛ فكانت الصناعات الغذائية عاجزة عن حفز تغيير الزراعة هيكليًّا لصالحها. كما عجزت الصناعة بكل فروعها عن حفز إجراء تغيير ثوري في نمط التعليم وفي البحث العلمي وفي حفز إنشاء صناعة تجهيزية؛ بل ولم تقم بتعديل نمط الاستهلاك بحيث يصبح مناسبًا لإمكانيات وظروف المجتمع؛ كما فشلت بشكل ذريع في توجيه الفائض الاجتماعي كما سنرى بعد؛ فالميل كان دائمًا وبشكل متزايد لصالح الأنشطة غير المنتجة للفائض. ولم تستطع الصناعة أنْ تمحور حولها بقية القطاعات، بل ولم تستطع أنْ تتمحور حول نفسها ولم تدشن اتجاها نمو توازن قطاعي بحيث ظل الخلل والتفكك سمات بارزة للاقتصاد. ويؤكد لنا هيكل الصناعة المصرية المعدل حقيقتين إضافيتين: أولهما أنَّ نمط الاستهلاك القائم؛ التابع، ظل يتعمق؛ ومما يدل على ذلك النمو الهائل في إنتاج السلع الدائمة المستوردة في الأصل (الغسالات – السيارات.. إلخ) في بيئة غير قادرة لا على صيانتها ولاعلى تطويرها ولا حتى على استخدامها جيدًا أحيانًا، وثانيهما، استمرار عجز الصناعة عن تطوير الزراعة (غياب إنتاج الآلات الزراعية تقريبًا)؛ أيْ القطاع الأكبر من الاقتصاد المنتج في مصر الناصرية. وتبقى أمامنا عدة استنتاجات جزئية: أولها أنَّ صناعة المنسوجات ظلت تنمو بنفس معدل نمو الصناعة ككل، أو أعلى قليلًا الذي فاق بالتأكيد معدل زيادة السكان بكثير، والتي كانت قد حلت محل الواردات بنسبة تفوق 90%. بل إنَّ المنسوجات لم تكن تحل محل الواردات فقط، بل أصبح لها في الفترة الناصرية دور آخر هو إحلال الصادرات من القطن، ولذلك استمرت تحتل نفس حجمها النسبي في الناتج الصناعي. وثانيهما أنَّ التوسع في الصناعة الوسيطة كان بالغ التكلفة، وأدى إلى نتائج – بالنسبة للعمالة والقيمة المضافة – أسوأ من تلك المتوقعة في حالة عدم تغيير هيكل الصناعة بعد 1952، مع نفس القدر من التوسع؛ وقد قدر مابرو – رضوان الخسائر كالتالي:

---

[516] المرجع السابق، ص 68. ويكرر عادل حسين نفس الفكرة في: عبد الناصر والنظام الاقتصادي - رد على المعارضين والناقدين، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 35، يناير 1982، ص ص 24 - 46.

- **النمو المتحقق في العمالة الصناعة: 122%.**
- **النمو الذي كان يمكن أنْ يتحقق: 149%.**

وبالنسبة للقيمة المضافة زادت بنسبة أقل بـ 10.9% من النسبة التي كانت ستتحقق في حالة الفرضية المذكورة. وبغض النظر عن هذه النتائج فالأهم أنْ نكتشف ما اضطر حكومة الضباط إلى هذه السياسة التي هيَ بمثابة الاتجاه نحو الغلة المتناقصة (من حيث القيمة) وهيَ الحكومة التي كان هدفها الأسمى على الصعيد الاقتصادي هو زيادة الدخل. ولا يجب أنْ ننسى أنَّ ضعف دراسات الجدوى وسوء الإدارة ونقص العمالة الماهرة والتشغيل غير الكامل للمشاريع الجديدة، كلها لعبت أدوارًا في تحقيق الغلة المتناقضة، بالإضافة إلى خيار المحافظة على نمط الاستهلاك، ورشوة الجماهير. والخلاصة أنَّ التغيرات الهيكلية في الصناعة من جراء السياسة الناصرية كانت تسير نحو تعميق التخلف – التبعية، ممثلًا في التصنيع الجزئي التابع للخارج، مع مزيد من التمحور حول الصناعة في البلدان الرأسمالية، ومزيد من عجز الصناعة عن حفز النشاط الاقتصادي ككل. وكان إحلال الواردات من السلع الوسيطة هو الآخر عملية معاقة بحكم ضيق السوق. ولما كان إنشاء صناعات تجهيزية على نطاق واسع لا ينسجم مع بقاء نفس البنية الاقتصادية – الاجتماعية، تكون التغيرات الهيكلية المذكورة إيذانًا بأزمة جديدة، ليصبح التوسع الوحيد الممكن بعد تشبع السوق بكل بدائل الواردات الاستهلاكية والوسطية هو التوسع في الإنتاج للتصدير؛ أيْ مزيد من الاختلال لصالح القطاع التصديري؛ ما لم يتكون طلب على أنواع جديدة من المنتجات الاستهلاكية والوسيطة، لا ينجح أيضًا في حفز توسع جديد، لأن إحلال الواردات ككل يصبح عائقًا أمام مزيد من الإحلال رأسيًّا وأفقيًّا بما يؤدي إليه من أزمة المدفوعات؛ وهذا ما سنتناوله بعد قليل.

*** <u>النمو</u>:**

رغم الانطباع الذي قدمته أجهزة الإعلام الناصرية بتحقيق طفرات كبيرة في تنمية الصناعة، ورغم قوة هذا الانطباع لدى معظم المثقفين، لم يشهد دور الصناعة الفعلي في الاقتصاد المحلي تحولًا جذريًّا بنفس القدر الذي يعطيه الانطباع المذكور. ورغم الزعم بإنشاء صرح صناعي هائل؛ تفضح الحقائق الموضوعية المباشرة زيف التصنيع الناصري، وتظهر حقيقة الدور المتواضع الذي قامت به الصناعة المصرية في الاقتصاد، رغم الخطة الخمسية الشهيرة. ولم ينتج هذا عن فشل الناصرية فحسب بل وعن *محدودية طموحاتها* أيضًا؛ كما أنَّ الصناعة لم تحصل من الضباط على نفس الدرجة من الانتباه الذي صورته الدعاية الرسمية.

جدول (62)[517]

---

[517] وفقًا لمعطيات مابرو، مابرو – رضوان، مراجع سبق ذكرها.

السنة	معدل النمو السنوي للناتج الصناعي %
1956 – 1952	6
1961 – 1957	6.5
1965 – 1960	8.5

وهذه المعدلات ليست ضخمة، بالنسبة إلى معدلات النمو التي تحققت في بلدان متخلفة أخرى، أو كانت متخلفة، تحكمها أنظمة عميلة، ولا يزعم أحد أنها حكومات ثورية أو اشتراكية؛ فقد بلغ معدل نمو الصناعة التحويلية في إيران 14% سنويًّا في عهد الشاه[518]، وبلغ في شرق آسيا 16 - 35% سنويًّا خلال الستينات، كما بلغ معدل نمو الإنتاج ككل في هذه البلدان 7 - 10% سنويًّا خلال نفس الفترة[519].

ولم تحصل الصناعة على نسبة عاليةً من مجمل الاستثمارات تناسب الأهداف المعلنة من جانب حكومة زعمت أنها تقيم صرحًا صناعيًّا في مصر. وقد بلغت حصة الصناعة من الاستثمارات ما يأتي:

جدول (63)

حصة الصناعة من الاستثمارات %

(متوسط سنوي)[520]

السنة	%
1957/1956 – 1953/1952	23.8
1960/1959 – 1958/1957	25.7

[518] فريد هاليداي، مقدمات الثورة في إيران، دار ابن خلدون، ط ١، بيروت، 1979، ص 189.

[519] سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة: برهان غليون، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1974، ص 166.

[520] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 62.

1965/1964 - 1961/1960	26.6
1972/1971 –1970/1969	27.4

كذلك لم يكن معدل زيادة إنتاجية العامل ملموسًا؛ فكان أقصاه هو 1.2% خلال سنوات 1960 - 1965، ولم تنجح مساعي الحكومة في حث العمال على زيادة الإنتاج؛ إذ وقفت عوامل موضوعية أمام ذلك؛ منها على سبيل المثال نمو الطاقة العاطلة خلال الستينات، بسبب سوء الإدارة ونقص قطع الغيار، والعمالة الفائضة[521]. كذلك لعب نقص العمالة الماهرة دورًا مهمًّا في عرقلة زيادة الإنتاجية، ولم تحاول الحكومة جديًّا توفيرها. وكان من أهم الأسباب استجابة الحكومة لطموحات الإنتلجينسيا، بالتوسع في التعليم النظري والجامعي على حساب التعليم الفني. ورغم الطاقات العاطلة وثبات الإنتاجية تقريبًا تفشت ظاهرة المخزون السلعي بسبب ضعف القوة الشرائية رغم تحسن أحوال الفئات الوسطى في أوائل الستينات؛ فلم يكن هيكل النمو الصناعي متسقًا مع حجم السوق المحلي، ولم تتبع الناصرية سياسة كفيلة بتوسيع السوق إلى أقصى حد ممكن، كما فشلت في تصدير بعض السلع القليلة التي كانت مخصصة للتصدير. وتعني لنا زيادة ساعات العمل مع وجود بطالة مقنعة واسعة وجود شيء فريد في الاقتصاد؛ فالطاقة العاطلة في الصناعة وأزمة المخزون السلعي وأزمات نقص الإنتاج كانت متلازمة. هذه الظواهر تعني أنَّ أزمة الصناعة هيَ أزمة مركبة: *أزمة فيض إنتاج وأزمة نقص إنتاج: أزمة رأسمالية وأزمة قبل رأسمالية في نفس الوقت*. والمسألة تتضمن ضمن ما تتضمن فوضى الإنتاج المطلقة: تخلف الإدارات - اختلال شديد في التركيب العضوي للعمل ورأس المال - النمو المتفاوت بشدة.

في 1952 كانت الصناعة والكهرباء تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الخام، وكانت الحكومة تستهدف رفع هذه النسبة إلى 30% في نهاية خطة 1960 - 1965، ولكنها لم تنجح في أكثر من مضاعفتها:

جدول (64)

مساهمة الصناعة والكهرباء في الناتج المحلي (%)[522]

---

[521] بلغت الطاقة العاطلة في المصانع المؤممة في نهاية 1966 في صناعة النسيج 10 - 20%، وبلغت في بعضها 40% وحتى 70%. بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 169.

وحسب تصريح لطفي عبد العظيم بلغت الطاقة العاطلة في الصناعة عمومًا 10 - 15% عام 1967/66. مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 212.

[522] نفس المرجع، ص 62.

السنة	%
1956 – 1955	13.8
1961 – 1960	20.9
1965 – 1964	22.7

وتظل هذه النسب محدودة بالنسبة لبلد يدعي حكامه أنهم حققوا ثورة صناعية. مقابل ذلك بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وأوروجواي 26 - 32%[523] رغم أنها جميعًا بلدان متخلفة.

أما نصيب الصناعة من قوة العمل فظل محدودًا للغاية ويدور حول 10%؛ بلغت 11% في منتصف الستينات، ولكن إذا وضعنا في الاعتبار سياسة التشغيل والبطالة المقنعة تكون هذه النسبة أقل، كذلك تكون أقل بدرجة ملحوظة إذا أخذنا في الاعتبار الصناعة الكبيرة فقط؛ ففي هذه الحالة تكون العمالة الصناعية أقل من 4% من مجمل العمالة عام 1952، 7% في 1965 شاملة العمالة الزائدة. كذلك انتقل جزء من العمالة الزائدة من الزراعة إلى القطاعات الثالثية.

جدول (65)

مقارنة بين معدل نمو العمالة ومعدل نمو السكان[524]

السنة	معدل نمو قوة العمل الفعلية%	معدل نمو عدد السكان %
1960	1.23	2.38

[523] فيكتور فولسكي، النموذج الرأسمالي في أمريكا اللاتينية، مجلة "دراسات اشتراكية"، من إصدارات الحزب الشيوعي المصري، قبرص، عدد أغسطس 1979.

[524] عبد النبي الطوخي، تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر (47 – 1974)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين (23 - 25 مارس 1978)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

1966	1.22	2.54
1976	2.6	2.31

ويوضح هذا الجدول أنَّ التصنيع الناصري، بجانب النمو الملموس للقطاعات غير المنتجة، لم يستطع أنْ يرفع من معدل نمو القوة العاملة. وفقط في عصر الانفتاح وعوائد العاملين بالخارج زاد معدل التشغيل إلى أكثر من الضعف وتجاوز معدل زيادة عدد السكان، وهيَ مفارقة تستحق الانتباه.

وهناك أمر آخر يستحق الذكر؛ فتأثير نمو الصناعة على العمالة الزراعية كان هو الآخر سلبيًّا؛ فمن المتوقع أنْ يزداد عدد العاملين بالصناعة على حساب عدد العاملين بالزراعة في حالة النمو المتوازن لاقتصاد حديث؛ ظاهرة وجدت في كل البلدان التي تطورت، ما لم يحدث ظرف استثنائي، مثل حدوث توسع هائل في مساحة الأرض المزروعة. ولكن التنمية الناصرية لم تؤد إلى الظاهرة المذكورة:

جدول (66)

تطور عدد العاملين بالزراعة (بالألف)[525]

العمالة الزراعية	السنة
4086	1947
4406	1960
4468	1966

ومن 47 - 1966 زادت مساحة الأرض المزروعة بـ 701 ألف فدان متضمنة أرض مديرية التحرير، وهيَ زيادة لا تبرر زيادة عدد العاملين بالزراعة إلَّا في حالة بقاء أساليب الزراعة كما هيَ، أيْ أنَّ دور الصناعة في تطوير الزراعة لا يذكر.

وتدهور فيما بعد عدد العاملين بالزراعة مع ثبات مساحة الأرض المزروعة تقريبًا، نظرًا لهجرة الفلاحين إلى بلدان الخليج وليبيا للعمل، وليس إلى المصانع

---

[525] عبد النبي الطوخي، المرجع السابق.

الناصرية. والخلاصة أنَّ الصناعة لم تلعب دورًا حاسمًا في استيعاب العمالة ولم تستطع أنْ توقف فيض قوة العمال.

وشهدت الفترة أيضًا زيادة في دور الصناعة في الصادرات كالآتي:

جدول (67)[526]

السنة	نسبة السلع المصنعة في الصادرات%	صادرات الغزل والنسيج وحدها (%) من الصادرات	مساهمة القطن الخام في الصادرات (%)
1952	6.7	3	87.3
1953	8.9	3.3	85
1956 - 55	19.1	5.8	72.8
1960 - 59	18.1	9.7	70.8
1961 - 60	19.7	11.3	64.4
1962 - 61	25.6	12.9	58.8
1963 - 62	21.6	11.1	52.5
1964 - 63	24.4	13.9	49.2
1965 - 64	24.7	14	55.9
1968 - 67	31.2	19.6	44.5
1970 - 69	29.5	16.7	49.1
1971	33	18.6	51

[526] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 287.

ومن الواضح أنَّ الصناعة قد راحت تمثل دورًا متزايد الأهمية في الصادرات، ولكن التعامل مع الكميات وحدها قد يقود إلى استنتاجات خادعة، ولذلك سنحاول تحليل هذه الظاهرة:

1 - فاق معدل انخفاض نصيب القطن في الصادرات دائمًا معدل زيادة نصيب السلع المصنعة، وكان الفرق يتمثل بشكل أساسي في صادرات الأرز. كما كانت نسبة الصادرات من الغزل والمنسوجات إلى مجمل الصادرات الصناعية كبيرة للغاية، وقد وصف مابرو – رضوان هذه الظاهرة بالحق بإحلال الصادرات؛ إذ خصصت الدولة جزءًا هامًّا من إنتاج الغزل والنسيج للتصدير بسبب انخفاض أسعار القطن الخام، كذلك زيدت المساحة المخصصة لزراعة الأرز – للتصدير – على حساب المساحة المزروعة قطنًا، يضاف إلى ذلك أنَّ التدهور المتوالي لأسعار القطن ساهم في انخفاض نصيب الأخير من قيمة الصادرات لحساب الأرز والمنسوجات، وإذا ما حسبنا دوره من حيث الكميات المصدرة فسنجد أنَّ الانخفاض يعود جزئيًّا إلى التغيرات السعرية.

2 - أما ظاهرة إحلال الصادرات فهيَ الأخرى ذات مغزى لا علاقة له بالاستقلال الاقتصادي؛ فالاقتصاد بات أكثر عجزًا عن الاستمرار في السوق العالمي بسلعة وحيدة تقريبًا هيَ القطن، مما دفع الحكومة إلى محاولة اقتحام مجالات إنتاج تصديري جديدة؛ ورغم أنها لم تحقق نجاحات كبيرة في هذا المجال – كما سنرى بعد – فقد حافظت على وجود قطاع تصديري له أهميته. وإذا كنا حتى الآن نتحدث عن الصناعة، يكون استنتاجنا الأساسي بهذا الصدد، هو أنَّ جزءًا من الإنتاج الصناعي كان مخصصًا للتصدير، خصوصًا المنسوجات، بسبب تدهور الأسعار العالمية للقطن، وبالتالي كان من الضروري استبداله بصادرات بأخرى.

ومن المهم أنْ نلاحظ جيدًا أنَّ نمو الصادرات الصناعية لم يكن نتاجًا خالصًا لتطور الصناعة وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولي؛ فقد توجهت معظم المصنوعات المصدرة إلى أسواق الكوميكون طبقًا لنظام الاتفاقات الثنائية، وقد وفر هذا الوضع للدولة من العملات الصعبة ما كان ينبغي دفعه مقابل الواردات إذا تم استيرادها من البلدان الرأسمالية. ونظرًا لرداءة معظم الصادرات المصنعة لمصر الناصرية (جزء كبير منها مصنوعات حرفية بالغة الرداءة)؛ فإن الأمر يتضمن عنصر منحة من جانب البلدان الاشتراكية، نتيجة لطبيعة العلاقات السياسية بين الطرفين في تلك الفترة، بالإضافة إلى انخفاض درجة الجودة المطلوبة في أسواق هذه الدول بالذات.

كان الهدف والميل العام للتنمية هو زيادة الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي، وكانت الصناعة نظرًا لارتفاع التكلفة الحدية للاستثمار في المجالات الأخرى هيَ المجال الأكثر ملاءمة لتحقيق هذا الغرض؛ ورغم هذا لم يكن الاهتمام بالتنمية الصناعية كافيًا لتحقيق معدل كبير لنمو الناتج المحلي الذي بلغ في أوجه 5.7% خلال خطة 1960 - 1965 (بلغ في اليابان 14% في نفس الفترة، واليابان هيَ

الأخرى تتميز بارتفاع التكلفة الحدية للاستثمار في مجالات مثل الزراعة والتعدين). ولم تتحقق أبدًا الأحلام الوردية التي كتبت في أوراق الخطط الاقتصادية، ولذلك جاء الواقع مخالفًا كثيرًا للخيال؛ والخيال وحده هو الذي احتل واقعًا ممتازًا في الدعاية، ولذلك خلق انطباعًا وهميًّا عن ثورة صناعية.

والأمر منذ الآن فصاعدًا لن يتعلق بالصناعة كفن إنتاجي وإنما ببنيتها الاجتماعية، وسوف يتضح ما نعنيه في الصفحات التالية.

3 - أفق إحلال الواردات:

بينما كان على الصناعة المصرية أنْ تواجه في أعقاب كل ظرف استثنائي أزمة، كان عليها أيضًا – ولم يكن أمامها إلَّا – أنْ تتوسع من جديد؛ فكانت باستمرار تعيد إنتاج أزمتها إنتاجًا موسعًا. فكانت البنية الاجتماعية للصناعة – كما بيَّنا من قبل– أيْ الطابع الداخلي لرأس المال الصناعي – التجاري في جوهره – هيَ العامل الكامن خلف الأزمة. وقد تجلى في معاناة الصناعة من خلال أسلوب التصنيع لإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة. وكانت "مأثرة" الناصرية التي خدعت المثقفين تتمثل في حفز التحول من الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية إلى السلع الوسيطة؛ جزئيًّا، بالإضافة إلى السلع الدائمة، بشكل أساسي. ويبدو الأمر كما لو كان هناك ميل لما أسماه البعض "تمحور الاقتصاد حول ذاته"، أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ولكيْ نضع استنتاجات صحيحة علينا أنْ نحلل أولًا مغزى هذا الانتقال. وقد سبق أنْ حللنا هذا الميل الموضوعي لإدخال صناعة السلع الوسيطة إلى مصر بعد الحرب الثانية خصوصًا؛ ويبقى الآن أنْ نجيب على هذا السؤال: هل يمكن أنْ تكون خطوة إحلال الواردات من السلع الوسيطة اتجاهًا نحو خطوة جديدة تالية، إحلال الواردات من السلع التجهيزية لكيْ تنتهي ظاهرة التخلف والتبعية؟

1 - صناعة السلع التجهيزية ليست هيَ علامة التقدم بالضرورة. فتقدم البشر ووسائل الإنتاج *بحيث يكون الاقتصاد كفؤا للاقتصاد الدولي* يضمن علاقة متكافئة مع الأخير كما يضمن مستوى معيشة مرتفعًا وقدرة على الإبداع والتعامل مع الآخرين بندية..إلخ.

2 - لا يتحقق الاستقلال القومي باستيراد هيكل اقتصادي متكامل، وإنما بإقامته في الداخل انطلاقًا من الظروف الخاصة لكل بلد وفقًا لاحتياجات المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره. أما إحلال الواردات فكان يعني مزيدًا من تدعيم نمط الاستهلاك التابع في الداخل، حتى لو جاءت الخطوة الثالثة: إحلال السلع التجهيزية لاستمر نفس الوضع. ونلاحظ أنَّ الإحلال لا يكون كاملًا أبدًا، فسلع جديدة تظهر وتأتي وتدخل إلى نمط الاستهلاك، مما يحفز من جديد عملية إحلال الواردات بعد فترة تعثر في فترة التشبع، ولكن يأتي الانطلاق من جديد مع تطور نمط الاستهلاك في الغرب، وينتقل إلى البلد المتخلف. ولذلك لاينتهي الإحلال أبدًا إذا استمرت التبعية وهيمنة رأس المال التجاري. ومن الواضح أنَّ إحلال الواردات يعبر عن خضوع الإنتاج

للاستهلاك، من خلال التبادل، لذلك فخطوة جديدة في عملية الإحلال تساوي الخضوع الأعمق من جانب الإنتاج الاستهلاك وتساوي تعميق هيمنة التبادل على مجمل الاقتصاد.

3 - إنَّ الخطوة الجديدة – والتالية لها – بالإضافة إلى كونها خطوة ناقصة وغير قابلة للاكتمال بفضل التطور المتواصل للعالم الرأسمالي، هيَ كما أسلفنا خطوة إلى الأمام؛ حيث أنشئت صناعات أحدث وأرقى تكنولوجيًّا، ولكنها تظل خطوة إلى الأمام في إطار التخلف؛ ليست نفيه. إنها تعني إعادة الاندماج في السوق الدولي بشروط الأخير؛ فكل عملية إنتاج تتطلب إعادة الإنتاج؛ وعلى أساس تطور الإنتاج في السوق الدولي يكون على التخلف أنْ يعيد إنتاج ذاته باعتباره كذلك؛ ولكن في ثوب جديد لكيْ يستطيع أنْ يستمر في السوق الدولي. وهذا النوع من النمو الاقتصادي هو ما يُسمى بنمو التخلف.

4 - إنَّ الخطوة الناصرية بالإضافة لما سبق لم تكن أيضًا كافية من الناحية الكمية لإعادة إدماج الاقتصاد في السوق الدولي بالشكل الأمثل؛ وبالتحديد كانت الخطوة إلى الأمام خطوة صغيرة بالقياس إلى التطور الهائل في السوق الدولي؛ لا تقارن بخطوات الهند وأمريكا اللاتينية ثم شرقي آسيا؛ وبذلك ظلت مصر الناصرية بلدًا متخلفًا، ومتأخرًا أيضًا بالقياس لبلدان متخلفة أخرى وقفت في طليعة العام الثالث على صعيد الاقتصاد. وكان هذا هو الثمن الذي دفعته مصر لقاء الناصرية، التي تعني في النهاية بالنسبة لنا فشل الثورة الشعبية وفشل الطبقة المسيطرة في قمعها.. وكانت ضمن النتائج أنْ تخلت مصر عن موقعها في طليعة البلدان المتخلفة لبلدان أخرى..

* عوامل وآليات التوجه نحو إحلال الواردات:

أولًا: على المدى القصير: ضيق الأفق الموضوعي للحكومة نفسها بحكم ارتباطها بالنظام الاجتماعي، وارتباطها بالتالي – وإنْ كان غير المباشر – بالطبقة المسيطرة؛ الطبقة المستفيدة من الطابع المتخلف للبنية الاقتصادية. ولذلك انحصر هدفها من عملية التنمية الصناعية في زيادة الدخل القومي دون ما اهتمام بتثوير البنية الاقتصادية؛ ولذلك كان من الطبيعي أنْ تتجه إلى إنشاء وتشجيع المشاريع التي تنسجم مع نمط الاستهلاك السائد، أيْ مع الطلب الفعَّال، وهذا يتأتى بإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية. ولم يكن من الممكن أمام الطبقة المسيطرة أنْ تتوسع في صناعة إحلال الواردات القائمة بالفعل بما يفوق الطلب الداخلي، أيْ من أجل تصديرها إلى الخارج، حيث لم تكن الأسواق الخارجية مفتوحة للمصنوعات المصرية الرديئة في معظمها إلَّا في أضيق الحدود؛ وحتى بوجه عام لم تكن هذه الأسواق مفتوحة للصادرات المصرية ككل إلَّا بشروط سياسية لم يكن من الممكن تقديمها بالكامل. ولذلك كان المخرج الوحيد هو إنشاء مزيد من الصناعات الحالة محل الواردات من جديد، وكان المجال المتاح في ظل نمط الاستهلاك القائم هو

صناعة السلع الدائمة والسلع الوسيطة، مع توسع بدرجة أقل في القطاعات القائمة بالفعل بقدر معدل زيادة الطلب الداخلي والخارجي.

ثانيًا: أما على المدى الطويل فكان التغير العضوي الحادث في المجتمعات الرأسمالية يفرض نقل صناعات معينة إلى البلدان المتخلفة. بل أخذت أيضًا الدول الرأسمالية تفتح أبوابها أمام منتجات بعض البلدان المتخلفة من الصناعات؛ وقد ترافق هذا مع – أو بمعنى أصح حفَّز – نمو صناعات تصديرية ضخمة في بعض البلدان المتخلفة (ليس منها مصر) منذ أواخر الستينات. وكان التغير العضوي المذكور يفرض ضرورة توسيع أسواق العالم الرأسمالي في الخارج أمام السلع التجهيزية على حساب السلع الاستهلاكية جزئيًّا وقد بدأ هذا الميل منذ عدة عقود سابقة على الناصرية؛ لذلك كان السلوك المتناقض للبلدان الرأسمالية: تشجيع الصناعات الاستهلاكية في العالم المتخلف دون السماح بمنافسة منتوجاته لمنتوجاتها في الداخل إلَّا في أضيق الحدود، أيْ فرض قيود على دخول منتجات العالم المتخلف إلى المتروبولات، وقد تبلور هذا في تشجيع نمو الصناعات الحالة محل الواردات في البلدان المتخلفة.

* دور إحلال الواردات في حفز نمو التخلف:

أ – أدت هذه السياسة إلى نمو صناعي محدود كميًّا ولم تنجح محاولات الحكومة لتوسيع السوق إلَّا نجاحًا محدودًا[527]، وظل توزيع القوة الشرائية يميل بشكل كاسح لصالح الطبقة المسيطرة والطبقات المتوسطة والإنتلجينسيا، وقد اتجهت الحكومة إلى التوسع في إنتاج السلع الدائمة التي كانت تلبي طلب الفئات المذكورة.

جدول (68)

الزيادة في استهلاك بعض السلع الدائمة في الفترة من 1960 - 1965[528]

ثلاجات	%215.5
غسالات	%390.1
سخانات	%1540.9
بوتاجازات	%115

[527] ضمن هذه المحاولات، التوسع في البيع بالتقسيط وإقراض الموظفين لتمويل بيع منتجات قطاع الدولة.

[528] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 117.

بينما زاد الاستهلاك من السلع الغذائية الضرورية في نفس الفترة بنسبة ملموسة ولكن أقل بكثير:

جدول (69)[529]

القمح	%29.4
الذرة	%40.9
الفول	%35
العدس	%14

يضاف لهذا أنَّ سياسة الحكومة في قطاع الإسكان توجهت أساسًا نحو إنشاء المساكن الفاخرة وشبه الفاخرة، مع قليل من المساكن الشعبية للموظفين والطبقات الوسطى. فكان نمط الاستهلاك يحفز إحلال الواردات، والأخير يعمق نمط الاستهلاك الملائم للطبقة الحاكمة، ويزداد طوال الوقت إفقار الجماهير. وقد أدى هذا النمط في التنمية إلى وضع حاجز أمام نمو الصناعة نفسها؛ فكان السوق المحلي عاجزًا عن استيعاب عديد من الصناعات الحديثة، لأن هذا النوع من الصناعات يقام – لكيْ ينتج بتكلفة معقولة – بأحجام ضخمة تفوق حجم السوق المصري بكثير، ولذلك لم يكن بعضها ناجحًا ولم يُقم بعضها الآخر، بينما ظهرت الطاقة العاطلة في صناعات عديدة.

ب - بعد فترة طويلة من اتباع سياسة إحلال الواردات تبين أنَّ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات – أو رفع العجز – والاستغناء عن التمويل الخارجي هو مجرد سراب؛ فإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية قد أدى في المقابل إلى زيادة الواردات من السلع التجهيزية والوسيطة؛ وبغض النظر الآن عن أثر ذلك على الاستقلال الاقتصادي، فقد كانت الآثار الاقتصادية المباشرة لإحلال الواردات وخيمة. وحتى إذا كان من المحتمل أنْ تكون هذه السياسة قد خففت من العجز المحتمل في المدفوعات في حالة التوقف عن التصنيع، فهذا التخفيف كان باهظ الثمن، ويقدر مصطفى السعيد تكلفة توفير دولار واحد بتصنيع الغزل بـ 55.9 قرشًا عام 1960، 69.7 قرشًا عام 66، وبالنسبة للمنسوجات عام 1966 بلغت 85 قرشًا[530]. وبوجه عام كان إحلال الواردات بمقدار وحدة واحدة يتطلب استيراد ما قيمته 630

---

[529] نفس الموضع.

[530] مصطفى السعيد، المرجع السابق.

مليمًا[531]، وكانت نسبة القيمة المضافة إلى قيمة المنتج ضئيلة للغاية بسبب ارتفاع التكلفة[532]، ونظرًا لصغر حجم المشاريع ونقص العمالة الماهرة وسوء الإدارة.

وكان الاعتماد على نمط الاستهلاك القائم يعني بالطبع ضرورة نقل التكنولوجيا الأجنبية وإعادة استيرادها باستمرار، رغم أنها لا تكون ملائمة دائمًا للسوق المحلية[533]؛ ولكن لأن التكنولوجيا كانت تتطور في البلدان الرأسمالية بسرعة بالغة، لم يكن استيرادها بنفس المعدل ممكنًا بسبب ارتفاع أسعارها؛ لذلك لم يكن الإحلال محل الواردات كاملًا؛ فظلت السلع الأجنبية متفوقة على مثيلاتها المصرية واستمر استيراد السلع الفاخرة من الخارج بواسطة تجار الشنطة والمهربين من كل صنف، حتى في حالة وجود عوائق قانونية.

ولقد تعمقت كل من التبعية التكنولوجية والمالية كما سنرى فيما بعد بالتفصيل؛ وكان الاتجاه نحو زيادة الواردات من السلع التجهيزية يعني أنَّ السوق المصري لهذه المنتجات كان يتسع، مما ينسجم مع التغير العضوي الحادث في بنية النظام الرأسمالي؛ أوروبا الغربية - أمريكا الشمالية – اليابان.

ج - يؤدي إحلال الواردات إلى إدخال الصناعة الحديثة ولكنه لا يعني تصنيع البنية الاقتصادية ككل. فالواردات فقط من السلع الجاهزة تصنع بأحدث الوسائل، أما قطاعات الاقتصاد المحلية فلا يجري تحديثها إلَّا في أضيق نطاق؛ وبينما يكون القطاع الأول آخذًا دائمًا في التطور – لأنه يستورد من الخارج باستمرار – يظل القطاع الثاني متأخرًا. وهذا ما حدث في مصر الناصرية؛ فأُدخلت صناعة الصلب وتركيب السلع الدائمة والجرارات، بينما ظلت الزراعة بدائية، وظلت الصناعة الصغيرة بالغة التأخر: المخابز - منتجات الألبان – الصناعات الخشبية – الحياكة – الصناعات الجلدية.. إلخ. وحيث تم التوسع في إنتاج السيارات وتركيب عربات السكك الحديدية، استمر الحمار هو الوسيلة الأساسية للانتقال في الريف، ورغم إنشاء السد العالي لتعمل المصانع الكبيرة بالكهرباء ظل المصدر الرئيسي للطاقة في البلاد عضلات الإنسان والحيوان، وحين جرى تأهيل عشرات الألوف من المهندسين والعمال المهرة ظلت معظم قوة العمل متأخرة للغاية وفي حالة بطالة فعلية أو مقنعة. ذلك أنَّ الصناعة الحالة محل الواردات هيَ صناعة حديثة ذات تركيب عضوي مرتفع من رأس المال والعمل، ولذلك لم تساهم مساهمة ملموسة في

---

[531] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 271، ولنلاحظ أنَّ سعر الدولار في ذلك الوقت كان 40 قرشًا مصريًا.

[532] فمثلًا قدِّرت نسبة العادم في صناعة المنسوجات القطنية في مصر بـ 12% وفي إنجلترا بـ 5% (خلال الستينات). حازم سعيد عمر، المرجع السابق.

[533] نحيل القارئ إلى: إسماعيل صبري عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، 1977، إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص ص 226 - 233.

استيعاب قوة العمل، فمقابل زيادة عدد عمال الصناعة بعدة مئات من الألوف زاد عدد العاطلين عدة ملايين وتضاعف عدد الموظفين أكثر من مرة، بل وتشبعت الصناعة نفسها بالعمالة الفائضة.

وفي مجال الاستهلاك الترفي، بالنسبة لمستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، أصبح أفراد الفئات الوسطى وحتى الدنيا يتطلعون لامتلاك السلع الدائمة، في الوقت الذي ظل فيه الملايين يسكنون الأكواخ في القرى والمدن، وتعمق تركب نمط الاستهلاك بشدة داخل الفئة الواحدة.

وعلى صعيد أنماط الإنتاج استمر التركيب بين نمط الإنتاج الرأسمالي وأنماط الإنتاج قبل الرأسمالية في الزراعة والصناعة، بما في ذلك بصمات من الإقطاع الشرقي؛ إقطاع الدولة، تسم عملية الإنتاج ككل. وقد أدى إحلال الواردات إلى حفز الصناعة الحالة محل الواردات وحفز الزراعة التصديرية، أيْ حفز التبادل الخارجي، وبالتالي الداخلي، ومن خلال عملية التبادل جرت عملية نمو التخلف.

وفي هذا السياق لم تتغير علاقة الريف بالمدينة جوهريًّا، ولم تتغير وضعية الريف في البنية الاجتماعية – الاقتصادية، كوضعية متدنية، بمعنى استمرار المسألة الزراعية بالمعنى الذي تناولناه من قبل.

وبالنسبة للصناعات الصغيرة لم تحدث تغييرات جذرية إبان الفترة الناصرية؛ فاضمحل عدد محدود منها مثل صناعة المنسوجات اليدوية، وورش تبييض النحاس وغيرها؛ كما نشأت فروع جديدة محدودة مثل ورش إصلاح السلع المعمرة الجديدة (ثلاجات – تلفزيون – غسالات..)؛ ولكن لم يتغير الحجم النسبي لمعظم فروع هذه الصناعات (الخشبية – الجلدية – الطباعة – الملابس الجاهزة) إلَّا في أضيق الحدود، بينما شهدت الصناعة الصغيرة ككل تدهورًا نسبيًّا من حيث نصيبها من القيمة المضافة في الصناعة حتى عام 1963 - 1964؛ حيث بدأت تحقق نموًّا ملموسًا مرة أخرى. وهذا الوضع يعكس لنا الآتي:

1 - لم يكن النمو المتحقق في الستينات كافيًا لحفز نمو واسع النطاق لصناعات صغيرة جديدة تتمحور حول الصناعات الكبيرة الجديدة (السلع الوسطية والسلع المعمرة)، خاصة أنَّ التوسع في هذه النوع من الصناعة لم يكن كاسحًا بسبب ضيق السوق المحلي.

2 - الخلاصة النهائية هيَ أنَّ الصناعات الصغيرة ظلت – رغم الفرق الكبير في درجة تقدم وسائل الإنتاج - في حالة سلام مع الصناعة الكبيرة، يعملان جنبًا إلى جنب مع بعض التداخل الجزئي، ولم يحدث تحول ملموس في طبيعة العلاقة بينهما.

*** سحر الصناعة:**

في منتصف القرن أصبح النمو الصناعي – كما أسلفنا – ضرورة بالغة الحيوية لاقتصاد مصر؛ إذ باتت الصناعة هيَ المتنفس الأساسي لاقتصاد مختنق بالأزمة؛ ولذلك بذلت السلطة الناصرية أقصى طاقتها – المحدودة أصلًا – لحفز النمو الصناعي، ولكن محاولاتها نالت الفشل تلو الفشل. وقد دفع الفشل المتوالي والضرورة الملحة معًا الضباط إلى الهذيان باسم الصناعة[534]، وأصبحت الصناعة – أيُّ صناعة – رمزًا للنجاح. فصار التغني بإنجازات الصناعة المصرية مقابل تاريخ ما سُمِّيَ المحصول الواحد، رغم عدم وجود علاقة قوية بين الاثنين، وسيلة لإثبات نجاح سياسة الضباط. واختلط الأمر بمفاهيم سحرية عن الصناعة؛ فلدى الناصريين كانت الصناعة هيَ معيار التقدم، والتقدمية أيضًا، ومرادفًا للاستقلال الاقتصادي؛ وصناعة الصلب بالذات دليل على نهضة صناعية كبرى. وقد وصفت خطة 1960 - 1965 الفاشلة بأنها محاولة لإقامة بناء اقتصادي مستقل، لأنها اهتمت – وفقًا للدعاية الناصرية – بالتصنيع.

والحقيقة أنَّ خلطًا قد جرى بين مفهوم *التصنيع* ومفهوم *الصناعة*؛ والأول يعني تصنيع البنية الاقتصادية، أما الصناعة فليست إلَّا أحد قطاعات الاقتصاد في كل بلدان العالم، ومن الممكن أنْ تنشأ على هيئة جزر معزولة – حتى لو كانت ضخمة – عن بقية القطاعات، دون أنْ تقوم بدور محفز لبقية البنية؛ وهذا هو الحال الصناعة في البلدان المتخلفة. ولا يكفي استخدام الأرقام الخاصة بحجم الاستثمار والنمو في الصناعة أو بعدد المصانع.. إلخ كدليل على الثورة الصناعية أو التقدم أو التقدمية؛ وقد استخدمت الدعاية الناصرية هذا النهج الخادع وتلقفته الجماهير بإعجاب. ومن الملاحظات الطريفة في هذا الصدد أنَّ نصيب الصناعة من الاستثمارات قد ازداد بعد 1965 (وبلغ 39% في أوائل عهد السادات) كما أقيم مشروع يفوق تكنولوجيًّا مصنع الصلب؛ وهو مجمع الألومنيوم، والذي كان مدرجًا في الخطط الناصرية التي لم تنفذ؛ بينما يُلاحظ أنَّ الاستثمارات الصناعية في خطة 60 - 1965 كانت أقل من المحدد لها بـ 10%[535]، وقدرها سمير رضوان بـ 20 - 25%[536]،[537].

---

[534] سجل الاقتصادي الكبير علي الجريتلي الملحوظة نفسها: "وقد أسرفت أجهزة الدعاية في تمجيد الانتصارات التي حققتها خطة التنمية وخاصة في الصناعة" (التاريخ الاقتصادي للثورة، ص 188). وقد طالب "مجلس الأمة" في ديسمبر 1965 أنْ تراعي أجهزة الإعلام عدم المبالغة في إبراز المزايا والمكاسب الاشتراكية بشكل يبعدها عن الواقع (نفس الموضع).

[535] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 53.

[536] Radwan., Op. cit., p. 207

[537] ولنرى كيف يمكن أن تلعب الأرقام إذا ما استخدمت وحدها دورًا خادعًا:

نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من البلدان الرأسمالية (٪):

البلد	1960	1973

مما لا شك فيه أنَّ نمو الصناعة في حد ذاته في بلد متخلف يعد خطوة ما في طريق تنمية الإنتاج السلعي وتوسيع السوق الداخلية، ولكنه لا يساوي تحويل البلد إلى مصاف البلدان المتقدمة؛ إلَّا إذا أخذ ذلك البلد في كسر التخلف، بتثوير البنية الاجتماعية أولًا، ثم اتباع خطط اقتصادية لا تهدف إلى مجرد زيادة الدخل القومي، بل إلى تثوير عملية الإنتاج القائمة وتطوير الهيكل الاقتصادي جذريًّا.

اتهمت الناصرية رجال الأعمال بالتقاعس عن الاستثمار الصناعي. ولما قامت الدولة بالنيابة عن الطبقة المسيطرة بالانفراد – تقريبًا – بعملية التنمية الصناعية، وبالرغم من إنفاقها أقصى طاقتها، واقتراضها بمعدلات ضخمة من الخارج نظرًا لضعف هذه الطاقة نفسها، لم يكن ما أنجزته في حقل الصناعة أكبر مما استطاع أنْ يقوم به رأس المال الفردي في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن. والحقيقة أنَّ النظام الاقتصادي – الاجتماعي المصري قد افتقد للقدرة على تحقيق أو حتى الطموح إلى تصنيع مصر بشكل حقيقي، والطبقة المسيطرة وجهاز دولتها، بالإضافة إلى عوامل موضوعية أخرى، يفتقدان إلى مهارة الرأسمالية؛ فهيَ لا تتكون من طبقة من رجال الأعمال المحترفين، بل من جماعات من الملاك وأصحاب الأموال الأقدر – بوجه عام – على ممارسة أنشطة تداولية مختلفة، السريعة منها بالذات.

* تنويع الإنتاج:

تحولت مصر الناصرية من الدولة رقم 15 إلى الدولة رقم 8 في مجموعة الدول المتخلفة من حيث درجة تنوع الاقتصاد؛ فبدلًا من الاعتماد الكبير على محصول القطن أضيفت محصولات ومنتجات صناعية مختلفة.

الولايات المتحدة	28	25
ألمانيا (غ)	31	26
بريطانيا	23	20
كندا	26	21
النمسا	26	21
هولندا	34	28

المرجع: محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع فى العالم الثالث فى إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، ط ١، 1981، ص ص 317 - 318.

وظاهرة المحصول الواحد أو الرئيسي كانت بالفعل واحدة من الظواهر التي اتسمت بها معظم الأنظمة المتخلفة. وجاء طرح مسألة التنويع كفكرة تهدف إلى تقليص اعتماد البلد المتخلف على تصدير محصول واحد أو رئيسي، حتى لا يخضع خضوعًا مطلقًا لتقلبات أسعار السوق العالمي، وبدلًا من ذلك يقوم بتصدير عدد من السلع. والحقيقة أنَّ هذه الفكرة لم تنشأ لكيْ تطبق أكثر ما نشأت بعد أنْ طبقت سياسة - أو برز ميل - لتنويع الصادرات، وبالتالي منتجات البلدان المتخلفة.

لقد واجهت مصر الناصرية الانخفاض المتتالي في أسعار القطن العالمية بالعمل على إعادة تكييف نفسها مع احتياجات السوق العالمي، وذلك بإحلال الصادرات جزئيًّا من القطن إلى المنسوجات والأرز والبصل، وبإحلال الواردات من المصنوعات الاستهلاكية، وكان هذا ضروريًّا كما أسلفنا. وسوف نكتفي في هذا المقام بإبراز عدة ملحوظات:

أولًا: لا تتميز كل اقتصاديات التخلف بظاهرة المحصول الرئيسي. كذلك لا يعبر التنويع في حد ذاته عن تطور اقتصادي ما، بل يعبر عن تكيف الاقتصاد مع السوق العالمية بطريقة أكثر ديناميكية.

ثانيًا: ظاهرة المحصول الواحد تشير فقط إلى خضوع شديد للسوق الدولي وتقلباته، مما يؤثر على صانعي القرار ويهدد بحدوث أزمات اقتصادية متكررة، ولكنه لا يعبرمباشرة عن تأخر الاقتصاد.

ثالثًا: بدأ التنويع في مصر الناصرية يتراجع منذ أوائل الستينات، بعد أنْ بلغ أوجه في الخمسينات، دون أنْ يستكمل النظام إعادة تكييف نفسه مع السوق العالمي، وقد غُطي ذلك بالمعونات الخارجية. ولكن ما أنْ توقفت هذه الأخيرة حتى اتضح أنه كان من الضروري للنظام أنْ يكيف نفسه بطريقة أكثر فعالية، بمزيد من إقامة صناعات التصدير خاصة.

رابعًا: لم يؤد التنويع في مصر الناصرية إلى زيادة تماسك الاقتصاد؛ فاستمرت ظاهرة التفكك؛ الانفصال الكبير بين الزراعة والصناعة، وبين مختلف فروع الصناعة.

خامسًا: لا توجد علاقة مباشرة بين سياسة التنويع – بوجه عام – والاستقلال، المطلق أو النسبي؛ بل لقد تمت هذه العملية نفسها بدعم مباشر من البلدان الرأسمالية، بالإضافة إلى الاشتراكية، ولم تشمل قطاعات قيادية في الاقتصاد؛ فلم تؤد إلى تقلص التبعية التكنولوجية أو حتى التبعية المالية، بل لم تقدم نمط استهلاك بديل، بل ودعمت تبعية نمط الاستهلاك القائم أيضًا.

وخلاصة الأمر أنَّ تنويع الصادرات كان محاولة لتكيف الاقتصاد المصري مع السوق الدولي، وقد تحققت درجة محدودة من هذا الغرض، بالإضافة إلى أنه لم يتم في سياق تثوير داخلي للبنية الاجتماعية – الاقتصادية، سواء على النحو

الرأسمالي؛ مثل كوريا الجنوبية مثلًا، أو حتى بالشكل البيروقراطي؛ الاتحاد السوفيتي أو الصين مثلًا.

ثانيًا: الاتجاه العام لعملية التراكم:

تمهيد:

تقدم دراسة عملية التراكم الشكل النهائي لحركة البنية الاجتماعية – الاقتصادية من الداخل، وهيَ ليست مجرد عملية كمية، بل تتضمن ثلاثة محاور: آليات عملية التراكم – معدل التراكم العام – الميل العام للتراكم ونتائجه النهائية.

وتتوقف طبيعة هذه الصيرورة على طبيعة البنية الاجتماعية – الاقتصادية؛ وتتوقف تحولاتها على طابع ومدى عمق التحولات الاجتماعية، ومن ثم على الطابع العام للسياسة الاقتصادية للنظام والحكومة، متضمنة موازين القوى الاجتماعية – السياسية.

ودراسة عملية التراكم تهدف هنا للوقوف على الطابع الداخلي للبنية الاجتماعية – الاقتصادية وتحولاتها في مصر الناصرية.

منذ أخذت مصر تدمج في السوق الدولي، سارت عملية النمو الاقتصادية في اتجاه محدد تميز بما يلي:

1 - إنشاء وتطوير مستمر لقطاع تصديري.

2 - تكييف وإعادة تكييف قطاع الصناعة مع السوق العالمي، وذلك بالاضمحلال التدريجي للصناعات القديمة مع إنشاء صناعة حديثة تخدم قطاع التصدير أو تحل محل الواردات.

3 - المحافظة على نمو القطاع قبل الرأسمالي، ممثلًا أساسًا في نمط الإنتاج الصغير في الزراعة والصناعة.

4 - اتجاه متزايد للاقتصاد نحو التنقيد واتساع التبادل السلعي الخارجي والداخلي.

5 - نمو كبير للنشاط التجاري والخدمي والمصرفي.

6 - إنشاء وإعادة إنشاء باستمرار لنمط استهلاك مقلد لنمط الاستهلاك الغربي بدون عملية فرز فعالة.

ويتخلص هذا كله في إنشاء وإعادة إنشاء وتطوير قطاع تصديري قوى، وتشكيل وإعادة تشكيل وتدعيم نمط استهلاك يتفق مع ميول السوق العالمي، وتكوين

وتكييف وإعادة تكييف لطبقة من الملاك ورجال الأعمال تقوم بالإشراف على هاتين العمليتين.

ويتم التراكم لخدمة هذه العمليات التي تعد في النهاية لحظات في عملية واحدة: تكييف وإعادة تكييف الاقتصاد المحلي مع حاجات السوق العالمي.

وهذا النمط من النمو يؤدي إلى نمو القطاعات الثالثية بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي الكلي.

آليات عملية التراكم:

المصدر النهائي للتراكم هو دائمًا الفائض الاجتماعي الذي ينتج في وحدات الإنتاج.

وفي مصر الناصرية كان معدل نمو القطاعات المنتجة للفائض أقل – عكس ما هو شائع – من معدل النمو الاقتصادي ككل؛ مما يعني أنَّ مصادر التراكم قد تقلصت بالنسبة للحجم الكلي للاقتصاد. وهذا لا ينفي بالطبع أنَّ حجم هذه المصادر قد تزايد تزايدًا مطلقًا، كما يتضح من تزايد حجم القيمة المضافة.

إلَّا أنَّ الأمر المهم هو التبدلات التي جرت بخصوص المصادر العينية المباشرة للتراكم، وكان تتمثل حسب أهميتها قبل الانقلاب في:

1 - ريع الأرض الذي يدفعه عادة صغار المزارعين.

2 - أرباح الأنشطة التداولية: البنوك والتجارة.

3 - أرباح الصناعة.

4 - رأس المال الأجنبي الوارد من الخارج، وكان حجمه قد تقلص كثيرًا.

5 - الدولة: الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وغيرها.

وقد ازداد دور أرباح الصناعة والأنشطة التداولية وريع الأرض كمصادر للتراكم الذي اتجه أغلبه إلى قطاع الإسكان، بينما تقلص دور رأس المال الأجنبي الخاص أكثر فأكثر كما رأينا من قبل؛ وكان التحول الجوهري الذي طرأ بعد الانقلاب على مصادر وآليات عملية التراكم يتمثل في الدور الفريد للدولة الناصرية في هذه العملية.

بدأت الحكومة الناصرية فور الانقلاب تقوم بدور فعال في توجيه عملية التراكم؛ فأصدرت من القرارات والقوانين ما يشجع رجال الأعمال على استثمار أموالهم، خصوصًا في الصناعة، كما شملت إجراءاتها الإصلاحية زيادة أموال صندوق المعاشات، وزادت من نصيبها في الاستثمارات، خصوصًا في الزراعة والريّ، ثم

الصناعة، وراحت تملأ الفجوة التي كانت متزايدة الاتساع بين معدل التراكم الذي كانت تريده وبين ما يوجهه رجال الأعمال إلى مجال الاستثمار - خصوصًا الصناعي – وقامت الدولة بإقامة مشاريع عديدة داعية رأس المال الفردي إلى المساهمة في رأسمالها؛ خاصة السد العالي؛ وراحت في كل المجالات تلعب الدور الذي كان يلعبه رأس المال الأجنبي في جذب رأس المال المحلي، مثل ضمان التصريف لبعض المشاريع، المساهمة في رأس المال.. إلخ؛ حيث أصبح ورود رأس المال الأجنبي الخاص محدودًا للغاية.

وجاءت مرحلة تالية منذ 1956، أيْ تأميم قناة السويس ثم عمليات التمصير لتضيف الدولة مزيدًا من بصماتها على عملية التراكم؛ فازداد داخلها من جراء هذه العمليات وتكوَّن قطاع دولة كبير كان مصدرًا هامًّا للتراكم في خطة 1957 - 1960 الصناعية.

وبعد استقرار السلطة الجديدة داخليًّا وعلى الساحة الدولية بدأ رأس المال الأجنبي يرد للبلاد من خلال الدولة التي لعبت دورًا هامًّا للغاية في استثمار هذا الرأس مال وبات اقتراضها هو الآلية الأساسية لدخوله.

وكان الدور الرابع للدولة دورًا غير مباشر؛ إذ أنَّ السلطة البيروقراطية الجديدة وسياستها التي أدت إلى نمو كبير في قطاع الدولة، أديا إلى استشراء الفساد على نطاق لا مثيل له، وأصبح قطاع الدولة – كما سنرى بعد – يقوم بدور البقرة الحلوب للقطاع الخاص ورجال الدولة؛ وقد حول النهب الواسع كميات ضخمة من الفائض إلى الأنشطة التداولية، كما هرِّب بعضها إلى الخارج، بجانب تربية الماشية والمزارع.. إلخ. وقد لعبت نمو دور الدولة الاقتصادي في الستينات الدور الأساسي في هذا التوجه لرأس المال؛ إذ أنه كان من الطبيعي أنْ يوجه إلى تلك القطاعات التي سمح لها بالعمل وتوسيع نشاطها بواسطة الأفراد.

وقد بلغ الأمر حد أنْ تقوم الدولة باستثمار 90% من رأس المال الصناعي في الستينات مع الاستمرار في القيام بالدور الاقتصادي التقليدي للدولة في مصر، أيْ رعاية عملية الريّ والصرف، استصلاح الأراضي.

وبغض النظر عن اتجاه عملية التراكم ظل للدولة الناصرية دور حيوي في توجيه التراكم وحتى في تجميع الفائض أصلًا (ضرائب غير مباشرة، اعتصار صغار الفلاحين، قروض خارجية، ضرائب مباشرة على قطاعها الاقتصادي نفسه) ورغم هذا الدور لم يرتفع معدل الادخار (حول 12% تقريبًا طوال الفترة الناصرية) بينما كان معدل الاستثمار يتجاوز هذا الرقم.

جدول (70)

معدل الادخار بالنسبة لمعدل الاستثمار (%)[538]

السنة	معدل الادخار / معدل الاستثمار %	السنة	معدل الادخار / معدل الاستثمار %
1953 - 52	87.1	1961 - 60	93.1
1954	99.6	1962	65.6
1955	81.5	1963	65.2
1956	92.6	1964	63.6
1957	101.1	1965	80.5
1958	88.1	1966	69.4
1959	77.8	1967	96.1
1960	102.6	1968 - 67	79.2

وكانت هذه الفجوة تسد بواسطة القروض الأجنبية. ويعود هذا الفشل في رفع معدل الادخار – رغم زيادة دور الدولة – إلى طابع هذه الدولة نفسها؛ الدولة القمعية المكلَّفة والمتورطة في مغامرات سياسية رغم أنفها، والمرتبطة – وهذا هو الأهم – بهدف المحافظة على النظام الاجتماعي المهترئ نفسه؛ العاجزة بحكم بنيتها المحافظة عن استئصال الفئات الطفيلية المترفة. وقد اقتصر دورها في تجميع وتوجيه الفائض الاجتماعي على سد فجوة نتجت عن تراجع رأس المال الأجنبي المترتب عليه تقاعس رأس المال الخاص المحلي. ورغم جهود الضباط لم يتخط معدل التراكم معدله خلال فترات طويلة قبل الانقلاب. ولم تستطع حكومة الضباط أبدًا أنْ تصل بمعدل الاستثمار إلى ما بلغته بلدان شرقي آسيا؛ خاصة اليابان التي راكمت 30% من دخلها القومي لعدة عقود بعد الحرب العالية الثانية. ولا حتى البلدان الرأسمالية التي حققت بالفعل نموها الصناعي؛ فقد استمرت مختلف آليات تبديد الفائض؛ سواء السابقة على الانقلاب (الاستخدام الجزئي للموارد المتاحة - الإنفاق الترفي للطبقات المسيطرة – تهريب الأموال إلى الخارج)؛ أو بالأشكال الجديدة الآتية مع حكومة يوليو؛ مثل الإنفاق الترفي لجهاز الدولة: مكاتب، علاج بالخارج،

---

[538] Radwan., Op. cit., p. 209

مكافآت رجال الدولة، الإنفاق الضخم على مؤسسة رئاسة الجمهورية وأجهزة الأمن، التبديد الناتج عن سوء إدارة المشاريع وسوء التخطيط، والإنفاق المتزايد على الجهاز البيروقراطي نتيجة تشغيل أعداد ضخمة من الموظفين الجدد، وكافة الأشكال الناصرية الأخرى للتبديد، شاملة التبديد البشع لقوة العمل.

فالدولة أولًا لم تقم بتجميع كامل للفائض المحقق علاوة على أنها لم تجمع الفائض الاحتمالي لأسباب ذكرت منذ قليل. وهيَ ثانيًا لم تقم بتوجيه الفائض المجمع بالشكل الأمثل؛ فأهدرت منه جانبًا كبيرًا على نفسها، وغير ذلك.

وعلى ذلك تميزت نيابة الدولة عن رأس المال بالآتي:

1 - إنها نيابة عن الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال المحلي، والأجنبي الخاص أيضًا.

2 - إنها نيابة عن مصالح النظام بعيدة المدى وقصيرة المدى كذلك؛ بعيدة المدى حين كانت تقوم بحفز عملية التراكم، وقصيرة المدى حين كانت تقوم من حين لآخر بتقديم جزء من مواردها إلى الإنتلجينسيا والطبقات الأدنى؛ أيْ حين كانت تحجز عملية التراكم من وجهة نظر النظام الاجتماعي نفسه. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنَّ عملية التراكم التي أشرفت عليها الدولة الناصرية لم تتم دائمًا على حساب المنتجين؛ ففي الخمسينات تدهور نصيب العمال والفلاحين من الفائض الاجتماعي المتحقق، أما في الستينات فحدث العكس إثر الإصلاحات الاجتماعية التي أجريت؛ فتمت إعادة توزيع الفائض لصالح البيروقراطيين وملاك الأراضي والوسطاء كما استفاد منها المتعلمون وكذلك عمال الصناعة إلى حد ما، بينما فقد معظم كبار رجال الصناعة رؤوس أموالهم وازداد اعتصار عمال الزراعة. وخلاصة القول أنَّ معدل التراكم لم يتغير بدرجة ملموسة وظل نصيب المنتجين ثابتًا – تقريبًا – على مستوى الفترة ككل.

والدولة بهذا الشكل راحت تلعب دور المنظم، فتضبط معدل التراكم من حين لآخر حسب الظروف وتضبط العلاقة بين المصالح الآتية والمصالح البعيدة للنظام، دون أنْ تنسى – في شخص كبار رجالها – أنْ تحصل لنفسها على نصيب محترم. ولم تكن لها القدرة على القيام بعملية الضبط والربط بهذا الأسلوب إلَّا بفضل طابعها البونابرتي وضعف الطبقة المسيطرة. والخلاصة أنَّ آليات عملية التراكم في الفترة الناصرية قد تغيرت جزئيًّا:

1 - فاستمر دور رأس المال الأجنبي كمصدر للتراكم، بل وشهد نموًّا نسبيًّا خلال الستينات، ولكن في صورة قروض مشروطة بالطبع، بالإضافة إلى المعونات الأمريكية والسوفيتية.

2 - واستمر تحويل الفائض من الريف إلى المدينة؛ فدفع الفلاحون الصغار ثمنًا باهظًا - كما اعتادوا – للنمو الاقتصادي، بدون مقابل.

3 - كما ظل التوزيع النسبي للعمالة بدون تغيير كبير.

المعدلات العامة للتراكم[539]:

أدى استمرار الآليات السابقة لعملية التراكم، رغم اتساع الدور الوسيط للدولة وكذلك دورها في تحقيق الفائض، إلى استمرار المعدل العام للتراكم بالنسبة لحجم الفائض الاحتمالي، وحتى بالنسبة لحجم الفائض المتحقق كما هو.

وليس من الضروري أنْ يرتبط معدل النمو بمعدل التراكم؛ فإعادة إنتاج قوة العمل تتطلب معدلًا مناسبًا للاستهلاك تتلاءم مع درجة تطور المجتمع بوجه عام، وتعد هذه العملية ضرورة مطلقة لتحويل التراكم إلى إنتاج. ولذلك نعتقد بأن المعدل *الأمثل* للتراكم هو ذلك المعدل الذي يشكل نسبة من الفائض الاجتماعي تتلاءم إلى أقصى درجة مع معدل الاستهلاك الملائم في الظروف الاجتماعية – الاقتصادية القائمة. ومن الملاحظ أنَّ معدل التراكم في مصر الناصرية كان يقل كثيرًا عن نسبة الفائض الكلي الذي اتجه معظمه إلى الاستهلاك الترفي وكافة ألوان التبديد الأخرى. ومن الأمور الملفتة للنظر أنَّ الدولة التي لعبت أكبر دور في تحقيق التراكم خلال الخمسينات والستينات هيَ التي لعبت في الوقت نفسه أكبر دور في تبديده.

وخلال الفترة تراوح معدل الادخار المحلي حول 12.25%[540]، ومعدل الاستثمار حول 15%[541] من الناتج الإجمالي، بينما بلغ معدل زيادة الأخير إبان الفترة 4 - 5% سنويًّا، أيْ أنَّ هيكل توزيع الناتج بين الاستثمار والاستهلاك ظل ثابتًا، بل وكان من الأمور الملفتة للنظر أنَّ معدل زيادة الاستهلاك فاق في فترة معينة معدل زيادة الناتج؛ ففي أوائل الستينات راح معدل الاستهلاك الكلي يتجاوز معدل النمو؛ فبلغت زيادة معدل الاستهلاك في الفترة من 60 - 1965: 46.9% بينما ارتفع الناتج الإجمالي بـ 37.1% حسب التقديرات الرسمية[542] ويقدره معظم الباحثين بأقل من ذلك: 31.5% حسب تقدير هانسن[543].

---

[539] نقصد بمعدلات التراكم، حجم التراكم:

1 - بالنسبة للفائض الاحتمالي.

2 - وبالنسبة للفائض الفعلي.

3 - وبالنسبة لمعدل الاستثمار.

[540] حسبت على أساس معطيات قدمها هانسن – مرزوق، المرجع السابق، نقلًا عن تقارير متابعة الخطة والكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة.

[541] حسبت على أساس معطيات قدمها: سمير رضوان، هانسن – مرزوق، مابرو. مراجع سبق ذكره.

[542] علي صبري، مرجع سبق ذكره، ص 81، ص 57 (على التوالي).

[543] على أساس تقديره لمعدل نمو الناتج السنوي خلال فترة الخطة الخمسية. نقلًا عن مابرو، المرجع السابق، ص 255.

وقامت الحكومة بسد هذه الفجوة بالاقتراض من الخارج، كما لعبت معونات القمح الأمريكية دورًا كبيرًا:

جدول (71)

معدل الاقتراض السنوي بالأسعار الجارية[544]

الفترة	1950 - 1948	1956 - 1954	1963 - 1960
معدل الاقتراض	6 مليون جنيه	32 مليون جنيه	67 مليون جنيه

وبذلك كان الاقتراض من الخارج يمول جزءًا من الاستثمار وجزءًا من الاستهلاك؛ خاصة من القمح. وهنا لعبت الدولة دورًا حاسمًا، بالاعتماد على الخارج لا بالاعتماد على تنمية المصادر المحلية أساسًا؛ وبدلًا من تجميع *الفائض الاحتمالي*؛ أيْ خفض معدل التبديد والسفه الاستهلاكي وإهدار الموارد الذي يزيد بالتأكيد كثيرًا عن الفائض المتحقق كما يزيد عن معدلي الاستثمار والادخار. وهذه الحقيقة وحدها تشير إلى أنَّ الناصرية لم تجر تحويلًا جذريًّا للبناء الاجتماعي – الاقتصادي.

لم يكن الإغراق في الديون ينتظر نهاية؛ فمعدل الاقتراض كان متزايدًا، كما انتهت خطط الدولة بشبح الكارثة الاقتصادية. ولذلك نستطيع أنْ نقرر أنَّ دور الدولة في تجميع الفائض لم يؤد إلى زيادة حقيقية في معدل التراكم العام ولا إلى تغيير جذري في مصادره الاجتماعية كما سبق أنْ رأينا. ويتأكد هذا حين نتذكر أنَّ الضغوط الناجمة عن الديون وعجز ميزان المدفوعات قد عرقلت من عملية التنمية حتى بلغ معدل النمو نسبة سلبية في 1967، أيْ أنَّ معدل التراكم العام المرتفع نسبيًّا إبان الخطة الخمسية بالنسبة للفترة السابقة مباشرة؛ أيْ 1955 - 1960؛ عاد وانتكس بسرعة؛ خاصة مع توقف المعونات الأمريكية.

ويرتبط معدل التراكم العام بآليات عملية التراكم؛ فعملية تعبئة الفائض تمت عبر جماعات من ملاك الأراضي ومقاولي الأنفار والسماسرة والمقاولين والمغامرين من كل صنف، وفي المقدمة كان الدور الخاص للبيروقراطيين المرتبطين على نحو وثيق بهذه الفئات ماديًّا وسياسيًّا، عوضًا عن ارتباطهم بجهاز دولة فاسد، ويعمل بآليات متخلفة ورجعية، وتنحصر طموحاته في مجرد البقاء وتسكين الصراع الاجتماعي والسياسي. وكل هذا يرتبط بشكل واضح بميل قوى للاستهلاك الترفي

---

[544] Hansen – Marzouk, Op. cit. table 8.7

سواء بواسطة أفراد الطبقة المالكة أو رجال الدولة، وبزيادة ضخمة في استهلاك دولة قمعية، علاوة على عجز الطبقة المسيطرة عن استخدام ما يتبقى لديها من فائض قابل للتراكم، وتبديد أجزاء منه أثناء عملية الاستثمار نفسها. وصاحب عملية تبديد الفائض من الثروات المادية عملية أخرى التحمت بها عضويًّا، هيَ تبديد قوة العمل؛ فنجد مثلًا أنَّ معدل زيادة العمالة يقل عن معدل زيادة عدد السكان، ولم يحدث العكس إلَّا بعد سقوط الناصرية. كذلك تناقصت نسبة السكان العاملين لمجموع عدد السكان:

جدول (72)

القوة العاملة بالنسبة لعدد السكان[545]

السنة	نسبة العمالة إلى عدد السكان (%)
1947	36
1965 - 1960	30.1
70 - 1966	28

أما العمالة المنتجة للفائض فقد تقلصت نستبها من العمالة الكلية كالآتي:

جدول (73)[546]

السنة	نسبة العمالة المنتجة للفائض من العمالة الكلية %
1960 - 59	67.2
1966 - 65	66.6

[545] استنادًا إلى معطيات كل من، مابرو، عبد النبي الطوخي (سبق ذكرهما).

[546] تم استخلاص هذه الأرقام استنادًا إلى معطيات مابرو، عبد النبي الطوخي، ومصادر أخرى – سبق ذكرها. ونقصد بالعمالة المنتجة للفائض تلك العمالة بمجالات الإنتاج المادي: الزراعة – الصناعة – نقل السلع – التشييد.

1970 - 69	65
1974	63.2

أما نسبة العامين في الزراعة والصناعة فلم تنخفض انخفاضًا ملحوظًا: 60.8% عام 1947، 60.75% عام 1960، 60.6% عام 1966[547].

كما بلغ معدل امتصاص الصناعة للعمالة أقل معدل خلال الفترة الناصرية:

جدول (74)

معدل امتصاص الصناعة للعمالة سنويًّا:

الفترة	المعدل السنوي%
1960 - 1937	20[548]
1970 - 1960	18[549]
1965 - 1960	16[550]

بالإضافة إلى ذلك تقلص معدل التشغيل عمومًا بالنسبة لعرض قوة العمل، مما يعني أنَّ البطالة السافرة تزايدت باستمرار.

جدول (75)

معدل التشغيل بالنسبة لعرض قوة العمل[551]

1947	% 90

---

[547] حُسبت على أساس معطيات ذكرها فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص ص 110 – 111.

[548] بناء على معطيات مابرو، المرجع السابق.

[549] بناء على معطيات مابرو، المرجع السابق.

[550] بناء على معطيات وزارة التخطيط. نقلًا عن عبد النبي الطوخي. المرجع السابق.

[551] استنادًا لمعطيات عمرو محيي الدين، عبد الفتاح قنديل (دراسات مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين)، مابرو، المرجع السابق.

1960	%73
1970	% 63

النتائج النهائية لعملية التراكم:

انطوت – كما رأينا - آليات تجميع الفائض وإنفاقه على تبديد هائل. ويمكننا أنْ نحدد الميل العام للتراكم إذا قارنا بين توزيع الاستثمارات الكلية ومعدلات نمو رأس المال الدائم بين مختلف القطاعات. وفي بلد يدعي حكامه أنه بلد نام وفي حالة تطور سريع وعدد سكانه كبير، ينبغي أنْ يتجه الميل العام للتراكم لصالح القطاعات المنتجة للفائض؛ مع ملاحظة أنَّ هذا البلد لا يبيع خدمات للخارج بحجم هام. وفي حالة تعبئة الفائض الفعلي – علاوة على الفائض الاحتمالي– لا ينبغي أنْ تحصل القطاعات الخدمية إلَّا على الحد الأدنى الضروري لكيْ يُوجَّه أقصى ما يمكن إلى عملية التراكم، بحيث يتحقق أعلى معدل ممكن للتراكم – الإنتاج. ويوضح لنا الميل العام لعملية التراكم حركة بنية الاقتصاد ككل، وبالتالي يحدد وظيفة كل قطاع في حركة البنية ودوره في امتصاص الفائض المولد، والنشاط العام للطبقة التي تملك الثروة، والطابع العام لعملية النمو الاقتصادي. ويتحدد لدينا من جراء تحليلنا لاتجاه عملية التراكم مدى عمق تحولات السياسة الاقتصادية وإلى أيِّ مدى بلغت التحولات الاجتماعية. والأرقام الصماء لا تعد مفيدة بحد ذاتها ما لم نتناولها على ضوء تحليل البنية الاقتصادية وآليات عملها. لذا فتحليل الميل العام للتراكم ما هو إلَّا عملية وضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لحركة وآليات عمل الاقتصاد. والظاهرة التي تسم الاقتصاد في مصر الحديثة تلخصت في نمو الاقتصاد كما أسلفنا نموًّا مركبًا؛ متخلفًا. وفيما يتعلق بالتراكم اتسمت إعادة إنتاج التخلف بالتوسع النسبي المتزايد للقطاع الاقتصادي غير المنتج للفائض، فضلًا بالطبع عن اتساعه المطلق، وأما داخل القطاع المنتج فلم يحدث تراكم يُذكر في مشاريع إنتاج التكنولوجيا، أو حتى إشباع الحاجات الأساسية، بل استمر التراكم يصب - بالنسبة للقطاع المنتج - في مشروعات إحلال الواردات والإنتاج التصديري.

وقد ظهرت أوهام عديدة حول التنمية الثورية في العهد الناصري وتصورات حول الدور البيروقراطي المزعوم في بناء صرح صناعي، وسوف نتناول الأمر بالتحليل فيما يلي:

طوال الفترة الناصرية كان معدل تراكم رأس المال الدائم في الصناعة يقل كثيرًا عن معدل الربح الصافي:

جدول (76)[552]

السنة	معدل تراكم رأس المال الدائم في الصناعة%
1945	2 –
1946	3.6
1947	7.3
1948	12
1949	10
1950	10.3
1951	8.8
1952	6.5
1953	3
1954	4.45
1955	9.2
1956	7
1957	0.42
1958	4.5
1959	4.3
1960	2.35
1961	0.18

[552] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان.

1962	3.9
1963	5.9
1964	2.3
1965	2.7
1966	3.75
1967	1.5

وقد بلغ معدل الربح خلال الفترة من 45 - 1950 نحو 20% وارتفع بعد 1952 إلى نحو 35%.

أما في الزراعة حيث كان معدل الربح أكثر ارتفاعًا بالنسبة للصناعة فقد بلغ معدل تراكم رأس المال الدائم النسب التالية:

جدول (77)[553]

السنة	معدل التراكم %
1952	0.1
1953	1.6
1954	2.3
1955	3.2
1956	2.2
1957	1.6
1958	1.5

[553] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان.

1959	2.7
1960	2.9
1961	2.3
1962	7.4
1963	7.4
1964	5.1
1965	5.4
1966	4.3
1967	3.8

ويعود ارتفاع معدل التراكم نسبيًّا في الستينات إلى الاستثمارات في السد العالي. وإذا افترضنا أنَّ معدل الربح في الزراعة 20% (نسبة متواضعة جدًّا) وبفرض ثبات التركيب العضوي لرأس المال وتساوي معدل تراكم رأس المال الدائر Circulating المخصص للخامات وخدمات الإنتاج الأخرى، والمتغير Variable المخصص لدفع الأجور، مع معدل تراكم رأس المال الدائم المذكور أعلاه يتضح أنَّ كمية ضخمة من الفائض كانت تحول سنويًّا من الزراعة، أو تبدد، تعادل 100 مليون جنيه سنويًّا زائد نسبة من مجموع رأس المال الدائر والمتغير حسب نسبتها في رأس المال الكلي. وإذا طبقنا نفس الشروط على الصناعة فيكون المحول منها سنويًّا ما يأتي (بالإضافة إلى نسبة أخرى من مجموع رأس المال الدائر والمتغير):

جدول (78)

كمية الفائض المبدد أو المحوَّل سنويًّا من قطاع الصناعة بالمليون جنيه

(بالأسعار الثابتة لعام 1960)[554]

السنة	القيمة المحولة سنويًّا

[554] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، وعلي أساس اعتبار معدل الربح السنوي = 20%.

1950 - 1945	31.6
1956 - 1952	60.7
1960 - 1957	98.00
1965 - 1961	85.00

وللإنصاف كان من المحتمل أنْ يُستهلك جزء من الفائض الزراعي بواسطة صغار الملاك؛ الذين كانوا يملكون 35% من الأرض عام 1952 ارتفعت إلى 57% بعد ذلك، ولكنه يقل طبعًا عن نسبة ما يملكون من أرض، حيث إنَّ ملكيتهم القزمية لا تمكِّنهم من إنتاج فائض، اللهم إلَّا بالنسبة للملاك المتوسطين، حيث يمكن أنْ ينتجوا كمية محدودة من الفائض. وبهذا الشكل يكون استهلاك وتبديد رجال الأعمال وملاك الأراضي زائد استثماراتهم في الأنشطة الوسيطة كبيرًا للغاية، يضاف إلى ذلك – وهذا أمر ذو مغزى – أنَّ الدولة نفسها كانت تقوم بنفس العمل: استهلاك ترفي واستثمار واسع خارج الإنتاج:

جدول (79)

أنصبة القطاعات من الاستثمارات بالأسعار الجارية %[555]

السنة	متوسط 53/52 - 57/56	متوسط 57 /58 - 60/59	متوسط 59 /60 - 65/64	متوسط 66/65 - 67/66
الزراعة	11.4	14.9	23.4	21.8
الصناعة	23.8	25.7	26.6	27.4

[555] مابرو - رضوان، المرجع السابق، ص 62.

الكهرباء	6	4	7.4	17.1
المواصلات	14.1	18.8	19.3	13.4
الإسكان	32.5	23.1	10.7	12.5
الخدمات	9.8	12.1	10	6.3
أخرى	1.8	1.4	2.6	1.5

والاكتفاء بالجدول يعطي نتائج خادعة؛ فالجانب الأعظم من الاستثمارات في الزراعة والصناعة لا يعتبر في الحقيقة استثمارًا جديدًا، لأنه يوجَّه جزئيًّا للإحلال والتجديد. فإذا أخذنا هذا بالاعتبار نجد المفارقات التالية:

جدول (80)

التراكم السنوي في الصناعة التحويلية (مليون جنيه)[556]

السنة	الاستثمارات السنوية	التراكم الصافي السنوي	الآلات فقط
1950 - 1945	26	19.6	12
1956 - 1952	43	25.3	13.6
1960 - 1957	53	8	8.2
1965 - 1961	60	7.6	6.3

جدول (81)

[556] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان.

التراكم في الزراعة وتربية الحيوان بأسعار سنة 1960 (مليون جنيه)[557]

السنة	الاستثمارات السنوية		التراكم الصافي السنوي	
	الكلية	بدون تربية الحيوان	الكلي	بدون تربية الحيوان
1950 - 1945	32.3	5.6	6.4	5.3
1955 - 1951	32.7	15.1	7.5	9.7
1960 - 1956	32	19	13.1	11.3
1965 - 1961	78	52	46	44.7

وإذا ما طبقت هذه الطريقة في الحساب على بقية القطاعات لاتضحت لنا صورة أكثر واقعية لاتجاهات التراكم بدلًا من الصورة الخادعة التي تعطيها الجداول التقليدية لتوزيع الاستثمارات والناتج المحلي. والمعيار الذي كثيرًا ما يُستخدم، وهو دور القطاعات المختلفة في تحقيق القيمة المضافة هو الآخر معيار غير دقيق؛ إلَّا أنه مع ذلك يبين اتجاها واضحًا لنمو قطاع الخدمات، أكثر القطاعات الثالثية حجمًا:

جدول (82)

أنصبة القطاعات في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي:

(نسب مئوية)[558]

السنة	زراعة	صناعة وكهرباء	تشييد	مواصلات	تجارة	إسكان	مرافق	خدمات
55 - 1956	34.4	13.8	2.3	6.00	11.00	7.3	-	21.1

[557] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان.

[558] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 62.

19.9	0.5	6.4	11.4	7.3	2.8	20.9	31.5	60 - 1961
21.1	0.4	3.8	8.6	8.9	4.7	22.7	29.7	64 - 1965
24.2	0.5	5.5	8.3	5.5	3.8	22.00	29.00	67 - 1968

وتشير الفجوة الكبيرة المذكورة فيما سبق بين معدل التراكم في الزراعة والصناعة ومعدل الربح إلى أنَّ الجزء الأكبر من الفائض كان يتجه إلى الأنشطة غير المنتجة للفائض، بالإضافة إلى التبديد والاستهلاك الترفي لأفراد النخبة والطبقة المسيطرة. وليس من الأمور المنطقية افتراض أنَّ أرباح القطاع غير المنتج – التي لم نتناولها – تحول إلى القطاعات المنتجة، لسبب بسيط، هو أننا قد حددنا معدل التراكم الصافي بغض النظر عن مصدره، كما افترضنا – حتى لا نتجنى – أنَّ مصدره الوحيد هو نفس القطاع (زراعة أم صناعة)، وفي إطار هذا الفرض ظل معدل الربح أعلى من معدل التراكم بعدة أضعاف.

وهذا التفاوت يعطينا فكرة واضحة إلى حد بعيد عن اتجاه عملية التراكم وعن الدور الفعلي لقطاع الإنتاج في عملية التراكم. فلم يكن نقطة تجميع لرءوس الأموال أكثر منه مصدرًا للفائض الذي يدور معظمه خارج عملية الإنتاج. وفي النهاية تصبح عملية إعادة الإنتاج عملية موسعة لإعادة إنتاج بناء اقتصادي مختل، يقوم الإنتاج فيه – موضوعيًّا – بدور حلقة وسيطة في عملية الدوران. ويبدو رأس المال الصناعي في هذه الحالة كمجرد جزء من رأس المال التجاري الذي يعمل في كافة الأنشطة الوسيطة، بما فيها تأجير العقارات والأراضي. والحقيقة النهائية لعملية التراكم في مصر الناصرية هيَ أنَّ المصب النهائي لها هو النشاط التداولي.

والنمو الكبير في القطاعات الثالثية ما لم يكن مرتكزًا على نمو ملائم في القطاعات المنتجة، يكون نموًّا سرطانيًّا، أيْ يتم على حساب عملية الإنتاج الاحتمالية. وقد شهدت مصر الناصرية هذا النوع من النمو. وإذا كان عملية التنمية نفسها؛ تنمية التخلف، تعد مسئولة بدرجة أو بأخرى عن هذه الظاهرة، فإدارة النظام هيَ التي تتحمل هذه المسئولية. وعلى سبيل المثال كان تضخيم قطاع الخدمات مقصودًا لخدمة الأغراض السياسية للدولة. وقد أكدت الأبحاث أنَّ اتجاه ثلث الزيادة في الدخل إلى قطاع الخدمات وحده خلال الفترة الناصرية يعود أساسًا إلى زيادة عدد الموظفين [559] وقد ترافق بالطبع مع ذلك الميل لتراكم رأس المال ميل إلى زيادة البطالة والعمالة الزائدة والعمالة في الأنشطة الهامشية على نطاق واسع للغاية.

---

[559] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 261.

والخلاصة النهائية بصدد الميل العام لعملية التراكم في مصر الناصرية هيَ أنَّ هذه العملية لم تسر بحيث تحقق أعلى معدل ممكن للنمو، عمومًا، بل على العكس، عرقلت – بالشكل الذي تمت به – عملية نمو القطاعات المنتجة، سواء من حيث رأس المال أو العمالة، لصالح كل من الأنشطة التداولية وتهميش السكان، مؤدية بالتالي إلى تبديد هائل للفائض، شاملًا قوة العمل.

وهذا الأمر الأخير يكشف لنا تمامًا أنَّ الناصرية لم تستطع – ولم تحاول أصلًا – تحقيق أيّ معدل ممكن لتطور القوى المنتجة والذي يتم أساسًا من خلال تعبئة الفائض الفعلي، *والاحتمالي* بالذات؛ فهذا الأخير يتضمن إمكانيات التطور. وفي ظل تبديد بشع للفائض الفعلي لا يمكن انتظار تعبئة الفائض الاحتمالي، خاصة أنَّ نمو البطالة سار على قدم وساق كنتيجة لا لزيادة الميكنة، بل لضعف النمو الاقتصادي. إنَّ الطابع المتخلف – الرجعي للسياسة الاقتصادية الناصرية يصبح الآن جليًّا تمامًا. وقد سبق لنا تناول تطور الإنتاجية في الصناعة والزراعة خلال الفترة، والذي كان هزيلًا للغاية.

دور الدولة في تحديد الاتجاه العام للتراكم:

تبرز المعطيات السابقة فكرة محددة؛ فالدولة لم تغير الميل العام للتراكم، ولكنها قامت ببعض التعديلات الجزئية، كان أهمها على الإطلاق تحويل التراكم من قطاع الإسكان إلى السد العالي، وتوسيع وتعميق قناة السويس. أما في مجال الصناعة فقد ضغطت الدولة وساعدت – كدور بديل عن دور رأس المال الأجنبي الخاص – على تحويل التراكم جزئيًّا من الصناعة الاستهلاكية التقليدية إلى صناعة السلع المعمرة والسلع الوسيطة. وقد وجهت الدولة ضربات قوية لقطاع بناء المساكن؛ وكان قرارها بهذا الشأن بديلًا عن عجزها عن تجميع مزيد من الفائض الفعلي والاحتمالي، لتوجيهه الوجهة التي رأت أنها ضرورية. وكان من الممكن أنْ يكون لهذا العمل معنى تقدميًّا لو أنَّ هذا التقييد قد تم لصالح عملية تنمية فعالة قادرة على العطاء في المستقبل بحيث يتم حل مشكلة الإسكان التالية في سياق تطور عام. والدور المفتقد، والذي نظن أنه كان يمكن أنْ يقود إلى تغيير كبير يتلخص في الضغط *لتغيير نمط الاستهلاك، الأهم: الثقافة السائدة* لصالح ثقافة عقلانية وأكثر انفتاحًا وديناميكية. كذلك تطلب الأمر وضع الاقتصاد فوق السياسة أو على الأقل موازيًا لها، وضرب الفساد والأنشطة الطفيلية والسفه الاستهلاكي، وهيَ أمور تتطلب أول ما تتطلب استقالة الحكومة الناصرية نفسها.

وأخيرًا، لم تكن عملية التراكم تتم في شكل رأسمالي خالص؛ فقد استمرت آليات عملية التراكم تتضمن في جوهرها أشكالًا قبل رأسمالية: تحقيق أرباح بوسائل قبل رأسمالية؛ فقد كانت عملية النمو نموًّا للتخلف؛ إذ مثل نهب الفلاحين الفقراء المصدر الرئيسي للفائض، كما كان نمو الصناعة يساوي نمو ظاهرة التاجر – الصناعي: فقد قدمت قطاعها "العام" هدية للطفيليين واللصوص والسماسرة.

وعكس ما يبدو من نمو للعمل المأجور، تحول الكثير من العمال إلى عاطلين مقنعين وطفيليين على القطاع "العام" وأصحاب أعمال صغيرة أغلبها طفيلي وتداولي.

ثالثًا: آليات إعادة إنتاج التخلف:

تمهيد:

سبق أنْ تناولنا بالتحليل محتوى السياسة الاقتصادية الناصرية، خاصة إبان فترة ازدهارها على الصعيد السياسي والاجتماعي (52 - 1965). وقد انتهينا إلى نتيجة تتلخص في أنَّ هذا المحتوى قد تمثل في تنمية التخلف، بالإضافة إلى أنَّ هذه التنمية نفسها كانت محدودة بالقياس إلى:

1 - ما تم تحقيقه خلال عقدي التنمية في بلدان متخلفة أخرى بواسطة رأس المال الأجنبي الخاص مباشرة.

2 - طموحات (أو بالأصح: أماني) النخبة الناصرية نفسها.

ولكننا الآن بصدد بحث الآليات التي تمت بها عملية التنمية تلك. وبدايًة نعيد إيجاز التحولات التي جرت في البنية الاقتصادية المصرية إبان الفترة التي نتناولها بالدراسة:

1 - نما الطابع النقدي للاقتصاد، خاصة في تلك المناطق التي لم يكن الشكل البسيط للتبادل قد اختفى فيها بعد.

2 - تقلصت درجة الاعتماد على محصول وحيد في التصدير، فجرى استبداله – جزئيًّا – بصادرات زراعية أخرى، وكذلك بالغزل والمنسوجات.

كذلك شهد الاقتصاد قدرًا أكبر من التنوع، ومع ذلك لم تختف ظاهرة *سيادة* المحصول الواحد في الصادرات كأحد سمات الاقتصاد.

3 - أدت سياسة إحلال الواردات في الصناعة إلى اختناقات خاصة بالتمويل وميزان المدفوعات.

4 - استمر نمو ظاهرة البطالة والتهميش، ولم تنجح قطاعات الإنتاج السلعي في امتصاص نسبة يُعتد بها من فائض العمالة، والتي تحول جزء كبير منها إلى بطالة مقنَّعة في الحكومة وقطاع الدولة الاقتصادي.

5 - استمرت السمة الأهم والأكثر جوهرية لاقتصاديات التخلف كما هيَ، وازدادت عمقًا، وهيَ استمرار الطابع المركب للنمو.

وليس من شك في أنَّ ضربات قد وجَّهت لأشكال قد تعبر عن سيطرة إمبريالية مباشرة التي كانت متمثلة في شركة قناة السويس، وشروط مجحفة للقروض والمعونات التي عادة ما تفرض على البلدان المتخلفة، وهذه لم تتغير بالكامل خلال الفترة الناصرية؛ ولكن هذا لم يمنع من استمرار عملية تنمية التخلف.

وما نود أنْ نبرزه فيما يلي هو أنَّ الإمبرياليين لم يتوقفوا – ولم يكن هذا ممكنًا في ظل موازين القوى السياسية والاقتصادية – عن لعب الدور الرئيسي في إعادة إنتاج التخلف في مصر الناصرية، وإنْ بأشكال أقل فجاجة من ذي قبل.

أ – إعادة إنتاج نمط الاستهلاك التابع:

سبقت لنا مناقشة هذه العملية خلال تحليلنا لدور إحلال الواردات. وخلاصة القول إنَّ بقاء البنية الاجتماعية كما هيَ من حيث الجوهر قد أدى إلى استمرار وجود نمط الاستهلاك التابع[560]، وتدعيمه بواسطة السياسة الاقتصادية للناصرية التي أخذت على عاتقها زيادة الدخل على نفس الأسس القائمة.

ب - إعادة إنتاج بنية التخلف:

* استمرار وتعميق التبعية التكنولوجية:

ما لا يوضع في الاعتبار عادة – وهذا ما سنوضحه بعد قليل – هو أنَّ الدولة الناصرية لم تستطع أنْ تطبق خططها التصنيعية إلَّا بالدعم المباشر من رأس المال الغربي، ولكنها من أجل تقديم نفسها في صورة عدو للإمبريالية لجأت على صعيد الإعلام إلى تفخيم دور الدعم السوفيتي في تنفيذ خططها الصناعية على حساب الدعم الغربي الضخم. وسوف نسوق فيما يلي مدى وآليات الاعتماد التكنولوجي على الغرب من قبل طبقتنا المسيطرة. وسوف تكون مصادفة طريفة أنْ نعتمد بشكل أساسي على باحث سوفيتي متعاطف مع الناصرية[561].

---

[560] لا شك أنَّ نمط الاستهلاك التابع يتضمن استهلاك سلع مفيدة من حيث هيَ أشياء. إلا أنَّ الاستهلاك كنمط لا يتكون ويعاد تكونه وفقًا لبقية الأوضاع المحلية: بنية الإنتاج، نوع البيئة، التراث الثقافي، بحيث لا يكون تطوره متسقًا مع ومعبرًا عن تطور اجتماعي عام، بدليل أنه يكون تطورًا مركبًا ومتنافرًا. فالسلع تُطوَّر دون أنْ يواكب هذا التطور ما يماثله ويلائمه بالنسبة للناس أنفسهم، وكذلك في وسائل الإنتاج. فالسلع التي تنتج في بيئة أوربية ذات طبيعة اجتماعية – اقتصادية معينة، لا تتلاءم – في كثير من الأحيان – مع أناس يعيشون في بيئة ذات تراث وواقع مختلفين. ويؤدي هذا إلى كثير من التفسخ الاجتماعي والاغتراب.

ونحن نقصد بنمط الاستهلاك بنية محددة، تشمل طريقة استخدام الثروة في إعادة إنتاج قوة العمل. فالمسألة لا تتلخص في وجود عدد من السلع المفيدة. والأمر الأهم على الإطلاق هو أنَّ نمط الاستهلاك التابع يقود عملية التنمية، بينما يكون نمط الاستهلاك المستقل عن الخارج مكونًا متماهيًا مع النسيج الاجتماعي ككل.

[561] ف. أ. لوتسكفتش، مرجع سبق ذكره.

اعتمدت الصناعة المصرية حتى عام 1960 على التكنولوجيا المستوردة من البلدان الرأسمالية بنسبة 100%، أما خلال سنوات الخطة الخمسية فقد قامت الدول الرأسمالية بتوريد 60 - 70% من احتياجات مصر من الأجهزة والماكينات[562]. أما عن استخدامات القروض الرأسمالية في سنوات التنمية فيوجزها الكاتب السوفيتي كما يلي:

1 - الولايات المتحدة: مولت قروضها بشكل أساسي شراء المواد الغذائية من الولايات المتحدة نفسها، ولكن ابتداء من 1960 أولت اهتمامًا متزايدًا بتمويل الصناعة المصرية. ففي 1960 أقرضت مصر لتوسيع مصانع إدفينا الغذائية للمواد المحفوظة، وفي 1962 - 1963 مولت مصنع السيلوفان بثلاثة مليون دولار، كما دفعت 30.6 مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء غرب القاهرة بطاقة 261 ألف كيلو وات ساعة. وقامت الشركات الأمريكية بتقديم الخبرة والتكنولوجيا اللازمة لمصانع الورق والتلفزيون ومحطة كهرباء غرب القاهرة وعمليات التنقيب عن البترول. بالإضافة إلى ذلك ساهمت في تشييد 65% من مجموع الطرق التي أقيمت في مصر من 52 - 1965 (4600 كم)، 29% من المدارس، 27% من المستشفيات والوحدات الصحية الأخرى. كذلك مولت مشروع إنقاذ آثار النوبة، وساهمت أيضًا في مشاريع استصلاح 220 ألف فدان (17% من مجمل الأرض المستصلحة طوال الفترة). وقد مثلت المعدات والماكينات عام 1966: 20.6% من الواردات القادمة من الولايات المتحدة، وفي 1970 شكلت 37% منها.

2 - ألمانيا الغربية: لعبت دورًا كبيرًا في تمويل إنشاء الصناعة في مصر الناصرية، وقدمت الشركات الألمانية من الخبرة ما يجعلنا نعدها مع إيطاليا صاحبتا أكبر فضل في نمو الصناعة خلال تلك الفترة. وقد ساهمت ألمانيا في إنشاء الصناعات التالية: 20% من رأسمال شركة الحديد والصلب، شركة كيما، محطة كهرباء شمال القاهرة، محطة توليد كهرباء بأسيوط، وأخرى بدمنهور، مصنع لتجميع سيارات النقل والأتوبيس وشركات الديزل وسيارات الركوب الصغيرة، تطوير خطوط السكك الحديدية وكهربة خط حلوان/القاهرة، ترسانة السفن ببورسعيد، مصنع الأسمدة في أسوان، التنقيب عن البترول، مصانع نسيج، محطات لضخ مياه الشرب والريّ، تطوير نظم الريّ بكوم أمبو. يُضاف إلى ذلك مساهمتها في إنشاء عدد كبير من الكباري على النيل، ومشاريع أخرى. وفي عام 1964 كان يوجد في مصر عدد قدَّره عبد الناصر بثلاثة آلاف خبير من ألمانيا الغربية يعملون

---

[562] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 91، ص 92. وقد نقص نصيب تلك الدول من توريد المعدات والماكينات بعد 1967 حتى بلغت 40% عام 1968، زاد إلى 43% عام 1969، ثم إلى 44% عام 1970، وذلك بدون حساب الآلات والخامات اللازمة للمصانع الكاملة. نفس المرجع.

أساسًا في المصانع الحربية[563]، وقد بلغت نسبة واردات الآلات من مجمل الواردات من ألمانيا:

جدول (83) بالأسعار الثابتة لعام 1960

السنة	واردات الآلات من ألمانيا من مجمل الواردات منها %
1966	55
1970	43

وقد استمر التعامل بين مصر والشركات الألمانية بعد قطع العلاقات والمعونات عام 1965 عن طريق شركات سويسرية وإسبانية تمول بواسطة الشركات الألمانية.

3 - إيطاليا: ساهمت الشركات الإيطالية في إمداد الفروع التالية بالآلات والتكنولوجيا ورأس المال: السيارات (فيات)، البترول، البتروكيماويات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك ساهمت في استصلاح 290 ألف فدان. وقد بدأت هذه المساعدات ابتداء من 1959 طبقًا لاتفاقية رسمية للتعاون الاقتصادي. وقد بلغت نسبة الآلات من الواردات المصرية من إيطاليا نحو 20%.

4 - بلدان رأسمالية أخرى: ساهمت بريطانيا وفرنسا وسويسرا واليابان في إمداد صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية والأسمنت والأدوية والصناعات الغذائية بالتكنولوجيا. وقد بلغت نسبة الآلات من الواردات المصرية من بريطانيا 40% عام 1968، ومن اليابان 35 - 40% في 1961 - 1966.

وقد بلغت قيمة الواردات من الآلات والماكينات ما يلي[564]:

جدول (84)

(مليون جنيه مصري)

---

[563] اعترف عبد الناصر بوجود هؤلاء الخبراء، وذلك في حديث أجريَ معه في 1963/3/1 (مجموعة خطب وتصريحات وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر). ورقم الثلاثة آلاف خبير ذكره أيضًا الكاتب السوفيتي سابق الذكر.

ومن الملاحظ أنَّ المصانع الحربية المصرية بدأت منذ 1956 تساهم في إنتاج السلع المعمرة (المدنية طبعًا). وغيرها.

[564] لوتسكفتش، نفس المرجع، ص 90، ص 138.

الدولة / السنة	الدول الرأسمالية	الدول الاشتراكية
1961	44.9	21.1
1866	71.1	47.4
1969	30.1	25.3
1970	40.7	31.8
المجموع	186.8	125.6

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت مصر على البلدان الرأسمالية في استيراد الكيماويات العضوية والصوف والأصباغ والمستحضرات الطبية كلها تقريبًا.

أما فيما يتعلق بأزمة السد العالي فقد سبق أنْ حللنا طابعها السياسي البحت. ولا شك أنَّ مساهمة الغرب في إنماء الصناعة المصرية يظل مع ذلك محدودًا بالنسبة لمساهمته في بلدان أخرى أكثر ولاءً له، مثل بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وإيران. وقد جاءت عملية التصنيع في مصر والعالم المتخلف ككل تامة الانسجام مع آثار الثورة الصناعية الثالثة في العالم الرأسمالي التي تمثلت في التطوير الهائل لصناعة السلع فائقة التطور والتي باتت تحتاج إلى توسيع الأسواق فيما وراء البحار. أما الدعم السوفيتي في مجال الصناعة فقد وُجِّه لتشجيع نفس نمط التنمية الحال محل الواردات، أيْ لتنمية التخلف، ولم يختلف في توجهاته قط مع الدعم الغربي.

<u>مجالات المساعدة الفنية السوفيتية</u>:

صناعة مواد البناء.

الصودا الكاوية.

غزل القطن.

تجميع الراديو والتلفزيون.

تجميع عربات السكك الحديدية والموتوسيكلات.

التعدين.

مطاحن الدقيق ومضارب الأرز.

الخزف – تكرير البترول.

مشاريع الكهرباء.

السد العالي.

استصلاح الأراضي.

الصلب ابتداء من 1968 - 1969.

وقد استحاذت صناعة التعدين والآلات على الجانب الأكبر من القروض السوفيتية الموجهة للصناعة (93% منها)[565].

وقد مولت القروض السوفيتية 15% من الاستثمارات الصناعية في خطة 1960 - 1965، بينما موَّلت القروض الرأسمالية حوالي 20% منها (103 م.ج. مصري).

والنتيجة المستخلصة هيَ أنَّ الناصرية قد استطاعت أنْ تقلل من اعتمادها على التكنولوجيا المستوردة من الغرب؛ إلَّا أنَّ البديل الجزئي كان هو الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة من شرق أوروبا لا المنتجة في الداخل؛ وقد خدمت تلك التكنولوجيا نفس نمط تنمية التخلف. وربما تمثلت الفائدة التي عادت على اقتصاد البلاد في الوسيلة الأفضل لسداد القروض السوفيتية، وفي انخفاض معدل الفائدة عليها؛ وهيَ كما هو واضح مكاسب كمية.

وقد ارتبطت التبعية التكنولوجية بنمط التنمية نفسه، أيْ بالتبعية البنيوية؛ بل نستطيع أنْ نقول إنَّ التبعية التكنولوجية قد ازدادت عمقًا مع ازدياد حجم البنية وتعميق طابعها المركب. وبرغم تقليل الاعتماد الكمي على الغرب في استيراد

---

[565] لم يحدد الباحث السوفيتي ما يقصده بالآلات، ونعتقد أنه يقصد تجميع الجرارات ووسائل النقل وبعض أصناف الموتورات.

التكنولوجيا، فقد ازداد عمق التبعية له بقدر تطوير الصناعة المحلية ونمو حجمها، للأسباب التالية:

1 - نمو حجم القطاع الحديث المعتمد على استيراد التكنولوجيا.

2 - الإحلال محل الواردات على نطاق واسع يحمل في المستقبل تبعية أعمق للسوق العالمي، أيْ للرأسمالية بالذات.

3 - الاعتماد على تكنولوجيا أرقى باستمرار مستوردة دائمًا يجعل إمكانية التخلص من التبعية أكثر صعوبة.

*** استمرار التبعية المالية:**

في 1948، كان رأس المال الأجنبي يمثل 60% من الاستثمارات القائمة في الشركات المساهمة، وفي الوقت نفسه كان الدين العام قد صُفِّي تمامًا وأصبح لدى مصر أرصدة استرلينية ضخمة لدى بريطانيا. وبعد عامين فقط بدأت مصر تتلقى المعونة الأمريكية، وبعد سنوات قليلة أخرى كانت قد استنفذت كل أرصدتها وراحت تتلقى المعونات والقروض من كل صوب وحدب. ورغم تأميم الشركات الأجنبية لم يتأخر العالم المتقدم كله عن تدعيم الناصرية سوى لفترات قصيرة تلت تأميم قناة السويس. واستؤنف تقديم المعونات بعد إتمام الوحدة المصرية – السورية حتى أصبحت مصر من أكثر الدول تلقيا للمعونات في العالم.

وبعد تأميم الشركات الأجنبية في 1957 حلت القروض محل الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي؛ فأصبحت هيَ الشكل السائد لاستيراد رأس المال. وقد تدهورت نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمارات من 16% عام 1948 إلى 8.8% في الفترة من 1952 - 1954، نظرًا لامتناع رأس المال الأجنبي الخاص عن الورود، ولكنها عادت إلى الارتفاع لتبلغ 27.5% إبان سنوات 1960 - 1965[566]، واستمر هذا الارتفاع بعد ذلك بسبب زيادة معدل الاقتراض. ومع ذلك لم تختف المشاركة المباشرة لرأس المال الأجنبي، في المشاريع التي كانت تحتاج إلى الخبرة الأجنبية (الصلب – الأدوية) وإنْ كانت محدودة.

وعلى أيِّ حال كان هناك ميل لانخفاض نسبة المشاركة الأجنبية في الشركات الجديدة من قبل[567]:

1934 – 1939 بلغ 53% من جملة رأس المال

---

[566] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 54.

[567] بيلياييف – بريماكوف، المرجع السابق، ص 8.

من 1940 – 1945 بلغ 34%

من 1946 – 1948 بلغ 16%

بينما بلغت نسبة المساهمة الأجنبية في 52 - 1953 وطوال الخمسينات 8.8 %[568].

جدول (85)

حجم القروض المقدمة من الدول الرأسمالية

(بالمليون جنيه – سعر ثابت)[569]

القروض (*)	1961/1/1	1963/1/1	1967/1/1	1970/1/1
الإجمالي	420.7	610.4	1515.9	1647.6
إجمالي الدول الرأسمالية	214.2	369.9	772.8	852.4
الولايات المتحدة	68.1	87.6	297.8	297.8
ألمانيا	41.1	72.5	122.8	141.9
إيطاليا	34.3	79.6	133	142.5
اليابان	17	17	21.2	21.2
إنجلترا	5.4	25.4	11	13.7
فرنسا	10	10	33.9	33.9
هولندا	5	5.3	6.7	6.7
سويسرا	4	4	6	5
السويد	3.3	3.3	8.6	14.4
كندا	-	-	2	2

[568] سمير رضوان، المرجع السابق، ص 208، ص 247.

[569] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 97.

أخرى	6.3	7.5	16.5	28.4
البنك الدولي	19.7	19.7	24.6	24.6
صندوق النقد الدولي	–	38	89.7	120.3

*** مع استثناء االقروض قصيرة الأجل.**

جدول (86)

تطور حجم المساعدات الأمريكية (م.ج. مصري)[570]

السنة	المساعدات الكلية	الغذائية وفقًا للقانون 480 الأمريكي
1952 – 1958	143	84.3
1959	71.7	57.2
1960	110.9	80.9
1961	127	102.3
1962	258.9	217.3
1963	472.9	429.3
1964	170	170
1965	55.6	55.6
1966	37	37

وقد قفزت المعونات الأمريكية ابتداء من عام 1959 قفزة هائلة؛ وهو العام الذي بدأت فيه الناصرية حربها الصليبية ضد الشيوعية في الشرق الأوسط.

---

[570] **لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 97.**

وقدمت معظم هذه القروض بفوائد متوسطة (5 - 7% قبل 1963، 3 - 5% بعد 1963)، بل قدمت القروض السويدية بدون فوائد، كما أنَّ صفقات القمح الأمريكية قدمت ابتداء من 1955 بفائدة ثلاثة أرباع %، مع فترة سماح 3 سنوات وفترة تسديد 30 - 40 سنة، مع دفع 75% منها بالجنيه المصري؛ وذلك وفقًا للقانون 480 الأمريكي[571].

ونلاحظ أنَّ معظم القروض الغربية كانت طويلة الأجل؛ بلغت 30 - 40 سنة بالنسبة لـ 73% من القروض الأمريكية.

وبرغم جهود الناصرية في عملية التنمية فإنها لم تستطع أنْ تزيد من معدل الادخار المحلي الذي ظل يتراوح حول 12.25 % طوال الفترة الناصرية كما أسلفنا.

وإذا أخذنا في الاعتبار أنه قد تم استهلاك 200 مليون جنيه من الأرصدة الاسترلينية في الفترة من 1952 - 1962[572] وفرت حتمًا من النفقات الحكومية المختلفة، لتبين أكثر مدى عجز الناصرية الداخلي عن تجميع الفائض.

ويضاف إلى هذا الدعم من البلدان الرأسمالية، دعم من البلدان الاشتراكية، فبلغت القروض السوفيتية وقروض أوروبا الشرقية مايلي:

جدول (87)

حجم القروض من البلدان الاشتراكية إلى مصر والهند والصين (مليون دولار)[573]

	الدولة الدائنة		
الدولة المدينة	الاتحاد السوفيتي	أوروبا الشرقية	إجمالي
مصر (حتى 1971)	1198	641	1839

---

[571] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الأول ص ص 105 - 113.

ووفقًا لما أورده عادل حسين، استُخدمت قيمة القروض الغذائية الأمريكية – وفقًا للقانون 480 - على النحو التالي: 45% لإقراض الحكومة المصرية - 21% كقروض يقدمها بنك التصدير والاستيراد كوكيل عن الحكومة الأمريكية، 34% لإنفاق الحكومة الأمريكية (نفس الموضع).

[572] علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة، ص 129.

[573] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 63.

الهند (حتى 1971)	1593	382	1975
الصين (حتى 1961)	1750	——	1750

وقد بلغت نسبة التمويل الأجنبي في خطة 1960 - 1965، والتي تعد أكبر محاولة للتنمية قام بها النظام الناصري إطلاقًا 27.5%، بينما كان المقدر أصلًا أنْ تكون 45% من مجمل الاستثمارات.

جدول (88)

المساعدات الخارجية في الخطة الخمسية (مليون جنيه)[574]

الاستثمارات	مجموع الاستثمارات	إجمالي المساعدات	من الدول الاشتراكية	من الدول الرأسمالية
كلية	1513	417.4	210	207.4
إنتاج زراعي *	355	74	54	20
صناعة **	516.5	236	133	103
نقل ومواصلات	294.2	83	17	66
أخرى	347.3	24.4	6	18.4

* تشمل الريّ والصرف والسد العالي.

** تشمل محطة كهرباء السد العالي وخطوط الكهرباء.

وبالمقارنة مع بقية بلدان العالم الثالث نجد أنَّ الأخيرة ككل اعتمدت بدرجة أكبر على مدخراتها المحلية: 85%[575].

وترجع زيادة الميل إلى الاعتماد على التمويل الخارجي في شكل قروض إلى:

1 - الإهدار الكبير للموارد وارتفاع التكلفة عمومًا.

---

[574] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 54.

[575] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 285.

2 - عجز النظام عن تجميع المدخرات المحلية والفائض المبدد والإسراف في الإنفاق العام الذي بلغ 20% عادم 1960، و 26% من الناتج القومي عام 1965.

3 - امتناع رأس المال الأجنبي عن الاستثمار المباشر في السوق المصري إلَّا في أضيق الحدود.

كذلك كان للدعم السوفيتي دورغير مباشر في دفع البلدان الرأسمالية إلى تقديم المعونات لمصر الناصرية، ولكن ضخامة حجم المعونات الغربية لا يمكن تبريره بهذا العامل وحده الذي يمكن اعتباره أحد أسباب الشروط الميسرة للقروض الرأسمالية. وإذا كانت شروط تصدير التكنولوجيا ورأس المال إلى مصر إبان فترة 1952 - 1967 أكثر يسرًا عما قبلها فإنها لم توجه إلَّا إلى المجالات التي تخدم في النهاية دورة رأس المال الصناعي في البدان الرأسمالية؛ بمعنى محدد؛ هو تنمية - والأفضل أنْ نقول إنماء - الاقتصاد المصري مع الاحتفاظ بتخلفه، بل وتعميقه: الصناعة الحالة محل الواردات، ومشاريع البنية الأساسية اللازمة لهذا نفسه. وبالإضافة إلى ذلك ساهمت معونات القمح الأمريكية كثيرًا في مداراة أزمة الغذاء المستفحلة، والتي نتجت أساسًا عن نمط إحلال الواردات أيضًا والالتواء التصديري في الزراعة الذي كان تغييره يتطلب تغييرًا كبيرًا في التركيب المحصولي.

ويتضح لنا دور المعونات الغربية في تدعيم الناصرية حين بدأت الضغوط الاقتصادية الإمبريالية منذ أواسط الستينات، وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية عام 1965، وتخفيض المعونات الأمريكية في نفس السنة[576]. وفي 1966 باتت مصر عاجزة عن سداد ديونها بالعملات الحرة، فلجأت إلى تأجيل السداد بموافقة فرنسا وإيطاليا، كما اضطرت في نفس السنة إلى بيع ثلث رصيدها الذهبي لتسديد أقساط الديون، أما في 1967 - 1968 فقد أوقفت مصر تسديد ديونها تمامًا للولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا ودول السوق المشتركة ودول رأسمالية أخرى، ولكنها عادت إلى تسديدها مرة أخرى ابتداء من 1971.

وابتداء من 1966، تقلصت الواردات لنفس السبب. يوضح هذا لنا كيف كانت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الاستثمار قوية؛ اللهم إلَّا في وجود ظرف خاص: الدعم الأجنبي الضخم[577].

---

[576] تقدَّر القروض والمعونات الأمريكية بـ 204 مليون دولار عام 1963، 231 في 1964، ثم هبطت إلى 66 مليونًا عام 66 ثم 20 مليونًا عام 68.

[577] رغم كل هذه الوقائع يعتقد عادل حسين؛ مناصرًا للناصرية، أنَّ "التنمية التي تحققت تمت وسط نجاح من تحييد الضغوط الخارجية إلى حد كبير ولذا كانت معدلاتها تعتمد أساسًا على العوامل الداخلية". هكذا متناسيًا الوقائع تمامًا، متابعًا خطى الدعاية الناصرية. عبد الناصر والنظام الاقتصادي – رد على المعارضين والناقدين. مجلة "المستقبل العربي"، عدد 35، يناير 1982، ص ص 24 - 46.

* دور التجارة الخارجية:

جدول (89)

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية

بالمليون جنيه[578]

السنة		الدول الاشتراكية	الدول الرأسمالية
1950	ص	20.6	119.3
	و	14.5	147.2
1955	ص	40	72
	و	13.5	137.7
1960	ص	102	55.8
	و	64.2	133.4
1965	ص	120.1	75.6
	و	90.4	224.4
1970	ص	202.9	66.9
	و	115.7	157.7

ص = صادرات و = واردات

---

[578] لوتسكفتش، المرجع السابق، ملحق 3، ملحق 4.

سنقصر المعطيات على التغيرات الجغرافية للتجارة الخارجية مع البلدان الرأسمالية والاشتراكية، حيث إنَّ هذه التغيرات هيَ التي تشكل أساس القضية المثارة حول الاستقلال والتبعية.

من الواضح أنَّ التجارة الخارجية قد تحولت جزئيًّا ناحية البلدان الاشتراكية، خصوصًا منذ 1955 - 1956. وقبل أنْ نتكلم عن مغزى هذا التحول نسجل ملاحظة أنَّ واردات الأسلحة السوفيتية لا تحسب ضمن التجارة الخارجية، وبالتالي يظهر نصيب هذه البلدان في تجارة مصر الخارجية أقل من حقيقته بالأرقام، ولأن أقساط قروض الأسلحة أو ثمنها المدفوع في صورة سلع يظهر في بند الصادرات. كما تبدو أرقام الواردات من المجموعتين أقل من حقيقتها – خاصة الواردات من البلدان الرأسمالية، نظرًا لعدم تسجيل واردات الماكينات والمعدات الخاصة بالمجمعات الصناعية في إحصائيات الجمارك المصرية[579].

وقد بدأ هذا التحول المتزايد تجاه الشرق منذ 1955 - 1956 حين دخل الاتحاد السوفيتي كمشترٍ لمخزون الأرز والقطن؛ المحصولان اللذان كانا يعانيان من الكساد بسبب ضيق أسواقهما الخارجية؛ وبذلك أنقذت الصادرات المصرية إلى حد كبير من الركود. وكان عقد صفقة الأسلحة عام 1955، والتي تبعتها فيما بعد صفقات أخرى، عاملان هامان في نمو حجم الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي، خاصة أنه تعامل بطريقة اتفاقيات الدفع التي يتم بموجبها تسديد ثمن الواردات بسلع أخرى. وقد لجأ السوفيت إلى إعادة بيع بعض وارداتهم من القطن المصري في أوروبا بأبخس الأسعار. وكان هذا يمثل مكسبًا غير مباشر لمصر الناصرية على المدى القصير.

ونلاحظ أنَّ الميزان التجاري، بغض النظر عن واردات الأسلحة مع البلدان الاشتراكية كان دائمًا لصالح مصر، باستثناء عامين فقط خلال الفترة من 1952 - 1970[580].

وقد تقلصت صادرات القطن للدول الرأسمالية، ويعود هذا التدهور إلى قوة منافسة الألياف الصناعية وتدهور صناعة النسيج في أوربا في الفترة من 60 - 1967، مما أدى إلى تدهور أسعاره، ومن ثم لجأت الناصرية إلى تصديره إلى شرق أوربا.

جدول (90)

نصيب الدول الرأسمالية من صادرات القطن المصري (%)[581]

	صادرات القطن للدول الرأسمالية (%)

---

[579] ذكر لوتسكفتش هذه الملحوظة، المرجع السابق، ص 136.

[580] محيا علي زيتون، دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر التجارية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين (25 - 27 مارس 1976)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

[581] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 86.

السنة	
1953 - 1952	64.6
1965 - 1964	28.4
1971 - 1970	27.7

وبذلك أُنقذت صادرات القطن المصري من الركود التام. وبالرغم من السوق السوفيتي، لم يمنع ذلك أسعار القطن من التدهور باستمرار. وقد دفعت أزمة سوق القطن الحكومة إلى تقليص مساحته المزروعة؛ فانخفضت بنسبة 18% خلال الفترة 1952 - 1965 ولم يمنع تقلصه بشكل حاد إلَّا موافقة الاتحاد السوفيتي على استرداد قيمة قروضه في صورة قطن وسلع أخرى. كما اعتمدت مصر على البلدان الاشتراكية كمشتر رئيسي لصادراتها من السلع المصنعة، خاصة الغزل والنسيج اللذين احتلا الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية؛ وقد بلغت الصادرات من هاتين السلعتين للدول الرأسمالية النسب الآتية:

جدول (91)

نصيب دول اتفاقية النسيج الدولية (أغلبيتها رأسمالية)

من صادرات الغزل والمنسوجات المصرية[582]

السنة	الصادرات من الغزل %	الصادرات من المنسوجات %
1962	46.6	21.8
1965	28.2	25.3
1969	27.6	31.4
1970	25.8	27.8

ويُلاحظ أنَّ صادرات الغزل قد تقلصت بالنسبة لمجمل الصادرات إلى تلك الدول بينما ارتفعت نسبة الصادرات من المنسوجات بعد انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية

---

[582] نفس المرجع، ص 89.

لمنتجات النسيج؛ تلك الاتفاقية التي قررت الدول الرأسمالية بموجبها السماح باستيراد تلك المصنوعات من الدول المتخلفة تشجيعًا لصناعة المنسوجات فيها. ولكن بعد التدهور الذي شهدته صناعة المنسوجات في غرب أوروبا خفضت تلك الحصص.

أما الهيكل العام للصادرات إلى البلدان الاشتراكية فكان كالآتي:

جدول (92)[583]

السنة / السلع	1965	1970
زراعية	%74.8	%67.2
صناعية	%25.2	%32.8

وهو ما يتشابه تقريبًا مع هيكل الصادرات المصرية ككل:

جدول (93)[584]

السنة / السلع	1965	1970
زراعية	%74.2	%69.2
صناعية	%25.8	% 30.8

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية، فقد شكلت الصادرات المصنوعة نحو 20% في المتوسط من الصادرات المصرية إليها ككل في الفترة من 52 - 1970.

وقد شهدت الفترة التالية لحرب 1967 تدهورًا واضحًا في التبادل مع الدول الرأسمالية، بسبب قطع معونات هذه الدول عن مصر، خصوصًا ألمانيا منذ 1965 والولايات المتحدة بعد 1967. وكان التزايد المستمر في أزمة العملات الحرة قد بلغ أوجه في تلك الفترة بسبب احتلال سيناء بما فيها من مناجم كانت أحد مصادر

---

[583] نفس المرجع، ص 140.

[584] نفس المرجع، ص 61.

العملات الصعبة، وما أضافته حالة الحرب من أعباء جمة بالرغم من تعويض مصر عن خسائرها نتيجة لإغلاق قناة السويس، من جانب دول مؤتمر الخرطوم.

وكما ذكرنا من قبل توقفت مصر عن تسديد ديونها للدول الرأسمالية في 1967 - 1968، وقد لعب هذا العامل هو الآخر دوره في تدهور التجارة مع تلك الدول.

لا شك أنَّ تحولًا كبيرًا قد حدث في التوزيع الجغرافي في التجارة الخارجية المصرية ابتداء من 1955 لصالح مجموعة الدول اللاشتراكية، خصوصًا الاتحاد السوفيتي، وقد امتصت هذه الدول المحصول الرئيسي لمصر وهو القطن، كما استوعبت جزءًا متزايدًا ولا يستهان به خلال الفترة موضع البحث من الصادرات الصناعية، خصوصًا الغزل والمنسوجات. وكانت شروط التبادل أفضل من مثيلاتها مع الدول الرأسمالية؛ فرغم استخدام السعر العالمي في معظم الأحيان، جرى التبادل عن طريق اتفاقيات الدفع، الأفضل لمصر بالطبع؛ وفي الوقت نفسه لم يتبدل هيكل التجارة مع الدول الرأسمالية في تلك الفترة؛ فلم تستطع أنْ تستوعب نسبة أكبر من المصنوعات المصرية رغم زيادة نصيبها في الصادرات ككل زيادة ملموسة[585].

مغزى تحولات التجارة الخارجية:

يبدو لأول وهلة أنَّ النمو المستمر لنصيب الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا من تجارة مصر الخارجية إبان الفترة الناصرية وكأنَّه دليل على تحقق درجة متزايدة من الاستقلال التجاري إزاء السوق العالمي. ولكن التجارة الخارجية ترتبط – من حيث هيكلها السلعي وتوزيعها الجغرافي – بطابع البنية الداخلية للاقتصاد، كما تلعب العوامل السياسية في كثير من الأحيان دورًا في صياغة هذه الهياكل؛ وقد تبين لنا خلال الصفحات السابقة أنَّ البنية الاقتصادية لمصر الناصرية لم تشهد تحولات جوهرية، ولذلك نرى أنه من اللازم إجراء تحليل داخلي للتجارة الخارجية المصرية لاكتشاف مغزى تلك التحولات التي طرأت عليها:

1 - سبقت الإشارة إلى معاناة مصر من أزمة العملات الصعبة منذ أواخر الأربعينات، والتي تفاقمت بشكل متزايد طوال الفترة الناصرية رغم ضخامة المعونات الأجنبية. وتعود الأزمة أساسًا إلى ضيق مجالات التصدير أمام المنتجات المصرية وعجز النظام عن إعادة التكيف بالسرعة اللازمة مع تطورات السوق العالمي، بالإضافة إلى اتجاهه إلى التوسع في إحلال الواردات، مما أدى إلى تفاقم الأزمة بشدة. وقد حلت القروض والمعونات الغربية المشكلة جزئيًّا، ولكن لم يكن هناك مفر من اللجوء إلى الاقتراض من الكتلة السوفيتية وإلى الاهتمام بالحصول

---

[585] لا شك أنَّ التغيرات السعرية تحد من إمكانية معرفة حقيقة التغيرات الحقيقة في هيكل المبادلات، ولكن إذا كنا نتحدث عن تبدلات جغرافية بشكل أساسي خلال فترة واحدة، فلا يكون لمفعول التغيرات السعرية أثر يذكر.

على مساعدات هذه الكتلة، خاصة أنها كانت أكثر قدرة على امتصاص الصادرات المصرية الراكدة وفقًا لنظام اتفاقيات الدفع. وبذلك حلت الخامات والسلع المصنعة الراكدة محل العملات الصعبة – جزئيًا - لتوفير بعض احتياجات النمو الاقتصادي؛ وقد تمثل ذلك في النهاية في ميل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية نحو البلدان الاشتراكية.

2 - وفي الوقت الذي كان يعاني فيه قطاع التصدير من ضيق المجالات المفتوحة أمامه في الأسواق الرأسمالية لأسباب تخص هذه البلدان، لم يستطع الاقتصاد المصري أنْ يقوم بعمل إحلال ناجح لمحصوله الرئيسي؛ القطن، يتناسب مع تطورات الأسواق الرأسمالية، رغم أنَّ شعار تنويع الإنتاج رفع عاليًا وتحقق جزئيًا ولكن نوعية التنويع نفسها لم تلائم الأسواق الرأسمالية بالشكل الذي يضمن استقرار العلاقات معها. ومن أبلغ الدلائل بهذا الخصوص أنَّ هيكل الصادرات المصرية إلى البلدان الرأسمالية لم يتغير إبان الفترة موضع البحث، بينما تغير بالنسبة للكتلة السوفيتية في اتجاه أساسي، وهو إحلال الأرز والمنسوجات محل القطن الخام، بحيث أصبح هيكل الصادرات المصرية إلى هذه الكتلة يشبه هيكلها العام، وهذا يشير إلى مدى عدم ملائمة عملية إحلال الصادرات التي تمت للتحولات التي شهدتها الأسواق الرأسمالية، فقد وجد القطن والأرز بالإضافة إلى السلع المصنعة طريقها بسهولة أكبر إلى أسواق الدول الاشتراكية. فمن جهة كانت هذه البلدان مضطرة – وهيَ تقدم المساعدات للناصرية – إلى استرداد قروضها في صورة سلع وفقًا لنظامها المفضل: اتفاقيات الدفع، مما ألزمها بالحصول على سلع لا يمكن تصدير معظمها إلى الأسواق الرأسمالية، ومن جهة أخرى حققت الصناعات الاستهلاكية خلال تلك الفترة نموًّا ملموسًا في البلدان الاشتراكية، مما أدى إلى زيادة طلبها على الخامات المنتجة في الدول المتخلفة، ويستدل على ذلك من حقيقة أنَّ نمو صادرات الدول الأخيرة إلى مجموعة الكوميكون من المواد الخام قد ازداد بنسبة 192% من 1960 - 1967، بينما ازدادت واردات نفس المجموعة بـ 3.7% من الصادرات الصناعية للدول المتخلفة[586].

3 - حققت مصر الناصرية في تجارتها الخارجية مع الاتحاد السوفيتي فائضًا صافيًا في كل السنوات عدا عامين فقط؛ ذلك أنَّ صفقات السلاح لم تدرج ضمن الواردات. وبالعكس حقق الميزان التجاري عجزًا تجاه البلدان الرأسمالية في كل السنوات؛ مما يعكس عجز القطاع التصديري عن التكيف مع احتياجات أسواق هذه البلدان. وقد غطت المعونات الأمريكية الضخمة، خاصة من الحبوب، هذا العجز بدرجة كبيرة، بحيث لا يمكننا أنْ نتخيل وضع الاقتصاد المصري دونها، وهذا أيضًا

---

[586] رمزي ذكي، أزمة الديون الخارجية – رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 501.

يبرز دور العامل السياسي في معالجة ضعف أداء الاقتصاد الذي انكشف بعد قطع معونات القمح الأمريكية والمعونات الألمانية عام 1965.

جدول (94)

العجز التجاري مع الدول الرأسمالية[587]

بالمليون جنيه:

السنة	قيمة العجز
1952	63.7
1955	65.7
1960	77.6
1965	148.8
1970	90.8

4 - العلاقة بين التغيرات البنيوية للاقتصاد وتحولات التجارة الخارجية: سبق تحليل الآلية الداخلية التي حركت عملية تنويع الإنتاج وإنماء الصناعة المصرية. ونضيف هنا أنَّ هذه الآلية الداخلية هيَ في حقيقتها آلية خارجية تمثلت في تغيرات في الأسواق الرأسمالية نجمت عن الثورة التكنولوجية الثالثة التي أدت فيما أدت إلى انخفاض الطلب على الخامات التقليدية للدول المتخلفة، والإنتاج الضخم للتكنولوجيا، مع ميل رأس المال إلى التركز في الصناعات فائقة التطور؛ مما يفسر لنا موجة التصنيع الواسعة – نسبيًّا – التي شهدتها البلدان المتخلفة خلال عقدي التنمية والمتجهة لإحلال الواردات. وفي مصر الناصرية كانت عملية التنمية تستهدف زيادة الدخل وتوفير العملات الأجنبية؛ ونظرًا لضعف الطلب على الصادرات الصناعية المصرية، بجانب أسباب أخرى، اتجهت الدولة للتوسع في الصناعة الحالة محل الواردات. ولكن مشكلة ركود الصادرات المصرية التقليدية ظلت قائمة[588]. وقد

---

[587] لوتسكفتش، المرجع السابق، ص 83.

[588] خلال "عقدي التنمية"، زاد نصيب المصنوعات في صادرات بلدان العالم الثالث - وخاصة بلدان شرقي أسيا - وبلغ ثلث الزيادة في الصادرات في الفترة من 1960 - 1975. وقد شملت هذه المصنوعات: الملابس،

خلقت عملية إحلال الواردات سوقًا لصادرات التكنولوجيا للدول الرأسمالية أكثر مما شكلت حلًا لأزمة مدفوعات مصر. والنتيجة الأساسية التي تهمنا هنا هيَ أنَّ تحولات البنية في مصر كانت مجرد استجابة لحركة النظام الرأسمالي، ولم تكن نقطة البداية لمختلف التحولات التي شهدتها العلاقات مع هذا النظام، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري؛ وهذه مسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لعلاقة التغيرات الاقتصادية التي تمت بالاستقلال والتبعية.

ولقد جاءت التحولات البنيوية متسقة مع الطابع العام للتقسيم الدولي الجديد للعمل، بالرغم من نمو العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية التي تتعامل هيَ نفسها مع الرأسمالية بشروط السوق. فالتوسع في إحلال الواردات يتلاءم مع التقسيم المذكور؛ وبالمقابل وجدنا دور القطن يتراجع نسبيًّا لصالح المنسوجات والأرز والخضروات والفواكه، متسقًا – وإنْ بدرجة محدودة – مع ذلك التقسيم، ولكن لم تعبر هذه الفجوة عن اتجاه ما لاستقلال الاقتصاد بدرجة أكبر، بل عبرت عن ضعف الأداء الاقتصادي والعجز عن الاستجابة الكاملة لمتطلبات نمو التخلف، لا لصالح تثوير الاقتصاد وإنما بسبب عجزه النسبي. لهذا بالذات ظل قطاع التصدير في مصر طوال الفترة الناصرية يعاني من الأزمة، وكان من الممكن أنْ يسوق هذا الأمر إلى كارثة لولا أنَّ مساعدات الدول الاشتراكية ساهمت كثيرًا في إنقاذ البلاد من الخراب؛ طبعًا بالإضافة للدور الهام للمعومات الغذائية الأمريكية الضخمة. وبرغم هذه المعونات وتلك ظل أداء الصادرات المصرية هو *كعب أخيلس* للنظام الاقتصادي المصري؛ فمن الناحية الكمية لم يزدد حجمها زيادة ملموسة طوال الفترة؛ ومن حيث الكيف لم يتم تعديل هيكل السلع المخصصة للتصدير تعديلًا جذريًّا ليلائم احتياجات السوق العالمي[589].

رقم قياسي كمية وسعر الصادرات المصرية (محسوبًا بالدولار)[590]

والمنسوجات، والحديد والصلب، والكيماويات، والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية، ومعدات النقل. محمد عبد الشفيع، المرجع السابق، ص ص 241 - 244.

[589] طبقت الدول الرأسمالية إجراءات حمائية ضد صادرات البلدان المتخلفة إليها من المنسوجات، وذلك بعد أنْ ارتفع حجم هذه الصادرات إلى حد كبير، مما أجبر هذه البلدان إلى إعادة تكيف اقتصادياتها مع حاجات الأسواق الرأسمالية (مثلًا إنتاج أجهزة كهربائية وإلكترونية...). أما تلك البلدان التي لم تستطع أنْ تكيف نفسها بالسرعة اللازمة (مثل تركيا)، فقد عانت من الركود. وكان هذا هو أيضًا وضع مصر الناصرية، حيث لم تستطع أنْ تستبدل القطن بسلع تصديرية أخرى إلا جزئيًّا، كما لم تستطع زيادة حجم صادراتها زيادة كبيرة. وربما أضافت الطبيعة من عندها أسبابًا إضافية؛ إذ لا تتمتع مصر باحتياطٍ كبير من الثروات المعدنية.

محمد عبد الشفيع، المرجع السابق، ص ص 254 - 257.

[590] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص ص 280 - 281.

جدول 95 **جدول 96**

(100 = 1953) **(100 = 1963)**

السنة	الكمية	السعر	السنة	الكمية	السعر
1953	100	100	1962	77	97
1955	90.8	111.1	1963	100	100
1957	93.9	134.3	1964	96.7	106.8
1959	107.7	104.6	1965	102.4	113.2
1961	114.5	103.6	1967	90	117
			1970	113	123

جـ - وهم الاستقلال النسبي:

وصف الناصريون وأصدقاؤهم حالة الاقتصاد المصري إبان الفترة الناصرية بالاستقلال. ويستند هؤلاء على ظاهرة الاتجاه نحو الشرق التي شهدتها الفترة وعلى ما أسموه عملية تصنيع واسعة. وقد توصلنا من قبل إلى أنَّ التحولات البينوية التي تمت في الاقتصاد المصري قد تمت في إطار التقسيم العالمي للعمل *الخاضع للبلدان الرأسمالية*، ولم يكن للاقتصاد المصري سوى ردود أفعال؛ مما يعني التبعية الكاملة. وكان الجديد إبان الفترة الناصرية هو الأداء غير الكفء بالدرجة التي عرقلت من عملية إعادة اندماج الاقتصاد في السوق العالمي؛ وهذا يختلف كثيرًا عن الاستقلال النسبي؛ وقد تمثل بشكل أساسي في محدودية عملية إحلال الصادرات بالمقارنة ببلدان أخرى؛ شرقي آسيا، البلدان البترولية؛ وبالرغم من درجة التنويع الفريدة التي تحققت في الاقتصاد. ولا شك أنَّ العوامل السياسية لعبت دورها في هذا الصدد؛ فمنع تصدير الأسلحة إلى مصر من جانب الغرب دفعها إلى التوسع في التصدير إلى البلدان الاشتراكية لقاء السلاح، مما خفف من الضغوط الدافعة إلى إحلال صادرات تتناسب بدرجة أكبر مع احتياجات السوق العالمي؛ كما كان إحجام رأس المال الأجنبي الخاص عن الورود رغم الحوافز غير المحدودة التي قدمت إليه في الخمسينات عاملًا إضافيًّا أعاق عملية إعادة التكيف مع السوق الدولي.

وقد أدى ضعف أداء الصادرات – بالرغم من تنوعها النسبي – إلى التوسع في الاقتراض على نطاق واسع؛ وحيث قدمت البلدان الاشتراكية شروطًا أيسر من تلك التي قدمتها الرأسمالية، خصوصًا فيما يتعلق بطريقة تسديد القروض وثمن الواردات، فقد لجأت الناصرية، تحت ضغط ضعف أداء صادراتها إلى هذه البلدان للحصول جزئيًّا على التكنولوجيا والقروض وإنْ استمر توجهها الأساسي ناحية البلدان الرأسمالية. وساعد هذا التوجه إلى الدول الاشتراكية بدوره على تشجيع استمرار حالة العجز النسبي لأداء الصادرات المصرية، محافظة على درجة ملموسة من الركود؛ مما يعني العجز النسبي للاقتصاد عن التكيف مع تحولات السوق العالمي. وهذه الظاهرة تعكس – كما نعتقد – درجة ركود الاقتصاد لا درجة استقلاله. وذلك يتضح إذا ربطنا بين ركود التجارة الخارجية واتجاه وآليات عملية التنمية كما حللناها من قبل. هل يمكن إذن تسمية هذا الركود بالاستقلال النسبي؟ هل يمكن الكلام عن تحسين شروط التبعية؟. إنَّ الانعزال أو ضعف العلاقة بالسوق الدولي لا علاقة لها بالاستقلال؛ بل بالعزلة؛ أما الاستقلال الاقتصادي فيعني بالضبط المساهمة النشطة في صناعة واعادة صناعة السوق الدولي؛ أيْ الاندماج فيه من موقع متكافئ. وحتى إذا قررنا أنْ نغض النظر عن المفاهيم المجردة؛ نقصد مفهومي الاستقلال والتبعية، مكتفين بالوصف العيني؛ يظل من الواضح وفقًا لما سبق أنَّ الاقتصاد المصري في ظل الناصرية قد بات *أضعف* تجاه السوق العالمي *وأقل أهمية* وقدرة على المناورة *وأكثر احتياجًا* للمساعدة الأجنبية. ومما له دلالة أن نصيب مصر من نصيب مصر من صادرات العالم ككل قد تدهور من 1% في 1949 إلى 0.3% في الستينات، إلى 0.2% في أوائل السبعينات[591]. كما تقلص حجم التجارة الخارجية المصرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

جدول (97)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسب مئوية)[592]

السنة	%	السنة	%
1945	19.9	1958 - 57	33.9
1947	35.7	1961 - 60	30.4
1950	43.7	1964 - 63	37.7

[591] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 278.

[592] ما برو – رضوان، المرجع السابق، ص 253.

1953 - 52	43	1967 - 66	29.4
1955 - 1956	38.5	1970 - 69	25.5

لا شك أنَّ تأميم معظم رأس المال الأجنبي وإلغاء مظاهر الهيمنة الأجنبية المباشرة يعطي انطباعًا أوليًّا بتحسن شروط التبعية، ولكن من الجليّ أنَّ للتبعية المباشرة فوائدها أيضًا بالنسبة للاقتصاد المتخلف؛ فالتخلف هو من حيث الجوهر بنية تابعة، ونمو التخلف هو في النهاية النمو التابع، وبالتالي فأفضل حالاته - بما هو كذلك - تكون في إعادة إدماجه في السوق العالمي بأكبر قدر من المرونة؛ وفي حالة مصر الناصرية فمن المحتمل جدًّا أنَّ علاقتها مع السوق العالمية قد تحسنت لصالحها من زاوية واحدة؛ توفير كمية كبيرة من المعونات وتقليل كمية النهب المحتمل، وربما أيضًا تقليص معدل التدهور الاحتمالي لحدود التبادل؛ ولكن لهذه المكاسب نقيضها؛ فإحجام ورود رأس المال الخاص الأجنبي عرقل من إعادة تكييف قطاع التصدير مع السوق العالمي، وأرغم الدولة على الاقتراض بمعدلات متزايدة لا تتناسب مع درجة النمو المتحقق في القطاع الحديث؛ مما شكل عليها ضغطًا شديدًا ظهرت آثاره في أعقاب الخطة الخمسية. ولا تعد عملية عرقلة إعادة اندماج الاقتصاد في السوق العالمية ميزة ما لم ترتبط بعملية أخرى تستهدف إعادة الإندماج من موقع أقوى؛ هيَ إعادة بناء اقتصاد أكثر تماسكًا، ابتداء من تغيير نمط الاستهلاك بحيث يستهدف إشباع الاحتياجات المحلية الضرورية وانتهاء بإقامة قاعدة لإنتاج التكنولوجيا المتطورة، وهذا ما لم تستهدفه السياسة الناصرية أبدًا (نحن الآن نحاكم الاقتصاد المصري من زاوية مصلحته نفسها؛ كاقتصاد متخلف). مع ذلك تجد مقولة الاستقلال النسبي لها أرضية ما؛ إذ أنَّ إعلان التمرد والعداء النظري للإمبريالية لم يكن مسرحية متفقًا عليها بين كل الأطراف؛ فقد حصلت *الدولة* المصرية بعد انقلاب الضباط على درجة عظيمة من الاستقلال المباشر؛ ورغم أنَّ البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية نفسها ظلت تابعة، لم يعد النظام السياسي يعتمد على أرجل ثلاثة كما أشار لورد كيلرن، بل تقوده نخبة من البيروقراطيين المتحمسين قوميًّا. ونستطيع أنْ نتكلم عن استقلال نسبي بهذا المعنى وحده؛ وهو المعنى الذي تحدثنا عنه تحت عنوان "الاستقلال السياسي". ولكن البونابرتية في مصر قد فعلت فعلتها في الداخل مع أطراف شبه ميتة، ولكنها في الخارج واجهت وحوشًا ضارية؛ ولذلك حققت على المستوى المحلي درجة كبيرة من حرية الحركة منحتها بحق وجه النمر، ولكنها في الخارج لم تستطع الحصول على نفس الشيء إلَّا في الحدود القانونية والشكلية؛ ولذلك اتخذت فحسب وجه نمر من ورق.

ورغم استمرار الاقتصاد متخلفًا فقد حقق نموًّا مستمرًّا تقريبًا وشهد تغيرات بنيوية محدودة؛ ولم تكن الفترة الناصرية شاذة إلَّا من حيث إنها كانت فترة جمود

نسبي للاقتصاد، أيْ أنَّ ديناميكيته – كنظام تابع – تدهورت من الناحية الكمية مع استمرار نموه التابع بآليات تتلخص في النهاية في عملية التبادل الدولي؛ أيْ من الخارج. ولم يستطع أبدًا أنْ يعيد بناء نفسه بنفسه. ويمكننا إعادة إيجاز الموضوع كله في بضع كلمات: من حيث الشكل، لعبت الدولة الناصرية الدور المباشر الأساسي في إعادة إنتاج التخلف في مصر، ولكن الدور غير المباشر والأهم قامت به البلدان الرأسمالية: التمويل، الإمداد بالتكنولوجيا، الهيمنة على السوق العالمي التي تمثل دورها غير المباشر في سيطرتها على القطاع القائد لاقتصاديات السوق العالمي؛ أما الآلية النهائية لإعادة إنتاج التخلف فكانت هيَ التبادل الدولي.

ونود أنْ نضيف أنَّ السياسة الاقتصادية للناصرية لم تكن مما يستحق إعلان حرب إمبريالية كما صوَّر الناصريون الأمر. فالحقيقة أنَّ البنية الاقتصادية لمصر الناصرية ظلت تابعة تمامًا للإمبريالية، وخاصة في لحظات القمة؛ أيْ في 1961 - 1964 دون أنْ تحصل على دعمها الكامل، ولكنها لم تتعرض أبدًا للهجوم النهائي ولا لحصار حقيقي رغم ادعائها ذلك *كذبًا*؛ إنما مارست الدول الرأسمالية ضغوطها في 1956 - 1958، 65 - 1967 ردًّا على النظام السياسي، قبل شن الهجوم الأخير في 1967. فالناصرية أولًا لم تكن مرفوضة في معظم الوقت من ِقبل الغرب، وثانيًا لم تكن مرفوضة لأسباب اقتصادية أبدًا، وثالثًا: لم تكن مقبولة بالكامل.

ولا شك أنَّ الخلاف السياسي مع الغرب لم يتلازم مع وفاق اقتصادي مطلق وكما سبق أنْ رأينا لم تتحقق المساندة الإمبريالية الاقتصادية في شكلها الأمثل حتى في أيام الانفتاح: 52 - 1958.

الفصل الثالث:

<u>البعد الاجتماعي للسياسة الناصرية:</u>

> **"يجب أنْ يتم تنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعي يصفي الوضع الثوري دون أنْ يمس أسس النظام القائم"**
>
> **من تقرير لأحد كبار المبعوثين الأمريكيين لمصر**

تبين لنا في النهاية أنَّ الاستقلال السياسي المباشر ليس استقلالًا حقيقيًّا بل يمكن تسميته: استقلال رد الفعل. أما على صعيد السياسة الاقتصادية فقد تبين لنا أنَّ الناصرية لم تعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. فقد اتضح كيف أنَّ الناصرية – كسياسية - كانت مجرد امتداد مأزوم لسياسة الحكومات السابقة عليها. وقد رأينا من قبل كيف كانت الأفكار الناصرية تحمل تناقضًا بين شكلها ومضمونها؛ وقد ظهر

هذا التناقض صريحًا في السياسة العامة للناصرية في صورة تناقض بين الخطاب الجماهيري والبرنامج السياسي الرسمي؛ أما في مجال السياسة الاقتصادية فقد برز هذا التناقض على نحو أعمق؛ فبدت هذه الأخيرة على الصعيد العملي كنفي لادعاءات الناصرية النظرية.

وسوف نتناول في هذا الفصل السياسة الناصرية في لحظة اكتمالها منطقيًّا؛ أيْ في محصلتها الكلية: سياسة الناصرية تجاه النظام الاجتماعي القائم؛ أيْ علاقتها بالبنية الاجتماعية ككل؛ وهيَ اللحظة التي سيتضح فيها على نحو حاسم أين تقف بالضبط السياسة الناصرية بالنسبة للنظام الاجتماعي. ومن الملاحظ أنَّ الأفكار الناصرية تصبح أكثر اضطرابًا كلما تناولت قضايا أكثر عينية؛ ففي مجال السياسة الخارجية لم تكن الناصرية تستطيع أنْ تخفي وجهها كثيرًا؛ إلَّا أنَّ حريتها في الحركة في هذا المجال كانت واسعة نسبيًّا؛ ففي مقابل وضوحها أمام الدول الأخرى، كانت قادرة أمام الجماهير على تفسير أو تبرير تقلباتها بشكل محكم إلى حد كبير. أما في سياستها الداخلية، فكانت أقل قدرة على المناورة وأقل قدرة على الاتساق مع نفسها، لأنها هنا تواجه أوضاعًا أكثر تحديدًا بالنسبة للجماهير، فيصبح الانحياز إلى فئات اجتماعية بعينها أمرًا له مغزاه ولا مفر منه. وإذا حللنا هذه السياسة في علاقتها المباشرة بالقوى الاجتماعية، سيكون من الواضح أيُّ طرف كانت تعبر عنه أو تحالفه. وهذا ما يفسر ضخامة الجرعات الديماجوجية فيما يخص الطبيعة الاجتماعية – بالذات – للنظام، والطابع الطبقي للسلطة. وللسبب نفسه كان التناقض والاختلال يظهران هنا بأسطح صورة.

كانت الناصرية مطالبة على الصعيد الاجتماعي بانتهاج إما سياسة منحازة للفئات الاجتماعية الفقيرة، وإما سياسة منحازة إلى رجال الأعمال وكبار الملاك أو أنْ تختار حلًّا وسطًا لا يكلفها أكثر مما تستطيع. وإذا تذكرنا ظروف انقلاب 23 يوليو 1952، لأخذنا في الاعتبار مطالب الفئات الفقيرة وتهديدها – الضمني على الأقل – لإطار النظام الاجتماعي القائم. وهذا يذكرنا بوجود تناقض بين محتوى الأفكار الناصرية الموالية للنظام وشكلها المعادي للنظام إلى حد ما، في الستينات خاصة.

ولم يكن أمام الناصرية مفر من تقديم عدد من المكاسب الاجتماعية للإنتليجينسيا والطبقات الأدنى تفاديًا لانفجارات قد لا تحمد عقباها. إلَّا أنَّ هذه السياسة لا يمكن أنْ تكون منعزلة عن موقف الناصرية من الطبقة المسيطرة. وسوف نحلل فيما يلي صيرورة هذه المسألة.

****

أولًا: الإصلاح الاجتماعي وحدوده:

كانت الإصلاحات الاجتماعية ضرورية لامتصاص الصراع الاجتماعي وأساسًا لا غنى عنه للدعاية الديماجوجية نفسها، والتي – لهذا السبب – لم تكن ديماجوجية

على نحو خالص؛ إلَّا أنَّ هذه الإصلاحات لم تكن جذرية. ولما كان من الضروري للناصرية أنْ تقدم للجماهير ما يكفي لتهدئتها أو للمحافظة على سكونها، فقد كان من المنطقي والحالة هذه أنْ توجه دعمها للفئات الأكثر قدرة على إثارة القلاقل، أو لتوسيع تلك الفئات التي تعد "مفيدة"، بمفهوم لورد كتشنر. كما كان من الضروري أنْ توفر الدولة مصادر اقتصادية لتقديم الإصلاحات حتى لا تتم كلها على حساب الطبقة المسيطرة. ولذلك توجهت سياستها الاقتصادية – كما رأينا – نحو العمل بأقصى طاقة كانت تملكها على زيادة الدخل القومي. ولما كانت هذه السياسة محدودة النجاح، كما كانت الطبقة المسيطرة تتمتع بقدرة كبيرة على المقاومة، لم تكن الإصلاحات المحققة لتوفي بالكثير؛ ولذلك تضمنت في معظم الأحوال إجراءات خادعة وخطوات وهمية؛ بل وصاحبتها أحيانًا ضغوط جديدة على فئات معينة من الفقراء؛ الفئات "غير المفيدة" التي لا تشكل خطورة احتمالية كبيرة على النظام.

1 - دعم الملكية الصغيرة:

استهدف دعم الملكية الصغيرة خلق أو توسيع طبقة من صغار الملاك، خاصة في الريف، وأيضًا في المدينة، وذلك بتحويل المعدمين إلى صغار ملاك، وتحسين أحوال صغار الملاك إلى هذا الحد أو ذاك.

الملكية العقارية في الريف:

اقترحت صحيفة منشستر جارديان في 23 فبراير 1946 مايلي: *"يجب أنْ نشجع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ولو كان ذلك ضد رغبة أصحاب الأملاك الذين يُعدون أصدقاءنا"* وذلك بخصوص الأوضاع في مصر وقتذاك. ومن الواضح أنَّ الضباط راحوا بسرعة ينتهجون هذه السياسة؛ فصدر قانون الإصلاح الزراعي متبوعًا بعدد آخر من الإصلاحات الزراعية التي أدت فيما أدت إلى زيادة عدد صغار ملاك الأراضي. وكان نفس الغرض يمثل أحد أهداف ونتائج مشاريع استصلاح الأراضي:

جدول (1)

تطور عدد ملاك 5 أفدنة فأقل[593]

السنة	عدد الملاك بالألف
1952 قبل القانون	2.642

[593] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 27.

1952 بعد القانون	2.841
1965	3.033

كما ازداد متوسط مساحة ملكية قطع الأرض الصغيرة.

جدول (2)

متوسط ملكية أقل من 5 أفدنة[594]

السنة	مساحة الملكية
1952	0.8 فدانًا
1965	1.2 فدانًا

جدول (3)

متوسط مساحة ملكية 5 –10 أفدنة[595]

السنة	متوسط المساحة
1952	6.6 فدانًا
1965	7.9 فدانًا

ولا تعود زيادة متوسط مساحة هذه الفئة من الملكية إلى توزيع الأرض، بل لعب قانون الإصلاح الزراعي دورًا غير مباشر؛ فحفّز هذه الشريحة من المزارعين لشراء الأرض من كبار الملاك.

وبالإضافة إلى توزيع بعض الأراضي، اهتمت الحكومة بمكافحة الآفات وإرشاد الفلاحين إلى أفضل سبل استغلال الأرض، كما اهتمت بمشاريع الريّ، وإدخال المياه النقية إلى القرى، وقامت بتحسين طرق المواصلات في الريف.. إلخ.

---

[594] مابرو، نفس المرجع، ص 117.

[595] مابرو، نفس المرجع، ص 117.

وحفاظًا على الملكية العقارية الصغيرة قامت الدولة بإقراض الفلاحين بضمان المحصول بدلًا من ضمان الأرض[596].

ومن المؤكد أنَّ عدد صغار الملاك ومتوسط مساحة ما يملكون من أرض قد ازداد؛ إلَّا أنَّ زيادة دخولهم لم تكن بنفس الدرجة[597]. وفي حين سلمت الدولة لبعض الفلاحين قطعًا صغيرة من الأرض، فقد مارست ضدهم قهرًا مميتًا: فـ "التسويق التعاوني" للقطن حقق لها أرباحًا طائلة عن طريق شراء القطن من الفلاح بأسعار منخفضة وتصديره بأسعار أعلى بكثير[598]، كما كان استيلاء الدولة على نسبة من الحبوب يحقق لها دخلًا كبيرًا[599]. وقد سجَّل محمود متولي – بناء على ملاحظاته – أنَّ انهيار مستوى دخول صغار المزارعين قد بدأ منذ 1962، يُلاحظ أيضًا أنَّ الدولة قد ميزت بين صغار الملاك وكبارهم في تقديم البذور الممتازة والعلف المدعم (وفقًا لقانون خاص). أما خارج القانون فكانت الدورة الزراعية تُفرض فرضًا على الفلاح الصغير بحيث يزرع القطن وقصب السكر؛ تلك المحصولات التي لا تدر عليه أرباحًا عالية بسبب استغلال الدولة كما ذكرنا أعلاه، بينما اتجه كبار الملاك بشكل متزايد لزراعة الفاكهة. وتكتمل صورة هذا التمييز إذا تذكرنا أنَّ الضرائب الزراعية ظلت تُفرض على الأرض وليس على الربح الزراعي؛ ففدان القطن يدفع مثلما يدفع فدان الموز، بل لم تُفرض أصلًا أيُّ ضرائب على تربية الماشية.

لم تكن قطعة الأرض الصغيرة إذن مكسبًا صافيًا للفلاح؛ فقد شكلت الأساس المادي لنمو هيمنة الدولة وجبروتها ضد الفلاحين.

وعلى العموم يُعد دعم الملكية الزراعية الصغيرة عملًا نموذجيًّا بالنسبة لنظام محافظ، وعلى الأخص بالنسبة لسلطة بونابرتية في مثل هذا المجتمع وفي تلك اللحظة. فطبقة الفلاحين إذا ما تمتعت بحالة من الاستقرار تشكل حصن أمان قوى ضد عوامل الثورة الاجتماعية؛ فانتقال الفلاح المحافظ من حالة اللاملكية إلى وضع المالك يعد انتقالًا حقيقيًّا في حياته من وجهة نظره؛ انتقالًا إلى الأفضل؛ فملكية الأرض تمنحه شيئًا بالغ الأهمية: بعض الشعور بالأمان مع شيء من الأمل في المستقبل. ولكن هذه الملكية هيَ من جهة أخرى قيد من الناحية العملية، لأنها تحد طموحه وتضعه دائمًا في حالة عوز ودين؛ فتربطه بدائنيه الذين هم في حالتنا هذه: الدولة أساسًا. ولهذا كله، وبالإضافة إلى اضطرار الدولة إلى الإبقاء على طبقة كبار

---

[596] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 210.

[597] ارجع لبعض التفصيلات في: أنور عبد الملك، مرجع سبق ذكره، ص ص 97 - 98.

[598] للوقوف على بعض التفصيلات، انظر: جامع مصطفى جامع، التسويق التعاوني للقطن في ج.ع.م. مجلة مصر المعاصرة، عدد 339، يناير 1970، ص ص 157 - 176.

[599] تناولت كريمة كريم تفصيلات هذه المسألة في: توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر 1952 - 1975. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

كذلك فعل محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره (الفصل الخامس).

الملاك في الريف؛ لجأت الناصرية إلى إدراج الملكية العقارية الخاصة في أفكارها الاشتراكية، بحجة ديماجوجية: *قدرة الفلاح المصري على العمل الخلاق* (الميثاق). وظلت فكرة الملكية الخاصة للأرض لدى الناصرية تتضمن كلًّا من الملكية الصغيرة والملكية الكبيرة معًا. ومع ذلك لم يكن الإصلاح جذريًّا حتى داخل إطار الحفاظ على الملكية الخاصة؛ فالإصلاح الناصري لا يُقارن مثلًا بالإصلاح الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، أو الإصلاح الكوري. فالريف لم يشهد ثورة اجتماعية. وفي ظل تخلف شامل، لم يكن الإصلاح المحدود بمثابة خطوة ثورية، بل عملية محدودة الأفق ذات غرض محدد: توسيع طبقة صغار الفلاحين، وليس القضاء على الملكية العقارية الكبيرة بوجه عام. كذلك ينبغي ملاحظة أنَّ الناصرية لم تطرح مبدأ "الأرض لمن يفلحها"، وهو الشعار الذي يتضمن التغيير الثوري لعلاقات الملكية.

وبهذا المعنى لا يمكن أنْ يُعد الإصلاح الزراعي الناصري ثورة فلاحية؛ بل بالعكس لقد قطع الطريق على ثورة فلاحية كانت محتملة. ومما له دلالته أنَّ الإصلاح الزراعي لم يتم قط بمشاركة فلاحية، ولم يُسمح أبدًا للفلاحين بالاستيلاء بأنفسهم على أراضي كبار الملاك؛ فهذا الطريق يعني مباشرة اندلاع الثورة. ولنتذكر موقف حكومة الضباط من الحركة الفلاحية التي صاحبت نشر الأنباء عن قانون الإصلاح الزراعي في 1952؛ فقد ظن الفلاحون أنَّ الضباط قد أعلنوا ثورة فلاحية؛ فامتنع كثير منهم عن دفع إيجارات الأراضي، وذلك قبل صدور القانون بشهر كامل؛ بل وراح بعضهم يتأهب للاستيلاء على الأراضي التي يزرعونها. وردًّا على هذه الحركة أصدرت حكومة الضباط إنذارًا شديد اللهجة؛ حذرت فيه *" ذوي الميول المتطرفة"* من *"إشاعة الفوضى بين الفلاحين"*، كما حذرت من عدم دفع الالتزامات تجاه ملاك الأراضي، واعتبرت ذلك أمرًا جديًّا *"سيضطر القيادة إلى اتخاذ خطوات حاسمة فيه وستضطر إلى الضرب بيد من حديد على أيدي المحرضين والمتوقفين عن دفع الالتزامات على السواء"* [600].

لا يكفي قط أنْ توصف الوسيلة غير الديموقراطية للناصرية في تطبيق الإصلاح الزراعي بالخطأ العابر دون الأخذ في الاعتبار ارتباط هذا الأسلوب بطبيعة النظام ككل وبأفقه الإصلاحي. فالخوف من "الفوضى" أو بمفهومنا الخاص: الثورة، يعبر عن حقيقة بالغة الوضوح، هيَ وجود الآخر؛ الثورة المضادة. وفي حالتنا هذه كانت متمثلة في السلطة الناصرية التي تصدت بكل قسوة لما أسمته بالفوضى.

ومن الجدير بالملاحظة أنَّ توسيع قاعدة الملكية الصغيرة قد ترافق مع تدهور أحوال عمال الزراعة:

جدول (4)

---

[600] عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، ص ص 95 – 96، سبق ذكره.

الأجر الفعلي لعامل الزراعة[601]

(قياسي – بالوحدة)

السنة	الأجر	السنة	الأجر
1951	11	1959	8.4
1952	10	1960	؟
1953	10	1961	8.4
1954	10.2	1962	؟
1955	7.1	1964	9
1956	6.4	1965	10.8
1957	7.7	1971	10.9
1958	7.3		

ورغم وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة في 1952 يعادل 18 قرشًا للرجل و10 قروش للمرأة أو الطفل، لم يسر هذا التحديد أبدًا، بل تدهورت أجورهم بعد الإصلاح الزراعي بسبب انتشار الملكيات الصغيرة على حساب الملكيات الواسعة وانخفاض الطلب – بالتالي - على عمال الزراعة. فقد ارتفع الفائض من هؤلاء من 42% قبل قانون 1952 إلى 47% عام 1954[602]. ولم تول الدولة الناصرية هؤلاء الذين يعدون الأشد معاناة من بين فئات العمال الزراعيين اهتمامًا يُذكر؛ عكس الفلاحين الفقراء والمثقفين وعمال الصناعة. ويمكننا تفسير هذا على ضوء حالة مصر الناصرية؛ فدعم الملكية الصغيرة لم يكن موجهًا من أجل مصالح فقراء الريف؛ فعمال الزراعة كانوا أفقر فقراء البلاد عمومًا؛ ولكنه كان موجهًا لدعم النظام الاجتماعي عبر طبقة الفلاحين المحافظة؛ فقد كان عمال الزراعة في مصر فئة ضعيفة سياسيًّا دائمًا، ومحدودة الطموحات ولا تخشى السلطات أمرها، حتى أنهم لم يتمكنوا ولم يحاولوا جادين تشكيل نقابات، وفقط في 1964 أعلنت الدولة

---

[601] لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ص 116 – 127.

[602] إبراهيم عامر، المرجع السابق، ص 156.

عن تشكيل نقابات لعمال الزراعة[603]، ولم يكن هذا سوى استكمالًا للديكور الاشتراكي وجزءًا من الدعاية المنظمة ولم يعبر أبدًا عن أيِّ قدر من الضغوط العمالية. كما أصبحت هذه النقابات وسائط جديدة للنهب من قِبل النقابين الصفر؛ الناصريين، ورجال الأمن ومقاولي الأنفار.

الملكية الصغيرة في المدينة:

كان موقف الناصريين إزاء الملكية الصغيرة في المدينة متناقضًا؛ فقد أمَّنت قروضًا منخفضة الفائدة للحرفيين وصغار التجار وموّلتهم بالمواد الخام بأسعار مدعومة، ومن جهة أخرى لم تستطع أنْ توصَّل إليهم هذه المساعدات بالكامل. فبقاء واستفحال رأس المال التجاري الكبير في المدينة حافظ على استمرار خضوع المالك الصغير للمالك الكبير، بالتوسط بين الدولة وصغار الملاك؛ فاستمر هؤلاء يشترون من تاجر الجملة بأسعار مرتفعة، بينما أجبرتهم السلطات على البيع بأسعار محددة. وحين تم تأميم بنوك التسليف، بدأ كبار التجار يعملون كوسطاء بينها وبين صغار التجار، وبدلًا من إقراضهم من رءوس أموالهم الخاصة كما كان يحدث من قبل، راح التجار يعملون كوسطاء ماليين بين البنوك المؤممة وصغار التجار؛ فارتفعت أرباحهم وازدادت الهوة عمقًا بين هؤلاء الوسطاء وبين صغار التجار، والحرفيين أيضًا[604].

وإرضاءً لتعطش المستهلكين أقامت الحكومة عددًا كبيرًا من الجمعيات الاستهلاكية التي تبيع السلع بأسعار محددة؛ وبذلك نافست تاجر التجزئة، الصغير في العادة، منافسة شديدة، بالإضافة إلى أنها منحت كبار التجار فرصة جديدة للقيام بالوساطة بين هذه الجمعيات وبين صغار التجار ليتاجر الطرفان في السلع المدعمة في السوق السوداء.

كذلك أدى تخفيض إيجارات المساكن إلى انخفاض ريوع صغار وكبار الملاك العقاريين في المدن.

إذن لم تنعم الملكية الصغيرة في المدينة بنفس ما نعمت به في القرية من اهتمام الدولة، فهيَ لا تقوم في المدينة بدور الفلاح المحافظ. ولذلك لم يكن صغار الملاك في المدن – خاصة التجار - في حالة سكينة؛ وقد شهدت القاهرة مثلًا كثيرًا من المعارك العنيفة بينهم وبين تجار الجملة أثناء انتخابات الغرف التجارية، ولطالما تردد صغار التجار والحرفيين على اجتماعات الإخوان المسلمين، وبقدر ما كانوا يعجزون عن تحقيق مصالحهم كانوا يتذمرون. ومع ذلك لم يعجز هؤلاء عن تحقيق بعض المكاسب في ظل الناصرية، عن طريق التجارة في السوق السوداء، خصوصًا

---

[603] بيلييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 208.

[604] بيلييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 215.

مع اشتداد أزمات السلع الضرورية في الستينات، مستغلين الدعم الحكومي الموجه لسلع الجمعيات الاستهلاكية. وقد استفحلت هذه الظاهرة مع بدء انهيار الناصرية نفسها؛ أيْ منذ أواسط الستينات.

2 - عمال الصناعة:

إذا كان من الممكن لصغار الملاك أنْ يسببوا اضطرابًا اجتماعيًّا عظيمًا، فإن بمقدور العمال أنْ يهددوا النظام الاجتماعي نفسه. فحكومة صغار الملاك تظل داخل حظيرة النظام بقدر ما تستمر حكومة لصغار الملاك، أما حكومة العمال فهيَ نفيٌ للنظام ككل. ولم يكن عمال الصناعة في مصر خلال الفترة من 1945 - 1952 يحملون فحسب طاقة ثورية، بل كانوا يشكلون خطورة فعلية على النظام. وكانت الإنتلجينسيا بالمدن وعمال الصناعة هم القوة الأساسية التي شكلت الحركة الثورية خلال الفترة المذكورة.

وإذا كانت الناصرية قد استطاعت أنْ تقدم لصغار الملاك رشاوى يغلب عليها الطابع الشكلي، مثلما استطاعت أنْ توسِّع من قاعدة الملكية الصغيرة؛ فهيَ بخصوص عمال الصناعة لم يكن بمقدورها من كافة النواحي أنْ تحولهم إلى صغار ملاك. كما لم يكن من السهل لها أنْ تخدعهم إلَّا في حدود ضيقة؛ فالعامل يحصل على أجر واضح، وبالتالي كانت مصلحته المباشرة واضحة تمامًا ومتعينة.

خلال الفترة من 1952 - 1962 لم تلجأ الناصرية إلى تقديم رشاوى كبيرة إلى العمال، فاكتفت بزيادة حقوقهم في الإجازات والعلاج وتعويضات الإصابة، كما رفعت الحد الأدنى للأجور من 12.5 إلى 25 قرشًا يوميًّا، وأصدرت قانونًا يمنع الفصل التعسفي. ومن الناحية العملية لم تنفذ هذه الإصلاحات تنفيذًا فعليًّا إلَّا في قطاع الدولة الذي اتسع بتمصير الشركات الأجنبية عام 1957. وقد بنت الحكومة أملها في تحسن أحوال عمال الصناعة على سياسة تشجيع رأس المال الفردي في تحقيق زيادة في الاستثمارات وزيادة الطلب على قوة العمل بالتالي. ولكن حققت أجور العمال زيادة طفيفة للغاية (أقل من 3% سنويًّا)، بل وحققت انخفاضًا خلال الفترة من 57 - 1960؛ فترة الخطة الصناعية:

جدول (5)

تطور أجر العامل الصناعي[605]

السنة	الأجر الحقيقي	% من القيمة المضافة

[605] محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير.

	بالجنيه في العام	
1957	144	37
1960	134	30

وبالنسبة لعمال الصناعات التحويلية وحدها انخفض متوسط الأجر من 139 إلى 130 جنيهًا في السنة[606]. أما عمال الصناعات الاستخراجية فقد انخفض متوسط أجورهم من 290 إلى 238 جنيها[607].

هذا بينما كان معدل زيادة الأجور في الفترة من 1946 - 1952 حوالي 6% سنويًّا، وقد بلغت الزيادة الكلية خلال تلك الفترة 45.5%[608].

ومع زيادة حدة التفاوت الاجتماعي الناجمة عن السياسة الاقتصادية في الخمسينات، بدأت الناصرية تتجه إلى إصلاح أوضاع العمال بشكل أكثر جدية؛ فتم تطبيق القرار القديم بخصوص الحد الأدنى للأجور، خاصة مع تأميم معظم رأس المال الصناعي. كذلك تم تثبيت عدد كبير من عمال التشييد، وتقرر صرف معاشات للعمال اعتبارًا من 1961[609]، وهيَ خطوة هامة للغاية بالنسبة لمصالح العمال؛ كذلك تقرر توزيع 25% من أرباح شركات قطاع الدولة على العاملين بها، منها 10% توزع نقدًا. ومنذئذ بدأت أجور العمال تنافس مرتبات صغار الموظفين:

جدول (6)

1953/52 - 1967/66[610]

الفئة	معدل زيادة الأجور (%)

---

[606] نفس الموضع.

[607] نفس المرجع، ص 575.

[608] حُسبت على أساس معطيات هانسن - مرزوق (المرجع السابق)، محمد رشدي (المرجع السابق). وإذا حسبنا تطور الأجور بالأسعار الثابتة لوجدنا أنَّ المعدل كان أقل، إذ بلغ خلال الفترة المذكورة 33٪ فقط، وفقًا لهانسن ومرزوق.

وقد توصل مابرو إلى نتيجة مشابهة بالنسبة لتغير الأجر الإسمي (زيادة 45% في الفترة المذكورة). مرجع سبق ذكره، ص 235.

[609] بيليايف – بريماكوف، المرجع السابق، ص 134.

[610] مابرو، المرجع السابق، ص 338.

العمال	44
المستخدمون	8

جدول (7)

الزيادة الحقيقة في أجور العمال: قياسي[611]

السنة	الأجر (قياسي)
1952	100
1960	123
1964 - 1963	153
1967 - 1966	140

كما مُنح العمال مزيدًا من الرعاية الصحية، وقُدمت لهم مزيد من الخدمات في مجال النقل والإسكان.. إلخ، وبلغ الأمر حد أنْ فاقت الزيادة في أجور العمل زيادة الإنتاجية:

جدول (8)

معدل التغير السنوي في كل من الأجر

والإنتاجية في كل الصناعات في الفترة من 39 – 1962/61

(الصناعات التي يعمل بها 10 عمال فأكثر - % نسبة مركبة)[612]

السنة	معدل التغير السنوي للأجر	(1) + المشاركة	الأجر للساعة + تكلفة	(2) معدلًا حسب	(3) معدلًا حسب	الإنتاجية للساعة

[611] حُسبت الزيادة الحقيقية على أساس معطيات قدمها مابرو – رضوان، نقلًا عن نشرة البنك الأهلي. المرجع السابق، ص 188.

[612] Hansen - Marzouk , Op. cit., p. 143

	الأسبوعي (1)	في أرباح الصناعة (2)	الفوائد الهامشية (3)	تكاليف المعيشة (4)	مؤشر أسعار الجملة للإنتاج الصناعي (5)	(6)
1938 - 37	- 7.9 12.8	– 7.9 12.8	- 7.9 12.8	– 1.5 – 0.5+	3.1– 1– -	1
1960 - 47	4.4	4.4	5.5	3.8	3.4	4.7
1960 - 52	2.9	2.9	4.7	3.5	3.9	4
61 - 60/59 62/	0.5	3 - 2.5	4.7	3 - 2.5	6.8	6.2

وتتضح ظاهرة تفوق معدل زيادة الأجور على معدل زيادة الإنتاجية أكثر خلال النصف الأول من الستينات:

جدول (9)

التناسب بين زيادة متوسط الأجور والمرتبات وزيادة نمو إنتاجية العمل في الفترة من 1960 - 1965 (%)[613]

الفرع	زيادة متوسط الأجور	زيادة إنتاجية العمل
زراعة	46	10
صناعة	22	10
طاقة	29	40.5
نقل	20	34.4

[613] بيليايف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 167، نقلًا عن إحصائيات وزارة التخطيط.

إجمالي الإنتاج	39	17.7
إجمالي الخدمات	26.4	19

وقد وجهت الناصرية جل عنايتها لعمال قطاع الدولة، القطاع الأكثر تنظيمًا، حيث يتركز العمال في وحدات كبيرة. ومن الواضح أنَّ عمال الصناعة قد حصلوا على مكاسب تفوق أيَّ مكاسب حصلت عليها بقية الفئات الفقيرة من الناحية الفعلية. ولكن مما لا يجب أنْ يغيب عن بالنا أنَّ هذه المكاسب لم تكن ضخمة – وإنْ كانت ملموسة – بل ظلت أحوال العمال متردية، ولم تصبح الطبقة العاملة مستفيدة من النظام، أيْ لم تتحول إلى أرستقراطية عمالية، باستثناء النقابيين الصفر وقيادات التنظيم السياسي من العمال. وكما يتضح من جدول (7)، راحت مداخيل العمال تتناقص مرة أخرى ابتداء من منتصف الستينات، كما أعيد رفع ساعات العمل مرة أخرى ابتداء من 1965. ففي 1965/5/21 أصدر "قادة الحركة العمالية" دستورًا يلزم العمال بالتبرع لمدة 5 سنوات بـ 5% من الأرباح المخصصة لهم في بند الخدمات الاجتماعية من أجل الاستثمار، وذلك لزيادة الكفاية، والتبرع بما لا يقل عن ساعة عمل يوميًّا لمن يعملون 42 ساعة أسبوعيًّا، وعدم التقدم بمطالب اقتصادية أخرى خلال العامين المقبلين. وتبع هذا الدستور جَعْل العمل الإضافي إجباريًّا.. إلخ. إلَّا أنَّ تكدس المصانع بأعداد ضخمة من العمالة الفائضة، نتيجة سياسة تعيين العاطلين أدى إلى تخفيف عبء العمل على بعض قطاعات العمال. وقد سمح هذا الوضع الذي بلغ حد التسيب في كثير من المصانع، بقيام كثير من العمال بأعمال إضافية في القطاع الخاص، أو ممارسة أنشطة تجارية وحرفية خاصة. ولا شك أنَّ هذه الظاهرة كانت موجودة من قبل ولكنها استفحلت كثيرًا في الفترة الناصرية. يضاف إلى هذا أنه قد تم إلحاق عدد كبير من صغار ملاك الأراضي بالمصانع كعمال وموظفين، وبذلك أصبحت توجد نسبة ملموسة من العمال المنتمين إلى صغار الملاك من كافة الأشكال. وفي ظل فائض العمالة وفساد الإدارة البيروقراطية ومنع الفصل التعسفي، أصبح من الممكن لعدد كبير من العمال أنْ يتخلص من قهر العمل المأجور ليعمل عملًا إضافيًّا في مشروعه الخاص، ويحصل على أجر دون أنْ يقدِّم ما يعادله من قوة عمله.

ولم يخل الأمر من طابع شكلي – جزئيًّا – لبعض المكاسب العمالية. فمثلًا كان توزيع 25% من الأرباح على العاملين، وليس على العمال، لا يضمن للعمال النسبة الأكبر من الأرباح، بل كانت هذه الـ 25% من المصادر الهامة للمداخيل الإضافية لرجال الإدارة؛ كما تم استخدام جزء آخر في تقديم خدمات للعاملين ككل أيضًا.

وكان لانتقال آلاف من صغار الملاك وأبنائهم للعمل في الصناعة نتائج من ضمنها أنَّ قسمًا مهمًّا من العمال المأجورين قد أصبحوا فئة "مفيدة" - بالمعنى المذكور من قبل؛ فالأجر - بدون عمل حقيقي - يعد مجزيًّا من وجهة نظر أولئك العمال،

وكذلك الأمر بالنسبة للعمال الجدد من أصول بروليتارية رثة. وقد شكلت هذه الفئة صمام أمن جيد للنظام في شركات الدولة وقاعدة قوية للنقابيين الناصريين.

3 - معالجة مشكلة البطالة:

قدر سميرأمين عدد العاطلين في مصر عام 1960، بـ 3/2 قوة العمل النظرية الإمكانية[614]. وقد قدر أحد الباحثين الأجانب عدد العاطلين في المدن عام 61 - 1962 بـ 2.988 مليون شخص (37% من قوة العمل في المدن)، أما إذا أضفنا البروليتاريا الرثة والخدم لبلغ العدد 4.1 مليون، أيْ 51% من قوة العمل[615]. وقد شملت البطالة قوة العمل غير الفنية بالإضافة إلى المتعلمين، مثل المدرسين. ولم تنجح سياسة الحكومة في الخمسينات في الحد هذه المشكلة، كما أدى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن إلى ضغوط شديدة على السلطة (ضغوط احتمالية)، فبرزت ظاهرة تحول عدد من العاطلين إلى مشردين؛ حثالة بروليتاريا، تلك الجماعات الهامشية التي تسبب أخطارًا بالغة على الأمن العام واضطرابات اجتماعية خطيرة. وكان أنْ لجأت السلطة منذ أوائل الستينات إلى التوسع في تعيين العاطلين من العمالة غير الفنية، كما فتحت الجامعات على مصراعيها بإلغاء المصاريف بالجامعة عام 1962، ليلتحق بها عشرات الألوف كل عام من أبناء المثقفين وموظفي الدولة، بالإضافة إلى أبناء التجار..إلخ.

وضمن الإجراءات المتخذة: تخفيض ساعات العمل في يوليو 1961 إلى 42 ساعة في الأسبوع، مع جعل العمل بالمصانع ثلاث ورديات، وقد أدى هذا الإجراء إلى تشغيل 28 ألف عامل جديد، أيْ نحو 4% من عدد عمال الصناعة. في نفس الوقت منع العمل الإضافي بتاتًا، مما كان من دواعي شكوى العمال أنفسهم، وقد منع العامل من الالتحاق بعملين[616]. وإذا وضعنا هذا في الاعتبار يصبح واضحًا أنّ تخفيض ساعات العمل قد استهدف أساسًا امتصاص البطالة لا تحسين أحوال العمال. وفي الحقيقة رافق تخفيض ساعات العمل زيادة عدد عمال الصناعة بـ 16%، مما لا يتناسب مع معدل التخفيض، أيْ 4% من ساعات العمل[617]، مما يشير إلى تأثير إلغاء كل من العمل الإضافي والجمع بين عملين، وربما تعيين عمالة زائدة أيضًا.

وقد تم إنشاء مكاتب العمل لتعيين العاطلين، كما ألحق عدد كبير بالشركات والمرافق ومكاتب الحكومة، بحيث بلغت نسبة العمالة الفائضة في بعض الشركات أكثر من 50%. وعلى سبيل المثال تضاعف عدد العمال في مصانع الكوك

---

[614] التراكم على الصعيد العالمي، ص 366.

[615] أنور عبد الملك، المرجع السابق، 185.

[616] Hansen - Marzouk ; Op. cit., pp. 143 - 135

[617] نفس الموضع.

والمضادات الحيوية ومحطة توليد الكهرباء ومصنع زيوت التشحيم بالسويس في الفترة من 1965 - 1967؛ فبينما بلغ عدد العاملين بمصنع الكوك والكيماويات بحلوان عند تصميمه 585 فردًا، بلغ العدد الفعلي عام 1965: 967 فردًا. وقد أدى هذا إلى ارتفاع التكلفة بـ 68.4 ألف جنيه، ثم بلغ العدد عام 1967: 1100 فردًا منهم 250 موظف، 750 عامل، 100 مهندس وفني[618].

وبهذا الشكل ازدادت نسبة الأجور إلى الإنتاج إلى 30%، بينما بلغت في بلد مثل الولايات المتحدة 25% وأقل من ذلك في أوروبا الغربية في نفس الفترة؛ كما انخفضت بالطبع معدلات أرباح الشركات المؤممة لأسباب منها فائض العمالة.

وكان القطاع الذي استوعب العمالة الجديدة بشكل رئيسي هو قطاع الحكومة؛ فازداد عدد موظفي الدولة من 325 ألف (9.6% من العمالة) عام 1952 إلى 1.035 مليون (15.4% من العمالة) عام 1966[619].

من الواضح إذن أنَّ عددًا من العمال قد أصبح بلا عمل حقيقي؛ وأُضيف إلى القوة العاملة عدد غفير من الموظفين كعمالة زائدة؛ بالإضافة إلى آلاف من السعاة في كافة المؤسسات والقطاعات. وبالرغم من أنَّ الناصرية قد قدمت لهؤلاء أجورًا زهيدة، إلَّا أنها من الناحية الفعلية قد قدمت لهم نوعًا من الإعانة. وبذلك تكونت فئة اجتماعية جديدة تشبه البروليتاريا الرومانية، ولكن بدلًا من *الخبز والألعاب*[620] قدَّمت لها الناصرية مرتبات هزيلة مع أفيون فني في صورة حفلات غنائية طويلة، صار تقديمها في وسائل الإعلام تقليدًا طوال الستينات؛ إنه إذن الخبز والألعاب ولكن في ثوب ناصري خاص.

كان الأسلوب الناصري في الحد من مشكلة البطالة، والتي لم تحلها الناصرية قط، أسلوبًا، علاوة على أنه سقيم، رجعيًّا أيضًا؛ فالعمالة الزائدة كانت بديلًا عن صرف إعانة بطالة لكل العاطلين، عوضًا من خلق أعمال حقيقية. فبالإضافة إلى تشويه قطاع كبير من العمال بإلحاقهم بأعمال وهمية، تفادت الناصرية وضع القيد حول نفسها؛ فإعانة البطالة لم تمنح للعاطلين عمومًا وكانت مكاتب العمل تقبل أعدادًا محدودة.

وبالطبع لم تكن كل الأعمال الجديدة في مصر الناصرية أعمالًا وهمية، ولكن كانت كذلك نسبة كبيرة للغاية منها.

وباختصار شديد، كان التشغيل في مصر الناصرية سياسة أكثر مما كان اقتصادًا.

---

[618] بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 202.

[619] مابرو، المرجع السابق، ص 339.

[620] في روما القديمة التزمت الدولة بتقديم إعانة دورية من المواد الغذائية للمشردين (البروليتاريا بالمعنى الأصلي للكلمة) كما سمحت لهم بمشاهدة المباريات الرياضية مجانًا.

4 - الموظفون:

يتشابه موظفو الدولة عادةً وبوجه عام مع طبقة الفلاحين في ميولهم المحافظة للغاية؛ إلَّا أنَّ هذا لم يكن سببًا كافيًا لتعيين مئات الألوف منهم في وظائف فائضة خلال العهد الناصري، ولكنه كان سببًا كافيًا لحرمانهم، باستثناء الشريحة العليا، من أيِّ زيادة حقيقية في دخولهم:

جدول (10)

العاملون بالحكومة وحصتهم من الدخل[621]

السنة	نسبتهم للعمالة الكلية	حصتهم من الدخل القومي %
1952	9.6	8.6
1967/1966	15.4	13

وقد ارتفع متوسط الدخل الإسمى للموظف بوجه عام من 240 جنيه سنويًّا عام 1952 إلى 323 جنيه عام 66 - 1967، أما الأجر الحقيقي فلم يرتفع[622]. ومن المؤكد أنَّ هذه الزيادة الإسمية نفسها قد ذهبت إلى كبار الموظفين الذين زادت دخولهم زيادة كبيرة. كما أنَّ الموظفين من خريجي الجامعات قد حصلوا على مرتبات جيدة وازدادت نسبتهم من مجموع الموظفين عمومًا.

هكذا امتصت الإدارة الحكومية وكذلك إدارات قطاع الدولة الاقتصادي أعدادًا غفيرة من قوة العمل الفائضة، ولكن لم يؤد هذا إلى امتصاص البطالة ولا إلى تحسن كفاءة الجهاز الحكومي؛ بل بالعكس، انخفضت كفاءته بوضوح. ورغم انخفاض الحجم الاحتمالي للبطالة فهيَ – كظاهرة – لم تتأثر جذريًّا.

لقد تأثر تركيب القوى العاملة تأثرًا ملموسًا بسياسة التشغيل الناصرية؛ إذ زادت نسبة العمالة غير المنتجة للفائض إلى العمالة الكلية، بحيث تحول قطاع من العاملين إلى عالة على عملية الإنتاج. فهذا التركيب هو تركيب غير متوازن في بلد يدعي حكامه ومريدوهم أنه بلد يبني اقتصادًا متطورًا. ونحن نوجه انتقادنا بشكل أساسي إلى عجز الناصرية عن تحويل فائض قوة العمل إلى الأنشطة المنتجة أو الفعالة. وقد نشأ هذا العجز عن الأفق الإصلاحي للناصرية وتجنبها وضع خطة تنموية حقيقية وتجميع كل الفائض الاحتمالي وتعبئة الجماهير من أجل بناء البلاد.

---

[621] مابرو، المرجع السابق، ص 339.

[622] نفس المرجع، ص ص 339 – 340.

5 - سياسة التعليم:

لم يكن مجال العمل اليدوي خلال الفترة الناصرية مفضلًا بالنسبة لأبناء الفئات الوسطى، خاصة من المتعلمين؛ أولًا لنفورهم التقليدي من هذا النوع من العمل، وثانيًا لأنه لم يكن متوفرًا. وكان حملة الشهادات والموظفون يمثلون نماذجَ جذابة للناس بوجه عام. بالإضافة إلى ذلك كانت الدولة تدفع أجورًا مجزية لخريجي الجامعات. لذلك تركز طموح أبناء المثقفين في دخول الجامعات، حيث العمل الحر أو الوظيفة الرفيعة بعد ذلك. وقد شكل هؤلاء عماد الأحزاب الوطنية قبل انقلاب 1952، وقادوا الحركة الوطنية ككل؛ وكان المثقفون أكثر فئات الشعب اهتمامًا بشئون السياسة بوجه عام.

وقد وجدت الناصرية في فتح الجامعات على مصراعيها وسيلة مثالية لامتصاص أبناء الفئات المتعلمة ذوي الهموم السياسية ومثيري القلق عادة. وجاء فتح الجامعات منذ إلغاء المصاريف الجامعية عام 1962 ليحقق لهم جل ما تمنوه. ففي 1955، بعد حل اتحادات الطلاب تم تخفيض المصاريف الجامعية بـ 30% وقُدمت منح للطلاب المتفوقين؛ خاصة أنَّ الدولة قد التزمت أيضًا بتوفير عمل لخريجي الجامعات بمرتب مجز، وكذلك لخريجي المدارس الفنية.

وقد وجهت الدولة اهتمامًا كذلك للتعليم الابتدائي والثانوي ولكن بدرجة أقل كثيرًا:

جدول (11)

الزيادة في عدد الطلاب (رقم قياسي)[623]

السنة	ابتدائي – إعدادي	ثانوي	فني	جامعي	إعداد مدرسين
1952	100	100	100	100	100
1970	298	264	814 (*)	425	126

(*) تعود هذه الزيادة الضخمة إلى نمو عدد طلاب مدارس التجارة أساسًا؛ صغار الموظفين مستقبلًا.

ويوضح الجدول السابق كيف راح هرم التعليم يتغير؛ فمعدل نمو التعليم الجامعي فاق معدل نمو التعليم الابتدائي، *رغم استمرار انتشار الأمية* كما سنرى. والجدول الآتي يستكمل معنى الجدول السابق.

---

[623] مابرو، المرجع السابق، ص 241.

جدول (12)

العرض والطلب في العمالة في المهن الأساسية (بالألف) *[624]

نوع المهنة	1966 - 1965			1970 - 1969		
	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض
الأكاديمية والعلمية	234	219	+ 14.8	312	302	+ 10
الفنية الوسطى	366	393	- 27	484	568.4	- 84.4
الكتابية	322	241.9	+ 20	365	328.6	+ 36.4
العمالة الماهرة	821	1.027.9	- 206.9	873	1.367.7	- 494
العمالة العادية	6.444	5676.1	+ 768	7.332	6.214.5	+ 1.117.5
المجموع	8.187	7.558.1	+ 606	9.366	8.781.2	+ 585.5

* قمنا بضبط هذه الأرقام وهيَ غير متسقة تمامًا في الجدول الأصلي (المؤلف).

وما يوضحه هذا الجدول أنَّ فائض العمالة كان يتقلص بالنسبة لخريجي الجامعات، ويزداد العجز في العمال المهرة؛ بينما ارتفعت البطالة بدرجة ملموسة في العمالة العادية. ويعود نقص العمالة الماهرة – كما يوضح الجدول – إلى ضعف العرض وزيادة الطلب، بينما نفسر ضعف الفائض من خريجي الجامعات إلى زيادة التشغيل في الأعمال الكتابية، كما يوضح الجدول السابق، وكذلك المهن الأكاديمية والعلمية. وقد ترافق انعكاس الهرم التعليمي على تركيب العمالة في الأنشطة الإدارية والاقتصادية؛ فنسبة خريجي الجامعات العاملين في هذا المجال بلغت 14%، مقابل

---

[624] نزيه نصيف الأيوبي، سياسة التعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978، ص 63.

5% للفنيين (في البلدان المتقدمة بلغت نسبة الجامعيين في الفترة نفسها إلى الفنيين 1: 4 تقريبًا[625]).

ويمكننا إضافة الملاحظات التالية على سياسة التعليم في مصر الناصرية:

1 - لم يكن التوسع في التعليم العالي وتحقيق شبه مجانية للتعليم يتم في إطار عملية تنوير عام. ومن الدلائل المباشرة على ذلك استمرار نسبة الأمية المرتفعة للغاية، بحيث لم تتأثر جذريًّا بالطريقة البيروقراطية في محو الأمية والتعليم[626]. ويدل هذا على الطابع الإصلاحي ضيق الأفق لسياسة التعليم الناصرية، كما يعكس غياب المشاركة الشعبية[627]. كذلك لم يتم تطوير منهج التعليم، بل جرى التوسع في التعليم الديني وجعل الدين مادة أساسية في المدارس، بل وتحويل جامعة الأزهر إلى تدريس العلوم العصرية مع الدين؛ كما استمر الفصل بين التعليم النظري والفني، مع الاهتمام بالاستيعاب بدلًا من الفهم، والفصل بين التعليم العلمي والأدبي، وكذلك إهمال التجربة والبحث العلمي والتركيز على التلقين. كذلك فرضت الناصرية وعيًا شموليًّا على المجتمع؛ فقامت بتدريس الميثاق إجباريًّا بالمدارس، بالإضافة إلى كتب "قومية" أخرى. ونلاحظ أنَّ الناصرية قد وضعت على رأس المؤسسات التعليمية *ضابطًا* غير مستنيرٍ أيضًا حتى أوائل الستينات، بينما بدأت عهدها بفصل 60 أستاذ ومدرس جامعي بسبب أفكارهم الديموقراطية. ولم تغير الناصرية فترة التعليم الإلزامي (6 سنوات) وهيَ لا تكفي لتخريج فرد قادر على ممارسة مهنة معنية. وباختصار، أدت سياسة التعليم إلى زيادة عدد المتعلمين كمبرر لمنحهم أجورًا مجزية نسبيًّا وامتصاصهم بالتالي في عب الناصرية. هكذا كان التوسع في التعليم يسير كجزء من عملية ضبط المجتمع وما كان يُسمى بتذويب الفوارق بين الطبقات.

2 - جذبت الجامعة كثيرًا من أبناء الفئات الوسطى، خاصة الإنتلجينسيا، بينما لم يشكل أبناء العمال والفلاحين نسبة هامة من الطلاب. ففي بحث أجرى في جامعتي القاهرة والأزهر عام 1966، اتضح أنَّ الغالبية العظمى من الطلاب ينتمون إلى أسر المهنيين وصغار الموظفين والكتبة[628]. هكذا تغيرهيكل طلاب الجامعة ليحتل أبناء الفئات الوسطى معظم الأماكن بدلًا من أبناء كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال وكبار الموظفين.

---

[625] نفس المرجع، ص 10 (هذه الأرقام في فترة السبعينات ولكنها تعكس تغير الهيكل التعليمي الذي حدث خلال الفترة الناصرية).

[626] نفس المرجع، ص ص 78 - 79.

[627] فلنتذكر كيف تم محو الأمية في بضع سنوات في الاتحاد السوفيتي (انظر مجلة "الطليعة"، عدد يونيو 1973، عرض لكتاب م. زينوفييف، أ. بليشاكوفا، كيف صفيت الأمية في الاتحاد السوفيتي؟ ص 134).

[628] نزيه نصيف الأيوبي، المرجع السابق، ص 72.

3 - تدهور مستوى التعليم بشكل متزايد طوال الفترة الناصرية[629]. فقد انخفض عدد المدرسين بالنسبة لعدد الطلاب، وازداد عدد الطلاب للفصل الواحد، كما تدهور مستوى المدرسين نفسه. وقد انعكس هذا كله على مستوى الطلاب؛ فالتعليم لم يرتبط بإمكانيات واحتياجات المجتمع التنموية ولم يتم في إطار سياسة تنموية شاملة. ويكشف لنا هذا عن منطق سياسة التعليم الناصرية، المهتمة بالكم، وبتخريج أكبر عدد من أبناء الإنتليجينسيا من الجامعة لامتصاص الفئات الوسطى المثيرة للقلاقل. وجدير بالذكر هنا أنَّ ظاهرة جديدة قد ظهرت في العهد الناصري، هيَ *أمية المتعلمين*، متمثلة في تدني المستوى العلمي والثقافي لخريجي الجامعات، غير المؤهلين أصلًا للتعليم العالي، أو الذي تلقوا تعليمًا عاليًا من حيث الاسم فحسب، حيث تحولت الجامعة إلى *كُتَّاب* كبير.

4 - أصبحت الجامعات تخضع تمامًا للدولة وافتقدت لأيِّ هامش للاستقلال وأصبح الأمن يتحكم في مصير الأساتذة الجامعيين بناء على تقارير المباحث حول ميولهم الفكرية وما يقدمونه لطلابهم. ورغم تحكم الدولة الكامل في عملية التعليم، لم توجهها بما يتناسب مع الاحتياجات *الاقتصادية* الحقيقية لسوق العمل؛ مما أدى لعجز في تخصصات معينة وفائض هائل في غيرها. وقد كان التعليم من المجالات التي اتضح فيها بشدة هيمنة السياسة على الاقتصاد في الدولة الناصرية، وكذلك مضاعفات ذلك على عملية التنمية.

6 - إصلاحات أخرى:

- الرعاية الصحية: أقامت الحكومة الناصرية عددًا من المستشفيات والوحدات الريفية. ومن الناحية العملية لم تتحقق مجانية العلاج إلَّا في نطاق ضيق، كما قدمت الحكومة خدمات صحية بالغة الرداءة. ونوجه نقدنا للسياسة الصحية كالآتي:

لم تهتم الدولة بالوقاية قدر اهتمامها المحدود بالعلاج، باستثناء التطعيم ضد أمراض معينة حسب توصيات وخطط منظمة الصحة العالمية، وترتب على ذلك استمرار انتشار الأمراض المتوطنة التقليدية في مصر: البلهارسيا والفلاريا والملاريا.. إلخ. وعلى سبيل المثال يتطلب القضاء على البلهارسيا بشكل أساسي تطوير نظم الريّ والصرف، أيْ تطويرًا شاملًا للزراعة، وهذا ما نادت به كتب الصحة العامة في مصر ودُرِّست في كليات الطب. ولم تقم الدولة بوضع نظم فعالة للوقاية من أمراض الصناعات، واسعة الانتشار في مصر؛ وهو أمر يتطلب أساسًا تطوير وسائل الإنتاج وتطوير الإنشاءات. كذلك استمرت أمراض سوء التغذية، خاصة بين الأطفال، واسعة الانتشار. ومن الواضح أنَّ كافة هذه الظواهر ترتبط بعمق بمستوى التكنولوجيا وبمستوى المعيشة، وهما ما لم يشهدا تطورًا كبيرًا خلال الفترة. وقد حدث تطور صحي في الجوانب التي تطلب جهودًا بسيطة بفضل تطور

---

[629] انظر مابرو، المرجع السابق، ص ص 240 - 245.

العلم في العالم عمومًا؛ مثل انتشار المضادات الحيوية وانخفاض أسعارها، مما ساهم كثيرًا في خفض معدل وفيات الأطفال وفي زيادة عدد السكان بمعدل كبير، حيث لم يقابل هذا التغير الثقافي الذي أدى في البلدان المتقدمة إلى انخفاض معدل المواليد. والظاهرة نفسها تنطبق على كافة بلدان العالم الثالث تقريبًا، والتي نعدها أحد ظواهر النمو المركب؛ فقد تم استيراد الطب المتطور في مجال رعاية الطفولة ومعالجة الأمراض المعدية في بيئة متأخرة ثقافيًّا، مما أدى إلى اختلال من نوع جديد، بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، مؤديًّا إلى الانفجار السكاني؛ نمو للأطفال أساسًا، على حساب نمو قوة العمل، مما أضاف مزيدًا من الأعباء على المجتمع نتيجة الخلل الديموجرافي. وقد حاولت الناصرية معالجة المشكلة بالدعوة إلى تحديد النسل مباشرة دون خلق الأساس المادي لتحقيقه فعليًّا؛ أيْ تطوير القوى المنتجة، والثورة الثقافية.

ورغم التوسع في إنشاء كليات الطب لم تقدم هذه مساهمة تذكر في مجال البحث العلمي في الطب، بل ظلت تعتمد على الأبحاث التي تجرى في الغرب حيث لم تدشن أيَّ نظم كفيلة بدفع عملية البحث العلمي بالجامعات.

- الإسكان: أقامت الدولة عددًا من المساكن المتوسطة والفاخرة والشعبية، بما لم يزد عن 10 آلاف وحدة سنويًّا، سُلم معظمها للموظفين من الدرجات العليا والمتوسطة. كما تم تخفيض إيجارات المساكن مرتين؛ في 1958، 1961، بنسب 20%، 35% على التوالي. وقد لعب تخفيض الإيجارات وتقاعس الدولة عن إنشاء العدد الكافي من الوحدات السكنية دورًا كبيرًا، بجانب تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، في استفحال أزمة الإسكان. بل إنَّ الدولة التي صادرت الصناعة الكبيرة لم تول صناعة مواد البناء اهتمامًا يتناسب حتى مع حاجات مشاريعها هيَ.

- أنشأت الدولة عددًا كبيرًا من الجمعيات الاستهلاكية لبيع سلع قطاع الدولة بأسعار منخفضة، كما قامت بتحديد أسعار بعض السلع الضرورية، ومنها الأدوية التي خُفضت أسعارها في بداية الستينات. ومن الإصلاحات الهامة أنَّ الدولة قررت صرف علاوات سنوية للعمال، كما عوضت الفلاحين عن خسائر محصول القطن عام 1961[630]. وأجرت الحكومة عددًا آخر من الإصلاحات العامة، مثل إدخال المياه النقية إلى كثيرمن القرى وإدخال الكهرباء إلى المدن الصغيرة، وغير ذلك.

ومن الجدير بالملاحظة أنَّ هذه الخطوات الإصلاحية قد عوِّضت جزئيًّا بزيادة ملموسة للضرائب غير المباشرة:

جدول (13)

---

[630] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي، ص 47.

قيمة الضرائب غير المباشرة[631]

السنة	القيمة بالمليون جنيه	% من الناتج المحلي الإجمالي
1953 - 52	62.5	7.5
1958 - 57	98.1	8
1960 - 59	90.4	6.6
1964 - 63	148.3	7.9
1965 - 64	238.5	10.8
1970 - 69	418.5	14.1

كما لاحظ مابرو أنَّ 50% من حجم الإنفاق في قطاع الخدمات قد وُجِّه لإنشاء المباني الحكومية والفنادق والخدمات الخاصة[632].

وتبرز الإحصائيات أنَّ نصيب الأجور من الدخل القومي قد ارتفع خلال الستينات، ولكن إذا تذكرنا الزيادة الضخمة في "أجور" كبار رجال الدولة لا تضح لنا مدى زيف تلك الإحصائيات؛ فباستثناء عمال الصناعة لم ترتفع أجور الفقراء.

7 - الجيش:

كان إنشاء جيش وطني قوى ضمن المبادئ الناصرية الستة الشهيرة.

ولم تقدم الناصرية أيَّ أفكار حول إصلاح بنية الجيش نفسها. وترجع أهمية تحليل بنية الجيش الناصري إلى كونه أهم معاقل نظام يوليو، والحصن الأهم للبيروقراطية الناصرية. ويمكننا اعتبار نوع ومدى التغيرات التي أحدثت في الجيش معيارًا لعمق التغيرات التي شهدها النظام السياسي بعد انقلاب يوليو 1952، فالجيش هو قلب الدولة، خاصة إذا كانت دولة من العالم الثالث. كما تعكس طبيعة الجيش – إلى حد كبير جدًّا – طبيعة السلطة السياسية، علاوة على مدى تطور طبيعة النظام الاجتماعية وطبيعة الطبقة المسيطرة.

---

[631] مابرو، المرجع السابق، جدول 8 - 3، ص ص 272 - 273.

[632] مابرو، المرجع السابق، ص 286.

كان التغير الأساسي الذي أدخل على الجيش هو طرد بعض أبناء الأرستقراطية العقارية من صفوف الضباط وتصعيد الضباط من أبناء الفئات الوسطى الذين تشكل منهم تنظيم "الضباط الأحرار". ومغزى هذا التغيير يتضمن استيلاء البيروقراطية العسكرية الصرف على الجيش من أيدي طبقة كبار ملاك الأراضي، أو – بمعنى أوضح – الضباط الذين يمثلون مصالحها أو يرتبطون بها. ومع ذلك أبقت الناصرية على كثير من أبناء الطبقة المسيطرة في الجيش[633].

أما البناء التنظيمي للمؤسسة العسكرية فلم يتغير كثيرًا؛ فظل عماد الجيش يتكون من ضباط وصف ضباط محترفين. وبعد مظاهرات فبراير 1968 أنشأت الدولة جهاز الأمن المركزي المخصص تمامًا للقمع الداخلي والمكون – بشكل متعمّد – من عناصر تحمل ثقافة بدائية، كآلة صماء للقمع المطلق؛ وهو جيش من المجندين تابع لوزارة الداخلية.

ورغم أنَّ النصوص الرسمية قد أقرَّت مشاركة الجنود في السلطة، ظل مجمل الجيش مُبعدًا عن السياسية ولم تشكَّل مثلًا فروع للتنظيم السياسي الجماهيري داخل الجيش، ولم يحصل العسكريون على حق الانتخاب. ونرى في هذا استمرارًا لعزل الجيش عن الشعب، كآلة حربية متميزة؛ بالإضافة إلى الخوف من ظهور أفكار مستنيرة بين العسكريين.

أما العلاقات الوظيفية داخل الجيش فلم تتغير قط؛ فاستمرت نفس الطريقة القديمة في إعداد ضابط ضيق الأفق، يستمع إلى الأوامر، مهتم أكثر بالروح المظهرية الاستعراضية، عاجز عن تحمل المسئولية. كما اعتمد الجيش على الجنود الأميين أساسًا وحرص على عدم ضم خريجي الجامعات إلَّا في أضيق نطاق، واستمرت العلاقة بين الجندي والضابط كما هيَ. أما بعد هزيمة 1967 بدأ السماح بدخول المتعلمين إلى الجيش بأعداد ملموسة، وذلك لمواجهة العدوان الإسرائيلي واحتلال سيناء، وبعد تدجين الإنتلجينسيا تمامًا تقريبًا.

ولم تعمل الناصرية أبدًا على إعداد الجيش لمواجهة إسرائيل بالأسلوب الأمثل. كذلك استمرت التبعية للخارج في الحصول على السلاح؛ فلم تول الدولة اهتمامًا حقيقيًّا بتطوير صناعة الأسلحة، مثلما لم تعط الاهتمام الكافي لتحقيق ثورة صناعية، وبدلًا من الاهتمام بإنتاج السلاح النووي للحفاظ على الأمن الاستراتيجي للبلاد، قامت الناصرية بالتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، بينما لم توقع عليها إسرائيل؛ بل حتى تم التخلص من الأسلحة البيولوجية بعد إنتاجها، بدفنها في جزيرة شدوان؛ كما صُنِّعت صواريخ بدائية مداها لم يزد على 8 كم، بينما ادعى عبد الناصر أنه بلغ 240 وأكثر.

---

[633] بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق نفسه، ص 287.

وظل الجيش الناصري يفتقد للمهارة. فباستثناء إدخال عدد من المتعلمين إلى سلك الضباط، أصبحت الكليات العسكرية تقبل أقل الطلاب تفوقًا في البلاد، واستمر نظام الترقيات يعتمد على الأقدمية البحتة لا الكفاءة، هذا بخلاف الوساطة والمحسوبية وانتشار الشللية.. إلخ، بالإضافة إلى ضعف مستوى التدريب وصيانة الأسلحة، وتخلف طريقة استدعاء الاحتياط[634].

لقد ظل الجيش آلة منعزلة عن الشعب، متعالية، ضعيفة الكفاءة القتالية، فاسدة من الداخل، تتميز بقدرات استعراضية أساسًا. وقد استُخدم أكثر ما استُخدم للزهو وإظهار قوة الناصرية أمام الجماهير العربية.

والحقيقة أنَّ استمرار هذه الآلة محافظة تمامًا – وحتى المعادية لتطوير نفسها كآلة حربية – هو أمر لـه دلالته: إذ ظلت آلة الدولة، الحربية مُشكلة بطريقة تناسب النظام المتخلف القائم، وتناسب ضيق أفقه وضعف مهاراته، علاوة على *التأخر الثقافي للنخبة الحاكمة ذاتها* وتخلف أسلوبها في إدارة البلاد وعمق فسادها وتمزقها إلى شلل وعصابات تتصارع بأساليب لا تراعي بالقدر الكافي حتى مصالحها العامة.

****

نستنتج مما سبق في هذا الفصل أنَّ الإصلاح الناصري كان محدودًا، ضيق الأفق، رجعيًّا في جوهره وفي سياقه العام؛ إذ حرصت السلطة على تقديم النوع والقدر من الإصلاحات اللازمة *لتأميم* الصراع الاجتماعي، بامتصاص القوى الاجتماعية ذات الآفاق الراديكالية، وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة المحافظة، وترويض الفئات الوسطى المثقفة، مع الإبقاء على فئة الضباط مميزة، والاعتماد عليها كحصن للنظام.

ونحن نصدر هذا الحكم من خلال تحليل السياسة الإصلاحية للناصرية التي تضمنت تقديم بعض المكاسب والرشاوى للطبقات الدنيا. ولكن مدى صحة أو خطأ هذا الحكم يتضح أكثر إذا حللنا الوجه الآخر للعملة؛ أيْ موقف الناصرية من الفئات الاجتماعية المسيطرة؛ كبار الملاك ورجال الأعمال. فقد حققت الناصرية إصلاحاتها المحدودة والرجعية في مجملها تحت شعارات اشتراكية، دعمتها بعدة إجراءات ضد

---

[634] تناول محمود فوزي؛ رئيس الأركان ثم وزير الحربية الأسبق حالة الجيش قبل هزيمة 1967 بالتفصيل في مذكراته، الجزء الأول.

كبار الملاك ورجال الأعمال، متممة بذلك وضع أساس قوى لدعايتها الثورية. وسوف نحلل هذا الأمر فيما يلي:

ثانيًا: الصدام مع كبار الملاك ورجال الأعمال:

بخلاف الضربة التي تلقاها أصحاب الملكيات الزراعة الضخمة والذين قدِّموا ككبش فداء للنظام، لا مناص لمن يراقب بدقة تطور السياسة الاقتصادية للناصرية إبان الفترة التالية لحرب 1956 من أنْ يتوقع صدامًا ما بين الدولة ورأس المال الخاص الكبير. وكما سبق واستعرضنا في الفصل السابق، سارت العلاقة بين الطرفين في دائرة مغلقة من التباعد وقلة الثقة وسوء الظن. والملاحظ أنَّ الهجوم الإعلامي على رجال الأعمال قد تصاعد بوضوح في أواخر الخمسينات، وارتفعت أصوات عالية في الصحف والدوائر الرسمية والموالية للحكومة تتهم رجال الأعمال بالاستغلال والأنانية[635]. ومن الصعب جدًّا ومن غير المبرر أنْ نفترض وجود موقف مبدئي من جانب الحكومة ضد رأس المال الخاص. فالرأيُ العام الشعبي كان في غاية الاستياء من جراء تدهور مستوى المعيشة وتزايد الفروق الطبقية والفشل الاقتصادي، بالإضافة إلى جو القمع المتزايد الذي شهدته البلاد بعد قيام الوحدة مع سوريا. ومع ذلك لا يمكن أنْ نتوقع إلَّا رضا الحكومة عن تلك الحملة على رجال الأعمال؛ حيث إنها – أيْ الحملة المذكورة – كانت تلقي باللوم كله عليهم وتحملهم المسئولية وحدهم عن الفشل الاقتصادي وتدهور مستوى المعيشة؛ مما يتضمن – شكليًّا على الأقل – تبرئة الحكومة. ولما كانت الأخيرة لا تستطيع أنْ تعتمد على القمع وحده، فقد كان عليها أنْ تقدم بعض الفتات للجماهير بعد عمليات القمع الواسعة التالية لحرب 56 وقيام الوحدة وفشل السياسة الاقتصادية في الخمسينات، وذلك درءًا لأخطار التذمر.

وقد بدأت سلسلة من التأميمات ابتداء من 1960، حين أعلن عن تأميم بنك مصر وشركة البواخر الخديوية وشركة النقل الداخلي بالقاهرة. وكان رأس المال الخاص في ذلك الوقت آخذًا في الانكماش؛ فتدهورت أسعار الأسهم وازدادت حركة تهريب النقد المحلي إلى الخارج، رغم تحسن العلاقات مع البلدان الرأسمالية واعتقال كثير من أعضاء الحزب الشيوعي. وكان هذا الموقف لرأس المال ناتجًا عن إجراءات الحكومة في 1958 - 1960.

ترتب على تأميم بنك مصر إصابة رجال الأعمال برعب شديد، وأصبح كل منهم ينتظر أنْ تصيبه الضربة القادمة. وتبع ذلك تأميم الصحف لإحكام سيطرة الحكومة على الإعلام في جو الحرب المتصاعدة بينها وبين رجال الأعمال؛ وقد أممت بذريعة ممالأة الصحف للرأسمالية وتشويه الحقائق[636]. وانهارت أسعار البورصة مرة

---

[635] اوبريان، مرجع سبق ذكره، ص ص 162 - 167.

[636] أوبريان، المرجع السابق، ص 164.

أخرى بعد تأميم بنك مصر، مما دفع الحكومة للإعلان عن عدم نيتها في إجراء تأميمات جديدة، دون جدوى. ولم يكد يمر عام آخر حتى قامت بموجه جديدة من التأميمات شملت عددًا كبيرًا من الشركات الكبيرة والمتوسطة، كما فرضت الحراسة على أملاك عدد كبير من رجال السياسة القدامى[637]. كذلك صودرت أراضي الأوقاف الخيرية عام 1962، وأراضي الأجانب عام 1964[638]. وقد امتدت حركة التأميمات حتى عام 1964. كذلك أغلقت البورصة وألغيت الوكالات الأجنبية للأفراد، وأصبحت الدولة تتحكم – رسميًّا على الأقل – في التجارة الخارجية[639].

في الحقيقة لا يوجد سبب واحد بسيط ومباشر يفسر كافة قرارات التأميم وفرض الحراسة التي أجريت في أوائل الستينات.

والحقيقة أنَّ رأس المال الخاص في مصر لم يحصل على أقصى ما يمكن أنْ تقدمه الدولة بوجه عام. وقد قدمت دول أخرى، مثل اليابان والبرازيل الكثير للقطاع الخاص؛ فمثلًا كانت الدولة اليابانية تقوم بإنشاء المشاريع وإدارتها، ثم تبيعها للقطاع الخاص بعد أنْ تحقق معدل ربح مجز. وكان هذا أقل من مطالب رجال الأعمال عندنا في الخمسينات، وهو ضمان الربح لكل المشاريع تشجيعًا للاستثمار. ولكن الناصرية رفضت أنْ يشمل هذا الضمان كل المشاريع وقصرته على تلك التي تتبناها هيَ، وحتى هنا قامت بدور يساوي دور الدولة في اليابان؛ إلَّا أنها لم تقم ببيع حصصها للقطاع الخاص بعد أنْ تحقق المشروعات أرباحًا مجزية، بل رفض هذا مباشرةً (مثلًا رفض عبد الناصر بيع الشركات الممصرة عام 1957 للقطاع الخاص). وفي الحقيقة لم تكن الحكومة تملك من الموارد ما يمكَّنها من السير على الطريقة اليابانية، فكانت مضطرة إلى إجبار القطاع الخاص على مشاركتها، لأنه يملك الموارد الأساسية، وهيَ التي تبحث عن مخرج سريع من الأزمة الاقتصادية، وتريد رفع معدل نمو الصناعة. وكانت الدولة عاجزة عن تجميع مزيد من الموارد من الطبقات العاملة، خصوصًا الفلاحين الصغار، تلك الطبقة التي تكون عادة مصدرًا للتراكم في المراحل الأولى للنمو الصناعي. ومع ذلك اعتصرت الدولة الفلاحين بقدر إمكانها، كما فرضت ضرائب غير مباشرة ضخمة، ولم يكن هذا كافيًا.

---

[637] في أكتوبر 1961، ووفقًا لرواية البعض، تقدم عدد من رجال السياسة القدامى وأبناء الطبقة المسيطرة إلى الحكومة بطلب إنهاء الحكم العسكري، فما كان منها إلا أنْ فرضت الحراسة على أموال المئات منهم، بل اعتقلتهم أيضًا (أوبريان ص 171). ثم صدر قانون العزل السياسي لـ "الذين أفسدوا الحياة السياسية" والذين تضمنتهم قوائم الحراسات والذين اعتقلوا بعد يوليو 1952، باستثناء 1257 شخصًا ممن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي، وينص قانون العزل السياسي على وقف الحقوق السياسية لمدة 10 سنوات، مجلة "الطليعة"، عدد يوليو 1965.

[638] أوبريان، ص 106.

[639] انظر: محمود مراد، من كان يحكم مصر – شهادات وثائقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1975. وهو يتضمن نصوص قوانين يوليو 1961 وأسماء الشركات المؤممة وأسماء وعدد أسهم المساهمين فيها.

لذلك لجأت الحكومة إلى إشراك رأس المال الخاص معها، تارة بالوعد وتارة بالوعيد. ففرضت سيطرتها – جزئيًّا – منذ البداية على بنك مصر وقامت بتعيين إدارته قبل تأميمه، كما لجأت في نهاية الخمسينات إلى تشديد الضغط على رجال الأعمال؛ فأجبرت الاتجاه التلقائي في ذلك الوقت لرأس المال للاستثمار في المساكن على التقهقر، كما أحكمت سيطرتها على النقد الأجنبي، وحدَّت من الاستثمار والتوسع في الصناعات الاستهلاكية للسلع التقليدية. وقد أدى هذا كله إلى مزيد من تقوقع رأس المال الخاص، وحين قررت الحكومة القيام بتنفيذ خطتها الخمسية رأت أنْ تحكِم سيطرتها على أكبر مستودع للمدخرات المحلية؛ بنك مصر (40% من حجم النشاط المصرفي كله عام 1959 حيث بلغت الودائع 100 مليون جنيه وقتها[640])، خاصةً أنه كان يرفض الاستثمار في إطار خطة الحكومة، ولم تجْدِ معه المفاوضات التي تمت قبل الخطة، فكان مصرًّا على التوسع في صناعة المنسوجات دون الصناعات الأثقل، كما اتهمته الحكومة ببيع أسهمه في البورصة. وكان هذا هو مبرر تأميمه رسميًّا؛ إذ كانت الحكومة مصرة على إنجاح خطتها التنموية الجديدة 60 - 1965، وتجنب مزيد من الفشل ولو بالتضحية ببعض رجال الأعمال درءًا لصراع اجتماعي مرتقب أكثر خطورة. أما بخصوص شركة النقل الداخلي بالقاهرة فقد أممت بحجة عدم قيامها بتقديم الخدمات للعاصمة بالكفاية اللازمة. بينما كان مبرر الحكومة لتأميم تجارة الشاي والأدوية هو قيام التجار برفع الأسعار؛ وفعلًا تم تخفيض أسعار هذه السلع بعد تأميم تجارتها. ثم أممت شركة البواخر الخديوية لأنها أوقفت عملياتها دون إذن رسمي من الحكومة، وكانت هذه الشركة ترفض الخضوع لتشريع الأجور الذي سُن عام 1953[641]. هكذا نرى أنَّ الدوافع المباشرة لقرارات التأميم كانت متعددة، ولم تعلن الحكومة بمناسبة ذلك أنها قد تبنت فكرة الثورة الاجتماعية، بل أعلنت في كل مرة عن دوافع جزئية.

وجاء فشل السنة الأولى للخطة الخمسية ليستفز حكومة الضباط ضد رجال الأعمال بشدة؛ إذ بلغت الاستثمارات المنفذة أكثر قليلًا من 25% من الاستثمارات المقررة أصلًا؛ وبينما انتعشت الصناعات الخفيفة، تدهورت الصناعات التي تحتاج كثافة رأسمالية أكثر، مثل الصلب. كذلك لم يشتر رجال الأعمال سندات السد العالي؛ وبذلك باتت الخطة مهددة بفشل محقق، وأصبح على الضباط اما أنْ يعيدوا النظر في سياستهم واما أنْ يعودوا إلى الثكنات. وكان الحل الأمثل، والذي يتضمن استقرار السلطة واستقرار النظام أيضًا هو التضحية بعدد أكبر من رجال الأعمال للحصول على مصادر تمويل داخلي كافية من جهة، ولتحميلهم مسئولية الفشل الاقتصادي من جهة أخرى. لذلك أصدرت قرارات التأميم في يوليو 1961. وقد صُوحِبَت هذه الموجة الجديدة بتقديم رشاوٍ كبيرة نسبيًّا للجماهير، فتم بُعْيد إعلان التحول الاشتراكي إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني، وتم تخفيض إيجارات المساكن

---

[640] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 216.

[641] أوبريان، المرجع السابق، ص 169، ص 264.

بنسبة 35%، كما خفضت نسبة الفوائد التي كان يدفعها الفلاحون مقابل تقسيط ثمن الأراضي الموزعة عليهم وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي الأول؛ وبالمقابل تم تخفيض الفوائد التي تدفعها الدولة لأصحاب الأراضي المؤممة. كما تقرر أنْ يُمنح العاملون بقطاع الدولة 25% من الأرباح المحققة سنويًّا، وأنْ يشاركوا في مجالس إدارات شركات الدولة بأربعة أفراد منتخبين، 2 يمثلان العمال، 2 يمثلان الموظفين، كذلك تم تحديد ساعات العمل بـ 42 ساعة أسبوعيًّا.

والملاحظ أنَّ الدولة قد قامت بتقديم كثير من الخدمات منذ عام 1960 للطبقات الأدنى بالقياس إلى فترة الخمسينات (سبق تحليل هذا التغير). ورغم أنَّ سياستها الاقتصادية لم تكن قد حققت أفضل نتائجها، بل كانت سنوات 1960 - 1962 من أسوأ الأعوام بالنسبة لحركة الاقتصاد خلال الفترة من 52 - 1965: فشل السنة الأولى للخطة، وكارثة محصول القطن في 1961 - 1962. ورغم ذلك قامت الدولة بتعويض الفلاحين عن القطن المصاب، في سياق السياسة الإصلاحية الجديدة.

لقد هدد تدهور مستوى المعيشة إبان الخمسينات، وتعمق الهوة الاجتماعية وتصاعد القمع بانفجار ثوري في المستقبل القريب، فما كان من الناصرية إلَّا أنْ قامت بحركة إصلاح واسعة نسبيًّا.

وبعد الانفصال السوري جاءت موجة جديدة من التأميمات، في سياق استكمال ضربة 1961، وقمعًا لأيِّ طموح لرجال الأعمال المصريين في تكرار ما تم في سوريا. ويمكن أنْ نضيف عاملًا ثالثًا، هو رغبة الناصرية في تأكيد صحة زعمها مسئولية رجال الأعمال في سوريا عن فشل الوحدة، وبذلك بالتنكيل بنظرائهم في مصر؛ كذلك وجدت الناصرية فرصة سانحة لمصادرة الشركات الكبرى في ظل حدوث الانفصال السوري بدعم مباشر من رجال الأعمال في سوريا وانهيار سمعة الرأسماليين بوجه عام بالتالي في مصر، بجانب التأميمات، ثم فرض الحراسة على أموال 167 عائلة ثرية في أكتوبر 1961[642]. وقد تتابعت عمليات التأميم فيما بعد، شاملة مؤسسات لا يمكن أنْ تكون مصدرًا للخطر على السلطة أو للتمويل،

---

[642] مابرو، المرجع السابق، ص 201.

وقد صاحب قرارات التأميم اعتقال عدد كبير من رجال الأعمال ووضع أموالهم تحت الحراسة. وقد فسر زكريًّا محيي الدين ذلك كإجراء وقائي، بينما ذكرت بعض الروايات أنَّ ثلاثين من كبار الضباط من أبناء العائلات الثرية قد تقدموا – بعد الانفصال السوري – بطلب إلى القائد العام للقوات المسلحة بوضع حد للديكتاتورية وإعادة الحريات الديموقراطية والحياة البرلمانية. وقد بلغ عدد المعتقلين 600 شخص، أفرج عنهم في 13، 14 فبراير 1962. أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص ص 171 – 1972.

منها مثلًا 400 عمارة سكنية في يوليو 1963[643]، 77 مخبزًا أممت في 1962، 21 مخبزًا آخر عام 1963، 167 مطحنة، 76 مضربًا للأرز.. إلخ[644].

وقد كان لسهولة البداية أثر على امتداد عمليات التأميم بعد ذلك، والتي استفاد منها عديد من الضباط المتقاعدين وكبار الموظفين؛ فتكونت داخل النخبة الحاكمة اتجاهات تضغط من أجل مزيد من التأميمات. كما كان رفع الشعارات الاشتراكية قد اكسب النظام قواعد شعبية عريضة شكَّلت مزيدًا من قوى الضغط الدافعة لمزيد من التأميمات. وكان من جراء هذا كله أنْ تحمست قواعد الناصرية لمزيد من الاشتراكية، كما تكوَّن رأيٌ عام معاد لرجال الأعمال بشدة، مما دفع السلطة إلى التشدد أكثر فأكثر ضد رجال الأعمال[645]. كما أنَّ التأميمات قد ضاعفت كثيرًا من شدة العداء بين الناصرية ورجال الأعمال، مما أدى إلى زيادة عمليات التأميم وفرض الحراسة ذات الغرض العقابي، تأكيدًا لسطوة البيروقراطية؛ واستخدمت هذه العمليات المتتالية في الدعاية كدليل على الطابع الاشتراكي للناصرية. كذلك كانت الشعارات الاشتراكية ضرورية لمواجهة اشتراكية البعث والشيوعيين في المشرق العربي؛ وهذا ما يفسر لنا لماذا كانت بعض الشعارات الناصرية وبعض إجراءاتها أيضًا غير مبررة تمامًا إذا قسنا حجم وقوة واحتمالات نمو الحركة الثورية في مصر. ذلك أنَّ الجماهير العربية في المشرق كانت أكثر يسارية، وكان من الممكن قيادتها فقط بتبني شعارات البعث والشيوعيين. فلم تكن التأميمات ذات محتوى وغرض اقتصاديين فحسب. لقد كانت الدعاية الناصرية ذات تأثير مزدوج: إذ قامت بدورها كمسكن عام على أكمل وجه، ولكنها في ذات الوقت قد اكسبت النظام جماهيرية هائلة، خصوصًا في قواعد التنظيم الذي أنشأته الحكومة، والذي اجتذب، بخلاف الكثير من العناصر المرتزقة، قطاعًا عريضًا من الشباب المتحمس. وقد شكلت هذه القواعد ضغطًا مؤثرًا على السلطة لقطع خطوات أكثر راديكالية ضد رجال الأعمال، وتزايد هذا الضغط في أوائل الستينات. ومن الملاحظ أنَّ الحكومة لم تستخدم الشعارات الاشتراكية لتبرير إجراءاتها ضد رجال الأعمال قبل يوليو 1961. وفقط بعد السنة الأولى لخطة 1960 - 1965 ومثول شبح الخراب الاقتصادي، بجانب الانفصال السوري، اضطرت السلطة إلى الجنوح يسارًا على صعيد الدعاية. كما يمكننا أنْ نفترض أيضًا أنَّ البعض من زعماء الناصريين لم يستخدموا شعاراتهم الاشتراكية استخدامًا دعائيًّا فقط، بل وكانوا مؤمنين بها كذلك، إلا أنهم كانوا مضطرين لخداع الشعب مثلما خدعوا أنفسهم. ويعبر لنا هذا عن مدى قوة الضغوط الموضوعية على الناصرية، والي أيِّ حد كانت مجرد محصلة لضغوط القوى الاجتماعية.وقد رأينا كيف بلغت الأمور حد الصدام بين الناصرية ورجال

---

(643) Hrair Dekmejiain, Egypt Under Nasir , State University of New York Press, Albany, 1971, p. 131

(644) بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص ص 131 - 132.

(645) علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي، ص 47.

الأعمال، أيْ عماد النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه في التحليل الأخير، بسبب الوضع الذي أنجب الناصرية: التوازن السياسي. فلم يكن تأميم الشركات الكبرى عملية بالغة الحيوية للاقتصاد. والأمر يرجع في النهاية إلى عنصر ناصري خالص؛ فلا يمكننا تفسير صدامات أوائل الستينات بعامل واحد بسيط ومباشر، ولا يوجد تفسير مختصر ومبسط؛ إذ أنَّ الأحداث قد سارت في مسار معقد. وبأعرض المعاني يمكن وصف ذلك الصدام كتجلٍ للتناقض بين المصالح الاقتصادية لطبقة حكمت عليها طبيعة نشأتها وظروف نموها بالشره ضيَّق الأفق والضعف، والمصالح السياسية لنفس الطبقة التي كانت تتطلب للحفاظ عليها إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية، تتضمن أول ما تتضمن التضحية بكبش فداء من رجال الأعمال بين حين وآخر. وهذا التناقض العام كان هو السبب غير المباشر لصدام الناصرية ورجال الأعمال. إلَّا أنَّ هذه النتيجة تفرز لنا حقيقة ثالثة وراء ذلك الصدام؛ فالناصرية لا تعمل لوجه الله، بل لأجل مصالح البيروقراطية الحاكمة أولًا. إذن تكمن تناقضات في المصالح المباشرة بين الطبقة المسيطرة وسلطتها السياسية وراء صدام أوائل الستينات، في لحظة كانت فيها الدولة أقوى من المجتمع المدني، والسياسة أقوى من الاقتصاد، والنخبة الحاكمة أقوى – سياسيًّا - من الطبقة المسيطرة، والنظام السياسي أقوى من قاعدته الاجتماعية. وهذا العامل هو التفسير المباشر الواحدي للأحداث، والذي يتضمن (بالقوة) العوامل العديدة المباشرة سابقة الذكر. ولم تكن اللحظة المذكورة صدفة بلا تفسير، بل نتاجًا لمسار الصراع الاجتماعي المعقد منذ 1945 على الصعيد المحلي، مع تأثير التوازنات على صعيد المنطقة العربية ككل.

لقد أرغمت الظروف طبقة محافظة ممثلة في أداتها، تمثيل دور ثورة شعبية، وإنْ بإخراج مضحك. ولكن على أيِّ حال كان هذا هو المحتوى العميق للصدام بين الناصرية ورجال الأعمال، والذي تحقق عبر توسط عناصر متباينة. فالناصرية، كنتاج لتفاعلات سياسية معينة، قد بلورت أوضاعًا استثنائية بالنسبة للطبقة المسيطرة التي صارت مغتربة عن أداة دولتها، كما أدت مع التفاعلات السياسية التي جاءت تتويجًا لها في تعثر نمو التخلف وفقًا للطريق التقليدي، مما دفعها دفعًا على التدخل بالشكل الذي تم.

وقد تفردت الناصرية بقيامها بإجراء عملية تغيير اجتماعي واضحة المعالم إلى حد كبير، بالنسبة لكافة الأنظمة الثورية في العالم الثالث، وحتى البونابرتية منها. فنظامًا بورقيبه والنميري، على سبيل المثال، لم يجريا هذا الحجم من التأميمات والمصادرات ولا حتى هذا القدر من الإصلاحات الاجتماعية. فقد ظهرت الناصرية إبان تصاعد عام وسريع للحركة الثورية في مصر، والتي كانت معادية للإمبريالية والصهيونية، وذات ارتباط معنوي بالحركة القومية في المشرق العربي والسودان، والتي كانت هيَ الأخرى في حالة تصاعد سريع ومتطلعة إلى دور مصري قيادي لتوحيد البلاد العربية، هذا بالإضافة إلى هوة اجتماعية عميقة في مصر. ولم يُواجه أيُّ نظام في العالم المتخلف بمسئوليات على هذه الدرجة من الجسامة؛ فالنظام السوري على سبيل المثال قد واجه حركة قومية أقوى من مثيلتها في مصر، ولكنها

كانت حركة ضاغطة على حكومة مصر أكثر مما تضغط على حكومة سوريا، كما لم تكن الهوة الاجتماعية والأزمة الاقتصادية في سوريا بنفس حدتها في مصر، بل شهدت كل من سوريا والعراق بعد الحرب العالمية الثانية انتعاشًا اقتصاديًّا ملموسًا؛ فازداد إنتاج البترول في العراق واستصلحت مساحات شاسعة من الأراضي في سوريا[646]. كما نجحت الطبقة المسيطرة في سوريا في تحميل الناصرية مسئولية فشل محاولة الوحدة أمام الجماهير السورية، وبدت هناك كما لو كانت قد أدت واجبها.

وقد شهدت بلدان متخلفة أخرى تحولات اجتماعية أهم، خاصة في مجال الملكية الزراعية؛ فالإصلاح الزراعي في كوريا الجنوبية وتايوان كان راديكاليًّا؛ فتم جعل الحد الأقصى للملكية 2.5 فدان. إلَّا أنَّ هذه البلدان لم تجر مثل هذه التحولات تحت شعارات ثورية، ولم تضطر إلى القيام بمغامرات سياسية وأيديولوجية، بل وحققت نموها بدعم من رأس المال الأجنبي الخاص وحماية أمريكية مطلقة وصلت إلى حد شن حرب مكلفة: الحرب الكورية. أما الناصرية فقد افتتحت عهد تأميم المؤسسات الأجنبية العملاقة بعد فشل مصدق في إيران، وقامت بسن تشريعات عمالية هامة، وقامت بالتنكيل بكثير من أبناء الطبقة المسيطرة غير الموالين في سياق إحكام سلطتها السياسية. كذلك رفعت شعارات اشتراكية وثورية مكلفة، كما تورطت في مشروع للوحدة العربية وفي حرب اليمن، وكانت مضطرة طوال الفترة إلى مناهضة الاستعمار المباشر. وكل هذا يعكس الظروف الصعبة التي واجهتها والتي لعبت دورًا كبيرًا في تخويف الاستثمارات الأجنبية ورجال الأعمال المحليين.

وإذا كان من الواضح أنَّ تأميمات 1961 - 1964 قد أصابت رجال الأعمال بكثير من الأذى، فقد أدت إلى اضطراب أيديولوجي عميق في معسكر اليسار الماركسي، بينما لم تهتز أفكار الإسلاميين بل ظهر التيار الأكثر تشددًا على يدي سيد قطب الذي قرر تكفير النظام الناصري ككل.

والحقيقة أنَّ الاضطراب الأيديولوجي الذي حدث وسط اليسار يشكل ظاهرة لا يمكن فصلها عن مسار النظام الناصري، خصوصًا أنه رفع الشعارات الاشتراكية متجاوزًا اشتراكية الحزب الشيوعي نفسه عمدًا إلى حد ما؛ خاصة أنَّ هذا الاضطراب قد قاد مع عوامل أقل أهمية إلى انحلال الحزب الشيوعي واستسلام أهم رجاله للناصرية.

ثالثًا: الاشتراكية الناصرية:

---

[646] محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (1930 - 1970)، سلسلة عالم المعرفة، عدد 35، ص ص 157 - 158.

*** مع إعلان قوانين يوليو 1961، تبنى النظام الناصري الاشتراكية رسميًّا. أعلن الشعار في البداية جمال عبد الناصر. وبهذه المناسبة أعيد بناء التنظيم السياسي الرسمي تحت اسم الاتحاد الاشتراكي، ثم أصدر "الميثاق الوطني" عام 1962، واعترفت الحكومة بيوم أول مايو عيدًا للعمال يُحتفل به رسميًّا؛ وهيَ أول مرة في مصر تعترف فيها الدولة بعيد العمال كعيد رسمي. ومما تجدر ملاحظته أنَّ الاشتراكية قد أعلنت بينما كان الاشتراكيون قيد الاعتقال وتحت التعذيب، وظلت كلمة الشيوعية مرتبطة في الدعاية الرسمية بالكُفر والخيانة والعمالة، بل وظل مكتب مكافحة الشيوعية يعمل على قدم وساق؛ ولم يفت عبد الناصر حين ظهر فشل "تجربته" أنْ يشكو من أنه يطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين.**

*** لم يكن ضباط يوليو 1952 أول من ابتداع سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في مصر الحديثة على هذا المستوى، وليس من شك أنَّ محمد علي الكبير كان سباقًا في هذا من الناحية الزمنية ومن الناحية الكمية أيضًا. ومنذ 1939 عادت الدولة لدس أنفها في النشاط الاقتصادي بعد أنْ هزمت دولة محمد علي بقرن كامل[647]. وفي الفترة من 1949 –1952 قامت الدولة بإعفاء معظم الواردات من الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة من الضرائب الجمركية، بينما رفعت هذه الضرائب على المستوردات من السلع الاستهلاكية تامة الصنع[648]. كما تدخلت الدولة لتحديد مساحة الأرض المزروعة قطنًا، وتحديد إيجارات الأراضي الزراعية وأسعار بعض السلع. كما أدخل نظام تراخيص الاستيراد في أواخر الأربعينات. وفي 1935 وضعت الدولة خطة خمسية لإصلاح البنية الأساسية، ثم وضعت خطة جديدة عام 1947 ولم تنفذ هاتان الخطتان، ولكن تم تنفيذ بعض مشاريع الخطة الثانية، وقد وُضعت في هذه الخطة دراسات لإقامة صناعة الحديد والصلب، وصناعة الأسمدة الكيماوية[649]. وقد أسهمت الدولة في الفترة من 1945 - 1952 بـ 20% من رؤوس الأموال الثابتة المجمعة محليًّا[650]، ورغم هذا كله ظل "المنطق الزراعي" تجاه الصناعة سائدًا.**

*** هكذا كان هناك ميل من جانب الدولة للتدخل المتزايد. ولكن الأمر الجديد بعد انقلاب يوليو كان هو تعديل هيكل الملكية بتأميمات 1952 - 1953، 1960 - 1964.**

---

[647] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 60.

والحقيقة أنَّ تدخل الدولة قد بدأ من جديد منذ 1914؛ إلا أنه أصبح فعالًا في فترة ما بين الحربين، ومنذ 1939 بات هذا التدخل حاسمًا (انظر أوبريان، المرجع السابق، ص ص 67 - 91).

[648] نفس المرجع، ص 85.

[649] أوبريان، المرجع السابق، ص 76، ص 85.

[650] أوبريان، نفس المرجع، ص 83، انظر أيضًا ص ص 67 - 91.

وإذا كان ما جرى في 1960 - 1964 بالذات قد أصاب عددًا كبيرًا من رجال الأعمال، فلم يكن هذا يعني نهاية رأس المال الخاص الكبير. ففي الحقيقة، استمرت قطاعات كبيرة من رأس المال في النمو والازدهار، شملت كثيرًا من شركات المقاولات، وتجارة الجملة، وتجارة التصدير، وقطاع النقل البري بالكامل – عدا السكك الحديدية.

كما لم تتم أبدًا تصفية كبار ملاك الأراضي كطبقة، فظلت هذه تتمتع بنفوذ قويٍ في الريف، والمدينة أيضًا، مدعومة بملكيتها لنسبة محترمة من الأراضي الزراعية، واستمر وجهاء القوم من السماسرة ومهربي البضائع المستوردة يعملون على نطاق واسع.

وبالنسبة لطبقة كبار ملاك الأراضي: ارتفع عدد ملاك 20 - 50 فدانًا من 22 ألفًا عام 1952 إلى 29 ألفًا عام 1965، على حساب الشريحة الأعلى التي أممت أراضيها، كما زادت مساحة الأراضي التي بحوزتهم من 654 ألف فدان إلى 815 ألفًا. أما ملاك 20 - 200 فدان فازداد عددهم من 31 ألفًا عام 1952 إلى 39 ألفًا عام 1965، ومساحة الأرض التي بحوزتهم من 1.521 مليون فدان إلى 1.628 مليونًا[651]. وهذه الأرقام الرسمية لا تدخل في اعتبارها الأراضي التي تكتب بأسماء وهمية أو بأسماء الأبناء والأقارب[652]. وبالإضافة إلى هذا الانتعاش تمتع كبار الملاك بتسهيلات خاصة من الحكومة؛ منها مثلًا تدفق القروض من خزائن الدولة:

جدول (14)

القروض المقدمة للمزارعين[653]

(مليون جنيه)

السنة	قيمة القرض	السنة	قيمة القرض
1952	16	1960	37
1954	18	1965 - 64	65
1956	18	1967 - 66	86

[651] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 24.

[652] نفس المرجع، ص 27.

[653] مابرو، المرجع السابق، ص 121.

1958	25	1970 - 69	81

وقد ذهب نحو 80% من هذه القروض إلى كبار الملاك، ولم تُرَدُّ إلى الدولة، وقد بلغت ديون كبار الملاك للدولة عام 1962: 60 مليون جنيه، وعام 1974 بلغت نحو 100 مليون جنيه[654]. كما صدر قانون في عام 1961؛ عام إعلان الاشتراكية، بإعفاء هذه القروض من الفوائد[655]. وقد أعاد كبار الملاك تسليف الفلاحين بعض هذه القروض بفوائد أعلى، كما استثمروا بعضها في مشاريع خاصة في المدينة.

كذلك نصت القوانين على منح ملاك 15 فدانًا فأكثر حق شراء البذور الممتازة من الدولة، ومنح مالك 5 رءوس من الماشية فأكثر حق التأمين عليها وحق الحصول على العلف المدعَّم[656]؛ أما فقراء الفلاحين فقد حُرموا من هذه الامتيازات. يضاف إلى هذا أنَّ أغلب الأسمدة المدعمة كانت تقدم لكبار الملاك، وقد بلغ الدعم السنوي لها 80 مليون جنيه في أوائل السبعينات[657]. ولم يتوان كبار الملاك عن إعادة بيع العلف والبذور المنتقاة للفلاحين في السوق السوداء.

هذا ولم تفرض الدولة ضرائب على تجار الماشية، ولا على أرباح الإنتاج الزراعي، واكتفت بفرض ضريبة على الأرض، الثابتة المساحة تقريبًا؛ بحيث انخفضت نسبة ضريبة العقارات والمباني ككل بالنسبة لجملة الضرائب والرسوم إلى 5.5% بعد الخطة الخمسية بعد أنْ كانت 9.5% عام 1952[658]. ويضاف إلى ذلك أنَّ نظام التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية الغذائية قد جاء أيضًا في صالح كبار الملاك وعلى حساب صغارهم؛ حيث تسدد حصة ثابتة من إنتاج الفدان في منطقة ما مهما كانت مساحة ملكية الأرض، باستثناء الأرز، حيث كانت حصة التسليم الإجباري 1.5 ضريبة لكل من الخمسة أفدنة الأولى، 1.75 للفدان فيما زاد عن ذلك[659]، ولذلك لم يكن يتبقى للفلاح الصغير ما يكفيه من المواد الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، بينما كان يتبقى للمزارع الكبير نفس النسبة من الإنتاج ولكن كمية أكبر بكثير؛ مما أتاح له بيع الحبوب في السوق السوداء؛ في الريف بالذات بأسعار

---

[654] فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، ص 276. وقد ذكر بيلياييف – بريماكوف أنَّ 75% من القروض المقدمة للمزارعين خلال الفترة الناصرية قد قدمت لكبار الملاك، المرجع السابق، ص 212.

[655] أوبريان، نفس المرجع، ص 254.

[656] بيلياييف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 212.

[657] فؤاد مرسي، المرجع السابق، ص 227.

[658] فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، ص 149.

[659] انظر بعض التفاصيل في كتاب محمود عبد الفضيل سابق الذكر، ص ص 163 - 167.

مرتفعة. هكذا حفزت سياسة الدولة الناصرية تكون سوق سوداء واسعة للغذاء. كما استطاع كبار الملاك التأثير على الدورة الزراعية بحيث لا تمس أجزاءً كبيرة من أراضيهم، وبذلك تحمل الفلاحون الفقراء أعباء زراعة محاصيل غير مربحة لهم، مثل القطن بعد تدهور أسعاره العالمية وبعد اتباع سياسة التسليم الإجباري. ومن الثابت أنَّ كبار الملاك ظلوا متمتعين بنفوذ قوى داخل أجهزة الدولة، بل وكانوا يسيطرون بشكل مباشر على هذه الأجهزة في الريف وينسجون علاقات وثيقة مع الموظفين.

ورغم قيام الناصرية بتقديم مجموعات متوالية من رجال الأعمال وكبار الملاك إلى مذبح التضحية من أجل النظام ككل، لم ينل كبار ملاك الأراضي – باستثناء العائلات الأرستقراطية – ما نال رجال الصناعة، بل كان العهد الناصري عهدًا ذهبيًّا لملاك 20 - 100 فدان؛ فتلك كانت الفترة التي حققوا خلالها تراكمات هائلة مكنتهم بعد ذلك من الانطلاق بعيدًا في عصر الانفتاح. وقد ذكرنا في موضع آخر أنَّ الناصرية قد اعتمدت بشكل رئيسي في الريف على طبقة صغار الملاك لحفظ الاستقرار السياسي. وقد تم الحفاظ على كبار ملاك الأراضي للهدف نفسه، فهذه الطبقة تلعب في القرية دورًا هامًّا وتربط بين أفرادها وبين الفلاحين علاقات قوية؛ فهم يقيمون بالريف، عكس الأرستقراطية الزراعية التي صفيت؛ كما أنهم يقدمون مصدرًا هامًّا لدخل عدد كبير من الفئات الهامشية في الريف: عمال التراحيل، عمال اليومية، خدم، عاطلين، مشردين، معاقين..إلخ؛ كما يلعبون دورًا اجتماعيًّا هامًّا في الحفاظ على تقاليد رجعية وفي امتصاص أيِّ بادرة لتثوير الريف ثقافيًّا. ولذلك يُعدون أداة هامة للسيطرة على القرية. فالبيروقراطية الناصرية لم تكن لتستطيع أنْ تحكم الريف بدون علاقات قوية مع كبار الملاك الرجعيين والمتفاهمين مع السلطات. أما تصفية هذه الطبقة فكان يفتح الطريق أمام قيام الفلاحين بدور كبير في أجهزة القرية، أو على الأقل تمثيل أنفسهم أمام السلطات، هذا علاوة على وجود إمكانية عالية في ظل هذا الوضع لتذمر الطبقات الفقيرة. وفي هذه الحالة كان من المؤكد أنْ تتكون حركة فلاحية لا تسهل السيطرة عليها، ويفتح الباب واسعًا لمواجهات دموية غير مضمونة للناصرية. كما أنَّ إزالة هذه الطبقة كان كفيلًا بإطلاق المزيد من البطالة؛ إذ أنَّ الريف يأوي عددًا هائلًا من أشباه العاطلين الذين يقومون بمختلف الأعمال الهامشية في كنف كبار ملاك الأراضي. ويضيف روبرت مابرو[660] أنَّ تطبيق إصلاح زراعي جذري ونزع الملكيات في المدن على نطاق واسع كان أمرًا كفيلًا بتجريد رجال النظام وأقاربهم من أملاكهم: الضباط والتكنوقراطيين وموظفي الحكومة وملاك الأراضي. وإذا كان إصلاح 1952 قد أدى إلى تدهور واضح في دخول عمال الزراعة وعمال التراحيل، فما بالنا بإصلاح زراعي جذري يقضي على الملكية الكبيرة تمامًا؛ إنه يهدد بانفجار موجة ثورية واسعة بالريف، خاصة أنَّ الناصرية لم تضع من الخطط ما كان يمكن أنْ يمكنها من امتصاص هذه النتيجة. هكذا لعبت

---

[660] نفس المرجع، ص 202.

الملكية العقارية الكبيرة دور أداة القمع غير المباشرة؛ همزة الوصل بين الناصرية والملكية العقارية الصغيرة، فضمنت الدولة عن طريقها استمرار الطابع المحافظ للريف وللهيئات القروية، وحتى نقابات عمال الزراعة. كذلك شكلت الملكية العقارية الكبيرة عمومًا احتياطيًّا اجتماعيًّا هامًّا للسلطة لدى تفجر التناقضات الاجتماعية؛ فتم استخدامها ككبش فداء عدة مرات (1952 – 1958[661]، 61، 64، 1969) واستخدم بُعبع الإقطاع في الدعاية قبل وبعد كل حركة إصلاح زراعي لإلقاء المسئولية على قوى رسخ في الوعي الشعبي أنها سابقة على انقلاب يوليو وليست ناتجة عن سياسته بالذات. ومن الأمور ذات الدلالة أنه بعد اغتيال صلاح حسين[662] في كمشيش عام 1966 قامت السلطات تحت ضغط قواعد النظام والإنتلجينسيا بتشكيل ما أسمته بلجنة تصفية الإقطاع، من ضباط الجيش، رافضة تسليم مقاليد هذا الأمر لأجهزتها الفنية ولا حتى لتنظيمها السياسي نفسه.

ورغم هذا كله لم يسلم كبار ملاك الأراضي من أيدي الناصرية الطويلة؛ فجرى على سبيل المثال التمثيل بعائلة الفقي عام 1966 وبعض بقايا الأسر الأرستقراطية العقارية الأخرى؛ ومن حين لآخر كانت تجري ممارسة بعض القمع البوليسي ضد من كان منهم منتميًا إلى كبار رجال السياسة قبل يوليو 1952، وقد حد هذا كله بالطبع من الوئام بين الناصريين وملاك الأراضي، فقد كانت الدولة بوجه عام تقوم بشرائهم في السر وبيعهم في العلن، لأنها لم تكن تريد صدامًا معهم مثل صدامها مع رجال الأعمال؛ فبالإضافة إلى دورهم الإيجابي للسلطة الناصرية كما أوضحنا، كانت محاولة تصفية حقيقية لهذه الطبقة كفيلة بإثارتها بشدة، وهيَ طبقة قوية للغاية ومسلحة أيضًا في معظم أنحاء البلاد، وهيَ تستطيع علاوة على ذلك أنْ تحرك أعدادًا غفيرة من سكان الريف ضد السلطة؛ وهذه ميزة لم تتوفر للأرستقراطية التي صفيت بسهولة، خاصة أنَّ كبار الملاك في مصر الناصرية كانوا يشكلون قيادات "طبيعية" تتمتع بنفوذ معنوي كبير في الريف (ولا يجب أنْ ننسى أنَّ الحركة الثورية في 1945 - 1952 لم تكن قوية في الريف). وعلاوة على ذلك، كانت هذه الطبقة تتمتع بنفوذ ضخم داخل أجهزة الدولة المركزية؛ صحيح لا ينافس سلطة النخبة البيروقراطية؛ ولكن كان القضاء عليها يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في جهاز الدولة؛ أيْ أنَّ صدامًا مروِّعًا كان لابد أنْ يحدث. لهذا كله حافظت الناصرية على طبقة كبار ملاك الأراضي.

أما في المدن، فقد تمتع التجار والسماسرة بحماية أجهزة الدولة؛ فلم تتعرض التجارة للتأميم – باستثناء تجارتي القطن والأخشاب أساسًا – وحين صدر قرار بتأميم تجارة الجملة لم تنفذه الأجهزة رغم صدوره من رئيس الدولة. فقد كان لتجار

---

[661] في 1958 صدر قانون بجعل الحد الأقصى لملكية الأسرة 300 فدان.

[662] محمود متولي، طريق الرأسمالية المصرية بعد سنة 1961، مجلة الكاتب، عدد 139، 1972، نقلًا عن وزير التموين (فؤاد مرسي).

الجملة نفوذ هائل داخل الأجهزة الناصرية؛ ويكفي أنَّ كثيرًا من رجال الدولة أنفسهم كانوا يمارسون التجارة وأعمال السمسرة. وقد بلغت أرباح تجار الجملة بالقاهرة وحدها عام 1964 - 1965 24 مليون جنيه، وبلغت دورتهم التجارية 120 مليون جنيه سنويًّا، وكان عددهم 219 تاجرًا فقط[663]، يتصرفون في 600 مليون جنيه[664]. كما أنَّ قطاع المقاولات ظل هو الآخر بالغ القوة. ورغم تأميم معظم الشركات الكبيرة ظلت معظم المقاولات تتم من الباطن لصالح القطاع الخاص الكبير وعن طريق الشركات المؤممة نفسها. فعلى سبيل المثال نفذ مقاولو الباطن معظم إنشاءات خطة 60 - 1965 الباهظة التكاليف (40 - 50% من جملة استثمارات الخطة[665]). وبخصوص أكبر شركة مقاولات في مصر (المقاولون العرب) فقد ظلت فروعها بالخارج ملكًا لعائلة عثمان بينما أمم فرعها المحلي فقط، مما مكن العائلة المذكورة من الاستفادة من قرار التأميم إلى أقصى حد؛ فبينما احتكر الفرع المحلي معظم مقاولات الدولة وباعها من الباطن، استفادت الفروع الخارجية من التبادل مع الفرع المحلي. وقد صدر قرار عام 1969 بتأميم قطاع المقاولات ولكنه لم ينفذ أيضًا، حيث إنَّ مقاولي الباطن غير مسجلين في نقابة خاصة ولا يمكن رصد رؤوس أموالهم.

كذلك سيطر القطاع الخاص على 92% من عمليات النقل البري. وقد ظل الاعتماد على هذه الوسيلة في النقل بحيث قُدر أنَّ الدولة كانت تخسر عشرات الملايين من الجنيهات سنويًّا بسبب تفضيل النقل بالسيارات على النقل بالسكك الحديدية المملوكة للدولة.

أما رأس المال الصناعي فقد أمم معظمه، بل صودر عمليًّا. ومع ذلك ظلت هناك شركات خاصة كبيرة، خاصة في مجال الصناعات الغذائية والمنسوجات:

جدول (15)

مقارنة بين حجم القطاع الخاص وقطاع الدولة في صناعة المنسوجات للمشاريع الكبيرة (50 عاملًا بأكثر) عام 65 - 1966[666]

القطاع	عدد العاملين بالألف	الإنتاج	الأجور السنوية

[663] فؤاد مرسي، سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية – مجلة "الطليعة"، ديسمبر 1975.

[663] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي، ص 102.

[664] فؤاد مرسي، سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية – مجلة "الطليعة"، ديسمبر 1975.

[665] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي، ص 102.

[666] بوجو سلوجازنسكي، حكومة جمهورية مصر العربية وسياستها إزاء القطاع الصناعي الخاص، ترجمة: سعدي يوسف، مجلة "آفاق عربية" العراقية، عدد 24 كانون الأول، 1975.

		مليون جنيه	مليون جنيه
ق. الدولة	437.437	250.693	83.550
ق. الخاص	42.198	15.219	7.906

كذلك ظل عدد كبير من الورش والمصانع الصغيرة مملوكًا لكبار رجال الأعمال. فمن الظواهر الشائعة في مصر أنْ يملك رجل أعمال واحد عديدًا من المشاريع الصغيرة.

وقد تمتع رجال الأعمال في مصر الناصرية بنظام ضريبي شديد التهاون؛ فظل إعفاء زراعة الحدائق وتجارة الماشية من الضرائب كما أسلفنا، وكذلك المدارس الخاصة، وجراجات السيارات.. إلخ. ولم تزد ضرائب الأعمال سنويًّا على 2 مليون جنيه، رغم نصوص قانون الضرائب التصاعدية؛ بينما تحملت الطبقات العاملة معظم الضرائب المباشرة (بلغت ضرائب دخول الأفراد عام 1970: 325 مليون جنيه، وبلغت ضريبة التمغة 30 مليونًا)، هذا بالإضافة للضرائب غير المباشرة. كما تحملت شركات الدولة معظم ضريبة الإيراد.

وقد اتسع نشاط القطاع الخاص بشدة بعد حركة التأميمات في مجالات الوساطة والتهريب وكافة الأنشطة غير المنتجة كما سنرى.

* القطاع الخاص وقطاع الدولة:

بالإضافة إلى ما قدم من دعم شبه مباشر للقطاع الخاص الكبير من قِبل الدولة الناصرية، وخصوصًا كبار ملاك الأراضي، استنزف رجال الدولة ورجال الأعمال وكبار الملاك أموال الدولة و"القطاع العام" بشكل لم يسبق له مثيل. وكان للتجار والسماسرة وكبار ملاك الأراضي والمقاولين، *سواء من داخل أو خارج النخبة* نصيب الأسد من المكاسب. فكما أشرنا من قبل، أسندت لمقاولي الباطن أعمال قيمتها 720 مليون جنيه خلال خطة 1960 - 1965، بمتوسط 144 مليون سنويًّا. وقد حققوا أرباحًا فاحشة يعود جزء كبير منها إلى المبالغة في أسعار التكلفة. ويضيف علي صبري أنه في العام الثالث للخطة الخمسية زادت تكلفة الإنشاءات عن السنة الأولى بـ 25%، ذهب معظمها لمقاولي الباطن[667]، وحسب روايته في مكان آخر، قام مقاولو الباطن بـ 80% من أعمال الإنشاءات في الخطة الخمسية[668]. وقد تكرر نفس المشهد طوال العهد الناصري؛ بحيث حقق المقاولون أرباحًا ضخمة. وبالإضافة إلى هذه الوسائل، كان يتم الاستيلاء على أموال الدولة

---

[667] نفس المرجع، ص 102.

[668] نقلًا عن عادل حسين، عبد الناصر والنظام الاقتصادي، رد على المعارضين والناقدين، مجلة "المستقبل العربي"، عدد 35 يناير 1982، هامش 24.

المخصصة لدعم السلع؛ فالدعم لم يوجَّه فقط لسلع استهلاكية ضرورية، بل وُجِّه أيضًا لسلع تعد ترفيهية بالمقاييس السائدة في مصر خلال تلك الفترة؛ منها الدقيق الفاخر (صناعة الحلويات) وغيره. هذا بالإضافة إلى الاختلاسات المباشرة من قِبل كبار رجال الدولة والتي حولت عن طريقها ملايين الجنيهات إلى النشاط الخاص. وبهذه الطرق، مع استغلال النفوذ بكافة الأساليب، تحول عدد كبير من البيروقراطيين إلى رجال أعمال، وبهذا أحكم رجال الأعمال قبضتهم على أجهزة الدولة تدريجيًّا، ومن داخل هذه الأجهزة نفسها.

وقد تعامل القطاع الخاص مع قطاع الدولة باعتباره بقرته الحلوب. على سبيل المثال قام التجار بالوساطة في تبادل منتجات قطاع الدولة؛ فزاد حجم عمليات إعادة البيع لمنتجاته لشركات أخرى للدولة 200 مليون جنيه في أواسط الستينات[669]، هذا بخلاف عمولات السماسرة والوسطاء بين نفس الشركات وبينها وبين شركات القطاع الخاص.

وقد حددت الدولة أسعار السلع المنتجة في شركاتها، ولكن لم تحدد أسعار كل المواد الخام المشتراة من القطاع الخاص، ما عدا بعضها، مثل القطن؛ مما ساهم في انخفاض معدل الربح الذي يحققه قطاع الدولة. كما كان معظم الإنتاج يوزع بواسطة التجار، فيتسرب جزء كبير من الإنتاج المدعم إلى السوق السوداء، خاصة بالنسبة للملبوسات والمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال تصرف القطاع الخاص في 93% من تجارة المنسوجات[670].

ومن خلال التعاقدات بين قطاع الدولة الصناعي والقطاع الخاص، تم – بواسطة الرشوة - استخدام منتجات وسيطة رديئة المواصفات من إنتاج القطاع الخاص في مصانع الدولة.

كما انتشرت لعبة أخرى، هيَ بيع منتجات قطاع الدولة ناقصة الصنع للقطاع الخاص بأسعار مرتفعة، ليتم استكمال تصنعها وبيعها في السوق السوداء، لأنها في هذه الحالة لا تدرج ضمن حصص إنتاج القطاع الخاص. ولدينا مثال ثارت بشأنه ضجة في البرلمان وتشكلت لجنة عام 1969 بشأنه؛ وهو حديد التسليح؛ فقد اكتشفت هذه اللجنة فضائح كثيرة بهذا الشأن؛ منها على سبيل المثال حالات تم فيها التعاقد بين شركة الدولة وعدد محدود من تجار القطاع الخاص (أشخاص بعينهم) مع تسجيل عدد 16 وسيطًا وهميًّا، للتحايل على القانون الذي يمنع شركات الدولة من التعامل مع تاجر بعينه[671]. كذلك كان تجار الخردة يحصلون على كثير من

---

[669] بيليايف – بريماكوف، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[670] بيليايف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 215.

[671] مجلة "الطليعة"، عدد أغسطس، 1973.

منتجات قطاع الدولة كخردة، ليتم بيعها فيما بعد كسلع تامة الصنع[672]. ومن الأساليب الأخرى لاستغلال قطاع الدولة، استخدام العمالة المدربة في المصانع الخاصة بمديري بعض الشركات بأجور منخفضة مقابل منحهم إجازات طويلة من شركة الدولة. كذلك كان بعض الإداريين يقوم باستخدام مصانع الدولة في بعض العمليات الوسيطة لصناعاتهم الخاصة؛ وكان هذا أكثر وضوحًا في شركات المقاولات؛ حيث استُخدمت معدات شركات الدولة في الأعمال الخاصة لمقاولي القطاع الخاص.

ولم تسلم البنوك من استغلال رجال الأعمال؛ فباستنادهم إلى علاقاتهم بكبار الموظفين؛ أو لكونهم كبار موظفين، قام المقاولون ممن يمتلكون أراضي بناء خاصة بالاقتراض من البنوك بالضمان الشخصي أو بضمان الأرض، مستخدمين هذه القروض في تمويل عمليات الإنشاءات التي يقوم بها القطاع الخاص.

وفي مجال التجارة الخارجية، قصرت الدولة حق الاستيراد رسميًّا على نفسها أو أنْ يتم من خلالها. ولكن لم يتحقق هذا في الواقع؛ فقام رجال الأعمال، من خلال مديري شركات الدولة بعقد صفقات خاصة في الخارج، كما استمرت مكاتب التصدير والاستيراد الخاصة في العمل رغم الحظر القانوني[673]، كما استمر الأفراد يقومون بأعمال الوكالة للشركات الأجنبية من باطن شركات الدولة التجارية[674]. ومن أشكال استيراد السلع المحظور استيرادها التهريب بوسائل مختلفة. وقد بلغت كمية الملابس المهربة عن طريق قطاع غزة فقط 140 طنًّا في الصيف، 400 طنًّا في الشتاء[675]. وضمن المخالفات التي اكتشفتها اللجنة البرلمانية سابقة الذكر عام 1969 ما تعلق بالتجارة الخارجية؛ إذ اكتشفت حالات تم فيها الاستيراد بواسطة قطاع الدولة بأسعار أعلى بكثير من أسعار السوق العالمي، مقابل عمولات بلغت في بعض الحالات 40% من قيمة الصفقة نفسها؛ وكانت العمولات في أغلب الحالات تودع في البنوك الأجنبية في الخارج[676].

أما بنك القرية والجمعيات التعاونية الزراعية فقد تعرضا لاستغلال كبار ملاك الأراضي، وذلك بالتعاون مع الموظفين. وقد كشفت الصحف الرسمية كثيرًا من وقائع النهب في الريف، واستغلال الفلاحين، وتهريب الأرض من حصر لجان

---

[672] ذكر ط. ث. شاكر معطيات أخرى حول استغلال تجار الجملة للدولة في العهد الناصري. نفس المرجع، ص ص 126 - 127.

[673] عبد المغني سعيد، أين يسير الاقتصاد المصري، ص 78.

[674] مقالة إبراهيم سعد الدين، قضايا فكرية – الكتاب الرابع، 1986.

[675] بيليايف - بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص 216، نقلًا عن "الطليعة"، يونيو 1966.

[676] مجلة "الطليعة"، عدد أغسطس 1973.

وقد قدمت "الطليعة" في عدد فبراير 1967 ملفًا كاملًا عن نشاط السوق السوداء في مصر الناصرية، بما في ذلك الدور الخاص لقطاع الدولة كمصدر لأرباح المضاربين وتجار السوق السوداء.

الإصلاح الزراعي..إلخ. وكان التفاوت الاجتماعي في الريف صارخًا لدرجة أثارت قواعد النظام الناصري، وحتى العناصر الأبعد نظرًا من النخبة الحاكمة والجهاز السياسي، والتي رأت أنَّ طبقة الفلاحين قد تضطر إلى التحرك ما لم تتحرك الدولة، والتي تحركت على طريقتها بعد اغتيال صلاح حسين.

وفي الحقيقة أنَّ الضربات التي وجهتها الناصرية لرجال الأعمال لامتصاص الآثار السياسية للتناقضات الاجتماعية لم تمنع استمرار القطاع الخاص في النمو، ولكن باتجاه متزايد نحو الأنشطة غير المنتجة للفائض. إذ وجهت الناصرية ضرباتها إلى رجال الأعمال وملاك الأراضي في سياق عملية متكاملة لامتصاص الصراع الاجتماعي، لأغراض سياسية طويلة المدى ولأغراض اقتصادية قصيرة المدى، ولذلك جاءت تلك الضربات محدودة بمحدودية الغرض منها؛ فظلت محصورة داخل إطار الإصلاح الذي لا يكون عادة في مثل هذه الحالة متسقًا مع نفسه أو مع وضع المجتمع بوجه عام؛ ولذلك لا يدشن عملية تنموية على صعيد المجتمع. لهذا كله لم تكن ضربات الناصرية لرجال الأعمال كاملة ولا متسقة مع الشعارات الرسمية التي رفعت بهذه المناسبات.

فبالنسبة لقطاع الصناعة مثلًا، لا يسع المرء إلَّا أنْ يتذكر تعبير كوهاشيرو تاكاهاشي[677] الذي وصف المصانع الضخمة السابقة على الثورة الصناعية في إنجلترا بأنها عقدة في رأس المال التجاري؛ ففي تلك الفترة كان رأس المال التجاري يسيطر على رأس المال الصناعي؛ أما في المجتمع الرأسمالي فالعكس صحيح؛ حيث يسيطر رأس المال الصناعي على رأس المال التجاري؛ وكان انتصار رأس المال الصناعي هو الانتصار النهائي للرأسمالية. أما في مصر المتخلفة، فقد كان الطابع التجاري للصناعة بيَّنا منذ ما قبل الانقلاب؛ إذ لم يعمل رجال الصناعة على تطوير صناعاتهم تكنولوجيا على نحو فعّال؛ بل ظلت راكدة في ظل حماية جمركية مرتفعة وتحقق أرباحًا عالية لا يُعاد استثمار معظمها في إعادة الإنتاج، بل توجَّه أساسًا إلى مجال التداول. ومع التأميم، تعمقت هذه الظاهرة؛ إذ أصبح القطاع المؤمم بمثابة البقرة الحلوب لرجال الأعمال الوسطاء في معظمهم الذين اندمجوا بالتدريج مع كبار رجال الدولة. وبذلك أزيلت تلك الغشاوة الرقيقة التي كانت تفصل الصناعة عن رأس المال التجاري وتوحي بوجود كتلة متميزة من الرأسمالية الصناعية بحق. إذ أصبح كبار رجال الدولة ورجال الأعمال لصوصًا مباشرين لشركات الدولة، وبات قطاع الصناعة الذي كان يعتمد قبل تأميمه على نفسه في التمويل، معتمدًا على الدولة وبنوكها ماليًّا، وتزايدت ديونه سنة بعد أخرى، خصوصًا بعد فشل خطة 1960 – 1965.

---

[677] موريس دوب، بول سويزي، وآخرون، الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ترجمة: عصام خفاجي، دار ابن خلدون، ط ١، بيروت، 1979، ص 128.

وإذا كان قد تم تأميم قطاع الصناعة الكبيرة؛ فإن هذا يذكرنا - مع كل ما سبق - بالمشاغل الملكية[678] التي أنشأها التجار في إنجلترا قبل الثورة الصناعية متحالفين مع الدولة. ونعتقد أنَّ قطاع الدولة في مصر الناصرية قد تضمن نفس المحتوى تقريبًا؛ إلَّا أنَّ الإنتاج هنا كان يتم بجدية أقل، فالتجار والسماسرة هنا لم يمتلكوا أسهم قطاع الدولة بشكل رسمي وفردي، ولذلك لم يكن لهم دور في الإشراف على إنتاج الفائض فيه، وتركوا للدولة – أو بالأحرى أخذت الدولة لنفسها – هذا الدور. ولكن المواقع البيروقراطية كانت تتحول إلى المعقل الأساسي لرجال الأعمال الجدد ذوي الأصل البيروقراطي، ولذلك بالضبط لم تستطع هذه البيروقراطية أنْ تصون تلك البقرة الحلوب طويلًا.

ورغم الضربات المتتالية لرجال الأعمال، لا يمكن القول بأن الرأسمالية الكبيرة قد صُفيت. ومن استعرضنا السابق يتضح أنَّ القطاع الخاص الكبير قد ظل قويًّا، وقد بلغت حصة القطاع الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي النسب التالية من الإنتاج عام 1966:

- **إنتاج زراعي 92%**
- **أكثر من 25% من الأراضي الزراعية**
- **صناعة تحويلية 40%**
- **صناعة استخراجية 12 %**
- **طاقة —**
- **تجارة داخلية 86 %**
- **بنوك وتأمين —**
- **مواصلات 48 %**
- **صحة 25 %**
- **خدمات شخصية 78 %**
- **تجارة الجملة 100% تقريبًا**
- **عمليات التصدير 25 %**

---

[678] نفس الموضع.

- نسبة كبيرة من النقل البري (سيطر القطاع الخاص ككل على 92 % من هذا القطاع عدا السكك الحديدية).

هذا بخلاف مقاولات الباطن وتجارة الخردة وأعمال السمسرة وزراعة الحدائق وتربية الماشية وتجارتها، واستمرار وجود مكاتب الاستيراد وغيرها. وقد ظل القطاع الخاص الكبير يلعب دورًا فعالًا في توزيع الفائض وإنتاجه. وقد دفعت الدولة القطاع الخاص دفعًا نحو الأنشطة غير المنتجة، نتيجة لسياساتها الإصلاحية. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص عمومًا من الدخل القومي 65% ومن موارد الإنتاج 60% عام 1962 - 1963[679].

وطوال الخمسينات كانت سطوة رأس المال الكبير بلا غبار، ولم يثر الجدل حول مدى وجوده إلَّا إجراءات يوليو 1961 وما بعدها حتى 1964؛ أيْ 3 - 4 سنوات عانى فيها رجال الصناعة بالذات[680] من تدخل الدولة وتأميمها للشركات. إلَّا أنَّ رأس المال الخاص لم يصَّف، بل وبدأ الحديث بسرعة عن الطبقة الجديدة. وكان اضطرار الحكومة إلى إجراء إصلاح زراعي جديد في 1969 نتيجة لنمو نفوذ القطاع الخاص وبداية تذمر الفلاحين من جديد. وكانت تسهيلات الدولة لرجال الأعمال في 1965 - 1967، ثم بعد الهزيمة تعد – جزئيًّا - استجابة لضغط رأس المال الخاص مباشرة، بل ومن خلال نفوذه القوي في جهاز الدولة نفسه.

ويمكننا إيجاز هذه المسألة كالآتي:

1 - لم يتمخض ضرب رجال الأعمال وكبار الملاك عن تصفية الطبقة المسيطرة، بل وجُهت ضربات لبعض أجنحتها وأفرادها، في سياق دفع نمو التخلف بدون رأس المال الأجنبي الخاص، وفي ظل اغتراب الطبقة المسيطرة عن جهاز دولتها.

2 - إنَّ قطاعًا معينًا قد تلقى الجانب الأكبر من الضربة: رجال الصناعة، أما التجارة والمقاولات الخاصتين فقد حققا - ككل - نموًّا هائلًا.

3 - إنَّ القطاع الخاص قد امتص هذه الضربة بسرعة، وراح يستعيد قوته بعد سنوات قليلة، ومنذ نهاية عمليات التأميم لدرجة أنَّ الناصرية لم تستطع أنْ تقوم بعمليات تأميم جديدة، باستثناء الإصلاح الزراعي في 1969.

---

[679] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 350، نقلًا عن الأهرام، 30 يونيو 1962. كذلك: بيليايف - بريماكوف، المرجع السابق، ص 204. وتعتمد هذه الأرقام على المعطيات الرسمية، دون حساب دور السوق السوداء والصناعة السوداء وأرباح مقاولي الأنفار والسماسرة ومقاولي الباطن ...إلخ.

[680] عاد رأس المال الصناعي الخاص يتنامى من جديد منذ 63 - 1964 بمعدل أعلى من معدل النمو الصناعي العام في قطاعات عدة.

انظر: غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، ص ص 40 - 41.

4 - كان من الممكن أنْ تسير الأمور بشكل مختلف جذريًّا لو أنَّ رأس المال التجاري والملكية العقارية الكبيرة والمقاولات والنقل قد أممت. ولكن هذا الإجراء لم يكن ممكنًا في ظل التوازنات السياسية في الفترة الناصرية، أو بفضل الحالة البونابرتية نفسها، لأنه يدشن تصفية النظام الاجتماعي ككل.

5 - ظل القطاع المؤمم يعمل بنفس الآليات القديمة؛ إلَّا أنَّ تغيرًا هامًّا قد حدث، وهو أنه قد أصبح مصدرًا هامًّا مباشرًا للفائض بالنسبة للتجار والسماسرة والبيروقراطيين.. إلخ، أيْ للأجنحة غير المنتجة من الطبقة المسيطرة؛ مما وضع أساسًا قويًّا لتوجه طفيلي للاقتصاد غير مسبوق في مصر الحديثة؛ فقد قضت الناصرية على كتلة رجال الأعمال الصناعيين، مفسحة الطريق أمام الأجنحة الأشد طفيلية، دون أنْ تقدم بديلًا أكثر تطورًا. ورغم أنها حققت - بصعوبة شديدة - خطوة على طريق نمو التخلف إلَّا أنها وضعت مزيدًا من العثرات على هذا الطريق نفسه، مما حجم هذا النمو إلى حد كبير.

ونود في نهاية تناول هذه القضية أنْ نؤكد على أنَّ الاشتراكية الناصرية كانت فريدة من نوعها؛ فقطاع الدولة كان يعمل لصالح القطاع الخاص أساسًا، وإنْ كان قد قدم خدمات رخيصة للجماهير أو باع منتجاته بأسعار مخفضة..إلخ؛ فقد كانت محصلة عمله ككل تخدم النظام القائم الذي يحكمه عمليًّا – *من أسفل*– رجال الأعمال وكبار الملاك. وإنَّ وجود دولة بونابرتية يؤكد ولا ينفي هذه الحقيقة؛ وقد سبق لنا تحليل دور الدولة في الفترة الناصرية على كافة الأصعدة، وهو قد خدم في النهاية المصالح الأبعد مدى لنفس النظام الاجتماعي.

* الخلاصة:

لم تكن السلطة الناصرية تتخذ شكل حكومة عمال ولا حكومة بورجوازية تقليدية، كما لم يكن الحكم العسكري مجرد أداة للغرب؛ إذ لم يكن الضباط حكومة عميلة بالمعنى المفهوم. وقد اتخذت الناصرية شكل حكومة فوق طبقية؛ مع كل الطبقات وضدها في نفس الوقت؛ فالكل قد شارك في الحكم شكليًّا، ولكن لم يُسمح لأحد أنْ ينطق بالكلمة الأخيرة إلَّا للنخبة الحاكمة بشكل مباشر.

لم تصل النخبة المسيطرة برغم التأميمات والصدامات العديدة مع رجال الأعمال في خصومتها مع هذه الطبقة إلى النهاية، وكانت الفئة الوحيدة التي نالت الضربة القاضية هيَ الأرستقراطية الزراعية وعلى رأسها العائلة المالكة، والمفهوم أنَّ الأخيرة كانت هيَ كبش الفداء المناسب تمامًا للنظام ككل كما أجمعت كل التيارات والاتجاهات والدوائر المسئولة وقتها. وبالرغم من المِنَح التي قدِّمت لعمال الصناعة والإنتلجينسيا لم تكن الناصرية أبدًا ممثلةً لهم؛ فالعطايا قد رافقها أيضًا قمع شديد. ولقد قُمع الفلاحون وسحق عمال الزراعة بدون تقديم رشاوى ذات بال بفضل ضعفهم السياسي. أما الفئات التي استفادت بشكل فعال فكانت المقاولون والسماسرة وكبار التجار وأغنياء الريف.

وقد حصلت النخبة الناصرية لنفسها على *حمايات*[681] ضخمة بحيث أصبحت جد متميزة ومتعالية للغاية على المجتمع كله.

على أساس ما سبق يمكننا أنْ نحدد بوضوح أنَّ الناصرية قد تشكلت من نخبة من كبار رجال الدولة ذات وظيفة فريدة: أداة للطبقة المسيطرة؛ لأنها لم تصقِّها ولم تقض على سيطرتها من أسفل، ولكن أداة متمردة. وهذا هو بالضبط جوهر الناصرية.

الباب الثالث

حقيقة الناصرية

> **"الوعي شيء يجب أنْ يكتسبه العالم شاء أم أبى"**
>
> **ماركس**

تمهيد:

بدأنا دراستنا للناصرية بتحليل تكوُّن حكومة الضباط خلال الفترة من يوليو 1952 حتى مارس 1954، وهذا ما يمثل – من وجهة نظرنا – الناصرية في لحظة وجودها؛ أول لحظاتها المنطقية. ولكن هذه المرحلة من التحليل لم تتوقف؛ فانتقلنا إلى بنية النظام الناصري نفسه، والذي نعده بمثابة الناصرية كماهيّة. والذي نستكمل تحليله هنا موضحين *مفهوم* الناصرية. وقد تبين لنا حتى الآن أنَّ الناصرية لم تتجاوز – على صعيد الواقع – النظام الاجتماعي المتخلف – التابع؛ أما على صعيد الفكر فقدمت نفسها في صورة شبه ثورية. وهذا التناقض بين المحتوى والشكل والمتضمن أيضًا في الفكر الناصري ذاته – هو في الحقيقة تناقض يتضمن الوحدة؛ فالناصرية هيَ في النهاية شيء واحد، ومعرفتها الحقيقية هيَ معرفة هذه الوحدة بالذات. فالناصرية ليست – كما تبين لنا – مجرد حكومة؛ بل إنها أيضًا خط سياسي عام جدًّا. ولكن هذا الأخير مورس تحت شعارات مناقضة له، *عمدًا*، وقد حللنا سر هذا التناقض من قبل. والآن نجد أنَّ علينا أنْ نستكمل هذا التحليل للجوهر نفسه ومن ثم ننتقل إلى تحليل مفهوم الناصرية؛ الناصرية في أكثر لحظاتها عينية ووضوحًا؛ كيف تحركت لصالح النظام من خلال مصالحها الخاصة. فانقلاب 1952 وسياسات حكومته المختلفة وكافة مواقفها إزاء الظروف المختلفة، وطريقتها في

---

[681] الحمايات في الأصل كانت إتاوات تفرضها فرق الانكشارية في العصر العثماني على التجار والحرفيين مقابل حمايتهم من الفرق الأخرى.

التعبير عن نفسها؛ كل هذه هيَ لحظات من كل واحد شامل. فالناصرية لم تكن مجرد سلسلة من الأفعال الخالصة التي تعمل من أجل تحقيق أفكار مجردة، كما لم تكن مجرد مجموعة من الحسنات والسيئات، إنما هيَ *كل*؛ وفي كل لحظة لم تكن تواجه العالم إلَّا بصفتها كلًا واحدًا، وقد تضمن تحليلنا هذا الكل، وعلينا الآن أنْ نبرزه على نحو صريح.

ومفهوم الناصرية ليس هو فكرتها عن نفسها؛ فقد تبين لنا أنَّ الأفكار الناصرية لم تكن – بوجه عام سوى شعارات اتخذت شكلًا ديماجوجيًّا، اتضح في تطبيقها أنها كانت تتخذ – داخل الثورة المضادة – *شكل* الثورة أو على أحسن الفروض شكل الحل الوسط بين الثورة والثورة المضادة، ولذلك سنتعرف على مفهومها الحقيقي كما كان موجودًا على نحو موضوعي.

ومعرفة حقيقة الناصرية تبدأ بالإجابة على هذا السؤال: من هم الناصريون؟

وقد اكتشفنا منذ البداية أنَّ الضباط قد نظروا إلى جهاز الدولة كغنيمتهم الخاصة وأنهم قد بذلوا أقصى جهدهم للاحتفاظ به لأنفسهم. وفي سياساتهم رأينا كيف ساروا يمنيًا أويسارًا في إطار المحافظة على سلطتهم. والآن سنحلل كيف حققوا وجودهم بشكل نهائي داخل الجهاز المذكور. وعلاقة ذلك بالنظام الاجتماعي الذي حافظوا عليه. سوف نحلل الناصرية تحليلًا نهائيًّا.

1 - النخبة الناصرية:

بعد الانقلاب مباشرة راحت هيمنة الضباط تزداد داخل السلطة، وفي مواجهة العناصر الديموقراطية في الجيش، وكانت النواة من "الضباط الأحرار" هيَ التي تحكم سيطرتها، وهيَ الجناح الذي كان أكثر تشددًا تجاه مسألة عودة الجيش إلى ثكناته، وكانوا يسعون إلى قيام سلطة كلية الجبروت، غير تابعة لأيّ قوة اجتماعية؛ وهيَ العناصر التي كان يقودها جمال عبد الناصر. وانضم إلى النواة المذكورة عدد كبير من ضباط الجيش الآخرين وضباط الشرطة والمخابرات، ثم الضباط المتعلمين (الإنتلجينسيا العسكرية)، كما تقرب من النخبة الجديدة بعض رجال الأعمال وملاك الأراضي، ثم انضمت فيما بعد عناصر عمالية ومثقفين. ومنذ انتصر عبد الناصر على نجيب في مارس 1954 راحت الزمرة الناصرية تنمو وتحاول تنظيم نفسها بتوزيع أفرادها داخل جهاز الدولة وتنظيم مصالحهم معًا وعقد اتفاقات وحلول وسط بينهم، بالإضافة طبعًا إلى إقامة تنظيمها السياسي الخاص.

وفي البداية قام "الضباط الأحرار" بقيادة جمال عبد الناصر بتحقيق سيطرتهم الكاملة على السلطة بينما راحوا يصفُّون مختلف القوى السياسية. وانتهت هذه العملية باستقلال بيروقراطية الدولة عن الطبقة المسيطرة؛ أيْ إقامة الحكم البونابرتي في طبعته الناصرية. وفي سياق هذا تم استبعاد وتصفية الضباط الديموقراطيين: أنصار محمد نجيب وقادة المدفعية وغيرهم. تكونت إذن الزمرة

الحاكمة بعد الانقلاب من تنظيم "الضباط الأحرار" أساسًا، ثم تم استقطاب آخرين إلى النخبة البونابرتية، من ضباط آخرين بعد حل التنظيم[682] وضباط شرطة ومخابرات، ثم كان انضمام عديدين من داخل وخارج جهاز الدولة. أما المعيار الذي تم على أساسه انضمام الأفراد إلى النواة البونابرتية فكان هو إخلاص هؤلاء للمفهوم الجديد للنظام السياسي: البونابرتية، فالإخلاص لجهاز الدولة في حد ذاته ولجبروته وتسلطه كان هو العامل الأول والأهم في ترشيح عناصر جديدة؛ شرط أنْ تكون النخبة الجديدة في حاجة إلى هذه العناصر. ومن هنا استند الانتقاء المباشر إلى *الثقة* المتبادلة بين النخبة ومريديها. أما توزيع الأعضاء الجدد داخل الزمرة البونابرتية – الناصرية فكان يتم وفقًا لموازين القوى داخل النخبة ولدرجة الثقة الممنوحة. وقد وجدنا في البداية – على سبيل المثال – الصاغ عبد الحكيم عامر يُرقَّى إلى رتبة اللواء ويعين قائدًا للجيش، وهو أمر غير مستساغ في جيش تحكمه قواعد صارمة في الترقيات، مما أدى إلى اضطراب نظام الأقدمية في الجيش وأثار استياءً مكتومًا[683]. كما تسلل بعض صغار الضباط إلى مواقع حساسة في الدولة بفضل العلاقة الخاصة مع القيادة؛ فأصبح لبعض صغار الضباط نفوذ على كبارهم؛ فالولاء للقيادة أو للطرف الأقوى داخل النخبة كان يضمن نفوذًا أكبر؛ كما أصبح الحصول على ثقة القيادة بتأكيد الولاء لها هو الأسلوب المتبع لتحقيق مصالح أعضاء النخبة؛ خاصة الضباط وكبار رجال الدولة. وامتد هذا النهج إلى كافة مؤسسات الدولة وشركاتها. وكان تأكيد الولاء يتم بمختلف الأساليب، ابتداء من تأييد كافة قرارات وتصرفات القادة حتى كتابة التقارير السرية ضد الآخرين، إلى الولاء الشخصي الكامل للرؤوس القوية داخل النخبة.

من الواضح الآن أنَّ الناصرية في بداية وجودها "المنطقي" كانت مجرد فكرة في أذهان أعضاء "الضباط الأحرار". وقد صارت فئة خاصة على أساس الانتماء إلى هذه الفكرة. هكذا كان يبدو أنَّ الفكرة هيَ التي تصنع الواقع. والحقيقة أنَّ هذه الفكرة نفسها كانت نتاجًا للواقع بأكثر من معنى: فبطريقة ما انبثقت فكرة البونابرتية لدى الضباط – وإنْ كانت هذه قد اتخذ صيغًا أخرى تناسب وعيهم وثقافتهم – بعد أنْ استولوا عل السلطة بالفعل، وبفضل نجاحهم في مصادرة جهاز الدولة لحسابهم الخاص. ومن جهة أخرى قرر الضباط أنْ يستولوا على السلطة أصلًا ويعيدوا بناء النظام بأنفسهم؛ لأن موازين القوى السياسية قد شكلت أرضية مناسبة لانبثاق هذه الفكرة، أو لهذه الإمكانية. وقد طرح الضباط أنفسهم كمنقذين لكل فئات المجتمع، لأن هذا كان ينقلهم لوضع أفضل لهم من الناحية الاجتماعية. ومن زاوية ثالثة أيد البعض "أهل الثقة" فكرة البونابرتية لأنها اتفقت مع مصالحهم الخاصة. وأخيرًا انضم إلى النخبة الناصرية قلة من الأفراد على أساس الاقتناع الفكري المحض

---

[682] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص ص 143 - 144.

[683] انظر: أحمد حمروش، المرجع السابق (2)، ص ص 148 - 150.

بالشعارات التي رفعتها السلطة الجديدة، ومن منطلق الرغبة في إعادة بناء البلاد؛ وجل هؤلاء من بعض المثقفين الذين انضموا للنخبة بعد تبلور الناصرية بالفعل.

وكان وضع الضباط داخل النخبة ممتازًا، وقد حصلوا على أهم المراكز المرموقة، وكانت لهم الغلبة في المؤسسات العامة؛ وذلك لسببين:

*** العلاقة القوية بين أفراد النواة الناصرية من "مجلس قيادة الثورة" و"الضباط الأحرار" ككل وبين باقي الضباط، مما وفر فرصة أكبر لتحقق "الثقة" في كثير من الضباط.**

*** والسبب الثاني يتعلق بالضغط الذي شكله ضباط الجيش على الحكومة؛ إذ أنَّ كثيرًا من الضباط من خارج تنظيم "الضباط الأحرار" قد اشتركوا في الصراع على السلطة (1952 - 1954) وشكلوا قوة ضغط، وإنْ كانت غير منظمة في شكل سياسي، مما أجبر القيادة على منحهم جزءًا لا بأس به من الكعكة؛ على الأقل درءًا لخطر انقلاب آخر.**

أما داخل الزمرة ككل فكان من الطبيعي أنْ تنشأ تجمعات متباينة من مراكز القوى؛ فالأصول الاجتماعية متباينة، ومؤسسات الدولة متعددة ولها مصالح متباينة وعلاقات مختلف العناصر بالفئات الاجتماعية متعددة الألوان والدرجات، ودرجات الولاء وعنصر الثقة الشخصية متفاوتة، ومصالح أفراد النخبة متمايزة، والرغبة في المزيد من الصعود تطلبت الصراع مع الآخرين على اكتساب ثقة القادة أو حتى – أحيانًا - الصراع مع القيادة نفسها. لهذا كله لم تكن النخبة الناصرية فئة منسجمة؛ فتشكلت في جماعات صغيرة تمايزت وجهات نظرها تجاه مختلف القضايا، وتصارعت على المناصب والمغانم بشتى الحجج ولجأ بعضها إلى العمل من أجل مصلحته الخاصة ولو على حساب مصالح النخبة ككل. وقد تطلب الحفاظ بقدر الإمكان على تماسك الزمرة من قبل القيادة القيام بانقلابات صغيرة من حين لآخر، بهدف حفظ التوازن بين مختلف مراكز القوى: ضربات صغيرة لكل من اليمين واليسار الناصريين، وكذلك العناصر المفرطة في انتهازيتها. وتميز جو العلاقات داخل النخبة بروح التآمر وبالدسائس والانقلابات الصغيرة داخل مراكز القوى وضد بعضها البعض.

وقد تشكلت في صورة *فئة مغلقة مصطنعة*، فالبيروقراطية الناصرية لم تتمتع سوى بوجود روابط منفعية بين أفرادها ولم تتميز عن القوى الاجتماعية الأخرى إلّا بوظيفتها الاجتماعية الفريدة والطفيلية بشكل خاص، تذكِّرنا *بالمماليك* من زاوية معينة: مجموعة من العسكريين المحترفين من حراس وخُدَّام الطبقة المسيطرة ونظامها، والملك على وجه أخص، من خارج الطبقات احتكرت السلطة بالقوة مقابل جُعلات ضخمة؛ وهيَ لم تنتم لا إلى أسرة ولا سلالة معينة. ولم تكن البيروقراطية الناصرية مجرد جهاز إدارة؛ فرجل الدولة الكبير لم يعد مجرد إداري، بل صار أيضًا يمارس وظيفة اجتماعية تتعلق بالتقسيم الاجتماعي للعمل. فلم يعد يستطيع أيُّ

شخص يتعلم فن الإدارة أنْ يصبح رجل دولة كبير؛ بل صار شرطًا للانخراط وسط النخبة البيروقراطية أنْ يؤمن بالحكم البونابرتي ويقدم له الولاء ويكون قادرًا على خدمته. ولم تعد الترقيات داخل صفوف كبار رجال الدولة تتم وفقًا للكفاءة والولاء للنظام الاجتماعي فقط؛ بل أصبح من الضروري أنْ يكون هناك ولاء *للنخبة* ذاتها؛ بل باتت هذه الأخيرة هيَ التي تقرر من ينضم إليها من المرشحين. أيْ أنَّ النخبة البيروقراطية أصبحت تعين نفسها بنفسها، *وفي هذا تشبه المماليك أيضًا*. ولم تعد النخبة تشمل فقط رجال الإدارة العليا، بل شملت أيضًا كبار العسكريين وإداريي مؤسسات الدولة الاقتصادية وقيادات التنظيم السياسي الرسمي وبعض الصحفيين والمفكرين الرسميين. إذن صارت هناك فئة مغلقة بالفعل وليس مجرد نخبة تحتكر خبرة إدارة الدولة؛ إذ لم يكن الناصريون مجرد تكنوقراط كما يحلو للبعض تسميتهم، بل صار معيار الكفاءة المهنية لضم أفراد جدد إلى النخبة معيارًا ثانويًّا؛ فالكفاءة التي باتت مطلوبة أكثر هيَ القدرة على ترسيخ البونابرتية. ومما له دلالة أن الأغلبية العظمى من العناصر التي هللت للشعارات المعادية للشيوعية في البداية طبلت بعد ذلك للاشتراكية الناصرية، كما انضمت لهيئة التحرير فالاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي. وهيَ نفسها هاجمت الاشتراكية الناصرية فيما بعد. وقد رحبت بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي ثم هاجمته ... باختصار كان ولاء البيروقراطي لفئته الاجتماعية فقط ولم يتمسك أبدًا بمبدأ أو عقيدة – باستثناء قلة نادرة – بينما كان يعارض البيروقراطية فقط إذا تحول إلى رجل أعمال وتجاوزت مصالحه النظام الناصري.

وإذا كان الولاء للنخبة البونابرتية – الناصرية قد صار معيار، أو منطق عملية إعادة تشكل تلك النخبة، فإلى أيِّ قوة استندت هذه؟

حين استولى الضباط على السلطة أصبح من الممكن لهم أنْ يحققوا لأنفسم طموحات كبيرة؛ وبإعلان حكمهم أُقيم نظام سياسي جديد: الجمهورية الناصرية؛ وتكونت قيادتهم بشكل ناجز خلال الفترة من يوليو 1952 حتى مارس 1954. وقد اختير القادة الأكثر قدرة على ممارسة الحكم البونابرتي؛ أيْ الحكم باسم النظام الاجتماعي، ولكن بواسطة رجال الدولة أنفسهم؛ ومن هذه اللحظة بات ضم عناصر جديدة يخضع لمدى الحاجة إليها ومدى استعدادها للاندماج في هذا النظام الجديد. وفي ظل هذه الظروف لم يكن من الممكن وضع قواعد رسمية واضحة ومباشرة لانضمام الأفراد إلى النخبة الجديدة؛ فكانت ثقة أكثر العناصر قدرة على قيادة النخبة، أيْ القيادة الناصرية، هيَ المقياس الجوهري. إذن على أساس التوازن السياسي برز دور نواة صغيرة للغاية؛ قيادة، وبواسطة القيادة تم تشكيل النخبة ككل من أعلى إلى أسفل، بنفس المنطق الذي فرضته على المجتمع ككل.

ومنذ البداية أخذ أفراد النخبة الناصرية من الضباط ينتشرون في المواقع الهامة في جهاز الدولة[684]؛ فالضباط الموالون حصلوا على أعلى المناصب في الجيش، كما تم تعيين بعض ضباط الجيش الموالين في مختلف أجهزة الأمن، كما كان من السهل أنْ يعلن ضباط الأمن ولاءهم للسلطة الجديدة وأنْ ينتشر ضباط المخابرات في مواقع مدنية هامة، وقد تحول 500 ضابط إلى مناصب عليا بالدولة خلال الفترة من 1952 – 1964[685]. كذلك زحفت العناصر الموالية إلى كافة أجهزة الإعلام: الإذاعة والصحف الجديدة ودور النشر والترجمة والسينما والمسرح، كما تم تأميم الصحف عام 1960 وإلحاقها بـ "الاتحاد القومي"، وأُنشِئت وزارة الثقافة عام 1957 برئاسة ضابط، بل ووضع مرفق النقل العام تحت إشراف المباحث الجنائية العسكرية عام 1964. كذلك زحف الضباط الناصريون إلى اتحادات كرة القدم والفروسية والتنس والسباحة وحتى رئاسة الطرق الصوفية[686]؛ كما عُيَّن عدد من الضباط في منصب السفير كما ذكرنا آنفًا؛ فخلال الفترة من 1952– 1962 زاد عدد السفراء العسكريين من اثنين فقط إلى عشرات (في 1962 صار كل السفراء المصريين في أوربا من الضباط عدا ثلاثة فقط). وقد بلغ عدد الضباط في المناصب الكبرى بوزارة الخارجية عموما عام 1962 اثنين وسبعين من مائة منصب[687]. كذلك في شركات الدولة ثم طرد معظم المديرين القدامى وعُيِّن كثير من الضباط الناصريين في مجالس إداراتها، بالإضافة إلى عناصر مدنية ناصرية، كما احتكر الناصريون النقابات والجمعيات الثقافية بحيث كان الولاء هو المعيار الذي يفوق – غالبًا – معيار الكفاءة المهنية في كل هذه المواقع. وبخصوص الوضع الخاص للضباط لم تزد نسبة الضباط من الكوادر الجامعية بالدولة عن 1% عام 1964؛ إلا أنهم تمركزوا في مواقع معينة: رئاسة الجمهورية (20%)، وزارة الداخلية (83.67%)، وزارة الخارجية (9.31%)، كما احتلوا منصب المحافظة في 26/22 محافظة، 11/6 من رئاسة المؤسسات العامة، ولم يكن عددهم أو نسبتهم كبيرة في القطاعات التي تتطلب مهارات تكنيكية معينة، مثل البنوك والشركات الصناعية.

وقد تشكلت الفئة المغلقة الناصرية غير متماهية؛ فوُجدت مستويات متعددة وكذلك شلل وكتل متباينة المصالح. وكانت المجموعات الأهم والأقوى هم رجال المخابرات والجيش والأمن، ثم قادة التنظيم السياسي والنقابات والأجهزة الاقتصادية الكبرى، وفي الذيل يأتي مديرو الشركات الحكومية؛ فحتى داخل النخبة كانت السياسة فوق

---

[684] تناول أحمد حمروش هذه البداية بشيء من التفصيل، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص ص 138 – 139.

[685] أنور عبد الملك، المرجع المذكور، ص 21.

[686] انظر محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص ص 64 - 65، ص ص 81 - 82، ص ص 170 - 172، ص ص 187.

[687] حمروش، مجتمع عبد الناصر، دار الموقف العربي، ص 133.

الاقتصاد؛ فلم تكن السلطة السياسية تعبر عن مصالح رجال الشركات الحكومية كما ذهب بعض المحللين؛ بل كانوا مجرد ذيول للجسم الرئيسي للنخبة الناصرية ولم يكن لهم من النفوذ ما يؤهلهم لفرض أفكار معينة. وقد لعب رجال الشركات دورًا كبيرًا في تفكيك النخبة الناصرية؛ من خلال استغلال قطاع الدولة الاقتصادي الضخم بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتحول الكثير منهم إلى مليونيرات وأصحاب مشاريع؛ بينما لم يحقق ذلك أقوى أفراد النخبة أنفسهم وعلى رأسهم عبد الناصر نفسه ومعظم كبار رجال الجيش والأمن.

2 - النهب الناصري – البيروقراطي:

إذا كانت البيروقراطية قد أعلنت حكمها أعلى الأحكام وقررت أنْ تقوم بدور الوكيل عن الطبقة المسيطرة، فقد كان من الطبيعي أنْ تكون هذه الوكالة مدفوعة الثمن. فالتحول من موقع الخادم المطيع إلى موقع الخادم المتمرد كان لابد أنْ يؤتي للبيروقراطية ثمارًا. فبدلًا من الأجر العادي تطلَّع البيروقراطيون إلى جُعل خاص، وبفضل تمردهم حصلوا بالقوة على جهاز الدولة خالصًا، ولم يكن الناصريون مجرد فاعلي خير؛ فلأنهم بشرٌ، ولا يستندون مباشرة إلى شيء سوى سيطرتهم على جهاز الدولة؛ تمثلت مصالحهم الخاصة فيما يمكن الحصول عليه بواسطة هذا الجهاز. ويمكننا استعراض أهم أشكال النهب الناصرية فيما يلي:

1 - زيادة امتيازات كبار رجال الدولة:

زيدت امتيازات الضباط بحيث تخطت نسبة زيادة مداخيل أيِّ فئة أخرى[688].

فزادت بدلات التمثيل كالآتي:

الفريق	**1350 جنيهًا سنويًّا**
اللواء	**750 جنيهًا سنويًّا**
العميد	**375 جنيهًا سنويًّا**

كما زيدت العلاوات لكل الضباط أنواعًا وقيمًا ومعدلًا، وأصبحت الترقيات أسرع، وحصل الضباط على حقوق للعضوية في عديد من الأندية، وعلى تسهيلات للسفر إلى الخارج للعلاج. وزيدت بدلات السكن والإقامة، كما حصلوا على تسهيلات بالنسبة لحجز الشقق الفاخرة والسيارات وتقسيط أثمانها. كما تم رفع سن الإحالة للمعاش للرتب الكبيرة[689].

---

[688] مابرو، الاقتصاد المصري من 1952 – 1972، ص 341.

[689] حمروش، مجتمع عبد الناصر، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، ص ص 127 - 128.

كما حصل كبار رجال الدولة على امتيازات أخرى: زيد بدل انتقال وكيل الوزارة إلى 20 جنيهًا ثم إلى 75 جنيهًا شهريًّا، و150 لوكيل أول الوزراء، بالإضافة إلى 150 جنيهًا كبدل تمثيل. وبعد الانقلاب مباشرة صدر قرار بوقف استخدام سيارات الحكومة (600 سيارة) ولكن بعد عدة أشهر أعيد استخدامها وارتفع عددها أضعافًا كثيرة، حتى أنَّ استهلاكها السنوي بلغ 20 مليون جنيه في أواخر الفترة. كما رُفع الحد الأقصى للمرتبات بحيث بلغت النسبة بين الحد الأدنى والأقصى 1: 40 حسب تقدير عادل غنيم[690]، و1: 55 حسب تقدير ط. ث. شاكر[691]، وصدر قرار في 1961 برفع الحد الأقصى للدخل السنوي لوظيفة المدير من 2500 إلى 5000 جنيه.

أما بالنسبة لأعضاء "مجلس قيادة الثورة" فقد تقرر منح كل منهم معاشًا شهريًّا (500 جنيه) وخطًّا تليفونيًّا وجواز سفر دبلوماسي.

خلال الفترة من 1962 – 1967 شهد قطاع الخدمات والأعمال الزيادة الآتية:

زيادة في الوظائف العليا بنسبة 161%.

وزيادة في دخل هذه الوظائف 230%.

وزيادة في الوظائف التخصصية 145%.

وزيادة الوظائف الفنية 128%.

وزيادة الوظائف الإدارية 145%.

أما في قطاع الغزل والنسيج فزاد عدد المديرين والأخصائيين بـ 300% بينما زاد عدد العمال المهرة والعاديين والفنيين والملاحظين بـ 160% وارتفعت نسبة المديرين والأخصائيين بالنسبة لمجمل العاملين من 1.59% إلى 4%[692].كذلك بلغ عدد المعينين بدرجة المدير العام إلى 1400 شخص[693].

وارتفع عدد المعينين على درجة وزير ارتفاعًا كبيرًا بلغ 700 شخص بعد سقوط الناصرية بقليل، حتى عام 1974[694].

---

[690] "الطليعة"، فبراير 1968.

[691] المرجع السابق، ص 29.

[692] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 119.

[693] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 26.

[694] روزاليوسف، 1975/7/21.

2 - كما شهدت الفترة الناصرية ظاهرة تعدد المناصب للفرد الواحد بشكل ملفت[695]، فكان من المعتاد أنْ يحتل فرد واحد عديدًا من المناصب؛ مثل كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر؛ لدرجة أنه لا يكون لديه متسع من الوقت لمجرد التفكير فيها جميعًا:

3 - بلغت المصروفات المخصصة لقيادات التنظيم السياسي ما يلي:

250 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين المحافظة.

150 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين القسم.

27 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين مساعد القسم.

350 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين عام المحافظة.

165 جنيهًا شهريًّا مصاريف سيارة للأمين والأمين المساعد.

هذا بخلاف بدلات التفرغ[696]. وهيَ أرقام ضخمة بمقاييس تلك الفترة.

4 – بالإضافة إلى هذه الأشكال المقننة للنهب، انتشر بشكل فاضح النهب المباشر لأموال الدولة؛ فلجأ الناصريون إلى الاختلاس واستثمار رأس مال الدولة لخدمة نشاطهم الخاص، كما عمل كثير منهم بالسمسرة، واستطاع الموظفون الكبار في الريف الحصول على مداخيل ضخمة من جراء بيع الأعلاف والبذور في السوق السوداء ونهب الفلاحين بمختلف الوسائل غير المقننة.

كذلك تم نهب الكثير من أموال أسرة محمد علي ونهب الأموال الموضوعة تحت الحراسة، كما اشترى بعض كبار رجال الدولة بعض المنشآت الموضوعة تحت الحراسة بأسعار بخسة.

وبالتعاون مع رأس المال الخاص استطاع الناصريون مراكمة ثروات طائلة على حساب قطاع الدولة ومداخيلها. ولم يقتصر النهب على مؤسسات معينة؛ بل شمل كل مؤسسات الدولة: الجيش وأجهزة الأمن والأجهزة المدنية، وكذلك التنظيم السياسي والشركات والمؤسسات التابعة للدولة وحتى النوادي الرياضية.

وتفاوتت عملية مراكمة الثروات الخاصة بين شخص وآخر من أفراد النخبة بحسب موقعه وعلاقاته سواء داخل النخبة أم خارجها.

---

[695] حمروش، نفس المرجع، ص 123.

[696] صحيفة "الأخبار" المصرية، 1971/5/29.

ومن الملاحظ أنَّ عددًا من كبار القادة السياسيين المتصدرين من أفراد النخبة الناصرية ذوي النفوذ الأكبر وأصحاب المناصب الأسمى بجهاز الدولة – منهم عبد الناصر نفسه - لم يهتموا كثيرًا؛ أو لم يستطيعوا بحكم مناصبهم، بمراكمة الثروات الضخمة؛ ويمكن تفسير هذه الظاهرة على أساس أنْ هؤلاء القادة كانوا الأكثر قدرة على تمثيل النخبة ككل ولذلك كانوا الأكثر هيمنة في السلطة، وبالتالي الأكثر سفورًا أمام الجماهير؛ ومن هنا كان اعتمادهم الأساسي على مداخيلهم المقننة والتي لم تكن تكفي على أيّ حال لتحويلهم إلى مليونيرات؛ فبلوغ أعلى المناصب كان يمكن أنْ يكون فقط مصدرًا للنفوذ السياسي الضخم؛ إلَّا أنَّ استخدام هذه المناصب لجمع الثروات كان شيئًا بالغ الضرر للنخبة البيروقراطية ككل، وهذا ما يفسر السلوك الأكثر انضباطًا للقادة الكبار مع استثناءات محدودة للغاية، كلفت النظام غاليًا مع ذلك؛ مثل زمرة المشير سيئة السمعة مثلًا[697]. ولذلك كان النهب الناصري بالنسبة لكبار القادة – بوجه عام – يتم إما في حدود القانون أو بشكل وبقدر لا يؤدي إلى سخط الجماهير.

ولم يكن الحديث عن النهب البيروقراطي خافتًا رغم القمع المستمر؛ فحتى الأجهزة الرسمية تناولت هذه الظاهرة مرارًا، وكانت دائمًا حديث المجتمع، واستخدمت لوضعها مصطلحات خاصة مثل "الطبقة الجديدة"؛ كما لم يخل الأمر من محاكمات وتصفيات لبعض العناصر المفرطة في الفساد. ذلك أنَّ العناصر التي استطاعت أنْ تنهب أكثر من غيرها كانت من رجال الصف الثاني والثالث؛ مثل مديري الشركات والهيئات الاقتصادية.

وفي الواقع ظل الشيء الثابت وراء مسار الناصرية ككل هو تلك العلاقة المباشرة بين النخبة الحاكمة وسياستها المتمثلة في المصالح الخاصة لهذه النخبة. فالناصرية قد عبرت عن المصالح غير المباشرة للطبقة المسيطرة، ولكنها إلى هذا الحد تكون سلطة معلقة في الهواء، وهذه حالة لا يمكن أنْ توجد في التاريخ؛ فلا توجد سلطة لا تعبر مباشرة عن مصالح فئة محددة من الناس تشكل سندها المباشر، ولا يوجد أبدًا من يتطوع مختارًا لتمثيل المصالح بعيدة المدى لطبقة ما دون أنْ يمثل أيَّ مصالح قصيرة المدى أو مباشرة. وهذه الفئة التي عبرت عنها الناصرية تعبيرًا مباشرًا كانت هيَ نفسها؛ أيْ النخبة الناصرية من البيروقراطيين التي شكلت النخبة الحاكمة ككل. وفي الحقيقة عبرت النخبة البيروقراطية بنفسها عن مصالحها المباشرة. وعند هذه اللحظة من التحليل نرى أنَّ الناصرية هيَ هذه الوضعية بالضبط: البيروقراطية تحكم لصالح النظام، بينما تأخذ.. تنتزع.. تقتطع الثمن باهظًا، كلحظة أصيلة من مسارها المنطقي – الفعلي، لا كاستثناء، بل كوجودها الحقيقي؛ مفهومها الخاص؛ سواء اتخذ صيغة قانونية أو عرفية. كانت أيضًا النخبة البيروقراطية هيَ التي

---

[697] للوقوف على بعض التفصيلات، ارجع إلى كتاب أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص ص 214 - 215.

مارست إنتاج الفكر الناصري والسياسة الناصرية. لقد كانت بدايتها المنطقية هيَ انقلاب "الضباط الأحرار"، فحكمهم، فسياستهم، فتكّون نخبة خاصة عبر هذا كله وفقًا لما تطلبته كل هذه اللحظات. وفي الحقيقة كانت كل هذه اللحظات تعبر عن وجود النخبة منذ البداية إلى النهاية. فالانقلاب نفسه كان يعبر عن نواة من الضباط؛ نواة للنخبة القادمة.

وقد شكل نهب الناصريين، المقنن وغير المقنن، المصلحة المباشرة التي عبرت عنها السياسة الناصرية، والتي توجهت من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي بالشكل الملائم لاستقرار السلطة البونابرتية. هكذا كانت الناصرية التعبير النقي عن مصالح كبار رجال الدولة الجدد بشكل مباشر، والذين لا يشكلون في النهاية سوى مجرد واجهة للطبقة المسيطرة نفسها، ولكنها واجهة ذات مصالح متميزة كفئة اجتماعية خاصة، واستطاعت أنْ تحقق أقصى مصالحها. وبهذا يتضح ما سبق أنْ أشرنا إليه في القسم الأول، أيْ العلاقة بين انقلاب الضباط ومصالحهم الخاصة التي بدأت بالاستيلاء على جهاز الدولة، وتبينت الآن على نحو صريح: الاستيلاء على نصيب ملموس من مداخيل هذا الجهاز والناتج المحلي عمومًا. وقد أدت عملية النهب هذه إلى تحول أعداد كبيرة من أفراد النخبة الناصرية إلى أصحاب رءوس أموال أو ملاك عقاريين؛ وإلى تداخل متزايد بين مصالح رجال الدولة الناصريين ومصالح رجال الأعمال؛ كما أنَّ قطاعًا واسعًا من رجال الأعمال أنفسهم أصبحوا رجال دولة. إذن أدى النهب الناصري إلى إعادة الوئام بالتدريج بين الدولة والطبقة المسيطرة؛ أيْ إلى اختلال الأساس المادي المباشر لوجود الناصرية. وكان هذا الوئام ينمو بقدر ما كانت الناصرية تنجح في المحافظة على حالة السلام الاجتماعي، بتحويل التوازن السياسي القديم (1952 - 1954) إلى تجميد للصراع الاجتماعي، بقتل القوى السياسية المعبرة عن مختلف الفئات الاجتماعية. وبهذه الطريقة كانت تقيم أساسًا قويًّا لاستمرارها في الحكم، ولكنها في الوقت نفسه كانت بهذا الشكل نفسه تقوَّض حكمها – بطريقة غير مباشرة – ففي ظل "السلام الاجتماعي"، و"تأميم الصراع الطبقي" والإصلاح الاجتماعي برشوة المثقفين وعمال الصناعة، كان بمقدور رجال الدولة أنْ يقيموا الجسور مع رجال الأعمال والملاك العقاريين بدون إزعاج. وبهذا الشكل كانت الطبقة المسيطرة تعيد تنظيم صفوفها حول مصالحها المباشرة؛ بينما اكتفى الفقراء بالفتات. ويضاف إلى ذلك أنه بينما لم تنجح الدعاية والسياسة الناصرية أنْ تمنع إنتاج وإعادة إنتاج التعبير السياسي المباشر عن الطبقة المسيطرة، نجحت هذه الدعاية وهذه السياسة في استيعاب وإعادة استيعاب المعارضة اليسارية والإسلامية إلى حد كبير. لهذا لم تكن الناصرية مستقرة تمامًا؛ بل أخذت مع الزمن تخلي السبيل لعودة رجال الأعمال إلى سدة الحكم، رغم مقاومة القيادة الناصرية، الأكثر نقاءً في التعبير عن مصالح جهاز الدولة، ورغم مقاومة قواعد النظام المتشبثة بقيادة كانت تتعرض لحصار متزايد حتى داخل جهاز الدولة نفسه. ويبدو أنَّ ناصر نفسه كان يعي بهذه الحقيقة؛ فكثيرًا ما أشار إلى "سيطرة الرجعية" في الاتحاد الاشتراكي وفي جهاز الدولة، كما ازداد شعوره في أواسط الستينات بقوة ما أسماه بالثورة المضادة التي كانت على حد قوله

تنظم حزبها في مواجهة الثوريين غير المنظمين. ولهذا السبب أنشأ التنظيم الطليعي عام 1963.

3 - الناصرية في التاريخ:

سيطرت الناصرية لفترة من تاريخ مصر الحديثة. كما أسلفنا حكمت باسم النظام القائم معبرةً عن مصالحه من خلال مصالح النخبة البيروقراطية. بهذا المعنى كانت تعبر عن المصالح غير المباشرة للطبقة المسيطرة، أيْ مصالحها العامة؛ بعيدة المدى.

في الحقيقة لم تطرح طبقتنا المسيطرة على نفسها أبدًا مهمة القيام بثورة بورجوازية، بل حاربت الحركة الوطنية الديموقراطية بضراوة. وبالنسبة للناصرية وجدنا في الفصول السابقة أنها لم تحقق مهام ثورية؛ فعلى صعيد الاقتصاد حققت درجة محدودة من نمو التخلف، وكانت المحصلة العامة أنها حققت أقل مما كان يمكن تحقيقه في ظل نظام عميل بالكامل. وعلى صعيد السياسة لم تحقق ثورة ديموقراطية، كما لم تحقق استقلالًا سياسيًّا بالمعنى الحقيقي. وباختصار لم تنجز أيَّ مرحلة من ثورة بورجوازية مفترضة لدى بعض المفكرين.

وعلى العكس أدت سياسات الناصرية إلى انحطاط تركيب الطبقة المسيطرة؛ فتمت تصفية رجال الصناعة بينما تضخم حجم الكتل العاملة في مجالات التداول، شاملًا الغش التجاري والمضاربات.. إلخ.

ولذلك نقول إنَّ الناصرية قامت بدور ما في التاريخ دون أنْ يكون دورًا تاريخيًّا. ويتلخص هذا الدور في محصلة سياستها ككل:

1 - تصفية – مؤقتًا – كافة القوى السياسية المصرية؛ خصوصًا اليسارية والإسلامية.

2 - توجيه ضربات قاصمة للحركة الشيوعية، والحركة القومية في المشرق العربي.

3 - الإصلاح الاجتماعي الجزئي الذي تضمَّن تصفية الأرستقراطية العقارية، والذي كان أساسًا ماديًّا لتسريح المعارضة الراديكالية لفترة طويلة، وبالتالي حرمان الجماهير من أيِّ قيادة ثورية محتملة في المدى المباشر؛ مما لعب دورًا كبيرًا في تقبلها للناصرية.

4 - تغيير بنية الطبقة المسيطرة بتصفية كبار رجال الصناعة والكومبرادوريين في سياق إصلاحاتها الاجتماعية الاقتصادية.

5 - تفريخ أعداد كبيرة من رجال الأعمال الجدد من خلال جهاز الدولة، وفي النهاية أدت هذه الآلية إلى تكوين أوليجاركية حاكمة قوية من رجال الأعمال – رجال الدولة.

6 - زادت السياسة الناصرية بشكل متعمد وبأشكال أخرى غير متعمدة بالكامل من تشويه تركيب طبقة عمال الصناعة، وذلك بزيادة البطالة المقنعة وبالتالي التخفيف – عمليًّا - من عبء العمل، وبالتالي دفع كثير من العمال للقيام بأنشطة خاصة وموسمية (تجارة جائلة.. إلخ). وفي النهاية تدعمت ظاهرة قديمة في مصر: تمثيل العمال من خارجهم؛ ليس بواسطة مثقفين اشتراكيين؛ بل بواسطة رجال إدارة وتكنوقراط ينتمون إلى بيروقراطية الدولة العليا.

7 - على الصعيد العربي والعالمي قدمت الناصرية نموذجًا لامعًا للحركات الوطنية المعتدلة، مما ساهم في شد أزر هذه الحركات.

8 - ساهمت مساهمة غير مباشرة في إلحاق الشرق الأوسط – سياسيًّا - بالولايات المتحدة، عن طريق دورها في تصفية الاستعمار المباشر في المنطقة دون استطاعتها تقديم بديل في صورة نظام مستقل استقلالًا حقيقيًّا.

9 - ساهمت في احداث إضطراب أيديولوجي شديد في عموم البلاد العربية، باستخدام شعارات ومفاهيم متفق عليها بمعانٍ جديدة تناسبها.

10 - ومع كل هذا أدت سياساتها إلى إلحاق إهانات بالغة بفكرة الملكية الخاصة، لصالح ملكية الدولة – المنتهكة دائمًا مع ذلك – دون أنْ تخلق لدى الأفراد شعورًا بوجود ملكية عامة لهم. وبذلك أضعفت الناصرية فكرة الملكية عمومًا. يضاف إلى ذلك التغيرات التي طرأت على طريقة توزيع الدخول، من نمو العمالة الزائدة، إلى نمو الأنشطة الطفيلية، إلى نمو الأنشطة التداولية، والنهب البيروقراطي والفساد المعمم. إذ أدى كل هذا لمزيد من الانفصال بين العمل والأجر، والملكية وعائد التملك، والاستثمار والربح، مما ميَّع تمامًا مفهوم الحق وشعور الأفراد بالانتماء إلى نظام اجتماعي بعينه، وهو ما تفاقم بشدة في عهد السادات.

وهذا الدور ككل قد أدى إلى لجم جزئي للمصالح المباشرة لرجال الأعمال مع المحافظة على مصالحهم بعيدة المدى، مما شكل ضربة مضادة - من حيث الجوهر – للعملية الثورية التي كانت آخذة في التبلور على صعيد البلد ككل في منتصف القرن. وبذلك كانت الناصرية مجرد صورة لرد النظام القائم على الثورة؛ صورة حل وسط بين القوى الاجتماعية المتناقضة ولكنه كان حلًا وسطًا يخدم – في المدى البعيد - الفئات المسيطرة. ولهذا السبب بالذات نُعِد الناصرية حالة من حالات الثورة المضادة في مصر، تضاف إلى الثورة المضادة التي قادها شريف باشا والخديو توفيق ضد عرابي، ثم الحكومات الليبرالية ضد ثورة 1919، وقد جاءت الناصرية تتويجًا لعملية الثورة المضادة من 45 - 1952 بقيادة الملك والأحزاب الليبرالية.

فقد سارت السياسة الناصرية ككل مسارًا محافظًا ولم تنل من طبيعة النظام القائم من الناحية الجوهرية، وخدمت هدفًا محددًا هو إعادة الجماهير المتمردة إلى حظيرة النظام؛ ولخدمة هذا الغرض قامت بعدد من الإصلاحات الجزئية بالإضافة إلى القمع الشديد وغسل مخ معمم للجماهير.

والناصرية في النهاية كثورة مضادة في ثوب خاص لعبت دور أداة الطبقة المسيطرة؛ أداتها الموضوعية. فقبل انقلاب يوليو كانت البيروقراطية تلعب نفس الدور في الحدود التقليدية لأيِّ بيروقراطية في بلد متأخر، فكانت أداة مباشرة للطبقة المسيطرة؛ أما بعد الانقلاب فقد أصبح لها دور إضافي؛ دور فريد؛ فبدلًا من الاكتفاء بتسيير آلة الدولة راحت تلك البيروقراطية تشرف على تسيير المجتمع نفسه؛ وهذا الدور هو الدور الخاص لنظام بونابرتي، في ثوبه الناصري في حالتنا، والذي بموجبه صارت البيروقراطية أداة غير مباشرة للطبقة المسيطرة. فرغم أنها أصبحت تقود المجتمع، فقد ظلت من الناحية الموضوعية تعمل على تسييره في اتجاه المحافظة على النظام القائم مع إدخال بعض التعديلات لصالحه. بل إنَّ مصالحها الخاصة كانت هيَ الأخرى في قمة تحققها، وتلتقى مع مصالح النظام نفسه. وبذلك ظلت البيروقراطية تقوم بدور الأداة، ولكنها منذ 1952 - 1954 راحت تقوم بدور الأداة في شكل سلطة؛ وهذه الحالة هيَ شكل آخر لما سبق أنْ وصفنا بالتناقض بين محتوى وشكل الناصرية. فالناصرية كمحتوى هيَ أداة، وكشكل هيَ سلطة كاملة. هكذا امتد التناقض نفسه من الفكر الناصري إلى السياسة الناصرية إلى الناصرية كمفهوم.

إلَّا أنَّ الناصرية في سياق تحقيقها لمفهومها قد *امتلكت قلوب الجماهير العربية بشكل فاق أيَّ قيادة في التاريخ العربي الحديث*؛ ذلك أنها في هذا السياق نفسه وجدت نفسها تقوم بممارسات بالغة التأثير في الجماهير:

1 - فقد وجهت إهانات بالغة للاستعمار التقليدي، تمثل أهمها في تأميم قناة السويس؛ هذه العملية الناجحة التي كسرت حاجزًا نفسيًّا معينًا في العالم الثالث بعد فشل محاولة مصَّدق في إيران، ثم انتصار 1956 السياسي والجزئي وما تبعه من تأميم الشركات الأوروبية في 1957. فهيَ بذلك قد ألهبت بشدة المشاعر الوطنية المتأججة أصلًا وحققت للشعب – من حيث المظهر – انتصارات باهرة؛ رغم أنَّ هذا كان يخدم أغراضها الخاصة، بل ويخدم الإمبرياليين الجدد: الأمريكيين.

كذلك كان توجه الناصرية إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح واستغلال التناقضات الدولية في تحسين شروط علاقات مصر مع الغرب، وتصدير المنتجات الراكدة إلى شرق أوروبا. كان هذا كسرًّا لاحتكار الغرب للشرق العربي لمدة طويلة، بعد انقطاع العلاقة الخاصة بين الاتحاد السوفيتي وكل من تركيا والسعودية واليمن. كذلك كان اعتراف الناصرية بالصين الشعبية يمثل مقاومة حقيقية للهيمنة الغربية على الشرق، ويضر بدرجة ملموسة بهيبة الغرب. وبغض النظر عن التأثير الفعلي لهذه الإجراءات، كانت تمثل نقلة معنوية هامة في الحياة السياسية للعالم العربي؛

فهيَ تنطوى على تحد سافر للغرب، وهو شيء كان بالغ التأثير في مشاعر الجماهير العربية، أشعرها بالنصر وبالقوة رغم محدودية التأثير المادي لهذه السياسات وقصر مدى هذا التأثير نفسه.

وقد لعبت حتى الشعارات الوطنية المتطرفة وإلقاء التهديدات جزافًا ضد الغرب دورًا بالغًا في تأجيج حماسة الجماهير؛ ورغم الطابع الغوغائي والديماجوجي للخطاب الناصري، فقد كان يمس وترًا حساسًا لدى الجماهير. فحتى الكلام بهذه الطريقة كان جديدًا على العالم العربي؛ فقبل ذلك لم يتميز خطاب القادة العرب بهذا الطابع المتطرف، ولم تبلغ لغة العظمة القومية هذا المبلغ. لقد كان هذا شيئًا أخاذًا تمامًا للجماهير؛ خاصة أنّ رد فعل الغرب لم يكن قويًّا؛ بل كان يبدو على السطح أنَّ الناصرية تستطيع أنْ تواجه العالم كله، متحدثة عن نفسها كقوة كبرى تحمي ولا تهدد.. إلخ.

وقد تميز الخطاب الناصري بعد 1955 بالتطرف في العداء لإسرائيل، هكذا موهمًا الجماهير أنَّ الدولة تستعد لسحقها ومن ورائها كذلك. وقد لعبت هذه اللغة دورًا كبيرًا في الإحباط الحاد الذي أصاب الجماهير نتيجة لهزيمة 1967 المهينة.

2 - الإهانات البالغة التي وجهتها لفكرة الملكية الخاصة كانت بالغة التأثير في مشاعر الفقراء. فقد ضربت الناصرية من أجل النظام الاجتماعي ككل أغنى أغنياء مصر، بل وطردت الملك نفسه في البداية. وهيَ بهذا قد انتقمت للجماهير المعذبة ممن كانوا موضع كراهية شديدة. وقد كانت إهانة الملكية الخاصة ممثلة في الباشوات شيئًا جديدًا وفريدًا في مصر منذ صعود محمد علي. ورغم محدودية الإجراءات العملية، كانت بالغة التأثير في الجماهير، لأنها أهانت شيئًا كان يبدو أنه لا يمكن قهره.

3 - تبنت الناصرية شعارات شعبوية وقوموية متطرفة لم تطرح في مصر من قبل إلَّا من خارج النظام وفي حدود أضيق بكثير، فقد كتبت في كل مكان شعارات مثل الحرية – الاشتراكية – الوحدة.. إلخ وهو شيء مثير للغاية في مجتمع ذو انقسام اجتماعي عميق. ورغم المحتوى المحافظ للفكر الناصري كان مجرد تبينها لشعارات اليسار ملهبًا لقلوب الفقراء وجلب لها تأييدًا جارفًا، رغم أنَّ هذا التأييد نفسه قد مثِّل قوة ضغط بالغ عليها.

4 - في سياق المحافظة على نفسها، وحتى بدعم الأمريكيين أو موافقتهم الضمنية، ورغم كل النتائج؛ كانت بعض الممارسات الناصرية مبهرة لجماهير عاشت طويلًا في حالة شعور بالدونية والفشل. فالوحدة السورية رغم فشلها بدت كمحاولة أحيت ذكريات عظيمة، وكان إرسال الجيش المصري إلى الخارج لتدعيم الجمهورية في اليمن يدغدغ الشعور بالعظمة القومية.

لقد أدت كل هذه الممارسات، خاصة أنها دُعمت بالقمع المطلق، إلى صعود كاسح وراسخ لأسهم الناصرية بين الجماهير العربية.

القسم الثالث

سقوط الناصرية

> **"إنَّ الشيء لدى تحدده على نحو مطلق ليس سوى الشيء نفسه في انحلاله المطلق"**
>
> **هيجل**

تمهيد:

1 - خلال تحليلنا اكتشفنا صيرورة التناقض بين محتوى وشكل الناصرية، والذي بدا لدى تحليلنا للفكر نفسه كمجرد تناقض داخل الفكر، أو تناقض الفكر مع نفسه. أما لدى تحليل السياسة فقد صار هذا التناقض تناقضًا بين الفكر المقدَّم رسميًّا والممارسة الفعلية. وأخيرًا بلغ هذا التناقض أوجه؛ فالناصرية باعتبارها دولة البيروقراطية النائبة عن الطبقة المسيطرة قد انكشفت كمجرد لحظة في مسار النظام القائم، وأنها لم تكن لتستطيع أنْ تحقق ذاتها إلَّا تحت شعارات ديماجوجية؛ إذ لبست الثورة المضادة ثوب الثورة – مضطرة - في صورة بونابرتية. وقد أفصح هذا التناقض عن نفسه تمامًا حين اتضحت حقيقة الناصرية: حكم نخبة الناصريين الذين قدموا أنفسهم للعالم كفرسان، باعتبارهم - في الحقيقة - *مغتصبين*. ومع تبلور هذه الحقيقة بالذات على الصعيد الواقعي بات حل التناقض المذكور ممكنًا.

2 - في منتصف مايو 1971، استطاع السادات، بمعونة البرلمان وفي حماية الحرس الجمهوري وأجهزة أخرى أنْ يزيح الناصريين من السلطة. ومنذ تلك اللحظة انتهت هيمنة الفئة البيروقراطية العليا الصرف، وحلت محلها سلطة رجال الأعمال المهيمنين في نفس الوقت على أجهزة الدولة. ومثلما جاءت الناصرية بانقلاب سهل، أزيحت بانقلاب أكثر سهولة؛ ومما يدل على ذلك أنَّ القادة الناصريين قد حاربوا السادات في معركتهم الأخيرة بتقديم استقالاتهم من مناصبهم بدلًا من استخدام القوة.

ومن وسط دخان وغبار مايو 1971 خرجت الساداتية من أحشاء الناصرية، أو خرجت حكومة *الأوليجاركية المالية* من أحشاء البيروقراطية، مثلما تخرج اليرقة من الشرنقة؛ ذلك أنَّ كل شيء – كما قال هيجل – يحمل بذرة فنائه.

ومن الطريف أنْ نشير إلى أنَّ عددًا من كبار أعضاء التنظيم الطليعي؛ التنظيم الناصري السري، قد شاركوا في انقلاب مايو 1971: محمد أحمد صادق (رئيس أركان الجيش)، الليثي ناصف (قائد الحرس الجمهوري)، ممدوح سالم (محافظة الإسكندرية). بالإضافة إلى أقرب المقربين لعبد الناصر نفسه: السادات ومحمد حسنين هيكل (لم يكونا أعضاء بالتنظيم). وهذه الحقيقة تجسم لنا فقط الشكل الذي سقطت به الناصرية؛ بفعل أبنائها أنفسهم.

وقد ارتبطت بسقوط الناصرية تغيرات عديدة في السياسة المصرية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فبعد أنْ كانت الثورة المضادة تتخفى تحت شعارات وسطية، أخذت تكشر عن أنيابها معلنةً تمزيق الصورة القديمة وتخليها صراحةً عن الشعارات الثورية. ومع ذلك لم يعد كل شيء كما كان عليه قبل 23 يوليو 1952؛ إذ جرت خلال عشرين عامًا مياهٌ كثيرة؛ فقد عادت الطبقة المسيطرة إلى السلطة السياسية وهيَ مثقلة بتركة ناصرية مرهقة من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وإنْ لم تكن تحولات ثورية.

3 - والحقيقة أنَّ انقلاب مايو 1971 لم يكن هو الآخر، مثلما كان انقلاب يوليو 1952 مفاجئًا لأحد تقريبًا. ذلك أنَّ نجم الناصرية كان يمر منذ منتصف الستينات بمرحلة أفوله، وكانت عوامل فناء النظام البونابرتي تنمو بحكم طبيعته نفسها، فقد جاءت الناصرية كلحظة في أزمة النظام. وعلى الصعيد الاقتصادي – الاجتماعي لم تجر تحولات حاسمة، فلم تحقق نقلة ثورية في علاقات الإنتاج، مبقية على نفس النظام في حالة الأزمة البنيوية. وإذا كانت الأزمة السياسية قد أفرزت البونابرتية في لحظة محددة؛ فإن الناصرية كانت، بحكم رغبتها في الاستمرار، تزيل الأساس الموضوعي لوجودها نفسه؛ فراحت تقلِّم أظافر القوى السياسية التي شكل توازنها التربة الملائمة لانقلاب الضباط؛ فسحقت الحركة الوطنية وصفَّت كافة أشكال وجودها المستقلة، كما فعلت نفس الشيء مع أحزاب الطبقة المسيطرة. إلَّا أنَّ رجالها أنفسهم، أيْ رجال الدولة، راحوا ينخرطون يومًا بعد يوم في صفوف هذه الطبقة، بفضل وضعهم الممتاز في جهاز الدولة والمجتمع بعد الانقلاب. وقد أدى هذا الانخراط، بالإضافة إلى ارتباط مصالح رجال الدولة – الحكام بمصالح النظام الاجتماعي القائم، ووضع جهاز الدولة نفسه على رأس المجتمع، إلى ترجيح كفة رجال الأعمال على حساب ذلك التوازن الذي مكَّن حفنة من الضباط من استلام الحكم ذات ليلة. فرغم القمع السياسي لكل الطبقات، ظلت الأيديولوجيا السائدة *فعليًا*، وليس الشعارات، هيَ أيديولوجيا الطبقة المسيطرة، رغم التعديلات والإضافات الفكرية الناصرية، كما ظلت طريقة إعداد الكوادر السياسية والعسكرية هيَ نفسها، وعملت الدولة الناصرية على تدعيمها. وقد أدى التحام أفراد الطبقة المسيطرة برجال الدولة البونابرتيين إلى تحول تدريجي للسلطة الفعلية من أيدي البيروقراطية بما هيَ كذلك إلى أيدي رجال الدولة – رجال الأعمال، وذلك على نحو سلمي.

ومن أجل المحافظة على بقائها راحت الناصرية – وقد عجزت عن تدشين نظام اجتماعي – اقتصادي متماسك – تلعب بالشعارات الوسطية على الصعيد الدولي أيضًا، وتقيَّم حساباتها على أساس استغلال التناقضات الدولية، مما ورَّطها في مشاكل خارجية لم تستطع أنْ تحسمها بقدراتها الخاصة. ووقعت في النهاية أسيرة لديماجوجيتها، وعرَّضت نفسها لزلزال عنيف تمثل في الضغوط الغربية في فترة 1964 - 1967.

يضاف إلى ذلك أنَّ الناصرية قد اعتمدت بدرجة كبيرة على هيبة زعيمها دون أنْ تستطيع وضع أساس مادى متين لهيبة نظامها السياسي نفسه؛ فكان موت زعيمها يمثل ضربة هائلة لها. وفي تفسير السقوط لجأ الناصريون وأصدقاؤهم إلى تفسيرات مختلفة. ولم نعدم وسط الاتجاه اليساري محاولات للبرهنة على حتمية سقوط الناصرية؛ إلَّا أنها محاولات لم ترق أبدًا إلى مستوى التحليل العيني الشامل. وفي أغلب الحالات عُزي سقوط الناصرية إلى عوامل صدفية أو جزئية، أو لعديد من الأسباب المتفرقة والمتباينة وغير المرتبطة ببعضها البعض. وحاول آخرون اكتشاف عنصر الضرورة في هذا الحدث؛ إلَّا أنَّ المبالغة في التجريد قد ميزت هذه المحاولات. وتصور آخرون المسألة وكأنَّها معركة بين الخير والشر. فرغم انتقاداته العنيفة للناصرية لم ير فؤاد مرسي – مثلا - في الساداتية أكثر من ابن الخطيئة؛ فهو لم يفسر إطلاقًا ظهورها كنتاج ضروري للناصرية نفسها[698]. وهذا المنطق يجد جذوره في إيمان كثير من مفكري اليسار بالناصرية، والذي يدفعهم بدلًا من تفسير سقوطها بوجود عنصر ضروري – داخلي، بعناصر خارجية أو صدفية، وذلك بغرض تقديم الناصرية في أفضل صورة.

وجدير بالملاحظة أنَّ معظم هذه التحليلات تعامل سقوط الناصرية على أنه مجرد سقوط لسياسات معينة، وليس سقوطًا لفئة محددة من السلطة، بكل ممارساتها. ونحن نرى أنَّ هناك سياسات ناصرية معينة بالمعنى العريض، تتلخص في العمل على تحقيق المصالح المباشرة لكبار رجال الدولة الصرف أساسًا، ولو على حساب مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى؛ أما السياسة بالمعنى الضيق فقد تغيرت أكثر من مرة – كما رأينا فيما سبق – أثناء الفترة الناصرية نفسها. بل قد رأينا كيف كانت السياسات التي ارتبطت فيما بعد باسم أنور السادات تمارس في أوائل الخمسينات وتعاد للاستخدام في أواسط الستينات، ورغم الطنطنة اليسارية على صعيد الدعاية الرسمية في تلك الفترة.

ومبدئيًّا نحن لا نعتبر الساداتية نتيجة صدفة محضة، أو نتيجة لأخطاء هنا وهناك، بل نراها كما ينبغي أنْ يُنظر لأيِّ ظاهرة في التاريخ، كنتاج للظاهرة التي

---

[698] انظر على سبيل المثال: فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي.

سبقتها، وحتى لو كانت نقيضها. وعلى هذا الأساس نرى أنَّ الساداتية كانت نتاجًا للناصرية. وسوف نتناول هذا فيما يلي.

انهيار النظام

* الانهيار من الداخل:

الأزمة: كانت السياسة الإصلاحية على صعيد الاقتصاد هيَ أقوى دعامة *مادية* للحكم الناصري وللأفكار الناصرية. وقد قدمت الدولة في أوائل الستينات كثيرًا من الخدمات للفقراء، خاصة عمال الصناعة. إلَّا أنَّ الرياح لم تسر بما تشتهي السفن؛ فرغم المعونات الخارجية الضخمة، لم تنجح خطة 1960 - 1965 في تحقيق كثير من الآمال التي بنتها الحكومة عليها، وقد سبق تحليل ذلك. وقد انعكس الفشل الاقتصادي على مستوى المعيشة، وأنهيت خطة 1960 - 1965 دون أنْ تنتهي؛ إذ لم يتم إنجاز كل مشروعاتها، وكانت قد مُدَّت ثلاث سنوات إضافية؛ إلَّا أنَّ أزمة التمويل قد أجبرت الحكومة على وقف المشاريع التي لم تستكمل، أو تأجيلها، وألغيَ بالطبع مشروع الخطة الخمسية الثانية.

خلال الخطة الخمسية حقق الناتج القومي زيادة سنوية بلغت في المتوسط 5 %– 6 %، أما في 67 - 1968 فحقق الناتج الإجمالي نقصًا مقدارها –1%، وبالأسعار الثابتة يساوي – 2.5%[699]، كما تناقص معدل الاستثمار من الناتج القومي من 17.7% عام 1965/64 إلى 11.9% عام 1968/67[700]. ومع ذلك أخذ المخزون السلعي من المنتجات الحديثة يتراكم ابتداءً من 1965:

المخزون السلعي من بعض المنتجات في أواخر 1966

تلفزيونات	20 ألف جهاز
ثلاجات	3321 جهازًا
غسالات	5819 جهازًا

ومنذ 1965 تدهورت إنتاجية الأرض سنويًّا بمعدل 0.45% بسبب إهمال الدولة لمشاريع الصرف. كما ازدادت حاجة البلاد من المستوردات الغذائية بدرجة ملموسة، بينما راح استهلاك الفرد من المواد الضرورية يتناقص في 1967/66:

---

[699] مابرو – رضوان، المرجع السابق، ص 67.

[700] Radwan S., Op. cit., p. 208

معدل انخفاض استهلاك الفرد في 1966[701]

الأرز	% 18.4
العدس	% 17.7
الخضروات	% 5.2
كيروسين	% 2.3
منسوجات	% 9.5

وقد تدهور الاستهلاك في العام التالي بنسبة ملموسة[702]، وكان من نتائج سياسة التشغيل الناصرية والتوسع السرطاني للقطاع غير المنتج أنْ ارتفعت القوة الشرائية النقدية للجماهير دون زيادة مماثلة في الناتج السلعي، مما أدى إلى نمو السوق السوداء.

وشهد عام 64 - 1965 ارتفاعًا ملموسًا للأسعار؛ فحسب تقرير البنك المركزي، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة من 453.2 في ديسمبر 1964 إلى 486 في ديسمبر 1965 (1939 = 100)، أما الرقم القياسي لمستوى المعيشة فارتفع من 338.6 إلى 377.1[703]. وفي نفس الفترة بدأت نتائج سياسة الإسكان في الظهور ثم استفحلت؛ إذ ظهرت أزمة المساكن. كما بدأ نصيب الفرد من الخدمات يتدهور أيضًا، خاصة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ولم تعد الدولة قادرة على مواصلة تقديم إعاناتها الاجتماعية بنفس القدر.

ومقابل هذا التدهور في أحوال الفقراء حقق رجال الأعمال أرباحًا طائلة على حساب قطاع الدولة الاقتصادي. فشهد منتصف الستينات انتعاشًا كبيرًا في تجارة الجملة، كما انتعشت أعمال السمسرة، وحقق المقاولون أرباحًا طائلة خلال الخطة الخمسية. كذلك أخذ القطاع الخاص الصناعي في النمو بمعدل يفوق معدل النمو الصناعي العام. وهذا يعني أنَّ الأزمة قد ألقت بأعبائها بدرجة أكبر على قطاع الدولة، ومن خلاله على الجماهير.

وبالإضافة إلى قطع معظم المعونات الغربية في 1964 - 1965 وضخامة أعباء حرب اليمن، نتج عن خطة 1960 - 1965 عجز ضخم في ميزان المدفوعات

---

[701] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 122.

[702] نفس المرجع، ص 123.

[703] مجلة "الطليعة"، عدد فبراير 1967، تقارير الشهر، ص 76.

والميزان التجاري، مما دفع الحكومة إلى التوقف عن تسديد ديونها للغرب؛ خاصة أنَّ قطاع التصدير لم يستطع أنْ ينمو بشكل ملموس. وبذلك أصبحت البلاد مواجهة بعجز خارجي وداخلي ضخم ومتراكم ولا ينتظر نهاية، خاصة أنَّ الدولة قد باتت مثقلة بالديون ومثقلة بقوانينها الإصلاحية: تشغيل العاطلين – تعيين الخريجين – تقديم خدمات مجانية عديدة.. وقد اكتشفَت أخيرًا أنَّ الإمكانيات الذاتية لرأس المال المحلي أعجز من أنْ تضمن له مواصلة السير، ولذلك بدأت – كما سنرى بعد – تفكر باهتمام في استدعاء رأس المال الأجنبي الخاص من جديد.

عودة الصراع الاجتماعي:

في الماضي كانت الناصرية تحمِّل رجال الأعمال مسئولية ضعف الأداء الاقتصادي. ولنتذكر عنف الهجوم على الرأسمالية في بداية خطة 60 - 1965، والذي تم في سياق تبرير فشل خطة 57 - 1960 وتدهور مستوى معيشة الجماهير في ذلك الوقت. أما وقد قادت بنفسها عملية التنمية في سنوات 60 - 1965، فقد أصبحت أقل قدرة على اتهام الرأسمالية بالمسئولية عن الفشل الاقتصادي. ومع ذلك لم تعترف أبدًا بفشلها، بل – على العكس – أصرَّت تمامًا على إدعاء نجاح خطتها الاقتصادية واشتراكيتها.

ورغم هذا وذلك كانت الوقائع المريرة واضحة للجميع؛ ذلك أنَّ التناقضات الاجتماعية التي خففت إجراءات 1961 من حدَّتها راحت تستعيد قوتها، مضافًا إليها أزمة اقتصادية كانت تزداد حدة، وتدفع بالصراع الاجتماعي مرة أخرى إلى مقدمة الأحداث. كما كان الجمهور قد بدأ يتململ من التجربة ككل، ولا يرى فيها الحل المنشود، خاصة أنَّ أخبار الفساد المستشري داخل جهاز الدولة – وبخاصة في الجيش – لم تكن خافية، بل بالعكس كانت واسعة الانتشار لدرجة أنَّ بعض قواعد النظام نفسها قد تصدت للفساد. وعلى سبيل المثال دفع اغتيال عائلة الفقي لعضو الاتحاد الاشتراكي صلاح حسين في 1966 الدولة إلى تخفيف الرقابة على الصحف بضغط صحفيي النظام أنفسهم؛ فأثيرت قضايا الفلاحين على صفحات الجرائد؛ كما نشطت أقلام الكتاب الناصريين منادية بتصفية كبار ملاك الأراضي وتوزيع الأرض على الفلاحين، وتكشف عن معاناة عمال التراحيل وتفضح دور مقاولي الأنفار.. إلخ. وقد شهد منتصف الستينات عددًا من الهبات الشعبية: في دمياط 1965، بورسعيد 1966، حلوان 1966، كمشيش 1966، بالإضافة إلى جنازة مصطفى النحاس التي رفع فيها المتظاهرون شعارات معادية للناصرية واشترك فيها – حسب تقدير رفعت السعيد – عشرة آلاف من المواطنين[704] بينما قدرهم محمود حسين بعشرات الألوف[705]. كما بدأ بعض أعضاء الحزب الشيوعي المصري المنحل في

---

[704] مجلة "الطليعة"، عدد سبتمبر 1975: مصطفى النحاس.. السياسي.. والزعيم.. والمناضل.

[705] الصراع الطبقي في مصر، ص 243 (سبق ذكره).

إعادة تنظيم أنفسهم، ونشطت حلقات يسارية عديدة حتى داخل الاتحاد الاشتراكي نفسه، كما انخرطت أعداد متزايدة من المتعلمين في صفوف الإخوان المسلمين كتعبير عن رفضهم للناصرية، بل واتخذت الدعوة الإسلامية شعارات أكثر راديكالية من ذى قبل.

وعلى الشاطئ الآخر، بدأ رجال الأعمال يردون الصاع للناصرية. وكانت الستينات قد شهدت عملية تزاوج سريع بين رجال الدولة ورجال الأعمال، فتحول كثير من الناصريين إلى رجال أعمال والعكس بالعكس، مما خلق أساسًا ماديًّا قويًّا لانهيار الناصرية، وأدى إلى تغلغل الأفكار الليبرالية؛ الاقتصادية طبعًا، داخل جهاز الدولة ذاته، ولم يكن هجوم عبد الناصر المتكرر على ما أسماه بالثورة المضادة واليمين الزاحف واتهامه لما أسماه بحزب اليمين بأنه ينظم نفسه جيدًا إلَّا تعبيرًا عن إحساسه باتساع النفوذ السياسي لرجال الأعمال وقدرتهم على التأثير في الجماهير. وقد انقسمت البيروقراطية الناصرية نفسها، مع عودة الصراع الاجتماعي إلى الاحتدام، إلى قطاعات يسارية؛ أيْ مؤيدة للسياسات الاشتراكية؛ وتمثلت هذه في كبار رجال الدولة من شاغلي أكبر المناصب؛ وإلى قطاعات أسميت يمينية أخذت تنتقد السياسات الإصلاحية الفاشلة وطالبت بالتخلي عنها كلية لصالح اقتصاد السوق المفتوحة. وعلى سبيل المثال قدمت في جلسة للبرلمان في ديسمبر 1965 مقترحات بإعادة النظر في التعليم المجاني بالجامعة (لم يطبق إلَّا منذ عام 1962)، وفي سياسة تعيين الخريجين. واقترح البعض تخفيض الأجور ورفع الأسعار.. إلخ. إلَّا أنَّ هذه المقترحات هوجمت بعنف من جانب أغلبية الأعضاء واستعيض عنها برفع سعر البنزين فقط. كما اقترح رئيس الوزراء زكريَّا محيي الدين إقرار سياسة انفتاحية تجاه الغرب لحل مشكلة التمويل وعجز المدفوعات، واتباع سياسة اقتصادية عملية تؤثر المنفعة الاقتصادية على المكاسب السياسية. ولكنه اضطر للاستقالة بسبب المعارضة القوية داخل النخبة. كذلك أعلن وزير الإسكان عام 1965 في جلسة خاصة لمناقشة سياسة الإسكان عن رأيه في ضرورة تشجيع القطاع الخاص على بناء المساكن، بعد استفحال الأزمة.

وقد أشار عبد الناصر نفسه مرارًا إلى تغلغل ما أسماه بالثورة المضادة في الاتحاد الاشتراكي؛ ذلك أنَّ الكثير من أعضائه قد باتوا من رجال الأعمال، كما استولى كبار ملاك الأراضي على أجهزته في الريف بالكامل تقريبًا. ومع تَشكُّل منظمة الشباب، أصبح شائعًا في قواعد الناصرية أنَّ اليمين يحكم الاتحاد الاشتراكي واليسار (قواعد الناصرية) يحكم منظمات الشباب.

موقف الدولة: إزاء هذا الاستقطاب الاجتماعي الواضح، والاستقطاب السياسي الآخذ في الظهور استمرت القيادة الناصرية تلعب على التناقضات، محاولة إحكام سيطرتها على مجرى الأمور. وحيث إنها لم تعد تستطيع أنْ تقدم الكثير على الصعيد الاقتصادي، فقد بدأت تهتم أكثر فأكثر بأجهزتها السياسية وبأدوات القمع. وقد اضطرت تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية الجديدة، إلى التخلي

– إلى درجة كبيرة – عن سياستها الإصلاحية؛ فأوقفت عمليات التأميم وفرض الحراسات منذ 1964. وبالإضافة إلى هذا، لجأت الحكومة إلى رفع الأسعار؛ فحتى ديمسبر 1965 رُفعت الأسعار بـ 100 مليون جنيه، ورغم هذا أعلن عبد الناصر في خطابه في 23 ديسمبر 1965 أنَّ هذا غير كاف، وأنه يريد 150 بدلًا من 100 مليون جنيه؛ بل وزعم أنَّ ارتفاع الأسعار هو ظاهرة عالمية، وأنه من المستحيل في ظل أزمة الدولة أنْ تعود الأسعار إلى ما كانت عليه في 1961 (ألا يذكرنا هذا بخطاب الساداتيين فيما بعد؟). كما أعيد رفع ساعات العمل - عمليًّا - لعمال قطاع الدولة. كذلك قررعبد الناصر ممارسة سياسة انفتاحية - ولكن على استحياء - من جديد؛ فأعلن في حديث صحفي معه عام 1966 ترحيبه برأس المال الأجنبي وأنه لا يمانع في وروده إلى مصر، وتقرر في العام نفسه إنشاء منطقة حرة في بورسعيد تكون مفتوحة أمام رأس المال الأجنبي وبدون رسوم جمركية، وقد مُنِحت الأولوية لمشروعات الفرز والتنظيف والخلط، وتقرر توجيه اهتمام خاص لتجارة الترانزيت. وكان الهدف هو تحسين ميزان المدفوعات، وقد أوقف المشروع بسبب حرب 1967. وإزاء المعارضة القوية التي ووُجِّه بها المشروع من قِبل الاتجاه الإصلاحي داخل النظام والرأيِ العام الناصري نفسه (قواعد الناصرية)، أعلن عبد الناصر بنفسه أنَّ إنشاء المنطقة الحرة *"ليس خروجًا على الاشتراكية كما جاء في بعض المنشورات، وأنَّ باب الاجتهاد مفتوح في الاشتراكية وأنَّ المحظور الوحيد هو استغلال الإنسان للإنسان"* . كما أعلنت الدولة ترحيبها بالتعاون مع البنك الدولي من جديد، وقام جورج وودز مدير البنك بزيارة القاهرة في 1966، وأعلن أنَّ فترة الجفاف مع مصر قد ولَّت، وأنَّ البنك يمكنه المساهمة في تمويل المشروعات الجديدة، كما قال إنه "يتفق مع حكومة القاهرة على ضرورة الإجراءات الاقتصادية الأخيرة لمستقبل الاقتصاد المصري"[(706)]. وفي المباحثات التي أجريت تم بحث المشروعات التي سيمولها البنك بفوائد تتراوح بين 4/3 % لمشاريع البنية الأساسية، و5.5% للمشاريع المنتجة.

ومع ذلك لم تستطع الحكومة أنْ تسحب دفعة واحدة كافة المكاسب التي حصل عليها الفقراء من قبل؛ إلَّا أنها لم تقدم شيئًا يذكر كذلك؛ بل راح عبد الناصر يصرخ في عمال حلوان في 1966: *"أريد كثيرًا من الإنتاج قليلًا من الفلسفة"* [(707)]، وقامت السلطات بالقبض على كثير من العمال والمثقفين الناصريين ومن مدرسي "المعهد العالي للدراسات الاشتراكية" وبعض أعضاء منظمات الشباب في 1966. وكانت قد حلت اتحادات الطلاب في 1965 ولم يُعد تكوينها إلَّا في 1968. كذلك أعيد اعتقال عدد من أعضاء الحزب الشيوعي الذين لم يوافقوا على قرار حل الحزب لنفسه، وُصِّفيت في نفس الوقت جماعة الإخوان المسلمين عام 1965

---

(706) "الطليعة"، فبراير 1966، تقارير الشهر، ص ص 103 - 105.

(707) محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر، ص 244.

بطريقة بشعة، مما أدى إلى انخفاض أسهم الناصرية إلى حد ملموس وسط الجماهير.

ورغم هذا التراجع عن سياسة يوليو 1961، وممارسة قمع مباشر ضد المعارضة الشعبية غير المنظمة؛ سارت الدعاية الناصرية في نفس الوقت يسارًا؛ فاشتد الهجوم على ما أسميت بـ الثورة المضادة، والرجعية، وأقيمت منظمات الشباب على أساس ميثاق 1962، وسُمح لبعض الماركسيين بالعمل داخل الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات الإعلامية والصحفية. كما شهدت تلك الفترة سيطرة ما يسمى باليسار الناصري على قيادة كثير من أجهزة الدولة بشكل لم يوجد من قبل، بعد تصفية عدد من أعضاء "مجلس قيادة الثورة" المعارضين. وتم هذا جنبًا إلى جنب مع تغلغل العناصر المعارضة للإصلاحية (اليمين الناصري) داخل نفس الأجهزة، فقد دفع التراجع الملموس للسياسات الفعلية سلطة الدولة إلى القيام بتغطية تراجعها بغبار من الدعاية اليسارية، وبدت كأنَّها تقيم توازنًا بين الممارسة والدعاية، وكانت المبالغة في هذه اللعبة تدل على اتجاه النظام إلى التفكك. فالدعاية أخذت تستقطب مزيدًا من الشباب المتحمس ضد السياسة العملية للنظام نفسه، مما دفع هذا الأخير إلى تصعيد إجراءاته القمعية. وليس من الغريب أنْ امتلأت صفحات الجرائد والمجلات بالحديث عن الجنة الاشتراكية التي أقيمت في مصر الناصرية، وبأشد الانتقادات الموجهة ضد البيروقراطية وما أسميت بالطبقة الجديدة، وضد الفساد..إلخ، في نفس الوقت. ويتضح لنا هذا التناقض في موقفين:

الأول: بعد مقتل صلاح حسين ونمو نفوذ عائلة الفقي في المنوفية، أثيرت المسألة الزراعية في الصحافة الناصرية، فوجَّهت انتقادات لعلاقات الملكية ولقوانين الإصلاح الزراعي التي طُبِّقت من قبل، وطُولبت السلطة بتصفية طبقة كبار ملاك الأرض وحل مشاكل عمال التراحيل..إلخ. وتحت تأثير هذه الحملات وتذّمُر قواعد النظام نفسها قرر عبد الناصر تشكيل "لجنة تصفية الإقطاع" التي مثلت بعائلة الفقي، ووضعت 100 ألف فدان تحت الحراسة، وامتدت أعمالها إلى قطاع الدولة الاقتصادي أيضًا. ولكن جاءت النتائج النهائية لأعمال اللجنة بالغة الهزال وتوقف عملها قبل حرب 1967، بل وبدأت الدولة تعيد الأراضي مرة أخرى لأصحابها.

والثاني: اضطر عبد الناصر تحت ضغط قواعد النظام؛ وهو عمومًا ضغط معنوي يعكس إمكانية حدوث تذمر شعبي أو تفكك النظام في المدى الطويل؛ إلى إصدار قرار بتأميم تجارة الجملة عام 1966 خلال ثلاث سنوات، ولكن لم يُنفذ هذا القرار؛ فاضطر إلى تجديده في أكتوبر 1967 على أساس أنْ يُنفذ خلال 18 شهرًا، ولكنه لم يُنفذ أيضًا.

وإزاء تمزقها الداخلي اتجهت الناصرية إلى تشديد هجماتها الإعلامية على القوى المعادية في الخارج: (الرجعية والإمبريالية كما نعتتها) وراحت تهتم أكثر فأكثر بتحقيق إنجازات خارجية، كآلية تعويضية لفشلها في الداخل.

ويمكننا الآن تحديد اتجاه الناصرية إلى الأفول كالتالي: أثبتت السياسة الاقتصادية فشلها في تحقيق الأماني التي بنيت عليها، بل وأدت – على العكس - إلى ركود الاقتصاد وتفاقم عجزه، وأثبتت في النهاية عجز النظام القائم حتى عن الاندماج في السوق العالمي بالشكل الأمثل، وظهر للعيان مبلغ حاجته إلى دماء جديدة؛ حسب تعبير كبار رجال الدولة وقتذاك؛ وبالضبط وفقًا لتعبير السادات فيما بعد، واشتدت هذه الدعوة داخل أجهزة الدولة نفسها؛ ابتداء من منتصف الستينات خاصة. وقد أدى فشل الناصرية إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية: تدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى وقوة قبضة كبار الملاك ورجال الأعمال وشعورهم بأن الوقت في صالحهم وبأنهم – بالتالي – يحملون الرأيَ الأكثر اتساقًا مع مسار ومصالح النظام الاجتماعي. وقد ترافق مع هذا تحول جوهري أصاب البيروقراطية، وهو الاندماج القوي بين كثير من رجالها ورجال الأعمال، كما أشرنا من قبل. ومع استفحال الأزمة الاقتصادية عادت الطبقات الفقيرة تعبر عن نفسها بقوة، وبدأ الصراع الاجتماعي يطفو على السطح، بل وبدأت الناصرية نفسها تتمزق بفعله؛ فتشترك فيه جماعاتها المختلفة: البيروقراطيون الصرف، رجال الدولة – رجال الأعمال، قواعد النظام المتحمسة، المثقفون الناصريون. وإزاء هذا راحت القيادة تبحث عن انتصارات خارجية ومعارك تستطيع أنْ تلجم بها الصراع الداخلي الآخذ في التصاعد.

* الانهيار من الخارج:

حرب 1967:

لا شك أنَّ الناصرية لم تكن في حال انسجام تام مع الغرب، كما لم تكن في حالة حرب معه دائمًا. وهيَ قد حققت أو – بمعنى أصح – جاءت في سياق تحقق الاستقلال السياسي المباشر لمصر ولدول الشرق الأوسط عن الهيمنة الفرنسية والبريطانية دون أنْ تحل محلها الهيمنة الأمريكية المباشرة كاملة. وبهذا تحقق للولايات المتحدة نصف هدفها، خاصة أنَّ الأنظمة المحلية لم تستطع بنفسها ملء "الفراغ".

ولهذا بالذات لا يمكن النظر إلى حرب 1967 خارج إطار الموقف الأمريكي؛ فالحرب، كما تشير كافة المعطيات المتاحة، قد تمت بمباركة أمريكية مباشرة. فمسار العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة منذ منتصف الستينات يدلنا على مباركة الولايات المتحدة للضربة الإسرائيلية. هذا بغض النظر عن الوقائع المؤكدة للتأييد الأمريكي لإسرائيل[708].

---

[708] أعلن أشكول بعد الحرب أنه كان مطمئنًّا لحماية الأسطول الأمريكي الذي تحرك قبيل الحرب قرب شواطئ إسرائيل. وأنَّ هذا قد تم بناء على تأكيدات مباشرة من الرئيس الأمريكي جونسون. كما أنَّ جونسون قد أمر ريتشارد هيلمز مدير الـ CIA قبيل الحرب بالتعاون مع إسرائيل في ترتيب العمليات العسكرية ضد مصر.

وهذا لا ينفي أنَّ قرار الحرب المباشر كان قرارًا إسرائيليًّا – كما سنرى بعد – إلَّا أننا لا نستطيع أنْ نفهم أحداث الشرق الأوسط إلَّا على ضوء فهم استراتيجية ومصالح القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بوجه عام وفي الشرق الأوسط نفسه، وبدون فهم طبيعة علاقة هذه الدول بالقوى المحلية.

وقد جاءت الحرب في ذلك الوقت بالذات في سياق محدد للعلاقات الدولية ولتطور الأوضاع في الشرق الأوسط عمومًا بالإضافة إلى دوافعها المحلية في إسرائيل.

<u>الأوضاع العالمية في أواسط الستينات</u>:

سارت خطة الولايات المتحدة في سياستها الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عن الحرب على أساس:

1 - الحلول محل الاستعمار القديم في العالم الثالث، والسيطرة على أوروبا نفسها.

2 - إسقاط الأنظمة الاشتراكية، خاصة في الاتحاد السوفيتي.

3 - منع قيام ثورات شعبية أخرى.

ولهذا مثلًا لم تساعد فرنسا في حرب الهند الصينية وفي حربها في الجزائر، كما كان موقفها المعروف في حرب 1956، كذلك خططت لإعادة توحيد ألمانيا تمهيدًا لضرب الاتحاد السوفيتي، وأقامت الأحلاف العسكرية لنفس الغرض، واتخذت سياسة العداء المطلق للصين الشعبية.

ولكن التفوق الأمريكي المطلق على أوروبا والاتحاد السوفيتي لم يستمر؛ ففي الفترة الممتدة من نهاية الحرب وحتى أواخر الخمسينات كان هذا التفوق قد انكسر؛ فقد استطاع السوفيت إنتاج السلاح النووي والتفوق في مجال الصواريخ الموجهة، كما أصبح حلف وارسو قوة عسكرية هائلة. أما أوروبا الغربية فقد نجحت في إزالة آثار الحرب وتحولت إلى قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة. كذلك حققت الصين تطورًا ملحوظًا في الاقتصاد وأصبحت قوة عسكرية يحسب حسابها.

وقد أدت هذه التغيرات في موازين القوى إلى عدة نتائج هامة:

1 - الانفراج الدولي: أخذت الحرب الباردة تضع أوزارها منذ 1959، مع زيارة أول مسئول سوفيتي للولايات المتحدة ثم تبين ذلك عمليًّا في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962؛ حيث ثبت أنَّ سياسة الردع الشامل الأمريكية غير ممكنة ولا مجدية، بل بالعكس ثبت أنَّ درء الحرب النووية ممكن وأنه إيجابي لكل من الطرفين، واستبدلت الولايات المتحدة هذه السياسة بسياسة "الهجوم المرن" التي تضمنت إمكانية شن حرب نووية محدودة في أوروبا، أما في العالم الثالث، فتعتمد على قوى محلية أساسًا، مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا وإيران وفيتنام الجنوبية، وراحت أمريكا تسلح هذه الدول. أما في أوروبا فأرجئ تسليح ألمانيا، بل وبدأ الحوار بين الدولتين

الألمانيتين عام 1966، كما أخذت العلاقات الاقتصادية بين شطري أوروبا في النمو. وباختصار انتصرت مبادئ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي[709].

2 - الانشقاق في حلف الأطلنطي: إبان سنوات الحرب الباردة، كانت فرنسا هيَ أكثر دول الغرب عداء للسوفيت؛ فهم الذين قدموا أكبر مساهمة لدعم الحركات الوطنية في المستعمرات الفرنسية؛ في الهند الصينية خاصة. وقد هددت فرنسا مثلًا بقطع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي إذا اعترف بحكومة الجزائر المؤقتة، ونفذت تهديدها بالفعل، كما قامت بتدريب قوات من ألمانيا الغربية في أراضيها؛ وهذا تصرف كان في حينه يعد عدائيًّا للغاية تجاه السوفيت. إلَّا أنه بعد تحرر معظم المستعمرات الفرنسية وانكسار التفوق الأمريكي المطلق في أواخر الخمسينات تغير موقف فرنسا تمامًا؛ فقد عادت ألمانيا من جديد قوة اقتصادية جبارة، وأصبحت تمثل مرة أخرى قوة احتمالية مناوئة لفرنسا التي سقطت في أيدي الألمان ثلاث مرات خلال سبعين سنة. أما بريطانيا فلم تفقد في الحرب كل شيء؛ إذ بقيَ في أيديها بعض أوراق اللعب، وشكلت تحالفًا مع الولايات المتحدة. وفي مواجهة هذه التطورات راحت فرنسا تسعى لتكوين قوتها النووية الخاصة، رافضة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو نفس موقف الصين، وظهرت الديجولية كدعوة لاستقلال أوروبا عن الولايات المتحدة، ولذلك راح ديجول يتخذ إجراءات وسياسات متوازنة تجاه القوتين العظمتين وسياسية معتدلة تجاه العالم الثالث؛ فعارض التدخل الأمريكي في فيتنام والدومنيكان والكونغو وقبرص، بل وأعلن انسحاب فرنسا من الجناح العسكري لحلف الأطلنطي عام 1967، ثم أقام علاقات قوية مع شرق أوروبا والبلدان "غير المنحازة" في العالم الثالث، مثل مصر وسوريا والعراق.. إلخ.

3 - الانشقاق الصيني– السوفيتي: بسبب أوضاع شبيهة – بوجه عام – بوضع فرنسا تجاه الولايات المتحدة اضطرت الصين عام 1964 إلى شن سلسلة من الهجمات الإعلامية على الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى انشقاق كبير داخل الأحزاب الشيوعية في أنحاء العالم، وإلى أزمة أيديولوجية عميقة داخل الحركة الشيوعية ككل.

في ظل هذه النتائج الثلاث شنت الولايات المتحدة في منتصف الستينات هجوما واسع النطاق داخل العالم الثالث، بهدف استعادة تفوقها المطلق المفقود. وقد قررت الاستفادة من الشقاق الصيني السوفيتي وجو التعايش السلمي مع السوفيت، لاستكمال وراثة مستعمرات أوروبا - خاصة فرنسا المتمردة - واستكمال الحصار

---

[709] نحيل القارئ إلى: السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي (1963 – 1976)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.

حول الصين، وإزالة آثار الحرب الباردة التي وضعت أوزارها، بإزالة الأنظمة المعتدلة في آسيا وأفريقيا. وقد تمثل الهجوم الأمريكي في:

- التدخل المباشر عسكريًّا في الكونغو.

- تنظيم انقلابات عسكرية في نيجيريا، داهومي، فولتا العليا، أفريقيا الوسطى، عام 1965 – 1966. وقد قامت ثلاث من هذه البلدان بقطع علاقاتها مع الصين بعد الانقلاب مباشرة. كذلك نظمت الولايات المتحدة انقلابًا في الكونغو كينشاسا ضد الحكومة الموالية لفرنسا وبلجيكا (تشومبي) بقيادة موبوتو، وكذلك في غانا. كما نظمت المخابرات الأمريكية انقلابًا عسكريًّا دمويًّا في إندونيسيا ضد سوكارنو عام 1966، قتل فيه مئات الألوف من الشيوعيين الماويين. وشهدت جواتيمالا هيَ الأخرى انقلابًا مواليًا للولايات المتحدة عام 1965، وتبعتها اليونان عام 1967.

- أقيمت في روديسيا عام 1965 جمهورية بيضاء بواسطة بريطانيا، مؤيدة من الولايات المتحدة، كما تزايد التسليح الأمريكي للبرازيل وفيتنام الجنوبية وإسرائيل وإيران وجنوب أفريقيا، من أجل تنفيذ تكتيك الحرب المحدودة.

- تم تصعيد حرب فيتنام منذ 64 – 1965، فتزايد عدد القوات الأمريكية تدريجيًّا من 32 ألف حتى بلغ 527 ألف جندي عام 1966.

وقد وصفت صحيفة الإيكونويست طبيعة وهدف هذا الهجوم الأمريكي قائلة: " *إنَّ شكل العالم في 1945 لم يكن يدعو إلى الرضا وأنه كان دائما ينطوي على خطر التحالف بين الشرق الشيوعي والجنوب المتخلف ضد غرب معزول. ومهمة أواسط الستينات أنْ تصل إلى توازن جديد للقوى، إنها فرصة لا يجب أنْ تمر*".

ولما كان الشرق الأوسط ضمن أهم مناطق الصراع الدولي، فقد قررت الولايات المتحدة إعادة ترتيب الأوضاع فيه، وقد أطلق تعبير "المثلث المضطرب" على المنطقة الواقعة بين طهران والدار البيضاء ومقديشيو منذ مارس 1967. وكوَّن الرئيس الأمريكي جونسون لجنة للإشراف على إخضاع هذا المثلث للولايات المتحدة.

في هذا السياق بدأ الهجوم الأمريكي في الشرق الأوسط.

<u>اتجاهات الصراع فى الشرق الأوسط:</u>

تناولنا من قبل تطور علاقة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالشرق الأوسط إبان فترة الفوران القومي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد خفتت حدة الصراعات العنيفة بين مختلف التيارات والقوى في الخمسينات بإقامة الوحدة المصرية السورية عام 1958؛ فتم بذلك إضعاف شديد للحركة الشيوعية العربية، كما وجهت لحزب البعث ضربات موجعة، كذلك سويت الأوضاع في لبنان

لصالح النظام الشهابي؛ وبذلك سادت الناصرية على التيارات الأخرى في المنطقة. وبالنسبة للقوى الكبرى، تم تحجيم النفوذ السوفيتي في مصر والمشرق العربي واليمن، بينما لم تتخل الولايات المتحدة عن نفوذها القوى في كافة بلدان الشرق الأوسط تقريبًا، وحين استقرت أحوال المنطقة نسبيًّا عام 1958 زال الخطر على مصالح الدولتين، فمن جهة فشل مشروع حلف بغداد، وبذلك تخلص الاتحاد السوفيتي من خطر محاصرة حدوده الجنوبية عسكريًّا، ومن جهة أخرى فشلت محاولات إقامه أنظمة راديكالية في الشرق العربي، خاصة العراق، وقد لعبت الناصرية بالذات دورًا هامًّا في هذا الصدد، موفرة بذلك الاستقرار، بالمعنى الاستعماري للكلمة في الخليج العربي. وبالرغم من عدم حل القضية الفلسطينية، تحققت حالة من السلام بفضل وجود قوات الطوارئ في سيناء. وباستثناء صفقة الصواريخ هوك الأمريكية لإسرائيل في 1962، حاولت السياسة الأمريكية إقامة نوع من "العدل" في علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل، أيْ العطاء بنفس القدر، فلم تتبن مثلًا الأهداف الإسرائيلية الخاصة، بل وكانت قد لعبت دورًا مباشرًا في إفشال مخططات إسرائيل تجاه سيناء عام 1956 – 1957.

ويمكننا إيجاز الإستراتيجية الأمريكية خلال - الفترة المذكورة - في الشرق الأوسط في ثلاثة أهداف.

1 - ضمان بقاء أمن إسرائيل كحليف محلي رئيسي.

2 - التخلص من كل من النفوذ السوفيتي ونفوذ الدول الأوروبية الغربية في المنطقة.

3 - ضمان تدفق البترول إلى الغرب.

وكان قد تم تقليص النفوذ الأنجلو - فرنسي في الشرق الأوسط كثيرًا، خاصة بعد 1956.

الشرق الأوسط في أواخر الستينات:

1- صعود جديد للحركة القومية العربية:

شهدت المنطقة في أواخر الستينات موجة جديدة للحركة القومية العربية، خاصة في سوريا. ففي مواجهة إتمام إسرائيل لعملية تحويل نهر الأردن في 1964، قامت سوريا بتحويل عكسي في أراضيها، مما دفع إسرائيل إلى القيام بضرب مناطق التحويل في سوريا، فتوقف العمل بها[710]. ومنذئذ راحت الحدود بين سوريا وإسرائيل تشهد صدامات متزايدة. وفي الوقت نفسه كان النظام السوري يتحرك

---

[710] صالح الجبوري، المرجع السابق، ص 447.

تدريجيًّا نحو اليسار؛ ففي أوائل 1965 صدر قرار بتأميم 160 شركة ومؤسسة، كما أممت التجارة الخارجية، وردًّا على إضراب قام به كبار التجار وكبار ملاك الأراضي ورجال الدين قام الجنود والعمال المسلحون بقمعهم، ونفذ حكم الإعدام في 8 منهم. وفي أواخر العام قامت القيادة القومية لحزب البعث بطرد بعض الوزراء ممن أسموا أنفسهم بعد ذلك بالقيادة القطرية؛ إلَّا أنَّ الجناح اليساري للحزب قام - بتأييد الحزب الشيوعي – بانقلاب مضاد في فبراير 1966، واعتقل أعضاء القيادة القومية للحزب. وشكل الحكام الجدد حكومة بها وزيرين من الحزب الشيوعي، كما تم السماح لخالد بكداش بالعودة إلى دمشق[711]. وقد تمتعت الحكومة اليسارية بتعاطف شعبي بالغ[712]. وضمن إجراءات هذه الحكومة أنْ فرضت على شركات البترول أسعارًا جديدة؛ فازداد دخلها من عمليات نقل البترول، وحصل لبنان على زيادة مماثلة[713]. كما أعلنت الحكومة تبنيها لفكرة حرب التحرير الشعبية ضد إسرائيل، وقامت فعلًا بفتح مئات من مراكز التطوع والتدريب العسكري، وأعلنت أنها ستتحول من الدفاع إلى الهجوم على إسرائيل. كذلك تبنت القيادة فكرة شن حرب فورية ضد إسرائيل لتحرير فلسطين، وفي هذا السياق سمحت لرجال المقاومة الفلسطينية بالعمل من أراضي سوريا، كما أمدتهم بالسلاح. ولإنجاح خطتها العسكرية، دعت الدول العربية للمشاركة في الحرب، بل وراحت تهاجم الناصرية متهمة اياها بالتقاعس عن تحقيق هذا الهدف.

وقد تعرضت سوريا بعد انقلاب البعث اليساري إلى تحرش معظم الدول المجاورة، ومنها إسرائيل التي قامت بشن غارات متكررة ضدها طوال عام 1966 - 1967 جوًّا وبحرًا وبرًّا (يوليو 1966، أغسطس 1966، أبريل 1967) وتكرر التهديد الإسرائيلي بإعلان الحرب على سوريا طوال 1966 - 1967 وبالفعل قامت بحشد قواتها على الحدود السورية في سبتمبر 1966.

وفي ظل هذه الظروف قامت الحكومة الناصرية بشن حملات إعلامية مستمرة ضد حكومة يسار البعث في سوريا، بل راح عبد الناصر بنفسه يشهر بحزب البعث واصفًا إياه تارة بالرجعية وتارة بالمغامرة.

في نفس الفترة جرت محاولات عدة من قبل الأردن لضرب سوريا من الداخل، بل وحشدت قواتها بعد انقلاب يسار البعث. كذلك فعلت تركيا، كما تحرك الأسطول السادس قرب ساحل البحر المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك مولت السعودية حركات المعارضة اليمينية في سوريا، ولكنها فشلت في إزاحة يسار البعث من السلطة؛ فتم

---

[711] محمد نصر مهنّا، السوفيت وقضية فلسطين، ص 39.

[712] Arie Bober, The Other Israel, Anchor Books, Doubleday & Company , inc., Garden City, New York, 1972, pp. 215 - 218

[713] فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 2، 1983، ص 67.

اعتقال عدد كبير من المعارضين اليمينيين في يوليو 1966، كما أحبطت محاولة انقلاب في أواخر 1966. وفي نفس الوقت حشدت كل من الأردن وإسرائيل قواتهما على حدود سوريا، وقام الكولونيل بروميدج الذي كان يقود الجيش السعودي في ذلك الوقت، وهو أكبر مساعدي الجنرال جلوب، بزيادة الأردن.

أما الأردن فقد شهد هو الآخر تصاعدًا واضحًا للمعارضة الوطنية. فقد بدأ سكان الضفة الغربية يتسلحون، وزادت هجمات الفدائيين ضد إسرائيل، كما سارت المظاهرات احتجاجًا على تجديد رئاسة وصفي التل للوزارة. وكان من تصاعد المعارضة أنْ هدد اشكول عام 1966 بدخول الأردن إذا وقع فيها انقلاب ناصري، كما أرسلت السعودية 20 ألف جندي إلى هناك في منتصف 1967 لحماية الملك من الجماهير الأردنية – الفلسطينية، ثم تم طرد السفير السوري من الأردن، ردًّا على تشجيع سوريا ودعمها للمعارضة الوطنية.

وللرد على غارات الفدائيين من الأردن شنت إسرائيل هجوما عليها في 1966/11/13 بقيادة شارون، وتم تدمير قرية كاملة. ومما يدل على تصاعد المعارضة الشعبية أنَّ سكان قرى الحدود رفضوا المعونات التي وردت إليهم من الحكومة وطالبوا بدلًا منها بالسلاح، كما شهدت الضفة الغربية مظاهرات عديدة واسعة تطالب بالسلاح لمواجهة إسرائيل؛ بل وانضم إليها عدد من رجال الجيش والشرطة، مما اضطر الحكومة ذات مرة إلى إعلان حظر التجول في نابلس.

وشهدت ليبيا صعودًا مماثلًا للمعارضة الوطنية، تمثلت في مظاهرات الشوارع، ونسف أنابيب البترول وأعمال احتجاج أخرى متعددة، وقد طالبت الجماهير بإلغاء القواعد الأجنبية[714].

وفي 1964 أعلنت الجبهة القومية في جنوب اليمن الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني وأخذت عملياتها تتصاعد بسرعة. كما شهدت الجزيرة العربية عددًا من النشاطات الثورية الأقل حدة.

ومن الأمور الطريفة أنَّ بعض حركات المعارضة اليونانية قد برزت، رافعة شعار "الطريق الناصري – اليوناني"[715]، رافضة للقواعد العسكرية الأمريكية ولاستمرار اليونان في حلف الأطلنطي.

وكان من أهم علامات الصعود الجديد للقومية العربية هو الإعلان عن تكون منظمة فتح وبدء العمليات العسكرية في يناير 1965. وقد كان لهذا تأثير كبير على المنطقة كلها؛ فهاهم الفلسطينيون يكونون قيادة خاصة ترفع لواء الكفاح المسلح،

---

[714] مجلة "الطليعة"، عدد يونيو 1965، تقارير الشهر، ص ص 119 – 120.

[715] لطفي الخولي، 5 يونيو – الحقيقة والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 2، 1974، ص 52.

وتتحدى كل من إسرائيل والأنظمة العربية التي لم يسمح أيٌّ منها للفدائيين بالعمل من أراضيه، باستثناء نظام الأتاسي في سوريا فيما بعد في 1966– 1967.

وكان لظهور فتح وبدء العمل المسلح باسمها ضد إسرائيل دور ملموس في حفز الحركة القومية في المشرق العربي، بل وكانت العامل الأساسي الذي دفع إسرائيل إلى الاعتداء المتكرر على لبنان والأردن وسوريا، كذلك سببت فتح إحراجًا شديدًا للناصرية التي كانت لا تزال تعلن للعالم العربي أنها آخذة في تجهيز نفسها لتحرير فلسطين ولكن لم يأت الأوان المناسب بعد. وفي الواقع كانت عمليات فتح ضد إسرائيل تجر الناصرية جرًّا إلى الحرب.

2- <u>نمو نفوذ كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا</u>:

شهدت العلاقات العربية السوفيتية في أوائل الستينات نموًّا ملحوظًا، وذلك بعد استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط في 1958 – 1959. فتطورت العلاقات التجارية مع مصر وسوريا خاصة، كما استمر وازداد إمداد مصر وسوريا أيضًا بالسلاح. وقد ارتفع حجم الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط؛ فحتى عام 1963 لم يكن توجد للسوفيت أيُّ قطع بحرية، وفي 1966 أصبح لهم 20 قطعة، ارتفعت في 1967 وقبل حرب يونيو إلى 30 قطعة[716]. وقد ازدادت العلاقات مع مصر قوة منذ 1964 بفضل موقف الناصرية من أزمة الكونغو.

كذلك شهدت العلاقات العربية – الفرنسية تطورًا ملموسًا في أواسط الستينات، خاصة أنَّ إسرائيل كانت قد اتخذت موقف الولايات المتحدة من الديجولية وشهرت بالرئيس الفرنسي وهاجمته. وقد شهد الشرق الأوسط زيادة في عدد الدول المؤيدة للديجولية ضد سياسية الهيمنة الأمريكية، مثل مصر، وسوريا، الجزائر، قبرص. أما على صعيد التبادل التجاري فقد أصبحت الدول العربية تحتل المرتبة الثانية في تجارة فرنسا، بينما احتلت إسرائيل المرتبة 49[717].

3- <u>إسرائيل</u>:

حتى أواسط الستينات، لم تكن إسرائيل قد حققت الكثير من أهدافها الاستراتيجية. وقد حرمتها الولايات المتحدة من تحقيق الكثير من جراء انتصارها في 1956 على مصر وراحت - باستخدام المعونات - وبالتعويضات الألمانية تبني اقتصادًا متطورًا. إلَّا أنها بدأت تعاني من صعوبات ملموسة منذ 1965، خاصة مع انتهاء التعويضات الألمانية؛ فبلغ عجز الموازنة عام 1966 نحو 300 مليون دولار، كما بلغ عدد

---

[716] عاطف الغمري، خفايا النكسة – من المؤامرة إلى الوفاق، كتاب الإذاعة والتليفزيون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص 103.

[717] المرجع السابق، ص 251.

العاطلين 70 ألفًا، وقدرهم البعض بأكثر من ذلك[718]، بالإضافة إلى هجرة أعداد كبيرة إلى الخارج وتدهور حجم الاستثمارات، مع انخفاض معدل ورود رأس المال الأجنبي، كما شهد عام 1966 انخفاضًا ملموسًا في معدل النمو. هكذا عانت إسرائيل من الأزمة الاقتصادية. وقد ترافق مع هذه الأزمة؛ أو ربما ترتب عليها جزئيًّا؛ ازدياد قوة اليمين على حساب اليسار العمالي، ويتضح ذلك من مراجعة نتائج انتخابات نوفمبر 1965؛ حيث أعيد انتخاب ائتلاف الماباي – أحدوت هاعفودا بأغلبية ضئيلة (49% بعد أنْ كانت 72%)، بينما حقق اليمين تقدما كبيرًا، فحصل حزب حيروت والحزب الليبرالي على 26 مقعدًا. وكان اليمين ينادي بشن حرب وقائية ضد العرب، بل أعلن حزب حيروت ضرورة توسيع رقعة إسرائيل من النيل للفرات. وحسب ما رصدته الصحف والمراقبون السياسيون، ارتفعت نغمة الحرب في إسرائيل في 1966 – 1967، مع نمو هجمات فتح وبعد انقلاب الأتاسي في سوريا. والملاحظ أنَّ التصريحات المهددة بالحرب كانت موجهة ضد سوريا بالذات. فأعلن بيريز على سبيل المثال " *إنَّ الهدوء لن يعود إلى منطقة خط الهدنة بين سوريا وإسرائيل إلَّا إذا سددت إسرائيل ضربة قوية بالقدر الكافي لإقناع السوريين بأنه لا جدوى من إثارتنا*"، كما صرح أشكول في مايو 1967: "*إنه من المحتم أنْ تحدث مواجهة خطيرة بين سوريا وإسرائيل*"، وبعد قليل صرح رابين: "إنَّ رد فعل إسرائيل سيكون مختلفًا عن الأعمال الانتقامية التي قامت بها في الماضي ضد الأردن ولبنان". كما أطلقت تهديدات أخرى باحتلال دمشق وإسقاط النظام السوري.

وقد اعتادت إسرائيل أنْ تواجه الأخطار الخارجية بأعمال انتقامية حادة، نظرًا لشعورها بالضعف الفسيولوجي كمجمع وكدولة. وفي منتصف الستينات باتت مدركة لضرورة الحرب لأمنها الداخلي بالذات. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنَّ إسرائيل كانت تهتم كثيرًا بمسألة مياه نهر الأردن، وكانت قد بدأت مشروع تحويل مجرى النهر منذ الخمسينات، وفي الستينات استمر زعماؤها يعلنون إصرارهم على استمرار عملية التحويل حتى لو أدى الأمر إلى صراع مسلح[719]. كما حاولت مرارًا الاستيلاء على الأراضي السورية المتاخمة لها، لضمان استمرار إمدادات المياه؛ ففي 1964 مثلًا أرسلت جراراتها إلى تلك الأراضي المنزوعة السلاح لزراعتها، كما زادت من أعمالها الاستفزازية ضد سوريا بعد قرار مؤتمر القمة العربية في يناير ثم في أغسطس 1964 تحويل مجرى نهر الأردن، وخاصة مع نمو العمليات العسكرية من قِبل سوريا وقيام الأخيرة بمحاولة فعلية لتحويل مجرى النهر.

---

[718] قدرت البطالة بأكثر من 10% من قوة العمل عام 1966، وبـ 20% في مناطق التنمية وبين اليهود الأفارقة والآسيويين. دافيد داوتنج – جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، ص 127.

[719] علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، الدار القومية للطباعة والنشر، صدر عام 1963، ص ص 223 – 225.

أصبحت إسرائيل تتجه من جديد إلى الحرب، وقد هضمت القليل الذي حصلت عليه من مصر في 1956، وأصبح من الممكن لها أنْ تحقق قفزة جديدة على الطريق إلى أهدافها الاستراتيجية؛ خصوصًا أنه قد تبين لها أنَّ خطوة جديدة ليست أمرًا ممكنًا فحسب بل وضروريًّا أيضًا لاستمرار نموها وتطورها واستقرارها. إذن كانت هناك أشياء كثيرة تدعو إسرائيل إلى شن الحرب: أهدافها الاستراتيجية في الدرجة الأولى، أزمتها الداخلية، الأعمال الفدائية، النظام اليساري في سوريا، وأخيرًا التغيرات العالمية التي تمخضت عن الهجمة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط في أواسط الستينات.

4- <u>الولايات المتحدة والشرق الأوسط</u>:

مثلت إسرائيل للولايات المتحدة أهمية بالغة منذ تبنت الأخيرة نظرية الحرب المحدودة. فإسرائيل هيَ أكثر الأنظمة استقرارًا في الشرق الأوسط، كما أنها الأكثر كفاءة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى قدراتها الخاصة على القيام بدور عالمي قذر لصالح الولايات المتحدة.

وفي أواسط الستينات حان الوقت الملائم من وجهة النظر الأمريكية لامتحان إسرائيل؛ خاصة وأنَّ الولايات المتحدة كانت قد قررت اقتحام الشرق الأوسط بالكامل. وقد بدأت – بالتعاون مع ألمانيا الغربية – بتزويد إسرائيل بشحنات ضخمة من الأسلحة، كما منحت الدول العميلة لها ودول الحلف الإسلامي أسلحة؛ فقدمت أسلحة للأردن عام 1964 بشرط تعهد الأخيرة بعدم عبور دباباتها للنهر، مقابل عدم اعتراض اللوبي الصهيوني في الكونجرس على الصفقة[720]، كما منحت صفقة للسعودية وأخرى لإيران. وجدير بالذكر أنَّ الولايات المتحدة قد أيدت مشروع الحلف الإسلامي، إنْ لم تكن هيَ التي أوعزت به. وقد أثار هذا المشروع حفيظة كل من مصر وسوريا، مما اضطر السعودية للتراجع.

ويتضح لنا مدى عمق تغير موقف الولايات المتحدة من تعديل موقفها من حرب اليمن؛ ففي 1962 اعترفت إدارة كنيدي بجمهورية اليمن، ولم تعارض التدخل المصري رغم اعتراض السعودية والأردن. أما في 1965 فبدأت تهاجم الوجود المصري في اليمن وتقدم المساعدات العسكرية للسعودية لمواجهة الناصريين، كما قدمت أسلحة للملكيين؛ وذات مرة قامت الطائرات الأمريكية باستعراض قوة في سماء السعودية لإرهاب الناصريين[721]، وبدا أنها قررت تصعيد القتال لتوريط الناصرية أكثر واستنزافها.

---

[720] مذكرات إسحق رابين، ترجمة: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1993.

[721] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 162.

كذلك يمكن أنْ نتلمس مدى التغير في المقارنة بين موقف الولايات المتحدة إزاء مصر في 1956 وفي مايو 1967، ففي 1967 اقترحت تكوين قوة دولية لاقتحام مضيق تيران وإجبار عبد الناصر على التراجع (سبق تناول موقفها في 1956).

5- <u>الناصرية في أواسط الستينات</u>:

خلال نحو عشر سنوات أقامت الناصرية شبكة من العلاقات مع الحركات الوطنية المعتدلة، ومع الحكومات "المستقلة" في العالم الثالث. كما أقامت سياستها على أساس الاستفادة من الحرب الباردة بين العملاقين؛ فاعتادت أنْ تحصل على المعونات من الشرق والغرب، وأنْ تحافظ على موقفها الدقيق في الشرق الأوسط بين الاتجاهات العربية المختلفة. وبالنسبة لإسرائيل، رسمت الناصرية سياستها على أساس أنها لا تعترف بهذه الدولة ولكن لا تحاربها سوى بالكلمات. وفي ظل السلام تمتعت بالدلال في علاقتها بالدول الكبرى من 1956 حتى 1965، مما ساعدها على القيام بدور كبير في الشرق الأوسط، مساهمة بذلك في تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن بين مختلف القوى السياسية في المنطقة.

وقد استطاعت خلال الفترة المذكورة أنْ تنتزع ولاء الجماهير العربية وكافة التيارات القومية والشيوعية، وذلك بتصدرها لقيادة الحركة القومية العربية والثورة العربية بلا منازع على حساب هذه الحركة نفسها، طارحة على نفسها مهام لا تستطيع إنجازها، وعلى رأسها مهمة تحرير فلسطين.

إلَّا أنَّ متغيرات كثيرة كانت قد جرت في المنطقة خلال السنوات العشر المذكورة، بالإضافة إلى انهيار السياسة الاقتصادية الناصرية في الداخل وتفشي الضعف في نظامها السياسي. ففي مقابل عجز الناصرية عن تحقيق أحلام الثورة العربية، برزت قوى بديلة، أهمها منظمة فتح التي رغم ضعفها العسكري عبرت بظهورها عن ضعف الأنظمة العربية، وعلى رأسها الناصرية. وكذلك لعبت حكومة الأتاسي في سوريا دورًا ملموسًا في فضح ضعف نفس الأنظمة. ومن الأمور الملفتة للنظر أنَّ الناصرية كانت متخاذلة للغاية في مواجهة هذا التحدي لقيادتها؛ فعلى سبيل المثال واجهت قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بالدعوة لعقد مؤتمرات القمة التي أشرنا إليها من قبل، ملقية بالمسئولية على عاتق العرب بوجه عام، رغم ادعاءاتها قيادتهم جميعًا؛ وفي مقابل ذلك كانت حكومة الأتاسي تدعو للحرب الشعبية وتقصف مستوطنات إسرائيل بالمدافع، وتسمح لـ "فتح" بالعمل من سوريا، منتزعة بذلك قيادة القومية العربية من الناصرية. كذلك خلق قيام منظمة فتح بعمليات عسكرية من جبهة الأردن وسوريا، ومطالبة سكان الضفة الغربية بالسلاح، وضعًا أوقع الأنظمة العربية جميعًا في حرج بالغ. وكان من الواضح أنَّ ظهور فتح قد دفع الناصرية إلى تشديد هجومها الإعلامي على إسرائيل تدريجيًّا، كما كان الضغط

السوري على مصر يتزايد بشدة، حتى داخل مؤتمرات القمة[722]. ومما له دلالته أنه بعد المعارك الدامية بين سوريا وإسرائيل في مارس 1967، أعلن عبد الناصر أنه لن يحارب "*من أجل حادث جرار على الحدود*" وفي أبريل 1967 أسقطت إسرائيل 6 طائرات سورية في معركة جوية واسعة النطاق، فكان رد عبد الناصر "*لن نحارب إلَّا إذا شنت إسرائيل هجوما شاملًا*"[723]. ومن الطريف أنَّ الحكومتين الصديقتين للغرب في السعودية والأردن مارستا ضغطًا إعلاميًّا على الناصرية لدفعها إلى اغلاق مضيق تيران. وقد كان موضوع وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ وعلي حدود سيناء الشرقية أحد موضوعات حرب الكلمات بين الأردن ومصر الناصرية طوال عام 66 - 1967، وقد أرسل الملك حسين لعبد الناصر رسالة محتواها: "برغم أنك عبد الناصر فأنت لا تقوم بشن غارات على أيدي الفدائيين من الأراضي المصرية وأنت تعلم أنَّ قوات الطوارئ تفصل حدودك عن الإسرائيليين، وبجانب ذلك فإنك ترسل إلى رجالًا من منظمة فتح ليقوموا بعمليات من حدود الأردن، ومع ذلك لا تريد أنْ تساعدني، بل لا تريد أنْ تغلق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية".

ولقد كان لهذا الإحراج دور هام في دفع ناصر إلى القيام بمظاهرته العسكرية في مايو 1967 كما اضطر في النهاية إلى عقد اتفاقية للدفاع المشترك مع حكومة الأتاسي التي كثيرًا ما وصفها بالمغامرة، ومنذ ذلك الوقت خفت حدة مهاجمته لحزب البعث، ثم توقفت.

وقد نجحت إسرائيل بدورها في توريط الناصرية؛ فهجماتها على سوريا والأردن لم تترك سوى الاختيار بين المواجهة أو التقهقر وراء الأحداث، وهو ما لم تكن الناصرية لتسمح به حتى النهاية.

وقد تزعمت الناصرية فكرة إقامة منظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها إذاعة خاصة بالقاهرة في مارس 1965. ورغم اقتراب الخطر، لم تحاول تجهيز نفسها للحرب القادمة، رغم اعتراف عبد الناصر مرارًا بأنه غير جاهز لمواجهة إسرائيل؛ إذ أنَّ فساد الجيش كان في أوجه، وكانت القيادات العسكرية غير مستعدة لإجراء أيِّ إصلاحات، فهيَ لم تتصور أصلًا طبيعة الحرب المقبلة مع إسرائيل ومدى اقتراب ساعتها.

---

[722] في الحقيقة كانت سوريا هيَ الأخرى تنجر جرًّا إلى الحرب تحت تأثير طوبوية وعصبية يسار البعث (حكومة الأتاسي)، ولم تكن جاهزة بأيِّ حال لمواجهة إسرائيل ولا حتى جادة في دخول المواجهة. وقد اتخذت موقفًا مخزيًا أثناء الغارة الإسرائيلية على الأردن في نوفمبر 1966؛ فلم تتحرك قواتها قيد أنملة، مما دفع وصفي التل لمهاجمة سوريا ومصر: "وعدتنا بتقديم حماية جوية في مثل هذه الحالات". تريفور ن. دوبوي، النصر المحيِّر، ص 265 – سبق ذكره.

[723] مذكرات إسحق رابين.

وقد أشرنا من قبل إلى انتصارات الملكيين في اليمن عام 1964، وارتفاع الخسائر المصرية. وبدلًا من أنْ تلجأ الناصرية إلى دعم القوى الراديكالية في شمال اليمن وجنوبه، وجدناها - على العكس – تتبع سياسة تزيد موقفها نفسه حرجًا؛ فكان أنْ عرضت الصلح على السعودية عام 1965 دون جدوى، ذلك أنَّ الأخيرة قد وجدت أنَّ فرصتها قد حانت لتوريط الناصرية أكثر، بتأييد أمريكي واضح.

ورغم الاعتدال الواضح، ظهرت صعوبات حقيقية في علاقة الناصرية مع الغرب في 1964 – 1965. فقد بدأت الولايات المتحدة هجومها الكبير على البلدان المستقلة في العالم الثالث، ومنها بلدان الشرق الأوسط، خاصة مصر وسوريا، وحتى على البلدان التابعة لإنجلترا وفرنسا. ولم يكن من الممكن للناصرية أنْ تقف على الحياد إزاء هذه الهجمة الأمريكية في العالم الثالث، بل ولم يكن من الممكن أنْ تفلت هيَ نفسها - باعتبارها نظاما قوميًّا - من الهجوم الأمريكي.

وقد شهدت أواسط الستينات تدهورًا في العلاقات بين مصر الناصرية والولايات المتحدة، خاصة بعد تدخل الأخيرة في الكونغو. ففي 1964 قدمت الناصرية أسلحة للكونغو، كما قامت مظاهرة في القاهرة، تتكون من عناصر الاتحاد الاشتراكي، بإحراق المكتبة الأمريكية، ثم قامت القوات المصرية بإسقاط طائرة أمريكية دخلت الأجواء المصرية "خطأ"، مما دفع جونسون إلى التهديد بقطع المعونات الغذائية عن مصر. وفي 23 ديسمبر 1964 رد عبد الناصر بأعنف هجوم له على الولايات المتحدة، فهاجم دورها في الكونغو بشدة، كما دافع عن وجوده ودوره في اليمن. وكان رد مجلس النواب الأمريكي بقطع معونات القمح عن مصر في 26 يناير 1965؛ إلَّا أنَّ الرئيس جونسون ألغى القرار في اليوم التالي مباشرة بحجة التريث في التعامل مع عبد الناصر، وأُرسلت بالفعل صفقة كبيرة من القمح في أواخر 1965، بل ووافق جونسون أيضًا على بيع القمح لمصر وفقًا لبرنامج الطعام من أجل السلام، لمدة 3 سنوات أخرى. وقد أثار هذا القرار موجه عدائية ضد مصر في الولايات المتحدة. ولكن انتهى الأمر بعد تصاعد المعارك الإعلامية بوقف معونات القمح تمامًا في 1966.

وفي نفس السياق تدهورت العلاقات مع ألمانيا الغربية؛ إذ اعترفت الأخيرة بإسرائيل في مايو 1965 وعقدت معها صفقة أسلحة، فقامت الدول العربية بقطع علاقاتها مع ألمانيا، كما هدد عبد الناصر بالاعتراف بألمانيا الشرقية إذا تمت الصفقة، وقام فعلًا بمقابلة مستشار ألمانيا الشرقية في القاهرة، وكانت النتيجة قطع المعونات الألمانية عن مصر. وفي الواقع لم يعترف عبد الناصر بألمانيا الشرقية إلا عام 1969، كما أنَّ صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل لم تتم بسبب خوفها من اعتراف الدول العربية بألمانيا الشرقية.

هكذا تدهور مركز مصر الناصرية لدى بعض من أهم بلدان الغرب.

يمكننا الآن تلخيص وضع الناصرية في منتصف الستينات كالآتي:

1 - أدى الفشل الاقتصادي ونمو التذمر والمعارضة الداخلية إلى حفز نزعة الناصرية إلى تحقيق انتصارات خارجية، رغم ضعف إمكانياتها في هذا الصدد. وهذا يفسر - جزئيًّا على الأقل – ارتفاع نبرتها المعادية للغرب.

2 - أدت التغيرات الدولية سابقة الذكر إلى ضغوط شديدة من جانب الغرب؛ اقتصاديًّا ثم عسكريًّا، من خلال السعودية في اليمن، ثم إسرائيل.

3 - سبب تصاعد النزعة القومية في المشرق العربي إحراجًا شديدًا للناصرية وأجبرها على التعهد بمساندة سوريا ضد هجمات إسرائيل، رغم محاولات التنصل من ذلك مرارًا والتهجم على الحكومة الراديكالية في دمشق عام 66 – 1967 دون جدوى.

4 - استنزفت السعودية الجيش المصري في اليمن بشكل بالغ.

5 - قررت إسرائيل كما رأينا توجيه ضربتها، خصوصًا إلى سوريا، بينما قررت الولايات المتحدة تصفية النظم القومية في الشرق الأوسط، ومنها الناصرية.

<u>الحرب والهزيمة</u>:

في أوائل عام 1967، طلب الرئيس جونسون من السفير جوليوس هولمز إعداد دراسة عن التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط، وجاءت الدراسة مشجعة لتوجيه ضربة في هذه المنطقة[724]. والحقيقة أنْ تحول موقف الولايات المتحدة خلال عشر سنوات من محاولة إقامة علاقات متوازنة بين إسرائيل والأنظمة العربية، حتى المعتدلة منها، إلى ترجيح كفة إسرائيل والمراهنة عليها دائما، هو أبرز تحول في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان هذا نتيجة تغيرات مهمة جرت في العلاقات الدولية كما أسلفنا، ومع ذلك لا يمكننا أنْ ننظر إلى حرب 1967 دون الأخذ في الاعتبار مصالح وظروف إسرائيل نفسها التي أصبحت تملي عليها توجيه ضربة للدول العربية، ولسوريا بالذات في ذلك الوقت. ولا ينبغي الاكتفاء برصد أحدث الفترة من أبريل حتى يونيو 1967 التي شهدت آليات اتجاه المنطقة إلى الحرب؛ ذلك أنه كانت تكمن وراء هذه الآليات مسائل عميقة في استراتيجية كل من إسرائيل

---

[724] يبدو من متابعة الأحداث أنَّ الولايات المتحدة كانت تشجع توجيه ضربة عسكرية ضد مصر، ولكنها لم تكن تريد القيام بضربة ضد سوريا أو الأردن. وبالعكس كانت إسرائيل مهتمة أكثر بضرب سوريا والاستيلاء على الضفة الغربية ويبدو أنَّ إسرائيل قد وجهت الضربتين معًا، كصفقة شاملة مع الولايات المتحدة.

وللاطلاع على موقف الولايات المتحدة نحيل القارئ إلى: مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى هنري كيسنجر. نُشر في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (2) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص ص 47 – 71. كذلك مصطفى علوي، السلوك الأمريكي في أزمة مايو ويونيو 1967. في المرجع السابق، ص ص 113 – 124. وقد نشر محمد حسنين هيكل عددًا من الوثائق التي تؤكد ذلك في: حرب الثلاثين سنة - الانفجار - 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ط ١، 1990.

والولايات المتحدة. ورغم أنَّ الناصرية قد ورطت نفسها، وساهمت في توريطها حكومات عربية أخرى، بدعوتها إلى سحب قوات الطوارئ وإغلاق خليج العقبة؛ إلَّا أنها كانت تعلم علم اليقين أنه لا تستطيع أنْ تحارب إسرائيل، بل وكانت الأخيرة تعلم هيَ الأخرى ذلك[725]. وبغض النظر عن وجود حشود إسرائيلية على سوريا؛ تلك المسألة التي جرى الجدل بشأنها؛ فإن إسرائيل كانت قد هددت سوريا مرارًا، كما دارت بينهما معارك عسكرية، واسعة النطاق أحيانًا، خلال الشهور السابقة على حرب 1967. وكانت التحركات السورية تثير مخاوف الناصريين أكثر مما تثير مخاوف إسرائيل، مما اضطر عبد الناصر إلى مهاجمة حكومة الأتاسي كثيرًا، ومع ذلك اضطر في النهاية إلى عقد اتفاق دفاع مشترك معها وإلى إطلاق التصريحات الثورية في أواخر عام 1966، حفاظًا على نفوذه المعنوي في العالم العربي، وذلك بإثبات قدرته على استمرار القيام بدور زعامة الأمة العربية. لقد علق دافيد داوننج وجاري هيرمان على هذا السلوك قائلين: "وفجأة أصبحت الوحدة العربية حقيقية ماثلة: فاعترفت حتى الأردن والمملكة العربية السعودية بزعامة ناصر".. "اكتشف الرئيس المصري ناصر الذي كان قد أسكرته نشوة ظهوره المفاجئ من أغوار اليأس، حياة جديدة في الخطابة البلاغية القديمة".. " وكان في قراره نفسه يصلي لكيلا تحارب إسرائيل وألَّا ينخسها أحد للقيام بتوجيه الضربة الأولى على الرغم من أنه ينخسها هو باستمرار"[726]. هكذا بدأت مخاوفه من اندفاع حكومة البعث تتحقق. وبغض النظر عن مدى صحة عنصر التآمر من جانب إسرائيل والسعودية والأردن، لتوريط الناصرية في حشد الجيش وطرد قوات الطوارئ.. إلخ، ينبغي أنْ نلاحظ عدم التناسب إطلاقًا بين التصريحات والشعارات الناصرية والقدرة على تحقيقها؛ فإذا رجع المرء إلى الخطابات النارية والتصريحات الحادة لعبد الناصر ورجالاته قبيل الحرب، لعرف مدى عمق هذه الحقيقة. فالزعيم الذي هدد بضرب إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل، كان يحتكم على جيش يبدو وكأنَّه أعد خصيصًا لكيْ يُهزَم. وهذه الفجوة بين الشعارات والقدرة على تحقيقها تبرز لنا على نحو صريح دور الناصرية الفعلي؛ فقد برزت في حرب يونيو 1967 إلى أقصى حد حقيقة الناصرية أمام الجماهير. وحتى إذا اعتبرنا المظاهرة العسكرية في مايو 1967 مجرد ورطة؛ فإن وقوع الناصرية في مثل هذا الفخ، وعجزها عن التخلص منه بأيِّ طريقة، إنما يعبر عن مدى استعدادها الداخلي ونزوعها الخاص للانخداع بهذه الطريقة، خاصة أنها لم تكن أول ورطة من نوعها؛ إذ سبقتها ورطة اليمن. ويتضح لنا الدور الكبير الذي لعبته الهيبة والشعارات والخداع إذا تأملنا موقف الملك حسين من أزمة مايو 1967؛ فلم تكن للملك أيُّ قدرة ولا مصلحة، في ذلك الوقت، في

---

[725] في حديث صحفي مع إسحق رابين في 22 ديسمبر 1967، صرح لصحيفة ها آرتز أنَّ عبد الناصر قد نشر قواته إلى حافة الحرب دون أنْ ينوي دخول الحرب فعلًا، وأنَّ إسرائيل كانت على علم بذلك.

Arie Bober, Op. cit., pp. 69 –80

[726] المرجع السابق، ص 138.

محاربة إسرائيل، ورغم الضغوط التي تعرض لها في الداخل منذ منتصف الستينات، ظل مدة طويلة متسقًا مع نفسه، بل وقطع علاقاته بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1966، وبذل أقصى جهده لإسقاط نظام الأتاسي؛ إلَّا أنه مع تصاعد المعارك بين إسرائيل وسوريا، وما صحابها من تأجج المشاعر الوطنية في البلاد العربية، بل واضطرار عبد الناصر لركوب الموجة الوطنية الجديدة، عرض الملك مساعداته على سوريا، ثم قرر إقامة تحالف مع الناصرية في مايو 1967 خوفًا من عواقب الأمور. وقد نُسب للملك حسين تصريحا لأحد رجاله عند هبوط طائرته في الأردن بعد مصالحته مع عبد الناصر: "إنني اليوم انتهيت من التأمين على حياتي"[727].

ورغم هذا لم يكن الناصريون يعلمون تمامًا أنهم سيُهزمون بهذا الشكل؛ بل تصور زعيمهم أنَّ الظروف الدولية ستخدمهم مرة أخرى، كما حدث عام 1956، أو أنَّ المظاهرة العسكرية سوف تنتهي على حافة الهاوية مثلما جرى عام 1960. كما اعتقد أنه يستطيع في ظل ظروف 1967 بمظاهرته العسكرية أنْ يعوض نجمه الآفل، بل وربما تصور إمكانية إزالة آثار حرب 1956 بهذه الطريقة. إلَّا أنَّ كل الظروف – التي وضع نفسه فيها لمدة عقد كامل – كانت تدفعه لاستفزاز إسرائيل. لقد اضطر أنْ يبتلع شعاراته حتى الثمالة، وقد تجرع آخر قطرة بطريقة تلخص كل ما ذكرناه منذ قليل: إذ طلب سحب قوات الطوارئ من الحدود الدولية فقط وليس من قطاع غزة أو شرم الشيخ، فُرفض الطلب بهذا الشكل على أساس أنَّ مهام تلك القوات واحدة وهيَ مراقبة الحدود وليست مهمه قتالية، وعلى هذا الأساس فلا معنى لسحب أو إعادة توزيع جزء منها. وبذلك وُضعت الناصرية أمام خيارين كلاهما مر؛ فإما سحب قوات الطوارئ كلها أو سحب طلب انسحابها الجزئي. وكان من المستحيل الأخذ بالخيار الثاني بعد كل ما أطلق من تصريحات وما تم من تعبئة القوات والرأيِ العام..إلخ.

وفي الحقيقة تتحمل الناصرية مسئولية هزيمة 67؛ فالطريقة التي عولجت بها أزمة مايو 1967 بالصياح والتهديد والرغبة في إيهام الجماهير بقرب تحقيق النصر، والرغبة المحمومة في تحقيق انتصارات خارجية ولو وهمية لتعويض الفشل الداخلي، كذلك اضطرار النظام لابتلاع شعارات رفعها دون أنْ يكون قادرًا على تنفيذها؛ تنم عن المنطق الداخلي لتكوين النظام السياسي، وبالتحديد عن التناقض بين مضمون وشكل الفكر الناصري. كذلك كان الفساد المعمم الذي شهده الجيش، وعجزه عن خوض معركة عسكرية أصلًا – بغض النظر عن هزيمته فيها – يعبر عن طبيعة الحكم الناصري مباشرة. كما أنَّ استجابة الناصرية لضغوط كل من القوى القومية العربية والحكومات المحافظة وتورطها في الحرب هو نتيجة لانتزاع الناصرية لزعامة الحركة القومية العربية دون امتلاكها للأساس المادي لتحقيق شعاراتها؛ بالإضافة طبعًا لتشوش الحركة القومية الضاغطة نفسها. وأخيرًا

---

[727] دافيد داوننج – جاري هيرمان، المرجع السابق، ص 140.

اتضح في الحرب والهزيمة بشكل جليٍّ ذلك التناقض العميق بين الدعاية الناصرية وممارستها الفعلية؛ فافتضاح الضعف العسكري وديماجوحية الدعاية، بل وكذبها المكشوف، والفساد المعمم، أدى إلى انهيار أسطورة عاشت عليها الجماهير لسنوات. وهذه الأسطورة كانت ناصرية خالصة. وكانت لحظة القمة لتناقض الناصرية قد تبدى في البيانات العسكرية أثناء الحرب؛ والتي كانت مخالفة، بل مضادة للوقائع على طول الخط، حتى ظهرت علامات الهزيمة مجسدة.

* النهاية:

تمهيد:

رغم بذل الناصرية كل جهدها لتجنب الحرب عمليًّا، فقد أجبرتها كل الظروف على تمثيل دور المناضل ضد إسرائيل. وقد فوجئت وهيَ تلهو بتحضير العفاريت بظهور هذه الأخيرة في الواقع لا في الخيال. وهيَ تكون بذلك قد قادت نفسها إلى خسران جسيم؛ فهيَ لم تقاتل بحق ولم تنتصر، ففقدت كلًّا من الشهادة والنصر.

ومع إعلان هزيمة الناصرية في يونيو 1967، خيم الحزن على مصر. إلَّا أنَّ كبار الملاك ورجال الأعمال، قد شعروا أنَّ لحظتهم قد حانت؛ فانطلقت الإشاعات تدين موقف الاتحاد السوفيتي، وانطلق الهجوم على الناصرية ككل وسط الجماهير من منطلقات أكثر رجعية، وأصبحت هذه مطالبة بالتنازل عن العرش، خاصة أنَّ الكتلة الأساسية من البيروقراطية الناصرية قد فقدت هيبتها في الحرب، وسقطت معها هيبة النظام ككل.

وإذا دققنا النظر بما أحدثته الهزيمة على الصعيد المادي المباشر، نجد أنها لم تدمر البيروقراطية الناصرية تدميرًا ماديًّا، وإنما أضعفت – إلى حد كبير – جناحها العسكري، وهو الجناح الأساسي. والأهم من هذا وذاك أنها قد حطمت هيبتها في العالم العربي؛ إذ أنها أثبتت فشل النظام كفكرة؛ إذ انتصرت الصهيونية على الناصرية في قمة نضجها؛ أيْ في صورة دولة الاشتراكية العربية، ولم تكن محض هزيمة عسكرية؛ فالأهم كانت هيَ الطريقة التي هُزمت بها الناصرية وما كشفته من اهتراء النظام وعظمته الزائفة.

ولنعد قليلًا إلى الماضي؛ فمنذ أوائل الخمسينات كانت عناصر البيروقراطية الناصرية تندمج عضويًّا برجال الأعمال وملاك الأراضي، بحيث أصبحت مجموعات رجال الدولة - رجال الأعمال مع منتصف الستينات، تتحكم في معظم أجهزة الدولة القاعدية، وتتغلغل في الجيش والتنظيم السياسي. إلَّا أنَّ غالبية القيادات العليا للنظام لم تنغمس في الفساد وجمع الثروات لأسباب تناولناها من قبل، كذلك لم ينغمس كثيرون من الناصريين العاديين في هذه الأنشطة. وبذلك بات النظام منقسما من الداخل إلى يسار (ناصريين) ويمين (ناصريين – رجال أعمال، أو ساداتيين فيما بعد). وقد أدت هيمنة رجال الأعمال الناصريين المتزايدة - مع فشل الإصلاحات

الاقتصادية للناصرية – إلى اشتداد الدعوة داخل الزمرة الحاكمة نفسها، إلى تصفية الاشتراكية الناصرية. وقد تبينت قوة هذا الاتجاه في توقف عمليات التأميم والمصادرة منذ 1964، وعجز الناصريين عن إجراء إصلاحات جديدة على نطاق واسع. كما أدت السيطرة المتزايدة والمباشرة لرجال الدولة – رجال الأعمال إلى نمو هيمنة الاتجاه الضاغط لحساب المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة. وقد التقى هذا النـزوع مع حقيقة موضوعية جديدة وذات دلالة هامة: إذ أنَّ المصالح العامة للطبقة المسيطرة كانت آخذة في الاقتراب من مصالحها المباشرة، ذلك أنَّ الطبقة المسيطرة راحت تعيد تنظيم نفسها وتطرح أفكارًا بديلة للأفكار الاشتراكية الناصرية التي فشلت، بدأت تجذب الجماهير التي راحت تتخلى تدريجيًّا عن الأفكار الناصرية؛ بل وأصبحت تميل جزئيًّا إلى الالتقاء مع شعارات رجال الأعمال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، والخلاصة أنَّ الطبقات الأدنى لم تعد قادرة – كما كانت قبل انقلاب 1952 – على لعب دور مستقل مؤثر كما فعلت من قبل؛ أيْ أنها لم تعد تمثل ضغطًا بالغًا على النظام. وباختصار يمكن أنْ نقول إنَّ الصراع الاجتماعي – السياسي قد عاد، ولكن توازن القوى عام 1952 قد اختل الآن لصالح الطبقة المسيطرة. ولم تعد الإصلاحية وشعار المستبد العادل يجدان كثيرًا من الأنصار؛ لذا لم تعد المصالح الكلية لرجال الأعمال تتناقض كثيرًا مع مصالحهم الفردية، وبالتالي لم تعد البونابرتية في طبعتها الناصرية تجد أرضًا صلبة.

وكان للهزيمة تأثيرها الكبير؛ فقد تعرضت الناصرية إلى اختبارٍ عمليّ بالغ الصعوبة، وهُزمت هزيمة منكرة، بل كان الجانب العسكري من هزيمتها من أسهل الهزائم في التاريخ الحديث.

لقد وجد رجال الأعمال وملاك الأراضي فرصتهم في الهزيمة لتشديد هجومهم على الناصرية، واستطاعوا أنْ يجدوا الأرضية المناسبة؛ ذلك أنَّ الجماهير قد فقدت الثقة في النظام السياسي بكافة توجهاته، وأصبحت أكثر تقبلًا لانتقادات أعدائه الذين تمثلوا أكثر ما تمثلوا في رجال الأعمال، بينما راحت جماعات اليسار الماركسي الجديد تنمو ببطء خارج الإطار الناصري.

وبعد الهزيمة جلس دايان ينتظر سماع قرار عبد الناصر باستسلام نظامه؛ أما في الداخل، فقد راحت الطبقة المسيطرة تفرك أيديها طربًا؛ إذ بدا أنَّ الناصرية قد سقطت إلى الأبد. ورغم أنَّ عبد الناصر لم يتحدث إلى ديان مباشرة؛ إلَّا أنه قدم ردًّا أكثر ذكاءً. ففي خطاب يوم 9 يونيو 1967[728]. أعلن تنحيه عن كافة مناصبه الرسمية، موصيًا بتولية زكريًّا محيي الدين رئيسًا، وهو الشخص المعروف بميوله اليمينية، ولجأ الزعيم إلى الكذب في خطابه: فزعم أنَّ العدو قد حارب بأكبر من إمكانياته، كما زعم أنَّ أمريكا وبريطانيا تدخلتا مباشرة، وأنَّ الجيش قد حارب

---

[728] نُشر الخطاب في: مصر والعروبة وثورة يوليو - سبق ذكره.

"معارك رهيبة بالدبابات والطائرات".. *"تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق"*، *"ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أنَّ قواتنا المسلحة بما بلغته من مستوى في المعدات وفي التدريب قادرة على رده وعلى ردعه"*.. "كانت أمامنا عوامل عديدة وطنية وعربية ودولية.. الرئيس جونسون.. الاتحاد السوفيتي.. طلب منا ألّا نكون البادئين بإطلاق النار".. "*انتظرنا العدو من الشرق فجاء لنا من الغرب*".. "العدو حشد على الجبهة الأردنية وحدها ما لا يقل عن أربعمائة طائرة".. " *ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل، خصوصًا مع التفوق المعادي في الجو*".. *"اضطرت قواتنا المسلحة في سيناء إلى إخلاء خط الدفاع الأول "* .. *"استجبنا لقرار وقف إطلاق النار أمام تأكيدات وردت في مشروع القرار السوفيتي الأخير المقدم إلى مجلس الأمن وأمام تصريحات فرنسية بأن أحدًا لا يستطيع تحقيق أيّ توسع اقليمي على أساس العدوان الأخير "* .. *"الأمة العربية قادرة على إزالة آثار العدوان "* .. *"وإني لأعتز بهذا الجيل من الثوار (يقصد جيله هو).. لقد حقق جلاء الاستعمار.. الثورة الاجتماعية.. السد العالي.. الانطلاق الصناعي.. " وما يزال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربي العام، وكلي ثقة في أنه يستطيع أداءه"*.

وعلاوة على كثير من الأكاذيب الفاضحة التي تضمنها ذلك الخطاب، تضمن أيضًا وعودًا بتحقيق النصر، وألقى بالمسئولية على قوى أجنبية؛ أما النظام فعُدَّ سليما تمامًا، والأهم من هذا كله كان مغزى تسليم الحكم لزكريًّا محيي الدين؛ أيْ الاستسلام الكامل للعدو كما كان مفهومًا لدى الجماهير في ذلك الوقت.

وتفاصيل خروج الجماهير التلقائي في 9، 10 يونيو معروفة تمامًا. أما مغزاها فهو الأمر الأهم: لقد خرجت الجماهير تطلب عودة عبد الناصر وهيَ في الحقيقة لم تطلب عبد الناصر كشخص، أو عبد الناصر المهزوم، بل طلبت الاستمرار في مواجهة العدو؛ أيْ عبد الناصر الشعارات؛ عبد الناصر *الصورة*. وهنا نلمس تمامًا كيف كان التناقض بين مضمون وشكل الناصرية يتحقق؛ فالجماهير راحت تتمسك بالشكل، لأنه شكل ثوري إلى حد ما، بينما كانت ترفض المضمون: نمو التخلف، الديكتاتورية، التخاذل أمام إسرائيل. وهيَ بهذا كانت في حقيقة الأمر قد خرجت محتجة على المضمون، وهيَ في تمسكها بشكل الناصرية إنما كانت تحمل أشد العداء للناصرية في حقيقتها الباطنية؛ الرجعية؛ الثورة المضادة. فعودة عبد الناصر مشروطة الآن بتحقيقه لشعاراته، وهيَ قد طالبته بهذا بالذات. ولذا نقول إنَّ جماهير 9، 10 يونيو قد خرجت *ضد* عبد الناصر الحقيقي، القائد المهزوم والمضلِل. ومن الأمور التي تبرز هذه الحقيقة أنَّ جماهير 9، 10 يونيو هيَ نفسها قد وجهت، فور سماعها بأنباء الهزيمة، نقدها المرير للنظام الناصري من حيث هو مؤسسات وسياسات واقعية. إنها تريد الشعارات متحققة، وتريد إزالة *مضمون* النظام الناصري بالذات.

وقد انتشرت وسط كل الطبقات الكثير من المبالغات حول القوة الأسطورية المزعومة للجيش الإسرائيلي وحول بطولاته الوهمية، بل راح ملايين المصريين يفخر برجال ذلك الجيش كما لو كان جيشهم، في سياق عملية جلد للذات شديدة القسوة؛ لدرجة زعم كثير من المصريين أن موشيه دايان شخصيًّا أصله من بلدتهم (المنصورة، دمياط..إلخ!)، وحول خيانة عرب سيناء للجيش المصري، وعن جبن الضباط، وانتشرت نكات مؤلمة عن شخص "الزعيم" ورجاله المقربين..كل هذا كان مؤلمًا وضاغطًا بقسوة على الناصريين، مما دفع قائدهم لبذل أقصى جهد لإعادة بناء الجيش ومحاولة ترميم السلطة المتهاوية.

ورغم افتضاح التناقض بين الشعارات والممارسة على نحو عميق للغاية غداة الهزيمة، أعادت مظاهرات 9، 10 يونيو الطبقة المسيطرة إلى رشدها؛ إذ عادت حالة التوازن السياسي التي تحققت في 1952 مرة أخرى، ولكن في سياق مختلف تمامًا؛ في سياق الاستقطاب السياسي المتزايد بين القوى الاجتماعية ونمو قوتها المستقلة على حساب النظام السياسي، على حساب الناصرية التي سعت دوما لقمع الاستقلال السياسي لكل طبقات المجتمع.

ولهذا استمرت الأخيرة في الحكم، ولكن على برميل من البارود.

وبالنسبة للإنتلجينسيا والطبقات الأدنى، فقدت الناصرية كل هيبتها؛ فلم تعد تصلح للعب دور قياديٍّ في المجتمع. ونقصد هنا بالضبط الناصرية كممارسة، أيْ كسياسة متحققة وكفئة حاكمة، وما كان تمسكهم بعبد الناصر إلَّا لأنه كان القائد الذي رفع الشعارات الثورية طوال عقد كامل، ولأنه – وهذا هو الأهم – لم تكن توجد على الساحة المصرية أو العربية قيادة تقدم نفسها كبديل.

أما بالنسبة للطبقة المسيطرة، فقد أصبحت الناصرية في نظرها عظامًا نخرة، خصوصًا بعد تصفية النخبة العسكرية المترفة والفاسدة وإعادة بناء الجيش على أساس قتالي حقيقي، وعلى جبهة القتال بشكل أساسي، وانغماسه في الإعداد النشط للحرب القادمة. وفي نفس الوقت أخذت أجهزة الدولة تزداد تفسخًا وتتعرض للنقد المرير.

وضمن أهم الفئات المعارضة كان القضاة. وقد اشتد انتقادهم للناصرية بعد هزيمتها، فهاجموا الفساد وشكل الحكم، رافعين شعارات ليبرالية، وتبلورت معارضتهم عام 1969 في نجاح المرشحين لإدارة نادي القضاة من بين الليبراليين وسقوط القضاة الناصريين، مما دفع عبد الناصر لارتكاب ما عرف فيما بعد باسم مذبحة القضاء، وجعل عضوية إدارة نادي القضاة بالتعيين.

وفي النهاية لم تعد النخبة الحاكمة تحوز الكثير من أوراق اللعب.

تفاقم الصراع الاجتماعي ومحاولة تجاوزه:

لم تعن عودة عبد الناصر إلى الحكم في 10 يونيو 1967 نهاية الانتفاضة، بل على العكس، كانت هذه نقطة تحول هامة في مجرى الصراع الاجتماعي - السياسي الذي كان قد بدأ يحتدم منذ منتصف الستينات. فكانت انتفاضة 9، 10 يونيو بمثابة ضربة مجهضة لرجال الأعمال، ولكنها لم تنته بعودة الجماهير إلى أعمالها، كما لم تنه أحلام الطبقة المسيطرة في استعادة السلطة. فمنذ الهزيمة لم تعد الطبقة المسيطرة ترى في الناصرية بديلًا مؤقتًا عن الثورة؛ بل عقبة كؤودًا أمام مصالحها المباشرة؛ ذلك لأن عصر الثورة قد انتهى في المدى المنظور. أما الشعب فلم يعد يجد في الناصرية بديلًا حقيقيًّا لحكم الباشوات القدامى؛ بل بديلًا ميتًا لحكمه هو، ولكنه أفضل – على وجه العموم – من حكم الباشوات الوشيك. وبالرغم من تمسك الجماهير بعبد الناصر شخصيًّا كان الدافع الأساسي للانتفاضة هو رفض الهزيمة ورفض الاستسلام، بطريقة لا واعية وعاطفية؛ فقد أعيد عبد الناصر إلى الحكم لكيْ يجبَر على تنفيذ شعاراته، وكان هذا واضحًا تمامًا في لغة انتفاضة 9 / 10 يونيو؛ فعاد ناصر في أضعف موقف لـه منذ انقلابه، ولم يعد هامش المناورة واستغلال التناقضات الاجتماعية لديه كالسابق. وفي يونيو لم تكن الجماهير بقادرة على سد الفراغ الذي راح يتكون مع هزيمة الناصرية، ولذا كانت إعادة عبد الناصر بمثابة سد مؤقت ضد حكم الباشوات الجدد، فقد كان يمكن للناصرية أنْ تبتلع شعاراتها الثورية من خلاله – كشخص - بالذات.

لا يمكن في الحقيقة الحديث عن الطبقة المسيطرة في مصر الناصرية كحزب منظم كما وصفها عبد الناصر مرارًا، ولكن من المؤكد أنها كانت تعبر عن نفسها سياسيًّا من خلال أشكال غير منظمة بالكامل؛ كتلتها الضخمة في البرلمان، خاصة منذ 1964، وتجمعاتها المتماسكة للغاية في التنظيم السياسي، خاصة في الريف، ونفوذها القوي كمافيا في مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش ووسائل الإعلام والقضاء، بالإضافة إلى شِللها في النوادي. أما الطبقات الأخرى فرغم أنه لم يكن لها أشكال سياسية مستقلة، فقد عبَّرت عن نفسها من خلال تجمعات عمالية وطلابية غير منظمة تمامًا، وحلقات صغيرة، كما وجدت معبرين عنها داخل الاتحاد الاشتراكي وبالذات في منظمة الشباب، وكذلك في اتحادات الطلاب بعد 1967 بالإضافة إلى الحلقات اليسارية شبة العلنية.

وقد ذكرنا من قبل أنَّ النظام الاجتماعي في مصر قد بات يتحرك منذ يوليو 1952 بقصوره الذاتي. ونضيف الآن – بناء على التحليل السابق – لقد باتت البيروقراطية الناصرية نفسها بعد يونيو 1967، تتحرك هيَ الأخرى بقصورها الذاتي؛ بمعنى أنها لم تعد تملك المبادرة.

****

بعد الهزيمة أصبحت الناصرية مضطرة إلى التخلي عن الكثير من شعاراتها الثورية لصالح سياسات اعتبرتها واقعية. وكان التغير الأساسي يتعلق في الحقيقة بتفادي التورط في مواقف لا تتناسب مع سياستها وأهدافها الحقيقية. يضاف إلى

ذلك أنها قد اضطرت إلى أنْ تصبح أكثر تواضعًا، حتى على صعيد أهدافها الفعلية؛ فقد أصبحت أضعف من أنْ تدافع عن وجودها على جهة واسعة كما كانت تفعل قبل الهزيمة.

ورغم أنَّ الهزيمة وانتفاضة 9، 10 يونيو قد أدتا إلى تقوية الوجود السوفيتي المباشر في الشرق الأوسط، خاصة في مصر وسوريا؛ إلَّا أنَّ هذا الوجود كان يرتكز على أنظمة مهزومة وما تنفك تضعف، بل كان أهمها آخذًا في الانهيار (الناصرية). وبالعكس صارت الكفة أرجح لصالح الولايات المتحدة، على الأقل من خلال إسرائيل المنتصرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسهم الأنظمة العربية الأكثر محافظة (السعودية مثلًا)، على حساب الأنظمة المستقلة؛ خصوصًا الناصرية التي قدمت تنازلات سياسية هامة، وبموافقة الاتحاد السوفيتي نفسه[729]. كذلك توثقت علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، واتخذت الأخيرة موقف التأييد السافر وغير المشروط – تقريبًا – لإسرائيل، وتحققت درجة غير مسبوقة من التعاون بينهما.

ومن الأحداث ذات الدلالة الهامة ما تم في مؤتمر الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في أغسطس 1967. إذ تنازل عبد الناصر عن شعار "وحدة القوى التقدمية" الذي رفعه قبل الهزيمة بعام واحد، وعاد إلى خط "التضامن العربي"، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة. كما تكون من جديد محور مصر – السعودية، وطالب عبد الناصر الملك حسين بالتعامل مع الولايات المتحدة والسير معها حتى النهاية على أمل أنْ تعيد له الضفة الغربية المحتلة، كما دعا الدول العربية إلى إعادة ضخ البترول الذي أوقفته بعد الحرب وذهب إلى حد مغازلة المصالح الأمريكية على طول الخط، محاولًا تحييد[730] أمريكا. ومعنى هذا طبعًا أنْ تقوم الأنظمة العربية – بشكل مباشر – بدور يعادل دور إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة. وفي الخرطوم، صفى عبد الناصر موضوع اليمن؛ فتوصل إلى حل وسط مع السعودية، يتم بمقتضاه انسحاب القوات المصرية من هناك مع عدم تدخل السعودية في شئون اليمن[731]. كما تم الاتفاق على أنْ تدفع السعودية والكويت 110 مليونًا من الجنيهات الاسترلينية سنويًّا لدول المواجهة. وقد علق بيليايف و بريماكوف على صلح مصر

---

[729] كان الاتحاد السوفيتي يخشي "التطرف" في الوطن العربي، خاصة من اليسار ويؤيد الناصرية في مطلبها للحل السلمي، وفي سياستها الكابحة لجماح الأنظمة العربية الأكثر راديكالية، خاصة حكومة الأتاسي. ذلك أنَّ التطرف اليساري – يحمِّل السوفيت مسئوليات أكبر ويورطهم في مواقف لا تلائم استراتيجيتهم. لذلك أيد الاتحاد السوفيتي مجمل السياسة الناصرية لما بعد 1967.

[730] فكرة محمد حسنين هيكل؛ وهيَ فكرة تبناها ودافع عنها كثيرًا. ارجع إلى "الطريق إلى رمضان"، دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص 110.

[731] قبل انسحاب القوات المصرية، قامت هذه بإيقاف الجماعات الراديكالية المؤيدة لعبد الله جزيلان، لصالح السلال؛ الأقل تطرفًا. وبعد الانسحاب وقع انقلاب عسكري جاء بالإيرياني بدلًا من السلال، وقد أيدت الناصرية الانقلاب فور وقوعه، رغم أنَّ السلطة آلت إلى نخبة من الجمهوريين القبائليين. ويبدو أنَّ هذا كان المحتوي الضمني على الأقل – للحل المتفق عليه في مؤتمر الخرطوم. للتفاصيل نحيل القارئ إلى:

Fred Halliday, Op. cit, pp. 114 – 126

الناصرية والسعودية في مؤتمر الخرطوم كالتالي: "كان الملك فيصل يبتسم ابتسامة متحفظة ويملي شروط تقديم العون المادي الذي كانت تحتاجه القاهرة بشدة، هيَ وعمان ودمشق. ولم يحاول فيصل أنْ يخفي أنّه طار إلى العاصمة السودانية من أجل أنْ يحصل على استسلام المصريين في اليمن"[732].

أما في نوفمبر 1967، فقد وافق عبد الناصر على قرار مجلس الأمن 242؛ متراجعًا عن قرارات مؤتمر الخرطوم، وقام وزير الخارجية بتبرير هذا القبول أمام البرلمان بحجة أنَّ مصر قد اعترفت بإسرائيل فعليًّا عام 1949 حين وقعت معها اتفاقيات الهدنة، ثم كرر نفس الفكرة أمام أحد الصحفيين الأجانب بعد ذلك. وكان ضمن نتائج قبول مصر الناصرية للقرار 242 هياج الصحافة العربية الرسمية واليسارية ضدها وتردي نفوذها في الوطن العربي بشكل حاد، خصوصًا في الشام والعراق؛ وحتى تعرض هذا الموقف لانتقادات من قبل العناصر الراديكالية في مصر، بما فيها بعض قواعد الناصرية نفسها.

منذ ذلك الوقت أسقط من القاموس الناصري شعار تحرير فلسطين وحل محله شعار أكثر واقعية هو: "إزالة آثار العدوان". أما عن رفض استخدام الدين في السياسة الدولية فقد تنازلت عنه الناصرية؛ فبعد التحالف الجديد مع السعودية بدأ عبد الناصر ينادي بوحدة المسلمين مع المسيحيين ضد إسرائيل، ويتحدث عن خطر الصهيونية على الإسلام والمسيحية.

وعلى الجانب الآخر، كانت حركة المقاومة الفلسطينية تنمو بسرعة، وحققت منظمة التحرير الفلسطينية درجة كبيرة من الاستقلال عن الأنظمة العربية، واستطاعت أنْ تتصدر العمل العربي ضد إسرائيل خلال عام 1967 – 1968 (قدمت مثلًا مساهمة مهمة مع القوات الأردنية في "معركة الكرامة" في مارس 1968)، مسببة إحراجًا شديدًا للناصرية؛ مما كان أحد أهم دوافع شن حرب الاستنـزاف فيما بعد.

وفي الداخل بدأت قوى جديدة تخرج من تحت عباءة الناصرية ومن خارجها كذلك؛ فتكونت عشرات من الحلقات الماركسية واسترد الماركسيون القدامى بعض أنفاسهم، وانضمت لمنظمات الشباب أعداد غفيرة من الطلاب والمثقفين الناصريين اليساريين، وقد لعب هؤلاء الشباب دورًا مؤثرًا للغاية في التصدي لأفكار اليمين الزاحف، بل وفي الضغط على عبد الناصر نفسه. وعلى الجانب الآخر راح الليبراليين يتصدون للشعارات الاشتراكية وللاتحاد السوفيتي، ونشأت حلقاتهم أيضًا وانتشرت في التنظيم السياسي وغيره. وقد كان هذا واضحًا تمامًا في نادي القضاة ونقابة المحامين. كما أفرجت السلطات عن عدد من أفراد الإخوان المسلمين الذين راحوا ينتشرون مبشرين بنظام جديد ومتعاونين مع الفرس العربي الصاعد: العربية

---

[732] المرجع السابق، ص 307.

السعودية، ومدعومين بنزوع ديني أخذ ينمو وينتشر وسط الجماهير عمومًا، وبانتشار الخرافات والنزعة السلفية بين أفراد المجتمع عامة، من ضمنها الحادث الشهير: ظهور العذراء، والإشاعة التي امتلكت قلوب الناس وعقولهم لعدة أسابيع حول موقف النبي محمد من الهزيمة ووجود شعيرات من رأسه في كل مصحف، كذلك الخرافة الواسعة الانتشار التي قالت بأن هزيمة 1967 إنما هيَ عقاب للنظام من الله على تعذيبه للإخوان المسلمين في 65 – 1966.

وقد تركزت دعاية اليمين، بمفهوم ذلك العصر، بوجه عام حول ضرورة الانحياز للغرب والتخلي عن الاشتراكية والقومية العربية. ولم تكن قضية القومية العربية أوالاشتراكية قد ترسخت في وجدان الجماهير، خاصة أنها شعارات لم تتحقق ولم تكن مفيدة لهم. إذ فشلت الاشتراكية الناصرية، ما في هذا من شك، ولم يكن أحد ليستطيع إثبات عكس ذلك، خاصة أنَّ أزمات السلع وارتفاع الأسعار والبطالة كانت ظواهر واضحة للعيان. يضاف إلى ذلك أنَّ موقف الاتحاد السوفيتي لم يكن متفقًا مع ما انتظرته منه الجماهير، مما أفقده الكثير من سمعته في المنطقة.

ولأن الجماهير قد تمسكت بعبد الناصر رئيسًا، ووضعته *أسيرًا* لشعاراته، فقد حبس الجميع أنفاسهم انتظارًا لأول موقف منتظر: نتائج محاكمات قادة الطيران؛ كبش الفداء الذي تم تقديمه لتحمل مسئولية الهزيمة. وجاءت الأحكام لا تتفق مع جسامة الاتهامات، فخرج الطلاب والعمال في فبراير 1968 وجرت صدامات دموية مع الشرطة. ضربت الجماهير مقر عبد الناصر بالحجارة لأول مرة، يوم 25 فبراير، وحققت انتصارًا "عسكريًّا" على الشرطة ولم تسكت إلَّا بعد أنْ وُعدت بالاستجابة لكل مطالبها، وهيَ:

1 - إعادة محاكمة رجال الطيران.

2 - تحقيق الحريات السياسية العامة.

3 - تسليح الشعب.

جرت فورًا إعادة محاكمة لرجال الطيران، ثم صدر برنامج 30 مارس الشهير، وتم حل الاتحاد الاشتراكي وأعيد تكوينه بالانتخاب لأول مرة، كما تقرر جعل اتحادات الطلاب بالانتخاب الحقيقي لأول مرة أيضًا منذ 1952 (حُلَّت اتحادات الطلاب بعد انقلاب 1952 بأشهر، وحتى 1959 كان يتم تكوينها بالتعيين، ومن 1959 – 1970 كان يتم انتخابها ولكن بإشراف رواد من هيئة التدريس الأعضاء في التنظيم السياسي، كما حُرِمت من حق ممارسة النشاط السياسي وفي 1969 فقط تقرر تخفيف هذه الوصاية). كما خففت الرقابة على الصحف، وبدأ لأول مرة اعتماد مبدأ الانتخاب في النقابات العمالية منذ انقلاب 1952. إلَّا أنه لم تنفذ معظم بنود البرنامج تنفيذًا فعليًّا قط، وظل - في معظمه - حبرًا على ورق.

ولم تمض أشهر قليلة حتى جاءت انتفاضة أوسع في نوفمبر 1968؛ إلَّا أنَّ عبد الناصر كان قد أنشأ فرقًا خاصة للقمع (الأمن المركزي)، مما مكنه هذه المرة من تحقيق انتصار "عسكري" على العمال والطلاب. وقد تركزت شعارات المتظاهرين هذه المرة حول الحرب الشعبية، وهذا يعكس نفوذًا قويًّا لجماعات اليسار الجديد، وإصلاح الاقتصاد، ومن أهم ما حيته الجماهير كان نضال الفدائيين الفلسطينيين. إلَّا أنَّ الناصرية رغم انتصارها عسكريًّا اضطرت - درءا لانتفاضات أشد – إلى تقديم تنازلات هامة: حرية أوسع للصحافة، فتح حوار عام داخل التنظيم السياسي وفي الجامعات، ثم شكل البرلمان لجنة خاصة لمراجعة القوانين والتشريعات التي تتضمن ما يمس الحريات السياسية، وأوصت بالآتي:

1 - أنْ يكون للهيئات القضائية دور بارز في رقابة المسائل التي تمس الناس.

2 - اقترح البعض ضرورة إلغاء قوانين أمن الدولة، بينما اقترح آخرون تعديل القانون 119 لعام 1964 وتحديد مدة الاعتقال وتحديد حالات الاعتقال مع كفالة حق التظلم.

3 - تحديد المدة التي تفرض خلالها حالة الطوارئ.

لكن لم يخل الأمر مع ذلك من اعتقال وتعذيب بعض الشيوعيين القدامى والجدد وعدد من أعضاء منظمات الشباب وغيرهم.

وذرًّا للرماد في العيون، قامت الحكومة بإنشاء لجان للدفاع الشعبي وما أطلقت عليه لجان المواطنين من أجل المعركة، بديلًا عن شعار تسليح الشعب.

ومثلما استفادت القوى اليسارية الشابة من إطلاق الحريات جزئيًّا، استفاد الباشوات الجدد والقدامى أكثر؛ فتم رفع العزل السياسي والإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين الذين اعتبروا يمينيين، ولعب الإخوان المسلمون دورًا في تقوية دعاية هؤلاء ضد الحكومة. وصارت أفكار رجال الأعمال أشد قوة داخل أجهزة السلطة أيضًا، فتبنى عديد من كبار رجال الدولة شعار: تصحيح الأخطاء، قاصدين ضرورة تغيير السياسة الاشتراكية وإطلاق يد القطاع الخاص. وفي نفس الوقت تعرض قطاع الدولة الاقتصادي للنقد الشديد على صفحات الجرائد، من الزاوية الاقتصادية؛ فتم كشف الكثير من أوجه القصور الإداري والفساد، هكذا كضربة في الصميم لأهم الأسس المادية للاشتراكية الناصرية. كما تبنى الاقتصاديون الرسميون علنًا الدعوة لتحرير القطاع الخاص من أجل زيادة الدخل القومي، ورُفع شعار: ضرورة إخضاع كل شيء لنمو الإنتاج، بما يعني إنهاء السياسات الإصلاحية. وقد تحقق لرجال الأعمال كثيرٌ من المكاسب:

1 - السماح للقطاع الخاص بتصدير كل السلع التقليدية منذ 1968.

2 - السماح له بالقيام بعمليات استيراد مستقلة، ومنحت لـه تسهيلات أخرى كثيرة في هذا الشأن.

3 - السماح للبنوك بفتح حسابات بالنقد الأجنبي للعاملين بالخارج (1968/5/8).

4 - السماح لجهات أخرى غير البنوك في التعامل في النقد الأجنبي والشيكات السياحية.

5 - السماح لحائزي شهادات الاستثمار الصادرة مقابل أسهم بعض الشركات بالاقتراض من البنوك التجارية بضمان هذه الشهادات.

6 - التصريح للأفراد باستيراد سيارات الركوب.

7 - التصريح للأفراد بالاستيراد بدون تحويل عملة في حدود 3000 جنيه للاستعمال الشخصي (مصاعد – قطع غيار سيارات – آلات زراعية، وغيرها).

8 - صدر قرار بتسهيل استيراد سيارات الركوب للاستعمال الشخصي أو الهدايا.

9 - خفضت التعريفات الجمركية على بعض السلع الاستهلاكية، وخُففت إجراءات الحراسة كثيرًا، خاصة على الأراضي التي خضعت لإجراءات "لجنة تصفية الإقطاع". وتم الإفراج عن بعض أفراد عائلة الفقي سابقة الذكر.

10 - تم تخصيص 80% من مقاعد الجمعيات التعاونية الزراعية لمن يملكون 10 أفدنه فأقل بدلًا من 5 أفدنه فأقل، بينما حظرت عضويتها على الأميين (80% من الفلاحين) وقد صدر هذا القرار عام 1969.

11 - أوقف النظر في عديد من القضايا التي رفعت على أشخاص متهمين بإعداد وتنفيذ أعمال الانتقام من أعضاء الاتحاد الاشتراكي.

12 - السماح بدخول رأس المال الأمريكي والإيطالي للاستثمار في قطاع البترول بشروط أيسر مما في السابق. كذلك اشتركت مصر في البنك العربي الفرنسي عام 1970 وهو مخصص لتمويل التجارة بين فرنسا والدول العربية.

أما الطبقات الأدنى فلم تحصل على مكاسب مهمة على الصعيد الاقتصادي، باستثناء قانون الإصلاح الزراعي في يوليو 1968: تخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى 50 فدانًا للفرد ومائة للأسرة، وقد نفذ عام 1969. كما أصدر قرار عام 1968 بتأميم شركات المقاولات بالكامل وتجارة الجملة؛ لم ينفذ أيٌّ منهما. وبضغط المثقفين اليساريين تم تغير تعريف الفلاح واعتباره مالك 10 أفدنة فأقل بدلًا من 25 فدانًا فأقل.

والمعنى الجوهري لهذه التنازلات للقطاع الخاص هو صعود رجال الأعمال الناصريين (الساداتيين فيما بعد)، وبوضوح أكثر تنامي النفوذ المباشر لأصحاب الثروات بصفتهم كذلك داخل جهاز السلطة وعلى حساب البيروقراطيين، أيْ على حساب الناصرية، خاصة أنَّ هذه الحرية الاقتصادية قد ارتبطت بحريتهم السياسية أيضًا ونمو نفوذهم في البرلمان؛ المؤثر رغم ضعفه من الناحية الدستورية. فالصراع قد أصبح واضحًا بين البيروقراطيين الملاك والبيروقراطيين الصرف، أو بين الساداتيين فيما بعد والناصريين، أو ما أسماه البعض اليمين البيروقراطي واليسار البيروقراطي.

ويكمن المغزى الجوهري لإطلاق الحريات السياسية – جزئيًّا – في تقلص سلطة الناصريين لحساب كل الطبقات، وبالأخص الملاك ورجال الأعمال، لأنهم كانوا الأقوى سياسيًّا والأكثر تنظيمًا وهم الذي تغلغوا داخل أجهزة السلطة نفسها وكان فشل الناصرية سياسيًّا واقتصاديًّا، متبلورًا في الهزيمة والأزمة الاقتصادية، يفتح الباب أمام حلول أخرى ويمهد بقوة لظهور أيديولوجيا بديلة. وكان الحل الذي يتزايد قبوله على صعيد الشارع، وطبعًا على صعيد النظام الاجتماعي وأصحابه ككل هو حل رجال الأعمال: الانفتاح المباشر على السوق الدولي، التسوية مع إسرائيل، والليبرالية الاقتصادية، مع الأيديولوجيا الإسلامية.

ومن الأمور التي تستحق الرصد أنَّ النضالات الشعبية أصبحت تصب أكثر ما تصب لصالح الطبقة المسيطرة نفسها؛ فبقدر ما عملت هذه النضالات على إضعاف الناصرية وهز قواعدها وهيبتها، لم تعمل على تحويل هذا النفوذ لصالح الجماهير نفسها، خاصة أنها لم تشكل حزبًا فعالًا، كما أنَّ – وهذه حقيقة ذات مغزى – قطاعًا ملموسًا من الطبقات الأدنى أصبح يميل مزاجيًّا إلى شعارات رجال الأعمال، عكس الحال في الفترة السابقة على انقلاب 1952 التي شهدت نمو حركة جماهيرية مستقلة عن أحزاب النظام. فكان هذا التغير ضمن أهم "منجزات" الناصرية نفسها؛ إذ أعادت قطاعات عريضة من الشعب – قصدًا وعمدًا – إلى أحضان النظام الاجتماعي؛ ذلك الذي كانت هيَ نفسه؛ أيْ الناصرية، ابنته غير الشرعية. ومن الملاحظ مثلًا أنه حتى قضية الصراع ضد إسرائيل لم تطرح من قبل اليسار الراديكالي طرحًا راديكاليًّا وتبلورت أساسًا في مسألة أراضي 1967، وخاصة أنَّ الهزيمة العسكرية كانت قاسية جدًّا، كما نجحت الدعاية الرسمية إلى حد ملموس في توجيه وعي الجماهير هذه الوجهة. ولم يتأخر اليسار الرسمي والسري عن السير في نفس الوجهة. فالحرب والسلام راحا يتوجهان منذ 1967 نحو استعادة الأرض وإزالة أثار العدوان، لا أكثر. ورغم ذلك فقد شكلت تلك المسألة ضغطًا بالغًا على الناصرية، خاصة أنَّ إسرائيل لم تستجب لمبادرات التسوية السلمية؛ دافعة إياها إلى الإعداد النشط للحرب. وكان فشل المحاولات السلمية المتوالية يؤدي إلى إثارة الطلاب ودفعهم إلى رفع شعارات وطنية متطرفة، مطالبين السلطة بالقتال، كمخرج وحيد من آثار الهزيمة وقد دفع ذلك - بالإضافة إلى نمو دور المنظمات الفلسطينية – السلطة الناصرية إلى شن ما عرف بحرب الاستنزاف التي تحققت خلالها بعض

الانتصارات على العدو، مع هزائم عديدة بالطبع؛ بل لقد بات مجرد قيام الجيش بشن هجمات على العدو – بغض النظر على نتائجها – يعد من قبيل الجماهير بمثابة نصر.

ورغم انتشار نزعة جَلْد الذات ارتفعت دقات طبول الحرب وسط الطلاب، بدافع اليأس أكثر مما كان بدافع الأمل، بل إنَّ قيام المظاهرات بمناسبة الاحتفاء بدفن جثث قتلى المعارك كانت مناسبات لانطلاق ذلك الشعار المخيف للناصرين: الحرب الشعبية وتسليح الشعب[733]. ومن أكبر هذه المظاهرات جنازة عبد المنعم رياض، رئيس الأركان، وقد وصفها راديو اسرائيل كالآتي: *"انقلبت جنازة عبد المنعم رياض رئيس أركان الجيش المصري إلى مظاهرة كراهية ضد إسرائيل، وذلك حتى سار مئات الألوف من المصريين في قلب القاهرة يهتفون بالانتقام، وقد ذهبت أدراج الرياح جميع جهود سلطات الأمن لإحلال النظام في الجنازة واخترقت الجماهير صفوف الشرطة العسكرية مرة بعد أخرى. وسار عبد الناصر في مقدمة الجنازة وبجانبه القيادة العليا بجيش مصر، ومثل الدول العربية كل رؤساء أركان جيش الأردن والعراق وسوريا.. وبعد الاحتفال الديني الذي أقيم لرياض بالقاهرة، استمر الآلاف في التظاهر في الشوارع والهتاف: جمال.. جمال.. أعطنا السلاح.. نريد الذهاب إلى القناة"* [734].

وفي نهاية حرب الاستنزاف قَبِل عبد الناصر - كما هو معروف – مبادرة روجرز الشهيرة، دون أنْ يحتج الطلاب، ولكنها أثارت موجة استياءٍ جديدة في العالم العربي ضد الناصرية، وربما كان هذا نفسه ضمن أهداف الولايات المتحدة من طرح المبادرة[735]. قبل ذلك قدم عبد الناصر تنازلًا أخر بالغ الدلالة؛ إذ صرح الملك حسين بأنه يتحدث باسم عبد الناصر واعدًا إسرائيل بالمرور في قناة السويس، وذلك في حالة إزالة آثار العدوان (صدر هذا التصريح في منتصف 1969) وصرح وزير الخارجية بنفس الشيء[736]. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنَّ الجماهير في مصر لم تقم باحتجاج يذكر في مواجهة قبول قرار 242 لمجلس الأمن ولا لقبول مبادرة روجرز ولا لمشروع السادات عام 1971، ولا لأيِّ خطوة "سلامية" بما في ذلك اتفاق كامب ديفيد في 1979. وهذا أمر لـه دلالته إذا رُبِط بعنف المظاهرات الوطنية المنادية بالحرب في 68 – 73؛ فالمظاهرات الوطنية كانت تخفي وراءها

---

[733] طُرح هذا الشعار من قبل جماعات اليسار، ولكن بمفهوم تقني؛ بمعنى حرب العصابات والميليشيات الشعبية، وهو مفهوم يختلف عن المعنى السياسي الذي استُخدم به هذا الشعار في فيتنام مثلًا؛ بمعنى تعبئة كل الإمكانيات وإشراك كل الجماهير في النضال بمختلف الأشكال العسكرية والسياسية والاقتصادية، بمعنى محورة كل نشاط الجماهير حول قضية التحرر الوطني. ومع ذلك كان شعار الحرب الشعبية بمعناه التقني مخيفًا للسلطة الناصرية، لأنه كان يتضمن مباشرة تدريب وتسليح الجماهير.

[734] لطفي الخولي، المرجع السابق ص 391.

[735] انظر في ذلك: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 192.

[736] مذكرات محمود رياض، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 2، ص 155.

مشاعر الإحباط واليأس، وكانت تعبر عن الغضب على النظام الاجتماعي برمته دون وجود تصور واضح عن بديل أفضل، فالاستياء كان موجهًا أكثر ضد عجز السلطة عن إيجاد حل؛ سواء سلمًا أم قتالًا لقضية احتلال الأرض، بدليل أنه بمجرد توقف المدافع في أكتوبر 1973 دون نصر حقيقي ظهر مدى التحول الحقيقي في مشاعر الجماهير التي باتت – في مجموعها – أكثر محافظة إلى هذا الحد أو ذاك.

انقلاب السادات:

يمكننا إعادة إيجاز ما سبق في هذا القسم كالآتي:

1 - حدث اندماج تدريجي بين رجال الدولة ورجال الأعمال داخل السلطة الناصرية، كما ظهر ونما اتجاه معادٍ للسياسات الاشتراكية داخل السلطة كنتيجة لذلك.

2 - عاد الصراع الاجتماعي يحتدم منذ منتصف الستينات، واشتد بعد هزيمة 1967، ولكن على أرضية الطبقة المسيطرة، في حدود نظامها الاجتماعي.

3 - بدأت الناصرية تفقد نفوذها فعليًّا في العالم العربي بعد هزيمة 1967.

4 - الناصرية تضعف تحت تأثير فشلها وعجزها عن تحقيق نجاحات جديدة؛ سواء في الداخل أو في الخارج، وفاقت الهزيمة العسكرية من هذا الفشل، مما اضطرها لتقديم تنازلات هامة لمختلف الطبقات الاجتماعية، وبالأخص للطبقة المسيطرة.

5 - والخلاصة أنَّ الناصرية قد فقدت – في نظر كل الطبقات – مبرر وجودها، وبقيت في يديها آخر ورقة؛ هيَ شخص عبد الناصر الذي جسد تاريخ شعاراتها وسياستها الإصلاحية، رغم أنه كان يتقهقر بسرعة حتى منذ ما قبل يونيو 1967.

ولكن جاء موت عبد الناصر ليسرع كثيرًا من معدل انهيار سلطة البيروقراطية؛ إذ كان – كشخص - يعد من قبيل الجماهير وبفضل دعاية النظام نفسها المسئول عن كافة ما اعتبر إنجازات للنظام دون أنْ يعد مسئولًا عن أوجه الضعف والفشل، وقد ساهمت شخصيته في رسم هذه الصورة، فكان موته يعادل - من وجهة نظر جماهير تربت سياسيًّا في مدرسة الدعاية الرسمية - نهاية نظامه. وقد سهل وجود شخصية السادات كنائب له عملية الانتقال إلى المرحلة التالية: *الساداتية*.

لقد شهدت السلطة نوعين من التغيرات:

أولها: هو تغير سياساتها وشعاراتها، تحت ضغط الفشل الاقتصادي والهزيمة العسكرية: التخلي عن الاشتراكية، الاتجاه نحو التحالف سياسيًّا مع الغرب، التهادن مع الأنظمة العربية المحافظة ومع إسرائيل.. إلخ.

وثانيها: هو التغير في تركيب القوى الحاكمة نفسها؛ فالارتباط المتزايد بين رجال الدولة ورجال الأعمال؛ الذي يتضمن طبعًا تحول كل منهم إلى الآخر، كان يتم بالطبع لحساب الباشوات الجدد والقدامى وعلى حساب سلطة البيروقراطية.

وبعد موت عبد الناصر، ظل في السلطة من الناصريين، أو اليسار الناصري عدة فئات من الناس: كثير من القيادات العليا والتي لم تندمج أبدًا مع رجال الأعمال، والعناصر التي لم تستطع بحكم طبيعة عملها أنْ تحقق الشيء نفسه، وهؤلاء الذين يتحركون من منطلق الفكر الناصري فحسب، وأخيرًا أولئك الذين اعتقدوا أنَّ الناصرية كفكر كانت لا تزال تتمتع بشعبية مطلقة. ولم تتمتع هذه الفئة الناصرية بعد موت عبد الناصر باحترام خاص وسط الجماهير، ذلك أنَّ مساوئها كانت معروفة: القمع – التعذيب – الديماجوجية.. كما لم تكن تتميز بوضوح عن المجموعات الأخرى المشاركة في السلطة: الأوليجاركية الجديدة أو اليمين الناصري.

****

وفق موازين القوى داخل النخبة الحاكمة، جاء السادات بعد وفاة عبد الناصر رئيسًا للدولة[737]. ومن هذه اللحظة تقلص كثيرًا نفوذ الناصريين، أو اليسار الناصري في السلطة. فرغم أنَّ السادات لم يكن حتى تلك اللحظة يمثل كتلة معينة في السلطة؛ فإن ضعفه هذا كان هو مصدر قوته الأساسي لدى اختياره رئيسًا للدولة. ولم يكن معروفًا عن السادات تبنيه لوجهة نظر خاصة من قبل؛ إلَّا أنه، بعد "انتخابه" رئيسًا، قرر بالتدريج أنْ ينضم إلى الطرف الذي يحفظ له كرسي العرش، أيْ إلى اليمين. ففي الممارسة، أصبح على السادات أنْ يتخذ القرارات التي تناسب مصالح النظام ككل، وبينما راح الناصريون – معتقدين أنَّ السادات سيكون رئيسًا مؤقتًا - يقترحون من السياسات ما يحفظ لهم سلطتهم المتهاوية. وكان السادات – مستندًا إلى اليمين – في موقف أقوى بالطبع لأنه الأكثر "واقعية" أوالأكثر اتساقًا مع التوازنات الاجتماعية – السياسية الجديدة. وقد ظهرت بين الطرفين: الناصريين والسادات الخلافات التالية:

1 - خلاف حول تعيين رئيس الوزراء: عين السادات محمود فوزي منتصرًا لرأيه.

---

[737] انظر بهذا الصدد التفاصيل في: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983، الفصل الرابع.

2 - خلاف حول معدل عملية رفع الحراسات، وحقق السادات انتصارًا كاملًا ولاقى تأييدًا واسعًا داخل أجهزة الدولة، ورُفعت الحراسات بسرعة.

3 - خلاف حول مد فترة وقف إطلاق النار وفقًا لمشروع روجرز، وانتصر رأيُ الناصريين، فتم إلغاء وقف إطلاق النار نظريًّا بينما لم يستأنف السادات القتال فعليًّا.

4 - خلاف حول مبادرة السادات في 1971، والتي تماثل تقريبًا مشروع ديَّان.

5 - وجاء الخلاف الحاسم بصدد مشروع الوحدة مع ليبيا؛ إذ رفض الناصريون هذا المشروع خوفًا من أنْ تؤدي إعادة بناء مؤسسات الدولة إلى استبعادهم، بينما أصر عليه السادات للغرض نفسه؛ خاصة أنَّ الناصريين كانوا يرتبون فعلًا لإزاحته.

وقد استغل السادات – بناء على نصيحة محمد حسنين هيكل – ومنذ خطابة في 16 مايو 1971 التراث القمعي للناصرية في التشهير بالنخبة الناصرية وفضحها؛ فشجع أجهزة الإعلام على مهاجمة الديكتاتورية والقمع، مبشرًا بحياة ديمقراطية حقيقية (ومن يستطع أنْ يعترض!) وهكذا كانت الساداتية الموجودة – بالقوة - تلتقي مع رجل قَبِل أنْ يعطيها اسمه وهو في أعلى مناصب الدولة ويتميز بقدرات انتهازية خارقة كما أنه غير ملوّث بتاريخ ممارسة القمع واتخاذ قرارات قاسية، بل كان – تقريبًا – صديق الجميع، حتى عبد الناصر نفسه. لهذا كانت ميزة الساداتية حتى ذلك الحين أنها تستطيع أنْ تتبنى تراث الناصرية الإصلاحي دون أنْ تتوانى عن إدانة تراثها البوليسي، وحيث إنَّ الناصريين كانوا يحتلون المناصب العليا، فقد حملوا – وبحق – كافة الأوزار، بينما لم يجنوا ثمار المزايا التي حملت في وعي الجماهير اسم عبد الناصر وحده، والذي مات.

كان الخلاف الحقيقي بين السادات، معتمدًا على رجال الأعمال البيروقراطيين والناصريين يتركز حول من يمسك بالسلطة. فكان الناصريون يدافعون عن استمرار سلطتهم وعن منطقهم في إدارة البلاد: قمع المجتمع سياسيًّا، رفع الشعارات الناصرية الديماجوجية، بينما كان أبناء اليمين البيروقراطي يريدون التحقق كطبقة مسيطرة، أيْ أنْ تحكم بشكل مباشر. وقد تصور الناصريون خطأ أنَّ الأفكار الناصرية كانت لا تزال في مرحلة الشباب، بينما كانت السلطة ككل تتجه منذ أواسط الستينات تدريجيًّا إلى تحقيق المصالح المباشرة لرجال الأعمال. تلك السلطة التي وقف على رأسها حتى 1970 جمال عبد الناصر وتلاميذه المخلصون الذين لم يع بعضهم هذه الحقيقة بالقدر الكافي، وأصر على الاستمرار في رفع الشعارات المتجاوزة لإمكانيات النظام، حتى بعد أنْ انكشفت هذه الحقيقة تمامًا أمام الشعب. بينما تحول آخرون، ومنهم السادات، إلى التعاون مع والعمل بمنطق رجال الأعمال.

وقد استطاع السادات، بكل يسر، أنْ يزيح المجموعة الناصرية بغير احتجاج جماهيري يذكر، بل وحصل إلى حد كبير جدًّا على تأييد اليسار الماركسي والتيارات الإسلامية الناشئة بفضل ذلك بالذات.

السادتية والناصرية:

يعني سقوط الناصرية بالدرجة الأولى نهاية حكم النخبة البيروقراطية في مصر، هذا من حيث مضمونه العميق. إلَّا أنَّ هذه العملية كانت فاتحة انهيار عام وشامل للتيارات القومية في العالم العربي التي طحنتها الناصرية من قبل وأعادت تفصيلها على مقاسها.

وقد استطاعت الناصرية أنْ تلحق هزائم مريرة بالتيارات اليسارية والقومية الراديكالية في عموم البلدان العربية: الشيوعية – حزب البعث.. بالإضافة طبعًا إلى الإخوان المسلمين، أما السادتية فقد استطاعت أنْ تلحق هزيمة أفدح بالناصرية وحلفائها من جماعات الإنتلجينسيا اليسارية، فاتحة عصر انهيار شامل وسريع للنخبة العربية المثقفة التي كانت – في مجملها – قد صارت ناصرية إلى هذا الحد أو ذاك. وبينما جاءت الناصرية كنتيجة لعجز كل القوى السياسية المصرية عن التحقق (بالمعنى الفلسفي للكلمة)، جاءت السادتية كمجرد نتاج لعجز الناصرية نفسها.

ولذلك تشترك السادتية مع حركة الثورة العربية في عدد من الجوانب: فهيَ أولًا راديكالية وسافرة، ولكن في عدائها لليسار، كما أنها ثانيًا تعبر عن قوى اجتماعية واضحة في الإعلان عن نفسها إلى حد بعيد، كذلك وهذا ثالثا، تعبر السادتية عن مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها تعبيرًا مباشرًا. وفي كل هذه الجوانب تختلف الناصرية عن السادتية تمامًا.

لقد تقمصت الناصرية أفكار الثورة العربية بعد تحويرها؛ إلَّا أنَّها حتى كفكر قد تضمنت السادتية بالقوة. ولاشك أنَّ الناصرية قد مثلت – في المدى الطويل – مصالح الطبقة المسيطرة؛ إلَّا أننا نتكلم الآن عنها كمفهوم؛ فهيَ على العموم تمثل حكم بيروقراطية تلك الطبقة، أيْ تنتمي إليها في النهاية. ويُعد هذا أساسًا متينًا جدًّا للسادتية التي تلتها؛ إلَّا أنَّ الجانب الذي نركز عليه الآن هو أنها تضمنت السادتية *داخل فكرها ذاته*. فقد حاولت الناصرية نفيَ مضمون فكر الثورة العربية مع اتخاذ شكله صورة لها، فإذا مددنا هذا الخط على استقامته، أوإذا أعدنا ضبط هذه الحركة لظهرت السادتية *كثورة تصحيح* داخل البيت الناصري ذاته؛ فالسادتية في جوهرها قد مثلت الحكم المباشر لرجال الأعمال – رجال الدولة، وفكرتها المميزة هيَ الإعلان الصريح عن هذه الحقيقة، وما فرض عليها هذا سوى أنْ حكم رجال الأعمال قد أصبح مباشرًا. فالناصرية، من حيث هيَ نظام سياسي، كانت توسطًا بين الطبقة المسيطرة ونظامها الاجتماعي.

والسادتية لم تظهر صراحةً في 15 مايو 1971، بل منذ بداية انهيار الناصرية، منذ أواسط الستينات، خاصة بعد هزيمة 1967.

وقد تمثل الإعلان عن الحكم المباشر لرجال الأعمال في الإنهاء التدريجي للتناقض الناصري بين مضمون وشكل أيديولوجية النظام، وتمثل هذا مباشرة فيما يلي: -

1 - هبوط ثم اختفاء الشعارات القومية المتطرفة وعودة شعار "وحدة الصف العربي" ونمو فكرة الإقليمية المصرية من جديد. تلك الفكرة المعبرة بشكل خالص عن الطبقة المسيطرة في مصر المعاصرة.

2 - انتشار الفكر الديني المحافظ والمكتظ بالخرافات، واتجاه السلطة بشكل متزايد إلى الاعتماد على الدين، واتجهت سلطة السادات فيما بعد إلى تقوية التيارات الإسلامية، ومناهضة العقلانية وحتى الأفكار العلمانية المعتدلة ذات الصبغة الناصرية، وإعلان قيام دولة العلم والإيمان بقيادة "الرئيس المؤمن" محمد أنور السادات.

3 - خفت بالتدريج حدة الدعاية المعادية للصهيونية والاستعمار، فتقلصت مساعدات الناصرية لحركات التحرر الوطني المعتدلة وحتى حركات مناهضة العنصرية في أفريقيا[738]. وبالتدريج راح عبد الناصر يعمل على "تحييد" أمريكا في الشرق الأوسط (خطة حسنين هيكل)، وتبعه السادات في هذا الأمر. وفي النهاية أصبحت الولايات المتحدة هيَ "الصديق" الأكبر لمصر الساداتية.

إذن أعلنت الساداتية عن نفسها باعتبارها الحكم المباشر للمليونيرات من أصناف معينة: *تجار المخدرات – سماسرة – تجار السوق السوداء – مضاربين – تجار عملة – كبار الملاك العقاريين*، وغيرهم ممن أسمتهم الصحافة وقتها بالقطط السمان؛ وقد حددت أفكارها بوضوح؛ ملخَّصة في سياسة الانفتاح خارجيًّا وداخليًّا[739]، منذ سبتمبر 1971 بقانون الاستثمارات العربية والأجنبية[740]، وما تبعها من إعلان الحرب المقدسة ضد الفكر اليساري والعلماني، بل ضد العقلانية عمومًا؛ وبدلًا من سياسة الناصرية في رشوة الإنتلجينسيا ذهبت الساداتية العكس؛ حيث سحقتها وعاملتها باحتقار محدث النعمة، بدافع سياسي من جهة وتعبيرًا عن ظهور ونمو الأغنياء من أصول اجتماعية رثة من جهة أخرى. هكذا أفسحت الطريق أمام الرجعية المباشرة والمفضوحة. وقد أزيلت كل السواتر المعنوية والمادية أمام نهب رجال الأعمال الطفيليين. إلَّا أنها لم تفتح الباب تمامًا أمام مجموعات معينة من رجال الأعمال، خاصة من القدامى الذين لم يتحولوا في ظل الناصرية إلى رجال

---

[738] ارجع إلى: أحمد يوسف القرعي، ثورة 23 يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا (1952 – 1967)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو 1978، ص 58.

[739] مارست الناصرية هذه السياسة نفسها بعد انقلاب 1952 مباشرة ولكن في ترابط وثيق مع عملية أكبر، هيَ إحكام سيطرة البيروقراطية على السلطة وقمع رجال الأعمال سياسيًّا، واقتصاديًّا أيضًا حين لزم الأمر؛ بينما راحت تطبقها من جديد تدريجيًّا منذ أواسط الستينات يأسًا من سياستها الاشتراكية.

[740] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص ص 132 – 133.

دولة، أو لم يقيموا علاقات حميمة مع رجال الدولة الناصرية، وقد تمثلوا بعد ذلك في حزب "الوفد الجديد".

والتشخيص النهائي لسقوط الناصرية هو تحول الثورة المضادة من حالة مقنَّعة إلى حالتها السافرة. وبهذا تكون الناصرية قد اسُتنفذت تمامًا، ولهذا بالذات تعد الساداتية جوهرة الناصرية المكنونة، وقد كانت هذه الجوهرة موجودة داخل الناصرية منذ لحظة ميلادها؛ حيث كانت – بجانب أنها طرحت نفسها كبديل صريح للثورة وبديل مقنع للثورة المضادة – ثورة مضادة حقيقية، أزالت كل عناصر وقوى الثورة الشعبية بعد انقلابها في 1952 بالعنف المباشر وبالترويض معًا، وكانت واضحة للغاية في عدائها لأيِّ حركة شعبية. وفي الحقيقة لم يكن تناقض مضمونها مع شكلها كاملًا، ولكنها كانت تتحلى بالكثير من الماكياج والرتوش، المصنوعة من مواد مكلفة.

وحيث إنَّ صعودها؛ أيْ الناصرية، كان مترتبًا على توازن القوى الاجتماعية سياسيًّا، لم يكن إذن يعبر عن قوتها كذات، بل عن محصلة ضعف الآخرين. لذلك أصبح النظام الاجتماعي يسير بمؤخرته، وقد عاد – بسقوط الناصرية – يسير سيرته العادية، أيْ المنسجمة مع طبيعته الخاصة.

ونأتي أخيرًا إلى مغزى الساداتية:

الساداتية من حيث الجوهر كانت بمثابة صلح بين الطبقة المسيطرة وأداتها من النخبة البيروقراطية، وبنفس القدر كانت صلحًا بين مضمون وشكل الأيديولوجيا الرسمية؛ فالناصرية لم تُمح من الوجود، بل تم تجاوزها، بالمعنى الهيجلي للكلمة. فقبل 1952، كانت الطبقة المسيطرة تحكم سلطة الدولة، أما بعد انقلاب يوليو فقد أصبح رجال الدولة يحكمون المجتمع كله وضمنه الطبقة المسيطرة، ولكن منذ مايو 1971، صار رجال الدولة وأغلب رجال الطبقة المسيطرة شيئا واحدًا. فقد زال ذلك التمايز، غير الكامل مع ذلك، بين رجل الدولة ورجل الأعمال، وتمت – بلا هوادة – تصفية البونابرتيين لصالح الأوليجاركية الساداتية، وبذلك انتفى كل مبرر لطرح أيديولوجية ثورية لتغطية النخبة المحافظة الحاكمة. فبعد يوليو 1952 كان من الضروري أنْ يقدِّم النظام أيديولوجيا تمثل حلًّا وسطًا بين الثورة والثورة المضادة، أما بعد مايو 1971، فلم يعد هذا الأمر ضروريًّا، بعد أنْ نجحت الثورة المضادة في التخلص من شبح الحركة الشعبية المستقلة والراديكالية.

وفي الحقيقة لا ينفي سقوط الناصرية، أو صيرورتها إلى ساداتية، أنها حققت الكثير للطبقة المسيطرة في المدى البعيد؛ إذ استطاعت إعادة الجماهير إلى حظيرة النظام الاجتماعي، مما كلف حركة الثورة العربية غاليًا، رغم ما ألقاه ذلك على عاتق الطبقة المسيطرة من أعباء ثقيلة؛ إذ تمت التضحية بكتل عديدة من رجال الأعمال والأرستقراطية الزراعية، كما تحققت درجة عالية من الركود الاقتصادي،

وتسببت المغامرات الخارجية في خسائر فادحة أخرى، ولكن مقابل مكسب استراتيجي هائل.

لقد عبرت الناصرية عن شرخ عميق داخل النظام الاجتماعي: بين الطبقة المسيطرة ونظامها، بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي؛ بين الاقتصاد والسياسة. وقد عبرت الساداتية عن عودة النظام للانسجام مع ذاته؛ فقد استعادت الثورة المضادة ثوبها الحقيقي بلا خجل؛ إذ لم تعد بحاجة إلى برقع الفكر الناصري. إذن انتهت بظهور الساداتية حالة انقسام النظام الاجتماعي على ذاته واغتراب الطبقة المسيطرة عن أداتها البيروقراطية.

ومع ذلك لا تحمل الأوليجاركية الحاكمة فضيلة الصدق، بل تمارس الدمجة والكذب ولكن فقط في الحدود التي يتحرك فيها بالضرورة كل نظام اجتماعي منقسم إلى مراتب.

وفي النهاية لا نستطيع أنْ نقرر أنَّ النظام المصري قد تصالح مع نفسه نهائيًّا؛ فانقلاب السادات أتى بحكم الأوليجاركية بينما ظل رجال الأعمال غير البيروقراطيين أو من خارج الأوليجاركية خارج السلطة. ومن المنتظر أنْ يطالبوا بنصيبهم من الكعكة مدعومين بضغوط دولية تتزايد.

****

المصادر والمراجع

بالعربية:

- **إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1958.**
- **أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، سنوات مختلفة.**
- **أحمد سليمان، ومشيناها خطى، الخرطوم، 1983.**
- **أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1978.**

- أحمد مرتضى المراغي، غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية، دار النهار للنشر، بيروت 1976.

- أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية: 1962 – 1967. نُشرت في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

- أحمد يوسف القرعي، ثورة 23 يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا (1952 – 1967)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو 1978.

- أرسكين تشيلدز، الطريق إلى السويس، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962.

- إسحق رابين، مذكرات، ترجمة: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1993.

- إسماعيل صبري عبد الله، تنظيم القطاع العام، دار المعارف، القاهرة، 1969.

- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

- الإحصاء الزراعي لعام 1961.

- السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي (1963 – 1976)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.

- ألفريد ليلنتال، وهكذا ضاع الشرق الأوسط، دار القاهرة للطباعة، سلسلة "اخترنا لك"، عدد 38.

- الميثاق الوطني، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

- أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة: محمود حداد، ميخائيل خوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

- إيغور بيلياييف، أفغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، أشرف على تعريبه: عبد الرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1975.

- باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ترجمة: خيري حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، القاهرة، 1974.

- بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، دار القلم، 1967.

- تريفور. ن. دوبوي، النصر المُحيِّر، ترجمة: الهيئة العامة للاستعلامات (768)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1988.

- محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1952-1970)، 1978.

- جمال الشرقاوي، حريق القاهرة – قرار اتهام جديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977.

- جمال حمدان، شخصية مصر، دار الهلال، القاهرة، الجزء الثاني.

- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، سلسلة كتب قومية، عدد ٣٠٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

- جوان جليبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1959.

- جولدا مائير، مذكرات (اعترافات جولدا مائير)، ترجمة: عزيز عزمي، مؤسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة.

- حازم سعيد عمر، القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

- دافيد داوننج – جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، مطبوعات هيئة الاستعلامات، القاهرة، كتب مترجمة، رقم 741.

- ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر (1805-1936)، بيروت 1972.

- راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، كلية التجارة، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952.

-رفعت السعيد، أوراق ناصرية في ملف سري للغاية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

-رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة - الانقسام – الحل (1957-1965)، شركة الأمل، القاهرة، 1986.

- رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري من 1950 – 1957، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1983.

- رمزي ذكي، أزمة الديون الخارجية – رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952-1972، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.

- روبرت مابرو- سمير رضوان، التصنيع في مصر (1939 – 1973)، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

- رءوف عباس حامد، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية. في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتاب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط $_1$، بيروت، يونيو 1982.

- رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر (1899 – 1952)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

- ساطع الحصري، الإقليمية.. جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط $_1$، 1963.

- سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، مؤسسة الوطن العربي، لندن، 1980.

- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، ط $_2$، 1978.

- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة: برهان غليون، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

- سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال (1945 – 1952)، ترجمة: عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1985.

- سيد مرعي، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في مصر.

- شبلي العيمسي، في الثورة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1971.

- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، ط 1، 1970.

- صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950.

- صلاح عيسي، البورجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، مطبوعات الثقافة الوطنية، مطبعة يوم المستشفيات، القاهرة، ط 2، 1980.

- طارق البشري، الديمقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945 – 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

- ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر، دار الفارابى للنشر والتوزيع، بيروت، 1973.

- عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974-1979.

- عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914-1952)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

- عاطف الغمري، خفايا النكسة – من المؤامرة إلى الوفاق، كتاب الإذاعة والتليفزيون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو – تاريخنا القومي في سبع سنوات، دار المعارف، القاهرة، 1989.

- عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954، مكتبة مدبولي، ط 2 القاهرة، 1988

- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس 1954، دار روزاليوسف، القاهرة، 1976.

- عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977.

- عبد الله إمام، مذبحة القضاء، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1967.

- عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2 1979.

- عبد المغني سعيد، إلى أين يسير الاقتصاد المصري – مكتبة الأنجلو 1997.

- عصام محسن الجبوري: العلاقات العربية الأفريقية 1961-1977، دار الحرية للطباعة، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

- عطية الصيرفي، عمال التراحيل، دار الثقافة الجديدة، 1975.

- علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة (1952-1966)، دار المعارف بمصر، 1974.

- علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر(1952-1977)، القاهرة، 1977.

- علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف بمصر، ط 2.

- علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963.

- غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983.

- ف. أ. لوتسكفتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي (1952 – 1971)، ترجمة: سلوى أبو سعدة ومحمد واصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط 1، 1980، ص 184.

- فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

- فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، روزاليوسف، 1975.

- فريد هاليداي، مقدمات الثورة في إيران، دار ابن خلدون، ط 1، بيروت، 1979.

- فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

- فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية (1943 -1956)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

- فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار المستقبل العربي، ط 2، القاهرة، 1983.

- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

- فيتالي ناؤومكين. كفاح الجبهة القومية من أجل الاستقلال - اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، 1980، ترجم في 1984.

- قيس عبد الحميد الياسري، الصحافة العراقية والحركة القومية – رسالة دكتوراه – كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

- كارل ماركس، الثامن عشر من برومبير لويس بونابارت.

- كارل ماركس، الحرب الأهلية في فرنسا.

- كارل ماركس، الصراع الطبقى في فرنسا.

- كافي جلافانيس – باندلي جلافانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط – استمرار الإنتاج العائلي، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، دار البيادر للنشر والتوزيع، الجيزة، 1986.

- كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دارابن خلدون، بيروت، مايو 1980.

- كمال عبد الرءوف، الدبابات حول القصر، مذكرات لورد كيلرن عن 4 فبراير 1942، سلسلة كتاب اليوم، يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، فبراير 1974.

- لطفي الخولي، 5 يونيو – الحقيقة والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 2، 1974.

- لورنس مارتن، الحياد وعدم الانحياز- الدول الحديثة في مجالات الشئون العالمية، تعريب وتعليق خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964.

- روبرت مابرو - سمير رضوان، التصنيع في مصر (1939 – 1973)، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

- مباحثات الوحدة، 1964.

- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس 1950 – 1951.

- محمد أنيس، حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

- محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (1930- 1970)، سلسلة عالم المعرفة، عدد 35.

- محمد حسنين هيكل، الانفجار – حرب الثلاثين سنة -1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ط ١، 1990.

- محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، دار النهار للنشر، بيروت، 1975.

- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983.

- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، جريدة الأهرام، 1988/10/24..

- محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت 1972.

- محمد حسنين هيكل، قصة السويس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1977.

- محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، القاهرة، فبراير 1976.

- محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، روض الفرج، القاهرة، 1962.

- محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، القاهرة، 1967.

- محمد دويدار، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري (1950-1980) منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.

- محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978.

- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، دار المعارف بمصر، ط ١، 1998.

- محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور (1923 – 1952)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1973.

- المسألة الزراعية، بدون اسم مؤلف (في الغالب: رجاء طنطاوي).

- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس 1950 –1951، القاهرة، 1951.

- محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع فى العالم الثالث فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد، دار

الوحدة، بيروت، ط ١، 1981.

- *محمد عودة - فيليب جلاب - سعد كامل*، قصة السوفيت مع مصر، دار الثقافة الجديدة، 1983.

- محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1982.

- محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات (مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق)، دار المستقبل العربي، ط ١، 1984.

- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسة في القرن التاسع عشر 1820-1899، دار المعارف، القاهرة، 1957.

- محمد كمال أبو الخير، قانون الإصلاح الزراعي، دار المعارف بمصر، 1964.

– محمد نصر مهنّا، السوفييت وقضية فلسطين، دار المعارف، 1990.

- محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، عالم الكتب، القاهرة، 1976.

- محمود أمين العالم، معارك فكرية، القاهرة، 1965.

- محمود حسين، الصرع الطبقي في مصر من 1945 – 1970، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، أبريل 1971.

- محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

- محمود متولي، حادث 4 فبراير سنة 1942 في التاريخ المصري المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.

- محمود رياض، مذكرات (1948 – 1978)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1981.

- محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

- محمود مراد، من كان يحكم مصر – شهادات وثائقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1975.

- مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى هنري كيسنجر. نُشر في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

- مصطفى علوي، السلوك الأمريكي في أزمة مايو ويونيو 1967. نُشر في: السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

- مناحم بيجين، التمرد: قصة الأرجون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934 – 1974)، بيروت، ط 1، 1975.

- موريس دوب، بول سويزي، وآخرون، الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ترجمة: عصام خفاجي، دار ابن خلدون، ط 1، بيروت، 1979.

- موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة: رؤوف عباس حامد، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1978.

- موشيه دايان، مذكرات (بعنوان: ديان يعترف)، إعداد شوقي إبراهيم، ومراجعة عزيز عزمي، مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

- موشيه شاريت، يوميات، ترجمة: أحمد خليفة، مراجعة صبري جريس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

- ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

- نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

- نزيه نصيف الأيوبي، سياسة التعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978.

- هيجل، موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط 3، 2007.

- والتر لاكور: الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، نقله الى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري، بيروت، 1959.

- يحيى الزيات، دراسة في الاستراتيجية المصرية 1945 – 1985.

بالإنجليزية:

- Arie Bober, The Other Israel, Anchor Books, Doubleday & Company, inc., Garden City, New York, 1972.

- Charles Issawi, Egypt, An Economic and Social Analysis, London, 1947.

- Charles Issawi, Egypt at Mid -Century, An Economic Survery, Oxford Uriversity Press, London,1954.

- Charles Issawi, Egypt in Revolution, London, 1956.

- Doreen Warriner, Land Reforms & Development in Middle East, London, 1957.

- E. Cromer, Modern Egypt,1908.

- Emmanuel A., Unequal Exchange, New York and Londan, Monthly Review Press, 1972.

- Fred Halliday, Arabia Without Sultans, Penguin Books, Great Britain, third edition, 1979.

- Gabriel Baer, History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950, Oxford, 1962.

- Hansen B. and Marzouk G, Development and Economic Policy in U.A.R. (Egypt), North Holland Publishing Company - Amsterdam, 1965.

- Hrair Dekmejiain, Egypt Under Nasir, State University of New York Press, Albany, 1971.

- Samir Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry & Agriculture 1882-1967, London, 1974

- Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, second edition, London,1957.

دوريات وصحف:

- إبراهيم سعد الدين، مقال في مجلة "قضايا فكرية" – الكتاب الرابع، 1986.

- إسماعيل صبري عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، 1977.

- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي – المجلد الخامس، عدد 3، 1952

- بوجو سلوجازنسكي، حكومة جمهورية مصر العربية وسياستها إزاء القطاع الصناعي الخاص، ترجمة: سعدي يوسف، مجلة "آفاق عربية" العراقية، عدد 24، كانون الأول، 1975.

- جامع مصطفى جامع، التسويق التعاوني للقطن في ج.ع.م.، مجلة مصر المعاصرة، عدد 339، يناير 1970.

- جودة عبد الخالق، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة من 1960-1974. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، 1976.

- صحيفة "الأخبار" المصرية، 1971/5/29.

- صحيفة "الأهرام" المصرية 1988/10/24.

- عادل العمري، تحليل عام للحركة الشيوعية المصرية، مجلة الراية العربية – كتاب غير دوري، الكتاب الثالث، القاهرة، أبريل، 1991

https://www.4shared.com/office/hrIE6uTL/.html

- عادل العمري – شريف يونس، بنية التخلف، الراية العربية – كتاب غير دوري، الكتاب الثاني، سبتمبر 1988. نشرت أيضاً على الإنترنت في:

https://www.4shared.com/office/ansawUFxei/online.html

- عادل حسين، عبد الناصر والنظام الاقتصادي، رد على المعارضين والناقدين، المستقبل العربي، عدد 35 يناير 1982.

- عبد الفتاح قنديل، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين.

- عبد النبي الطوخي، تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر (47 – 1974). بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 23-25 مارس 1978، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- عرض لكتاب م. زينوفييف، أ. بليشاكوفا، كيف صفيت الأمية في الاتحاد السوفيتي؟ مجلة "الطليعة"، عدد يونيو 1973.

- عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين (1977)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- فيكتور فولسكي، النموذج الرأسمالي في أمريكا اللاتينية، مجلة "دراسات اشتراكية"، من إصدارات الحزب الشيوعي المصري، قبرص، عدد أغسطس 1979.

- كريمة كريم، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.

- كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر (1952-1975). بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

- محمد فخري مكي، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري (1952 – 1976). بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

- مجلة "الطليعة" القاهرية، أعداد متفرقة.

- مجلة "الفلاح" المصرية لمنشئها محمود أنيس، أعداد يناير 1898، فبراير 1898.

- مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 35، يناير 1982.

- مجلة "روزاليوسف" المصرية، 1975/7/21.

- مجلة "شئون عربية" (تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، عدد نوفمبر، ديسمبر 1983.

- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات السيد الرئيس جمال عبد الناصر، مصلحة الاستعلامات، وزارة الإرشاد.

- محمود متولي، تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر، مجلة "الكاتب" المصرية، عدد 149، أغسطس 1973، وعدد 150، سبتمبر 1973.

- محمود متولي، طريق الرأسمالية المصرية بعد سنة 1961، مجلة الكاتب، عدد 139، 1972.

- مصطفى السعيد، التنمية الصناعية في ج.ع.م. واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان (52-1970). بحث للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1977.